

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (وبني) : إيمان جواد صباغ النجيبان كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا
الأطروحة مقدمة لبل درجة الماجستير في تخصص : النحو
عنوان الأطروحة : ((أدوات الغاية في النحو العربي))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه _ والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٢٦ ١٤١٧ هـ _ بقولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، حيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

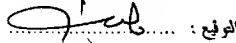
المناقش الخارجي

الاسم : د. صادق محمد التلي

التوقيع : 

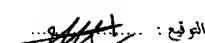
المناقش الداخلي

الاسم : د. محمد إبراهيم العايد

التوقيع : 

المشرف

الاسم : د. محمد بن عبد الله الخويطر

التوقيع : 

يعتمد

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

الاسم : أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

التوقيع : 

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٦٤٣٠

أدوات الغاية في النحو العربي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو

من/الطالبة إيمان بنت جواد صادق النجار

إلى/فرع اللغة بكلية اللغة العربية وآدابها

إشراف الدكتور

رياض بن حسن الخوَّام

العام الدراسي

١٤١٦هـ/١٩٩٦م



﴿رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾^(١)

﴿رَبَّنَا عَلَيْنِكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾^(٢)

﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٣)

(١) سورة الكهف من الآية ١٠.

(٢) سورة الممتحنة من الآية ٤.

(٣) سورة البقرة من الآية ١٢٧.

مُلخَصُ البَحْثِ

الحمدُ لله وحدهُ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على من لا نبيَّ بعده، وعلى آله وصحبه، وبعدُ:
فعنوانُ هذا البحثِ: (أدواتُ الغايةِ في النحْرِ العربيِّ)، وتهدفُ هذه الدِّراسةُ إلى توضيحِ معنى الغايةِ وأقسامِها، واستقصاءِ ما تنأثرُ من أدواتِها الحرفيَّةِ، والاسميَّةِ، والفعليةِ؛ للكشفِ عن معالمِها وحدودِها، وأحكامِها وشروطِها، وأوجهِ التَّقاربِ والتَّباينِ بين بعضها بعضاً، ومعرفةِ مدى خدمِتها لمعنى الغايةِ بأنواعِها: الزَّمنيَّةِ والمكانيَّةِ، القريبةِ والبعيدةِ، وغيرها.

وقد اقتضتْ طبيعةُ هذا العملِ أن يكونَ في ثلاثةِ فصولٍ هي:

الفصلُ الأوَّلُ: تعريفُ الغايةِ وأقسامِها، والأحوالُ والأحكامُ المشتركةُ لأدواتِها الأصليَّةِ.

الفصلُ الثَّاني: أدواتُ الغايةِ أصالةً وهي:

أ- أدواتُ الابتداءِ وهي: مِنْ، متى في لغةٍ هذليَّةٍ، مُنْذُومُذ، لَدُنْ.

ب- أدواتُ التَّقْصِيرِ وهي دُونَ، وأدواتُ الانْتِهاءِ وهي: إِلَى، حَتَّى.

الفصلُ الثَّالثُ: أدواتُ الغايةِ نيابةً، وهي:

أ- أدواتُ الابتداءِ وهي: إِلَى، الباءُ، على، عن، في، اللامُ الجارَّةُ، دُونَ.

ب- أدواتُ الانْتِهاءِ وهي: الباءُ، على، في، اللامُ، مِنْ، أَوْ والفاءُ العاطفتين.

هذا إضافةً إلى بعضِ الأدواتِ الجديدهِ التي تمَّ اقتناصُها من بعضِ كتبِ الأدواتِ.

ومن أهمِّ النتائجِ التي أسفَرَ عنها هذا البحثُ:

١- أن أقسامَ الغايةِ -عامَّةً- عندَ النُّحاةِ ثلاثةٌ كما بدا من استقراءِ كتابِ سيبويه وهي: غايةٌ حدثٍ، وغايةٌ لفظٍ، وغايةٌ مقدارٍ.

٢- أن معنى الغايةِ المرتبطَ بالأدواتِ يشملُ حدَّ الابتداءِ والانْتِهاءِ وما بينهما ولا يقتصرُ على الانْتِهاءِ.

٣- أن (مِنْ) هي أُمُّ أدواتِ الغايةِ وابتدائها، وأكثرُها شيوعاً كما بدا من استقراءِ بعضِ الدُّواوينِ.

٤- أقوى أدواتِ انْتِهاءِ الغايةِ هي (إِلَى)، ثُمَّ حَتَّى الجارَّةُ، ثُمَّ الابتدائيةُ، ثُمَّ العاطفةُ.

٥- أن دراسةَ الأدواتِ النحويَّةِ مصنَّفةٌ وفقَ معانيها دراسةً مجديَّةً على ساحةِ الواقعِ اللُّغويِّ.

والحمدُ لله أولاً وآخراً.

عميد الكلية

المشرف

الطالبة

ع. ا. ع. م.

م. ر. ح.

م. ج. ح.

أ.د. حسن محمد باجودة

د. رياض حسن الخوام

إيمان جواد النجار

تقدير وعرفان

الحمد لله من قبل ومن بعد على إحسانه، والشكر لله على توفيقه وامتنانه، وبعد:
فبحار الإنسان في تسجيل كلمات الشكر؛ لأن الجميل كما يأسر الفؤاد، يأسر اللسان
ويحبس المداد. وتزدحم في الذاكرة تلك الأيادي الخيرة التي امتدت بالعتاء والسخاء لا ينتظر
أصحابها جزاء ولا شكوراً، فتزكوا في عنقي ذنباً أو كِلْ إلى الكريم وفاءه. فاللهم أجزل
مثمرهم! وفرج كرباتهم! وارفع درجاتهم!

وإذا أردت التخصيص فإني أجد من الواجب عليّ - بعد حمد الله - أن أبدأ بإسداء الشكر
الجزيل مقروناً بالحيّة والتقدير إلى والديّ الكريمين؛ فهما أول من غرس في نفسي حب العلم،
ومهداً لي سبيله، واليوم أهدي لهما ثمرة من قطافه.

ثم أزجي كلمة شكر وتقدير وعرفان:

- إلى أسرتي وأشقائي جميعاً الذين كانوا أجنحة لي يتسابقون بكل رضا إلى مساعدتي في
هذا البحث وتوفير ما أحتاجه.

- وإلى من أشرف على هذه الرسالة، ورعى هذا البحث منذ أن كان فكرة إلى أن استقام
عوده، فدلّل لي صعوباته، ولم يرضّ عليه بشيء من وقته وجهده ونصحه وتوجيهه،
تاركاً لي الحرية في تبني الرأي الذي أردته واقتنعت به.

- وإلى جميع المسؤولين في جامعة أم القرى، وأخص بالذكر القائمين على كلية اللغة
العربية عميداً ووكيلاً ورؤساء أقسام ونائباتهم؛ لحرصهم جميعاً على خدمة العلم
وتشجيع طلابه؛ استمراراً لرسائله في مهبط الوحي ومنبع النبوة.

- وإلى كل من علمني، وكل من أسدى إلي نصحاً أو مشورة.

- وإلى من سيتفضل بمناقشة هذا البحث وتقويم عيوبه.

- وإلى من كان إلى جانبي من صديقاتي المخلصات ومدّ لي يد العون والمساعدة.

جزى الله الجميع عني خير الجزاء وأفضله.

المقدمة

الحمد لله الذي حفظ العربية بحفظ كتابه، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه، وبعد:

فموضوع هذه الرسالة: (أدوات^(١) الغاية في النحر العربي) ولا يخفى ما لِمَعْنَى الغاية من قيمة لا على صعيد الدراسات النحوية فَحَسْبُ بل على صعيد الحياة والكون، ذلك أنَّ الحياة بلا غاية ضرب من العبث، وأنَّ كلَّ ما في الكون يبدأ من بداية معلومة، وينتهي إلى أجلٍ مُسمًى، قال تبارك وتعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾^(٢)، وقال عزَّ اسمه: ﴿مَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(٣).

وقد حدَّد الإسلام العبادات بغاياتٍ مُحدَّدة، فجعل للصلاة والصوم وقت ابتداء وانتهاء، وجعل للحجِّ مواقيتَ زمانية ومكانية، وقد ارتبطت كثيرٌ من الأحكام الفقهية بهذه الغايات، وبني على فهم معنى الغاية كثيرٌ من الاختلافات الفقهية، ومن أمثلة ذلك اختلاف الفقهاء في الاستدلال على وجوب غسل المرافق من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٤)، تبعًا لاختلافهم في دخول ما بعد (إلى)

(١) تُرَضِّي هذه الدِّراسة لمعنى الأدوات التعريف الذي ارتضاه الإمام جلال الدين السيوطي في قوله: "وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف"، الإتيان ١٩٠/١. والمراد: الأسماء والأفعال والظروف التي شابهت الحروف في احتياجها إلى غيرها لبيان معناها، كالظروف المبهمة، وأسماء الشرط والاستفهام، ونحو: أي، وكلٌّ من الأسماء وما شابه ذلك. ولعلَّ السيوطي أفاد في هذا التعريف من تعريف ابن هشام الأنصاري للمفردات حين قال: "وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف"، مغني اللبيب ١٧. وذكر الجرجاني في الجمل ص ٦٢ أنَّ هناك أفعالاً تجري مجرى الأدوات، وتختص بأحكام مختلفة، وهي: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وفعل المدح والذم، وفعل التعجب. وأحسب أنَّ هذا الفهم الشامل لمعنى الأدوات كان موجوداً عند سيبويه بدليل أنه لم يقتصر في باب عدل ما يكون عليه الكلم (الكتاب ٢١٦/٤) على الحروف، بل أورد أسماء وأفعالا وظروفاً، وهي التي سُميت بعدُ بالأدوات، ولذا قال عنها سيبويه: الكلم، ولم يقل: الكلام، وقال السيرافي في شرح ذلك الباب: "وبدأ سيبويه ففسر ما كان على ثلاثة أحرف من الحروف، وما لا يتمكن من الأسماء وما يجري مجرى الأدوات" [شرح الكتاب للسيرافي ٥/الورقة ١٩٢]. ولم يرد مصطلح أداة في كتاب سيبويه. وهذا الباب -فيما يبدو لي- هو الذي فتح للنحاة بعده باب التأليف في الأدوات بمعناها الواسع كما فعل الزَّحَّاجي في كتاب حروف المعاني والصفات إذ لم يقتصر على الحروف فقط. مع أنَّ بعض المتأخرين قيَّدوا الأمر فاقصروا في كتبهم على الحروف كالمالقي في رصف المباني، والمرادي في الجنى اللّاتني في حروف المعاني.

(٢) سورة المؤمنون الآية ١١٥.

(٣) سورة الأحقاف من الآية ٣.

(٤) سورة المائدة من الآية ٦.

في حكم ما قبلها أو عديمه؛ ولذا ولّى علماء أصول الفقه وجوههم شطرَ دراسات اللغويين والنحاة الذين استثمروا هذا المعنى في عددٍ من الأبواب النحويّة، وسنتّبع جهودهم في دراستنا هذه التي نقدّمها لدارسيّ العربيّة، ومُحبّي لغة الضاد.

وقد قسّم النحاة الغاية إلى أقسامٍ متباينة، وأنواعٍ مختلفة فذكروا منها الغاية الزمانيّة والمكانيّة، والغاية في زيادة أو نقص، وغيرها. وضبطوا الأنواع وحدّوها بأدوات خاصّة نجدها مُتسائِرة في عددٍ من الأبواب النحويّة، ففي نواصب المضارع نجد (حتى)، وتطالعنا (لكنّ) و(دون) في الظروف، وفي حروف العطف تأتي (حتى) أيضاً بل هي لا تفارق أحوالها في حروف الجرّ (من) و(إلى)، أمّا (مذ) و(منذ) فنجدهما مع حروف الجرّ تارة، ومع الظروف أخرى. هذا بالإضافة إلى الأدوات الثابتة.

والجدير بالذكر أنّ هذه الدّراسة تقتصر على الأدوات التي تخدم معنى الغاية أصلّاً أو نيابة، ولا تلتفت إلى الأساليب، ونظير ذلك أنّ صيغ التعجب الأسلوبية في العربيّة كثيرة كفولهم: (لله درّة فارساً)، ولكنّ الدّراسات النحويّة تقتصر على صيغتي: (ما أفعله) و(أفعل به)، ثمّ إنّ إذا فُتح هذا الباب فسيدخل فيه غير قليلٍ من الأساليب فمثلاً:

- قولي: اشتريتُ عشرينَ كتاباً، يدلُّ على انتهاء الشراء بالحصول على العشرين كتاباً.
 - وقولي: أكرّم الطلابَ المُجتهدين، يدلُّ على أنّ غاية الإكرام هم الطلابُ المُجتهدون....
- إلى غير ذلك من الأساليب التي لا يتسعُ المقامُ لذكرها.

فانقيصّر البحث على الأدوات يجعلُهُ أكثرَ تحليداً وعمقاً، وفهم معنى هذه الأدوات مرجعه الأوّل إلى السياق وما فيه من القرائن بأنواعها. وأشار هنا إلى أنّ بعضَ هذه الأدوات يكادُ يخفى على بعض المتخصّصين فضلاً عن غيرهم؛ إذ يبادر إلى الذّهن لأوّل وهلة أنّ المقصود بالغاية هو النهاية فقط، فلا يعبأ بأدوات الابتداء، وكذلك قد يخفى على كثير أنّ الأداة الواحدة قد تفيّد الابتداء والانتهاء، أو أنّ أدوات الغاية الزمانيّة تختلف عن الأدوات التي تدلُّ على الزّمن دون غاية؛ لأنّ الغاية لا بدّ أن تكون محدّدة، وأنّ معنى الغاية في ظروف الغايات كـ(قبل) و(بعد) يختلف عن معنى الغاية في (إلى) و(حتى) مثلاً^(١)، إلى غير ذلك. ولعلّ هذه الدّراسة توضح تلك الأمور وتُجيب عن تساؤلات قد تدور في الأذهان ومنها:

(١) أشار هنا إلى أنّ النحاة الأوائل الذين صنّفوا الحروف ونقّ المعاني لم يكونوا يعمّون بحروف الغاية، فلم يذكروا الزّمنيّة في المُفصل مع أنّه ذكر أكثر من عشرين معنى، وأوّل من ذكر بعضاً منها -حسب استقراي- المألقي حين صنّف الحروف في مقدّمة رصف المباني، ص ١٠٢، ١٠٣ حيث ذكر (إلى) و(حتى) لانتهاؤ الغاية، و(من) و(مذ) و(منذ) لابتدائها، وتبعه أبو حيان في كتاب (غاية الإحسان) وشرحه: (النكت الحسن) ص ٢٩٤ فذكر أنّ حرفي الغاية (إلى) و(حتى).

- ما الغاية وما أقسامها؟ وما أدواتها؟ وما تراكيبها التي تنظمها؟
- ما الفرق بين الغاية والجهة؟
- هل يدخل حد الابتداء والانتهاى في المَحْدود؟
- هل لكل بداية نهاية والعكس؟ وهل يلزم أن يُذكر الانتهاى إذا ذُكر الابتداء والعكس؟
- هل يلزم أن يكون الفعل قبل الغاية مُمتداً مُتطاولاً؟
- هل لا بُدَّ من توقُّف الحدث بعد أداة الانتهاى؟
- هل تأتي الغاية لأمر مُستحيل التَّحَقُّق عقلاً؟ وما فائدة ذلك؟
- إلى غير هذه التساؤلات التي أُمِّلُ أن تُودِّيَ الإجابة عنها إلى سدِّ ثغرة في مكتبتنا النحويَّة، وهذا ما دفعني إلى خوض غمارِ هذا البحث إضافةً إلى ما له من أهميَّة نوضِّحها فيما يأتي:
- ١- أنه لم يتطرَّقَ إليه قلمُ باحثٍ من قبل - فيما أعلم - نعم، هناك بعضٌ من الأدوات قد دُرست مستقلةً كـ (من)، و (لَدُنْ)، و (حتَّى)^(١)، أو دُرست مع أخواتها في حروف الجرِّ أو حروف العطف عامَّةً، ولكنَّ هذه الرِّسالة لا تهدفُ أساساً إلى بحث تلك الأدوات لكونها حروف جرٍّ أو حروف عطفٍ، بل تدرِّسها لكونها أدواتٍ غاييةً، وأحسبُ أنَّ هذا غيرُ مسبوqٍ إليه، ولكلِّ وجهةٍ هو مؤلِّها.
- ٢- أنَّ معنى الغاية لم يكن موضعَ اهتمامِ اللُّغويِّين والنُّحاة وحدهم بل اهتمَّ به أيضاً المفسِّرون؛ لتوضيح معاني الآيات القرآنيَّة، والأصوليون لاستنباط الأحكام الفقهيَّة.
- ٣- أنَّ هذا الموضوع يتناول بعضَ الأدوات النحويَّة، ولا يخفى ما لهذه الأدوات من قيمةٍ كبيرةٍ؛ إذ إنَّ هذه الآلات الصَّغيرة قد تقوِّد إعرابَ التَّركيب ومعناه، فقد تُحوِّله من خيرٍ إلى إنشَاء، ومن نفيٍّ إلى إثباتٍ.... إلى غير ذلك، كما أنَّها الموجهة الذي يوجِّه معنى الفعل فقد تُغيِّر معناه، وقد تَقْلِبُه إلى التَّقْيِضِ؛ ولذلك قال عطاء بن دينار - رضي الله عنه - بعد أن نزلَ قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾^(٢): "الحمد لله الذي قال: ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ﴾، ولم يقل: في صَلَاتِهِمْ"^(٣).

ولا يعني هذا أنَّ النُّحاة أغفلوا هذا المعنى بالكلية بل مرادى أنهم لم يذكروا معنى الغاية حين صنفوا الحروف وفق المعاني.

- (١) دُرست (من) في رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر في القاهرة بعنوان: (مع القرآن في حرف من حروف الإضافة (من) معانيها واستعمالاتها)، إعداد محمد يُسري سيِّد أحمد زُعَير، عام ١٩٧١م. ودُرست (لَدُنْ) في كتابٍ للدكتور رياض الخوَّام بعنوان: (لَدُنْ ولدى بين الثنائيَّة والثلاثيَّة وأحكامهما النحويَّة). ودُرست (حتَّى) في رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر عنوانها: (حتَّى في الأساليب العربيَّة واستعمالاتها في القرآن الكريم).

(٢) سورة الماعون الآيات ٤، ٥.

وقد وُضِّحَ النِّجَاحُ أَهْمِيَّةُ حُرُوفِ الْمَعْنَى فَذَكَرَ الْمَالِقِيُّ أَنَّ الْحُرُوفَ "أَكْثَرُ دَوْرًا، وَمَعْنَى مُعْظَمُهَا أَشَدُّ غَوْرًا، وَتَرْكِيبُ أَكْثَرِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا وَرَجُوعُهُ فِي فَوَائِدِهِ إِلَيْهَا"^(١)، وَقَالَ عَنْهَا الْمُرَادِيُّ: "قَدْ كَثُرَ دَوْرُهَا وَبُعْدُ غَوْرِهَا، فَعَزَّتْ عَلَى الْأَذْهَانِ مَعْنَاهَا، وَأَبَتْ الْإِذْعَانَ إِلَّا لِمَنْ يُعَانِيهَا"^(٢). فَقَرَّرْتُ أَنَّ أَخَذَ بِزَمَانِهَا، وَأَعَانِي مَسَائِلَهَا لَعَلَّهَا تَذَعُنْ لِي. وَقَدْ كُنْتُ مِنْ قَبْلُ أبحثُ عَنْ أَدَوَاتٍ يَجْمَعُهَا مَعْنَى مُشْتَرَكٌ؛ لِقَلَّةِ التَّأْلِيفِ فِي هَذَا الْجِهَالِ فِيمَا يَظْهَرُ لِي^(٣)، وَلَئِنْ دَرَسْتُ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةَ مِنْ خِلَالِ التَّرَاكِيِبِ النَّحْوِيَّةِ دَرَسَةً مُجَدِّدَةً وَمَمْتَعَةً -فِيمَا أَحْسَبُ-؛ لِأَنَّهَا تَصِلُ النَّحْوَ بِالْوَاقِعِ اللَّغَوِيِّ فَتُبْعَثُ فِيهِ الْحَيَاةَ. فَتَنَاولُ مَجْمُوعَةً مِنَ الْأَدَوَاتِ يَجْمَعُهَا رَابِطٌ مُشْتَرَكٌ مِمَّا يَسَاعِدُ عَلَى التَّقْرِيبِ بَيْنَ الْمُتَفَرِّقَاتِ، وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْمُتَشَابِهَاتِ، وَلَمْ يَشْمَلِ الْمَوْضُوعُ، فَتَتَضَحَّ صَوْرَتُهُ وَتَتَجَلَّى حَقَائِقُهُ؛ فَأَشِيعَ هَذَا الْمَوْضُوعُ رَغْبَةً فِي نَفْسِي لِلْعَيْشِ مَعَ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي نَبَعَاهُ بِهَا مِنْ رَغْبَةٍ فِي إِشْبَاعِ حَاجَةٍ فِي نَفْسِي، إِذْ كَثُرَ مَا كُنْتُ أَقِفُ حَائِثَةً فِي إِعْرَابِهَا وَشَيْئًا فَشَيْئًا تَحْوُلُ ذَلِكَ الْإِهْتِمَامُ إِلَى هَذَا الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ.

٤- أَنَّ هَذَا الْبَحْثَ سَيَدْرُسُ أَدَوَاتِ ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ وَانْتِهَائِهَا دَرَسَةً دَقِيقَةً عَمِيقَةً تَسْبُرُ أَغْوَارَهَا، وَتَكْشِفُ أَسْرَارَهَا، وَذَلِكَ بِالْوَقُوفِ عِنْدَ مَبَانِيهَا، وَمَعَانِيهَا، وَحُدُودِهَا، وَعَمَلِهَا وَفَقَّةَ تَنَاسُبِ مَوْضُوعِ الدَّرَاسَةِ، كَمَا يَوْضُحُ أَوْجُهُ الْإِتْفَاقِ وَالْإِخْتِلَافِ فِيمَا بَيْنَهَا. وَمِنْ أَمْثَلِ ذَلِكَ إِيضَاحُ الْفَرْقِ بَيْنَ: (مِنْ) مِنْ جَانِبٍ وَ(مُذُّ) وَمُذُّ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ، وَ(مِنْ وَلَدَنْ)، وَ(إِلَى وَحَتَّى)، وَغَيْرِهَا. وَهَذَا كُلُّهُ يُفِيدُ فِي إِظْهَارِ الدَّقَائِقِ الْمَعْنَوِيَّةِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَمَيُّزِ هَذِهِ اللَّغَةِ وَدَقَّةِ مُوَازِنَتِهَا، وَمِمَّا يَسَاعِدُ عَلَى سَلَامَةِ اللِّسَانِ، وَإِقَامَةِ الْبَيَانِ.

(٣) تفسير ابن كثير ٥٥٨/٤، وينظر تفسير الطبري ٢٠٢/٣٠.

(١) رصف المبانى ٩٧.

(٢) الجنى الدَّانِي ١٩.

(٣) من المؤلفات في هذا المجال:

- أحرف الجواب في اللغة العربية، رسالة ماجستير، تخصص اللغة العربية، كلية الآداب جامعة الملك سعود. إعداد: صالح بن سليمان العمير، ١٤٠٠هـ.
- وكتاب (أدوات التشبيه دلالاتها واستعمالاتها في القرآن الكريم) للدكتور محمود موسى حمدان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م. مطبعة الأمانة، القاهرة.
- وكتاب (الأدوات المفيدة للتبيين في كلام العرب) للدكتور فتح الله صالح المصري، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

٥- أن هذه الدراسة توضحُ وشائج القربى القائمة بين المعنى والعمل النحوي، فهذه (حتى) مثلاً يُرفع الفعل بعدها أو يُنصب، والمعوّل في ذلك على معنى الغاية^(١)، وتلك (أو) يُنصب المضارع بعدها حين تكون بمعنى (إلى أن)، أمّا (مُدْ ومُنْذُ) فيرتبط معناهما وعملهما بالزمن ارتباطاً وثيقاً، ولعلّ في هذا ما يؤكد أنّ دراسة معنى الأدوات من شأن النحاة، خلافاً لما قد يتوهم أنّها من شأن اللغوي لا النحوي.

٦- أنّ هذا البحث يتسع ليطرق أبواباً نحوية متعدّدة منها: العرب والمبني، تعدّي الفعل ولزومه، المفعول فيه (الظرف)، حروف الجرّ، الإضافة، العطف، وغيرها. كما يناقش بعض القضايا النحوية واللغوية مع ذكر الخلاف إذا وُجد، والإجماع إن عُقد، ومن تلك القضايا: الخلاف في مجيء (من) لابتداء غاية الزمان، الخلاف في تركيب (مُنْذُ) وبساطتها، القول بتناوب حروف الجرّ، بيان نوع الأفعال من حيث الامتداد وعدمه. وقد اقتضت طبيعة هذا العمل أن يكون في ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: تعريف الغاية وأقسامها، والأحوال والأحكام المشتركة لأدواتها:

وعرّفت فيه الغاية لغةً واصطلاحاً ذاكراً أقسامها عند النحاة، والشروط والأحكام المشتركة لأدواتها الأصلية كما جمعتها من دراساتي للأدوات، ورأيت أنّ أفردتها بمبحث خاص؛ دفعاً للتكرار، وإثارة للاختصار. فجاء الفصل في مبحثين:

المبحث الأول: الغاية لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثاني: الأحوال والأحكام المشتركة لأدوات الغاية الأصلية.

الفصل الثاني: أدوات الغاية أصالةً:

وهو يبيّن القصيد في هذه الرسالة، وتحدّث فيه عن الأدوات الأصلية التي وضعتها العربية للدلالة على معنى الغاية، وقسمتها إلى أدوات ابتداء، وتقدير، وانتهاء، معرفة بكلّ أداة، مبيّنة نوع الغاية فيها، وحدودها، مع الحديث عن شروط وأحكام ما قبلها وما بعدها بما يتناسب وطبيعة كلّ أداة، فتطلّب ذلك مبحثين:

المبحث الأول: أدوات ابتداء الغاية أصالةً. وتنقسم إلى:

أولاً: الحروف: وهي (من) و(متى) في لغة هذيل.

(١) عقد سيبويه لذلك باباً في الكتاب عنوانه: (هذا باب الرفع فيما اتصل بالأوّل كاتصاله بالفاء وما انتصب؛ لأنّه غاية" ٢٠/٣.

ثانيًا: المشترك بين الحرفية والاسمية: وهما (مُد) و(مُنْد).
ثالثًا: الظروف وهي: (لَدُن).

المبحث الثاني: أدوات التقصير عن الغاية وانتهائها أصالة وهو قسمان:
أولًا: أدوات التقصير عن الغاية أصالة وهي: دون.
ثانيًا: أدوات انتهاء الغاية أصالة وهي: (إلى) و(حتى).

الفصل الثالث: أدوات الغاية نيابةً:

وعقدته للأدوات التي أفادت الغاية نيابةً عن الأدوات الأصلية، وقسمتها إلى أدوات ابتداء وانتهاء، ذاكرةً القائلين بالنيابة فيها وشواهد ذلك، مع ذكر التخریجات إن وَرَدَتْ، وقدَّمْتُ لذلك بمبحثٍ عن النيابة عند القدماء والمحدثين فصار إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نيابة حروف الجر بعضها عن بعض عند القدماء والمحدثين.

المبحث الثاني: أدوات ابتداء الغاية نيابةً. وتنقسم إلى قسمين:
أولًا: حروف الجر وهي: إلى ، الباء ، على ، عن ، في ، اللام.
ثانيًا: الظروف وهي: دون.

المبحث الثالث: أدوات انتهاء الغاية نيابةً. وتنقسم إلى قسمين:
أولًا: حروف الجر وهي: الباء ، على ، في ، اللام ، مِنْ.
ثانيًا: حروف العطف وهي: أو ، والفاء .

وقَدْ قُمتُ بالتفتيش عن تلك الأدوات الأصلية والثانية في كتب النحاة واللغويين وبعض المعاجم، كما استقرأت بعض كتب الأدوات^(١).

ودَوَّنت بعد ذلك أدوات لم تشتهر دلالتها على الغاية عند النحاة أو لم يُنصَّوا عليها، وسطَّرتُ قبل الخاتمة جدولاً للمعاني المتبادلة والمُشتركة بين حروف الجر المشهورة؛ لأدلل فيه على تبادلها، وجدولاً آخرًا ذكرت فيه بعض الأساليب الخاطئة وتصويباتها كما وردَ في البحث؛ ليكون ملخصاً موجزاً لما ورد فيه، ثُمَّ جاءت الخاتمة وفيها أهمُّ ما توصل إليه البحث من نتائج، تلا ذلك الفهارسُ.

أمَّا مصادرُ هذا البحث ومراجعهُ، فلم تخرج عن المصادر المألوفة في مثل هذه الأبحاث من كتب النحو من لدن سيبويه، وكتب اللغة، والتفسير، والقراءات، وإعراب القرآن الكريم

(١) وهي: حروف المعاني والصفات للزجاجي، كتاب معاني الحروف للرماني، الجنى الداني في حروف المعاني للمراذي، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (قسم المفردات منه).

وعلموه وتفسير غريبه، وكتب الحديث وغريبه، ودواوين الشعر، وكتب الشواهد، وعرجت على بعض كتب أصول الفقه، وبعض المقالات في الدوريات العربية.

وقد انتقيت الأمثلة والشواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف وكتب اللغة والنحو إضافة إلى رجوعي إلى بعض الدواوين الشعرية في عصر الاحتجاج؛ بهدف استقاء هذه الظاهرة وتلك الأدوات من مستقاهما الأول، والاستئناس ببعض الآيات؛ لتوضيح معنى الغاية وأحكامها. وقد أفادتني تلك الجولة الكثير، فخرجت منها بزايد وفير، من ذلك أنني وقفت على تفاوت ورود تلك الأدوات في كلام العرب قلة وكثرة، ومثال ذلك قلة ورود (مُنْذُ) و(مُنْذُ) في الدواوين الشعرية التي رجعت إليها حتى إنهما لم يردا في المعلقات العشر، والأصمعيات، وديوان النابغة الذبياني، وديوان عنزة بن شداد، وديوان كعب بن زهير البتة، ووردت (مُنْذُ) في المفضليات في موضعين^(١)، ووردت (مُنْذُ) في جمهرة أشعار العرب في موضع واحد^(٢)، علماً بأنهما لم تذكرتا في القرآن الكريم. وسيأتي مزيد من النتائج في موضعه.

وأهم ما أفدته من تلك الجولة ازدياد إعجابي وثقتي بنحائنا الأوائل - ولا سيما البصريين منهم -؛ ذلك أنهم بنوا قواعدهم على استقراء دقيق وأسس راسية فخلقوا لنا تراثاً عريقاً شامخاً.

وبعد، فهذا ما سمح به الوقت لا الجهد، خاصة أن هذا الموضوع ثاني اثنين سجلتهما في هذه المرحلة، وأمل أن أكون قد وفقت في تحقيق ما هدفت إليه من توضيح وتعميد معنى الغاية ولم شمل أدواتها في موضع واحد، ومعرفة أنواعها وأقسامها وحدودها ومعالمتها. والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً وينفع به ليكون امتداداً لعملتي بعد انتهاء الأمد، والحمد لله الذي علمني ما لم أكن أعلم، وكان فضله عليّ عظيماً.

(١) المفضليات ٥٦، ٤٢١.

(٢) جمهرة أشعار العرب ص ٣١٣.

الفصل الأول

تعريف الغاية وأقسامها

والأحوال والأحكام

المشتركة لأدواتها

هذا هو الفصل الأول من فصول الدراسة وقد جعلته مدخلا لما بعده لتوضيح معنى الغاية وبيان أقسامها، وذكر الشروط والأحكام المشتركة لأدواتها الأصلية، فبدأت بتعريف الغاية في اللغة للوقوف على معانيها ومرادفاتِها، وحاولت بعد أن عرضت تلك المعاني أن أربط بينها، ثم عرّجت على الجانب الصّرّي للكلمة لمعرفة وزنها وما حدث فيها من إعلال، ثم انتقلت إلى تعريف الغاية اصطلاحاً متناولة تعريفها في كتب المصطلحات العامة، وكذلك كتب النحاة بادقة بكتاب سيبويه، وذكرت تقسيمات الغاية التي خلصت إليها من استقراء كتاب سيبويه. ثم عرّجت على تعريف الأصوليين لها مع الموازنة بين تناول النحاة والأصوليين لهذا المعنى. ومن خلال جولتي في هذا المعنى وأدواته في كتب النحاة رأيت أن هناك أحكاماً وأحوالاً وشروطاً مشتركة لأدوات الغاية بدا لي أن أجمعها في مبحث واحد. فجاء الفصل في مبحثين: المبحث الأول: الغاية لغة واصطلاحاً. المبحث الثاني: الأحوال والأحكام المشتركة لأدوات الغاية الأصلية.

المبحث الأول الغاية لغةً واصطلاحاً

وفيه:

أولاً: معنى الغاية لغة.

ثانياً: معنى الغاية اصطلاحاً وأقسامها.

أولاً: معنى الغاية لغة

أفصحت كتب اللغة عن معانٍ متعدّدة لهذه الكلمة نذكر منها :

١- الرّاية: وقد ذكره كثير من اللّغويين^(١)، وهو أصل معانيها^(٢) وذكر اللّغويون أنّها تطلق على راية الحرب، والسّبِق، والخمّار وغير ذلك، قال ابن دريد: "وغاية الخمّار: رايته. وكان بعض أهل اللغة يقول: كلُّ راية غاية"^(٣).

- فغاية الحرب هي الرّاية أو العَلَمُ الذي يرفعه المتحاربون، ويراد بها إظهار العزّة والسّلطان^(٤). ومن هذا المعنى: قول الرّسول-صلى الله عليه وسلّم- في حديث أشراف السّاعة: "ثمّ هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر فيغدرون، فيأتونكم تحت ثمانين غاية، تحت كلّ غاية اثنا عشر ألفاً"^(٥)، والمراد بالغاية في الحديث: راية الحرب التي يرجع إليها القوم^(٦) وروى: "في ثمانين غابة"، قال أبو عبيد: مَنْ روى غابة فإنّه يريد الأجمة، شبه كثرة الرّماح بها، ومن رواه غابة فإنّه يريد الرّاية^(٧). ومنه أيضاً قول قيس بن الخطيم:

إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ غَايَةِ الْحَرْبِ مِدْفَعٌ فَأَهْلًا بِهَا إِذْ لَمْ تَزَلْ فِي الْمَرَاكِيبِ^(٨)

- وغاية الخمّار هي راية كان يرفعها في الجاهليّة صاحب الخمر الجيدة ليُعرَفَ

(١) ممن ذكر هذا المعنى: ابن دُرَيْلٍ في جمهرة اللغة مادة غوي ١ / ١٨٥، وأبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة مادة غوي ٨ / ٢٢٠، وابن فارس في مقاييس اللغة مادة غوي ٤ / ٤٠٠، والجوهري في الصحاح مادة غي ٦ / ٢٤٥١، والزّخشي في أساس البلاغة مادة غي ٣٣٢، وابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر ٣ / ٤٠٤، وابن منظور في لسان العرب مادة غي ١٥ / ١٤٣، والفيروزآبادي في القاموس المحيط مادة غي ٤ / ٣٧٥. ولم يذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي هذا المعنى في معجم العين في تفسيره لكلمة غاية.

(٢) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ٢٢٤.

(٣) جمهرة اللغة مادة غوي ١ / ١٨٥.

(٤) المنصف (شرح أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني) ١٤٢ / ٢.

(٥) أخرجه البخاري في: ٥٨- كتاب الجزية والموادعة، ١٥- باب ما يُحذَرُ من الغدر ٦ / ٣٢٠ (مع فتح الباري)، كما ذُكر في: تهذيب اللغة مادة غوي ٨ / ٢٢٠، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣ / ٤٠٤، لسان العرب مادة غي ١٥ / ١٤٣، تاج العروس مادة غي ١٣ / ٣٧٤.

(٦) غريب الحديث للحرابي (المجلد الخامسة) ١ / ٢٢٥، مقاييس اللغة مادة غوي ٤ / ٤٠٠.

(٧) تهذيب اللغة مادة غوي ٨ / ٢٢٠.

(٨) جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي ٢٩٦.

مكانه^(١) قال الأصمعي: كان التاجر إذا جاء بالخمير يبيعها نصب راية يُعْلَمُ الحيَّ
أنه قدم بخمير^(٢)، ومن هذا المعنى قول لبيد:

قَدِيتُ سَامِرَهَا وَغَايَةَ تَاجِرٍ وَافَيْتُ إِذْ رُفِعَتْ وَعَزَّ مَدَامُهَا^(٣)

وَحَمَلَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ غَايَةَ الْخَمَارِ عَلَى غَايَةِ السَّبْقِ فَقَالَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ
لَبِيدٍ: (وِغَايَةَ تَاجِرٍ) مَا نَصَّهُ: "أَيَّ رَايَةَ تَاجِرٍ يَبِيعُ الْخَمْرَ فَيَنْصِبُهَا؛ لِيُعْلَمَ مَوْضِعُهُ
وَلِنَمَّا سَمَّيْتَ غَايَةً لِأَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَنْصُبُونَ رَايَةَ لِلْخَيْلِ تَسْمَى
الْغَايَةَ... فَصَارَتْ مِثْلًا"^(٤)،

وقول أبي ذؤيب:

وَلَا الرَّاحُ رَاحُ الشَّامِ جَاءَتْ سَبِيئَةً لَهَا غَايَةٌ تَهْدِي الْكِرَامَ عُقَابُهَا^(٥)

- وَغَايَةُ السَّبْقِ هِيَ قَصْبَةُ تُنْصَبُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ السَّبَاقُ لِيَأْخُذَهَا
السَّابِقُ^(٦)، ومن هذا المعنى قول الشاعر:

وَالْحَارِثَانِ إِلَى غَايَاتِهِمْ سَبَقًا عَفْوًا كَمَا أَحْرَزَ السَّبْقُ الْجَوَادَانِ^(٧)

وعُلَّ ابن فارس لتسمية الغاية راية بقوله: "فَأَمَّا الْغَايَةُ فَهِيَ الرَّايَةُ وَسَمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا
تَظَلُّ مِنْ تَحْتِهَا"^(٨)، ويبدو أن ابن فارس يعتقد صلة بين معنى الغاية والغاية فقد تحدث
قبلها عن الغاية وقال في معناها: "وهي الْعُبْرَةُ وَالظُّلْمَةُ تَغْشِيَانِ.... وَيُقَالُ تَغَايَا الْقَوْمِ
فَوْقَ رَأْسِ فُلَانٍ بِالسُّيُوفِ كَأَنَّهُمْ أَظْلَوْهُ بِهَا"^(٩)، وبهذا يتضح أنَّ كَلَامَ مَنْ الْغَايَةَ
وَالْغَايَةَ يَظَلُّ مَا تَحْتَهُ، "قال أبو عبيد: قال الأصمعي: الغاية كلُّ شيءٍ يُظَلِّلُ الْإِنْسَانَ
فَوْقَ رَأْسِهِ مِثْلَ السَّحَابَةِ وَالْعُبْرَةِ وَالظِّلِّ وَنَحْوِهِ، يُقَالُ (غَايَا الْقَوْمِ) فَوْقَ رَأْسِ فُلَانٍ

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ٣٥٠، ٥٧٥،
تهذيب اللغة مادة غوي ٢٢/٨، لسان العرب مادة غبي ١٥/١٤٣، ١٤٤.

(٢) شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد الحسن بن الحسين السُّكْرِيّ ٤٥/١.

(٣) شرح ديوان لبيد ٣١٤. وينظر شرح القصائد المشهورات لابن النحاس ١/١٦٢، تهذيب اللغة
مادة غوي ٢٢/٨، مقاييس اللغة مادة غوي ٤/٤٠٠، لسان العرب مادة غبي ١٥/١٤٣،
تاج العروس مادة غبي ١٠/٣٧٤. ويروى: "بجر" غاية على أنها معطوفة على مجرور سابق، أو
أنها مجرورة بواو رب.

(٤) شرح القصائد السبع ٥٧٤.

(٥) شرح ديوان الهذليين للسُّكْرِيّ ٤٤/١. وجاءت سبيئة: مشتراة، والعقاب: الراية.

(٦) اللسان مادة غبي ١٥/١٤٣.

(٧) الأصمعيات ٢٢١.

(٨) مقاييس اللغة مادة غوي ٤/٤٠٠.

(٩) المصدر السابق مادة غوي ٤/٣٩٩.

بالسيف)، كأنهم ظلُّوه به"^(١)، ومن ذلك ما جاء في الحديث: "افرعوا الزُّهْرَ أَوْ بَقْرَةَ
وسورة آلِ عِمْرَانَ فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَاثَتَانِ أَوْ
كَأَنَّهُمَا فِرْقَانٌ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ تُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا"^(٢).

٢- العلامة: قال أبو بكر بن الأنباري: "إنما ينصب الغاية للخمر من قد عُرِفَتْ خمره
بالجود، ثُمَّ تَجْعَلُ الغاية علامةً في غير الخمر، فيقال للشَّيْءِ الجيِّد: هو غاية من الغايات.
أي: هو علامة في جنسه"^(٣). ومن ذكر هذا المعنى ابن جني في المنصف^(٤)، والخطيب
التبريزي في شرح القصائد العشر حين شرح قول عنزة بن شداد:

رَبِّدْ يَدَاهُ بِاَلْقِدَاحِ إِذَا شَتَا هَتَاكَ غَايَاتِ التَّجَارِ مُلَوِّمٌ^(٥)

فقال: "الغايات: العلامات والرَّايَات، وأراد بالتَّجَار: الخمارين"^(٦). ويتضح أنَّ معنى
العلامة وثيق الصِّلة بمعنى الرّاية.

٣- السَّحَابَةُ المنفردة أو الواقعة: وقد انفرد الزَّبيديُّ بذكر هذا المعنى في تاج العروس، وهو
من معاني الغاية أيضاً قال أبو علي القالي: "ويقال للسَّحَابَةِ المنفردة الغاية"^(٧). ويُقال
أغيا عليه السَّحاب بمعنى غايا أي أقام مظلاً عليه^(٨)، قال الشاعر:

أَرَبْتُ بِهِ الْأُرُوحَ بَعْدَ أَيَّسِهِ وَذُو حَوَمَلٍ أَغْيَا عَلَيْهِ وَأَغْيَمًا^(٩)

٤- القصبَةُ التي يصطاد بها العصافير بالرَّيْقِ^(١٠)، والرَّيْقُ: حبلٌ ذو عرى.

(١) تهذيب اللغة مادة غوي ٢٢١/٨، وينظر ديوان الأدب للفارابي ٥٠/٤، البارع لأبي علي القالي
مادة غوي ٤٦٦، جمل اللغة لابن فارس ٦٨٧/٣، ٦٨٨، الصَّحاح مادة غي ٢٤٥١/٦، أساس
البلاغة مادة غي ٣٣٢، لسان العرب مادة غي ١٤٤/١٥، القاموس المحيط مادة غي
١٤٤/١٥.

(٢) أخرجه مسلم في باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة ٨٩/٦ (بشرح النووي). وورد الحديث
في: تهذيب اللغة مادة غوي ٢٢١/٨، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٠٤/٣.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات ٥٧٥.

(٤) المنصف ٨٣/٣.

(٥) شرح القصائد العشر لأبي زكريا يحيى بن علي الشَّيباني ٢٦٩، والبيت في ديوان عنزة (مع شرحه
للخطيب التبريزي) ١٧٦. والرَّيْدُ: هو السَّريع الضرب بالقِدَاح.

(٦) شرح القصائد العشر ٢٦٩، وينظر ديوان عنزة مع شرحه للخطيب التبريزي ١٧٧.

(٧) البارع ٤٤٥، وينظر تهذيب اللغة مادة غوي ٢٢١/٨.

(٨) تهذيب اللغة مادة غوي ٢٢١/٨، لسان العرب مادة غي ١٤٤/١٥، القاموس المحيط مادة غي

٣٧٦/٤، تاج العروس مادة غي ٣٧٤/١٠.

(٩) تنظر المراجع السابقة عدا القاموس المحيط.

(١٠) جمهرة اللغة مادة غوي ١٨٥/١، لسان العرب مادة غي ١٤٤/١٥، تاج العروس مادة غي

٣٧٤/١٠.

٥ - الجماعة وجماعة الطير: قال أبو عمرو الشيباني: "الغاية: جماعة الطير. ويقال عليه غاية من طير قال:

تَهَادَى إِمَاءُ الْحَاضِرِينَ لُحُومَهَا وَلِلطَّيْرِ فِيهَا غَايَةٌ وَخُصُومُ

والغاية الجماعة^(١)، وتفرّد أبو عمرو - فيما أعلم - بذكر هذين المعنيين. وقد تُطلق الغاية على الطير المرفرف، ويُقال: تغايت الطير على الشيء: حامت. وغيت: رفرفت^(٢). وهذا من معاني الغاية أيضاً، روى ثعلب عن ابن الأعرابي: "الغاية تكون من الطير الذي يُغَيِّي على رأسك أي يرفرف"^(٣).

٦ - أقصى الشيء ومنتهاه: روى ثعلب عن ابن الأعرابي: "الغاية أقصى الشيء"^(٤)، وقال ابن دريد: "وغاية كل شيء منتهاه"^(٥)، ويُقال: غايتك أن تفعل كذا، أي: نهاية طاقتك أو فعلك^(٦)، وغاية الأمر: الفائدة المقصودة منه^(٧)، وجاء في المعجم الوسيط: "وغيا فلاناً: جعل له غايةً، وغياً الشيء: جعل له نهاية فهو مغياً"^(٨)، وذكر الزبيدي من قبل أن كلمة المغيا مولدة فقال: "وقولهم المغيا كمعظم لانتهاه الغاية هكذا يقوله الفقهاء والأصوليون وهي لغة مولدة"^(٩).

ومن أمثلة دلالة الغاية على المنتهى قولُ عنتره بن شداد:

دَعْنِي أَجِدْ إِلَى الْعِلْيَاءِ فِي الطَّلَبِ وَأَبْلُغْ الْغَايَةَ الْقُصْوَى مِنَ الرُّبُوبِ^(١٠)

ويُلاحظ أن كلمة الغاية بمعنى النهاية كثيراً ما توصف بكلمة (القصوى) أو يُضاف إليها كلمة (أقصى)، وقد ورد ذلك في نصوص سيبويه قال عن الزيادة في الفعل: "فالخمسة أقصى الغاية في الكثرة"^(١١)، ومن شعره - فيما رواه أبو عمرو بن يزيد وأورده أبو البركات الأنباري - قوله:

(١) الجيم لأبي عمرو الشيباني ١٣/٣.

(٢) لسان العرب مادة غي ١٥/١٤٤، تاج العروس مادة غي ١٠/٣٧٤.

(٣) تهذيب اللغة مادة غوي ٨/٢٢١، لسان العرب مادة غي ١٥/١٤٤.

(٤) تهذيب اللغة مادة غوي ٨/٢٢١.

(٥) جمهرة اللغة مادة غوي ١/١٨٥، وينظر المنصف لابن جني ٣/٨٣.

(٦) المصباح المنير مادة غي ١٧٤.

(٧) المعجم الوسيط مادة غي ٦٦٩.

(٨) المرجع السابق.

(٩) تاج العروس مادة غي ١٠/٣٧٤.

(١٠) ديوان عنتره (مع شرحه للخطيب التبريزي) ٣٦.

(١١) الكتاب ٤/٢٣٠.

أُخْبِتَيْنِ كُنَّا فَرَقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا إِلَى الْغَايَةِ الْقَصْوَى فَمَنْ يَأْمَنُ الدَّهْرَ!؟^(١)
وذلك مما يجعلنا نظن أنَّ كلمة الغاية بمعنى النهاية تفيد زيادةً في البعد.
ويرادف الغاية بمعنى النهاية ما يأتي:

أ- الحد: قال الجوهري: "وَحَدُّ الشَّيْءِ مَتْنَاهُ"^(٢)، وقال السُّهَيْلِيُّ: "وِغَايَةُ كُلِّ شَيْءٍ حُدُّهُ"^(٣). وفرَّق أبو هلال العسكري بين الحدِّ والنهاية بأنَّ الحدَّ يفيدُ معنى تمييز المخلود عن غيره لئلا يتداخل^(٤).

ب- الطَّرْفُ: قال الخليل: "ومنتهى كلِّ شيءٍ طَرَفُهُ"^(٥)، وجاء في المسلسل في غريب لغة العرب: "والشَّرْفُ: الطَّرْفُ، والطَّرْفُ: الغاية، والغاية: النِّهَاءُ....."^(٦).

ج- القَصْرُ: قال الخليل: "القصر: الغاية وهو القصار والقصارى"^(٧)، وقال ابن مالك: "حَمَادَى الشَّيْءِ وَقْصَارَاهُ بمعنى غايته، وقد يُقال قُصَارُهُ وقَصْرُهُ"^(٨).

د- المَدُّ - بفتح الميم: قال الزُّحَشْرِيُّ في تفسير غريب حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لَا تَسْبُوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدًّا أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ"^(٩): "هو أي المَدُّ: ربع الصاع، وروِي: مَدٌّ بالفتح، وهو: الغاية، من قولهم: لا يبلغ فلان مَدَّ فلان، أي: لا يلحق شأوه"^(١٠).

٧- المدى: قال الخليل: "الغاية مدى كلِّ شيءٍ وقُصَارُهُ"^(١١)، ولم يذكر الخليل في العين إلا هذين المعنيين. ومعنى (قصاره): آخره، كما ذكر الخليل في قوله: "القصر الغاية وهو القصار والقصارى، قال العباسُ بن مُرْدَاس:

لِلَّهِ دَرْكٌ لِمَ تَمَنَّى مَوْتَنَا
وَالْمَوْتُ وَيُحَكِّ قَصْرُنَا وَالْمَرْجِعُ

-
- (١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٥٧.
(٢) الصحاح مادة (حد) ٤٦٢/٢، وينظر مقاييس اللغة مادة (حد) ٣/٢، لسان العرب مادة (حد) ١٤٠/٣.
(٣) نتائج الفكر ٢٥٢.
(٤) الفروق ٢٤٣.
(٥) العين مادة (طرف) ٤١٤/٧، وينظر مقاييس اللغة مادة (طرف) ٤٤٧/٣.
(٦) المسلسل في غريب لغة العرب لمحمد بن يوسف التميمي ٩٧.
(٧) العين مادة (قصر) ٥٧/٥.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٠/٣.
(٩) أخرجه البخاري في ٦٢- كتاب فضائل الصحابة، ٢٥/٧ (مع فتح الباري)، وينظر الفائق في غريب الحديث ٣٥٣/٢.
(١٠) الفائق ٣٥٣/٢.
(١١) كتاب العين مادة غبي ٤٥٧/٤.

وهذا قَصْرُكَ، أي: أَجْلُكَ وَمَوْتُكَ وَغَايَتُكَ^(١)، وهذا يعني أنَّ الخليل ذكر للغاية معنى المدى والنَّهَايةَ فقط، ومَن ذكر المعنيين ابن الأثير في النَّهَاية، وابن منظور في لسان العرب، والزَّيْدِيُّ في تاج العروس^(٢)، واقتصر على ذكر معنى المدى دون النَّهَاية كثير من أصحاب المعاجم منهم: ابن فارس في مجمل اللغة - مع أنَّه في المقاييس ذكر معنى النَّهَاية - والجوهري في الصَّحاح، والفيومي في المصباح المنير، والفيروز آبادي في القاموس المحيط^(٣).

وتستعمل للغاية بمعنى النَّهَاية ومعنى المدى في الزَّمان والمكان^(٤)، وهذان المعنيان هما ما يعيننا في تعريفنا للغاية عند النَّحاة، وذكرنا المعاني الأخرى أولاً؛ لأنها حَسَنَةٌ والمعنى الحَسَنُ مقدَّم على المعنوي.

ويُرادف للغاية بمعنى المدى ما يأتي:

أ- المسافة: وأصلها من ساف الشيء إذا سَمَّه، وسَمَّيت بذلك؛ لأنَّ الدَّلِيل كان إذا حلَّ في فلاة أخذ التُّراب فشَمَّه ثُمَّ كثر استعمالهم لهذه الكلمة حتَّى سَمَّوا البعد مسافةً^(٥)، وتُسَمَّعُ في الزَّمان والمكان.

ب- المبدأ: جاء في التَّهْذِيب عن ابن الأعرابي: "المبدأ مفعالٌ من المدى، وهو للغاية والقدر، يُقال: ما أدري ما مبدأ هذا الأمر؟ يعني قَدْرُه وَغَايَتُه"^(٦).

ج- المدة: جاء في القاموس المحيط: "المُدَّة (بالضَّم)؛ للغاية من الزَّمان والمكان، والبرهة من اللَّهْرِ"^(٧).

ويُرادف للغاية بمعنى النَّهَاية ومعنى المدى ما يأتي:

١- القَدْر: قال ابن فارس: "القاف والذال والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته فالقدر مبلغ كلِّ شيء، يُقال: قدره كذا أي مَبْلَغُه، وكذلك القَدْر"^(٨)، فمبلغ الشيء يعني: نهايته، وكنهه يعني: مقداره وحقيقته ومداه.

(١) كتاب العين مادة (قصر) ٥٧/٥.

(٢) النَّهَاية ٤٠٤/٣، لسان العرب مادة (غبي) ١٤٣/١٥، تاج العروس مادة (غبي) ٣٧٤/١٠.

(٣) مجمل اللغة مادة غوى ١٨٧/٣، الصَّحاح مادة غبي ٢٤٥١/٦، المصباح المنير مادة (غبي) ١٧٤، القاموس المحيط مادة (غبي) ٣٧٥/٤.

(٤) شرح الرُّضِيِّ على الكافية ٢٦٣/٤، شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٨.

(٥) الصَّحاح مادة سوف ١٣٧٨/٤، اللسان مادة سوف ١٦٥/٩.

(٦) تهذيب اللغة مادة مدى ٢٢١/١٤، وينظر اللسان مادة مدى ٢٧٢/١٥، تاج العروس مادة مدى ٣٣٨/١٠.

(٧) القاموس المحيط مادة مدى ٣٤٩/١.

(٨) مقاييس اللغة مادة قدر ٦٢/٥، وينظر لسان العرب مادة قدر ٧٩، ٧٨/٥.

٢، ٣- الأَمْدُ والأَجَلُ: قال الرُّضِيُّ: "ولفظ الغاية يُسْتَعْمَلُ بمعنى النِّهاية وبمعنى المدى كما أَنَّ الأَمْدَ والأَجَلَ أيضاً يستعملان بالمعنيين، والغاية تُسْتَعْمَلُ في الزَّمانِ والمكان بخلاف الأَمْدِ والأَجَلِ فإنهما يستعملان في الزَّمانِ فقط"^(١)، وفرَّق أبو هلال بين الغاية والأَمْدَ وذلك؛ أَنَّ الأَمْدَ حقيقة والغاية مستعارة^(٢)، وهو يقصد بهذا الفرق أَنَّ مجيء الأَمْدَ بمعنى المدى حقيقة لا مجازاً بخلاف الغاية. وقال الرَّاعِبُ في تفريقه بين الأَمْدِ والأَبَدِ: "الأَمْدُ والأَبَدُ يتقاربان، لكنَّ الأَبَدَ عبارة عن مدَّةِ الزَّمانِ التي ليس لها حدٌّ محدود ولا يتقيد، لا يُقال أبَدَ كذا، والأَمْدُ مدَّةٌ لها حدٌّ مجهولٌ إذا أُطلق وقد ينحصر، نحو أن يُقال: أَمْدُ كذا، كما يُقال: زمان كذا"^(٣) فدلَّ قوله على أَنَّ الأَمْدَ بمعنى المدَّة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمْدُ﴾^(٤)، إلا أَنَّ الزَّيْدِيَّ في تاج العروس قال عن الأَمْدِ: "ويعبر به مجازاً عن سائر المدَّة"^(٥). وقد قال الخليل في تعريف الأَمْدِ: "الأَمْدُ منتهى كلِّ شيءٍ وآخِرُهُ"^(٦)، ومن ذلك قول النابغة:

إِلَّا لِمِثْلِكَ أَوْ مَنْ أَنْتَ سَابِقُهُ سَبَقَ الْحَوَادِ إِذَا اسْتَوْلَى عَلَى الْأَمَّةِ^(٧)
 "وقال شِمْر: الأَمْدُ: منتهى الأَجَلِ، قال: ولإنسان أمدان"^(٨)، ويعني بالأَمْدِين مولده وموته^(٩)، ويبدو أَنَّ المولد سُمِّيَ أَمْدًا؛ لأنَّه نهاية مرحلة ما قبل الميلاد، قال تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ إِلَى قَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾^(١٠).

- (١) شرح الرُّضِيِّ على الكافية ٢٦٣/٤، وينظر شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٨.
- (٢) الفروق ٢٤٢.
- (٣) المفردات ٢٤.
- (٤) سورة الحديد من الآية ١٦.
- (٥) تاج العروس مادة أَمْد ٢٩١/٢.
- (٦) العين مادة أَمْد ٨٩/٨.
- (٧) ديوانه ١٣، وتنظر مادة أَمْد في تهذيب اللغة ٢٢٢/١٤، لسان العرب ٧٤/٣، تاج العروس ٢٩١/٢.
- (٨) تهذيب اللغة مادة أَمْد ٢٢٢/١٤.
- (٩) تنظر مادة أَمْد في تهذيب اللغة ٢٢٢/١٤، الصَّحاح ٤٤٢/٢، النِّهاية في غريب الحديث والأثر ٦٥/١، اللسان ٧٤/٣.

والنصوص السابقة تُرَجِّحُ ما ذكره الزبيدي من أنَّ دلالة الأمد على المدى من قبيل المجاز، وعلى هذا لا يفتقر عن الغاية كما ذكر العسكري.

أما الأجل فقد عرّفه الخليل بقوله: "غاية الوقت في الموت، ومحلّ الدين، ونحوه"^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَخَّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا﴾^(٢)، وعرّفه الجوهري فقال: "الأجل: مدة الشيء"^(٣)، ومنه قول عنتره:

يَا عَيْلُ أَنْتِ سَوَادُ الْقَلْبِ فَاحْتَكِمِي فِي مُهْجَتِي وَأَعْدِلِي بِأُغَايَةِ الْأَجْلِ^(٤)

فالأجل هنا: مدى العمر، والغاية النهاية. وجمع ابن منظور في لسان العرب المعنيين فقال: "الأجل: غاية الوقت في الموت وحلول الدين ونحوه، والأجل: مدّة الشيء"^(٥).

ويتّبع نصوص القرآن الكريم - من خلال المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - نجد أنَّ مجيء الأجل بمعنى النهاية غالب ومجيء الأمد بمعنى المدى أكثر، ولم ترد كلمة غاية في القرآن الكريم بأيّ من معانيها.

ويبدو أنَّ النحاة آثروا استعمال كلمة غاية دون ما يُرادفها للأسباب الآتية مجتمعة:

- (١) دلالتها على النهاية والمدى جميعاً.
- (٢) مجيئها للزمان والمكان على حدٍّ سواء.
- (٣) أنَّها محدودةٌ بحدود بخلاف الأبد مثلاً.
- (٤) دلالتها على الزيادة في البعد إذا كانت بمعنى النهاية. والله أعلم.

ولنا عند معاني الغاية اللغوية وقفات نبين فيها ما يأتي:

- ١ - أنه يمكن إيجاد رابط بينها مع تعدُّدها، وقد بين ابن فارس الصلة بين معنى النهاية والرّاية في قوله: "فأما الغاية فهي الرّاية وسميت بذلك لأنها تُظَلُّ مَنْ تَحْتَهَا.... ثُمَّ سُمِّيت نهاية الشيء غاية وهذا من المحمول على غيره، إنما سُمِّيت غاية بغاية الحرب، وهي الرّاية؛ لأنّه يُنتهى إليها كما يرجع القوم إلى رايتهُم في الحرب"^(٦)، فابن فارس في هذا النص

(١٠) سورة المرسلات الآيتان ٢١، ٢٢.

(١) العين مادة أجل ١٧٨/٦.

(٢) سورة المنافقون من الآية ١١.

(٣) الصحاح ١٦٢١/٢، وينظر لسان العرب مادة أمد ٧٤/٣.

(٤) ديوان عنتره (مع شرحه للتبريزي) ١٣٦.

(٥) لسان العرب (مادة أجل) ١١/١١، وتنظر مادة (أجل) في القاموس المحيط ٣٣٧/٣، والكليات

للكفوي ٥٨/١.

(٦) مقاييس اللغة مادة غوي ٤٠٠/٤، وينظر الفرق لأبي هلال العسكري ٢٤٢.

يضع أيدينا على جانب من التَّغْيِيرِ الدَّلَالِيّ لهذه الكلمة ويذكر -وفق منهجه- أصلاً مشتركاً بين معنى الرَّأْيَةِ والنَّهْيَةِ، فلمَّا كانت الغاية هي الرَّأْيَةِ وكانت الرَّأْيَةُ مُمَّا يُنْتَهَى إِلَيْهِ فيقال مثلاً: وصل السَّابِق إلى الغاية أي الرَّأْيَةِ، أو انتهى القوم إلى غايتهم في الحرب أي رأيهم"، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيلَ لِكُلِّ مَا يَنْتَهَى إِلَيْهِ غَايَةٌ وَلِكُلِّ غَايَةٍ نَهَايَةٌ^(١)، وَعَلَّلَ الرَّخْمَشَرِيُّ لِنِسْمَةِ الغَايَةِ مَدَى فَقَالَ: "وَقِيلَ لِلغَايَةِ مَدَى لِامْتِدَادِ الْمَسَافَةِ إِلَيْهَا"^(٢)، وَبِمَكْنَنَا -بِالْمَثَل- رِبَطَ الْمَعَانِي الْآخَرَى بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، فَقَدْ وَرَدَتِ الغَايَةُ بِمَعْنَى السَّحَابَةِ وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ فَارَسٍ أَنَّ الرَّأْيَةَ سُمِّيَتْ غَايَةً لِأَنَّهَا تُظَلُّ مِنْ تَحْتِهَا، وَبِمَكْنٍ قِيَاسًا عَلَى ذَلِكَ أَنَّ تُسَمَّى السَّحَابَةُ غَايَةً؛ لِأَنَّهَا تُظَلُّ مِنْ تَحْتِهَا. وَعَلَى هَذَا يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ مَعْنَى جَمَاعَةِ الطَّيْرِ؛ لِأَنَّ الطَّيْرَ إِذَا حَامَتِ فَوْقَ الشَّيْءِ أَظْلَتَهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ جَمَاعَةَ الطَّيْرِ وَالطَّيْرَ الْمَرْفُوفَ سُمُّوا غَايَةً تَشْبِيهًا لَهُمْ بِالرَّأْيَةِ فِي تَحَرُّكِهَا وَارْتِفَاعِهَا.

وَوَرَدَتِ الغَايَةُ بِمَعْنَى الْقَصْبَةِ الَّتِي يَصْطَادُ بِهَا الْعَصَافِرُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا سَابِقًا أَنَّ غَايَةَ السَّبْقِ هِيَ قَصْبَةُ تَنْصَبُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي تَكُونُ الْمَسَابِقَةُ إِلَيْهِ فَسُمِّيَتْ قَصْبَةُ الصِّيدِ غَايَةً؛ حَمَلًا لَهَا عَلَى قَصْبَةِ السَّبَاقِ وَهَذَا الْمَعْنَى وَثِيقُ الصَّلَةِ بِمَعْنَى الرَّأْيَةِ لِأَنَّ كَلَامًا مُمَّا يُنْتَهَى إِلَيْهِ، وَاحْتِمَالٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا أُطْلِقَ عَلَى الطَّيْرِ الْمَرْفُوفِ غَايَةً وَكَانَ الطَّيْرُ يَرْفُوفٌ إِذَا اصْطِيدَ أُطْلِقَ عَلَى الْقَصْبَةِ الَّتِي يُصْطَادُ بِهَا غَايَةً مِنْ بَابِ الْجَزَاءِ الْمُرْسَلِ لِعِلَاقَةِ الْحَيَاةِ، وَالتَّنْفِيسِ الْأَوَّلِ أَقْرَبَ.

وَبِمَكْنَنَا عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ فَارَسٍ أَنَّ نَقُولَ إِنَّ الْغَيْنَ وَالْيَاءَ وَالْهَاءَ الْمَعْتَلَّ بَعْدَهُمَا أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا: يَدُلُّ عَلَى مَا يَظَلُّ مَا تَحْتَهُ، وَالْآخَرُ: يَدُلُّ عَلَى مَا يُنْتَهَى إِلَيْهِ. وَعَنْ الظَّلِّ أُخِذَ مَعْنَى الرَّأْيَةِ، وَعَنْ الرَّأْيَةِ أُخِذَ مَعْنَى النَّهْيَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢- مع تداخل تلك المعاني وتقاربها إلا أنَّ ثمةَ فرقاً بين معنى المَدَى والنَّهْيَةِ نَحْصُهُ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ لَهُ صِلَةً بِالْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةِ الَّذِي سَنَتَحَدَّثُ عَنْهُ بَعْدَ. وَقَدْ فَرَّقَ أَبُو هِلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ بَيْنَ مَعْنَى الْمَدَى، وَالْغَايَةِ بِمَعْنَى النَّهْيَةِ، فَقَالَ: "الْفَرْقُ بَيْنَ غَايَةِ الشَّيْءِ وَالْمَدَى أَنَّ أَصْلَ الْغَايَةِ: الرَّأْيَةِ، وَسُمِّيَتْ نَهَايَةَ الشَّيْءِ غَايَةً؛ لِأَنَّ كُلَّ قَوْمٍ يَنْتَهَوْنَ إِلَى غَايَتِهِمْ فِي الْحَرْبِ أَيْ رَايَتِهِمْ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيلَ لِكُلِّ مَا يُنْتَهَى إِلَيْهِ غَايَةً، وَكُلُّ غَايَةٍ نَهَايَةٌ، وَالْأَصْلُ مَا قَلْنَاهُ. وَمَدَى الشَّيْءِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَايَتِهِ، وَالشَّاهِدُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

(١) الفروق ٢٤٢.

(٢) الفائق ٣/٣٥٢.

وَلَمْ نَدْرُ أَنْ حُضُنَا مِنَ الْمَوْتِ خِيَضَةً لِمِ الْعُمُرِ بَاقٍ وَالْمَدَى مُتَطَاوِلٌ^(١)
يعني مدى العمر. والمعنى أنَّ الأمل منفسح لما بينه وبين الموت، ومن ذلك قولهم هو متي
مدى البصر، أي هو حيث يناله بصري كأن بصري ينفسح بيني وبينه، ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ
حَتَّى قِيلَ لِلْغَايَةِ مَدَى كَمَا يُسَمَّى الشَّيْءُ بِاسْمِ مَا يَقْرُبُ مِنْهُ^(٢)، ونصُّ أبي هلال هذا
يوضح أموراً هي:

أ- أَنَّ النِّهَايَةَ تعني نقطة التَّوَقُّفِ فلا تدلُّ على التَّطَاوُلِ والامتداد لذا يُقال: تناهى الماء
إذا وقف في الغدير وسَكَنَ^(٣).

ب- أَنَّ الْمَدَى يدلُّ على المسافة والامتداد، وقد قال الخليل: "المدى بُعْدُ الصَّوْتِ وَيُغْفَرُ
لِلْمُؤَذِّنِ مَدَى صَوْتِهِ"^(٤)، ومن ذلك مَدَى الْبَصَرِ وَالْأَجَلِ، وقال ابنُ فارس: "الميمُ
وَالدَّالُّ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ صَحِيحٌ يدلُّ على امتداد في شيء وامتداد، منه
المدى: الغاية"^(٥)، وإذا تَتَبَعْنَا الكلمات المأخوذة من هذا الأصل نجد فيها معنى
الامتداد والتَّطَاوُلِ، ومن ذلك ما حكاه أبو العباس عن ابن الأعرابي: أمدى
الرجل إذا سَنَّ^(٦)، "ويُقالُ تَمَادَى فَلَانٌ فِي غَيْبِهِ إِذَا لَحَّ فِيهِ وَأَطَالَ مَدَى غَيْبِهِ أَيْ
غَايَتِهِ"^(٧)، كما يُقالُ: "هذا أمر له طول ومُدَّةٌ ومُدَّةٌ وتَمَادٌ وتَمَادٍ، بمعنى، ومَادِيَتْ
فَلَانًا إِذَا مَادَتْهُ، وَلَا أَفْعَلُهُ مَدَى الدَّهْرِ أَيْ طَوَالَهُ"^(٨)، وغير ذلك.

ج- أَنَّ إِبْطَاقَ الْغَايَةِ عَلَى الْمَدَى من باب التَّوَسُّعِ وتسمية الشَّيْءِ بِاسْمِ مَا يَقْرُبُ مِنْهُ
أَيْ من باب المجاز المُرْسَلِ لعلاقة المجاورة، وقد تقدَّم قول العكبري أَنَّ الْغَايَةَ

- (١) الفروق لأبي هلال العسكري ٢٤٢، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣/ ورقة ١٤٢ وفيه: (كم العمر باق).
- (٢) الفروق لأبي هلال العسكري ٢٤٢.
- (٣) الصحاح ٢٥١٨/٦.
- (٤) العين ٨٨/٨. وقد استشهد الخليل في قوله بحديث نبويٍّ شريف أخرجه ابن ماجه في سننه ١٢٢/١. ونصّه: "الْمُؤَذِّنُ يُغْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ".
- (٥) مقاييس اللغة مادة مَدَى ٣٠٧/٥، ومن عرَّفَ المدى بالغاية: الفارابي في ديوان الأدب ٢٤/٤، وابن الأعرابي فيما حكاه عنه الأزهري في تهذيب اللغة مادة مَدَى ٢٢١/١٤، والجوهري في الصحاح مادة مَدَى ٢٤٩٠/٦، والزَّخَشَرِي في الفائق في غريب الحديث ٣٥٢/٣، وابن منظور في لسان العرب ٢٧٣/١٥، والفيروز آبادي في القاموس المحيط ٣٩١/٤، والزَّيْبِيدِي في تاج العروس ٣٣٨/١٠.
- (٦) تهذيب اللغة مادة مَدَى ٢٢٠/١٤.
- (٧) تهذيب اللغة مادة مَدَى ٢٢١/١٤.
- (٨) الفائق في غريب الحديث ٣٥٢/٣، ويُنظر القاموس المحيط مادة مَدَى ٣٩١/٤.

مستعارة في الدلالة على المدى^(١). وقد ذكرنا سابقاً^(٢) تعليل الرّشحري لتسمية الغاية مدًى؛ وذلك لامتداد المسافة إليها. وذكر الصّبّان أن اطلاق الغاية على جميع المسافة من باب تسمية الكلّ باسم الجزء؛ وذلك لأنّ معناها الحقيقيّ عنده هو الانتهاء^(٣)، وتبعه الدّسوقيّ في حاشيته على مغني اللّبيب^(٤)، وهذا يعني أن الغاية بمعنى المدى مجاز مرسل علاقته الجزئية، هذا مع أن بعض المعاجم - كما تقدم^(٥) - تذكر للغاية معنى المدى لا النّهاية، ويحتمل ذلك أموراً منها :

- أن تكون دلالة الغاية على المدى من باب المجاز في الأصل ثمّ كثر ذلك فالحقّ بالحقيقة، ويجري هذا التطوّر الدّلالي على معاني كثير من المفردات، فمثلاً: الوغى في الأصل هو اختلاف الأصوات في الحرب. وكثر ذلك حتّى سمّيت الحرب نفسها وغي^(٦).

- أن تلك المعاجم تبعت الخليل في تعريف الغاية بالمدى ولكنّ الخليل قال: "الغاية مدى كلّ شيء وقصّاره"^(٧) فلم يقتصر على معنى المدى كما فعل أصحاب تلك المعاجم بل ذكر معنى النّهاية أيضاً.

والراجع من أقوال اللّغويّين أن يدلّ المدى على الامتداد لا النّهاية كما فرّق بينهما أبو هلال العسكريّ.

٣- من خلال بحثنا عن معنى الغاية في اللّغة وأصلها ومرادفاتها لحظنا من نصوص العرب واللّغويّين أنّهم يربطون الغاية بمعنى النّهاية - غالباً - بالجانب المستحسن، ولعلّ من المفيد أن نبحث عمّا إذا كان الاستعمال قد جرى في تخصيصها بما هو مستقرب مستحبّ دون ما هو مُبغضٌ مكروه كما خصّصوا غيرها بذلك كالبشارة مثلاً. والواقع أنّ اللّغويّين لم ينصّوا على ذلك صراحة ولكن يمكن أن يُستدلّ على ذلك بأمثالهم وبأمورٍ أخرى وفيما يأتي بيان ذلك:

أ- قال أبو بكر ابن الأنباريّ: "إنما ينصب الغاية للخمر من قد عرفت خمره بالجوذة، ثمّ تجعل الغاية علامة في غير الخمر فيقال للشّيء الجيّد: هو غاية من الغايات.

(١) تنظر ص ٣٠ من هذا البحث.

(٢) تنظر ص ٣٢ من هذا البحث.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢١٧.

(٤) حاشية الدسوقي ١/٣١٧.

(٥) راجع هامش رقم ٣ ص ١٩.

(٦) جمهرة اللّغة مادة غوى ١/١٨٥.

(٧) العين مادة غى ٤/٤٥٧.

أي: هو علامة في جنسه^(١)، ويُفهم من هذا تخصيص الغاية بما هو جيّد، فحين نقول: هذا الشيء غاية من الغايات ينصرف الذهن إلى أنّه شيء جيّد لا رديء، وقال الزّمخشري في أساس البلاغة: "تقول أنت بعيد الغاي في صواب الرأى ومن شأن السبق بُعد الغاي"^(٢)، وجاء في التاج: "وأغيا الرجل إذا بلغ الغاية في الشرف والأمر، وأغيا الفرس في سباقه كذلك"^(٣).

ب- جاء في المسلسل في غريب لغة العرب: "الشرف: الطرف، والطرف: الغاية، والغاية: النّهاية..."^(٤)، فدلّ على أنّ الغاية تنحدر من شجرة كريمة من المعاني.

ج- تَرَدَّد في كتب التراجم عبارة: (وقد كان فلاناً الغاية في كذا)، قال أبو البركات الأنباري في نزهة الألباء عن الخليل: "سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو ومعانيه"^(٥)، ونقل عن ابن سلام أنّ سيوبه كان غاية في الخلق^(٦)، وذكر أنّ اليزيدي كان الغاية في قراءة أبي عمرو ابن العلاء^(٧)، يعني أنّهم بلغوا النّهاية في تلك الأمور، وكلّها - كما نرى - أوصافٌ محمودّة.

كلّ ما سبق يُرجّح تخصيص هذه الكلمة بالجانب الحسن، ولعل دلالة الغاية أصلاً على الرّاية التي ينتهي إليها القوم في الحرب أو السّباق أو التي يرفعها صاحبُ الخمر الجيدة، جعل معناها يرتبط في الأذهان بالأمر المحببة إلى النفوس، وقد قال ابنُ جنّي عن معنى الرّاية: "وأما الرّاية فاشتقاقها - عندي - من رويت الحديث أي أشعته وأظهرته.... وكذلك الرّاية في الجيش إنّما يراد بها إظهار السّلطان والعزّة والإشادة به"^(٨) فكأنّ ارتفاع الرّاية دلّ على رفعة معنى الغاية. ومن شواهد استعمالها بما هو محمود:

- قول عنزة:

للهُ ذرٌّ بَنِي عَيْسٍ لَقَدْ بَلَّغُوا كُلُّ الْفَخَّارِ وَنَالُوا غَايَةَ الشَّرَفِ^(٩)

- (١) شرح القصائد السبع ٥٧٥، وينظر تهذيب اللغة مادة غوي ٢٢٠/٨، اللسان مادة غيى ١٤٣/١٥.
- (٢) أساس البلاغة ٣٣٢، وينظر تاج العروس ٣٧٤/١٠.
- (٣) تاج العروس ٣٧٤/١٠.
- (٤) المسلسل في غريب لغة العرب ٩٧.
- (٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٤٥.
- (٦) المصدر السابق ٥٥.
- (٧) المصدر السابق ٧٢.
- (٨) المنصف ١٤١/٢، ١٤٢.
- (٩) ديوانه ١٠٣.

- وقول زهير:

إِذَا ابْتَدَرْتُ قَيْسُ بْنُ عِيلَانَ غَايَةً
مِنَ الْمَجْلُوِّ مَنْ يَسْبِقُ إِلَيْهَا يُسَوِّدُ
سَبَقْتُ إِلَيْهَا كُلَّ طَلْقٍ مُبَرَّرٍ
سَبَقَ إِلَى الْغَايَاتِ غَيْرَ مُجَلَّدٍ^(١)

- وقول الشماخ:

إِذَا مَا غَايَةً رُفِعَتْ لِمَجْدٍ
تَلَقَّاهَا عُرَابَةٌ بِالْيَمِينِ^(٢)

والذي نخلص إليه أنَّ هذه الكلمة تدلُّ على الجانب الحسن إذا أُطْلِقَتْ دون تقييد؛
بدليل أنَّ الأمثلة الواردة في النصوص السابقة كانت مطلقاً مثل: (هو غايَةٌ من الغايات)،
(أنت بعيد الغاية)، و(أَغْنَى الرَّجُلُ)، فدلت على الغاية في الجودة والشرَّف ونحوهما.
ولكن هذا لا يمنع أنَّ تُستعمل في غير ذلك إذا دلَّ دليل يحدِّد معناها، ويُبيِّن المراد منها
بدقَّة، كأنَّ تخصصَّ بوصفٍ أو إضافةٍ ونحو ذلك فيقال مثلاً: بلغ فرعون غاية الكبر
والطُّغيان. ومن ذلك قول أسماء بن خارجة:

وَأُظِنُّهُ شَعْبًا تَدِلُّ بِهِ
فَلَقَدْ مُنِيتَ بِغَايَةِ الشُّعْبِ^(٣)

وبعد كل ما تقدَّم عن معاني الغاية اللُّغويَّة يمكننا أنَّ نخلص إلى ما يأتي:

- ١- تعددت المعاني اللُّغويَّة لهذه الكلمة مع تداخلها وتقاربها، وأصل معناها: الرَّاية، ويمكن
إرجاع معانيها إلى أصلين وهما: الانتهاء، والتَّظليل.
- ٢- ما يهْمُنَّا في بحثنا من معانيها هو معنى النِّهاية وهو حقيقة، ومعنى المدى وهو من باب
الجاز.

٣- تميَّزت كلمة الغاية عمَّا يُرادفها بميَّزات سوَّغت للنُّحاة إثار استعمالها دون غيرها.

٤- أنَّ كلمة غاية تدلُّ على ما هو مستحسن إذا ما أُطْلِقَتْ دون تخصيص.

البناء الصرفيُّ للكلمة :

الغاية كناية وآية وزناً ومعنى، والجمع غايٍ وغايات^(٤)، ومثلها في الوزن طاية وثاية^(٥).
وهي اسمٌ من المادَّة الثلاثيَّة (غَـيَ)، وتجدر الإشارة إلى أنَّ الفعل الثلاثي المجرَّد لم يرد في أيِّ
من المعاجم وكتب اللُّغة التي رجعت إليها، والأفعال التي وردت كلها مزيدة نحو: غَيَّيْتُ غَايَةً

(١) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ١٧٤، والطلاق: المعطاء.

(٢) شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٥٧٥، وينظر تهذيب اللغة ٢٢١/٨.

(٣) الأصمعيات ٥١. والشَّعْب: تهيج الشَّرِّ والفتنة والخصام.

(٤) تاج العروس مادة غي ٢٧٤/١٠.

(٥) الطاية: الدكان أو سقف البيت. والثَّاية: حجارة يضعها الراعي عند متاعه فيشوي عندها
وتأوي إليها غنمه.

أي: عملتها، وأُعْيِنْتَهَا: أي نصبتها^(١)، قال أبو زيد: "عَيَّنْتُ للقوم تَعْيِيًا ورَّيْتُ لهم تَرِيًّا: جعلت لهم غايةً ورايةً"^(٢)، ويُقال: غَايَيْتُ إليه بالشَّيء، أي: أشرتُ إليه^(٣)، وغَايَا فلانًا إذا شاركه في الغاية، ويبدو أنَّ العرب لم يستعملوا إلا المزيد من هذا الفعل، وسَوَّغ الدكتور شوقي ضيف استعمال الفعل (تَعْيِيًا). بمعنى: اتَّخَذَ الشَّيء مقصدًا وغايةً وَجَدَ فيه -مع عدم وروده في المعاجم-؛ بناءً على مجيء الفعل غَيًّا فقال: "ومجيء الثلاثي المضَعَّف للفعل متعديًا يُؤذن بجواز زيادة تاء تَفَعَّل؛ ليصبح الفعل تَعْيِيًا للدَّلالة على اتِّخَاذِ الشَّيء غايةً كما في مثل: تَرْضَاه وتَعْرِفُه وتَعَقُّله.... وهو باب واسع في اللغة"^(٤). وألف غايةً أصليَّة، وقد اختلف اللُّغويون والنُّحاة في بيان أصل ألفها على قولين:

- ١- أنَّ أصل ألفها ياء. ٢- أنَّ أصل ألفها واو.

وفيما يأتي تفصيل ذلك:-

الرأي الأول: ذهب الخليل^(٥) وكثير من اللُّغويين^(٦) إلى أنَّ الألفَ في (غاية) منقلبةً عن ياءٍ فأصلُها: غَيَّيَّةٌ، كما أنَّ (راية) أصلُها -عند الخليل- رَيَّةٌ^(٧)، قال الخليل: "الغايةُ مدى كلِّ شيءٍ وفَصَارُهُ، وألفُه ياءٌ، وهو من تأليف غينٍ وياءين، وتصغيرها: غَيَّيَّةٌ، وكذلك كل كلمةٍ ممَّا يظهر فيها الياء بعد الألف الأصلية فآلفها ترجع في التصريف إلى الياء، ألا ترى أنَّك تقول: غَيَّيْتُ غايةً، ويُقال اجتمعوا وتغايوا عليه فقتلوه ولو اشدَّتْ من الغاوي لقالوا: تَغَاوَوْا"^(٨).

فالخليل - كما يبدو من نصّه - يَسْتدلُّ على أنَّ أصل الألف ياءٌ بأمرين:

- ١- التَّصْغِيرُ: وذلك أنَّ تصغيرها على غَيَّيَّة. والتَّصْغِيرُ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها^(٩).
٢- قاعدةٌ صرفيَّة: وهي أنَّه إذا جاءتِ الياءُ بعدِ الألفِ الكلمةِ الأصليَّة تكونُ الألفُ منقلبةً عن ياءٍ.

- (١) لسان العرب مادة غيى ١٤٤/١٥، تاج العروس مادة غيى ٢٧٤/١٠.
(٥) تهذيب اللغة مادة غوي ٢٢٢/٨، وينظر: الصحاح مادة غيى ٢٤٥/٦ منسوباً إلى أبي عبيد، لسان العرب مادة غيى ١٤٤/١٥، مادة رى ٣٥١/١٤.
(٣) المنصف ١٤٣/٢.
(٤) تيسيرات لغوية للدكتور شوقي ضيف ١٦٧.
(٥) العين ٤٥٦/٤.
(٦) من المعاجم التي أوردت الكلمة في مادة غيى ممَّا يدل على ترجيحها هذا الأصل: الصحاح ٤٥١/٦، أساس البلاغة ٣٣٢، اللسان ١٤٣/١٥، القاموس المحيط ٣٧٥/٤.
(٧) العين مادة ريا ٣١٣/٨.
(٨) العين مادة غيى ٤٥٧/٤.
(٩) أسرار العربية ٢٧١، الإنصاف ٣٨٣/١ المسألة ٥٦.

٣- الإسنادُ إِلَى الضَّمائِرِ: وذلك أَنَّهُ يُقَالُ تَغَايَرُوا، والضَّميرُ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا أَيْضًا^(١)، لذا قال الخليل: "وَلَوْ اشْتَقَّ مِنَ الْغَاوِي لَقَالُوا تَغَاوَرُوا"، ولنا عند نصِّ الخليل هذا وقفاتٌ نجملها فيما يأتي:

أ- أَنَّهُ جَعَلَ الْاِشْتِقَاقَ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ (الغَاوِي)، ومعلوم أَنَّهُ أَصَلَ الْاِشْتِقَاقِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ هُوَ الْمَصْدَرُ^(٢)، وقد يكون الخليل تعمُّدَ ذِكْرِ اسْمِ الْفَاعِلِ دُونَ الْمَصْدَرِ وَهُوَ الْغِيُّ لِنُظْهِرَ الْوَاوُ.

ب- يُنَكِّرُ الْخَلِيلُ أَنَّ تَكُونَ الْأَلْفَ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ، وَكَأَنَّهُ بِهِذَا يَرُدُّ عَلَى مَنْ قَالَ بِذَلِكَ، ولذا قال: "وَلَوْ اشْتَقَّ مِنَ الْغَاوِي"، فَجَاءَ بِأَسْلُوبِ الشَّرْطِ بِاسْتِخْدَامِ الْأَدَاةِ (لَوْ)، وَيَبْدُو أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَانَ مَعْرُوفًا فِي عَهْدِ الْخَلِيلِ.

ج- يُفَرِّقُ الْخَلِيلُ فِي هَذَا النَّصِّ أَصْلًا مُهِمًّا وَهُوَ أَنَّ السَّمْعَ هُوَ الْفَيْصَلُ فِي مَعْرِفَةِ أَصُولِ الْكَلِمَاتِ، وَهَذَا الْأَصْلُ هُوَ الَّذِي جَعَلَ ابْنُ جَنِّي يَقْوِي رَأْيَ الْخَلِيلِ مَعَ أَنَّهُ أَجَازَ أَنَّ تَكُونَ الْأَلْفَ مُنْقَلِبَةً عَنِ الْوَاوِ اسْتِنَادًا إِلَى الْقِيَاسِ- كَمَا سَيَأْتِي فِي الرَّأْيِ الثَّانِي- فَقَالَ: "وَقَالَ الْخَلِيلُ: كَأَنَّهُمْ قَدْ تَكَلَّمُوا فِي الْغَايَةِ بَعِيثًا، وَيَقْوِي قَوْلُهُ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِيَّ حَكَى فِي نَوَادِرِهِ فِيمَا سَمِعْتَهُ عَنْهُ: أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: غَايِثٌ إِلَيْهِ بِالْشَيْءِ، أَيْ: أَشْرَتْ إِلَيْهِ؛ فَهَذَا يَقْوِي أَنَّ تَكُونَ غَايَةً مِنَ الْوَاوِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُشَارُ بِهَا لِنُشْرَدِ الطَّلَبِ وَتَهْدِيَةِ... وَحَكَى أَبُو عبيدة أَيْضًا: أَعْيِثْتُ الْغَايَةَ وَعَيِّثْتُهَا إِذَا نَصَبْتُهَا؛ فَهَذِهِ دَلَالَةٌ- عَلَى كَوْنِ الْعَيْنِ بَاءً- قَاطِعَةً، وَلَوْلَا السَّمْعُ لَكَانَتْ مِنَ الْوَاوِ"^(٣)، فابْنُ جَنِّي فِي هَذَا النَّصِّ يُؤَيِّدُ رَأْيَ الْخَلِيلِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَالسَّمْعِ.

الرَّأْيُ الثَّانِي: عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ ابْنَ جَنِّي قَوَّى رَأْيَ الْخَلِيلِ نَرَاهُ يُحْزِرُ أَنَّ تَكُونَ أَلْفُ غَايَةٍ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ فَقَالَ: "وَيَنْبَغِي عِنْدِي أَنَّ يَكُونَ اِشْتِقَاقُهَا مِنْ غَوَى يَغْوِي"^(٤)؛ وَعَلَى هَذَا يَكُونُ أَصْلُهَا غَوِيَّةً، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ: ابْنُ فَارَسٍ حَيْثُ أَوْرَدَ كَلِمَةَ غَايَةٍ فِي الْجُمْلِ وَالْمَقَائِيسِ^(٥) فِي بَابِ الْغَيْنِ وَالْوَاوِ وَمَا يُثَلَّثُهُمَا لَا فِي بَابِ الْغَيْنِ وَالْيَاءِ وَمَا يُثَلَّثُهُمَا، وَنَجِدُ

(١) معاني الحروف للأُماني ٥٦ "في غالب الأمر"، شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٨، شرح التسهيل

لابن مالك ٢٤٤/٢.

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ٦/١ المسألة الأولى.

(٣) المنصف ١٤٣/٢.

(٤) المصدر السابق ١٤١/٢.

(٥) تنظر مادة غوي في مجمل اللغة ٦٨٧/٣، ومقاييس اللغة ٣٩٩/٤.

مثل ذلك في جمهرة اللغة لابن دريد^(١)، وتهذيب اللغة للأزهري^(٢). وأجاز ابن جني أن تكون ألف غاية منقبة عن واو - كأحوايتها ثاية وطاية - معتمداً على الأسباب الآتية:

١ - "أنَّ الألف إذا وقعت عيناً فينبغي أن يحكم بأنَّها من الواو حتى تقوم دلالة على كونها من الياء، وذلك ممَّا وصَّى به سيبويه"^(٣).

٢ - "ظهور اللام ياءً، وسبيل اللام إذا كانت ياءً، وكانت العين مُعْتَلَّةً أن تكون واوًا، هذا هو الأمرُ العامُّ الشائعُ عنهم"^(٤) بدليل كثرة باب (طَوَيْتُ)، و(شَوَيْتُ)، و(رَوَيْتُ) ونحوها، وقلة باب (حَيَّيْتُ)، و(عَيَّيْتُ)، فما عينه واوٌ ولا مهُ ياءً، أكثر ممَّا عينه ياءٌ ولا مهُ ياءً"^(٥).

٣ - أن اشتقاق الثائية - عنده - من ثَوَيْتُ؛ لأنَّ غنم الراعي تأوي إليها، وحكى أبو زيد أنه يقال لهذه الحجارة: (الثَوِيَّةُ)، واشتقاق الطائية من طَوَيْتُ؛ لأنَّ السَّقْفَ يُطَوَّى على البيت، واشتقاق الغاية - كما قال - من غَوَى، يغوي^(٦)، ولم يفتِ ابن جني أن معنى الغاية المتبادر إلى الذهن يتعد عن معنى ما عينه واوٌ؛ ذلك أنَّ معنى غوى - كما ذكر ابن فارس - يرجع إلى أصلين: أحدهما يدلُّ على خلاف الرُّشد وإطلام الأمر، والآخر على فسادٍ في شيء^(٧)، ولكن لم يعجز ابن جني تخريج ذلك فقال: "وذلك لأنَّ الغاية إنما جعلت؛ لترشد الضَّالَّ وتهديه وتزيلُ عنه الغيَّ، كما أنَّ أعجمتُ الكتاب: أزلتُ عنه الإعجام، وأشكيتُ الرجل: أزلت عنه ما يشكوه، فهذه أيضاً دلالة على أنَّ العين منها واو"^(٨). ومع ذلك قال ابن جني: "وقد يجوز أن تكون (رايةً وطايةً وغايةً) من الياء بمنزلة أحتهنَّ آية"^(٩).

ويتَّضح ممَّا سبق أنَّ ابن جني كان يُفَضِّلُ أن تكون ألفُ غايةٍ من الواو لولا أنَّ السَّماعَ حال دون ذلك. وتجدر الإشارة إلى أنَّ ثمة تقارباً معنوياً بين الكلمات المأخوذة من هذين

(١) جمهرة اللغة ١/١٨٥.

(٢) تهذيب اللغة ٨/٢٢٠.

(٣) المنصف ٢/١٤٠.

(٤) المصدر السابق ٢/١٤٠، ١٤١، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن لأبي اليركات الأنباري ١/١٦٦.

(٥) البيان لأبي اليركات الأنباري ١/١٦٦.

(٦) المنصف ٢/١٤١.

(٧) مقاييس اللغة ٤/٣٩٩.

(٨) المنصف ٢/١٤١.

(٩) المصدر السابق ٢/١٤٣.

الأصلين، قال الخليلُ في مادة غَوَى: "التَّغَاوَى: التَّجَمُّع"^(١)، وسبقُ أن ذكرنا قوله: "ويقال اجتمعوا وتَغَاوُوا عليه فقتلوه"^(٢)، فالخليلُ لم ينكرُ ورودَ فعلِ التَّغَاوَى، ولكنه لا يجعلُه والغاية من مادة واحدة، والكلمتان: (تَغَاوَى وتغَاوَى) تعنيان الاجتماعَ على الشيء، وخصَّ ذلك بالاجتماع في الشرِّ، "قال أبو عبيد: التَّغَاوَى هو التَّجَمُّع والتَّعَاوُن على الشرِّ وأصلُه من الغواية أو الغي"^(٣)، فَخَصَّ التَّغَاوَى بالتَّجَمُّع على الشرِّ؛ لِئَناسِبَ ما اشتقَّ منه وهو الغيُّ أو الغواية. والتغايي مرادفٌ له، "قال شيمر: تَغَايَا وتغَاوَى بمعنى واحد"^(٤)، وأيد ذلك الزَّبيديُّ في تاج العروسِ فقال: "تَغَاوُوا عليه حتَّى قتلوه مثلُ تَغَاوُوا"^(٥)، وقد سبقُ أن ذكرنا محاولة ابنِ جنيِّ لتقريب معنى الغاية من الأصل الواوي، ولكن رأيَ الخليلِ بأنَّ أصلها من الياء أقربُ من جهة المعنى والاشتقاق، إضافةً إلى أنَّ تصغيرها على غَيَّةٍ وتكسیرها على غَايٍ يؤيد ما ذهب إليه الخليل، ثُمَّ إِنَّه لا يلزم أن تأتي كلمة غاية على الأكثر الشائع في كلام العرب فتكون ألفها واوًا. وليس هذا هو الجانب الوحيد في خروجها عن الأكثر بل شدَّتْ أيضًا في إعلالها، وللنَّحاة ثلاثة مذاهب في إعلالها ووزنها وهي:

١ - مذهبُ الخليل: وهو أن أصلها: غَيَّة - بالياء - فحدث فيها ما يأتي:

اجتمع في الكلمة حرفا علَّة (وهما الياءان)، وكلُّ واحدةٍ منهما مُستَحَقَّةٌ لأنَّ قلبَ ألفها؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فلا بدَّ من تصحيح إحداهما، وإعلال الأخرى، والآخر أحقُّ بالإعلال^(٦)؛ لأنَّ إعلال اللام أكثر من إعلال العين^(٧)، ولأنَّ من شروط إبدال الألف من الياء أو الواو ألا تكون إحداهما متلوَّة بحرف يستحقُّ هذا الإعلال،

(١) العين ٤/٤٥٦، وينظر ديوان الأدب ١٣٨/٤، وتاج العروس ١٠/٢٧٣.

(٢) تنظر ص ٢٤ من هذا البحث.

(٣) تهذيب اللغة مادة غوي ٨/٢١٩، وينظر البارع ٤٤٥، مقاييس اللغة مادة غوى ٤/٤٠٠، الصحاح مادة غوى ٢٤٥٠، تاج العروس ١٠/٢٧٣.

(٤) لسان العرب مادة غي ١٥/١٤٢.

(٥) تاج العروس ١٠/٣٧٤، ولعلَّ هذا التقارب بين الأصلين هو الذي دفع الزَّبيدي إلى القول عن لفظ غاية: "وَألفه واوٌ، وتألَّفه من غين وياءين"، ولكن هذا النص لا يستقيم في هذه الصورة، فأين الواو إذا كان تأليفه من غين وياءين؟! أو أين الياءان إذا كانت ألفه واوًا؟! ويبدو أن الزَّبيدي قد جمع أقوال من سبقوه وسلكها في عبارة واحدة، فأخذ في أوَّل النصِّ بقول من قال إن أصل ألف غاية واوٌ، ثم أكمل النص بقول الخليل: "وهو من تأليف غين وياءين"، هذا إذا سلم نصُّ التاج من التحريف، فإن لم يسلم يكن صوابه: (وَألفه ياء.... الخ) كما قال الخليل، وهذا ما نؤيده؛ لكثرة التحريفات والتصحيحات في طبعة التاج التي رجعت إليها، علمًا بأن طبعة الكويت المحققة كما تصل إلى هذه الكلمة بعد.

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/٢١٢٩.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٦٦، الممنع في التصريف لابن عصفور ٢/٥٨٢.

فإن كان الأمر كذلك صحَّت وأعلَّت الثانية ^(١)، ولأنَّ الطَّرْف محل التغيُّر، ولكن في كلمة غاية أعلَّت الياء الأولى فقلبت ألفاً وهذا شاذ ^(٢)، ومثل ذلك يُقال في رأي من ذهب إلى أنَّ الألف واواً وأنَّ أصلها (غَوِيَّة)، قال ابن مالك:

وَحَيْثُ ذَا الإِعْلَالِ يَسْتَحِقُّ حَرْفَانِ فَالثَّانِي بِهِ أَحَقُّ
وَأَوَّلَا صَحِّحٌ وَغَوَّ غَايَةً نَزَرٌ، كَذَا ثَايَةً وَطَايَةً ^(٣).

وسهَّل قلب العين ألفاً أمور هي:

أ- كون غاية اسماً فلا تَصَرَّف فيلزم فيها من الإعلال والتغيُّر ما يلزم في الفعل ^(٤).

ب- كون الياء الثانية لم تقع طرفاً ^(٥).

ووزنها على هذا المذهب فعلة؛ لأنَّ أصلها (غَيَّة) فحدث فيها الإعلال الذي ذكرناه، والإعلال بالقلب لا يؤثر في الميزان.

٢- مذهب الكسائي ^(٦): أنَّ وزنها فاعلة والأصل (غَايَّة) فحُذِفَتْ استئقلاً لاجتماع الياءين ^(٧)، وردّه ابن عصفور: "لأنَّ فيه أيضاً ما في مذهب الخليل من إعلال العين؛ لأنَّ الحذف إعلال، مع أنَّ حذف الياء التي هي عين ليس بمطرّد مع أنّه ادّعى أصلاً لم يلفظ به، ولا مانع يمنع لو كان ذلك" ^(٨).

٣- مذهب الفراء: أنَّ وزنها فعلة، والأصل (غَيَّة) فاستثقلوا اجتماع ياءين فأبدلوا من الساكنة ألفاً تخفيفاً ^(٩)، وردّه ابن عصفور فقال: "وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ لأنَّ فيه إعلال العين مع أنَّ العين معتلة كما في مذهب الخليل مع أنَّ إبدال الياء الساكنة ألفاً ليس بمستمر" ^(١٠).

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ٤/٤٩٥.

(٢) المتع ٥٨٢/٢، شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣١.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢٩.

(٤) المتع ٥٨٢/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣١.

(٦) مذهب الكسائي ومذهب الفراء الآتيان في وزن غاية محمول على ما قلنا في وزن آية، قال ابن عصفور -بعد أن ذكر أن الغاية تكون من الياء في أحد قولي- ن: "فعلى هذا تجري فيها المذاهب الثلاثة التي في آية" المتع ٥٨٤/٢. وذكر هذه المذاهب في آية أيضاً الأتباري في البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٦٦، وأضاف وزن (أَوِيَّة) بناءً على جواز كون عينها من الواو.

(٧) المتع ٥٨٣/٢.

(٨) المتع ٥٨٣/٢، ٥٨٤، وينظر أوضح المسالك ٤/٣٩٦.

(٩) المتع ٥٨٣/٢، حاشية الدسوقي ١/٣٣٠.

(١٠) المتع ٥٨٣/٢، وينظر أوضح المسالك ٤/٣٩٦.

وعلق الأستاذ أحمد عمارة على المذاهب الأخرى - غير مذهب الخليل - في آية بقوله: "وقد أكثر العلماء في ضبطها قبل الإعلال، ولا يخلو تخريج منها عن شنوذ، ولا أدري لماذا هذا الاختلاف، فإذا كان ذلك لإرادة الخروج من شنوذ إعلال الأول مع استحقاق الثاني لهذا الإعلال، فليس هذا بأشدّ ممّا يلزم على تخريجاتهم المختلفة"^(١) ومثل هذا يُقال في غاية، وقوله -عندي- متين، ومذهب الخليل هو المختار؛ لأنّه سهّلُ التّخريج وأقلّ تكلفاً.

ونخلص من حديثنا عن الجانب الصّرفيّ لهذه الكلمة إلى ما يأتي:

١- لم يرد الفعل الثلاثي المجرّد من هذه الكلمة ويبدو أنّ العرب لم يستعملوا إلا المزيد من هذا الفعل.

٢- ترجيح انقلاب ألفها عن الياء لا الواو، وهذا رأي الخليل.

٣- للنّحاة مذاهب متباينة في بيان أصلها، وطريقة إعلاها، ومن ثمّ وزنها، أسهلّها مذهب الخليل أنّ أصلها: غَيَّيةً ووزنها: (فَعْلَة).

(١) منجد الطالبين في الإبدال والإدغام والتقاء الساكنين ١٤٢.

ثانياً: معنى الغاية اصطلاحاً وأقسامها

إذا انتقلنا من المعاجم وكتب اللغة إلى كتب التعريفات والمصطلحات العامة، نجد تعريفات متعددة للغاية، ولكنّها وثيقة الصلة بالمعنى اللغويّ، فالجرجانيّ في كتابه (التعريفات) عرفها بأنّها: "ما لأجله وجود الشيء"^(١)، واستفاد من هذا التعريف جُبُور عبد النور في المعجم الأدبيّ فعرّف الغاية بأنّها: "هدف أو سبب من أجله يتم وجود شيء ما، أو يقع حادث معيّن في مقابل الوسيلة أي الأداة المستعملة للوصول إلى الغاية"^(٢). أما الكفويّ فقد قال في الكلّيات إنّ الغاية: "ما يؤدّي إليه الشيء ويزتّب هو عليه، وقد تسمّى غرضاً من حيث إنّهُ يطلب بالفعل ومنفعة إنّ كان ممّا يتشوّفه الكل طبعاً"^(٣). وهذه التعريفات وثيقة العرى بما قدّمه اللغويّون، فالهدف والغرض مثلاً ممّا يُنتهى إليه وهما مترادفان قال الخليل: "الهدف الغرض"^(٤). وأصل الهدف في اللغة كلّ شيء مرتفع من بناء أو كتيب ومنه سُمّي الغرض هدفاً، ويُقال: أهدف إليه أي لحاً^(٥)، ويبدو أنّ الكلمتين تدلان في الأصل على ما يُنتهى إليه حسّاً ثم دلّتا على النّهاية المعنويّة، فيُقال: غرضي أنّ أفعل كذا، أي: هدفي وغايتي، ومع هذا التقارب بين تلك المعاني فإنّ ثمة فروقا دقيقة بينها، وقد فرّق الكفوي بين الغاية والغرض بما يأتي:

١ - أنّ الغاية هي الفائدة المقصودة سواء أكانت عائدة إلى الفعل أم لا، والغرض هو الفائدة المقصودة العائدة إلى الفاعل التي لا يمكن تحصيلها إلا بذلك الفعل.

٢ - قيل الغرض هو الذي يُتصور قبل الشروع في إيجاد المعلول، والغاية هي التي تكون بعد الشروع^(٦).

وأضاف التّهانويّ فرقاً آخر وهو أنّ الغاية تُضاف إلى الفعل فيُقال غاية الفعل، وإلى المفعول فيُقال: غاية ما فعل، والغرض يكون للفعل^(٧)، ومعنى ما تقدّم أنّه لا يشترط أنّ تكون الغاية مقصودة ومختارة؛ ولذا قد يجعل للطبيعة غايات مع أنّه لا شعور لها ولا اختيار ولا قصد^(٨).

تعريف الغاية عند النحاة وأقسامها:

وننتقل الآن إلى تعريف الغاية عند النحاة مصطحيين معنا المعينين اللغويّين: المدى والنّهاية،

(١) التعريفات ١٧٥.

(٢) المعجم الأدبي مادة غاية ١٨٦.

(٣) الكلّيات ٣٠٧/٣.

(٤) العين مادة (هدف) ٢٨/٤. وينظر تهذيب اللغة ٦/٨.

(٥) مقاييس اللغة ٣٩/٦، الصحاح ٤٣٩/٢.

(٦) الكلّيات ٣٠٧/٣.

(٧) كشاف اصطلاحات الفنون ١١٠٢/٥.

(٨) كشاف اصطلاحات الفنون ١١٠٣/٥.

فقد تردّد مصطلح الغاية في كتب النحويّ في أبواب متعدّدة منها: باب الظُروف، وحروف الجر، والعطف وغيرها، ولمعرفة مراد النحويّين بهذه الكلمة قمنا باستقراء كلمة (غاية) في كتاب إمام النحاة سيبويه فبلغ ما أحصيناه منها مفردةً ومثناةً ومجموعةً خمسين موضعاً^(١)، منها موضع واحد في بيت شعريّ هو قول أميّة بن أبي الصلت:

أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنَّا فَيُخْبِرُنَا مَا بُعْدَ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ بَحْرَانَا^(٢)

والباقى من لفظ سيبويه، وبدراسة تلك المواضع اتّضح لنا ما يأتي:
أولاً: استعمل سيبويه الغاية بمعناها اللّغويّ (النهاية) في مواضع عديدة منها قوله: "فالثلاثة أكثر ما تبلغ بالزيادة سبعة أحرف، وهي أقصى الغاية والمجهود"^(٣)، ونحو ذلك، وهذه المواضع لا نهمّنا الآن فقد سبق الحديث عن المعنى اللّغويّ.

ثانياً: أنّ المواضع التي يمكن أن نعد استعمال الغاية فيها اصطلاحياً مرتبطاً بالأحكام والمعاني النحويّة يمكن أن نقسمها ثلاثة أقسام لا تنفكُ بحال من الأحوال عن المعنى اللّغويّ: (النهاية أو الملدى)، وفيما يأتي ذكر هذه الأقسام:

١- القسم الأوّل: أورد سيبويه كلمة الغاية فيه حين فسّر معاني بعض الأدوات مثل: (من) و (إلى).

٢- القسم الثّاني: أطلق سيبويه لفظ الغاية فيه على الظُروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى نحو: (قبل وبعد).

٣- القسم الثّالث: أطلق سيبويه لفظ الغاية فيه على كلمات هي: فرسخ، وذراع، وميل.

وستتناول فيما يأتي كلّ قسم منها بالشرح والتّوضيح مسترشدين بكلام سيبويه ونصوص النحاة الخالفين من بعده.

القسم الأوّل:

(١) الكتاب:

ج ١: ٩٦، ٩٧، ٤٠٣، ٤١٧.

ج ٢: ١٣، ٢٠٨، ٢٥٥.

ج ٣: ١٧ (مكررة أربع مرات)، ٢٠ (٢م)، ٢١ (٤م)، ٢٢، ٢٧، ٣٣، ٤١، ٢٣٠، ٢٦٣، ٢٨٦، ٣٤٥، ٣٥١، ٤٠٧، ٥٤٤.

ج ٤: ١٢، ٩٧ (٢م)، ١٧٧، ٢٢٤، ٢٢٥ (٢م)، ٢٢٦ (٤م)، ٢٣٠ (٣م)، ٢٣١ (٢م)، ٢٣٣، ٢٣٤، ٣٠١، ٣٦٦، ٣٩٨.

(٢) الكتاب ٣/٣٣.

(٣) المصدر السابق ٤/٢٣٠.

أورد سيبويه لفظ غاية حين فسر معاني الأدوات، وهذا القسم هو ما يهمننا في هذا البحث ولكن نورد الأقسام الأخرى لاستيفاء تعريف الغاية عند النحاة، ومن النصوص التي وردت في هذا القسم قوله عن (مِنْ): "أما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن"^(١)، وقال عن (إِلَى) و(حَتَّى) في موضع آخر: "وأما (إِلَى) فمنتهاى لابتداء الغاية، تقول من كذا إلى كذا، وكذلك (حَتَّى)"^(٢)، وقال: "وأما (لِذُنْ) فالوضع الذي هو أوّل الغاية"^(٣)، وجاء في موضع آخر: "وأما (دُونَ) فتقصر عن الغاية"^(٤)، وذكر في حديثه عن (مُنْ) نصّاً يوضح معنى الغاية عنده بدقة قال فيه: "وأما (مُنْ) فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت (مِنْ) فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتهما وذلك قولك: ما لقيته مُنْ يوم الجمعة إلى اليوم، ومُنْ غدوة إلى الساعة، وما لقيته مُنْ اليوم إلى ساعتك هذه، فجعلت اليوم أوّل غايته، فأجريت في بابها كما جرت (مِنْ) حيث قلت من مكان كذا إلى مكان كذا، وتقول: ما رأيته منذ يومين فجعلتها غاية كما قلت أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم ترد منتهاى"^(٥).

ويتضح من النصوص السابقة ما يأتي:

- ١- أن أدوات الغاية منها ما هو حرف كـ (مِنْ)، و(إِلَى)، و(حَتَّى)، ومنها ما هو ظرف كـ (لِذُنْ)، ومنها ما هو مشترك بين الحرفية والاسمية كـ (مُنْ).
- ٢- أن من أدوات الغاية ما يختصُّ بالزَّمان كـ (مُنْ)، ومنها ما يأتي لغير الزَّمان كـ (مِنْ)، ومنها ما يكون عامّاً في الزَّمان والمكان وغيرهما كـ (إِلَى)، و(حَتَّى).
- ٣- أن هذه الأدوات تحدّد الغاية في الحدث، وقد ذكر الإربليُّ أن أشهر معاني (مِنْ) أنها تكون لابتداء غاية فعل الفاعل في المكان بإجماع النحاة^(٦) وفعل الفاعل هو الحدث، وما كان من هذه الأدوات حروفاً فهو إمّا حروف جر أو حروف عطف وكلّها يحتاج إلى ما يتعلّق به من فعل أو ما يقوم مقامه؛ فيكون الحدث قبلها.
- ٤- ذكر سيبويه لأدوات الغاية أربعة معان هي:
 - أ- الابتداء في (مِنْ)، و(مُنْ)، و(مُنْذُ)، و(لِذُنْ).
 - ب- والتقصير في (دُونَ).
 - ج- والانتهاى في (حَتَّى) و(إِلَى).
 - د- والغاية في (مُنْ) و(مُنْذُ) و(مِنْ) في بعض استعمالاتها.

(١) الكتاب ٢٢٤/٤.

(٢) المصدر السابق ٢٣١/٤.

(٣) المصدر السابق ٢٣٤، ٢٣٣/٤.

(٤) المصدر السابق ٢٢٦/٤.

(٥) جواهر الأدب ٣٣٦.

وإذا أمعنا النَّظْرَ في نصوص سيبويه نرى أنَّ الغاية عنده تعني الابتداء والانتهاه بدليل:

- ١- أنه قال عن (مُدَّ) أنَّها تكون لأوَّل الغاية في: ما لقينته مذ يوم الجمعة إلى اليوم، ومذ غدوة إلى السَّاعة، وما لقينته مذ اليوم إلى ساعتك هذه، ونظَّر لذلك بـ (من مكان كذا إلى مكان كذا)، ثم ذكر أنَّها تكون للغاية في: (ما رأيته مذ يومين) وهذا يعني أنَّ سيبويه قصد التَّفريق بين المعنيين، و(مُدَّ) في المثال الذي ذكره - قبل المعداد - تدلُّ على استيفاء جميع المدة كما ذكر ذلك كثيرٌ من النُّحاة^(١)، وكما سيأتي في حديثنا عن (مُدَّ ومُنَدَّ)^(٢)، فالغاية هنا بمعنى المدى لأنَّها تشمل الابتداء والانتهاه معاً، يدلُّ على ذلك أنَّ الفراء - فيما نقله عنه الرُّمائي - جعل سبب بناء (مُدَّ) دلالتها على معنى حرفين هما: (من) و(إلى) في مثل (ما رأيته مذ يومين)^(٣)، ويوضِّح هذا المعنى قول الميرد: "والمعنى إذا قلت لم آتِه مذ يومان، أنَّك قلت: لم أَرِه. ثُمَّ خَبَّرْتُ بالمقدار والحقيقة والغاية، فكأنَّك قلت مدة ذلك يومان"^(٤)، فالمرد يُفسِّر الغاية هنا بالمقدار والحقيقة والمدة، وكلُّها ترادف معنى المدى كما ذكرنا سابقاً^(٥). وفسَّر ابن مالك قول سيبويه فقال: "والمراد بـ (ما رأيته من يومين) ونحوه: نفي الرؤية في مدة أنت في آخرها، والابتداء والانتهاه مقصودان، واليومان معيّنان"^(٦)، ومما يؤكِّد أنَّ الانتهاه مقصود في هذا المثال: أنَّ سيبويه أورد كلمة (إلى) بعد الأمثلة التي جاءت فيها (مُدَّ) بمعنى ابتداء الغاية، ولم يذكر (إلى) حين دلَّت (مُدَّ) على الغاية كلّها، لا لأنَّ الانتهاه غير مقصود، بل لأنَّ (مُدَّ) نفسها دلَّت على الطرفين كليهما، إذ لا يُعقل أنَّ يكون الانتهاه مراداً حين تدلُّ على ابتداء الغاية، ولا يكون مراداً في المثال الذي دلَّت فيه (مُدَّ ومُنَدَّ) على الابتداء والانتهاه عند أكثر النُّحاة.

(١) ممَّن ذكر ذلك: أبو علي الفارسي في الإيضاح ٢٦١، والجرجاني في شرح الجمل ١٨٥، وابن عصفور في شرح الجمل ٥٥/٢، وابن مالك في التسهيل ٢١٥/٢ (مع شرحه له)، والرُّضي في شرحه على الكافية ٢١٥/٣، والمالقي في وصف المباني ٣٨٦، وأبو حيَّان في الارتشاف ٢٤٣/٢، ٢٤٤، والمرادي في الجني الدَّاني ٥٠٣، وابن هشام في المغني ٤٤١، والأزهري في التصريح ١٧/٢، ١٨، ٢٠، والسيوطي في الممح ٢١٦/٢، والأشموني في شرحه على الألفية ٢٣٥/٢، ٢٣٦ (مع حاشية الصَّبَّان).

(٢) تنظر ص من هذا البحث.

(٣) معاني الحروف للرُّماني ١٠٤.

(٤) المقتضب ٣/٣٠، وهذا المعنى يقتصر عند المرء على (مذ) دون (منذ) في حالة الرفع دون الخفض كما سيأتي.

(٥) تنظر ص ١٩ من هذا البحث.

(٦) شرح التسهيل ١٣٥/٣.

٢- أنه نظر لـ (ما رأيته مذ يومين) بـ (أخذته من ذلك المكان) وقال: "فجعلته غاية ولم ترد منتهى"، و(من) في هذا النص تُفيد الابتداء والانتهاى على الرَّاجح من أقوال النُّحاة^(١)، أي أن ابتداء الأخذ وانتهاءه كان من ذلك المكان، ولا يعني قوله "و لم ترد منتهى" أنَّ النهاية غير مقصودة بل هي مقصودة، ولكن استغنى الكلام دون ذكرها لأنَّ الأداة نفسها أفادت الابتداء والانتهاى معاً، كما قال في موضع آخر عن (من): "وتقول رأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى"^(٢)، وللنُّحاة آراء في معنى (من) في هذا المثال نرجعها إلى حين الحديث عن (من)^(٣)، وبهئنا هنا الرأي القائل بأنَّها للغاية كلّها، وقد وضَّح ذلك ابن السَّراج فقال: "فكذلك جعل سيبويه (من) غاية في قولك رأيته من ذلك الموضع، وهي عنده ابتداء غاية إذا كانت (إلى) معها مذكورة أو منوَّية، فإذا استغنى الكلام عن (إلى) ولم يكن يقتضيها جعلها غاية، ويدلُّ على ذلك قوله: ما رأيته مذ يومين فجعلته غاية كما قلت: أخذته من ذلك المكان، فجعلته غاية"^(٤)، وفسَّر معنى (و لم ترد منتهى) فقال: "أي استغنى الكلام دون ذكر المنتهى وهذا المعنى أراد والله أعلم". ووضَّح أبو حيَّان قول سيبويه: (رأيته من ذلك الموضع) فقال: "يريد أنَّ (من) هنا دخلت على المحلِّ الذي وقع فيه ابتداء الرؤية وانتهاءها، ولذلك سمَّاها غاية لما كان محيطاً بغاية الفعل لأنَّ الغاية هي مدى الشَّيء أي: قدره"^(٥).

وبهذا يتضح أنَّ الغاية عند سيبويه تعني المدى، وهذا ما فهمه النُّحاة الأوائل - كالمرِّد وابن السَّراج - وتبعهم أكثر النُّحاة الخالفين وإن لم ينصُّوا على ذلك صراحة ولكن يُفهم هذا من صنيعهم حين تحدَّثوا عن معاني (من) فنجدهم يذكرون لها معنى ابتداء الغاية، ويذكر بعضهم لها معنى انتهاء الغاية، كما يذكرون معنى آخر وهو الغاية، كما قال أبو عليّ الشُّلوبي: "فـ(من) تكون لابتداء الغاية، نحو: خرجت من المسجد إلى الدَّار، وللغاية كلّها نحو: أخذته من ذلك الموضع"^(٦)، وقال ابن عصفور مثل قوله وفسَّر التي للغاية بأنَّها الدَّاخلة على محلِّ ابتداء الفعل وانتهائه^(٧)، ونجد مثل هذا عند ابن أبي الربيع في البسيط، والمالقي في رصف المباني، وأبي حيَّان

(١) سنناقش في هذا الأمر مزيد من التفصيل في حديثنا عن معنى (من) ص ؛ لأنَّ ذلك موضعه.

(٢) الكتاب ٢٢٥/٤.

(٣) تنظر ص ١١٣ من هذا البحث.

(٤) الأصول ٤١١/١.

(٥) ارتشاف الضَّرْب ٤٤٢/٢.

(٦) التَّوْطئة ٢٢٦.

(٧) المقرَّب ١٩٨.

في الارتشاف، والمرادى في الجنى الداني، وابن هشام في معني اللبيب، والزركشي في البرهان^(١). أما الرضي فقد كان نصه واضحاً صريحاً في تعريف الغاية المرتبطة بمعاني الأدوات، فقال حين تحدث عن (من): "المراد بالغاية في قولهم: (ابتداء الغاية وانتهاء الغاية): جميع المسافة؛ إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية"^(٢)، ولتوضيح كلام الرضي نورد هذا المثال:

الطائف أ _____ د مكة المكرمة

إذا مثلنا للطائف بالنقطة (أ)، ومكة المكرمة بالنقطة (د) ثم قلت مثلاً: سافرت من الطائف إلى مكة، فإن (من) هنا لا ابتداء غاية السفر، و(إلى) لا انتهاء غاية، والمراد بالغاية هنا جميع المسافة من مكة إلى الطائف ومقدارها (٨٨ كم) لا النهاية فقط فهي تمثل الخط (أد) كله لا نقطة (د) وحدها؛ لأنه لو كان معنى الغاية النهاية ثم قلت: (من) لا ابتداء الغاية لكان المعنى أن (من) لا ابتداء النهاية، وهذا لا معنى له - كما ذكر الرضي - وكذلك لو قلت (إلى) لا انتهاء الغاية. ويبدو أن الرضي يراد في هذا النص على ابن الحاجب حين قال في الأمالي: "ومعنى ابتداء الغاية أي: المحل الذي ابتدئ فيه ذلك الفعل المتعلقة هي به، والغاية هي الانتهاء فقالوا ابتداء الغاية، أي: ابتداء النهاية التي وصل بالفعل إليها"^(٣)، فابن الحاجب كما يبدو من نصه يفهم الغاية بمعنى النهاية لا المدى.

ونخلص مما سبق إلى أن الغاية المرتبطة بمعنى الأدوات لها عند النحاة معنيان: المدى، والنهاية، وقد ذكر ذلك الدسوقي في تفسيره لقول ابن هشام عن معاني (من): "أحدها ابتداء الغاية"^(٤) فذكر تفسيرين:

أحدهما: أن يكون المراد بالغاية المسافة بتمامها مجازاً لعلاقة الجزئية أي إطلاق اسم الجزء على الكل.

الثاني: أن يكون المراد بالغاية النهاية، وتكون الإضافة في قولنا ابتداء الغاية لأدنى ملابسة، والمعنى ابتداء الشيء ذي الغاية فلا يلزم حينئذ أن تكون الغاية مبتدأة^(٥).

وحمل الدسوقي المعنى الأول على الجواز مبني على أن معنى المدى من قبيل الجواز كما ذكرنا سابقاً^(٦). ووضح الأستاذ عباس حسن معنى الغاية معتمداً في ذلك على ما قرره السابقون،

(١) البسيط ٨٤٥/٢، وصف المباني ٣٨٨، ارتشاف الضرب ٤٤٢/٢، الجنى الداني ٣٠٨، ٣١٢، ٣١٧،

معني اللبيب ٤١٩، ٤٢٥، البرهان ٣٥٥/٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٦٣/٤، وتبعه في ذكر هذا المعنى الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ٢١٧/، والكفوي في الكلّيات ٢٠٧/٣.

(٣) الأمالي ٨٤/٢.

(٤) معني اللبيب ٤١٩.

(٥) حاشية الدسوقي ٣١٧/١.

(٦) ينظر ص ٣٢ من هذا البحث.

فذكر أَنَّ الغاية تتكوَّن من مجموع نقطة البداية ونقطة النهاية وما بينهما، فقال بعد أن مثَّل بـ: (سافرت من لدن بيتنا إلى الضَّاحية)، ما نصُّه: "والسَّفر يقتضي الانتقال من مكان إلى آخر فلا بدَّ من نقطة معيَّنة يبتدئ منها وأخرى ينتهي إليها، أي لا بدَّ له من مكان ابتداء ومكان انتهاء مُحَدَّدَيْن مضبوطين كاللَّذين هنا، وهما: البيت والضَّاحية، وبين نقطتي الابتداء والانتهاء مسافة محصورة بينهما لا محالة، ويُطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى هو: الغاية المكانيَّة أي المسافة المكانيَّة، أو المقدار المكاني وهي تشمل كما نرى مكاناً محدوداً محصوراً له بداية ونهاية معيّنتان ومسافة تصل هذه بتلك" ^(١)، ومثَّل للغاية الزَّمنيَّة وشرحها بمثل ما شرح به الغاية المكانيَّة.

وعلى هذا فإنَّ قولنا أدوات الغاية في النحو يشمل: أدوات الابتداء وأدوات الانتهاء وما بينهما، والأدوات التي تدلُّ على الابتداء والانتهاء معاً، فهي في مثالنا السَّابق تشمل النُّقطة (أ)، والنُّقطة (د)، والخط (أد).

ومَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ النُّحاة أحياناً يطلقون لفظ غاية ويريدون به انتهاء الغاية وقد نجد مثل هذا في حديثهم عن (إلى) أو (حتَّى) إذ يقولون إنَّها للغاية، ولا يقولون لانتهاء الغاية، ولكن قولهم هذا يمكن أن يُحمل على التَّسامح، فسيبويه نفسه قال في حديثه عن إضمار (أنَّ) بعد (حتَّى): "لأنَّهم جعلوا الموضع الذي يستعملونه فيه إضمار (أنَّ) بعد الفاء، كما جعلوه في (حتَّى) إنَّما يضمَّر إذا أراد معنى الغاية، وكاللام في ما كان ليفعل" ^(٢)، فقال: "إذا أراد معنى الغاية" ولم يقل انتهاء الغاية، مع أنَّه قرَّر أنَّها منتهى لابتداء الغاية بمنزلة (إلى). فيجوز أن يُحمل هذا على التَّسامح، أو يكون مراده ما بعد (حتَّى) ولذا عدَّها من النِّهاية كما قال في موضع آخر حين تحدَّث عن نصب المضارع بعد (حتَّى): "فالناصب للفعل ها هنا هو الجار للاسم إذا كان غايه، فالفعل إذا كان غايه نصب، والاسم إذا كان غايه جرُّ وهذا قول الخليل" ^(٣)، فجعل الغاية هي الاسم أو الفعل بعدها، ومثَّل هذا قول السهيلي: "وأما (حتَّى) فموضوعة للدلالة على أنَّ ما بعدها غاية لما قبلها، وغاية كلِّ شيء حدُّه لذلك كان لفظها كلفظ الحد" ^(٤). وممَّن سمَّى الانتهاء غاية الفارسي في قوله: "و(إلى) معناها الغاية" ^(٥)، والأنباري إذ قال: "وأما (إلى) فتكون على وجهين: أحدهما: أنَّ تكون غاية كقولك: سرت من الكوفة إلى البصرة، والثَّاني: أنَّ تكون بمعنى (مع)" ^(٦)، فقال: (أنَّ تكون غاية) ولم يقل انتهاء غاية.

(١) النحو الوافي ٢/٢٩٢ (هامش ١)، وينظر ٣/١١٩ (الهامش).

(٢) الكتاب ٤١/٣.

(٣) الكتاب ١٧/٣.

(٤) نتائج الفكر ٢٥٢.

(٥) الإيضاح ٢٥١.

(٦) أسرار العربية ٢٦١.

من كل ما تقدم يمكن أن نضع تعريفاً موجزاً للغاية في الأدوات بقولنا: الغاية هي: حدُّ الابتداء والانتهاء مع ما بينهما.

القسم الثاني:

ويختص بالظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى وقد سَمَّاهَا سيبويه غاياتٍ، قال في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة: "فأما ما كان غاية نحو: قبلُ، وبعدُ، وحيثُ فإنهم يحركونه بالضمة" ^(١) وقال: "وحركوا قَطُ وحسبُ بالضمة؛ لأنهما غايتان، فحسبُ للانتهاء (قَطُ) كقولك: منذُك ^(٢)، وقال أيضاً: "وأما (مُنْذُ) فضمَّت لأنها للغاية ومع ذا أن من كلامهم أن يتبعوا الضم الضم" ^(٣).

ونصوص سيبويه السابقة تثير عدة تساؤلات منها:

- ١- ما تلك الظروف وما الذي أشبهها؟
 - ٢- لم سميت غاياتٍ؟ وما معنى الغاية فيها؟
 - ٣- لم حرَّكت؟ ولم كانت الحركة الضمة دون غيرها؟ وهل هي حركة بناء أم إعراب؟
- وفيما يأتي مناقشة هذه الأمور:

أما عن عدد تلك الظروف فقد اصطلح النحاة على تسمية ظروفٍ محدَّدةٍ باسم الغايات، وذكر الرُّضِّي أنَّ المسموع من هذه الظروف: قبل وبعد، وتحت وفوق، وأمام وقدَّام، ووراء وخلف، وأسفل ودون، ومن علٍّ، ومن علٍّ ^(٤)، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو: يمين، وشمال، وآخر، وغيره ^(٥)، ومنها (أول) ^(٦) وجاء ما ليس بظرف غاية نحو: حسب، ولا غير، وليس غير ^(٧). وعدَّ سيبويه قَطُ، وحيث، ومُنْذُ من الغايات وهي ظروف مبهمة غير متمكنة. وذكر ابن يعيش الصِّلة بين (حيث) و(قبل وبعد) فقال: "وجه الشَّبه بينهما أن حقَّ (حيث) - من جهة أنَّها ظرف - أن تضاف إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكنة نحو (أمامك) و(قدَّامك) ونحوهما، فلمَّا أضيفت إلى الجملة صارت إضافتها كلا إضافة فأشبهت (قبل وبعد) في قطعهما عن الإضافة إلا أنَّ الحركة في (حيث)؛ لالتقاء الساكنين، وفي (قبلُ وبعدُ) للبناء" ^(٨).

(١) الكتاب ٢٨٦/٣.

(٢) الكتاب ٢٨٦/٣.

(٣) المصدر السابق ٢٨٧/٣.

(٤) شرح الرُّضِّي على الكافية ١٦٧/٣، وينظر المفصل ١٦٨ (ذكرها ولم يقل بسماعيتها).

(٥) شرح الرُّضِّي على الكافية ١٦٧/٣.

(٦) شرح الكتاب للسرياني ١٣٣/١، البسيط في شرح جمل الرَّجَّاحي لابن أبي الزَّيَّع ٥٠٥/١.

(٧) المفصل ١٦٨.

(٨) شرح المفصل ٩١/٤.

ولمعرفة سبب تسميتها غايات يحسن معرفة أحوال إعراب وبناء تلك الظروف الأصلية من غير ما حمل عليها، لأنَّ ما حمل عليها مبنيٌّ دائماً، فنذكر أن هذه الظروف لما كانت مبهمة احتاجت إلى ما يزيل عنها الإبهام فلزمت الإضافة غالباً، وحالات إضافتها أو عدمها أربعة:

١- أن تضاف لفظاً ومعنى فتعرب نصباً على الظرفية، أو تخفض (بـمن)، وتكون معرفة، وهذا هو الأصل فيها، قال السيوري عن قبل وبعد: "فإنَّ أصلهما في الكلام أن يكونا مضافتين وكذلك حقهما في معناهما"^(١)، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٢).

٢- أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه فتعرب كما سبق ولا تنون، ومن شواهد ذلك: **وَمِن قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً** فما عطف مولى عليه العواطف^(٣) قال ابن مالك: "كذلك رواه الثقات بكسر اللام"^(٤) يريد لام (قبل).

٣- أن تقطع عن الإضافة لفظاً، ولا ينوى المضاف إليه فتعرب كما سبق، وتنون؛ وذلك لقصد الإبهام أو لعدم وجود دليل على المضاف إليه، وتكون نكرة، ومن شواهد ذلك: **فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ**^(٥).

٤- أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت معناه دون لفظه فتبنى على الضم^(٦)، وهذه الحالة هي التي تعيننا الآن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٧)، وقوله: ﴿فَإِنَّمَا مِنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءُ﴾^(٨)، ومنه أيضاً قول أبي النجم العجلي يصف فرساً: **أَتَبَّ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ**^(٩)

وهكذا نجد أنَّ الإعراب في هذه الظروف بالنيات، والفرق بين الحذف مع نية اللفظ، والحذف مع نية المعنى: أنه في حالة نية اللفظ يحذف المضاف إليه ويقصد لفظ بذاته، أما في حالة الحذف

(١) شرح الكتاب للسيوري ١/١٣٠، ١٣١.

(٢) سورة البقرة الآية ١٨٣.

(٣) ينسب هذا البيت لعبد الله بن يعرب، ويزيد بن عمر الكلبي، وهو في: شرح التسهيل ٣/٢٤٨، شرح ابن عقيل ٢/٧٢، التصريح ٢/٥٠، الجمع ١/٢١٠، ويروى بضم (قبل) فيكون شاهداً على الحالة الرابعة.

(٤) شرح التسهيل ٣/٢٤٨.

(٥) شرح ابن عقيل ٢/٧٣، التصريح ٢/٥٠، الجمع ١/٢١٠.

(٦) وردت تلك الحالات في: شرح الكتاب للسيوري ١/١٣١ ما عدا الحالة الثانية، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٨٨، ٩٠، شرح التسهيل ٣/٢٤٣ والحديث فيه عن (قبل وبعد)، شرح ابن عقيل ٢/٧٢.

(٧) سورة الروم من الآية ٤.

(٨) سورة محمد من الآية ٤.

(٩) الكتاب ٣/٢٩٠، شرح ابن عقيل ٢/٧٤، والأقب: الضَّام، ويروى البيت: من عل.

مع نية المعنى فإننا لا نقصد لفظاً معيناً بل يمكننا أن ندل على المعنى بأي لفظ كان يُناسب المقام^(١).

ونبين الآن سبب إطلاق لفظ الغايات عليها، فقد اختلف النحاة في ذلك على قولين ذكرهما أبو إسحاق الزجاج بقوله: "وليس بين النحويين اختلاف في تسمية قبل وبعد غاية، ولكن الاختلاف في تفسيرها لم سميت غاية؟ فالذي يذهب إليه النحويون إذا قلت: هذا قبل هذا، أو هذا بعد هذا فقد انتهى في التقدّم والتأخّر، وذكر أبو العباس محمد بن يزيد أنّهما وما أشبههما سُمي كل واحد منهما غاية في حال الحذف إذا قلت: من قبل ومن بعد، فكان الأصل من قبل ما تعلم، ومن بعد ما تعلم، فكانت نهاية الكلمة المخفوض، فلما حذفت المخفوض صار آخر كل واحد من هذه الحروف غاية لها، وهذا قول حسن"^(٢).

ويتّضح الفرق بين القولين من وجهين:

١ - الغاية على القول الأول غاية حدث، وعلى القول الثاني غاية لفظ، أي أن تلك الظروف أصبحت نهاية ما تلفظ به بعد حذف المضاف إليه، لا أنّها نهاية ما تلفّظ به في التركيب مطلقاً.

٢ - القول الثاني يقصر إطلاق الغاية عليهما في حالة البناء على الضم فقط، والقول الأول يجعل ذلك في حالتي البناء والإعراب بدليل ذكر المضاف إليه في المثال المذكور: (هذا قبل هذا).

ويبدو أن هارون بن موسى (المجريطي) - وهو متأخّر عن الزجاج - ممّن حمل معنى الغاية في تلك الظروف على غاية الحدث فقال: "يعني أنّ (قبل) هو الغاية الأولى، و(بعد) الغاية الأخرى، و(حيث) في قولك (قعدت حيث فلان قاعد) غاية قعوده، كما أنّك تقول: (جلست تحت) فتضمّ وتجعله غاية"^(٣)، فقوله (غاية قعودك) يدلّ على غاية الحدث؛ لأنّ القعود حدث، ولكن نظيره بـ(تحت) وقوله (وتجعله غاية) يدلّ على أنّ مراده غاية اللفظ. والظاهر أنّ الزجاج ارتضى قول أستاذه المرّد ولذا وصفه بالحسن بدليل أنه في كتاب معاني القرآن وإعرابه اقتصر عليه حين فسّر معنى الغاية في قبل وبعد فقال: "ومعنى غاية أن الكلمة حذفت منها الإضافة وجعلت غاية الكلمة ما بقي بعد الحذف"^(٤)، وقول المرّد هو الرّاجح، وهو الواضح من أقوال سيبويه والنحاة الخالفين بدليل ما يأتي:

(١) سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ٣١.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٩، ولم يرد في المقتضب ١٧٥، ١٧٤/٣ ما ذكره الزجاج في حديث المرّد عن تلك الظروف.

(٣) شرح عيون كتاب سيبويه للمجريطي ٢٠٨، ٢٠٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٧٦/٤.

أ- أن لفظ غاية يطلق على كثير من الظروف، ومنها أسماء الجهات وليس فيها كلها معنى ما ينتهي إليه.

ب- أن تسمية سيبويه لتلك الظروف بالغايات مخصوص بحالة البناء على الضم، كما هو واضح من قوله: "فأما ما كان غاية نحو قبل وبعد وحيث، فإنهم يجرّونه بالضم"، ولذا قال الميرد: "سُمِّيَ كل واحد منهما غاية في حال الحذف".

ج- أن سيبويه قال عن معنى قبل وبعد: "وأما قبل فلأول، وبعد للآخر، وهما اسمان يكونان ظرفين"^(١)، وقول سيبويه لا يفيد معنى الانتهاء بل يدل على التقديم والتأخر، ولعلّ القائلين به استندوا إلى قول سيبويه: "فحسب للاتهاء وقط"^(٢)، ويحتمل أن يحمل معنى الانتهاء في هذا النصّ على انتهاء الحدث، أو انتهاء اللفظ وهو الأوضح، لذا قال بعده: "كقولك: منذ كنت"، وبيّنتُ (مُنْذُ) على الضمّ عند سيبويه لأنها للغاية، والمقصود هنا غاية اللفظ كما فسّره السيرافي فقال: "ودخل (مُنْذُ) و(حيثُ) في هذا لأنه كان من حق (حيث) أن يضاف إلى ما بعده (عندُ) و(مُنْذُ) أيضاً قد يضاف إلى ما بعده في حال وقد يرفع ما بعده كقولك: ما رأيت منذ يوم الجمعة، ومنذ يوم الجمعة، فإذا رفعت ما بعدها فقد منعته الإضافة فوجب بناؤها على الضم للغاية ثم أجزوا الخافضة مجراها"^(٣)، وإن كان المراد في (حسب) وقت انتهاء غاية الحدث فهذا لا يعني أن جميع تلك الظروف تقيد الانتهاء، ف(قبل وبعد) لا يفيدان الانتهاء كما ذكر النحاة في الرأي الأول.

د- أن كثيراً من النحاة الخالفين فهموا معنى الغاية في تلك الظروف بأنها غاية ما تُلَفَّظُ به، فها هو ذا أبو سعيد السيرافي شارح كتاب سيبويه يقول: "والنحويون يسمّون قبل وبعد إذا ضمنا معنى الإضافة بعد حذف المضاف إليه غاية، والمعنى في ذلك أنه لما كان حدّ الكلام أن ينطق بهما مضافين فحذف المضاف إليه واقتصر بهما وقد كان تمام الكلام وغايته هو الشيء الذي بعدهما صيراً غاية الكلام في النطق وتمّ الكلام بلفظهما دون المضاف إليه في النطق فصارا غاية ينتهي عندها المتكلم"^(٤)، وتبعه في هذا الفهم كثير من النحاة منهم: الزّخشرى، وابن السّجري، وابن يعيش، والرّضي^(٥). ونص السيرافي هذا يوضح أموراً هي:

- (١) الكتاب ٢٣٣/٤.
- (٢) المصدر السابق ٢٨٦/٣.
- (٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤/ الورقة ١٢٢.
- (٤) شرح الكتاب للسيرافي ١٣٣/١.
- (٥) المفصل ١٦٨، الأمالي الشجرية ٣٢٨/٢، شرح المفصل ٨٥/٤، ٨٦، شرح الرّضي على الكافية ١٦٩/٣.

- ١- أن تسمية تلك الظروف غايات يقتصر على حالة القطع عن الإضافة.
 - ٢- أن الغاية هنا تعني غاية اللفظ أي غاية الكلام في النطق.
 - ٣- أنه يمكن أن نسمي المضاف إليه غاية يؤخذ هذا من قوله: "وقد كان تمام الكلام وغايته هو الشيء الذي بعدهما"، وما جاء في نص المبرّد السابق: "فكانت نهاية الكلمة المخفوض"، ويؤيد هذا قول ابن يعيش: "وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه لأنه به يتم الكلام وهو نهايته"^(١)، فالمضاف إليه تنمّة الكلام؛ إذ به تعريفه^(٢).
- وما سبق يتبين أن معنى الغاية في هذه الظروف يقترب من المعنى اللغوي: النهاية لا المدى لأنّ تلك الظروف لما حذف المضاف إليه أصبحت نهاية ما تلفظ به وتكون البداية هي بداية اللفظ، وقد قال ابن يعيش: "إنما قيل لهذا الضرب من الظروف غايات لأنّ غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء"^(٣). ولسائل أن يسأل: هل يمكن أن نعد أدوات الصدارة والابتداء أدوات ابتداء غاية اللفظ؟. وأن نعد هاء السكت لانتهاى غاية اللفظ؟.
- وما سبق يثير في النفس تساؤلات عن سبب تسمية تلك الظروف غايات دون غيرها مما حذف بعده المضاف إليه؟ وعن سبب قصر ذلك على حالة حذف المضاف إليه مع نية معناه مع أنها في حالة القطع عن الإضافة لفظاً ومعنى تكون غاية ما تلفظ به؟.
- والذي يظهر أن تسمية النحاة لتلك الظروف غايات كان تعليلاً لبنائها على الضم، إضافة إلى ما ذكر الرضيّ في قوله: "وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة غايات؛ لأنه كان حقّها في الأصل ألا تكون غاية لتضمّنها المعنى النسبي، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه فلمّا حذف المنسوب إليه وضمت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم (كُلُّ) و(بعض) مقطوعي الإضافة غايتين؛ لحصول العوض عن المضاف إليه"^(٤). فالعلة عند الرضيّ هي الاستغراب وتفسير هذه الغرابة: أن المضاف إليه يؤتى به في الكلام لأغراض كالتعريف أو التخصيص، فإذا حذفناه دون تعويض أو إرادة لفظ أخللنا بالغرض منه. "وإنما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لأنها قليلة التصرف أو عادمته....، وعدم التصرف يناسب البناء، إذ معناه أيضاً عدم التصرف الإعرابي"^(٥).

(١) شرح المفصل ٨٥/٤. ٨٦.

(٢) تحفة الغريب الورقة ١٤٧.

(٣) شرح المفصل ٨٥/٤.

(٤) شرح الرضيّ على الكافية ١٦٩/٣.

(٥) شرح الرضيّ على الكافية ١٦٨/٣.

وبعد، فبقي أن نعرف سبب بناء تلك الظروف وسبب تحريكها، وسبب اختيار الضمة دون غيرها، وقد تحدثت النحاة عن علّة بنائها فذكروا لذلك أسباباً منها:

١- أنّها حين تقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى، تصبح كـبعض الاسم لأنّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، وبعض الاسم مبني لا يستحق الإعراب^(١)، كما أنّها لما قطعت عن الإضافة أشبهت الحرف لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف فأشبهت الأسماء الموصولة. قال الرضّي: "وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابتها الحرف لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف"^(٢)، فإن قال قائل: إن الأسماء الموصولة تبنى مع وجود الصلّة فلم لم تبن هذه الظروف مع وجود المضاف إليه؟ قيل: لأنّ ظهور الإضافة وهي من خصائص الأسماء يرجّح جانب الاسميّة فيها ويعلوها عن شبه الحرف لذلك لم تبن^(٣). ومثل هذا يقال في سبب إعرابها حين يحذف المضاف إليه ويُنوى لفظه، بل الإعراب هنا أكد؛ لأنّ الإضافة مع ثبوت اللفظ قويّة، أمّا الإضافة مع ثبوت المعنى فضعيفة فيقترب الاسم من شبه الحرف فيبنى^(٤).

٢- يرى ابن مالك -حين تحدث عن قبل وبعد- أن هذه الظروف كان حقّها البناء لمشابة الحرف شبهاً لفظياً ومعنوياً: أما المعنوي فمن قبل أنهما لا يفهم تمام المراد بهما إلا بما يصحبهما، وأما اللفظي فلجمودهما وكونهما لا يثنيان، ولا يجمعان، ولا يعتان، ولا يخير عنهما، ولا ينسب إليهما، ولا يضاف، ولكنها أشبهت الأسماء المتمكنة بقبول التصغير، والتعريف، والتذكير فاستحقا الإعراب في حال والبناء في حال^(٥)، ويرى ابن مالك أن علّة بنائهما إذا قطعنا عن الإضافة لفظاً لا معنى، أنّهما يكونان على خلاف الأصل، وبناء الاسم على خلاف الأصل، فجمع بينهما التناسب^(٦).

وبنيت هذه الظروف على حركة، والأصل في البناء السكون؛ لأنّ لها أصلاً في التمكن وعرقاً في الإعراب^(٧)، وفي ذلك تمييز لها عمّا بني ولا أصل له في التمكن من نحو: (من) و(كم). وليس

(١) شرح الكتاب للسرياني ١/١٣١، ١٣٣، الأمالي الشجرية ١/٤٢٨، شرح المفصل ٣/١٦٨.

(٢) شرح الرضّي على الكافية ٣/١٦٨.

(٣) شرح الرضّي على الكافية ٣/١٦٨.

(٤) سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ٣١.

(٥) شرح التسهيل ٣/٢٤٣.

(٦) شرح التسهيل ٣/٢٤٣.

(٧) شرح الكتاب للسرياني ١/١٣١، شرح المفصل ٤/٨٦، شرح التسهيل ٣/٢٤٣، شرح الرضّي على الكافية ٣/١٧٠.

تحريكها لالتقاء الساكنين كما يظن بعضهم؛ لأنَّ من جملة الغايات أول ومن عل وآخرهما متحرِّك ولم يلتق فيه ساكنان^(١).

أما سبب اختيار الضمة دون غيرها من الحركات فللنحاة في ذلك أقوال ثلاثة هي:

١- أنها أعطيت في حال البناء حركة لم تكن لها في حال الإعراب؛ لأنها في حال الإعراب تحرَّك إما بالفتح في حال النصب، أو بالكسر في حال الجر فأعطيت الضمة لئلا يُتوهَّم أنها معربة.

٢- أنها حرِّكت بالضمة. وهي أقوى الحركات؛ لتكون عوضاً عن حذف المضاف إليه.

٣- أنها بنيت على الضمة؛ لشيبهها بالمندى المفرد، ووجه الشَّبه أنَّ المندى المفرد إذا نُكِّر أو أُضيف أعرب، وإذا أُفرد بُني إن كان معرفة وقد كان متمكناً قبل أن يُبنى^(٢).

والقول الأول هو أقواها-فيما يبدو لي-؛ لأنَّه يُهتم بالتمييز بين هذه الظروف في حالة البناء وأحوال الإعراب حتَّى يؤمن اللبس، ويتربَّ على ذلك فهم مراد المتكلِّم من الظرف مما يساعد على تقدير المخدوف، إذ الحركة هي التي تعلِّمنا بنيته؛ لأنَّ النية من أعمال القلوب، فإذا حَذَف المتكلِّم المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه أعربَ حَفْضاً أو نصباً دون تنوين، أمَّا إذا سمعنا الضمة على الظرف فحينها نعلم أنَّه نوى ثبوت المعنى لا اللفظ، وهذا يعطينا حرِّية في التقدير.

القسم الثالث:

أطلق سيبويه فيه لفظة غاية على بعض الظروف وهي: فرسخ، وذراع، وميل. وذلك في قوله: "وأما قولهم داري خلف دارك فرسخاً فانتصب؛ لأنَّ (خلف) خبر للدار، وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى، فلما قال: داري خلف دارك أبهم فلم يُدرَ ما قدر ذاك فقال فرسخاً وذراعاً وميلاً، أراد أن يبين فيعمل هذا الكلام في هذا الغايات بالنصب كما عمل له عشرون درهماً في الدرهم"^(٣)، ويعلل سيبويه في هذا النصَّ لنصب فرسخ ونحوه دون الرُّفْع؛ وذلك لأنَّ (خلف) هنا هو الخبر و(فرسخ) نصب على جهة التمييز، كما نصب درهماً على التمييز في له عشرون درهماً، والشاهد في النصَّ السَّابق تسمية فرسخ وذراع وميل غايات. وسماها في موضع آخر موقفة فقال حين تحدَّث عن تعدِّي الفعل: "ويتعدى إلى ما كان وقتاً في الأمكنة، كما يتعدى إلى ما كان وقتاً في الأزمنة؛ لأنه وقت يقع في المكان ولا يختصُّ به مكان واحد،

(١) الأمالي الشجرية ٣٢٨/١، شرح المفصل ٨٦/٤.

(٢) المقتضب ١٧٥/٣، شرح الكتاب للسرياني ١٣١/١، ١٣٢ (ذكر العلل الثلاثة)، الأمالي الشجرية

٣٢٨/١، شرح المفصل ٨٦/٤، ٨٧، شرح التسهيل ٢٤٣/٣، شرح الرُّضِّي على الكافية ١٧٠/٣،

حاشية ابن النحوية على الكافية ٢٨٣.

(٣) الكتاب ٤١٧/١.

كما أن ذاك وقت في الأزمان لا يختص به زمن بعينه، فلما صار بمنزلة الوقت في الزمن كان مثله، لأنك قد تفعل بالأماكن ما تفعل بالأزمنة وإن كان الأزمنة أقوى في ذلك^(١)، ومثل سيبويه للمكان بـ (ذهبت فرسخين وسرت ميلين).

ويتضح مما سبق:

١- أن سيبويه سَمَّى هذه الظروف غايات لأنها معلومة المقدار محددة ببداية ونهاية معلومتين، ولذلك أزال الإبهام، وهذا واضح من قوله: "أبهم فلم يُدرَ ما قدر ذاك"، فهذه الظروف هي التي بينت المقدار ولذا سَمَّاها وقتاً مع أنها ظروف مكان مبهمة. وعلل لذلك السِّيرافي بقوله: "يريد أن الفعل يتعدى إلى ما كان مقدراً مسافته من الأمكنة، نحو الفرسخ والميل، وذلك أن الفرسخ والميل وما أشبهه يصلح وقوعه على كل مكان بتلك المسافة المعلومة المقدرة، وسَمَّاها وقتاً لأنَّ العرب قد تستعمل التوقيت في معنى التقدير وإن لم يكن زمناً، ألا ترى أنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَقَّتْ مواقيت الحج لكل بلد فجعلها أماكن"^(٢).

٢- أن معنى الغاية في هذه الظروف يقترب من المعنى اللُّغوي: وهو المدى لأنَّ العمل يكون فيها كلها، قال أبو علي الفارسي: "وما كان العمل فيه كله (صمت يوماً)، ومن ظروف المكان (سرت فرسخاً وبريداً وميلاً)"^(٣)، وذلك لأنها جواب كم^(٤).

أما هارون بن موسى (الجريطي) فقد فسَّر معنى (داري خلف دارك فرسخاً) بقوله: "يعني أن الفرسخ ونحوه هو غاية الدَّار، كما أن اللَّيْل هو غاية السَّير في قولك: سرت إلى اللَّيْلِ"^(٥)، والجريطي كما يبدو من نصِّه يحمل معنى الغاية في الفرسخ ونحوه على معنى النِّهاية بدليل تنظيره بـ (سرت إلى اللَّيْلِ).

٣- على الرغم من معرفة مقدار هذه الظروف عدَّها النُّحاة ظروفًا مبهمة، وقد قال عنها سيبويه: "يقع في المكان ولا يختصُّ به مكان واحد"، وقال ابن السَّراج: "ومما يجري مجرى ما ذكره سيبويه من الأسماء التي تكون ظروفًا: فرسخ وميل.... فإن قال قائل: فرسخ وميل موقت معلوم فلمَّ جعلته مبهماً؟ قيل له: إنما يراد بالمبهم ما لا يعرف له من البلاد موضع ثابت ولا حدود من الأمكنة، فهذا إنما يعرف مقداره، فالإبهام في الفرسخ والميل بعد موجود؛ لأنَّ كل موضع يصلح أن يكون من الفرسخ والميل فافهم الفرق بين المعروف

(١) الكتاب ٣٦/١.

(٢) الكتاب ٣٦/١ (الحاشية) نقلاً عن السِّيرافي.

(٣) الايضاح ١٧٩، وينظر المقتضب ٣٣٣/٤، المقتصد ٦٣٧/١، ٨٥٦/٢.

(٤) المقرَّب ١٤٦/١، ١٤٧.

(٥) شرح عيون كتاب سيبويه ١٣١.

الموضع، والمعروف القدر^(١)، فهذه الظروف يعرف مقدارها ولا يعرف عينها؛ لأنها غير متبينة في نفسها، وعدّها ابن هشام مما فيه إبهام واختصاص^(٢)، وعدّها ابن عصفور قسمًا قائمًا بنفسه، فقسّم أسماء المكان والزّمان إلى ثلاثة أقسام: مبهم، ومختص، ومعدود، وجعل الميل والفرسخ والبريد ونحوها، من أسماء المكان المعدودة، وعرف المعدود بأنه ما له مقدار معلوم من المسافة^(٣) وذكر أن المعدود قريب من المبهم لأنه يمكن أن يقع على كلّ مكان^(٤)، وعلّل ابن أبي الربيع لتعدّي الفعل إلى المقدرات من المكان مع أنه لا يطلبها بأمرين:

أ- أنه وإن كان فيه قدر تخصيص فلا يخلو من إبهام فجرى مجرى المبهم.

ب- أن المقدّر من المكان له شبهة بالمقدّر من الزّمان: فالיום من طلوع الشّمس إلى غروبها، والجمعة سبعة أيام... والفرسخ ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ. والفعل يتعدّى إلى مقدرات الزّمان فيتعدّى إلى مقدرات المكان^(٥).

وعلى هذا فإن إطلاق غاية على هذه المقدرات لا لأنها تدلّ على ابتداء وانتهاء في الحدث كما كانت الغاية في الأدوات في نحو: ما رأيته منذ يومين، بل لأنها تدل على غاية المقدار سواء أرتبطت بحدث أم لا.

ويمكن أن نعمل على أسماء المقادير ما يأتي:

أولاً: ظروف الزّمان والمكان الأخرى بشرط أن يكون العمل في جميعها لا في جزء منها؛ لتناسب معنى المسافة الممتدة من الأول إلى الآخر، وذلك أن من الظروف ما يكون العمل في بعضها، ومنها ما يكون العمل فيها متصلاً^(٦).

أما الظروف التي يكون العمل في بعضها فنوع واحد وهو ما يرجع إلى الفعل نحو:

لقيت زيداً يوم الجمعة^(٧)، واسم الشّهر إذا أضيف إليه كلمة شهر^(٨)، كما في قوله

تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾^(٩).

(١) الأصول ١/١٩٨، ١٩٩.

(٢) شرح شذور الذهب ٢٣٤.

(٣) شرح الجمل ١/٣٢٧.

(٤) شرح الجمل ١/٣٣٣.

(٥) البسيط ١/٤٩٥.

(٦) مقتضب ٤/٣٣٢، الإيضاح للفارسي ١٧٩، المقتصد ١/٦٣٨، التسهيل ٢/٢٠٤ مع شرحه لآين مالک.

(٧) البسيط ١/٤٩٠.

(٨) نتائج الفكر ٣٨٣، البسيط ١/٤٩٠.

(٩) سورة البقرة من الآية ١٨٥.

وأما الظروف التي يكون العمل فيها كلها: فهي الظروف التي تصلح أن تكون جواب كم^(١) لا جواب (متى)؛ لأنه يراد بها التوقيت لا التأريخ، وجواب (متى) يصح أن يكون العمل في بعضه وفيه كله حسب المعنى ولا يكون إلا موقفاً^(٢).

ومن المواضع التي يكون العمل فيها في الظرف كله ما يأتي:

١- المعلوم مختصاً كان أو غير مختص، معرفة كان أو نكرة، قال سيبويه حين تحدث عما يكون العمل فيه متصلاً من الظروف: "ومن ذلك قولك: سير عليه يومين أو ثلاثة أيام لأنه عدد"^(٣)، وقال في معنى (هو مني فرسخان): "معنى هذا أنه يغير أن بينه وبينه فرسخين"^(٤)، فقوله بينه وبينه يدل على المسافة والمدى.

٢- الظروف الواقعة على الدهر كله، قال سيبويه: "ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلاً في الظرف كله قولك: (سير عليه الليل والنهار، والدهر، والأبد)"^(٥)، وذلك لأنه لا يقول قائل: لقيته الليل والنهار ونحوها، وهو يريد أن يكون العمل في يوم دون غيره أو ساعة دون غيرها إلا إذا أريد المبالغة والتكثير، كما في: لقيته الدهر والأبد؛ لأن المراد بعض الدهر^(٦)، "ولكنه يكثر. كما يقول الرجل: جاعني أهل الدنيا، وعسى ألا يكون جاءه إلا خمسة فاستكثرهم"^(٧). ويحمل على ذلك أسماء الشهور قال سيبويه: "ومما أجري بجرى الأبد والدهر والليل والنهار والحرم وصفر وجمادى وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة؛ لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام، كأنهم قالوا سير عليه الثلاثون يوماً، ولو قلت: شهر رمضان أو شهر ذي الحجة لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة واللييلة، ولصار جواب (متى)"^(٨) فكلمة شهر إذا أضيفت

(١) الإيضاح ١٧٩، التسهيل ٢٠٤/٢ مع شرحه لابن مالك.

(٢) الإيضاح ١٧٩، المقتصد ٦٣٩/١.

(٣) الكتاب ٢١٧/١، وينظر البسيط ١٨٩/١.

(٤) الكتاب ٤١٥/١.

(٥) الكتاب ٢١٦/١، قال "وهذا جواب لقوله كم سير عليه إذا جعله ظرفاً؛ لأنه يريد في كم سير عليه. فنقول مجيباً له: الليل والنهار والدهر والأبد، على معنى في الليل والنهار وفي الأبد".

(٦) الكتاب ٢١٦/١، ٢١٧، للمقرب ١٤٦/١، التسهيل ٢٠٤/٢ مع شرحه لابن مالك، البسيط ٤٩٠/١.

(٧) الكتاب ٢١٨/١.

(٨) الكتاب ٢١٧/١، ٢١٨، وينظر شرح الأبيدي على الجزولية ٧٩٥.

إلى اسم الشهر كان العمل في بعضه، وإن لم تضاف كان العمل فيه كله^(١)، كما في قوله -صلى الله عليه وسلم-: "من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه"^(٢)، ويمكن أن تعد أسماء الشهور من المعدود معنى. لذلك قال الفارسي: "والصيف والشتاء يكون في جواب (متى)، ويجوز أن يكون في جواب كم من حيث كان عدداً"^(٣).

٣- إذا اقتضى معنى الفعل أن يكون العمل في الظرف كله. قال الميرد: "واعلم أن من هذه الظروف ظروفاً لا يجوز أن يكون العمل إلا في جميعها، وإنما ذلك على مقدار القصد إليها فمما لا يكون العمل في بعضه دون بعض، قولك: صمت يوماً لا يكون الصوم إلا منتظماً لليوم؛ لأنه حكم الصوم، وإنما معناه: أمسكت عن الطعام والشراب يوماً، وكذلك: سرت فرسخاً وميلاً لأنك موقت وإنما تريد أن تخبر بمبلغ سيرك. وتقول: لقيت زيداً يوم الجمعة فيكون اللقاء في بعض اليوم؛ لأنك لست بموقت، وإنما أنت مؤرخ"^(٤).

فالميرد يقسم الظروف إلى ما يكون العمل فيها أو في بعضها، والمعول في ذلك على مقدار القصد إليها - كما ذكر - وهذا يفهم من الفعل ومن السياق، ففي صمت يوماً، عُلم شرعاً أن العمل كان في جميع اليوم فكأنني قلت صمت من الفجر إلى غروب الشمس فدللت كلمة يوم على غاية الصوم ومداه ومقداره.

ثانياً: ما شبه من الأماكن بالظروف توسعاً^(٥)، وهي كلمات مسموعة لا يقاس عليها^(٦) استعملتها العرب للدلالة على القرب، أو البعد، أو التوسط^(٧) نحو: عدوة الفرس، ومناط الثريا، ومزجر الكلب، ودرج السيل^(٨)، وهذا على حذف المضاف

(١) نتائج الفكر ٣٨٣، شرح التسهيل ٢٠٤/٢ (والنص في التسهيل لا في شرحه)، البسيط ٤٩٠/١.

(٢) أخرجه البخاري في ٦- باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً وثية ١٣٨/٤ (مع فتح الباري).

(٣) الإيضاح ١٧٩، وينظر شرح أبيات سيويه لابن السرياني ١٢٦/١.

(٤) المقتضب ٣٣٣، ٣٣٢، وينظر البسيط ٤٩٠/١.

(٥) الأصول ١٩٩/١.

(٦) الكتاب ٤١٤/١.

(٧) التصريح ٣٤٢/١.

(٨) الكتاب ٤١٢/١-٤١٥، المقتضب ٣٤٢/٤، الأصول ١٩٩/١.

اختصاراً، والمعنى هو مني مكان درج السَّيل من السَّيل^(١)، ونحو ذلك. ونصبها على الظَّرْفِيَّة شاذ لأن مادتها مخالفة لمادة عاملها^(٢)، ومن ذلك قول الأجرس:

وإن بني حَرْبٍ كما قد عَلِمْتُمْ مناطُ الثُّرَيَّا قد تَعَلَّتْ بنجومها^(٣)

وهذه الظروف تبيِّن المقدار والمسافة، قال سيبويه في باب ما شبه من الأماكن المختصةً بالمكان غير المختص شبهت به إذ كانت تقع على الأماكن "لأن معنى هذا أنه يخبر أن بينه وبينه... ودعوة الرجل وفوتاً، ومعنى فوت اليد أنه يريد أن يُقَرِّب ما بينه وبينه"^(٤)، وفصل سيبويه بين ما يرفع وينصب من تلك الظروف. وقال الميرد: "وتقول فيما كان من الأماكن مرسلًا: أنت مني عدوة الفرس، وأنت مني دعوة الرجل؛ لأنه أراد بيبي وبينك ولم يرد أنت في هذا المكان، فإنما ينبئ عن هذا معناه"^(٥).

ثالثاً: ما كان من المصادر حينئذٍ^(٦) توسعاً^(٧) فناب عن المضاف إليه بعد حذفه، نحو: موعدك مقدم الحاج، وخفوق النجم، وكان ذلك خلافة فلان^(٨)، وقال ابن يعيش عن هذه الظروف: "وهي أزمنة موقته تقع في جواب (متى) من حيث هي موقته، فيقال: متى سير عليه؟ فيقال: خفوق النجم، ومقدم الحاج، وصلاة العصر. وتقع في جواب كم من حيث كانت مدّة معلومة"^(٩).

ونخلص من كل ما تقدّم إلى أن أقسام الغاية عند النحاة ثلاثة:

- ١- غاية الحدث ٢- غاية اللفظ. ٣- غاية المقدار.



وقبل أن نطوي الحديث عن تعريف الغاية اصطلاحاً، نود أن نعرّج على معنى الغاية عند الأصوليين، وإن كانت هذه الدراسة تنصبُّ على الجانب اللغوي والنحوي أولاً وآخرًا، إلا أننا

(١) الكتاب ٤١٤/١، المقتضب ٣٤٤/٤.

(٢) أوضح المسالك ٢٣٨/٢، التصريح ٣٤٢/١، ٣٤٢/٤.

(٣) شعر الأحرص الأنصاري ٢٤٠، وينظر: الكتاب ٤١٣/١، المقتضب ٣٤٣/٤.

(٤) الكتاب ٤١٥/١، وينظر المقتضب ٣٤٢/٤.

(٥) المقتضب ٣٤٢/٤.

(٦) الكتاب ٢٢٢/١، المقتضب ٣٤٣/٤.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٢.

(٨) الكتاب ٢٢٢/١، المقتضب ٣٤٣/٤.

(٩) شرح المفصل ٤٥/٢.

رأينا أن نذكر ذلك ليكون التعريف شاملاً؛ وذلك لما بين النحو وعلم أصول الفقه من صلة وثيقة لا تخفى، ولأنَّ الأصوليين اهتموا لمعرفة الأحكام الشرعية بمباحث نحوية دقيقة لم يهتم بها النحاة، وليس ذلك قصوراً من النحويين بل لأنَّ كلاً من الفريقين درس اللغة من الجانب الذي يعنيه، وكلُّ له وجهة. وقد ذكر ذلك الإمام السبكي في قوله: "فإنَّ الأصوليين دققوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون، فإنَّ كلام العرب متنوع جداً، والنظر فيه متشعب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة دون المعاني الدفينة التي تحتاج إلى نظر الأصولي، واستقراء زائد على استقراء اللغوي، مثاله: دلالة صيغة (افعل) على الوجوب، و(لا تفعل) على التحريم، وكون (كلُّ) وأخواتها للعموم وما أشبهه ذلك مما.... لو فتشت كتب اللغة لم تجد فيها شفاءً في ذلك، ولا تعرضاً لما ذكره الأصوليون، وكذلك كتب النحو لو طلبت معنى الاستثناء وأنَّ الإخراج هل هو قبل الحكم أو بعد الحكم، ونحو ذلك من الدقائق التي تعرض لها الأصوليون وأخذوها باستقراء خاص من كلام العرب، وأدلة خاصة لا تقتضيها صناعة النحو، فهذا ونحوه مما تكفل به أصول الفقه"^(١).

ومن مطالعنا السريعة لكتب الأصول وجدنا معنى الغاية قد تردَّد فيها في غير موضع، وعرفَّ الأصوليون الغاية بتعريفات متعددة وكلُّها متقاربة، ولعلَّ أجمعها ما ذكره الزركشي في البحر المحيط بأنها: "نهاية الشيء ومنقطعه، وهي حدُّ لثبوت الحكم قبلها وانقائه بعدها"^(٢)، وذكر الآمدي، والغزالي، والزركشي، والشوكاني^(٣)، وغيرهم أنَّ صيغتها أو ألفاظها: (إلى) و(حتى). وقد تحدَّث الأصوليون عن الغاية في الأدلة المتصلة^(٤) لتخصيص العموم، وتقييد المطلق كالشَّروط، والاستثناء، والصفة^(٥)، كما علَّوها من أنواع مفهوم المخالفة، ومثلها: اللَّقب، والصفة، والعلَّة، والشَّروط، والعدد، والحال، والزمان، والمكان^(٦)، والمراد بمفهوم المخالفة كما عرفَّه الغزالي: "الاستدلال بتخصيص الشيء بالذَّكر على نفي الحكم عمَّا عداه"^(٧)، وقال عنه القرافي إنَّه: "إثبات نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه"^(٨)، والموضعان متقاربان؛ لأنَّ المفهوم يعدُّ

(١) الإبهاج في شرح المنهاج ٧/١.

(٢) البحر المحيط ٣/٣٤٤.

(٣) الإحكام ٢/٥٨، المستصفى ٣/٤٤٢، البحر المحيط ٣/٣٤٤، إرشاد الفحول ١٣٥.

(٤) المراد بالمتصلة هنا: أي أنَّها لا تستقل، بل يتعلَّق معناها باللفظ الذي قبلها.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢/٤١٦، شرح تنقيح الفصول ٥٢ (ولم يذكر الشَّروط)، البحر المحيط للزركشي ٣/٢٧٣.

(٦) المستصفى من علم الأصول للغزالي ٣/٤٣٥-٤٤٥، الإحكام ٣/٩٩-١٠١، البحر المحيط للزركشي ٤/٢٤-٥٠، إرشاد الفحول ٥٨-١٦٠.

(٧) المستصفى ٣/٤١٣، وينظر روضة الناظر ١٣٩.

(٨) تنقيح الفصول ٥٣ مع شرحه للقرافي.

من مخصّصات العموم، قال الآمدي: "لا نعرف خلافاً بين القائلين بالعموم والمفهوم أنه يجوز تخصيص العموم بالمفهوم"^(١)، ويمكن القول إننا إذا خصّصنا شيئاً بشيء فقد نفيناها عمّا يخالفه، وإذا دلّ شيء على مخالفة ما سواه فقد اختصّ به إذا تحقّقت الشروط اللازمة التي اشترطها المثبتون لمفهوم المخالفة للأخذ به، ومنها ما يرجع إلى المسكوت، ومنها ما يتعلّق بالمنطوق. فالشروط الراجعة إلى المسكوت هي:

- ١- ألا يكون المسكوت عنه أولى بذلك الحكم من المنطوق^(٢).
- ٢- ألا يُعارض بما يقتضي خلافه فيجوز تركه ببعض يضاده وبفحوى مقطوع به يعارضه^(٣). والشروط العائدة إلى المذكور هي:
- ١- ألا يكون خارجاً مخرج الغالب مثل قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكُمْ أَلْتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّن نِّسَائِكُمْ﴾^(٤)، فإن الغالب من حال الرائب كونهنّ في حجور أزواج أمهاتهنّ، فذكر هذا الوصف لكونه أغلب لا ليدل على إباحة غيرها^(٥).
- ٢- ألا يكون هناك عهد وإلا فلا مفهوم له^(٦). وألا يكون الباعث على التخصيص العادة^(٧).
- ٣- ألا يكون المذكور قصد به زيادة الامتنان على المسكوت، كقوله تعالى: ﴿لَتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾^(٨)، فلا يدلّ على منع القديد^(٩).
- ٤- ألا يكون المنطوق خرج لسؤال عن حكم أحد الصنفين، ولا حادثة خاصّة بالمذكور^(١٠)، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾^(١١)، إذ لا يدلّ على جواز أكله إذا لم يكن أضعافاً؛ لأنّ الآية نزلت بسبب النّهي عن الرّبا بسبب الآجال فكان الواحد منهم إذا حلّ دينه يقول: إما أن تُعطي وإما أن تُربي^(١٢).

-
- (١) الإحكام ٤٧٨/٢.
 - (٢) مختصر المنتهى لابن الحاجب ٤٤٤/٢، البحر المحيط للزركشي ١٧/٤، القواعد والفوائد الأصوليّة ٢٩٠، إرشاد الفحول ١٥٧.
 - (٣) البحر المحيط ١٨/٤، إرشاد الفحول ١٥٧.
 - (٤) سورة النساء من الآية ٢٣.
 - (٥) مختصر المنتهى لابن الحاجب ٤٤٤/٢، البحر المحيط للزركشي ٢٢/٤، القواعد والفوائد الأصوليّة ٢٩٠، إرشاد الفحول ١٥٨.
 - (٦) البحر ١٩/٤.
 - (٧) المستصفى ٤٤٦/٣.
 - (٨) سورة النحل من الآية ١٤.
 - (٩) البحر ٢٢/٤، إرشاد الفحول ١٥٨.
 - (١٠) مختصر المنتهى لابن الحاجب ٤٤٤/٢، البحر المحيط للزركشي ١٩/٤، إرشاد الفحول ١٥٨.
 - (١١) سورة آل عمران من الآية ١٣٠.
 - (١٢) إرشاد الفحول ١٥٨.

- ٥ - ألا يكون المذكور قصد به التفعيم وتأكيده الحال^(١).
- ٦ - أن يذكر مستقلاً لا على جهة التبعية، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾^(٢)، فإن قوله: ﴿فِي الْمَسْجِدِ﴾ لا مفهوم له؛ لأن المعتكف ممنوع من المباشرة مطلقاً^(٣).
- ٧ - ألا يظهر من السياق قصد التعميم كما في ﴿وَأَلَلَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٤)؛ لأنه قادر على المعلوم والممكن^(٥).

- ٨ - ألا يعود على أصله الذي هو المنطوق بالإبطال^(٦).
- واشترط الماوردي والرويان أن يكون المنطوق معناه خاص^(٧).
- وقد بنى الأصوليون على معنى الغاية أحكاماً منها:
- ١ - حكم الأمر والنهي إذا قيد بغاية.
 - ٢ - حكم حدّ الابتداء والانتها في الحدود.
 - ٣ - الحكم إذا تعددت الجمل قبل الغاية.
 - ٤ - هل يرتفع الحكم من غير ثبوت ضدّ المحكوم عليه أم يدل على ثبوت المحكوم عليه؟.
 - ٥ - الحكم إذا تعلّق شرط بغاية.
 - ٦ - إذا كانت الغاية ذات أجزاء، فهل الغاية الأولى أو الأخيرة؟.
 - ٧ - الحكم إذا تعددت الغاية بالعطف أو البدل.

وسنفيد من هذه المباحث الأصولية في المبحث الثاني من هذا الفصل حين نتحدّث عن الشروط والأحكام المشتركة بالقدر الذي نراه مناسباً لدراستنا التحوّية.

ومن دراستنا لمعنى الغاية عند الأصوليين نذكر فيما يأتي الفرق بين تناول الأصوليين والنحاة لمعنى الغاية:

- ١ - أن الأصوليين في تعريفهم للغاية اتّجه اهتمامهم إلى النهاية، وهذا هو التعريف اللغوي الحقيقي لكلمة غاية، وهم بهذا يختلفون عن النحاة الذين عُنوا بالبدائية والنهاية وما بينهما على حدّ سواء. ومع ذلك لم يغفل الأصوليون حدّ الابتداء ودخوله في الحدود، وإن كانوا

(١) البحر المحيط ٢٢/٤، إرشاد الفحول ١٥٨.

(٢) سورة البقرة من الآية ١٨٧.

(٣) البحر المحيط ٢٣/٤، إرشاد الفحول ١٥٨.

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٨٤.

(٥) البحر المحيط ٢٣/٤، إرشاد الفحول ١٥٨.

(٦) البحر المحيط ٢٣/٤، إرشاد الفحول ١٥٨.

(٧) البحر ٢٣/٤.

في التعريف ذكروا النهاية فقط، ولعلّ هذا يفسّر لنا سبب تعريف ابن الحاجب الغاية بالنهاية فقط^(١)؛ لأنّه كان أصولياً.

٢- اهتمّ الأصوليون بغاية الأحكام، على حين اهتمّ النحاة بغاية الأحداث، وهذا أعم.

٣- أنّ الأصوليين ذكروا أنّ صيغها أو ألفاظها (إلى) و(حتى)، وهذا يدلّ على أنّهم ناقشوا هذا المعنى من خلال الأدوات النحوية الدالة على غاية الحدث، كما نفعل نحن في هذا البحث، إلا أنّنا ذكرنا أدوات انتهاء الغاية والابتداء متابعة للنحاة، ولعلّ في صنيع الأصوليين هذا دليلاً أيضاً على أنّ معنى الغاية عند النحاة المتقدمين كان مرتبطاً بالأدوات؛ وذلك لأنّ الأصوليين اعتمدوا كثيراً على النحاة في مباحثهم.

والجدير بالذكر أنّ هذه المباحث الأصولية لها جذور عند النحاة، فلم تكن غائبة عن أذهانهم، ممّا يؤكّد عمق الصلة بين الفريقين، إلا أنّ الأصوليين استثمروا تلك الجذور ونمّوها. ومثال ذلك أنّنا نجد إشارة للتخصيص بأدوات الغاية في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح حيث قال عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن جملة (مُدّ يومان) في: (ما رأيته مُدّ يومان) ما نصّه: "وتعلم أنّها مخصّصة، أعني أنّك لو قلت ما رأيته ولم تقل مُدّ يومان كان نقياً للرؤية في عموم الزمان الماضي، ولما قلت مدّ يومان، قيدت العموم ومخصّصته"^(٢)، فالتخصيص هنا بـ(مُدّ) وهي أداة ابتداء غاية، ويجوز أنّ تكون خصّصت لأنّها ظرف زمان، والزمان من مفهوم المخالفة المخصّص للعموم كما يقول الأصوليون.

وقال الإربلي عن (أو) التي يُنصب بعدها المضارع بمعنى (إلى أنّ)، أو (إلا أنّ): "ويكون الفعل الذي قبلها عامّاً في الزمان، فتجعله مخرجاً عن عمومه، ألا ترى أنّ الإلزام في قولك لألزمك عامّاً في جميع الأوقات فإذا أتيت بـ(أو) هذه وقلت: أو تقضيني حقّي، أخرجته من العموم وقيدته بزمن القضاء، وبهذا تنفصل عن أختها العاطفة"^(٣)، وسواء أكان معنى (أو) هذه انتهاء الغاية (إلى)، أم الاستثناء (إلا أنّ) فإنّها تخصّص؛ لأنّ كليهما من مخصّصات العموم، ومعنييهما متقاربان، بل إنّ ثمة علاقة بين مخصّصات العموم الأربعة وهي: الغاية، والشرط، والاستثناء، والصفة، وقد بيّن الرضوي العلاقة بين الاستثناء وانتهاء الغاية فقال عن (أو) التي يُنصب بعدها المضارع -بعد أنّ ذكر أنّها في الأصل لأحد الشّيتين أو الأشياء- "فإنّ قصدت مع إفادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين، التّخصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر، وأنّ الفعل الأوّل يمتدّ إلى حصول الثاني نصبت ما

(١) تنظر ص من هذا البحث.

(٢) المقتصد ٨٦٠/٢.

(٣) جواهر الأدب ٢٥٧، ٢٥٨.

بعد (أو)، فسيبويه يقدِّره بـ(إلا)، وغيره بـ(إلى)، والمعنيان يرجعان إلى شيءٍ واحدٍ^(١)، وسنبيِّن ذلك بمزيدٍ من التفصيل حين نتحدَّث عن (حتَّى) الجارَّة بمعنى (إلى)، أو (كي)، أو (إلا أنَّ)^(٢)، وهناك علاقة بين انتهاء الغاية والصفة فإذا قيل مثلاً: (أكرم بني عميم الطَّوال) فإنَّ غاية الإكرام تنتهي بانتهاء الطَّوال، ونحو ذلك.

(١) شرح الرُّضِّي على الكافية ٧٥/٤.

(٢) تنظر ص من هذا البحث فما بعدها.

المبحثُ الثاني

الأحوال والأحكامُ المشتركة لأدواتِ الغايةِ الأصليَّةِ

وفيه:

أولاً: الأحوالُ والشروطُ المشتركةُ.

ثانياً: الأحكامُ المشتركةُ.

أولاً: الأحوال والشروط المشتركة

نتحدث فيما يأتي عن الأحوال والشروط المشتركة -غالباً- ونقسمها إلى أحوال ما قبل الأداة وأحوال وشروط ما بعدها كما لمسناها من خلال دراستنا للغاية، ولم نذكر شروط ما قبلها؛ لأن ما ذكرناه ليس ملتزماً في جميع الأدوات، وفيما يأتي البيان:

١- أحوال ما قبل الأداة:

أ- قد يكون الحدث قبلها ممتداً وقد لا يكون:

اهتمَّ النحاة في حديثهم عن أدوات الغاية بامتداد الحدث قبلها أو عدمه، وبنوا على ذلك أحكاماً، قال الرُّضِّي: "إذ المقصود من معنى الابتداء في (من): أن يكون الفعل المتعدي بـ(من) الابتدائية شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوه، ويكون المجرور بـ(من) الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل.... أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد"^(١). وهذا يعني أن النحاة قسموا الأفعال من حيث الامتداد وعدمه ثلاثة أقسام:

- ١- أفعالا ممتدة مثل: سار، ومشى. وهي التي يستغرق حدثها زمناً لينقضي.
- ٢- أفعالا غير ممتدة، ولكنها أصل لما يمتد مثل: خرج. ووضَّح الدُّسوقي معنى كون الخروج أصلاً لما يمتد بقوله عن الفعل قبل (من): "وتارة يكون مبدأ لأصل فعل ممتد نحو: خرجت من الدَّار، فإنَّ الدَّار مبدأ للخروج وهو لا امتداد فيه، لكنه أصل للذهاب الذي هو فعل ممتد"^(٢).

٣- أفعالا غير ممتدة نحو: برق، ولدغ، ونحوها.

ويمكن أن نطلق على امتداد الفعل وعدمه: (الزَّمن الدَّاخلي للفعل)، وقد أشار القرآن الكريم إلى درجات الزَّمن الدَّاخلي للفعل في قوله تعالى: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنَّ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ^(٣)، فارتداد الطَّرف أقصر من حدث القيام، وكلاهما -كما نرى- فعل مضارع.

ثم إنَّ للفعل الممتدَّ درجات فقد يستغرق حدثه وقتاً طويلاً كـ(عاش)، وقد يكون أقبل كـ(نام) وهكذا.

(١) شرح الرُّضِّي على الكافية ٢٦٤/٤، وتنظر حاشية الصَّبَّان ٢٢١/٢.

(٢) حاشية الدُّسوقي ٣١٧/١.

(٣) سورة النمل الآيتان ٣٩، ٤٠.

ويمكن تقسيم الأفعال الممتدة إلى أقسام تبعاً لمقاييس مختلفة، فيمكن تقسيمها إلى:

١ - أفعال ممتدة لذاتها مثل: صام، وسافر، ونحوها، وأفعال ممتدة باعتبار مفعولها نحو: (كتب) فإنه يصْدُقُّ على كلِّ ما يُكْتَبُ كثيراً كان أم قليلاً، فإن استغرق المكتوب وقتاً طويلاً كان الفعل ممتداً وإلا فلا.

٢ - أفعال تنقضي بسرعة مع امتدادها، وأفعال تنقضي ببطء شيئاً فشيئاً وتدرج مثل: سار، وصام.

وعلى أية حال فالمعنى لا بد أن يتكرر قبل الغاية^(١)، أي أن ما يقتضيه الحدث يتكرر في كلِّ وقت من أوقاته حتى يصل إلى الغاية.

وقد تحدث النحاة عن الامتداد وعدمه في موضعين - حسب ما أعلم - هما:

١ - في حديثهم عن أدوات الغاية.

٢ - في حديثهم عما يكون العمل في كله أو بعضه من الظروف. قال سيبويه: "ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلاً في الظرف كله قولك سر عليه الليل، والنهار والدَّهر والأبد"^(٢)، وقال المبرد: "واعلم أن من هذه الظروف ظروفاً لا يجوز أن يكون العمل إلا في جميعها، وإنما ذلك على مقدار القصد إليها"^(٣)، ومثل لما يكون العمل فيه كله بـ(صمت يوماً)، ولما يكون العمل في بعضه بـ(لقيت زيداً يوم الجمعة)؛ وذلك لأنَّ الصَّوم ممتد، أمَّا اللَّقاء فغير ممتد، فلا يكون في كلِّ يوم الجمعة بل في بعضه.

ويفيد ما يفيد الامتداد تكرار الحدث، فقد يأتي قبل هذه الأدوات حدث غير ممتد ولكنه مكرَّر، نحو ما نسمع في بيانات وزارة الدَّاخلية بشأن إقامة حدِّ القتل على من يستحقُّه فيقال: "وأمر بضرب عنقه بالسَّيف حتى الموت"، فضرِبَ العنق ليس ممتداً، ولكنه مكرَّر إلى الغاية المقصودة. والمراد بالتَّكرار هنا يختلف عن التَّكرار في الحدث الممتد، كـ(صام)، وقد بينا معنى التَّكرار هناك، أمَّا هنا فالحدث غير الممتد نفسه هو الذي يتكرر بكليَّته.

ب- قد يكون الحدث متصلاً إلى الغاية وقد لا يكون:

(١) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب الورقة ٨٦.

(٢) الكتاب ٢١٦/١.

(٣) المقتضب ٣٣٢/٤.

والمراد باتصال الحدث، الاستمرار فيه إلى النهاية، وعدم الانقطاع، فمثال الحدث المتصل: (صمت يوماً)، ومثال الحدث غير المتصل: (أذن محمد ثلاثة أيام)، إذ معلوم أن الأذان لا يكون متصلاً، فالحدث هنا منقطع.

واهتمَّ النحاة بهذا الأمر في حديثهم عما يكون العمل في كله أو بعضه من الظروف، وقد تقدّم الحديث عن ذلك في امتداد الحدث، وهناك علاقة بين اتصال الحدث وامتداده، لأنَّ الاتصال أو عدمه يكون في الحدث الممتد؛ لأنَّ الحدث غير الممتد لا يستغرق حيناً زمنياً متطاولاً بل يتم انقضاؤه في زمن يسير، فلا بدَّ أن يكون متصلاً إن صحَّ اتصافه بالاتصال كالفعل: قتل، وارتدَّ الطرف. إذ ارتداد الطرف مثلاً لا يستغرق زمناً طويلاً، وقد يكون الحدث ممتداً ولكنه غير متصل.

وهذا الشرط ليس مطروداً في جميع الأدوات قال ابن يعيش: "وإذا قلت: كتابي إلى فلان فمعناه أنه غاية الكتابة، إذ لا مطلوب بعده، وليس هناك عمل يتصل إلى فلان كما يتصل عمل السَّير والخروج وما أشبهه من النُّزول وغيره، ومنه قوله تعالى: ﴿انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾^(١)، وقوله: ﴿فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَى أَيْهِمْ﴾^(٢)، وقوله: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾^(٣)، و: ﴿إِنَّهُ يَصْنَعُ الْكَلِمَ الطَّيِّبَ﴾^(٤). فالثمر غاية للنظر، والأب غاية للرجوع، والله تعالى غاية لصعود الكلم ينتهي عنده، وليس في ذلك عمل يتصل بالغاية"^(٥). أمَّا قوله: (وليس في ذلك عمل يتصل بالغاية)، فالذي أفهمه أنه لا يوجد حدث يمتد حتى يصل إلى الغاية، يدلُّ على ذلك قوله: (كما يتصل عمل السَّير والخروج وما أشبهه من النُّزول وغيره)؛ لأنَّ هذه الأحداث ممتدة، أمَّا النظر والرجوع والصُّعود - كما مثل - فأحداث غير ممتدة.

٢- أحوال وشروط ما بعد الأداة وهي:

أ- أن يكون ما بعدها حدثاً وطرفاً للأوَّل:

سواء أكان آخرًا نحو: (سرت النهار إلى آخره)، أم وسطاً نحو: (سرت في النهار إلى العصر)، ولا يعني هذا امتناع قولنا: قرأت الكتاب من نصفه أو إلى نصفه مثلاً؛ لأنَّ النصف هنا هو الحدُّ والطرف. وكذلك لو قلت سرت من لَدُنْ مكة، فقد دلَّت (لَدُنْ) هنا على ابتداء غاية

(١) سورة الأنعام من الآية ٩٩.

(٢) سورة يوسف من الآية ٦٣.

(٣) سورة الشورى من الآية ٥٣.

(٤) سورة فاطر من الآية ١٠.

(٥) شرح المفصل ١٥/٨.

محدّدة؛ ولذا لم يعد النّحاة أسماء الجهات غايات بمعنى غاية الحدث لا اللفظ؛ لأنّه ليس لها حدود يُنتهى إليها، فإذا قلت: سرت يمينا فإنّ هذا يبيّن الجهة، ولكن لا يُحدّد الغاية؛ لأنّ اليمين تطلق على كلّ ما هو من هذه الجهة إلى آخر الدّنيا، ولذا تُعدّ من الطّروف المبهمة، وقال ابن السّراج في تعريف الطّرف المبهم: "هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره، وهو يلي الاسم من أقطاره، نحو خلف وقُدّام، وأمام ووراء، وما أشبه ذلك"^(١). وبهذا تفرّق أدوات الغاية المكانية عن أسماء الجهات، ويمكن أن نقول: إنّ العلاقة بينهما هي أنّ لكلّ غاية مكانيّة جهة، وليس لكلّ جهة غاية إذا أطلقت، ولذا قال الرّاعب عن (إلى): "حرف يحدّ به النّهاية من الجوانب الست"^(٢)، وقد أرجع الجرجاني سبب تعدّي الفعل إلى الجهات الستّ وما شابهها إلى أمرين: أحدهما: أنّه مبهم غير محدود لأنّنا إذا قلنا خلف زيد كان هذا واقعا على جميع ما يتقابل ظهره إلى أن تنقطع الأرض^(٣)، وقال: "وكذا إذا قلت أمام زيد، وتحت زيد، وفوق زيد لم يكن شيء من ذلك غاية فهذا كالزّمان سواء".

الثّاني: أنّ هذا لا يتقرّر على وجه واحد؛ لأنّ الخلف قد يصير أماما وهكذا، كما أنّ الزّمان المستقبل يصير حاضرا ونحو ذلك^(٤)، ولكن قد تحدّد الجهة بغاية إذا قرنت بـ(من) أو (إلى)، وقد يقل إبهامها إذا خصّصت بوصف أو إضافة. قال الميرد: "وجلست خلفك لا ينفك منه شيء أن يكون خلف واحد، وإنّما أضافه بعد أن كان مطلقا، وكذلك قمت أمامك ونحوه..."^(٥)، فإذا قلنا مثلا: (مقام إبراهيم أمام الكعبة) لا يعني هذا أنّه أمامها إلى آخر الدّنيا. ومنع الميرد أن يُقال: (إلى عند) لأنّ المنتهى غاية معروفة وليس (عند) موضعا معروفا^(٦)، وهذا يعني أنّ الميرد يرى أنّ من الطّروف المبهمة مالا يحدّد بغاية لفرط إبهامه لأنّه يُشترط في الغاية أن تكون معروفة، ولكنّه أجاز أن يُقال: (من عند)، و(من) لا ابتداء الغاية، والغاية لا بدّ أن تكون معروفة أيضًا.

وكذلك لم يجعل النّحاة أدوات النّفي -مثلا- ممّا يدلّ على الغاية الزّمانية -مع أنّ معناها يرتبط بالزّمن الماضي أو الحال أو المستقبل-؛ لأنّ الغاية الزّمانية فيها غير محدّدة، وقد تحدّث سيبويه عن تلك الأدوات في قوله: "إذا قال: فعَل فإنّ نفيه لم يفعل. وإذا قال: قد فعَل فإنّ

(١) الأصول ١٩٧/١، وينظر: الإيضاح العضدي ١٨١، شرح المفصل ٤٣/٢، أوضح المسالك ٢٣٧/٢.

(٢) المفردات ٢٢.

(٣) المقتصد ٦٤٢/١.

(٤) المقتصد ٦٤٢/١.

(٥) المقتضب ٣٣٦/٤.

(٦) المقتضب ٣٤٠/٤.

نَفِيَهُ لَمَّا يَفْعَل. وإذا قال: لقد فَعَلَ فَإِنَّ نَفِيَهُ مَا فَعَلَ؛ لَأَنَّهُ كَأَنَّهُ قَالَ: والله لقد فَعَلَ فقال: والله ما فَعَلَ. وإذا قال: هو يَفْعَلُ، أي هو في حال فَعَلَ، فَإِنَّ نَفِيَهُ مَا يَفْعَلُ. وإذا قال: هو يَفْعَلُ، ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يَفْعَلُ. وإذا قال: لَيَفْعَلَنَّ، فنفيه لا يَفْعَلُ، كَأَنَّهُ قال: والله لَيَفْعَلَنَّ فقلت والله لا يَفْعَلُ. وإذا قال: سوف يَفْعَلُ فَإِنَّ نَفِيَهُ لَنْ يَفْعَلَ^(١).

ولم يعد النحاة (كم الخبيرة) و(رُبُّ) من أدوات الغاية في الزيادة أو النقص، وعدلوا (حتَّى) العاطفة غاية في زيادة أو نقص؛ لأنَّ (حتَّى) تدلُّ على حدٍّ وطرفٍ يُنتهى إليه، فيقال مثلاً: (أكلت السمكة حتَّى رأسها) ونحو ذلك، أما (كم الخبيرة) فمع دلالتها على التكثر، ورُبُّ مع دلالتها على التكثر أو التقليل - على الخلاف المشهور بين النحاة - فإنَّ ما بعدهما ليس حدًّا ولا طرفاً لما قبلهما وهكذا.

ب- أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها:

جاء في أسرار النحو: "ويجب أن تكون الغاية مغايرة للمغيا"^(٢)؛ لأنَّ الشَّيء لا يكون غاية نفسه إلا إذا قُصِدَ التَّوكِيدُ نحو: (قرأت القرآن كلَّه من أوله إلى آخره)؛ لذا عدَّ الأصوليون الغاية من أنواع مفهوم المخالفة إذا تحققت الشروط اللازمة كما تقدَّم^(٣)، فقد ذهب جمهورهم إلى أنَّ الحكم إذا قُيِدَ بغاية دلَّ على نفيه فيما بعدها^(٤). قال الآمدي: "فذهب أكثر الفقهاء وجماعة من المتكلمين كالقاضي أبي بكر، والقاضي عبد الجبار، وأبي الحسين البصري وغيرهم إلى أنَّ ذلك يدلُّ على نفي الحكم فيما بعد الغاية، وخالف في ذلك أصحاب أبي حنيفة، وجماعة من الفقهاء والمتكلمين"^(٥)، وحجَّة المحيزين:

١- أنَّ (حتَّى) و(إلى) لانتهاء الغاية، ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٦)، كَأَنَّهُ قيل: صوموا صوماً آخره اللَّيْل، وذلك يمنع من وجوب الصَّوم بعد اللَّيْل، إذ لو وُجِدَ الصَّوم لصارت الغاية وسطاً ففات القصد منها.

٢- أنه لا يحسن الاستفهام فلو قال قائل لعبد: (لا تعط زيدا درهماً حتَّى يقوم)، و(ضربتُ عمرًا حتَّى يتوب) فإنه لا يحسن أن يسأله: فهل أُعطيَه إذا قام؟ وهل أُضربُه إذا تاب؟ وهذا يدلُّ على أنَّ التقييد بالغاية يدلُّ على عدم الحكم بعدها^(٧).

(١) الكتاب ١١٧/٣.

(٢) أسرار النحو لابن كمال باشا ٢٩٠.

(٣) تنظر ص ٥٣ من هذا البحث.

(٤) الإحكام ١٣٣/٣، بيان المختصر ٤٤٧/٢.

(٥) الإحكام ١٣٣/٣.

(٦) سورة البقرة من الآية ١٨٧.

(٧) المستصفى ٤٤٣/٣، روضة الناظر ١٤٤، الإحكام ١٣٤/٣.

٣- لو لم يتتفر الحكم بعدها لما كان في التقييد بها فائدة^(١)، قال القاضي في التّقرير: "صار معظم نفاة دليل الخطاب إلى أنّ التّقييد بحرف الغاية يدلّ على انتفاء الحكم عمّا وراء الغاية قال ولهذا أجمعوا على تسميتها غاية، وهذا من توقيف اللّغة معلوم"^(٢).

ج- أن يكون معلوماً مؤقتاً:

لأنّه حدّ فلا فائدة في إبهامه سواء أكان حد الابتداء أم الانتهاء، ولذا منع الميرد أن يقال: (إلى عند)؛ لأنّ المنتهى غاية معروفة، وليس (عند) موضعاً معروفاً^(٣)، وقال الجرجاني: "ولو قلت: أنت عندنا مذّ وقت لم يجوز؛ لأنّ الجار بمنزلة (من) في أنّ الغرض الدّلالة على ابتداء الغاية، ولا يتحصّل المقصود في ذلك إلا بالتّخصيص، كما أنّك لو قلت: خرجت من مكان كان محالاً، وذلك أن كل أحد يعلم أن ابتداء الكون كان في زمان ما، وكذلك يعلم أن أوّل الخروج في مكان ما، فليس يفيد كلامك إلا ما كفت الضّرورة أمره"^(٤)، والمراد بالزّمن المختص هو أن يدل الزّمن على مقدّر سواء أكان معلوماً وهو:

- المعروف بالعلميّة كـ(رمضان).

- أو المعروف بالإضافة كزمن الشّتاء أو يوم الجمعة.

- أو المعروف بـ(أل) كالיום.

أم غير معلوم وهو:

- النّكرة المعدودة لفظاً كـ(سرت يومين)، أو معنّى كـ(شهر وسنة).

- النّكرة الموصوفة كـ(سرت زمناً طويلاً)^(٥)، وكما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾^(٦)، وتتبع كلمة (أجل) في آيات القرآن الكريم نجدها قد أتت في الغالب الأعم نكرة موصوفة بصفة، وغالباً ما تكون هذه الصّفة كلمة (مسمّى)، مما يؤكد أنّه لا بدّ أن تكون الغاية معلومة.

(١) روضة النّاطر ١٤٤، الإحكام ١٣٣/٣، بيان المختصر ٤٧٨/٢.

(٢) إرشاد الفحول ١٥٩.

(٣) المقتضب ٣٤٠/٤.

(٤) المقتصد ٨٥٧/٢.

(٥) حاشية الخضري ١٩٧/١، النّحو الوافي ٣٠١/٢.

(٦) سورة البقرة من الآية ٢٨٢.

وقال ابن السراج: "وتقول: أتيتك الأيام حتى يوم الخميس، ولا يجوز حتى يوم؛ لأنه لا فائدة فيه" (١)، وكذلك اشترط الرضي التوقيت فيما بعد (حتى) الجارة فقال: "وينبغي أن يكون المحرور بها مؤقتاً؛ لأنه حدٌ والتحديد بالجهول لا يفيد" (٢)، وقال عن العاطفة: "ويجب توقيت ما بعدها كما في (حتى) الجارة فلا تقول: جاءني القوم حتى رجل؛ لأنه حدٌ فلا فائدة في إبهامه" (٣). ويسري هذا الشرط في جميع الأدوات. ولكن قد لا يعين ذلك الحد لأسباب:

- ١- إرادة الإبهام: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَعَ إِلَى حِينٍ﴾ (٤)، فلم يحدد؛ لأن ذلك مقصود، فالله تعالى أراد أن يجعله من المغيبات لحكمة يعلمها.
 - ٢- جهل المتكلم بتلك الغاية، نحو: سيمكث الضيف إلى حين.
 - ٣- علم المخاطب بذلك المبهم أو بمقداره، قال سيويه: "واستغنوا عن الإضمار في (مُدَّ) بقولهم: مُدَّ ذاك؛ لأنَّ ذاك اسم مبهم، وإنما يذكر حين يظن أنه قد عرفت ما يعني" (٥).
- وقال أبو حيان: "ولا يجوز أن يكون بعد (حتى) نكرة، لو قلت: أقم عندنا حتى شهر أو يوم، لم يحز إلا أن تريد مقدار ذلك" (٦)، فقوله: (أقم عندنا حتى يوم) المراد به: أقم عندنا حتى إتمام اثني عشرة ساعة (٧)، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً وَحَتَّى حِينٍ﴾ (٨)، قال أبو حيان: "كأنه أراد الموت أو زماناً يحصر" (٩) فمدة السجن معلومة محددة عندهم وإن لم تذكر.

(١) الأصول ٤٢٧/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٧٣/٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٧٣/٤.

(٤) سورة الأعراف الآية ٢٤.

(٥) الكتاب ٣٨٣/٢، ٣٨٤.

(٦) ارتشاف الضرب ٦٥٠/٢. وينظر الأصول ٤٢٧/١.

(٧) ارتشاف الضرب ٦٥٠/٢.

(٨) سورة يوسف من الآية ٣٥.

- ٤- إرادة التعميم: كأن يقال (تمطر السماء في مكة من حين إلى حين).
- ٥- الدلالة على طول الزمان: قال الرضّي في حديثه عن (مُدُّ ومُنْدُ): "قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان، نحو: مُنْدُ حين، ومُنْدُ سنين، وذلك خلاف وضعه" (١).
- والمعول في ذلك كله على فائدة الكلام، قال ابن السراج بعد أن تحدّث عن اشتراط التوقيت فيما بعد حتّى ما نصّه: "وجميع هذا إنّما يراعى به الفائدة واستقامة الكلام" (٢).

(٩) ارتشاف الضرب ٢/٦٥٠.

(١) شرح الرضّي على الكافية ٣/٢١٤، ٢١٥.

(٢) الأصول ١/٤٢٧.

ثانيًا: الأحكام المشتركة

نذكر فيما يأتي الأحكام المشتركة التي استطعنا جمعها وتصنيفها من دراستنا لأدوات الغاية، ونشير إلى أن بعض الأحكام خاصٌ بحد الانتهاء.

١ - حكم توقّف الحدث بعد أداة الانتهاء:

يفهم من كون هذه الأدوات لانتهاء الغاية أن الحدث قبلها يتوقّف بوصوله إلى ما بعدها واتّصاله به، ولكننا نلاحظ أن هناك أساليب لا يتصوّر فيها توقّف الحدث، وهذا خلاف الأصل. فمن ذلك:

أ- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَا لَكُمْ بِالْيَمِّ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾^(١)، فمعنى لا تقربوا: نهى عن القرب الذي يعمُّ جميع وجوه التصرف، وفيه سدُّ الذريعة^(٢)، ولا يتصوّر هنا أن تكون (حتّى) لانتهاء غاية لفظ ما قبلها، فيجوز لهم أن يقربوه بغير التي هي أحسن بعد بلوغ أشدّه، ولذلك قال أبو حيّان: "هذه غاية من حيث المعنى لا من حيث هذا التركيب اللفظي، ومعناه: احفظوا على اليتيم ماله إلى بلوغ أشدّه فادفعوه إليه. وبلوغ الأشد هنا لليتيم: هو بلوغ الحلم، مع أنه لا يثبت معه سفه"^(٣). وقال الزّحشري: "والمعنى: احفظوه عليه (حتّى) يبلغ أشدّه فادفعوه إليه"^(٤).

ب- قوله تعالى: ﴿وَلْيَسْتَغْفِرِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٥)، ومعنى لا يجدون نكاحًا: أي لا يجدون ما يمهّر به، ويُنفق في الزّواج^(٦)، ومعنى وليستغف: أي ليحتج في العفّة، وصون النفس. وصيغة (استفعل) هنا تفيد الطّلب، فكان المستغف طالب من نفسه العفّة حاملاً لها عليها، وفكّ الإدغام في (استغف) لغة حجازيّة^(٧)، ومعنى ﴿يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾: يرزقهم القدرة عليه، ولا يعقل هنا أن ينتهي الأمر بالاستعفاف، بعد أن يغنيهم الله من فضله، ويرزقهم القدرة على النكاح، وقد تكون (حتّى) متعلّقة بـ: (لا يجدون).

(١) وردت هذه الآية في سورة الأنعام من الآية ١٥٢، كما وردت في سورة الإسراء من الآية ٣٤.

(٢) تفسير النّهر الماد من البحر المحيط لأبي حيّان ٧٦٩/١.

(٣) المرجع السّابق.

(٤) الكشّاف ٦١/٢.

(٥) سورة النّور من الآية ٣٣.

(٦) الكشّاف ٦٥/٣ وفيه "أي استطاعة تزوّج، ويجوز أن يراد بالنكاح ما ينكح به من المال"، النّهر الماد

٥٤٥/٢.

(٧) الكشّاف ٦٤/٣، ٦٥، النّهر الماد ٥٤٥/٢.

ج- ما جاء في الدعاء: "اللهم لك الحمد حتى ترضى"، فلا يعقل أن يتوقف المسلم عن حمد الله بعد أن يرضى الله عنه، بل الحمد بعد ذلك أكد على تلك النعمة العظيمة.

د- ما جاء في الحديث: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ لَا يُفْطِرُ"^(١). إذ لا ينتهي صومه بقولهم، ولكن يمكن أن نقدر في الكلام حذفاً، فيكون التقدير: كان يصوم فنرى ذلك ونسكت حتى نقول: لا يفطر، أي حتى ينتهي سكوتنا على ذلك لطول صيامه فنقول لا يفطر.

ه- إذا كان ما بعدها أمراً مستحيل التحقق، فمن ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتِّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ﴾^(٢)، إذ إنَّ من المستحيل دخول الجمل في ثقب الإبرة، فدلَّ ذلك على عدم انقطاع الحدث قبل (حتى)، أي إنهم لا يدخلون الجنة أبداً، ولوقيل: ولا يدخلون الجنة لدلَّ على هذا المعنى، ولكنَّ الأسلوب فيه مزيد من العذاب النفسي لهم؛ لأنَّ الذي يسمع (حتى) يظنُّ أنَّ هناك نهاية لعدم دخولهم الجنة، فيأتي ما بعدها مؤكداً لما قبلها بأسلوب فيه مزيد من التبكيت والسخرية.

٢- قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾^(٣)؛ لأنَّه صلى الله عليه وسلم معصوم من ذلك.

إذا كان المعنى متنداً أو مجزئاً فآين يتم التوقف؟

إذا دخل ما بعد أداة الغاية في حكم ما قبلها واحتمل الامتداد، جاز التوقف عند أول الحد، وجاز التوغُّل فيه. مثال ذلك إذا قلت: سرت إلى الكوفة، والكوفة مترامية الأطراف، فيجوز أن تكون قد دخلتها، ويجوز أن تكون قد توقفت عند أول حدها، ونقل الأزهري في التهذيب عن ابن شميل عن الخليل: "إذا استأجر الرجل دابةً إلى مروي، فإذا أتى أداها فقد أتى مروي، وإذا قال إلى مدينة مروي، فإذا أتى باب المدينة فقد أتاها، وقال في قوله تعالى: ﴿وَأُذِيقَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٤) أي: إنَّ المرافق فيما يغسل"^(٥)، وقال ابن السراج: "وجائز أن تقول: سرت إلى الكوفة، وقد دخلت الكوفة، وجائز أن تكون بلغتْها ولم تدخلْها؛ لأنَّ (إلى) نهاية فهي تقع على أول

(١) أخرجه البخاري في: (٣٠- كتاب الصوم، ٥٢- باب صوم شعبان)، ٢٥١/٤ (مع فتح الباري).

(٢) سورة الأعراف الآية ٤٠.

(٣) سورة البقرة من الآية ١٢٠.

(٤) سورة المائدة من الآية ٦.

(٥) تهذيب اللغة ٤٢٨/١٥.

الحد، وجائز أن تنوغل في المكان، ولكن تمتنع من مجاوزته؛ لأنَّ النهاية غاية، وما كان بعده شيء لم يسمَّ غاية^(١). وقال العكبري نحواً من هذا وعقَّب بقوله: "فلو قام الدليل على أنَّك دخلتها لم يكن مناقضاً لقولك: سرت إلى الكوفة"^(٢)، ويفهم من كلام ابن السَّراج: أنَّ الحدَّ إذا دخل وكان ممتدّاً، يجوز أن يقع الفعل على أوله كما يجوز أن يقع على آخره، ولكن يمنع من مجاوزته، ونقل ابن يعيش في شرح المفصل كلام ابن السَّراج وقال بعده: "وتحقيق ذلك أنها لا انتهاء غاية العمل كما أنَّ (من) لا ابتداء غاية العمل إلا أنَّه قد يلبس الابتداء موضعاً من المواضع فيكون من أجل تلك الملابس ابتداءً للغاية وقد يلبس انتهاء الغاية موضعاً من المواضع فيكون من أجل تلك الملابس انتهاءً للغاية، وذلك نحو: خرجت من بغداد إلى الكوفة، فعلى هذا تكون المرافق داخلة في الغسل من قول الله عزَّ وجل: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٣) ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل"^(٤)، فابن يعيش يؤيِّد في هذا النصَّ دخول ما بعد (إلى) فيما قبلها ويجعله أصلاً. ومثل ذلك لو قلت: مكثت عنده حتَّى يرم الجمعة، احتمل ذلك أنني فارقت في أوَّل اليوم، أو وسطه، أو آخره. وقال ابن عطية في حديثه عن (إلى): "إذا كان ما بعدها من جملة ما قبلها، فالاحتياط يعطي أنَّ الحدَّ آخر المذكور بعدها"^(٥). وقريب من هذا خلاف الأصوليين في أنَّ الحدَّ هل يرتفع عن كلِّ عضو بمجرّد غسله أم يتوقَّف على عامة الأعضاء؟، والأصحُّ الأوَّل؛ وذلك لأنَّه اختلف في حدود الغاية إذا قبلت التجزئة، فبعضهم اعتدَّ بالجزء الأوَّل، وبعضهم اعتدَّ بالجزء الأخير. ومثال ذلك ما جاء في الحديث: "لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتَّى يتوضَّأ"^(٦)، فالحدث مغياً بالوضوء، والوضوء ذو أجزاء، وفيه الخلاف^(٧) في رفع الحدث بغسل كلِّ عضو أو بغسلها جميعاً، وهناك مذهب ثالث بالتفصيل؛ وذلك أنَّه إذا كانت الغاية منفصلة عن ذي الغاية، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّلَاةَ إِلَى آثِلٍ﴾^(٨)، فالغاية أوَّل جزء منه، وإن لم تكن منفصلة، كقوله: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٩)، فالغاية آخر جزء من أجزائها^(١٠).

- (١) الأصول لابن السَّراج ٤١١/١، وعبارة "وما كان بعده شيء لم يسمَّ غاية" وردت في ص(٤١٢) وبينهما كلام كثير غير مناسب في موضعه.
- (٢) التبيان ٤٢١/١، وينظر جواهر الأدب ٤٢٤.
- (٣) سورة المائدة من الآية ٦.
- (٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠، ١٤٨/٨.
- (٥) النهر الماد ٥٥٧/١.
- (٦) أخرجه البخاري في: ٩٠- كتاب الحيل، ٢- باب في الصلاة ٣٤٥/١٢ (مع فتح الباري).
- (٧) البحر المحيط للزركشي ٣٤٥/٣.
- (٨) سورة البقرة من الآية ١٨٧.
- (٩) سورة المائدة من الآية ٦.

٢- الحكم إذا تعددت الجمل قبل الغاية:

قال الأمدي: "وأما إن كانت الغاية مذكورة عقب جمل متعدّدة، فالكلام في اختصاصها بما يليها، وفي عودها إلى جميع الجمل، كالكلام في الاستثناء، وسواء كانت الغاية واحدة، أو متعدّدة على الجمع أو البدل"^(١)، والذي ذكره في الاستثناء أنّ الجمل المعطوفة بالوار، إذا وليها الاستثناء، فلذلك حالات:

- ١- أنّه يرجع إليها جميعها عند أصحاب الشافعي رضي الله عنه.
- ٢- يرجع إلى الجملة الأخيرة عند أصحاب أبي حنيفة.
- ٣- قيل إن كان الشروع في الجملة الثانية إضراباً عن الأولى، ولا يضم فيها شيء ممّا في الأولى، فالاستثناء مختصّ بالجملة الأخيرة^(٢).

هذا ملخص الآراء التي ذكرها. وذكر الشوكاني عدّة آراء، وخلص منها إلى "أنّ القيد الواقع بعد جمل، إذا لم يمنع مانع من عوده إلى جميعها، لا من نفس اللفظ، ولا من خارج عنه فهو عائد إلى جميعها، وإن منع مانع فله حكمه"^(٣). ونطبق هذا على معنى الغاية، ففي قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا﴾^(٤)، تختلف حدود الغاية باختلاف تفسير الآية، قال أبو حيّان في البحر: "والظاهر أنّ الغاية هنا للصبر"^(٥)، والإيذاء لظاهر عطف (وأودوا) على (فصبروا). وإن كان معطوفاً على (كُذِّبُوا) فتكون الغاية للصبر. أو معطوفاً على (كُذِّبَتْ) فغاية له وللتكذيب أو للإيذاء فقط"^(٦). وفي قول عنزة:

سَمَوْتُ إِلَى الْعُلَا وَغَلَوْتُ حَتَّى رَأَيْتُ النَّجْمَ تَحْتِي وَهُوَ يَجْرِي^(٧)

تكون الغاية عائدة إلى السمو والعلو جميعاً.

٣- الحكم إذا تعددت الغايات بالعطف:

-
- (١٠) البحر المحيط للزركشي ٣/٤٦٠، ٣٤٥.
 - (١) الإحكام في أصول الأحكام ٢/٤٥٩.
 - (٢) المرجع السابق ٢/٤٣٨.
 - (٣) إرشاد الفحول ١٣٣.
 - (٤) سورة الأنعام من الآية ٣٤.
 - (٥) ورد في تفسير البحر: "والظاهر أنّ الغاية هنا الصبر والإيذاء"، ونقل ذلك الشيخ عزيمة في دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٤٩/٢، والظاهر أنّها للصبر والإيذاء -بدخول لام الجر-؛ لأنّ الصبر والإيذاء هما المعنى وليسا الغاية، وبدليل دخول اللام فيما بعدهما في النصّ نفسه.
 - (٦) تفسير البحر المحيط ٤/١١٢.
 - (٧) شرح ديوان عنزة ١٨٣.

إذا عطف على ما بعد أداة الغاية، فإن الحكم يتعلّق بمعنى حرف العطف، فإذا كان حرف العطف الواو ونحوها ممّا يقتضي التشريك في الحكم فإن الغاية تتوقّف عند آخر معطوف، مثال ذلك إذا قلت: لن أكافئه حتّى ينجح و يتفوّق، فالمكافأة لن تكون بالنجاح فقط، بل بمجموع الاثنين معاً (النجاح والتفوّق)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(١)، وإن كان حرف العطف يفيد الإضراب فإن الحكم يثبت لما بعد الأداة، كما في: (أكرم زيداً بل عمرّاً إلى أن يرحل)، وإن كان حرف العطف ممّا يقتضي التخيير كان التوقّف عند إحدى الغايات، وهكذا فإن الحكم خاضع لمعنى الأداة. قال الأمدى: "وإن كانت [يريد الغاية] متعدّدة فلا يخلو إمّا أن تكون على الجمع، أو على البذل: فالأوّل كقوله: أكرم بني تميم أبداً إلى أن يدخلوا الدّار، ويأكلوا الطّعام، فمقتضى ذلك: استمرار الإكرام إلى إتمام الغابتين دون ما بعدهما. والثّاني كقوله: أكرم بني تميم إلى أن يدخلوا الدّار أو السّوق، فمقتضى ذلك: استمرار الإكرام إلى انتهاء إحدى الغابتين أيّهما كانت دون ما بعدهما"^(٢)، وليس المقصود بالبدل هنا البدل الذي هو أحد التوابع في النّحو، ولكن المقصود المعنى اللّغوي للبدل، و(أو) في المثال: حرف عطف يفيد التّخيير، وسماه الأمدى بدلاً؛ لأنّه لا يجتمع الأمران في التّخيير.

وقد يكون المعطوف مقدّراً، ومثال ما جاء على التّقدير قوله تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٣)، والكلام في حقّ المطلقة طلاقاً باتناً، ولكن نكاح الزّوج الآخر وحده ليس غاية لتحليل رجوع المرأة إلى زوجها السّابق، إذ كيف ترجع له وهي متزوّجة؟! وفي الكلام حذف تقديره حتّى تنكح زوجاً غيره ثمّ يطلقها، يدلّ عليه قوله تعالى بعده: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾^(٤)، فتحليل الزّوجة لا يتمّ إلا بمجموع الأمرين: النكاح ثم الطّلاق. وفي هذا الحذف سرٌّ معنويّ جميل إذ صرّح تعالى بالنكاح وحذف الطّلاق؛ ليكون حذفه في اللفظ مشيراً إلى استبعاده من ذهن المتزوّج، فلا يكون هدفه من زواجها التّحليل.

٤ - الحكم إذا تعدّدت الغايات بالبدل:

نحو: وردت الإبل الماء حتّى تشرب حتّى تروى، ونحو: شددت الرّحال إلى مكة المكرمة إلى البيت الحرام. والتوقّف يكون هنا عند الغاية الأخيرة، قال أبو حيّان: "وقد يجتمع غايات في

(١) سورة الزّمر الآية ٦٥.

(٢) الإحكام ٤٥٨/٢، ٤٥٩. وينظر تنقيح الفصول ٢١٣ مع شرحه للقرافي.

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٣٠.

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٣٠.

الزَّمان وغيره فيكون قبلها وبعدها مواقيت وغير مواقيت، فنقول: إنَّ فَلَانًا لِيَشْتَرِيَ الرِّبْقَ الْيَومَ كُلَّهَا حَتَّى الْخَمِيسِ حَتَّى اللَّيْلِ، فلك أن تخفض لعدم الدُّخول، ولك أن تُتبع أحدها على شكله قَدِّمْتَ أو أُخِّرْتَ وتجعل الآخر غاية، والأحسن أن تجعل أحدهما عطفًا والآخر غاية فيختلفا في المعنى^(١).

٥- الحكم إذا تعلّق بالغاية شرط:

إذا تعلّق بالغاية شرط، تعلّق الإنابات بهما، والنفي بأحدهما^(٢)، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾^(٣)، فالغاية هنا الطهر وجاء بعدها شرط، فيتعلّق النهي عن القرب بالشرط، وعلى هذا إذا تعارض مفهوم الغاية والشرط، فالظاهر تقديم مفهوم الشرط، كما إذا قيل: لا تكرم زيدًا حَتَّى يدخل الدَّارَ فإذا دخل فأكرمه، وجعل بعضهم الآية مما اجتمع فيه غایتان، ورُدَّ ذلك بأنّه لا توجد في الآية إلا أداة واحدة للغاية وهي (حَتَّى)^(٤). ومثال ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَنذِرُهَا حَتَّى يُخْرِجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾^(٥).

٦- حكم تعدّي الأفعال بأدوات الابتداء والانتهاء:

ذكر سيبويه أن كل فعل يتعدّى إلى ثلاثة أشياء: المصدر ثم الزَّمان ثم المكان بشروطه^(٦)، وذكر ذلك أيضًا المبرد^(٧) ثم قال: "فكلُّ ما كان في الجملة مما يدلُّ عليه الفعل فهو متعدٍّ إليه، وما امتنع من ذلك فهو ممتنع منه"^(٨)، فالمبرّد في هذا النصّ يُعطينا ترحيصًا في توسيع دائرة ما يتعدّى إليه الفعل، وقد وسّع ذلك النحاة ومنهم ابن معطر في قوله:

القولُ في تعدّي الأفعالِ لسبعةٍ تأتي على التّوالي^(٩)

وذكر ابن الجُبَّار أنَّ الفعل لا بدُّ له من الحدث والزَّمان والمكان والعلة والهيئة^(١٠)، وبهئنا هنا معرفة ما إذا كانت الأفعال تطلب ابتداءً وانتهاءً في الزَّمان والمكان، وقد قال ابن يعيش: "لأنَّ كلَّ

(١) الارتشاف ٦٥٠/٢.

(٢) البحر المحيط للزركشي ٣/٣٤٤.

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٢٢.

(٤) البحر المحيط للزركشي ٣/٣٤٤، ٣٤٥.

(٥) سورة المائدة من الآية ٢٢.

(٦) الكتاب ١/٣٤، ٣٥.

(٧) المقتضب ٤/٣٣٥، ٣٣٦.

(٨) المقتضب ٤/٣٣٧.

(٩) الدرّة الألفية (مع شرحها الغرّة المخفّفة) ١/٢٥٠.

(١٠) الغرّة المخفّفة في شرح الدرّة الألفية لابن الجُبَّار ١/٢٥٠، وينظر البسيط ١/٥١٠.

فاعلٍ أخذ في فعلٍ فلفعلُه ابتداء منه يأخذ وانتهاء إليه ينقطع، فالمبتدأ تباشره (من)، والانتهاؤه تباشره (إلى) ^(١)، وفي هذا النص يقرر ابن يعيش أنَّ لكل فعل ابتداءً وانتهاءً، ولم يحدِّد ما إذا كان ذلك في الزمان أو المكان، ولكن ذكره (من) يدلُّ على إرادته المكان. وعلى ذلك فيمكننا أن نتساءل هل يجوز أن يتعدَّى كلُّ فعل بـ(من) و(إلى) وغيرهما من أدوات ابتداء الغاية أو انتهائها إضافة إلى الحرف الذي يتعدَّى به أصالة؟ وذلك؛ لأنه يمكن أن يأتي بعد الفعل الواحد غير حرف من حروف الجر سواء أكان لازماً أم كان متعدياً بنفسه وفق ما يطلبه معنى الفعل، فالفعل (بعث) متعدٍّ بنفسه وقد جاءت بعده حروف متعدِّدة في القرآن الكريم فجاء بعده (من)، و(إلى)، و(في)، و(على)، و(اللام)، و(الباء) ^(٢)، ويمكن أن يأتي غير حرف في مثال واحد إن استدعى المعنى ذلك، قال الرُّضِّي: "ويجوز أن يجتمع على فعلٍ واحدٍ عدَّةٌ من حروف الجر إذا كانت مختلفة، نحو: خرجت من الكوفة إلى البصرة لإكرامك" ^(٣)، وذكر البغدادي في خزنة الأدب في شرح قول المتنبي:

خرجتُ إلى أقطاعه في ثيابه على طرفه من داره بحساميه ^(٤)

أنَّ الرُّضِّي استشهد به على ذلك، وقال: "فإنَّ الفعل الواحد قد يتعدَّى بعدَّةً من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل، لأنَّ هذه المعاني كامنة في الفعل، وإنَّما يظهرها حروف الجر، فإنَّك إذا قلت: خرجتُ فأردتَ أن تبين ابتداء خروجك قلت: خرجت من الدار. فإن أردت أن تبين انتهاء قلت: إلى المسجد. وإن أردت أن تبين ظرفه قلت: في ثيابي. وإن أردت أن تبين أنَّه مقارن للاستعلاء قلت: على الفرس. وإن أردت أن تبين الملابس والصُّحبة قلت: بحسامي، ويجوز أن يكون بعض هذه المحرورات في موضع الحال" ^(٥). وعلى هذا يمكن أن تتعدَّى الأفعال بـ(من) و(إلى) إذا اقتضت ابتداء وانتهاء إضافة إلى تعديها بالحرف الأصلي، ويدلُّ على أنَّ أي فعل يحتاج إلى ابتداء وانتهاء في الزمان طال أو قصر حتَّى إنَّ كان ذلك الزمان جزءاً من الثانية، وقد أصبح من السَّهل اليوم قياس الوقت مهما تناهى في القصر خاصَّة بعد اختراع السَّاعة الذريَّة وغيرها من وسائل القياس الحديثة. وقد يكون الفعل بدأ في الماضي وما زال مستمراً ولكنَّه سينتهي وقتاً ما.

(١) شرح المفصَّل ١٠/٨.

(٢) تنظر الآيات في الفصل الثالث ص ٣٤٤، ٣٤٥ من هذا البحث.

(٣) شرح الرُّضِّي على الكافية ١٤١/٤.

(٤) أورد محقق شرح الكافية للرُّضِّي هذا البيت في الهامش وذكر أنَّه زيادة من هامش المطبوعة التركيَّة وعلَّق بقوله: "وتكرَّر من الرُّضِّي إيراد شعر المتنبي إما استشهاداً أو تمثيلاً" شرح الرُّضِّي على الكافية ١٤١/٤ هامش رقم ١. والبيت في ديوان المتنبي (مع شرحه للعسكري) ٢٢٧/٤، وفيه: أسير إلى أقطاعه.

(٥) خزنة الأدب ١٢٥/٩.

ويستثنى من ذلك الأفعال المتعلقة بنعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار فإنها مستمرة؛ لتناسب الخلود في الآخرة.

أما من حيث الابتداء والانتهاء في المكان فإن الأفعال تتفاوت في ذلك وذلك أن الأفعال قسمان: أ- قسم يطلب معنى حدثه أن يحصل في مكان محدد، فهذا يطلب ابتداء وانتهاء، ويكون ذلك حسب نوع الفعل من حيث الامتداد وغيره، فإذا كان ممتداً كان مكان الابتداء غير مكان الانتهاء، نحو: سافرت من مكة إلى المدينة، وإن لم يكن ممتداً كان مكان الابتداء هو مكان الانتهاء نحو: أخذت من الصندوق، وسيأتي تفصيل ذلك^(١).

ب- قسم يقتضي معنى حدثه أن يحصل في مكان مبهم، وهذا لا يمكن تحديده مكان ابتدائه وانتهائه، وذلك كأفعال القلوب ونحوها.

والمعول في ذلك على معنى الفعل. وطلبت الأفعال كلها الابتداء والانتهاء في الزمان دون المكان؛ لأن الأفعال تدل على الزمان تضمناً وعلى المكان التزاماً^(٢) أي أن "دلالة الفعل على المكان ليست لفظية وإنما هي التزام ضرورة أن الحدث لا يكون إلا في مكان.... ولذلك يتعدى إلى ما كان مبهماً منه؛ لدلالته عليه"^(٣)، قال المبرد: "فإن كان المكان ممّا لا يخلو الحدث منه حصرة حصراً الزمان، وتعدى الفعل إليه، وإن كان المكان مخصوصاً لم يتعدى إليه إلا كما يتعدى إلى زيد وعمرو"^(٤)، هذا من حيث التعدّي. أما من حيث طلبه للابتداء والانتهاء المحددين فيبدو أن الأمر كما فصلنا والله أعلم.

ولا يلزم إذا اقتضى الفعل الابتداء والانتهاء وذكر الابتداء أن يذكر الانتهاء والعكس، وسيأتي بيان ذلك.

وبعد، فهذا ما استطعنا لم شتاته من كتب النحو واللغة والأصول حول الأحوال والأحكام المشتركة لأدوات الغاية. وننتقل إلى الحديث المفصل عن كل أداة على حدة.

(١) تنظر ص ١١٦ من هذا البحث.

(٢) التصريح ٣٤٢/١.

(٣) شرح المفصل ٤٣/٢.

(٤) المقتضب ٣٣٧/٤.

الفصل الثاني

أدوات الغاية أطالة

هذا هو الفصل الثاني من فصول الدراسة، وقد عقدته للأدوات التي وُضعتُها العربية أصالة للدلالة على الغاية بمعناها الشامل للابتداء، والابتداء والانتهاء معاً، والتقصير، والانتهاء، وتحدثت عن إفادة بعض الأدوات الابتداء والانتهاء معاً في حديثي عن أدوات الابتداء؛ لأن تلك الأدوات هي أحرف الابتداء نفسها في بعض معانيها، وليست هناك أدوات مستقلة تفيد الابتداء والانتهاء معاً فآثرت أن يكون الحديث عنها في مكان واحد لأتمكّن من لمّ شملها، وليكون الحديث متصلاً يسهل متابعته. وبدأت في حديثي عن كلّ أداة بتعريفها تعريفاً موجزاً، ثمّ ثبّيت بذكر معنى الغاية في الأداة وأحكامها وشروطها وحدود الغاية فيها، إلى غير ذلك من الأمور التي يقتضيها طبيعة البحث في كلّ أداة؛ لأنّ لكل منها طابعاً مميزاً. وقسمت هذا الفصل لمبحثين:

المبحث الأول: أدوات ابتداء الغاية أصالة.

المبحث الثاني: أدوات التقصير عن الغاية وانتهاؤها أصالة.

المبحث الأول أدوات ابتداء الغاية أصالة

وتتقسم إلى:

أولاً: الحروف وهي: من، متى في لغة
هذيل.

ثانياً: المشترك بين الحرفية والاسمية: مذ
ومنذ.

ثالثاً: الظروف: لدن.

أولاً: الحروف

نبذة عن الحروف:

نبدأ بالحروف لأنها الأصل في الدلالة على المعاني^(١)، والحروف الدالة على ابتداء الغاية هي: (من)، و(متى) في لغة هذيل في أحد معانيها، وكلاهما حرف عامل للجر، وعملت حروف الجر عامة لوجود شرطي الإعمال فيها وهما:

- ١- الاختصاص بما دخلت عليه والحرف إذا اختص عمل.
- ٢- عدم كونها جزءاً من المختص^(٢) ولذا لم تعمل أَل التعريف مع اختصاصها بالأسماء؛ لأنها أصبحت جزءاً من الاسم.

وعملت هذه الحروف الجر خاصة دون النصب أو الرفع؛ لأن الأصل فيما اختص بنوع أن يعمل العمل المختص به، والأسماء مختصة بالجر كما أن الأفعال مختصة بالجزم^(٣). وحروف الجر من العوامل القويّة لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال^(٤)، قال ابن الخشاب عن حروف الجر: "هذه الحروف أقوى عملاً من حروف الجزم، وإن كانت في الأسماء نظيرة تلك في الأفعال"^(٥).

وحروف الجر "لا بدّ لها ممّا تتعلّق به، أي مما هو متضمّن لها ومستدع لها لطلب الفائدة واستقامة الكلام وهو إمّا فعل صريح كـ(مرّ) و(دخل) وشبههما، أو جار مجراه مما هو في معنى الفعل، أو واقع موقعه كأسماء الفاعلين وغيرها، أو فيه رائحة فعل كأسماء الإشارة، وألفاظ التّنبية، والنّداء، ونحو ذلك"^(٦).

معنى الحرف بين البصريين والكوفيين:

اختلف البصريون والكوفيون في مسألة تعدّد المعاني للحرف الواحد؛ لذا نجد في كتب الخلاف بينهما مسائل منها: يجيء (أو) بمعنى (الوار) ومعنى (بل)^(٧)، ويجيء (إن) الشرطيّة بمعنى

(١) الأصول لابن السّراج ١٣٥/٢، الأشباه والنظائر ٩٩/٢.

(٢) أسرار العربيّة ٢٥٣، شرح المفصل ٤٠/٧، جواهر الأدب ٣٥، الهمع ٩٠/٢.

(٣) شرح المفصل ٤١/٧، رصف المباني ١٩٩، جواهر الأدب ٣٥.

(٤) الجمل للزّجاجي ١٩٥، شرح الكتاب للسّيرافي ٩٠/١، الإنصاف ٥٦٢/٢ المسألة ٧٧.

(٥) المرتجل ٢٢٣.

(٦) رصف المباني ١٦٨.

(٧) الإنصاف ٤٧٨/٢، المسألة ٦٧.

(إذ^(١))، وبجيء (إلا) بمعنى (الواو)^(٢). وقد قال أبو البركات الأنباري مبيناً مذهب البصريين: "والأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر"^(٣)، وقال العكبري في التبيين: "الأصل أن ينفرد كل حرف بمعنى ولا يقع حرف بمعنىين، لما في ذلك من الاشتراك الملبس، وما صح منه عن العرب يُقتصر عليه ولا يقاس"^(٤). ويتضح من هذين النصين:

١- أن نص الأنباري يدل على منع البصريين نيابة حرف عن آخر، ولكن لا ينفي تعدد المعاني الأصلية للحرف الواحد إذا كانت كذلك في أصل الوضع.

٢- أما نص العكبري فهو نص في تحديد معنى واحد للحرف.

والمتنب لحديث النحاة البصريين ومن تابعهم عن معاني الحروف خاصة حروف الجر يجدهم يذكرون لكل حرف معنى في الغالب^(٥)، ولكنهم مع ذلك قد يعددون المعاني لبعض الحروف، فسيبويه ذكر لـ(من) معنى ابتداء الغاية، والابتداء والانتهاء معاً، والتبعية، والزيادة، وموافقتها لـ(عن)^(٦). وقيل بإرجاع معاني (من) كلها إلى ابتداء الغاية^(٧). وقال سيبويه حين ذكر معنى الباء: "فما اتسع.... في الكلام فهذا أصله"^(٨)، وأثبت كثير من البصريين لـ(إلى) معنى (مع)^(٩). وذكر المرادي حين تحدث عن معاني اللام أن المعنى الأصلي هو الإختصاص وقد يصحبه معانٍ أخرى، فكانت تلك المعاني تدخلها إضافة إلى المعنى الحقيقي الذي لا يفارقها^(١٠). وقد ذكر الدسوقي أن للبصريين مذهبين:

١- إفراد كل حرف بمعنى واحد.

٢- أنه يمكن أن يكون للحرف معانٍ متعددة لكن تلك المعاني لم يأت لها حرف آخر من حروف الجر^(١١).

(١) الإنصاف ٦٣٢/٢، المسألة ٨٨.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ٤٠٣.

(٣) الإنصاف ٤٨١/٢ المسألة ٦٧، وينظر ٦٣٤/٢ المسألة ٨٨.

(٤) التبيين ٤٠٣.

(٥) ينظر باب حروف الجر في المختضب، والأصول لابن السراج، والإيضاح للفارسي، واللمع، والمفصل، وأسرار العربية والمقرب واليسيط.

(٦) تنظر ص ٩٩ من هذا البحث.

(٧) تنظر ص ١٠١ من هذا البحث.

(٨) الكتاب ٢١٧/٤.

(٩) الجمع ٢٠/٢.

(١٠) الجنى الداني ١٠٩، وينظر المفصل ٢٨٥.

(١١) حاشية الدسوقي ١١٩/١.

أما الكوفيون فقد توسّعوا في معاني الحرف الواحد فكثروا المعاني، ولكنّ السُّؤال الذي يهمنّا هنا هل تلك المعاني كلّها حقيقية؟ يرى الخضري أنّ ما ذكّرَ لهذه الحروف من معانٍ إن تبادرت كلها كالابتداء والبيان والتّبعيض في (مِنْ)، والاستعانة والمصاحبة والسببية في (الباء)، كانت حقيقية؛ لأنّ التبادر علامة الحقيقة، وكانت من قبيل المشترك اللفظي^(١)، وهو بذلك يتبع الصّبّان حين قال عن معاني (مِنْ): "وأنّ الزيادة وما عدا التعليل من الخمسة الأخيرة مجازية؛ لعدم تبادرها الذي هو علامة الحقيقة"^(٢)، والخمسة الأخيرة هي: الظرفية-التعليل-موافقة (عن)- موافقة الباء - موافقة (على). وقيل إنّ تلك المعاني كلها حقيقية؛ لأنّه "إذا صار الشيء مشهوراً في شيء من الاستعمال لم يراع أصل معناه"^(٣)، وهي من قبيل المشترك اللفظي كما يقال في الأسماء، فكلمة (عين) -مثلاً- وإن كان أصلها العين الباصرة؛ إلا أنّها تطلق على عين الماء وعين الشّمس والجالسوس.... الخ، وكل ذلك من باب الحقيقة، قال الإربلي بعد أن ذكر معاني الباء: "ولا يخفى أنّه يمكن رد بعض معاني الباء الأصول إلى بعض بتأويل، وكذا رد بعض الزائدة إلى الأصول المتقدّمة بما ثبت بدليل، ولكن حكينا هاهنا ما عليه الأكثرون وما هو أوضح في الدلالة والبيان؛ وإعراضاً عن التّكلفات التي لا يُنتج النزاع فيها طائلاً، ويكون حاصل المشاققة فيها باطلاً"^(٤). وقال الدسوقي عن مذهب الكوفيّة: "لأنّ عندهم الحرف له معانٍ عديدة موضوعة له، فاستعماله في كلّ واحد حقيقة"^(٥). والراجح القول بالتّفريق بين المعاني الأصليّة للحرف والنّاتبة، وقد فرّق الأمر بينهما فحين علّق على قول ابن هشام: "مذهب البصريّين أنّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض" قال ما نصّه: "أي في المعاني المشهورة لغيره فلا ينافي اشتراك الباء بين الإلصاق والسببية والتّعدية مثلاً بخلاف المجاوزة التي هي معنى (عن) مثلاً"^(٦)، وفصّل الإربلي في جواهر الأدب المعاني النّاتبة عن الأصليّة في بعض الحروف^(٧)، فالمعاني النّاتبة ليست معاني حقيقة للحرف وإلا لما قيل بنباتها، وإذا كان النّحاة قد علّوها دلالة الحرف على المعنى الأصلي المعنوي من قبيل المجاز والاتّساع كدلالة (في) على الظرفيّة مجازاً في نحو: فلان ينظر في العلم، فمن باب أولى أن تكون تلك المعاني النّاتبة من قبيل المجاز، وقال ابن هشام: "إنّ كلّاً من الإلصاق والاستعلاء إنّما يكون

(١) حاشية الخضري ٢٢٨/١.

(٢) الصبان ٢١٦/٢ "وظاهر كلام الشّراح أنّ المعاني العشرة حقائق والظاهر خلافه".

(٣) شرح الرّضّي على الكافية ٣٢١/٤.

(٤) جواهر الأدب ٥١.

(٥) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١١٩/١.

(٦) حاشية الأمير على مغني اللبيب ١٠٣/١.

(٧) جواهر الأدب ٣٤١.

حقيقياً إذا كان مُفضِّلاً إلى نفس المجرور فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز^(١)، فعلى هذا يمكن تقسيم معاني الحرف إلى:

١ - معنى أصلي أوَّل كابتداء الغاية لـ(مِنْ). ٢ - معانٍ أصليَّة أخرى كالتَّبْعِيض لـ(مِنْ).

٣ - معانٍ نائبة.

وفيما يأتي تفصيل الحديث عن أدوات الغاية.

(١) المغني ١٣٧ (وهكذا تجد (في) لا تكون إلا وعاء على جهة الانساع أو على جهة الحقيقة)، وينظر البسيط ٨٥٠/٢.

١- من

التعريف بالحرف:

هي أكثر أدوات الغاية شيوعاً في القرآن الكريم والشعر العربي، وهي حرف من حروف الجر ثنائية الوضع في الرأي المشهور^(١) مكسورة الأَوَّل، ونقل السُّيوطي عن ابن درستويه أنه كان حقها أن يفتح أوَّلها لكن فرَّقوا بينها وبين (من) الاسمِية^(٢)، وهي أم حروف الجر وأقواها^(٣)، وتجرُّ الظَّاهر والمضمَر، وقد اجتمع في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرَكُم مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾^(٤). وتكون أصلية وزائدة ولزادتها شروط ذكرها النُّحاة، و"لم يشترطوا في زيادة غيرها ذلك؛ لأنها أمُّ الباب فاشتَرطوا في زيادتها ذلك لتقل زيادتها"^(٥). والشروط هي:

أ- أن تكون بعد غير الواجب. ب- تنكير مجرورها.

ج- كونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ^(٦)، أو حالاً^(٧).

وكانت (من) أمُّ الباب، لكثرة دورها في الكلام وسعة تصرفها^(٨) ولذلك اختصَّت بخصائص تميَّزت بها عن سائر أخواتها منها:

(١) ذهب بعضهم إلى أنها ثلاثية أصلها (مينا)، ونسب هذا الرأي إلى الكسائي وتلميذه الفراء، وقيل هذا لغة لبعض العرب، واستدل أصحاب هذا الرأي بأنها تحرك بالفتح إذا وليها ساكن فدلَّت الفتحه على سقوط الألف. ورد هذا الرأي بأن الأصالة تحتاج إلى دليل، ينظر: تهذيب اللغة ٢١٧/٣، شرح التسهيل ١٣٠/٣، جواهر الأدب ٣٣٤.

(٢) الجمع ٣٤/٢.

(٣) الأصول لابن السراج ٢٠٤/١، شرح ملحّة الإعراب للحريري ١٢٤، جواهر الأدب ٣٤٩.

(٤) سورة الحجرات من الآية ١١.

(٥) حاشية الشيخ يس ٩٨/٢ (مع شرح التصريح).

(٦) ينظر المقتضب ١٣٧/٤، الأصول ٤١٠/١، أسرار العربية ٢٥٩، ٢٦٠، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٤٣/٢، شرح جمل الزَّجَّاجي لابن عصفور ٢٨٥، ٢٨٤/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٣، ١٣٩، شرح الرُّضِّي على الكافية ٢٦٩/٤، ارتشاف الضرب ٢٤٥، ٢٤٤/٢، الجنى الداني ٣١٧-٣٢٠.

(٧) الجنى الداني ٣١٧.

(٨) ممن ذكر كثرة استعمالها في الكلام: الأخفش في معاني القرآن ٢٢/١، وابن يعيش في شرح المفصل ٨/٨، ولم يقرنوا ذلك بكونها أما. ومن ذكر أنها أم حروف الجر: الحريري في شرح ملحّة الإعراب ١٢٤، الإريلي في جواهر الأدب ٣٤٩.

أ- تفرّدت بجر ظروف لا تتصرّف مثل: (قبل)، و(بعد)، و(عند)، و(مع)، و(لدى)، و(لذّن)^(١).

ب- تفرّدت بكثرة^(٢) دخولها على الحروف الجارة مع أنّ حرف الجرّ لا يدخل على حرف مثله لغير توكيد^(٣)، وقد اتفق البصريون والكوفيون على جواز دخولها على (عن) و (على) من حروف الجر فيصحبان اسمين^(٤)، قال سيبويه: "وأما (عن) فاسم إذا قلت: من عن يمينك؛ لأنّ (من) لا تعمل إلا في الأسماء"^(٥)، ومن أمثلة دخولها على (عن) قول قطريّ بن الفجاعة:

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيَّةً
مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي^(٦)

ومن أمثلة مجيئها قبل (على) قول الشاعر:

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُصُ الطَّلَّ بعدما
رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَفَعَا^(٧)

"ونقل عن القراء أنه يجوز دخولها على جملة ما سوى أربعة أحرف وهي: (من...، والباء، واللام، وفي)، وقال إنها إذا دخلت على حرف لا يتغير عن حرفيته، وتابعه في ذلك جماعة من الكوفيين"^(٨).

ج- اختصت في القسم بالرّبّ في قولهم: (مَنْ ربي) على قول من قال إنها الجارة جاز ضم ميمها إيذاناً بأنها القسمية لا التي للتبيين، ولم تفتح لكيلا تلتبس بالاستفهامية والشرطية، وفي (مَنْ) هذه أقوال أخرى^(٩).

(١) التسهيل ١٣٠/٣ مع شرحه لابن مالك، شرح الرّضيّ على الكافية ٢٧٠/٤، ارتشاف الضرب ٤٤٣/٢، المص ٣٦، ٣٥/٢، الأشباه والنظائر ٩٨/٢. ونظر ص من هذا البحث.

(٢) جواهر الأدب ٣٤٩.

(٣) شرح المفصل ٤٠/٨، شرح جمل الرّجّاحيّ لابن عصفور ٤٧٦/١.

(٤) الكتاب ٤٢٠/١، الجمل للرّجّاحيّ ٦٠، تهذيب اللغة ٢١٦/٣، المفصل ٢٨٨، شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٨، شرح الرّضيّ على الكافية ٢٧٠/٤.

(٥) الكتاب ٢٢٨/٤، وينظر ٤٢٠/١.

(٦) ديوان الخوارج ٢٢٥ وفيه: (مرة). وينظر: شرح المفصل ٤٠/٨، شرح التسهيل ١٤٠/٣. ويروى: وشماي.

(٧) المقتضب ٣١٩/٢، شرح المفصل ٣٩/٨.

(٨) جواهر الأدب ٣٤٩، وينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٤٤/٢، والحروف المستثناة عنده هي: (مذ) والثلاثة الباقية.

(٩) قيل إنها اسم مقتطع من كلمة أكن، ونبيت؛ لأنها تضمنت معنى حرف القسم، أو لأنها صارت على حرفين فأشبهت الحروف شيئاً وضعياً. وقيل هي حرف مبدل برأسه من الواو. يراجع لمعرفة الآراء كلها في (من): الإيضاح لابن الحاجب ١٥٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٩/١، ٤٧٠، شرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/٣، شرح الرّضيّ على الكافية ٢٧٠/٤، رصف المباني للمالقي ٣٩٢، ٣٩١، جواهر الأدب ٣٣٤، الجنى الداني ٣١٥، المص ٣٩/٢، حاشية الصّبّان ٢١٢/٢.

و(مِنْ) مبنية على السكون ، وإذا ولي نون (مِنْ) سكون آخر غير ألف (أل) تكسر جرئاً على النقاء الساكنين وهذا الأكثر وهو الجيد، وفتحها قوم فصحاء^(١). أما إن وليها (أل) فالأكثر فتح النون^(٢)، وبه جاء القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾^(٣)، والكسر بمنزلة الشاذ وذلك لكثرة (أل) في كلامهم، والفتح أخف عليهم^(٤)، وهم لما كثر استعماله أشد تغييراً وأكثر تخفيفاً ومنهم من يحذف النون^(٥)، وحكم الإربلي على ذلك بالشذوذ^(٦).

معنى الغاية فيها:

نتناول في حديثنا عن معنى الغاية في (مِنْ) دلالتها على ابتداء الغاية، ودلالتها على الابتداء والانتهاء معاً، وفيما يأتي البيان:

أولاً: دلالتها على ابتداء الغاية:

الابتداء لغة معروف وهو ضد الانتهاء، يقال: بدأت الشيءَ وابتدأت به^(٧)، والبدء: فعل الشيء أول^(٨). قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾^(٩).

ومعنى ابتداء الغاية في هذه الأدوات الدلالة على أنَّ ما بعدها هو ابتداء للحدث الذي قبلها. وبيان ذلك أنَّ الغاية لما كانت ذات طرفين لزم الانتقال فيها من طرف إلى آخر فتكون أدوات الابتداء بمنزلة الدليل والعلامة التي تحدّد لنا الطرف الأول. قال المبرد: "فأما ابتداء الغاية [يعني في مِنْ] فقولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، فقد اعلمته أنَّ ابتداء السير كان من البصرة. ومثله ما يجري في الكتب نحو من عبد الله إلى زيد إنما المعنى أنَّ ابتداء الكتاب من عبد الله، وكذلك: أخذت منه درهماً، وسمعت منه حديثاً، أي: هو أول الحديث وأول مخرج الدرهم"^(١٠)، وإلى نحو هذا أشار ابن برهان العكبري فقال: "وذلك أنَّ الغرض يقطع عنده التطرُّق، وقطع التطرُّق هو انتهاء الغاية فابتدؤها هو ابتداء الغاية والشروع في التطرُّق إلى بلوغها، مثاله أن

(١) الكتاب ١٥٤/٤، معاني القرآن للأخفش ٢٢/١، جواهر الأدب ٣٤٨.

(٢) الكتاب ١٥٤/٤.

(٣) سورة الأحزاب من الآية ٢٣.

(٤) الكتاب ١٥٤/٤.

(٥) لسان العرب ٤٢٢/١٣، رصف المباني ٣٩١.

(٦) جواهر الأدب ٣٤٩، وينظر تعليق المحقق في الهامش.

(٧) الصحاح ٣٥/١.

(٨) اللسان ٢٦/١.

(٩) سورة الأنبياء من الآية ١٠٤.

(١٠) المقتضب ١٣٦/٤، ١٣٧.

تكون جالساً في منزلك فيدعوك داع إلى إتيان السوق فأول ما تفعله من الحركات لذلك له مكان، والحرف الذي يتصل بذلك المكان هو (من)، وآخر ما تفعله من الحركات لذلك له مكان، والحرف الذي يتصل به هو (إلى)؛ فلذلك قالوا: (من) لابتداء الغاية و(إلى) لانتهائها^(١). وقد اتفق النحاة على جواز مجيء (من) لابتداء الغاية فيما سوى الزمان، واختلفوا في جواز مجيئها لابتداء غاية الزمان على قولين:

١- أجاز الكوفيون ومن تابعهم مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية.

٢- لم يجز البصريون مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية.

وفيما يأتي بيان ذلك:

الرأي الأول: جواز مجيء (من) لابتداء غاية الزمان:

ينسب هذا الرأي إلى الكوفيين^(٢)، وإلى الأخفش، والمبرد، وابن درستويه من البصريين^(٣). واستدلوا على ذلك بما ورد من شواهد في القرآن الكريم، والحديث الشريف، والأثر، وشعر العرب ومنها:

١- قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدَ أُسَسِّ عَلَى أَلْتَقَوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾^(٤).

٢- قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٥).

٣- قول الرسول صلى الله عليه وسلم لفاطمة رضي الله عنها حين ناولته كسرة من خُبْزٍ شعير: "هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام"^(٦).

٤- قول أنس رضي الله عنه: "فلم أزل أحب الدباء من يومئذ"^(٧).

(١) شرح اللمع لابن برهان العكبري ١٦٢/١.

(٢) ممن نسب إلى الكوفيين: الأنباري في الانصاف ٣٧/١ المسألة ٥٤، وفي أسرار العريضة ٢٧٢، وابن يعيش في شرح المفصل ١١/٨، ٩٣/٤، وابن الحاجب في الإيضاح ١٥٨/٢، والرضي في شرحه على الكافية ٢٦٤/٤، والكيشي في الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٠٥، وأبو حيّان في تفسير البحر المحيط ٩٩/٥، والمرادي في الجنى الداني ٣٠٨.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١١/٨: "وهو رأي أبي العباس المبرد، وابن درستويه من أصحابنا"، ونقل ذلك أبو حيّان في الارتشاف ٤٤١/٢، والمرادي في الجنى الداني ٣٠٩، وأضاف ابن هشام في معني اللبيب ٤١٩ إليهما الأخفش، وتبعه السيوطي في الجمع ٣٤/٢، وفي نسبته إلى المبرد نظير [تنظر]

ص من هذا البحث].

(٤) سورة التوبة من الآية ١٠٨.

(٥) سورة الجمعة من الآية ٩.

(٦) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢١٣/٣، وذكره ابن مالك في شرح التسهيل ١٣٥/٣.

(٧) أخرجه البخاري في: ٧٠- كتاب الأطعمة، ٣٨- باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئاً ٤٧٥/٩ (مع فتح الباري)، وذكره ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٣١.

٥- قول أنس رضي الله عنه: "فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة"^(١).

٦- ومن الشعر قول زهير:

لَمَنِ الدِّيارُ بِقَنَةِ الحِجرِ؟ أَقَوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ ذَهْرٍ^(٢)

٧- وقول النابغة الذبياني:

تُحَيِّرُنَ مِنْ أَرْمانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ إِلَى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبَنَ كُلُّ التَّجاربِ^(٣)

٨- وقول الشاعر:

مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لَا تَرَى مِنَ القَوْمِ إِلَّا خارجِيًّا مُسَوِّمًا^(٤)

إلى غير ذلك من الشواهد.

ورجح رأيهم كثير من الخالفين ومنهم: ابن مالك إذ قال: "ومجيئها لابتداء غاية الزمان مختلف فيه، فبعض النحويين منعه، وبعض أجازاه. وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب"^(٥)، وذكر في شواهد التوضيح والتصحيح ثمانية مواضع في الحديث والأثر استعملت (من) فيها لابتداء غاية الزمان، وخمسة شواهد شعرية كذلك^(٦)، وكذلك رجحه الرضي في قوله: "والظاهر مذهب الكوفيين إذ لا مانع من مثل قولك: نمتُ من أول الليل إلى آخره، وضمتُ من أول الشهر إلى آخره، وهو كثير الاستعمال"^(٧)، وتبعه الإربلي في جواهر الأدب^(٨)، والمرادي في شرح الألفية^(٩) تبعاً لابن مالك، وأبو حيّان حيث قال: "ولا تكون [يعني من] لابتداء الغاية في

(١) أخرجه البخاري في: ١٥- كتاب الاستسقاء، ٩- باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء ٥٩٠/٢ (مع فتح الباري). وورد في الكتاب نفسه: ١٠- باب الدعاء إذا قطعت السبل من كثرة المطر برواية: "فمطرنا من جمعة إلى جمعة" ٥٩٠/٢، وذكر هذه الرواية ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ١٣١. إلا أنه قال: "فمطرنا".

(٢) وردت روايته بـ (من) في: شرح ديوان زهير لثعلب ٩١ وأسند ثعلب هذه الرواية إلى أبي عمرو. وفي شرح المفصل لابن يعيش ١١/٨، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٥٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٤/٤. وروي بـ (مذ) عن أبي عبيدة كما ذكر ثعلب في شرح ديوان زهير ٩١، وممن ذكر الروايتين: الزجاجي في الجمل ١٣٩، المالقي في رصف المباني ٣٨٦. وأقوين: خلون.

(٣) ديوانه ٣٢ وفيه: (تورّين)، شواهد التوضيح والتصحيح ١٣١، مغني اللبيب ٤٢٠، شرح ابن عقيل ١٦/١. والصّميم في (تُحَيِّرُنَ) يرجع إلى السيوف، ويَوْمٌ حَلِيمَةٌ: من أيام العرب في الجاهلية بين الغساسنة والمناذرة.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٨/١ وفيه: (حتى تغرب الشمس)، رصف المباني ٣٨٦.

(٥) شرح التسهيل ١٣٠/٣.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٣١، ١٣٢.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٢٦٤/٤.

(٨) جواهر الأدب ٣٣٧.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢٠١/٢، وقال في الجنى الدّانسي

٣٠٨ (وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسف).

الزَّمان عند البصريين وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون، والمبرد، وابن درستويه وهو الصحيح، وتأويل كثرة وجوده ليس بجيد^(١).

وهكذا نرى أنَّ طائفة من النُّحاة المتقدِّمين والخالفين قد رجَّحوا مجيء (مِنْ) لابتداء غاية الزَّمان مستنديين في ذلك إلى الاستعمال العربي. أمَّا المانعين فقيمًا يأتي بيان رأيهم.

الرَّأي الثَّاني: منع مجيء (مِنْ) لابتداء غاية الزَّمان:

وهو رأي البصريين^(٢) وحجَّتُهم أنَّ (مِنْ) في المكان نظير (مُذْ) في الزَّمان؛ لأنَّ (مِنْ) وضعت؛ لتدلَّ على ابتداء الغاية في المكان، كما أنَّ (مُذْ) وضعت؛ لتدلَّ على ابتداء الغاية في الزَّمان^(٣)، فهم يقيسون (مِنْ) على (مُذْ)؛ لأنَّ (مُذْ) متَّفِقٌ على مجيئها للزَّمان دون المكان "والحكم التخصيص بما استعملت فيه الكلمة اتِّفاقًا، والجامع الدَّلالة على الطَّرَف المبتدأ منه"^(٤)، وهم يرجعون ذلك إلى أصل الوضع؛ لأنَّ الأصل عند البصريين أنَّ لكلَّ حرف معنى واحدًا، ولم يقتصر الأمرُ عند هذا الحد، بل بلغت بهم الدِّقَّة والميل إلى التَّخصُّص إلى أن جعلوا للمعنى الواحد (وهو ابتداء الغاية هنا) أدوات مختصَّة بالزَّمان وأخرى لغير الزَّمان.

وأوَّل من خص (مِنْ) بغير الزَّمان سيبويه، وذلك في قوله: "أمَّا (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن وذلك قولك: مِنْ مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتابًا: مِنْ فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها"^(٥)، وقوله: "وأمَّا (مُذْ) فتكون ابتداء غاية الأيَّام والأحيان، كما كانت (مِنْ) فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها"^(٦)، ومراده من ذلك: ابتداء غاية الأماكن وما هو بمنزلتها، ومعنى لا تدخل واحدة منهما على صاحبها أنَّ (مُذْ) لا تدخل على الأمكنة، و(مِنْ) لا تدخل على الأزمنة^(٧). وقول سيبويه: (وما هو بمنزلتها) أدق من اقتصار غيره على المكان؛ لأنَّ (مِنْ) تأتي لابتداء غاية الحدث في

(١) ارتشاف الضَّرْب ٤٤١/٢.

(٢) ممن نسب إليه: الرَّجَّاحِي في الجمل ١٣٩، وابن الأثير في الإنصاف ٣٧٠/١ المسألة ٥٤، وأسرار العربية ٢٧٢، وابن الحاجب في الإيضاح ١٥٨/٢، والكيشي في الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٠٥، وأبو حيَّان في البحر المحيط ٩٩/٥، ارتشاف الضَّرْب ٤٤١/٢، وابن هشام في شرح جمل الرَّجَّاحِي ٢١٩، والسِّيوطي في الجمع ٣٤/٢.

(٣) الإنصاف ٣٧١/١ المسألة ٥٤، وينظر الأصول ٢١٢/٢، ١٧٤/٣، المقتصد ٨٥٤/٢.

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٠٥.

(٥) الكتاب ٢٢٤/٤.

(٦) الكتاب ٢٣٦/٤.

(٧) شواهد التَّوضيح ١٣٠.

الأشخاص، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمٍ﴾^(١)، وتكون لابتداء غاية الأحداث أيضاً نحو: عجبت من صبر المؤمن، ومنه قول قول حاتم الطائي:

كَلُّوا الْآنَ مِنْ رِزْقِ الْإِلَهِ وَأَيُّسِرُوا فَإِنَّ عَلَى الرَّحْمَنِ رِزْقَكُمْ غَدًا^(٢)

ونحو ذلك. قال الإربلي: "وقد تدخل (من) [على] ما يناسب المكان والزمان كقولك: قرأت من أول البقرة إلى آخر الأعراف، وأعطيت من درهم إلى دينار"^(٣)، وتكون (من) لابتداء الغاية الحسية والمعنوية، فمن مجيئها لابتداء الغاية المعنوية قول طرفة بن العبد:

لَعَمْرُكَ مَا الْيَّامُ إِلَّا مَعَارَةٌ فَمَا اسْطَعْتُ مِنْ مَعْرِفِهَا فَتَرَوَدُ^(٤)

واقضى أثر سيبويه في منع مجيء (من) لابتداء غاية الزمان جمهرة نخاة البصرة ومن وافقهم^(٥). قال المبرد حين تحدث عن (مُنْذُ): "(مُنْذُ) في الأيام والليالي لابتداء الغايات بمنزلة (من) في سائر الأسماء"^(٦)، فهذا تصريح من المبرد بأن (من) لا تأتي لابتداء غاية الزمان، وإن لم يذكر ذلك صراحة عند حديثه عن معاني (من) إذ اكتفى بالتمثيل فقال: "وأصلها لابتداء الغاية نحو: سرت من مكة إلى المدينة وفي الكتاب (من) فلان إلى فلان"^(٧)، ونجد هذا كثيراً في بعض الكتب القديمة إذا يكتفون بالتمثيل للمكان ونحوه دون أن يحددوا نوع الغاية زمانية أو مكانية في اللفظ. وفي هذا ما يدل على أن دلالة (من) على غير الزمان كان معروفاً لدى النحاة الذين تابعوا سيبويه إلى درجة لا يحتاج معها إلى تحديد. ومع أن نص المبرد السابق عند حديثه عن (مُنْذُ) في المقتضب يدل على أنه لا يجوز مجيء (من) لابتداء غاية الزمان، نجد كثيراً من النحاة الخالفين ينسبون إليه موافقة الكوفيين^(٨)، ومنهم ابن يعيش حيث قال: "وقد أجاز الكوفيون استعمالها في الزمان، وهو رأي أبي العباس، المبرد، وابن درستويه من أصحابنا"^(٩). ولعل هذا الرأي ورد للمبرد في كتاب آخر عدل فيه عن رأيه في المقتضب. ومن تابع سيبويه أيضاً الزجاجي في الجمل، قال: "ولو استعملت (من) في هذا الباب مكان (مُنْذُ) فقلت: ما رأيته من يومين، أو من شهرين،

(١) سورة النمل من الآية ٣٠.

(٢) ديوان حاتم الطائي ٤٢.

(٣) جواهر الأدب ٣٣٧.

(٤) ديوان طرفة بن العبد ٢٨.

(٥) الجمل للزجاجي ١٣٩، المقتصد ٨٥٠/٢، شرح ملحّة الإعراب للحريزي ١٢٦، شرح المفصل

٩٣/٤، وصف المباني ٣٨٧

(٦) المقتضب ١٤٣/٤.

(٧) المقتضب ١٤٣/٤.

(٨) يراجع هامش رقم ٣ في ص ٨٤ من هذا البحث.

(٩) شرح المفصل ١١/٨.

كان ذلك قبيحاً، وأهل البصرة لا يجيزونه^(١)، وذكر الجرجاني أن (من) إن دخلت على الزمان فعلى ضرب من الاستعارة^(٢)، ووافق ابن عصفور الزجاجي رأيه في شرحه على كتابه فبعد أن ذكر رأي الكوفيين وبضعة شواهد عليه، قال: "ولما رأى الفارسي كثرة مجيء هذا ارتاب فيه، فقال ينبغي أن ينظر فيما جاء فيه من هذا، فإن كثر قيس عليه، وإن لم يكثر تقول. والصحيح أن هذا لم يكثر كثرة توجب القياس بل لم يجيء من ذلك إلا هذا الذي ذكرناه، إذ لا بال له إن كان شذ، فلذلك وجب تأويل جميع ذلك على حذف مضاف"^(٣)، ونجد ابن عصفور في هذا النص يقرر أنه لم يجيء من الشواهد ما يدل على مجيء (من) للزمان سوى الشواهد التي ذكرها وهي:

١ - قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدَ أُسَسِّ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾.

٢ - قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٤).

٣ - قول الشاعر:

مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لَا تَرَى
مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا

٤ - وقول الفحيف الثقيلي:

أَتَعْرِفُ أَمْ لَا رَسْمَ دَارٍ مُعْطَلًا
مِنَ الْعَامِ مَمْحَاهُ وَمِنَ عَامٍ أَوَّلًا^(٥)

٥ - وقول أبي صخر الهذلي:

كَأَنَّهُمَا مَلَانٍ لَمْ يَتَغَيَّرَا
وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرٌ^(٦)

٦ - وقول زهير:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقَنَةِ الْحِجْرِ؟
أَفَوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ ذَهْرٍ

وقد حصر ابن عصفور واسماً، فالشواهد على ذلك أكثر مما أورد، فقد ذكر ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح منها اثني عشر شاهداً^(٧) من الحديث والأثر والشعر، وكلُّ شواهد ابن مالك الشعرية في شواهد التوضيح - وهي خمسة - مختلفة عما ذكره ابن عصفور. إلى غير ذلك من الشواهد الواردة في كتب اللغة والنحو وغيرها^(٨). ومنها قول عنزة:

(١) الجمل ١٣٩.

(٢) المقتصد ٨٥٥/٢.

(٣) شرح الجمل ٤٨٩/١.

(٤) سورة الروم من الآية ٤.

(٥) شرح الجمل ٤٨٩/١، خزنة الأدب للبغدادي ١٣١/٥ وفيها (من العام يغشاه).

(٦) شرح أشعار الهذليين ٩٥٦/٢، شرح الجمل ٤٨٩/١. وتقدمت بقية الشواهد ص ٨١، ٨٠.

(٧) شواهد التوضيح ١٣١، ١٣٢.

(٨) وجمع منها د. عباد النبي في كتابه ابن الطراوة النحوي تسعة شواهد ١٤٨، ١٤٧.

وَحَسَامٍ قَدْ كُنْتُ مِنْ عَهْدِ شَدَّادٍ قَلِيْعًا وَكَانَ مِنْ عَهْدِ عَادٍ^(١)

وحمل بعضهم تلك الشواهد على القلعة، قال الجرجاني: "وقد تدخل (من) على الأزمنة قليلاً"^(٢)، وقال ابن عقيل: "ولا ابتداء الغاية في غير الزمان كثيراً وفي الزمان قليلاً"^(٣).

وخرجت الشواهد السابقة عند من لا يرى استعمالها في الزمان بطرق عدة:

أ- أولها وأشهرها تأويلها على حذف مصدر يكون مضافاً^(٤)، فالتقدير في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ أي (من) تأسيس أول يوم، وذكر الأخفش أن التقدير في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ من صلاة يوم الجمعة^(٥)، فقدّر مضافاً مع أن بعضهم قد نسب إليه تجويزه بجيء (من) للزمان كما ذكرنا^(٦). وقيل إن التقدير في قول الشاعر من حجج ومن دهر: أي (من) مرور حجج ومرور دهر، وقيل الرواية في البيت: مُذْ حجج ومُذْ دهر^(٧) فلا شاهد فيها على هذه الرواية. وردّ هذا التحريج السهلي-فيما نقله عنه ابن هشام- بأنه لو قدر مصدر لاحتج إلى تقدير الزمان^(٨)، وكذلك قال العكبري: "والتقدير عند بعض البصريين من تأسيس أول يوم؛ لأنهم يرون أن (من) لا تدخل على الزمان وإنما ذلك لمُذْ، وهذا ضعيف ها هنا؛ لأنّ التأسيس المقدر ليس بمكان حتى تكون (من) لابتداء غايته"^(٩)، وقال ابن يعيش: "ومن لا يرى استعمالها في الزمان يتأول الآية^(١٠) بأن ثم مضافاً محذوفاً تقديره: من تأسيس أول يوم، ومن مر حجج، ومر دهر، فهذا فيه دلالة على استعمالها في غير المكان لأنّ التأسيس والمر مصدران وليسا بزمانين، وإن كانت المصادر تضارع الأزمنة من حيث هي منقضية مثلها"^(١١)، وعلى هذا فإن تقدير مصدر لا يخرجنا عن كون (من) لابتداء غاية الزمان في الشواهد السابقة.

(١) ديوان عنتره مع شرحه للخطيب التبريزي ٦٠.

(٢) المقتصد ٨٥٤/٢.

(٣) شرح ابن عقيل ١٥/٢.

(٤) الجمل ١٣٩، شرح المفصل ٩٣/٤، الإنصاف ٣٧٥/١، المسألة ٥٤، شرح الجمل لابن

عصفور ٤٨٩/١، وصف المباني ٣٨٦، تفسير البحر المحيط ٩٩/٥.

(٥) معاني القرآن للأخفش ٥٠٠/٢.

(٦) تنظر ص من هذا البحث.

(٧) الإنصاف المسألة ٥٤. وينظر هامش ١ من ص ٨١.

(٨) المغني ٤٢٠.

(٩) التبيان للعكبري ٦٦٠/٢، وتنظر التحفة لابن مالك ٣٩١.

(١٠) يعني قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدَ أُسِّسَ عَلَى الثَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ سورة التوبة من الآية ١٠٨.

(١١) شرح المفصل ١٢، ١١/٨.

ب- جعلها بعضهم مجازاً قال ابن الناطم: "ومذهب البصريين أن (من) حقيقية في ابتداء الغاية في المكان وإن استعملت في ابتداء الغاية في الزمان فمجاز" (١).

ج- قال ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾: "ويحسن عندي أن يستغنى عن تقدير، وأن تكون (من) تجر لفظة أول؛ لأنها بمعنى البدأ، كأنه قال من مبتدأ الأيام" (٢)، وهذا خاصٌّ بالفَرْف (أول).

د- جعل بعضهم (من) في الشواهد لابتداء الغاية بمعنى (مُنْذُ) من قبيل النيباء، جاء في اللسان نقلاً عن أبي عبيد: "والعرب تضع (من) موضع (مُنْذُ)، يقال: مارأيت من سنة أي مُنْذُ سنة" (٣)، وقال الأخفش عند حديثه عن معنى قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾: "يريد (مُنْذُ) أول يوم؛ لأن من العرب من يقول: (لم أره من يوم كذا) يريد: (مُنْذُ)، و(من أول يوم) يريد به: أول الأيام، كقولك: (لقيت كل رجل) تريد به كل الرجال" (٤)، وقال الهروي في الأزهية في باب دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض: "وتكون [يريد من] مكان مُنْذُ" (٥)، وأورد قول زهير السابق.

ومن الغريب أن ابن مالك بعد ترجيحه لمحيء (من) لابتداء الغاية الزمانية قال: "وقد يقع (من) موقع (مُنْذُ)، ومثل هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة رضي الله عنها: "هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام" (٦)، ولقاتل أن يقول: إذا كان ابن مالك قد أجاز مجيء (من) للغاية الزمانية فما الداعي إلى قوله إنها بمعنى (مُنْذُ) في الحديث السابق؟ ولماذا حملها على النيباء إذا كان حملها على الأصل مُتَأْتِياً عنده؟ يبدو أن ابن مالك يُجيزُ هذا وذاك.

هـ- لم يرتض بعض النحاة كون (من) في بعض الشواهد لابتداء الغاية بل جعلها نائبة عن حروف أخرى، ففي قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ (٧) جعلها الأنباري (٨)، والحريري (٩)، والعكبري (١٠)، والرضي (١١) بمعنى (في)، وكذلك قال الرضي في

(١) شرح الألفية لابن الناطم ٣٦٠.

(٢) المحرر الوجيز ٨٣/٣.

(٣) اللسان (من) ٤٢١/١٣.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٣٣٧/٢، وتنتظر ص ١٠٨ من الجزء نفسه.

(٥) شرح الأزهية ٢٨٣.

(٦) شرح التسهيل ١٣٥/٣. وتقدم ترجمته ص ٨٠.

(٧) سورة الجمعة من الآية ٩.

(٨) البيان ٤٣٨/٢.

(٩) شرح ملحمة الإعراب ١٢٦.

(١٠) التبيان ١٢٢٣/٢.

(١١) شرح الرضي على الكافية ٢٦٤/٤.

آية التوبة **﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾** أي: في أول يوم؛ لأنه لا يرى في الاثنين معنى الابتداء بناءً على ما اشترطه من كون الحدث قبل (مِنْ) ممتداً أو أصلاً لما يمتد، وليس الابتداء والتأسيس كذلك^(١). ونذكر بأن الرضي لم يذكر هذا التخريج لأنه يرفض مذهب الكوفيّين بل ارتضاه كما سبق.

أما (مِنْ) قبل الظروف الزمانيّة نحو: **﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾**^(٢)، فللنّحاة حولها حديث ولهم فيها خلاف رأينا أن نرجعه إلى موضع لاحق من هذا البحث^(٣).

والرأي ما رآه الكوفيّون؛ لأن رأي البصريّين - كما ذكر ابن مالك - مخالف للنقل الصّحيح والاستعمال الفصيح^(٤) فقد كثرت الشواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي، وكلام العرب على مجيء (مِنْ) لابتداء غاية الزّمان "وتأويل ما كثر ليس بجيد"^(٥)، فمقياس الترجيح هو السّماع الصّحيح، وإذا كان النّحاة قد بنوا قواعدهم على استقرار كلام العرب وما سمع منهم، وقد سمع كثير من الشواهد التي تدلّ على مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانيّة، فما المانع أن تطرد هذه القاعدة، وإذا قيل إنّ الشعر موطن الضّرورة فقد ورد ذلك في النثر أيضاً، ثم إنّ ذلك ليس من باب الضرورة الشعرية، قال السّيرافي: "وقد يبذل الشّاعر بعض حروف الجر مكان بعض، وليس ذلك من الضّرورة"^(٦). ومن الأمثلة النثرية على مجيء (مِنْ) لابتداء غاية الزّمان: ما سَمِعَ عن العرب: (ما رأيته مِنْ شَبٍّ إِلَى دَبٍّ)^(٧) أي: مُذْ كان صغيراً فشَبَّ إلى أن دبَّ كبيراً، وهذا القول تورده كتب النّحو شاهداً على الحكاية، ولكن لا مانع من أن نستشهد به هنا أيضاً على مجيء (مِنْ) لابتداء غاية الزّمان.

كل ما سبق يرجّح جواز مجيئها لابتداء غاية الزّمان، وإن كان السّابقون قد رجّحوا ذلك، فالحاجة إلى ترجيحه اليوم أشد؛ تيسيراً على النّاس في كلامهم. ولكن لا يعني كثرة شواهد مجيء (مِنْ) لابتداء غاية الزّمان أنّ ذلك هو الغالب، ولا يعني تجويز مجيء (مِنْ) للزّمان - مع كثرته - أن يقدم على رأي البصريّين؛ لأنّ ذلك هو الشّائع في كلام العرب وشعرهم، فمن أراد أن يتوخّى الدّقة فليأخذ برأي البصريّين، وعلى سبيل المثال لم ترد (مِنْ) للزّمان في المعلقات العشر إلا قبل الظّروف، ومن ذلك قول زهير:

(١) المرجع السّابق.

(٢) سورة الروم من الآية ٤.

(٣) تنظر ص ، وما بعدها من هذا البحث.

(٤) شواهد التّوضيح ١٣٠.

(٥) شرح الألفية للمرادي ٢٠٢/٢، وينظر ارتشاف الضّرْب ٤٤١/٢.

(٦) ما يحتمل الشّعر من الضّرورة ١٨٠، وينظر الاقتضاب ٢٦٤/٢.

(٧) تأويل مشكل القرآن ٥٢٤.

وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عَشْرِينَ حِجَّةً فَلَأَيُّا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمٍ^(١)

ولـ (مِنْ) قبل الظُّروفِ حَكْمٌ خاص فيما يَأْتِي بيانه.

(مِنْ) قبل الظُّروف:

ويهِمُّنا في حديثنا عن (مِنْ) قبل الظُّروفِ أمور هي:

- ١ - لمْ جاءت (مِنْ) ولمْ يأت غيرها من حروف الجر؟.
- ٢ - ما معنى (مِنْ)؟
- ٣ - إذا كان معناها ابتداء الغاية قبل الظُّروف الزَّمانية فلمْ دخلت على زمان وهي لا تدخل عليه عند البصريين؟

وفيما يَأْتِي تفصيل هذه الأمور:

أولاً: سبب مجيء (مِنْ) قبل الظُّروف:

أمّا عن سبب مجيء (مِنْ) قبل الظُّروف شبه المتصرفّة دون غيرها من حروف الجر فيعمل النُّحاة ذلك بأمر:

- ١ - علل المبرّد ذلك - فيما نقله عنه ابن السَّراج - بأنّها لا ابتداء الغاية فهي أصل حروف الإضافة، قال ابن السَّراج: "وإنّما دخلت (مِنْ) على (عِنْدَ) من بين سائر حروف الجر، كما دخلت على (لَدُنْ)، وقال أبو العباس: وإنّما خُصَّت (مِنْ) بذلك لأنّها لا ابتداء الغاية فهي أصل حروف الإضافة"^(٢)، وقال الكفوي عن الظُّرف غير المتمكن: "وحكمه أن لا يدخل عليه شيء من حروف الجر لعدم تمكُّنه، وقلة استعماله استعمال الأسماء، وإنّما أجازوا دخول (مِنْ) توكيداً لمعناه وتقوية له، ولولا قوّة (مِنْ) على سائر حروف الجر لكونها ابتداء لكل غاية لما جاز دخول (مِنْ) عليه"^(٣).

- ٢ - قِيلَ: إنّ (عِنْدَ) لا يدخلها إلا (مِنْ) لكثرة تصرّفها^(٤)، وذكر ابن يعيش أنّ سبب ذلك "لكثرة دور (مِنْ) وسعة مواضعها وعموم تصرّفها"^(٥).

(١) شرح ديوان زهير ٣٥، شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٢٤١، شرح القصائد العشر للتبريزي ١٣٩.

(٢) الأصول ٢٠٤/١.

(٣) الكليات ١٧١/٣.

(٤) المقتصد ٦٥٢/١.

(٥) شرح المفصل ٤٤/٢.

٣- وبعضهم عدّها قبل الظُّروف زائدة، فعُلِّل لدخولها على الظُّرف بأنّها أمّ الباب فكثرت زيادتها فلم يعتدّ بها^(١).

ثانيًا: معنى (مِنْ) قبل الظُّروف:

استأثرت (مِنْ) دون غيرها من حروف الجر بكثرة دخولها على الظُّروف وتنقسم الظُّروف من حيث دخول (مِنْ) عليها قسمين:

١- ظُروف لا يدخل عليها سوى (مِنْ) وهي: قبل-بعد-عند-لدى-لدى-مع-بله^(٢)، ومنع بعضهم دخول (مِنْ) على (لدى)^(٣). ونظّمها السيوطي فقال:

من الظُّروف خمسة قد خُصّصَتْ بِ(مِنْ) ولم يجرّها سواها

عندَ ومعَ وقبْلُ بعدُ ولدى شرحُ الإمام اللُّورقي حواها^(٤)

٢- وظُروف يدخل عليها (مِنْ) وغيرها نحو: (حيث) فتدخل عليها (مِنْ) وغيرها، وذكر البغدادي جرّها بـ(إلى) والباء و(على)، ونقل عن أبي حيان أنّها جرّت بـ(في) شذوذًا^(٥).

واختلف النُّحاة في بيان نوع (مِنْ) قبل الظُّروف باختلاف الظُّروف، فالمرّد ذكر أنّ (مِنْ) قبل (عند) لا ابتداء الغاية^(٦)، وتقدّم في نصّ ابن السّراج أنّ (مِنْ) قبل (لدى) لا ابتداء الغاية. وفصل ابن مالك فقال: "وإذا دخلت (مِنْ) على: (قبل) و(بعد) و(لدى) و(عن) فهي زائدة؛ لأنّ المعنى بثبوتها أو سقوطها واحد، وإذا دخلت على: (عند) و(لدى) و(مع) و(على) فهي لا ابتداء الغاية"^(٧)، مع أنّ ابن مالك ذكر في موضع آخر أنّ (مِنْ) قبل (لدى) لا ابتداء الغاية حين تحدّث عن دخول (مِنْ) على الزّمان فقال: "وفي كلام سيبويه تصريح بجوازه وتصريح بمنعه، فأما التصريح بجوازه فقوله في باب ما يضمّر في الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف: ومن ذلك قول العرب:

مِنْ لَدُ شَوْلًا قَبْلَ إِتْلَائِهَا"^(٨)

(١) التصريح ٣٤٢/١.

(٢) أمالي ابن السّجري ٢/٢٥٣٠، التّسهيل ٣/١٣٠، شرح الرّضي على الكافية ٤/٢٧٠، جواهر الأدب ٣٤٩، ٣٥٠، الارتشاف ٢/٤٤٣، الجمع ٢/٣٦٠.

(٣) البسيط ٤٩٦/١، المغني ٢٠٨.

(٤) الأشباه والنظائر ٩٨/٢.

(٥) خزانة الأدب ٩/٧.

(٦) المقتضب ٤/٣٤٠.

(٧) شرح التّسهيل ٣/١٤٠.

(٨) المرجع للسّابق ٣/١٣٠، ١٣١.

وتحدثت عن المنع ثم قال "هذا نصُّه في هذا الباب وفيه تصريح بمجيء (مِنْ) لابتداء غاية الزَّمان وابتداء غاية المكان"^(١)، فجعل (مِنْ) قبل (لَئِنْ) لابتداء الغاية. وقوله بالزيادة مبني على إجازته زيادة (مِنْ) في المثبت، وتقدّم إلى ادّعاء زيادتها فيه غيره من النُّحاة^(٢)، كالأخفش^٣ وإليه يُنسب.

أما الرُّضِّي فيقول: "لأنَّ (مِنْ) في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى (فِي) نحو: (جئت مِنْ قبل زيد ومن بعده)، و: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾"^(٤)، و(كُنْتُ مِنْ قَدَامِكَ)"^(٥)، ويبدو أنَّ تضمّن الظرف معنى الحرف (فِي) هو ما حمل الرُّضِّي على هذا القول. وجعل ابن أبي الرِّبيع (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾"^(٦) للغاية كلّها^(٧)، وذكر أبو حيّان أنَّ (مِنْ) السابقة لـ(قبل وبعد) لابتداء الغاية^(٨)، وذكر ابن هشام والسَّيوطي أنَّ هذا قول الجمهور^(٩)، وذكر ابن هشام أنَّ (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿إِنكُمْ لَسَاتُونَ آلَرَجَالٍ شُهُوءٌ مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾"^(١٠) لابتداء الغاية، وقال: "قيل أو للمقابلة، كـ(خُذْ هذا مِنْ دُونِ هذا)، أي: اجعله عوضاً منه، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي تقدم، ويردُّه أنه لا يصح التصرّيح به ولا بالعوض مكانها هنا"^(١١)، وجعل ابن أبي الرِّبيع (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿تَجَرَّيْ مِنْ تَحْتِهَا﴾"^(١٢) للغاية كلّها^(١٣)، أي أن ابتداء الجري وانتهاء من تحتها، وعدّها للابتداء أولى في هذه الآية؛ لأنّه لا انتهاء لجريان الأنهار في الجنة، فالنعيم فيها مقيم أبداً. وتدخل (مِنْ) على (مع) الظرفيّة فقد ذكر سيّويه من أمثلة الحروف التي تكون ظروفًا: "ذهب مِنْ معه"^(١٤)، ويقال: "كنت مع أصحاب لي فاقبلت مِنْ مَعَهُمْ، وكان معها فانزعته مِنْ

(١) المرجع السابق.

(٢) الارتشاف ٤٤٣/٢.

(٣) معاني القرآن ٢٥٤/١، وصحيح أنَّ الأخفش حوَّز زيادتها في الإثبات، ولكنه قال عنها في موضع

آخر: "(وَمِنْ) تحسن في النفي" ٢٤٢/١.

(٤) سورة فصلت من الآية ٥.

(٥) شرح الرُّضِّي على الكافية ٢٦٤/٤.

(٦) سورة البقرة من الآية ٦٤.

(٧) تفسير القرآن الكريم لابن أبي الرِّبيع ٣٣٦/٢.

(٨) الارتشاف ٤٤٣/٢، وينظر الدرر المصون ١٨٧/١.

(٩) المغني ٤٢٩، الهمع ٣٦/٢، وممن قال بذلك أبو السُّعود في تفسيره ٥٩/١.

(١٠) سورة الأعراف من الآية ٨١.

(١١) مغني اللبيب ٤٣٠.

(١٢) سورة البقرة من الآية ٢٥.

(١٣) تفسير القرآن الكريم لابن أبي الرِّبيع ٢٠١/١.

(١٤) الكتاب ٤٢٠/١، وينظر شرح التسهيل ٢٣٨/٢.

معها" ^(١) أي مِنْ عندهم وَمِنْ عندها، وحكم الرّضّيّ على ذلك بالشّدوذ ^(٢) وفي قراءة: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي﴾ ^(٣)، ذكر الرّغشري أنّ إدخال الجار على (مع) غريب "والعذر فيه أنّه اسم هو ظرف نحو: قبل، وبعد، وعند، ولدن، وما أشبه ذلك فدخل عليه (مِنْ) كما يدخل على أخواته" ^(٤)، وذكر العكبري أنّ التّقدير في القراءة السّابقة: هذا ذِكْرٌ مِنْ كتاب معي، ومن كتاب قبلي، ونحو ذلك فحذف الموصوف ^(٥). و(مِنْ) قبل (مع) لابتداء الغاية عند الجمهور ^(٦). وتدخل (مِنْ) أيضًا على (بَلَّه) وهي اسم على الصّحیح ^(٧)، و(مِنْ) قبلها لابتداء الغاية ^(٨)، وذهب الأخفش إلى أنّها حرف جر بمعنى (مِنْ) ^(٩)، وتدخل على أسماء الجهات الست، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ ^(١٠)، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَأْتِيهِمْ مِنَ ابْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾ ^(١١)، وقوله: ﴿إِذْ جَاءَكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ ^(١٢)، و(مِنْ) قبلها لابتداء الغاية على الرّاجح من أقوال النّحاة، كما كانت (مِنْ) لابتداء الغاية عند الجمهور قبل (على) و(عَنِ) الاسميّتين ^(١٣) وهما ظرفا مكان بمعنى فوق وجهة ^(١٤)، وذهب ابن مالك إلى أنّها قبل (عن) زائدة، وقبل (على) لابتداء الغاية ^(١٥).

والرّاجح أن تكون (مِنْ) قبل الطّروف لابتداء الغاية كما ذكر الجمهور في (قبل) و(بعد)؛ لأنّ المعنى عليه، إذ لو لم يكن معنى الابتداء مرادًا لكانت (فِي) أحقّ من (مِنْ) في الدخول

- (١) أدب الكاتب ٣٩٢، حروف المعاني والصفات ٧٨، المخصّص ٦٣/١٣.
- (٢) شرح الرّضّيّ على الكافية ٢٣٢/٣.
- (٣) سورة الأنبياء من الآية ٢٤، وتنظر القراءة في: المختسب ٦١/٢ وهي قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف، الكشاف ٥٦٩/٢، التّبيان للعكبري ٩١٥/٢، شرح الشافية الكافية ٩٥١/٢، الجنى الداني ٣٠٦.
- (٤) الكشاف ٥٦٩/٢.
- (٥) التّبيان ٩١٥/٢.
- (٦) جواهر الأدب ٣٥٠، ارتشاف الضّرْب ٤٤٣/٢.
- (٧) شرح الأشموني ٢١٣/٢.
- (٨) جواهر الأدب ٣٥٠.
- (٩) الارتشاف ٤٦٦/٢، شرح الأشموني ٢١٢/٢، ٢١٣.
- (١٠) سورة النحل من الآية ٢٦.
- (١١) سورة الأعراف من الآية ١٧.
- (١٢) سورة الأحزاب من الآية ١٠.
- (١٣) شرح التسهيل ١٤٠/٣، ارتشاف الضّرْب ٤٤٣/٢، الجنى الداني ٢٤٣، معني اللّيب ١٩٩.
- (١٤) الكتاب ٤٢٠/١، شرح المفصّل ٣٩/٨، شرح التسهيل ١٤٠/٣، جواهر الأدب ٣٤٩، ارتشاف الضرب ٤٤٤/٢.
- (١٥) شرح التسهيل ١٤٠/٣.

على الظُّرُوف، وقد ذكر الرُّضِيّ أَنَّ (مِنْ) قبل الظُّرُوف كثيراً ما تأتي بمعنى (في). أمّا كونها زائدة قبل: (قَبْلُ)، وبعده، ولَدُنْ، وَعَنْ) كما ذكر ابن مالك؛ لأنَّ المعنى بثبوتها أو سقوطها واحد فیردُّه أمور:

أ- عدم تحقق شروط الزَّيَادَةِ، وقول ابن مالك بزيادتها في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأُمُورُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(١) مبني على موافقته الأخفش في عدم اشتراط وجود النفي أو شبهه قبل (مِنْ) الزَّائِدَةِ^(٢)، وقد يقال: إن (مِنْ) قبل الظُّرُوف حالة خاصَّة لا يشترط لزيادتها تحقق تلك الشُّرُوط، كما أَنَّ (مِنْ) في باب التَّمْيِيز تجوز زيادتها دون تحقُّق شروط الزَّيَادَةِ، فيقال: لله دُرُّكَ مِنْ رَجُلٍ، "قال ابن أبي الرِّبِّيع: ومن النَّاس من قال إنها تراد بهذه الشُّرُوط الثلاثة في غير باب التَّمْيِيز وأما في التَّمْيِيز فتزاد بغير هذه الشُّرُوط نحو: لله دُرُّكَ مِنْ رَجُلٍ، وادعى القائل بهذا أَنَّهُ مذهب سيبويه"^(٣) وقد تقدَّم ذكر الشروط الثلاثة^(٤).

ب- قوله: لأنَّ المعنى بثبوتها أو سقوطها واحد، فيه نظير؛ إذ لا يتأتَّى في جميع ما ذكر، وقد فرَّق الخطيب الاسكافي في درة التَّنْزِيل بين إثبات (مِنْ) وحذفها قبل (قَبْلُ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾^(٥)، وقوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٦)؛ وذلك لأنَّ (مِنْ) لا ابتداء الغاية، و(قَبْلُ) للزَّمان الذي تقدَّم زمانك، فإذا جاءت (مِنْ) فكانتَه قال: وما أرسَلنا من ابتداء الزمان الذي تقدَّم زمانك، فيخص الزَّمان الذي يقع عليه قبل تحديده، ويستوعب بذكر طرفيه ابتدائه وانتهائه، وإذا قال: وما أرسَلنا قبلك، فمعناه: ما فعلنا في الزَّمان الذي تقدَّم زمانك؛ فهو في الاستيعاب كالأول إلا أنَّ الأول أوكد للحصر بين الحَدِيثين، وضبطه بذكر الطرفين. والزَّمان المتقدم قد يقع على بعض ما تقدَّم فيستعمل فيه اتِّساعاً^(٧).

(١) سورة الروم من آية ٤.

(٢) شرح التَّسْهِيل ١٣٨/٣، شواهد التَّوْضِيح والتَّصْريح ١٢٦.

(٣) الجنى ٣١٩.

(٤) تنظر ص ٨١ من هذا البحث.

(٥) سورة يوسف من الآية ١٠٩.

(٦) سورة الأنبياء الآية ٧.

(٧) درة التَّنْزِيل وقرَّة التَّأْوِيل ٢٤١، وينظر من أسرار التَّعْبِير في القرآن (حروف الجر). عبد الفتاح لاشين

وكذلك فرّق ابن هشام بين إثبات (من) وحذفها قبل (عن) فقال: "فإذا قيل:
 قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه، وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها، فإن
 جئت بـ(من) تعيّن كون القعود ملاصقاً لأوّل الناحية"^(١). ويبدو أنّ معنى
 (من) يقوّي معنى الملاصقة.

وإذا ثبت مجيء (من) قبل الظُروف لابتداء الغاية فلسائل أن يسأل إذا اشترط في
 ابتداء الغاية كونه معلوماً محدّداً، ودخلت (من) على الظُروف المبهمة كأسماء الجهات
 مثلاً فهل تكسيها تحديداً؟ ويبدو أنّ الأمر كذلك؛ لأنّ دخول (من) عليها يجعلها
 متصرّفة^(٢) فيقلّ إبهامها.

ثالثاً: (من) قبل ظروف الزّمان:

عرفنا فيما سبق أنّ البصريّين لا يميزون مجيء (من) لابتداء غاية الزّمان، وقد جاءت
 شواهد كثيرة سبقت (من) فيها الظُروف الزّمانية، و(من) فيها لابتداء الغاية، وسنّين هنا
 موقف النّحاة من تلك الأمثلة والشّواهد.
 فقد صرّح سيبويه بمنع مجيء (من) لابتداء غاية الزّمان كما ذكرنا، ولكنه حين تحدّث عن
 قول العجاج:

من لد شولا فإلى اتلائها^(٣)

قال: "نصب؛ لأنّه أراد زماناً والشّول لا يكون زماناً ولا مكاناً، فيجوز فيها الجر،
 كقولك: (من) لدّ صلاة العصر إلى وقت كذا، وكقولك (من) لدّ الحائط إلى مكان كذا،
 فلمّا أراد الزّمان حمل الشّول على شيء يحسن أن يكون زماناً..."^(٤)، ولذلك قال ابن
 مالك: "وفي كلام سيبويه تصريح بجوازه وتصريح بمنعه"^(٥)، فسيبويه صرّح هنا بمجيء
 الزّمان بعد لدن في: (من) لد شولا، وفي: (من) لدّ صلاة العصر فتكون (لذن) ظرفاً زمانياً،
 وتكون (من) قد دخلت على الزّمان. ومن ذلك مجيء (من) قبل (قبل وبعد) إذا عدتا
 ظرفي زمان، وقد اختلف في بيان نوع (قبل وبعد) على النّحو الآتي:

- (١) مغني اللبيب ١٩٩. وينظر الكشف ٧١/٢، الجني الدّاني ٢٤٣.
- (٢) في الحكم بتصرف الظُرف إذا دخلت عليه (من) خلافاً بين النّحاة قال ابن أبي الرّبيع عن
 (عند): "وحفّضها بـ(من) تصرّف، وذهب بعض النّاس إلى أنّ الحفّض بـ(من) ليس تصرفاً.... وليس
 الأمر عند سيبويه كذلك" البسيط ٤٩٦/١.
- (٣) الكتاب ٢٦٤/١.
- (٤) الكتاب ٢٦٥/١.
- (٥) شرح التّسهيل ١٣٠/٣. وتنظر ص من هذا البحث

- ١- قيل هما ظرفا زمان^(١).
- ٢- وعدهما ابن الشَّحْرِي-فيما نقله عنه السيوطي-مَّا يتجاذبه الزَّمان والمكان^(٢).
- ٣- وقيل هما ظرفا مكان، قال الشَّيْخ يس في حاشيته على التَّصريح لخالد الأزهرى: "ورأيت بخط المصنَّف ما نصَّه ذكر ابن إياز في نتيجة القواعد: (قبل وبعد) يستعملان للزَّمان والمكان، وأنَّ شيخه نقل عن بعضهم أنَّ الأولى بهما المكان لثلاثة أوجه: امتناعهم من إضافتهما إلى الفعل بغير سابق نحو: من قبل أن تأتينا، والإخبار بهما عن الجهة، نحو: الجبل بعد الوادي، والوادي قبل الجبل، وأنَّهما الأصل في الغايات وكلُّها ظروف مكان كفوق وتحت"^(٣). ورد على ذلك فقال: "والجواب عن الأول أنَّهما ليسا اسمين لشيء من أوقات الدُّنيا: كالليل، والنَّهار، والظُّهر والعصر، وإنَّما استعملا للدَّلالة على التَّقديم والتَّأخير، فلم يكونا أصليَّي الوضع للزَّمان فلذا لم يتصرَّف فيهما بالإضافة إلى الفعل، وعن الثالث: أنَّهم غلبوا عليهما حكم الصِّفات حين تُرك موصوفهما وهُجر، وهذا يصلح جواباً عن الأول أيضاً"^(٤)، وعلى آية حال فقد سُمع مجيء الزَّمان بعدهما ممَّا يدلُّ على أنَّهما للزَّمان، وهو الأولى فلم تأتيا في القرآن الكريم إلا للزَّمان.

وقد اختلف النُّحاة الذين ينعون مجيء (من) للزَّمان في تخريج مجيء (من) قبلهما حين تفيضان الزَّمان على أقوال:

- ١- أنَّ (قبل) و(بعد) غير متأصلين في الظَّرْفِيَّة، وإنَّما هما في الأصل صفتان للزَّمان، إذ معنى (جئتُ قبلك) :جئتُ زمناً قبل زمن مجيئك، "فلمَّا لم يتمكَّن في الظَّرْفِيَّة جاز دخول (من) عليهما"^(٥)، ولكنَّ هذا التَّقدير غير مخرج لهما عن الزَّمان أيضاً.
- ٢- "ذكر ابن أبي الرِّبيع في شرح الإيضاح أنَّ محل الخلاف إنَّما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول منذ، وهذا لا يصلح فيه دخول (مُنْذُ) فلا يقع خلاف في صحَّة وقوع (من) هنا"^(٦)، وامتنع مجيء (مُنْذُ) قبل (قبل وبعد)؛ لأنَّ (مُنْذُ) لا يليها إلا الظُّروف المختصَّة كما سيأتي.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٠.

(٢) الأشباه والنظائر ٩٨/٢.

(٣) حاشية يس على شرح التَّصريح ٨/٢.

(٤) حاشية يس على شرح التَّصريح ٨/٢. وفيه: أصلي الوضع بياء واحدة

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٠/١، وينظر: المغني ٤٢٩، الجمع ٣٦/٢.

(٦) نقله عنه المرادي في الجنى الدَّاني ٣٠٩، ونقله يس في حاشيته على التَّصريح ٨/٢.

وقول ابن أبي الرِّبيع قوي في تخريج الشَّواهد على مذهب البصريين؛ لأنَّه قد كثر دخول (مِنْ) على ظروف الزَّمان، فالبصريون لم يكونوا في غفلة حين منعوا مجيء (مِنْ) لابتداء غاية الزَّمان مع كثرة ورودها قبل الظروف الزَّمانية، فقد وردت في القرآن الكريم مرَّات عديدة سابقة لـ(قَبْل) و(بعد) المراد بهما الزَّمان^(١)، وقد استدلَّ العكبري على مجيء (مِنْ) للزَّمان عامَّة بدخولها على (قَبْل) فقال: "ويدلُّ على جواز دخول (مِنْ) على الزَّمان ما جاء في القرآن من دخولها على (قَبْل) التي يراد بها الزَّمان وهو كثير في القرآن وغيره"^(٢)، وقال ابن عصفور بعد أن ذكر أمثلة لمجيء (مِنْ) لابتداء غاية الزَّمان منها قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِهِ﴾، قال: "ولما رأى الفارسي كثرة مجيء هذا ارتاب فيه فقال ينبغي أن ينظر فيما جاء من هذا، فإن كثر قيس عليه، وإن لم يكثر تَوَوَّل"^(٣)، والحق أنَّه كثر- كما مرَّ معنا-، ويكفي أن نعلم أنَّ (مِنْ) جاءت قبل الظروف الزَّمانية في القرآن الكريم مرَّات عديدة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الْمَسْجِدَ أُسِّسَ عَلَى الْتَقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٤)، ومنه قول العرب: (مِنْ الآن إلى غد)^(٥).

بقية معاني (مِنْ) وإرجاعها إلى ابتداء الغاية:

ذكرنا أن (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية وللغاية كُلِّها وقد تعدَّدت معاني (مِنْ) فذكر لها سيبويه خمسة معان هي: ابتداء الغاية في غير الزَّمان، الابتداء والانتهاء، التَّبْعِيض، الزِّيَادَة^(٦)، وقوعها موقع (عَنْ)^(٧)، هذا مع أنَّ السِّيرافي ذكر أنَّها تجيء عند سيبويه لثلاثة معانٍ فقال: "فأما (مِنْ) فإنَّها تجيء عند سيبويه لثلاثة معانٍ لابتداء الغاية... وللتَّبْعِيض... وتكون زائدة في النَّفي"^(٨)، ولعلَّ سبب ذلك أنَّ السِّيرافي لم يعتد بالمعنى الخامس؛ لأنَّه ليس معنى أصلياً، ولم يلتفت إلى معنى الابتداء والانتهاء معاً وفي هذا دليل على عدم شهرة هذا المعنى. ولم يذكر الأعلام الشَّنْتَمري الزِّيَادَة في حديثه عن المعاني عند سيبويه فقال: "وبين [سيبويه] أنَّ (مِنْ) تكون للتَّبْعِيض

(١) وردت (مِنْ) سابقة لـ(قَبْل) الدَّالة على الزَّمان في ٢٠٢ موضعاً في القرآن الكريم، ووردت (قَبْل) في ٤٣ موضعاً غير مسبوقة بـ(مِنْ). ووردت (مِنْ) قبل (بعد) الدَّالة على الزَّمان في ١٣٥ مرة. ولم تسبق (بعد) بـ(مِنْ) في ٦٦ موضعاً.

(٢) التبيان ٦٦٠/٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١.

(٤) سورة التوبة من الآية ١٠٨.

(٥) معاني القرآن للأخفش ١١١/١.

(٦) الكتاب ٢٢٤/٤، ٢٢٥.

(٧) الكتاب ٢٢٧/٤.

(٨) شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ١٦٩/١.

ولابتداء الغاية" (١)، ولعلَّ الشَّنْمَرِيَّ لا يرى الزَّيادة معنى بل يعدُّها حكماً؛ لأنَّ الزَّائدة لها معنى أيضاً. وحذا ابن أبي الرَّيِّع حذو السَّيرافي فقال بعد أن ذكر تلك المعاني الثلاثة: "و لم يذكر سيبويه ولا كبار النُّحَوِّين لـ (مِنْ) غير ما ذكرته، ومن النَّاس من ذهب إلى أنَّ (مِنْ) توجد لبيان الجنس واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿فَاجْتَبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْقِنِ﴾ (٢)، وهذا القول لا يثبت" (٣)، فابن أبي الرَّيِّع ينسب الاقتصار على تلك المعاني إلى سيبويه وكبار النُّحَوِّين ويمكن أن نعدَّ منهم المبرِّد حيث ذكر تلك المعاني الثلاثة (٤) ولكنه أثبت في موضع آخر (٥) نيابة (مِنْ) عن الباء في قوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (٦)، ومنهم أيضاً ابن السَّراج (٧). وينكر ابن أبي الرَّيِّع في نصِّه المتقدِّم معنى بيان الجنس وهذا قول لم يتفرَّد به بل أنكر ذلك أيضاً أكثر المغاربة (٨)، ومنهم ابن عصفور (٩)، وعدَّ ابن هشام هذا الإنكار تكلفاً (١٠)، وذلك لأنَّ هذا المعنى "مشهور في كتب المعريين وقال به جماعة من المتقدِّمين والمتأخرين" (١١). وتعدَّدت المعاني عند الخالفين فأضافوا إليها المعاني النَّاتِبة، وقد بلغ عددها عند ابن مالك في شرح التَّسهيل ثلاثة عشر معنى هي: ابتداء الغاية، التَّبْعِيض، بيان الجنس، التَّعْلِيل، البَدَل، المَجَاوِزَة، الاسْتِعْلَاء، الفصل، موافقة الباء، موافقة (فِي) ،

- (١) النُّكْتُ ١١٢٨/٢.
- (٢) سورة الحج من الآية ٣٠.
- (٣) البسيط ٨٤٥/٢.
- (٤) المقتضب ١٣٦/٤ مع أنه قال: "وأما قولهم إنَّها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا وذاك أنَّ كلَّ كلمة إذا وقعت وقع معها معنى" فإنَّما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة" المقتضب ١٨٣/١. وقد أشار إلى ذلك محقِّق المقتضب الأستاذ عبد الخالق عزيمة فقال في الفهرسة: "(مِنْ) الزَّائدة واضطراب المبرِّد في ذلك". ولعلَّ المبرِّد يقصد أنَّها لا تكون زائدة في المعنى وإن كانت زائدة في الإعراب
- (٥) المقتضب ٣١٨/٢.
- (٦) سورة الرُّعد من الآية ١١.
- (٧) الأصول ٢١٢/٢.
- (٨) ارتشاف الضَّرْب ٤٤٢/٢، تفسير البحر المحيط ٤٤٧/٦، شرح الألفيَّة للمراي ٢٠٢/٢، الجنى الدَّاني ٣١٠، مغني اللَّيْب ٤٢٠، ٤٢١.
- (٩) شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٢/١.
- (١٠) مغني اللَّيْب ٤٢١.
- (١١) شرح الألفيَّة للمراي ٢٠٢/٢. ومن أثبت معنى بيان الجنس لـ (مِنْ): الرُّماني في معاني الحروف ١٦٥ وهو أوَّل من ذكر هذا المعنى -فيما رجعت إليه-، ومنهم: الصَّيمري في التَّبصرة والتَّذكرة ٢٨٥/٢، والهروي في الأزهيَّة ٢٢٤، وابن سيده في المخصَّص ٥٣/١٣، وعبد القاهر الجرجاني في المقتضب ٨٢٣/٢، وابن الحاجب في الإيضاح ١٤٢/٢، وابن مالك في شرح التَّسهيل ١٣٠/٣، والمالقي في رصف الباني ٣٨٨، وغيرهم، ولعلَّ عدم اعتداد ابن أبي الرَّيِّع وغيره من المغاربة بآراءهم مع أنَّ أكثرهم -من سبقوهم- من كبار النُّحاة سببه أنَّ بعضهم أرجع هذا المعنى إلى ابتداء الغاية كما سيأتي، ولكن إن كان هذا هو السَّبب فكان عليهم ألا يذكر إلا معنى ابتداء الغاية؛ لأنَّهم أرجعوا التَّبْعِيض والزَّيادة إلى ابتداء الغاية أيضاً.

و(إلى)، الزيادة لتنصيب العموم، أو مجرد التوكيد^(١)، وأوصلها ابن هشام في المغني إلى خمسة عشر معنى فأضاف إلى ما ذكره ابن مالك معنى الغاية(الابتداء والانتهاء)، وموافقة عند، وربّما، ولم يذكر موافقة (إلى)^(٢)، وقال ابن يعيش: "ومعانيها وإن تعددت فمتلاحة"^(٣)، ولعلّ هذا التلاحم دفع بعضهم إلى إرجاع معاني (من) إلى ابتداء الغاية؛ لأنّه أصل معانيها، إضافة إلى ما يؤثّر عن البصريين من قولهم إنّ للحرف معنى واحداً أصلياً، وأول من قال بإرجاع المعاني المبرّد وذلك أنّه لما ذكر معنى ابتداء الغاية قال: "وكونها في التبعيض راجع إلى هذا"^(٤)، ونقل ذلك عنه ابن السّراج في الأصول^(٥)، وتبعه من النّحاة: عبد القاهر الجرجاني^(٦)، والزّمخشري حيث صرّح أنّ كونها مُبَعَّضَةً، ومُتَبَيِّنَةً، ومزيدة، راجع إلى معنى ابتداء الغاية^(٧). وذكر ذلك السّهيلي أيضاً^(٨)، وقال ابن هشام عند ذكر معاني (من): "أحدها ابتداء الغاية وهو الغالب عليها، حتّى ادّعى جماعة أنّ سائر معانيها راجعة إليه"^(٩). ومن ذكر ذلك من اللّغويين: ابن سيده^(١٠)، والفيروز آبادي^(١١).

ويجدر التنبيه هنا إلى أمر مهم وهو أنّه حين يقول أحد المتأخرين -مثلاً- كابن هشام: إنّ سائر المعاني يرجع إلى ابتداء الغاية يختلف الأمر عمّا إذا قال ذلك متقدّم كالمبرّد؛ لأنّ المعاني عند المبرّد لم تتجاوز الثلاثة، أمّا عند ابن هشام فقد بلغت خمسة عشر معنى؛ لذلك كانت عبارة أبي حيّان أدق من عبارة ابن هشام؛ لأنّ أبا حيّان قال: "وأنّ سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى"^(١٢)، فاحتسّ وقيد بكلمة (التي ذكروها) والضّمير في (ذكروها) يعود على النّحاة الذين ذكرهم وهم: المبرّد، وابن السّراج، والأخفش الأصغر، وطائفة من الحذائق -على حدّ تعبيره- والسّهيلي، ومعلوم أنّ المعاني عند هؤلاء لم تتعدّد كما تعدّدت عند المتأخرين. ولكنّا نلتمس لابن هشام العذر؛ لأنّه قال: "حتّى ادّعى جماعة أنّ سائر معانيها راجعة إليه"^(١٣)، فلعلّه يقصد

(١) شرح التّسهيل ١٣٠/٣.

(٢) مغني اللّبيب من ص ٤١٩ إلى ٤٢٥.

(٣) شرح المفصل ١٠/٨.

(٤) المقتضب ١٨٢/١.

(٥) الأصول ٤١١/١.

(٦) المقتصد ٨٢٤، ٨٢٣/٢.

(٧) المفصل ٢٨٣.

(٨) نقله عنه المرادي في الجنى الدّاني ٣١٥.

(٩) مغني اللّبيب ٤١٩. وورد هذا الرّأي في: شرح المفصل ١٠/٨، ١٢، ١٣، شرح الرّضوي على الكافية

٢٦٦/٤، جواهر الأدب ٣٣٨، الارتشاف ٤٤/٢، الجنى الدّاني ٣١٥، الهمع ٣٥/٢.

(١٠) المخصص ٥٣/١٣.

(١١) القاموس المحيط ٢٧٥/٤.

(١٢) الارتشاف ٤٤٢/٢، وينظر الجنى الدّاني ٣١٥.

(١٣) مغني اللّبيب ٤١٩.

سائر المعاني التي ذكرها الجماعة لا سائر المعاني على الإطلاق. لذلك سأقتصر في توضيح كيفية إرجاع المعاني على ما ذكر المتقدمون من معانٍ وهي: التبعية-التبيين-الزيادة، إضافة إلى بعض المعاني النابتة. وبيان ذلك على النحو الآتي:

١- إرجاع (من) التبعية:

وهي التي تقدّر بـ(بعض)^(١)، ويكون ما بعدها أعمّ ممّا قبلها، وأنكرها بعضهم. وكيفية إرجاعها إلى ابتداء الغاية أننا إذا قلنا: (أَكَلْتُ مِنَ الرُّغِيفِ)، يكون الأكل قد وقع على أول أجزاء الرُّغِيفِ إلى آخر الطَّعام، فكان مِنْ الرُّغِيفِ ابتداء الأكل. وكذلك إذا قلنا: (أَخَذْتُ مِنَ الطَّعامِ قَفِيزًا)، كان القفز ابتداء الأخذ إلى ألا يبقى منه شيء، فابتدأنا بالبعض الذي انتهأه الكل فرجع المعنى إلى ابتداء الغاية، وإن قلنا: (أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ)، كانت الدَّرَاهِمُ مبدأ الأخذ وهكذا^(٢).

٢- إرجاع (من) المبيّنة:

وتسمى الجنسية أيضًا؛ لأنها تفيد تبيين الجنس، وعلامتها أن يحسن جعل (الذي) مكانها، وكثيرًا ما تقع بعد (ما) و(مهما) لفرط إبهامهما^(٣). وكيفية إرجاعها إلى ابتداء الغاية أننا إذا قلنا مثلاً: اشتريت ثوبًا مِنْ حرير، فإنَّ (مِنْ) تخصّص الجملة التي قبلها "فكان فيها ابتداء غاية تخصيص"^(٤)، قال ابن يعيش: "وأما التي للتبيين فهي تخصيص الجملة التي قبلها، كما أنّها في التبعية تخصيص الجملة التي بعدها فكان فيها ابتداء غاية تخصيص كما كان في التبعية"^(٥). ولم يرتض الرُّضِّي إرجاع (من) الجنسية إلى الابتداء، قال: "وهو بعيد؛ لأنّ الدرهم هي العشرون في قولك عشرون مِنَ الدَّرَاهِمِ، ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه"^(٦).

٣- إرجاع الزائدة:

تزداد (مِنْ) لاستغراق الجنس في نحو: ما جاعني مِنْ رجل، ولتأكيد استغراقه في مثل: ما جاعني مِنْ أحد^(٧)، ومن ذلك (من) المقدرة بعد لا النافية للجنس^(٨)، وكيفية إرجاعها إلى

(١) جواهر الأدب ٣٣٨، مغني اللبيب ٤٢٠.

(٢) المتقضب ١٨٢/١، المخصّص ٥٣/١٣، المقتصد ٨٢٣/٢، شرح الرُّضِّي على الكافية ٢٦٦/٣، الجنى

الداني ٣١٥، ٣١٦.

(٣) مغني اللبيب ٤٢٠.

(٤) المخصّص لابن سيده ٥٣/١٣، وينظر شرح المفصل ١٣/٨.

(٥) شرح المفصل ١٣/٨.

(٦) شرح الرُّضِّي على الكافية ٢٦٦/٤.

(٧) شرح السيرافي ٥/الورقة ١٩٠، الأزهية ٢٢٦، ٢٣٠، شرح التسهيل ١٣٧/٣، ١٣٨.

(٨) شرح المفصل ١٠٥/١، شرح الرُّضِّي على الكافية ٢٦٩/٤.

الابتداء- كما ذكر بعض النحاة - ومنهم الزّخشي- أننا إذا قلنا مثلاً: ما جاءني من رجل فقد جعلنا الرّجل ابتداء غاية نفى الجيء إلى آخر الرّجال، ومن هنا دخلها معنى استغراق الجنس^(١).

وأنكر ابن الحاجب على الزّخشي إرجاع الزّائدة إلى معنى الابتداء؛ "لأنّ معنى كونها زائدة أنّك لو أسقطتها كان المعنى الأصلي بحاله، ولا يستقيم على هذا أن يكون مفهوماً منها معنى الابتداء؛ لأنّك لو حذفتها لم يبق معنى الابتداء فيبطل كونها زائدة، ولزم أن تكون زائدة غير زائدة وهو باطل"^(٢)، وأشار سيبويه إلى أنّ (من) الزّائدة قصد بها التبعيض في نحو: ما أتاني من رجل، أي لم يأته بعض الرّجال^(٣)، "يريد أنّ (من) دلّت على شمول الجنس، فلكل بعض منه قسط من المنسوب إلى جميعها، فالتبعيض على هذا التقدير مقصود"^(٤)، وقد ردّ عليه ابن مالك؛ لأنّ ذلك يلزم منه أنّ تكون ألفاظ العموم للتبعيض^(٥).

وفلخص مما سبق إلى أنّ النّحاة الأوائل حرصوا على تقليل المعاني للحرف، ويبدو لي أنّ في هذا تضيقاً وضرباً من التّحكم، فما المانع أن يكون للحرف غير معنى كما أنّ للاسم الواحد أكثر من معنى؟ صحيح أنّ هناك أصلاً أو أكثر لمعاني الاسم يمكن إرجاع بقيّة المعاني إليه، ولكن تبقى بقيّة المعاني مستقلة لها شخصيّتها المتميّزة والمنفردة عن الأصل. فدراسة المعنى الأصلي للاسم أو الحرف قد يفيد الباحث في تاريخ اللغة، أمّا على ساحة الواقع اللّغوي والاستعمال فلا أجد ضرورة لإرجاع معنى الحرف في كل مثال وكل تركيب إلى المعنى الأم، ولا يعني ذلك فتح الباب على مصراعيه، والإفراط في تعدّد المعاني للحرف الواحد كما فعل المتأخرون، وكأنّ الأمر تحوّل إلى سباق في تكثير المعاني فهذا يذكر ثلاثة عشر واللاحق يضيف معنى ومن بعده يضيف وهكذا. ويبقى الضّابط هو التّبادر؛ لأنّ التّبادر علامة الحقيقة^(٦)، وعلى هذا فإنّ في إرجاع المعاني إلى ابتداء الغاية بعض التّكلّف كما قال الكيشي: "والعلامة جعل (من) للابتداء وزعم أنّه

(١) المخصّص ٥٣/١٣، شرح المفضّل ١٣/٨، شرح الرّضيّ على الكافية ٢٧٠/٤، ارتشاف الضّرب ٤٤٦/٢، همع الهوامع ٣٥/٢.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٥٢/٢.

(٣) الكتاب ٢٢٥/٤.

(٤) شرح التّسهيل ١٣٥/٣.

(٥) شرح التّسهيل ١٣٥/٣.

(٦) حاشية الحضري ٢٢٨/١.

يعم ما استعملت فيه وفي إطراده تكلف ظاهر^(١). وسبق رد كل من الرضي وابن الحاجب لكلام الزنجشيري. ويمكن أن يستدل على كون تلك المعاني أصليّة بما يأتي:

١- ما جاء في قراءة عبد الله بن مسعود: ﴿لَنْ تَسْأَلُوا أَلْسِرَ حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ﴾^(٢) فدلت هذه القراءة على أنَّ التَّبْعِيضَ معنى أصيل في (مِنْ)، ولا يرجع إلى الابتداء؛ وذلك لأنَّ القراءة هنا مفسّرة كما قال الإربلي: "وذلك على وجه التفسير لا أنها قراءة، ولولا هذا البيان دالا لجاز اعتقاد أنها لبيان الجنس هنا"^(٣)، فقد عدل الإربلي عن معنى بيان الجنس؛ لأنَّ القراءة دلت على التَّبْعِيض، وعليه فإنه يمكننا أن نعدل عن ارجاع معنى (مِنْ) إلى ابتداء الغاية؛ لأنَّ القراءة دلت على التَّبْعِيض.

٢- وهناك دليل آخر يمكن أن نستخلصه من قول الإربلي: "والأصل في الثلاثة الابتدائية والبواقي مفرعة عليها، ويمكن ردّها إليها وقال بعضهم: إنّ الأصل التَّبْعِيض، وقال آخر: إنّ الأصل التَّيْيِينَ"^(٤)، فهذا الخلاف يرجح أن تكون المعاني الثلاثة أصليّة. وهكذا نرى اختلاف أقوال النحاة، فسيبويه يرجع الزائدة إلى التَّبْعِيض وغيره يرجعها إلى الابتداء، ولعل تداخل هذه المعاني يدلُّ على أنَّ كلاً منها أصل بذاته وقد سبق قول ابن يعيش: "ومعانيها وإن تعدّدت فمتلازمة"^(٥).

٣- أنَّ الذين يرجعون المعاني إلى الابتداء لا ينكرون تلك المعاني كما رأينا ذلك في قول الميرد فهو وإن أرجع معنى التَّبْعِيض إلى الابتداء إلا أنه قال في موطن آخر: "أمّا (مِنْ) فمعناها ابتداء الغاية وتكون للتَّبْعِيض وتكون زائدة"^(٦)، فقوله: تكون للتَّبْعِيض وتكون زائدة إقرار منه بهذين المعنيين ولكن معناها الأصلي ابتداء الغاية كما قال في موضع: "وأصلها ابتداء للغاية"^(٧). وهذا الذي أفهمه من نصوصه بخلاف ما فهم الجرجاني حين قال: "ولرجوع هذه الوجوه إلى ابتداء الغاية قال أبو العباس: إنّ معناها ذاك فقط"^(٨) وما توهّم السيوطي في قوله: "فممن أنكر التَّبْعِيض الميرد والأخفش الصغير وابن السراج والجرجاني والزنجشيري

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٠٦، ويبدو أنه يقصد بالعلامة أبا علي الفارسي؛ لأنَّ كتاب الكيشي توضيح للإيضاح للفارسي.

(٢) سورة آل عمران من الآية ٩٢. وتظفر القراءة في: الكشف ٤٤٥/١، جواهر الأدب ٣٣٨، تفسير البحر المحيط ٥٢٤/٢، المغني ٤٢٠.

(٣) جواهر الأدب ٣٣٨.

(٤) المرجع السابق ٣٣٥.

(٥) شرح المفصل ١٠/٨، وتظفر ص من هذا البحث.

(٦) المقتضب ١٣٦/٤.

(٧) السابق ١٨٢/١.

(٨) المقتصد ٨٢٣/٢.

وقالوا هي للابتداء^(١) فجعل إرجاع أولئك لتلك المعاني إلى ابتداء الغاية إنكاراً لها، ولا أحسب أن في ذلك إنكاراً؛ لأنه يلزمنا إذا قلنا ذلك أن ننكر أكثر معاني الأسماء التي تفرّعت عن المعنى الأصلي، وهذا لا يتأتى، وقد اقتصر كثير من النحاة على ذكر هذه المعاني مما يؤيد أصلها.

إرجاع المعاني النائية:

ذكرنا أن ترجيحنا عد التبويض والتبيين والزيادة من معاني (من) الأصلية لا يعني رغبتنا في توسيع دائرة المعاني، فبعض المعاني التي ذكرها النحاة من قبيل النائية يمكن إرجاعها إلى الابتداء، وقد ردّ النحاة بعضهم على بعض، جاء في الجنى الداني عند ذكر معاني (من): "الحادي عشر: موافقة الباء نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾^(٢)، قال الأخفش: قال يونس: أي بطرف خفي، كما تقول العرب: ضربته مِنْ السَّيْفِ، أي: بالسَّيْفِ، وهذا قول كوفي، ويحتمل أن تكون لابتداء الغاية^(٣). وقد أرجع الرضّي التي بمعنى (اللام) أو التعليلية إلى الابتداء قال: "وقد تجيء للتعليل نحو: لم آتِك مِنْ سُوءٍ أدبِك، أي: (مِنْ أَجْلِهِ)، وكأنّها ابتدائية؛ لأنّ ترك الإتيان حصل من سوء الأدب"^(٤). كما ردّ ابن هشام على مَنْ قال إن (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾^(٥)، وقوله: ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾^(٦) للفصل، وهي الداخلة على ثاني المتضادين، وقال: "والظاهر أن (مِنْ) في الآيتين للابتداء أو بمعنى (عن)"^(٧). أمّا (مِنْ) التي لانتهاه بمعنى (إلى) فسيأتي الحديث عنها في موضعها من الفصل الثالث^(٨).

علامة (مِنْ) الابتدائية:

دأب النحاة على ذكر ما يمكن أن يكون من علامات وأدلة لبعض الأدوات، وذلك بهدف الإيضاح وأمن اللبس، فمن ذلك قولهم: إنّ علامة (مِنْ) التبعية جواز الاستغناء عنها بـ (بعض)، وعلامة (مِنْ) التي لبيان الجنس أن يحسن جعل (الذي) مكانها^(٩). أمّا (مِنْ) الابتدائية فقد ذكر النحاة

(١) جمع الهوامع ٣٥/٢.

(٢) سورة الشورى من الآية ٤٥.

(٣) الجنى الداني ٣١٤، وينظر مغني اللبيب ٤٢٣.

(٤) شرح الرضّي على الكافية ٢٧٠/٤.

(٥) سورة البقرة من الآية ٢٢٠.

(٦) سورة آل عمران من الآية ١٧٩.

(٧) مغني اللبيب ٤٢٥.

(٨) تنظر ص ٣٨٢ من هذا البحث.

(٩) جواهر الأدب ٣٣٨، الجنى الداني ٣٠٩، ٣١٠، مغني اللبيب ٤٢٠.

أنَّ علامتها صحَّةٌ بحِيء (إلى) أو ما يفيد فائدتها في مقابلتها^(١)، ومثل ما يفيد فائدتها الباء في: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)؛ لأنَّ الباء هنا أفادت معنى الانتهاء في رأي^(٢). لذا يقال إنَّ (إلى) نقيضتها؛ لأنَّها طرف بإزاء طرف (من) فهي معارضة لها^(٣). قال ابن يعيش عند حديثه عن معاني (من): "فمن ذلك كونها لابتداء الغاية مناظرة لـ (إلى) في دلالتها على انتهاء الغاية؛ لأنَّ كلَّ فاعل أخذ في فعل، فلفعله ابتداء منه يأخذ وانتهاء إليه ينقطع"^(٤)، فالابتداء يقتضي الانتهاء عقلاً. وإذا كانت علامة (من) الابتدائية صحَّةً بحِيء (إلى) بعدها فلسائل أن يسأل هل لا بدَّ أن يُذكر الانتهاء بعدها؟

إذا نظرنا نظرة سريعة إلى النصوص الفصيحة، وأفصحها القرآن الكريم، نرى أنه لا يلزم إذا ذكر الابتداء أن يُذكر الانتهاء وذلك:

- أنَّ الانتهاء قد يكون مقدراً^(٥).
- أن المعنى قد لا يقتضي إلا المبتدأ منه.
- أنَّ الانتهاء قد لا يكون معلوماً أو لا يقصد الإخبار به^(٦).
- وقد تفيد (من) الابتداء والانتهاء معاً، وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله: "وتقول: (ما رأيته مُذْ يومين فجعلتها غاية، كما قلت: أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم ترد منتهى"^(٧)، فر(من) في قوله (أخذته من ذلك المكان): للابتداء والانتهاء، وسبق الإشارة إلى ذلك، كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقاً^(٨).

ونقل الزركشي في البرهان عن ابن الطراوه أنَّ (من) إذا كانت لابتداء غاية الزمان لزمها (إلى) نحو: (سرت من يوم الجمعة إلى يوم الأحد)؛ لأنَّنا لو لم نذكر (إلى) لم يدر إلى أين انتهى السير، ثم ذكر رد الصفار عليه بقوله: "وهذا الذي قاله غير محفوظ من كلامهم، وإذا أرادت العرب هذا أتت فيه بـ (مُذْ) و(مُنْذُ) ويكون الانتهاء إلى زمن الإخبار"^(٩). وقد تحيى (من)

(١) أمالي ابن الحاجب ٨٤/٢، الإيضاح له ١٤٢/٢، شرح الرضوي على الكافية ٢٦٥/٤، شرح التصريح ٨/٢، حاشية الصبان ٢١٧/٢.

(٢) شرح الرضوي على الكافية ٢٦٥/٤.

(٣) شرح المفصل ١٤/٨.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨.

(٥) الأصول في النحو ٤١١/١.

(٦) الإيضاح لابن الحاجب ١٤٢/٢، والأمالي له ٨٤/٢، الأشباه والنظائر للسُّوطي ١٢٤/٤ نقلاً عن الشيخ ذكوان، أسرار النحو لابن كمال باشا ٢٧١.

(٧) الكتاب ٢٢٦/٤.

(٨) تنظر ص ١١٤ من هذا البحث، وص ١١٤.

(٩) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣٥٦/٤.

ملتبسة لبعد تقدير (إلى) بعدها كما في: (زيد أفضل من عمرو)^(١)، وحرص بعض النحاة على تقدير المنتهى ثماً جعلهم لا يجوزون كون (من) بعد أفعل التفضيل لابتداء الغاية؛ لعدم صحة مجيء (إلى) بعدها، ومنهم ابن مالك إذ قال: "إذ لو كان الابتداء مقصوداً [يعني في (من) المصاحبة لأفعل التفضيل] لحاز أن تقع بعدها (إلى)"^(٢)، وجوز آخرون أن تكون (من) بعد أفعل التفضيل لابتداء الغاية وإن لم يعلم موضع الانتهاء، قال ابن الحاجب: "ومعنى (زيد أفضل من عمرو) أي: أخذ في ابتداء الفضل من هذا المذكور، وإذا أخذ في الابتداء منه فله منتهى، وإنما استبعد تقديره لكونه غير مفهوم تعيين المنتهى فيه"^(٣)، وجعل الصبان ذلك أبلغ في التفضيل إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء^(٤)، كما أن ذلك يفضي إلى أنه أفضل من كل من محله كمحل عمرو أو دونه^(٥). أمّا ابن عصفور فقد قلّر الانتهاء، فمعنى زيد أفضل من عمرو: أي أن فضل زيد ابتداء من عمرو إلى أدنى من فيه فضل^(٦). وسيأتي مناقشة معنى (من) بعد أفعل التفضيل لاحقاً^(٧).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العلامة أغلبية غير ملزمة، والمعول الأول في فهم المعنى على السياق فهو صانع الدلالة بدليل أننا كثيراً ما نجد خلافاً في كتب النحو في ذكر معنى (من)، مثال ذلك ما أورده ابن هشام في المغني في المسائل التي تلت حديثه عن (من) حيث قال بعد أن ذكر قوله تعالى: ﴿كَلِمًا أَرَادُوا أَنْ يَخْرِجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾^(٨): "(من) الأولى: للابتداء، والثانية: للتعليل وتعلّقها بـ (أرادوا) أو بـ (يخرجوا)، أو للابتداء فالغم بدل اشتغال وأعيد الخافض وحذف الضمير أي (من) غم فيها"^(٩)، وكثر الخلاف في بيان أنواع (من) في قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾^(١٠)، فقليل إنَّ (من) الأولى: لابتداء الغاية، والثانية: لبيان الجنس أو التبعية أو ابتداء الغاية، والثالثة: للتبعية أو التبيين^(١١)، وقليل الأوليان للابتداء والأخيرة للتبعية^(١٢)، وقال الفارسي - فيما حكاه عنه ابن هشام -: يجوز كون (من) و(من) الأخيرتين زائدتين^(١٣)، وهذا على

(١) أمالي ابن الحاجب ٨٤/٢.

(٢) شرح التسهيل ١٣٥/٣.

(٣) أمالي ابن الحاجب ٨٤/٢.

(٤) حاشية الصبان ٣٥/٣.

(٥) النكت للأعلم الششمري ١١٢٩/٢، وينظر شرح المفصل ٩٥/٦.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٨/١.

(٧) تنظر ص ١١٧ من هذا البحث.

(٨) سورة الحج من الآية ٢٢.

(٩) مغني اللبيب ٤٢٩.

(١٠) سورة النور من الآية ٤٣.

(١١) شرح المفصل ١٤/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٢/١، مغني اللبيب ٤٢٨.

(١٢) الكشف ٧١/٣.

(١٣) مغني اللبيب ٤٢٨.

رأي من جواز زيادة (من) في الإيجاب، وينسب هذا الرأي إلى أبي الحسن الأخفش^(١). ويمكن الرجوع إلى المباحث التي ذكرها الشيخ محمد عبد الخالق عظيمه في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ليرى تردّد (من) في كثير من الآيات بين معانٍ مختلفة^(٢) فتارةً تحتل الابتداء والتبعية^(٣)، وتارةً تحتل التبعية وبيان الجنس^(٤) إلى غير ذلك.

وقد يكون الخلاف في فهم المعاني بسبب أمور شرعية أو عقدية، فمثال التشريعية ما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَنْصُرِهِمْ﴾^(٥)، وقد اختلف في نوع (من) في الآية فنُسب إلى الأخفش القول بزيادتها^(٦)، وذكر ابن عطية أنَّ أظهرَ ما فيها التبعية^(٧)، وذكر الرازي أنَّ هذا قول الأكثرين^(٨)، وقد اقتصر على هذا ابن العربي في أحكام القرآن وذكر آراء العلماء في تفسير معنى التبعية وذلك أنَّ المراد غرض الأبصار عن الحرام؛ لأنَّ غرضها عن الحلال لا يلزم، أو أنَّ التبعية واقع؛ لأنَّ النظرة الأولى لا يملكها الإنسان فما زاد عليها محرّم، أو أنَّ بعض النظر محرّم وهو النظر إلى الأجنبية^(٩). وأجاز ابن عطية أن تكون لبيان الجنس أو لابتداء الغاية^(١٠)، واقتصر أبو اليركات الأنباري على أنَّها بيان الجنس^(١١)، وردَّ ذلك أبو حيّان فقال: "و لم يتقدّم مبهم فنكون (من) لبيان الجنس على أنَّ الصحيح أنَّ (من) ليس من موضوعاتها أن تكون لبيان الجنس"^(١٢). وهكذا نرى تعدّد الآراء في معنى (من) تبعاً لفهم الحكم. ومثال العقدية ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أُلْقِيَ إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾^(١٣)، حيث ادعى النصارى أن (من) في الآية تبعية فيكون المسيح بعضاً من الله عز وجل - تعالى الله - وهذا يوافق زعمهم بأنَّ المسيح ابن الله، ولكننا حسب عقيدتنا نفهم أن (من) في الآية لابتداء الغاية وهو الحق بنص الكتاب والسنة.

- (١) تنظر ص من هذا البحث.
- (٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٣٢٨، ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٥٧، ٣٦٤.
- (٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٣٣٨.
- (٤) المرجع السابق ٣/٣٤٣.
- (٥) سورة النور من الآية ٣٠.
- (٦) البيان للأنباري ١٩٤/٢، التفسير الكبير للرازي ١٧٥/٢٣، تفسير البحر المحيط ٤٤٧/٦، ولم يذكر الأخفش هذه الآية في معاني القرآن في سورة النور.
- (٧) المحرر الوجيز ٤/١٧٧.
- (٨) التفسير الكبير ٢٣/١٧٥.
- (٩) أحكام القرآن لابن العربي ٣/١٣٥٣.
- (١٠) المحرر الوجيز ٤/١٧٧.
- (١١) البيان للأنباري ١٩٤/٢.
- (١٢) تفسير البحر المحيط ٤٤٧/٦.
- (١٣) سورة النساء من الآية ١٧١.

هل يشترط امتداد الحدث قبلها؟

تقدّم قول الرضّي أنّ الفعل المتعلّي بـ(من) الابتدائية يكون شيئاً ممتداً أو أصلاً للشيء الممتد^(١)، فمثال الممتد: الفعل (سرت)، و(مشيت)، وما كان أصلاً للشيء الممتد نحو: (سرت من فلان إلى فلان، وكذا خرجت من الدار؛ لأنّ الخروج ليس شيئاً ممتداً إذ يقال: خرجت من الدار، إذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة^(٢))، ونقل ذلك عنه الدسوقي^(٣)، وذكرنا فيما سبق معنى كون الخروج أصلاً للفعل الممتد^(٤)، وقال الأستاذ عباس حسن حين تحدّث عن معنى ابتداء الغاية لـ(من) ما نصّه: "أنّ الفعل - وشبهه المتعلّي - بـ(من) الجارّة له معنى يستمرّ قليلاً أو طويلاً وابتداء هذا المعنى هو الاسم المجرور بـ(من)، وهذا الاسم هو الدالّ على زمان أو مكان^(٥)"، ويبدو أنّ الرضّي ذكر هذا الشرط؛ لأنّ الفعل الذي لا يمتد أو لا يكون أصلاً لما يمتد لا يتصور أن يكون له طرفا ابتداء وانتهاء. ويمكن أن يجعل ممّا كان أصلاً لما يمتد الفعل (خر) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾^(٦) فإنّه وإن كان لا يمتد إلا أنّه أصل للنزول، والنزول يمتد، وقد كثر ورود الفعل (نزل وأنزل) في القرآن الكريم قبل (من)^(٧). ولعلنا - بناء على ما سبق - إذا تتبعنا ما ورد في القرآن الكريم والفصح من كلام العرب وشعرها، يمكننا أن نخدّد أفعالا معينة يكثر تعلّيها بـ(من) الدالّة على ابتداء الغاية، وهذه الأفعال تكون ممتدة أو أصلاً لما يمتد والله أعلم.

وهذا أمر ليس غريباً عند النحاة فله نظائر، إذ خصّ النحاة (على) الدالّة على الاستعلاء بتعديّة أفعال محدّدة منها: بعد، وخفي، وتعلّز، واستحال، وغضب، ورضي ونحوها^(٨)، وخصّص (عن) الدالّة على المجاوزة أصلاً بتعديّة أفعال تطلب معناها مثل: صدّ، وأعرض، واغرف، وعدل، ونهى^(٩). ثمّ قال الرضّي بعد ذلك: "وإذا قصدت بـ(من) مجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء وخرج منه، لا كونه مبتدأ لشيء ممتد جاز أن يقع موقعه (عن) لأنّها مجرد التّجاوز.... تقول: خرجت من المكان وأخرجت عنّه، وانفصلت منه وعنّه، ونهيت من كذا وعنّه،

(١) تنظر ص ٥٨ من هذا البحث.

(٢) شرح الرضّي على الكافية ٢٦٤/٤، وينظر أسرار النحو ٢٧٠، ٢٧١.

(٣) حاشية الدسوقي ٣١٧/١.

(٤) تنظر ص ٥٨ من هذا البحث.

(٥) النحو الوافي ٤٦٠/٢ (الهامش).

(٦) سورة الحج من الآية ٣١.

(٧) يمكن مراجعة معجم الأدوات والضّمائر من ٥٨٩ إلى ٦٣٨.

(٨) جواهر الأدب ٤٦٣.

(٩) الهمع ٢٩/٢.

وسقاه مِنَ العِمةِ وعنهما، أي بَعْدَهُ عنها^(١)، ويُلاحظ من هذا النص أن الرُّضْيَ مثل بالفعل (خرج) لما يكون موضعاً انفصل عنه الشَّيْءُ مع أنه قبل ذلك بسطور جعل الفعل أصلاً لما يمتد في قوله: "أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشَّيْءِ الممتد، نحو: تَبَرَأْتُ مِنْ فلان إلى فلان، وكذا خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ؛ لأنَّ الخروج ليس ممتداً إذ يقال خرجت من الدَّارِ، إذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة"^(٢). ولعلنا إذا تأملنا النَّصَّ نجد فرقاً في المعنى بين: (خرجت مِنَ الدَّارِ) و(خرجت عنها)؛ لأنَّ (مِنْ) في المثال الأوَّل أفادت ابتداء الغاية، و ينتظر السَّامِعُ انتهاءً مذكوراً أو مقدراً، أمَّا (مِنْ) في المثال الثاني فقد أفادت مجرد المجاوزة ولا ينتظر السَّامِعُ انتهاء بل يكفي أن يعلم أن المتكلِّم تجاوز المكان إلى غيره. صحيح أن هناك تقارباً في المعنى إذ المحصَّلة النهائيَّة أنِّي فارقت الدار، ولكن يظلُّ هناك فرق ذكرناه، وإلى مثل هذا أشار السَّمِين الحلي في الدُّر المصون حين فرق بين قولهم: أخذت منه العلم، وأخذت عنه العلم، فالعنى في الأولى: ابتداء الغاية، وفي الثانية: المجاوزة^(٣). لذا فإنَّ الأولى أن نعد الخروج أصلاً لما يمتد، بدليل جواز وقوع (مِنْ) قبله، ووقوع (إلى) بعده. وجواز وقوع (عن) بعده لا ينفي ذلك؛ لأنَّ لكلِّ معنى فيما يتعلَّق بالغاية، وإن كان ما ذكر ينطبق على أفعال أخرى غير (خرج)؛ لأنَّ معنى (مِنْ) ومعنى (عن) متقاربان^(٤)، حتَّى قال ابن عطية: "وكثيراً ما يتوصل في موضع واحد بهذه وهذه تقول: لا صدقة إلا عن غنى ومِنْ غنى وفعل فلان ذلك من أشره وبطره، وعن أشره وبطره"^(٥)، كما أوردهما الأزهرى في تهذيب اللغة معاً عند تفسير معنيهما^(٦). وتذكر كتب النحو مجيء (مِنْ) بمعنى (عن)^(٧) والعكس، وقد ذكر الشيخ عزيمة الآيات التي أتت فيها (مِنْ) بمعنى (عن) فبلغت عنده ثمانى آيات^(٨) منها قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزْحَرْجٍ مِنْ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾^(٩)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾^(١٠)، ووقوله عزَّ شأنه: ﴿يَوَلُّنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾^(١١)، وقوله ﴿حَتَّى يُمَيِّزَ

(١) شرح الرُّضْيَ على الكافية ٢٦٥/٤.

(٢) المرجع السَّابِق ٢٦٤/٤.

(٣) الدُّر المصون ١١٨/٦.

(٤) المرجع السَّابِق.

(٥) المحرر الوجيز ٧٩/٣.

(٦) تهذيب اللغة ٢١٦/٣.

(٧) الأزهية ٢٧٨، ٢٨٢، الجنى الدَّاني ٣١١، مغني اللبيب ١٩٨، ٤٢٣.

(٨) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٠٨، ٤٠٧/٣.

(٩) سورة البقرة من الآية ٩٦.

(١٠) سورة النجم من الآية ٢٨.

(١١) سورة الأنبياء من الآية ٩٧.

الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ^(١)، وإذا طَبَّقْنَا كلام الرُّضِيِّ على الأحداث السَّابِقَةَ لـ(مِنْ) في هذه الآيات وهي: الزَّحْزَحَةُ-الْغَنَى-الْعَفْلَةُ-التَّمْيِيزُ، نجدُها بالفعل ليست ممتدَّة ولا أصلاً لما يمتدُّ بحيث فلا يتصور مجيء (إلى) بعدها.

ومع تقارب معنى (مِنْ) و (عَنْ)، إلا أنَّ بينهما فروقاً ذكرتها كتب اللُّغة والنَّحو منها:

- ١- أن (مِنْ) أكثر دوراً في الكلام من (عَنْ)^(٢).
- ٢- "أَنَّ (مِنْ) يضاف بها ما قرب من الأسماء، و(عَنْ) يوصل بها ما تراخى، كقولك: سَمِعْتُ مِنْ فُلَانٍ حديثاً، وحَدَّثَنَا عَنْ فُلَانٍ حديثاً"^(٣).
- ٣- أَنَّ (مِنْ) تستعمل فيما ينتقل مثل: أخذت منه الدَّرَاهِمَ، و(عَنْ) تستعمل فيما لا ينتقل مثل: أخذت عنه العلم"^(٤).

ولكنَّا قد نجد في الأمثلة الفصيحة أفعالا ليست ممتدة ولا أصلاً لما يمتد قبل (مِنْ)، وعندها تكون (مِنْ) لا ابتداء الغاية وانتهائها على ما سنبيِّن في المعنى الثاني^(٥). وقد تقدَّم قول ابن السَّراج أَنَّ (مِنْ) تكون لا ابتداء الغاية إذا كانت (إلى) معها مذكورة أو منويَّة، فإذا استغنى الكلام عن (إلى) ولم يكن يقتضيها تكون غاية^(٦). ويبدو أنَّ الأمر خاضع أولاً وآخرأً لمعنى الفعل. فمن أمثلة مجيء الأفعال غير الممتدَّة قبل (مِنْ) قوله تعالى: ﴿فَلَا قِطْعَنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ مِّنْ خَلْفٍ﴾^(٧)، ومنها قول عنزة:

إِذَا خَفَقَ الْبَرْقُ مِنْ حَيْهَمٍ أَرِقْتُ وَبِتُّ حَلِيفَ السُّهَادِ^(٨)

حدود الابتداء (دخول حد الابتداء في الم حدود):

ذكر ابن خالويه قول ثعلب: "إذا قال الرَّجُلُ لزيد عليٍّ مِنْ واحد إلى عشرة فجائز أن يكون عليه ثمانية إذا أخرجت الحدَّين، وجائز أن يكون عليه عشرة إذا أدخلت الحدَّين معاً، وجائز أن يكون عليه تسعة إذا أخرجت حدًّا وأدخلت حدًّا"^(٩)، وذكر د. محمود سعيد أنَّ أصحَّها الرَّأي الثالث والدَّاخِل هو حدُّ الابتداء وقال: "وإنَّما التزمنا الابتداء في العدد لأنَّنا نحتاج أن نبني عليه

(١) سورة آل عمران من الآية ١٧٩.

(٢) تهذيب اللُّغة ٢١٦/٣.

(٣) تهذيب اللُّغة ٢١٦/٣.

(٤) الكلبيات للكفوي ٢٣٥/٤.

(٥) تنظر ص ١١٦ من هذا البحث.

(٦) تنظر ص ٣٧ من هذا البحث، وسيأتي ذلك أيضاً في ص

(٧) سورة طه من الآية ٧١.

(٨) ديوان عنزة مع شرحه للخطيب التَّبريزي ٦٦.

(٩) إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه ٦، ونقل ذلك عن ثعلب أيضاً أبو حيَّان في تذكرة النُّحاه

٢٣، وينظر الكلبيات للكفوي ٢٣٦/٤.

الثاني ولا يصح بناء الثاني إلا بعد دخول الابتداء وليس كذلك الغاية؛ لأننا لا نحتاج إلى أن نبي عليها شيئاً فلم يَجْزُ إثباتها^(١). وجاء في حاشية المقتضب نقلاً عن مخطوط الانتصار لابن ولاد قوله: "لا ترى أنك إذا قلت: (سِرْتُ مِنْ مَكَانٍ كَذَا إِلَى مَكَانٍ كَذَا) فالسِّر قد وقع على ما بين الغائتين، فأما الغائتان فربما دخلتا في الفعل وربما لم تدخلتا، وأما ما بينهما فالفعل واقع عليه لا محالة"^(٢)، هذا عند عدم القرائن، أما إذا وجدت قرينة فالمعول عليها. وقال الرضّي: "الأكثر عدم دخول حدّي الابتداء والانتهاء في المحدود، فإذا قلت: اشترتُ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ، فالموضعان لا يدخلان ظاهراً في الشّرى، ويجوز دخولهما فيه مع القرينة"^(٣)، وقد تكون القرينة لفظيّة أو معنويّة. فمثال ما يدخل مع القرينة اللفظيّة قولنا: (قَرَأْتُ الْكِتَابَ كُلَّهُ مِنْ مَقْدَمِهِ إِلَى خَاتَمَتِهِ)، ومثال ما يدخل مع القرينة المعنويّة: (اشترت البستان من الحائط إلى الحائط). ولا خلاف في أن ما قبل المكان ليس بداخل في الابتداء^(٤).

وخلاصة القول أن حد الابتداء بعد (عن) قد يدخل وقد لا يدخل، والأكثر عدم دخوله إلا بقرينة. أما حد الانتهاء فسيأتي الحديث عنه في موضعه من كل أداة.

ثانياً: دلالتها على ابتداء الغاية وانتهائها معاً:

سبق أن ذكرنا عند تعريف الغاية^(٥)، أن من معاني (مِنْ) غير الابتداء والانتهاء: الغاية، واستدلنا بذلك على أن معنى الغاية يشمل الابتداء والانتهاء، ووعدنا ببحث هذا بمزيد من التفصيل في مكانه. ونبدأ بنصوص سيبويه في هذا المجال، وقد ذكر سيبويه هذا المعنى في موضعين:

الأول: حين تحدّث عن معاني (مِنْ)، فبعد أن ذكر من معانيها ابتداء الغاية فيما سوى الزّمان، والتّبعيض، والزيادة، قال: "وتقول: (رَأَيْتُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ) فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى"^(٦). قال السّيرافي شارحاً قول سيبويه: "ومعنى هذا أنك ترى شيئاً في مكان فتقول رأيتُه مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ، فكان ذلك المكان منه ابتداء رؤيتك إذا لم

(١) حروف المعاني بين دقائق النّحو ولطائف الفقه ٢٤٢.

(٢) المقتضب ١/١٨٢ (الحاشية) نقلاً عن الانتصار، وينظر البيان في شرح اللمع لابن جني لأبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي ٢٢٨ (رسالة ماجستير).

(٣) شرح الرضّي على الكافية ٢٧١/٤.

(٤) البيان في شرح اللمع ٢٢٨.

(٥) تراجع ص ٣٧ من هذا البحث.

(٦) الكتاب ٢٢٥/٤.

تصح الرؤية إلا منه^(١). وواضح أنَّ تفسير السِّرائي انصبَّ على ذكر الابتداء فقط وهذا أمر معلوم. أمَّا المشكل في النَّصِّ فقوله: "حيث أردت الابتداء والمنتهى"، وهو ما جعل النُّحاة يختلفون في فهم نصِّ سيبويه. وقبل أن نستزِلَّ في ذكر آرائهم أشير إلى أنَّ الخلاف لم يقتصر على فهم النَّصِّ فحسب بل انصرف إلى نقل النَّصِّ أيضًا. وبيان ذلك أنَّ كلمة (المنتهى) الواردة في النَّصِّ ذُكرت في بعض كتب النُّحاة الذين نقلوا نصِّ سيبويه مثل: شرح كتاب سيبويه للسِّرائي-النُّكت للأعلم-لسان العرب^(٢)، ولم ترد في كتب أخرى مثل: شرح التَّسهيل-الارتشاف-الجنى الدَّاني^(٣). وأوردها ابن السراج في الأصول في موضع ولم يوردها في موضع آخر^(٤).

ولعلَّ هذا يفيدنا في بيان سبب الخلاف. أمَّا الخلاف في الآراء فهو على النحو الآتي:

١ - استنبط ابن مالك من كلام سيبويه أنَّ (مِنْ) في المثال لانتهاء الغاية قال: "وقد أشار سيبويه إلى أنَّ مِنْ معاني (مِنْ) الانتهاء فقال: "وتقول رأيته مِنْ ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حين أردت الابتداء"^(٥)، وابن مالك استبدل كلمة (حين) بحيث، وتبعه في هذا الفهم المرادي حيث أورد كلام سيبويه في المعنى السَّابع من معاني (مِنْ) التي ذكرها وهو الانتهاء^(٦)، ولكنَّه قال في المعنى الثَّامن، وهو الغاية: "ذكره بعض المتأخرين، وحمل عليه كلام سيبويه المتقدِّم قال معناه أنَّه محلٌّ لابتداء الغاية وانتهائها معاً"^(٧)، ولعلَّ فهم ابن مالك والمرادي مبنيٌّ على أنَّهما أغفلا كلمة المنتهى الواردة في النَّصِّ، أي أنَّها لانتهاء الغاية كما كانت في موضع آخر لابتداء الغاية.

٢ - وذهب آخرون إلى أنَّ المراد من نصِّ سيبويه هو دلالة (مِنْ) على الابتداء والانتهاء معاً، أي دلالتها على الغاية. قال ابن السراج: "وكذلك جعل سيبويه (مِنْ) غاية في قولك: (رأيت مِنْ ذلك الموضع)"^(٨)، وقال أبو حيَّان: "وذهب سيبويه إلى أنَّها تكون غاية قال: (تقول: رأيته مِنْ ذلك الموضع تجعله غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث

(١) شرح الكتاب للسِّرائي ٥/الورقة ١٩٠، ونقل ذلك عنه-كعاده-الأعلم الشتمري في النُّكت ١١٢٩/٢.

(٢) شرح الكتاب للسِّرائي ٥/الورقة ١٩٠، النُّكت ١١٢٩/٢، اللسان (من) ٤٢٢/١٣.

(٣) شرح التَّسهيل ١٣٦/٣، ارتشاف الضَّرْب ٤٤٣/٢، الجنى الدَّاني ٣١٢.

(٤) الأصول في النحو أوردها في: ١٧٤/٣، ولم يوردها في: ٤١١/١.

(٥) شرح التَّسهيل ١٣٦/٣.

(٦) الجنى الدَّاني ٣١٢.

(٧) المرجع السَّابق ٣١٣.

(٨) الأصول ٤١١/١.

أردت الابتداء). يريد أن (من) هنا دخلت على المحل الذي وقع فيه ابتداء الرؤية وانتهائها، ولذلك سَمَّاها غاية لما كان محيطاً بغاية الفعل؛ لأنَّ الغاية هي مدى الشَّيْء أي قُدْرُهُ^(١)، وهذا ما فهمه ابن هشام في المغني^(٢) والشَّيْخ خالداً في شرح التصريح^(٣). وإذا ثبت هذا فإنَّ قول المرادي عن معنى الغاية لـ(من) "ذكره بعض المتأخرين" غير مسلم؛ لأنَّ هذا المعنى من لدن سيبويه ولذا أردف قائلاً: "وحمل عليه كلام سيبويه المتقدم"^(٤).

الثاني: حين تحدَّث عن (مُدُّ) فقال بعد ذلك النَّص: "وتقول: (ما رأيته مُدُّ يومين فجعلتها غاية)، [كما قلت: أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية] ولم ترد منتهى"^(٥)، وقد كان للنُّحاة آراء في بيان نوع (من) في المثال السَّابِق وما أشبهه على النحو الآتي:

١- رأى أكثر النُّحاة أنَّ (من) في المثال للغاية كُلِّها ابتداء وانتهاء، قال ابن السَّراج "فكذلك جعل سيبويه (من) غاية في قولك (رأيته من ذلك الموضوع) وهي عنده ابتداء غاية إذا كانت إلى مذكورة أو منوَّية، فإذا استغنى الكلام عن (إلى) ولم يكن يقتضيها جعلها غاية، ويدلُّ على ذلك قوله: ما رأيته مُدُّ يومين فجعلتها غاية، كما قلت: أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية"، ويفسِّر ابن السَّراج قول سيبويه (ولم ترد منتهى) بقوله: "أي لم ترد ابتداء له منتهى، أي استغنى الكلام دون ذكر المنتهى. وهذا المعنى أراد، والله أعلم"^(٦). وكان ابن السَّراج قد شعر بأنَّ قول سيبويه (ولم ترد منتهى) مشكَّلٌ فالحَّجَّ في تفسيره مرَّتين. ويلاحظ أنَّ ابن السَّراج ماز الغاية من ابتداء الغاية مما يؤكِّد أنَّ الغاية تعني الابتداء والانتهاء كما قال ابن عصفور في حديثه عن (من): "وأما التي للغاية فهي تدخل على ما هو محل لابتداء الفعل وانتهائه معاً، وكذلك أخذته من زيد، زيد أيضاً هو محل ابتداء الأخذ وانتهائه معاً"^(٧)، فابن عصفور فهم أنَّ (من) في: (أخذته من زيد) تفيد معنى الابتداء والانتهاء، ومَن تبعه في ذلك: ابن أبي الرِّبيع، والمرادي، والزَّركشي^(٨).

(١) ارتشاف الضَّرْب ٤٤٢/٢.

(٢) مغني اللَّيْب ٤٢٥.

(٣) شرح التصريح ١٠/٢.

(٤) الجنى الدَّاني ٣١٣.

(٥) الكتاب ٢٢٦/٤ وأشار المحقِّق إلى أنَّ ما بين المركَّبتين تكملة من نسختين أخرتين.

(٦) الأصول ٤١١/١.

(٧) شرح الجمل ٤٩٠/١، ٥٥/٢.

(٨) البسيط ٨٤٥/٢، الجنى الدَّاني ٣١٣، الرِّهان ٣٥٦/٤.

٢- فهم ابن مالك أنَّ سيبويه أراد الابتداء دون الانتهاء - وإن كان لم يؤيِّده، كما سيأتي في الرأي الثالث - قال: "وقد أشار سيبويه إلى أنَّ ابتداء الغاية قد يقصد دون إرادة منتهى فقال: وتقول ما رأيته مُذ يومين فجعلتها غاية، كما قلت أخذته مِنْ ذلك المكان فجعلته غاية، ولم ترد منتهى" ^(١)، وواضح أنَّ قول سيبويه: (ولم ترد منتهى) قد أوهم ابن مالك أنَّ النهاية غير مقصودة ^(٢). ورأى ابن هشام أنَّها في المثال للابتداء وذلك في قوله: "قال سيبويه: (وتقول رأيته مِنْ ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك) أي: محلاً للابتداء والانتهاء معاً، قال وكذا أخذته مِنْ زيد....، والظاهر عندي أنَّها للابتداء؛ لأنَّ الأخذ ابتدئ من عنده وانتهى إليك" ^(٣).

ويمكن التوفيق بين هذا الرأي وسابقه بقول ابن أبي الرِّبيع: "وأما قولهم (أخذت من الثَّابوت) فهي للغاية كُلِّها ولم تدخل إلا لابتدائها، ولكن لما كان الابتداء والانتهاء واحداً ولم يكن الفعل ممتداً دخلت (مِنْ) هنا" ^(٤). فكأنَّ (مِنْ) دخلت للابتداء على ما هو الأصل فيها ولكنها في المثال أفادت الانتهاء أيضاً؛ لأنَّ الفعل غير ممتد. وعلى هذا فإنَّ قول ابن هشام: لأنَّ الأخذ ابتدئ من عنده صحيح، ولكن قوله "وانتهى إليك" غير مسلم؛ لأنَّ الأخذ لا امتداد له حتَّى يكون له طرفا ابتداء وانتهاء.

والظاهر من كلام ابن أبي الرِّبيع أنَّ الفعل إذا لم يكن له امتداد تكون (مِنْ) بعده للابتداء والانتهاء معاً.

٣- رأى ابن مالك أنَّها للمجازة في المثال المذكور قال: "والصَّحيح أنَّ (مِنْ) في نحو: (أخذته مِنْ ذلك المكان)، للمجازة إذ لو كان الابتداء مقصوداً مع (أخذت) كما هو مقصود مع (حملت) في قولك: (حملته مِنْ ذلك المكان)، لصدق على استصحاب المأخوذ أخذ، كما يصدق على استصحاب المحمول حمل" ^(٥)، ولم أجد هذا الرأي لغيره فيما رجعت إليه. وسبق أن ذكرنا ^(٦) أنَّ معنيي (مِنْ) و(عَنْ) كثيراً ما يتقاربان.

(١) شرح التسهيل ١٣٥/٣.

(٢) ومَن فهم من نص سيبويه أنَّ النهاية غير مقصودة أ. أحمد العوامري في مقال (مُذ ومُنْذ) ص ٢٦٤ قال: "وقوله لم ترد منتهى، يريد: أنك أردت ابتداء الغاية وحدها ولم تعرَّض للمنتهى، ولكننا رأينا فيما سقناه أنفاً لمعنى هذا المثال أنه يتضمَّن ابتداء الغاية ومنتهاها".

(٣) مغنى اللبيب ٤٢٥.

(٤) البسيط ٨٤٥/٢.

(٥) شرح التسهيل ١٣٥/٣.

(٦) تنظر ص ١١ من هذا البحث.

والظاهر أنها تكون لا ابتداء الغاية وانتهائها؛ لأننا لا نجد فرقاً بين قولنا: رأيتُه مِنْ ذلك الموضوع، وأخذتُه مِنْ ذلك المكان، فإذا كانت الرؤية قد ابتدأت وانتهت في ذلك الموضوع؛ فإن ذلك المكان هو محل ابتداء الأخذ وانتهائه أيضاً، خاصة أنَّ الحديثين (الرؤية والأخذ) غير ممتدّين. ثم إنَّ نص سيبويه فيه ما يدلُّ على الابتداء والانتهاه معاً وذلك:

- لأنه قال "فجعلته غاية"^(١)، وعلمنا سابقاً أنَّ سيبويه يفرق بين الغاية ومبدأ الغاية، فالغاية تعني الابتداء والانتهاه، ومَّا يؤكدُ هذا عبارته السَّابقة حين قال: "كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى"^(٢) فالقولان متماثلان في هذا النصِّ وسابقه.

- ولأنَّه جعل قولهم: (أخذتُه مِنْ ذلك المكان) نظير قولهم: (ما رأيتُه مُدَّ يومين)، و(مُدَّ) في هذا القول تدلُّ على الابتداء والانتهاه معاً، كما ذُكرَ في هذا البحث^(٣). فعلى هذا يكون الابتداء والانتهاه مقصودين في أخذتُه مِنْ ذلك المكان.

ويرى المرادي أنَّ هذا المعنى - وإن ثبت - ليس كثيراً في (مِنْ). قال: "فعلى هذا تكون (مِنْ) في أكثر المواضع لا ابتداء الغاية فقط، وفي بعضها لا ابتدائها وانتهائها معاً"^(٤)، وقد ذكر هذا المعنى عدد من النحاة^(٥)، وإن كان بعيداً عمَّا ذكره سيبويه.

حدود الغاية:

إذا ثبت معنى الابتداء والانتهاه لـ(مِنْ) فإنَّ محل الخلاف هو: "أنَّ محل الابتداء هل هو شيء آخر أو هو محل الانتهاه؟"^(٦). ويبدو أنَّ محل الابتداء هو محل الانتهاه في: (ما أخذتُه مِنْ ذلك المكان) ونحوه، كما قال ابن أبي الرِّبيع: "لما كان الابتداء والانتهاه واحداً ولم يكن الفعل ممتداً دخلت (مِنْ) هنا"^(٧). ومثال ذلك ما جاء في قول عنتره:

وَلَمَّعْ فِيهَا الْبَيْضُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ كَلَمْعٍ يُرَوِّقُ فِي ظِلَامِ الْغَيَاهِبِ^(٨)

(١) الكتاب ٢٢٦/٤.

(٢) المرجع السَّابق ٢٢٥/٤.

(٣) تنظر ص من هذا البحث. وص .

(٤) الجنى الداني ٣١٣.

(٥) التَّوطئة ٢٢٦، المَقَرَّب ١٩٨، البسيط ٨٤٥/٢، رصف المباني ٣٨٨، الجنى الداني ٣١٢، البرهان في

علوم القرآن ٣٥٦/٣.

(٦) حاشية يس مع شرح التَّصريح ١٠/٢ نقلاً عن الزُّرقاني.

(٧) البسيط ٨٤٥/٢.

(٨) ديوان عنتره مع شرحه للخطيب التُّرَيْزِي ٣٧.

فـ(من) في البيت لابتداء الغاية وانتهائها، أي أن لمع السيف بدأ وانتهى من كل جانب وهو حدث غير ممتد ولكنه متكرر، ولا ينتظر مجيء (إلى) في مقابل (من)؛ لأن الكلام استغنى دونها ولم يقتضها؛ لأن (من) نفسها أفادت الابتداء والانتهاء كما ذكرنا.

مِنْ أَدَوَاتِ الْغَايَةِ وَابْتِدَائِهَا:

ولأن كل أدوات يتفق عملها فلا بد لها من أم تتولّى عليها^(١) فإنه بعد كل ما تقدم يمكننا أن نتوصل إلى أن (من) هي أم أدوات الغاية وابتدائها. وذلك للأسباب الآتية:

- ١- لأنها حرف والأصل أن يدل على المعاني بالحروف.
- ٢- لأنها تأتي للابتداء والغاية كما تدل على انتهاء الغاية نيابة.
- ٣- لأنها أم حروف الجر وأقواها فلا مانع أن تزيدها تلك القوة أخرى توهلها أن تحتل مكانة الأم بين أدوات الغاية.

٤- لأن معنى ابتداء الغاية قوي فيها، فهو أصل معانيها وأشهرها والغالب عليها^(٢). قال الصّاحبي: "يسمّيها أهل العربية ابتداء غاية"^(٣)، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجع إليه^(٤)، ولم ينكره أحد من النحاة بل إن بعضهم لا يذكر لها سواه. وإذا أخذنا بقول من قال إن الحرف ليس له سوى معنى واحد أصلي، فإن ابتداء الغاية هو المعنى الأصلي لـ(من).

- ٥- لأنها تأتي لابتداء الغاية مطلقاً زماناً ومكاناً، وذلك وإن كان رأياً لبعض النحاة لاجتماعهما إلا أنه رأي قوي وله أدلته-وسبق بيان ذلك-فلا بأس من الاستئناس به في الدلالة على قوة (من) في بابها، ويمكن أن يجعل ذلك من خصائصها؛ لأن لكل أم باب اختصاصاً تمتاز به.
- ٦- لأنها للابتداء، والابتداء يسبق الانتهاء، ولذا لم تكن (إلى) مثلاً-في رأينا-أماً.

(من) بعد أفعل التفضيل وعلاقتها بالغاية:

لأفعل التفضيل حالات مذكورة في كتب النحو منها: أن يكون مجرداً من آل والإضافة وعندها تليه (من) لفظاً أو تقديرًا، وقد نظم ابن مالك ذلك في قوله:

وأفعل التفضيل صلة أبداً تقديرًا أو لفظاً ير (من) إن جرداً^(٥)

(١) شرح ملحّة الإعراب للحريري ١٢٤.

(٢) المخصّص ٥٣/١٣.

(٣) الصّاحبي لابن فارس ٢٧٣.

(٤) مغني اللبيب ٤١٩، وسبق مناقشة ذلك في ص ، ولكن الذي يهمننا هنا هو التّدليل على قوة معنى

الغاية في (من).

(٥) الخلاصة باب أفعل التّفضيل .

واجتمع اللفظ والتقدير في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾^(١)، أي: وأعزُّ منك نفراً. وقد اختلف النحاة في بيان نوع (من) هذه على أربعة أقوال وهي إما أن تكون:

- ١- للتبويض.
- ٢- أو لابتداء الغاية.
- ٣- أو للابتداء والانتهاء معاً.
- ٤- أو للمجازاة.

وفيما يأتي بيان ذلك:

الرأي الأول: أن تكون للتبويض:

وبيان ذلك أنك إذا قلت: (زيد أفضل الرجال) فإنما أردت جميع العموم، ولكن إذا قلت: (زيد أفضل من عمرو) فإنما فضّلته على رجل واحد فصار مخصوصاً ودخله معنى التبويض ولم تكن مفضلاً للاسم على جميع الجنس لكن على بعضه^(٢) هذا ما ذكره ابن ولاد بناء على فهمه لكلام سيبويه، وذلك أن سيبويه حين تحدّث عن معنى (من) الرائدة في مثل (ما أتاني من رجل) قال: "ولكنه أكّد بـ (من) لأنّ هذا موضع تبويض فأراد أنّه لم يأت به بعض الرجال والناس"، ونظر سيبويه لذلك بأمثلة فقال: "وكذلك: (وجه من رجل)، إنّما أراد أن يجعل التّعجب من بعض الرجال. وكذلك: (لي ملؤه من غسل)، وكذلك: (هو أفضل من زيد) إنّما أراد أن يفصله على بعض ولا يعم، وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك (شر من زيد)"^(٣). وانقسم النحاة في فهم كلام سيبويه ثلاثة أقسام:

- أ- قسم فهم أنّ سيبويه يريد أنّ (من) التفضيلية تفيد التبويض. ومن هؤلاء ابن ولاد حيث قال: "فإذا لم تكن (من) ها هنا لابتداء الغاية ولا زائدة فلم يبق إلا ما قاله سيبويه من التبويض؛ لأنّ هذه وجوها في الكلام"^(٤)، وذكر ذلك أبو سعيد السّيرافي^(٥)، والأعلم الثّبتنمري- وإن لم يوافق- إذ قال: "وذكر [سيبويه] في معنى التبويض: هو أفضل من زيد وشر من زيد.... والأولى في هذا أن تجعل من باب ابتداء الغاية"^(٦)، وقال الرّماني عن (من) المصاحبة لأفعل: "وقيل: معناها التبويض"^(٧)، ولم يذكر القائل، ولعلّه يشير بذلك إلى قول سيبويه. أمّا الهروي فقد نقل كلام سيبويه مع تغيير يسير وذلك عند ذكره معنى

(١) سورة الكهف من الآية ٣٤.

(٢) المقتضب ١٨٣/١ (الحاشية) نقلاً عن الانتصار لابن ولاد.

(٣) الكتاب ٢٢٥/٤، ونقله ابن السّراج في الأصول ١٧٣/٣، ١٧٤.

(٤) المقتضب ١٨٣/١ (الحاشية) نقلاً عن الانتصار لابن ولاد.

(٥) شرح الكتاب ٥/ الورقة ١٩٠.

(٦) النكت ١١٢٨/٢.

(٧) معاني الحروف للرّماني ٩٧.

التَّبْعِيضَ لـ(مِنْ) وقال: "وكذلك هو أفضل مِنْ زيد إنما أراد أن يفضَّله على زيد ولا يعم فجعل ابتداء فضله مِنْ زيد ولم يعلم موضع الانتهاء"^(١).

ب- وقسم آخر فهم أنَّ المراد من كلام سيبويه معنى الابتداء ومنهم: ابن هشام^(٢)، وصاحب التصريح في قوله: "وهي عند المبرِّد وسيبويه لا ابتداء الارتفاع في نحو: أفضل منه، وابتداء الانحطاط في نحو: شر منه"^(٣)، ووافقه السيوطي في الجمع^(٤).

ج- وفريق ثالث جمع الأمرين معاً ففهم من كلام سيبويه أنه يريد ابتداء الغاية والتَّبْعِيضَ جميعاً، ومنهم: ابن مالك حيث قال أولاً: "وهذا أولى من أن يقال لا ابتداء الارتفاع في نحو: أفضل منه، والانحطاط في: شر منه، كما زعم سيبويه"^(٥)، وقال بعد ذلك: "وأشار [سيبويه] إلى قصد التَّبْعِيضَ بالمصاحبة لأفعل التَّفضيل فقال في: (هو أفضل مِنْ زيد): فضله على بعض ولم يعم"^(٦)، ولكنه لم يوافقه في القولين. وقال المرادي: "وذهب سيبويه إلى أنها لا ابتداء الغاية ولا تخلو من التَّبْعِيض"^(٧)، ونقل ذلك أبو حيان في الارتشاف^(٨)، والأشعوني في شرح الألفية^(٩).

وهكذا يتضح لنا خلاف النحاة في فهم المراد من كلام سيبويه، فمن فهم التَّبْعِيضَ انصرف إلى قول سيبويه: "إنما أراد أن يفضَّله على بعض ولا يعم"، ومن فهم الابتداء اهتم بقوله: "وجعل زيداً الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه" ومن فهم الابتداء والتَّبْعِيضَ معاً قرن القولين معاً. ويتضح من نص سيبويه المتقدم أنه قد ألمح إلى معنى التَّبْعِيضَ في (مِنْ) الزائدة، والتي في أسلوب التعجب والتَّمْيِيزِ، والتي بعد أفعل التَّفضيلِ، وقد ردَّ عليه ابن مالك في كون الزائدة تفيد التَّبْعِيضَ قال: "وهذا غير مرضي؛ لأنه يلزم منه أن تكون ألفاظ العموم للتَّبْعِيضَ"^(١٠)، كما ردَّ ابن مالك أن تكون المصاحبة لأفعل التَّفضيلِ للتَّبْعِيضَ بأمرين:

١ - عدم صلاحية (بعض) في موضعها.

(١) الأزهية ٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) مغني اللبيب ٤٢٣.

(٣) شرح التصريح (مع حاشية يس) ١٠٢/٢.

(٤) جمع الهوامع ٣٦/٢.

(٥) شرح التسهيل ١٣٥/٣.

(٦) السابق ١٣٦/٣.

(٧) الجنى الداني ٣١٢. وينظر جواهر الأدب ٣٥٠.

(٨) ارتشاف الضرب ٤٤١/٢.

(٩) شرح الأشعوني (مع حاشية الصبان) ٣٤/٣.

(١٠) شرح التسهيل ١٣٥/٣.

٢- صلاحية كون المجرور بها عامًّا نحو: (الله أعظم من كلِّ عظيم)^(١).

وأجيب عن الأول بـ: "أنَّ المراد بالتبويض [في نصِّ سيبويه] كون مجرورها بعضاً"^(٢) أي أنَّ زياداً هو بعض النَّاس، ويمكن أن يجاب عن الثاني: بأنَّ المجرور بها لا يكون عامًّا وإنَّ توهم البعض، فمثلاً قولنا: (زيد أفضل من الآباء) لا يفيد العموم، بخلاف قولنا: (زيد أفضل الآباء)؛ لأنَّ المعنى إذا دخلت (من): زيد أفضل من الآباء الذين تعلمهم فيقول الأمر إلى التبويض^(٣).

ويبدو أن لا مانع أن تكون للتبويض إذا كان المجرور بها عامًّا كما مثلوا؛ لأنَّ العموم هنا نسبي لا مطلق. فالقائل: (زيد أفضل الآباء) لا يعني أفضل الآباء الذين في هذه الدنيا لأنَّه لا يعلمهم وإلا كان كلامه على سبيل المبالغة لا الحقيقة بل المراد أنَّه أفضل الآباء المعروفين، فتكون (أل) في قوله عهديَّة لا حسنيَّة. أمَّا ما مثل به ابن مالك نحو: (الله أعظم من كلِّ عظيم) فالعموم مفهوم هنا لقريئة عقديَّة لانحويَّة؛ لأنَّ هذه حقيقة سواء أكان العظماء معروفين أم لا. ومع ذلك فإنَّ السامع لمثل هذا المثال يلزمه أن يسترجع العظماء الذين في ذهنه ليعلم أن الله أعظم منهم جميعاً - والله المثل الأعلى -، فيقول الأمر إلى التبويض في صفة العظمة لا في ذات العظماء.

الرأي الثاني: أن تكون لا ابتداء الغاية:

ومعنى ذلك أننا إذا قلنا: (زيد أفضل من عمرو) فقد جعلنا عمراً ابتداء غاية التفضيل فيفهم من ذلك أنَّ زياداً أفضل من عمرو ومن كل من محله كمحلِّ عمرو أو دونه؛ لأنَّه ارتفع عن ذلك المكان، وكذلك إذا قلنا: (زيد شرُّ من عمرو) يكون عمرو الموضع الذي ابتداء منه نزول زيد عن مقدار عمرو^(٤) فهي لا ابتداء الغاية صعوداً أو نزولاً. وهذا الرأي قال به أكثر النحاة ابتداءً من المبرد في المقتضب ونقله عنه ابن السراج في الأصول، وتبعهما السرياني في شرح الكتاب، والرماني في معاني الحروف، والصيمري، والأعلم الشنتمري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن الناطم^(٥)، ونقله الخالفون. وردَّه ابن مالك لعدم صحَّة مجيء (إلى) بعدها فقال: "إذ لو كان الابتداء مقصوداً لحاز أن تقع بعدها (إلى)"^(٦). وأجيب بأنَّه لا يشترط ذكر المنتهى إمَّا لجهله أو لعدم الحاجة إلى ذكره وقد سبق بيان ذلك^(٧). أمَّا ابن عصفور فقد قدَّر

(١) السابق ١٣٦/٣، وينظر شرح السرياني ٥/الورقة ١٩٠.

(٢) حاشية الصَّبَّان ٣٤/٣.

(٣) المقتضب ١٨٣/١ (الحاشية) نقلاً عن الانتصار لابن ولَّاد.

(٤) المقتضب ١٨٢/١، الأصول ٧/٢ نقل كلام المبرد، شرح السرياني ٥/الورقة ١٩٠.

(٥) المقتضب ١٨٢/١، الأصول ٧/٢، شرح الكتاب للسرياني ٥/الورقة ١٩٠، معاني الحروف للرماني ٩٧، التبصرة والتذكرة ٢٩٣/١، النكت ١١٢٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٦، الأمالي لابن

الحاجب ٨٤/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٨/١، شرح الألفية لابن الناطم ٤٨٠.

(٦) شرح التسهيل ١٣٥/٣.

(٧) تنظر ص ٩٦ من هذا البحث.

المنتهى في قولنا: (زيد أفضل من عمرو) قال: "ويكون الانتهاء في أدنى من فيه فضل، إذ العادة أن يبتدئ التفضيل مما يقرب الشيء ويدانيه في الصفة التي تقع فيها المفاضلة"^(١). أمّا ابن ولاد فقد أنكر أن تكون (من) لابتداء الغاية؛ وذلك لأنّ الابتداء والانتهاء قد يدخلان في الفعل وقد لا يدخلان، وعلى هذا إذا قلنا إنّ (من) لابتداء الغاية في: (هو أفضل من زيد) يلزم من ذلك أن يكون الفضل واقعاً على غير زيد وهذا غير مراد "ألا ترى أنّه لو كان معناه ما ذكر ثمّ جئنا باللفظ مطابقاً فقلنا: ابتداء فضله من زيد لوجب بهذا أن يكون ها هنا مفضول غير زيد، وزيد طرف له وغاية، وليس يريدون ذلك في قولهم هو أفضل من زيد، ولا أن يفضلوا على سوى زيد"^(٢).

ويمكننا مناقشة ابن ولاد فيما ذهب إليه بناءً على ما ذكرنا سابقاً أنّ حدّ الابتداء قد يدخل إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية، والظاهر أنّ في المثال قرينة معنوية تدل على دخول زيد؛ لأنّ فضل زيد لا بدّ أن يكون معلوماً، إذ لو كان مجهولاً فلا فائدة في إخبار المخاطب أن فلاناً أفضل من زيد وهو لا يعلم فضل زيد، فيكون حدّ الابتداء داخلًا.

الرأي الثالث: أن تكون (من) لابتداء الغاية في التفضيل وانتهائها:

نقل هذا الرأي الإربلي في جواهر الأدب حيث قال: "وقيل: إنّها لابتداء الغاية في التفضيل ولانتهائها أيضاً، أي ابتدئ التفضيل منها وانتهى بها"^(٣)، ولم يحدّد القائل ولم أجد هذا الرأي فيما رجعت إليه.

الرأي الرابع: أن تكون للمجازة:

فيكون معنى (زيد أفضل من عمرو): جاوز زيد عمراً في التفضيل^(٤)، وكذلك لو قلنا: زيد شرّ من عمرو، يعني جاوز زيد عمراً في الدنور (السفل)، وصاحب هذا الرأي - فيما أعلم - ابن مالك^(٥)، وإليه نسبة بعض الخالفين كالمرادي في الجنى الداني، وابن هشام في مغني اللبيب، والشّيخ خالد في شرح التصريح، والسبّوطي في الهمع، والأشّوني في شرحه على الألفية^(٦). إلا

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٨/١.

(٢) المقنضب ١٨٣/١ (الحاشية) نقلاً عن الانتصار لابن ولاد.

(٣) جواهر الأدب ٣٥٠.

(٤) شرح التسهيل ١٣٥/٣، مغني اللبيب ٤٢٣.

(٥) شرح التسهيل ١٣٦/٣.

(٦) الجنى الداني ٣١١، مغني اللبيب ٤٢٣، التصريح ١٠٢/٢، الهمع ٣٦/٢، شرح الأشّوني ٤٣/٣ مع

حاشية الصبان.

أنَّ السُّيُوطِيَّ نسبته في الجمع إلى ابن ولاد أيضاً في قوله: "وقال ابن مالك وابن ولاد للمجازة"^(١)، مع أنَّ ابن ولاد ذكر أنَّها للتبعيض كما سبق.

ويبدو أنَّ الرُّضِّيَّ يوافق ابن مالك فيما ذهب إليه^(٢) فقد ذكر أنَّ (مِنْ) في مثال: (أنا أكبر من الشعر)، و(أنت أعظم من أن تقول كذا) للمجازة فقال: "فليس المقصودُ تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول، بل المراد: بعدهما عن الشعر والقول. وأفعال التفضيل يفيد بُعد الفاضل من المفضول وتجاوزة عنه فر(مِنْ) في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك: بنت من زيد وانفصلت منه"^(٣). وقد دلَّل ابن مالك على رأيه ببطلان كون (مِنْ) التفضيلية لا ابتداء الغاية والتبعيض فیتعين كونها للمجازة^(٤)، وفضلَّ ابن هشام قوله على القول بأنَّها لا ابتداء الغاية وأورد اعتراضاً قد يرد فقال: "وقد يقال: ولو كانت للمجازة لصح في موضعها (عَنْ)^(٥)، وأجيب عن هذا بأنَّ صحَّة وقوع المرادف موقع مرادفه إنَّما هو إذا لم يمنع من ذلك مانع، وهما هنا منع مانع وهو الاستعمال، فإنَّ اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا (مِنْ) خاصة^(٦) فأصبحت كبعض حروفه فلا تغيَّر ولا تبدَّل"^(٧).

وبعد عرض هذه الأقوال نصطفني منها رأياً تأنس إليه النفس، والظاهر عندي أن تكون (مِنْ) بعد أفعال التفضيل لا ابتداء الغاية "ووجه ظهوره أن (مِنْ) لا تُحمل على غير الابتداء إلا إذا منع منه مانع؛ لأنَّه أشهر معانيها، وهنا لا مانع منه فلا حاجة إلى إخراجها عنه"^(٨)، والظاهر أنَّ قول سيبويه "فأراد أن يفصله على بعض ولا يعم" لا يتنافى مع هذا المعنى؛ لأنَّ القائلين بأنَّها لا ابتداء لا يتكروَن ذلك، وبيان هذا أنَّنا إذا قلنا (زيد أفضل مِنْ عمرو) فإنَّ التبعيض المقصود أنَّ عمراً هذا هو بعض النَّاس، وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان ولا يتعارض مع كونها لا ابتداء؛ لذا قال سيبويه بعده: "وجعل زيداً [في أفضل مِنْ زيد] الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك شر مِنْ زيد"^(٩)، وعلى هذا فلا تعارض ولا تناقض في أقوال سيبويه.

(١) الجمع ٣٦/٢. وتجدر الإشارة إلى أنَّ ابن ولاد هنا هو صاحب الانتصار المتوفى سنة ٢٩٨هـ، وهو القائل بأنَّها هنا للتبعيض.

(٢) شرح الرُّضِّيَّ على الكافية ٢٦٥/٤.

(٣) شرح الرُّضِّيَّ على الكافية ٤٥٥/٣.

(٤) شرح التسهيل ١٣٦/٣. وتقدم ذكر حجَّته في إبطال كونها للتبعيض في صواب ابتداء الغاية في ص

(٥) مغني اللبيب ٤٢٣.

(٦) التصريح ١٠٢/٢، وينظر حاشية الصَّبَّان ٣٤/٣.

(٧) شرح الرُّضِّيَّ على الكافية ٢٦٥/٤.

(٨) حاشية الصَّبَّان ٣٤/٣.

(٩) الكتاب ٢٢٥/٤.

وليس معنى المجاوزة من هذا ببعيد؛ لأننا إذا قلنا كما قال ابن مالك إنَّ معنى (زيد أفضل من عمرو): جاوز زيد عمرًا، فالمجاوز يرتفع عن المتجاوز، أو يسفل كما في: زيد شرٌّ من عمرو، ولا ارتفاعه هنا حدٌّ يبتدئ منه، وآخر ينتهي إليه فيقرب الأمر من معنى الابتداء. وقد سبق أنَّ (من) و(عن) كثيرًا ما يتعاقبان^(١)، وهكذا نجد تقاربًا بين المعاني التي ذكرها النُّحاة، وهذا يذكرنا بقول ابن يعيش عن (من): "ومعانيها وإنَّ تعدَّدت فمتلاحة"^(٢).

(١) تنظر ص ١١ من هذا البحث.

(٢) شرح المفصل ١٠/٨.

٢- متى في لغة هذيل

التعريف بالأداة:

تأتي (متى) على عدة أوجه في النحو فتكون:

أ - اسم استفهام عن الوقت.

ب - اسم شرط جازم.

وهي في الوجهين ظرف زمان غير متمكن وهذا في لغة جميع العرب، وعند جمهور النحاة.

ج - حرف جر أو ظرفاً في لغة هذيل، وفيما يأتي تفصيل معانيها.

معنى (متى) في لغة هذيل:

اختلف النحاة في ذكر معنى (متى) فقول:

(١) هي بمعنى (من) ^(١)، حكاه ابن السكيت عن هذيل ^(٢)، وعلى هذا تكون لا ابتداء الغاية في غير الزمان.

(٢) وقيل بمعنى (في) ^(٣).

وعلى هذين القولين تكون حرفاً جازماً.

(٣) وقيل بمعنى وسط ^(٤) وتكون حينئذ ظرفاً مكانياً ^(٥).

قال ابن هشام: "(متى) على خمسة أوجه"، وذكر اسم الاستفهام واسم الشرط وقال: "واسم مرادف للوسط، وحرف بمعنى (من) أو (في) وذلك في لغة هذيل" ^(٦).

وأرى أن أورد من الأمثلة ما أمكن جمعه من كتب النحو واللغة التي وردت فيها (متى) في لغة هذيل؛ للوقوف على معناها، وهي على النحو الآتي:

١- أمثلة الشعر:

(١) الاقتضاب ٢٩٢/٢، شرح السهيل ١٨٦/٣، جواهر الأدب ٤٦٦، الارتشاف ٤٦٥/٢، التصريح ٢/٢، المجمع ٣٤٢/٢، شرح الأشموني ٢١١/١.

(٢) الاقتضاب ٢٩٢/٢.

(٣) المخصص لابن سيده ٦٩/١٣، شرح الرضي على الكافية ٢٠٤/٣، المغني ٤٤٠، اللسان ٤٧٤/١٥.

(٤) الأزهية ٢٠٠، ٢٠١، المخصص لابن سيده ٦٩/١٣، الأمالي الشجرية ٢٧٠/٢، شرح الرضي على الكافية ٢٠٤/٣، المجمع ٣٤٢/٢، حاشية يس على التصريح ٢/٢، اللسان ٤٧٤/١٥.

(٥) الارتشاف ٤٦٥/٢، القاموس المحيط ٤١٥/٤.

(٦) مغني اللبيب ٤٤٠، وينظر شرح الرضي ٢٠٤/٣.

أ- قول أبي ذؤيب:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ لَهُنَّ نَيْبِجٌ^(١)
 قيل بمعنى (مِنْ) وقال ابن سيده بمعنى وسط^(٢)، وفي رواية الديوان:

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبْتُ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَيْبِجٌ^(٣)
 ولا شاهد في هذه الرواية على ما نحن بصده.

ب- قول ساعدة بن جؤية:

أُحِيلَ بَرَقًا مَتَى حَابٍ لَهُ زَجَلٌ إِذَا يُفْتَرُ مِنْ تَوَاضِعِهِ حَلَجًا^(٤)

ج- قول أبي المثلّم الهذلي:

مَتَى مَا تُذَكِّرُهَا تَعْرِفُهَا مَتَى أَقْطَارُهَا عَلَقَ نَفِثٌ^(٥)

أي: مِنْ أَقْطَارِهَا، وروي (لدى أقطارها)، و(على أقطارها)^(٦). ولا شاهد في ذلك على ما نحن بصده الحديث عنه.

د- قول آخر:

إِذَا أَقُولُ صَحَا قَلْبِي أُتِيجَ لَهُ سُكْرٌ مَتَى قَهْوَةٌ سَارَتْ إِلَى الرَّأْسِ^(٧)

أي من قهوة، وقال الدكتور عبد النعيم علي عبد الله: "ويمكن حمل (متى) فيه على أصلها من الظرفية الزمانية ويكون المعنى: وقت شرب خمر سارت إلى الرأس"^(٨).

٢- أمثلة من كلام العرب:

ورد مثال واحد في جميع كتب النحو اختلفت طرائق النحاة في روايته على النحو التالي:

(١) معاني القرآن للفراء ٢١٥/٣، المنتخب ٦٠٨/٢ (معنى في)، ٦١٩ (معنى وسط)، الصاحي ٢٧٧ قالوا معناه من لجج وقالوا: بمعنى وسط، الأزهية ٢٠١ (وسط)، الاقتضاب ٣٧٢/٣ (مِنْ-وسط)، المخصص لابن سيده ٦٩/١٣، الأمالي الشجرية ٢٧٠/٢ (وسط)، شرح التسهيل ١٨٦/٣ (مِنْ)، شرح الرضوي على الكافية ٢٠٤/٣ (مِنْ)، جواهر الأدب ٤٦٦ (مِنْ)، الارتشاف ٤٦٥/٢ (أنشده أبو سعيد) معنى (مِنْ)، المغني ٤٤١، الهمع ٣٤/٢ (مِنْ)، اللسان ٤٧٤/١٥ (أنشد أبو زيد بيت أبي ذؤيب أيضًا وقال: (أراد وسط لجج). والضمير في شربن عائذ على السحاب، ونتيج: مرّ سريع.

(٢) الاقتضاب ٣٧٢/٣، المغني ٤٤١.

(٣) شرح أشعار الهذليين للسكري ١٢٩/١. وتنصبت: ارتفعت، حبشيّات: سحابات سود.

(٤) شرح أشعار الهذليين ١١٧٣/٣، مغني اللبيب ٤٤٠، اللسان (متى) ٤٧٤/١٥. والحابي: السحاب المرتفع، والخلج: المطر الخفيف.

(٥) المنتخب ٦١٩/٢ (معنى مِنْ ٦١٨)، الاقتضاب ٣٧٢/٣، الارتشاف ٤٦٥/٢ قال أبو حيان: "أنشده السكري. بمعنى (مِنْ)، ويحتمل أن يكون (متى لجج) و(متى أقطارها) بمعنى (وسط) فيكون ظرفًا مكانيًا"، اللسان (متى) ٤٧٥/١٥ "أي من أقطارها".

(٦) شرح أشعار الهذليين للسكري ٢٦٤/١.

(٧) اللسان ٤٧٥/١٥.

(٨) الجرع علم الأسماء ٤٩١.

- أ- أخرجها متى كمه^(١).
- ب- أخرجها من متى كمه^(٢). وقد حكى ذلك الكسائي عن العرب^(٣)
- ج- وضعته متى كمى، أو وضعها متى كمه^(٤)، "قال ابن سيده بمعنى (في) وقال غيره بمعنى (وسط)"^(٥)، وحكى ذلك أبو زيد (وضعته متى كمى)^(٦)
- د- جعلته متى كمه^(٧).
- هـ- جعلته في متى كمى^(٨).
- والكم يطلق على مدخل اليد ويخرجها من الثوب^(٩).
- ويُلحظُ على الأمثلة السابقة ما يأتي:

أ- أمثلة الشعر:

- ١- لم تسبق (متى) فيها بحرف جر.
- ٢- اثنان من الشواهد الشعرية التي ذكرناها لهما روايتان مختلفتان لم تذكر فيهما (متى)، فعلى هذا تخرج هاتان الروايتان مما نحن فيه، وتدخل الروايتان اللتين ذُكرت (متى) فيهما.

ب- أمثلة الكلام:

- اختلفت رواية الأمثلة التي وردت في كتب النحو في ذكر ما نسب إلى الهذليين ويلحظ:
- ١- أن (متى) سبقت في بعض الروايات بحرف جر وهو (من) أو (في)، وعلى ذلك يتعين ألا تكونَ (متى) فيها حرف جر؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله على الصحيح من أقوال النحاة، ولأن المعنى يأبى ذلك، لذلك فجميع من أورد تلك الروايات فسرَّ (متى) بمعنى وسط^(١٠).

- (١) شرح التسهيل ١٨٦/٣ (أي: من كمه)، جواهر الأدب ٤٦٦ (حرف جر بمعنى من)، الارتشاف ٤٦٥/٢ (من)، مغني اللبيب ٤٤٠ (أي: من)، أوضح المسالك ٦/٣، القاموس المحيط ٤١٥/٤.
- (٢) الأزهية ٢٠٠ (وسط)، الأمالي الشجرية ٢٧٠/٢ (من وسط)، الكلبيات ٢٧٤/٤ (وسط).
- (٣) الأزهية ٢٠٠، الأمالي الشجرية ٢٧٠/٢.
- (٤) المنتخب ٦١٩/٢ "وضعته متى كمى، أي: وسطه"، الصاحبي ٢٧٧ "يقولون [يعنى الهذليين]: وضعته متى كمى يريدون الوسط"، شرح الرضي على الكافية ٢٠٤/٣ "وضعته متى كمى، أي: وسط كمى أو في كمى"، الارتشاف ٤٦٥/٢ (وسط)، اللسان ٤٧٤/١٥ (متى) "سمع أبو زيد بعضهم يقول: وضعته متى كمى أي: في وسط كمى"، الهمع ٣٤/٢ (وسط).

- (٥) المغني ٤٤١.
- (٥) شرح الرضي على الكافية ٢٠٤/٣.
- (٧) حاشية يس ٢/٢ نقلاً عن ابن ولاد (بمعنى وسط).
- (٨) الاقتضاب ٣٧٣/٣ حكى أبو معاذ الهراء وهو من شيوخ الكوفيَّة (جعلته في متى كمى).
- (٩) اللسان ٥٢٦/١٢ (كم).
- (١٠) ينظر هامش رقم (١) من هذه الصفحة.

٢- اختلاف الفعل السابق لـ(متى)، ففي بعض الأمثلة ذُكر الفعل (أخرج)، وبعضها (وضع)، وبعضها (جعل)، ولا شك أن لاختلاف الفعل أثراً كبيراً في اختلاف معنى (متى) في المثال، فحين يكون المثال: (أخرجها متى كمه) يَحتمل أن تكون (متى) بمعنى (من) ولا يصح معنى (في)، ولذا جميع من ذكر هذه الرواية من النحاة ذكروا معنى (من)^(١). أما حين يقال: (جعلته متى كمه)، فقد يَحتمل المثال معنى (في) أو (وسط) دون معنى (من)، وكذلك في: (وضعت متى كمي)، وإلى هذا يعزى اختلاف معنى (متى).

وذكر بعض النحاة أن كون (متى) بمعنى (في) أو بمعنى (من) أو (وسط) من قبيل النيابة فأورد ذلك في باب دخول بعض حروف الصفات على بعض^(٢)، وقد كفانا ابن سيده مؤونة الردّ فقال: "فأما (متى) فليست بموضوعة موضع (في)، وإنما هي بمعنى (في)، وإنما يقال كذا في موضع كذا من هذه الحروف إذا كانت الكلمتان إمّا متضادتين وإمّا مختلفتين"^(٣). وقد قمت باستقراء كلمة (متى) في ديوان الهذليين؛ لأقف على مدى استخدام الهذليين لهذه الكلمة بمعنى (وسط) أو (في) أو (من) وفيما يأتي وصف ذلك:

١- وردت كلمة (متى) بجميع أنواعها في الديوان سبعاً وعشرين مرة^(٤).

٢- وردت متعينة لمعنى (من) في قول ساعدة بن جؤية:

أَخِيلٌ بِرَقًا مَتَى حَابٍ لَهُ زَجْلٌ إِذَا يُفْتَرُ مِنْ تَوَاضِعِهِ حَلَجًا^(٥)

وقد نص أبو سعيد السكري على أن (متى) بمعنى (من)^(٦). ووردت في بيت أبي التَّمَم السَّابِقِ بـ(متى) وأشار الشَّارَح إلى رواية (لدى) و(على)^(٧).

٣- وردت في موضعين محتملة لمعنى (من) وغيرها - على ما يبدو - وهما:

أ- قول أمية ابن أبي عائذ:

أَفَاطِمٌ حَيَّيتِ بِالْأَسْعَدِ مَتَى عَهْدُنَا بِكَ لَا تَبْعَدِ

(١) ينظر هامش رقم ٨ ص ١١٩.

(٢) المنتخب ٦١٩، ٦١٨، ٦٠٨/٢.

(٣) المخصص ٦٩/١٣.

(٤) أشعار الهذليين (مع شرحها للسكري):

ج ١/٢١٤، ٢٦٤، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٢١، ٤٥٣ (مكررة مرتان)، ٤٧٢.

ج ٢/٤٩٣، ٥٢١ (٢م)، ٥٢٨ (٢م)، ٥٢٩ (٢م)، ٥٣١، ٥٣٨، ٥٣٩، ٧٣١، ٧٨٠، ٨١٧،

٩١٧، ٩٥٨.

ج ٣/١٠٠٢، ١٠٠٤، ١١٧٣، ١٣١٥.

(٥) شرح أشعار الهذليين ١١٧٣/٣.

(٦) شرح أشعار الهذليين ١١٧٣/٣.

(٧) شرح أشعار الهذليين ١/٢٦٤، وتنظر ص ١١٩ من هذا البحث.

تَصَيَّفَتْ نَعْمَانٌ وَاصْيَفَتْ جُنُوبَ سَهَامٍ إِلَى سُرْدَدٍ^(١)

فتحتمل (متى) فيه أن تكون استفهامية، وتحتمل أن تكون جارة بمعنى (من) وتكون متعلقة بحبيث. وحملها السُّكري على الاستفهام قال: أي متى نعهذك؟ متى تزورينا؟^(٢).

ب- قول أمية أيضاً:

وَنَحْنُ مَصَالِيْتُ إِذَا الْحَرْبُ شَمَرَتْ وَسَالَمَ رَنَّا الْمَعْلَتَيْنِ يَهْدَلُ
مَتَى رَجُلٌ آسَادُ نَعْمَانٍ ذُوْنَهُ خَثِيمٌ وَمَطْرُودٌ وَرِيْشَةُ مُبْسَلٌ
لَهُ حَرْشَفٌ بِاللَّيْلِ سَدٌّ فُرُوجُهُ بِأَحْصَدَ لَا يَمْشِي بِهِ الْمُتَغَلُّ^(٣)

ونخلص من هذا إلى أنَّ استعمال الهذليين لـ(متى) بمعنى (وسط) أو (في) أو (من) قليل في ديوانهم لا يكاد يذكر، يؤيد ذلك ما ذكرناه سابقاً أنَّ الشواهد الشعرية قليلة ولا يوجد إلا شاهد كلامي واحد في كثير من كتب النحو اختلفت روايات النحاة فيه، ولكن لا يمكن إنكار هذه الظاهرة لأنها لغة، ثمَّ إنَّ الشعر لا يُمثل لغة هذيل؛ لأنَّه جاء على اللغة الفصيحة، وإن كان هناك بعض الآيات في ديوانهم وردت على لغتهم ممَّا سوَّغ لنا استقراء الديوان.

وذكر ابن هشام أنَّ (متى) حرف جر شاذ^(٤)، وقال الأشموني: "وقل من ذكر (كي) و(لعل) و(متى) في حروف الجر لغرابية الجر بهن"^(٥)، وقد نادى بعض المحدثين بإلغاء هذه الحروف من حروف الجر^(٦)، ورجح الدكتور محمد عواد، والدكتور عبد النعيم علي محمد عدَّ (متى) الهذليَّة اسمًا بمعنى وسط، لاحرفًا بمعنى (من)، قال الأول: "والحق أن (متى) بمعنى (من) يأباه الاستعمال، وما أظن أحداً يقبل اليوم أن يقال "أخذت متى صديقي هدية، أي: من صديقي"^(٧)، ورجح أن تكون (متى) بمعنى وسط فتخرج من حروف الجر^(٨)، ولكن الاستعمال ليس حجة. وقال الثاني: "لما كان ما جاء منها بمعنى (من) أو (في) يحتمل أن يكون بمعنى وسط

(١) شرح أشعار الهذليين ٤٩٣/٢.

(٢) شرح أشعار الهذليين ٤٩٣/٢.

(٣) شرح أشعار الهذليين ٥٣٨/٢، مصاليت: ماضون مسرعون، المعدان: موقع رجلي الفارس من الفرس، خثيم ومطرود وريشة: بطون من هذيل، مبسل: مُسلَّم، الحرشف: هو العدد الكثير مثل الجرادة، أحصد: مُحَكَّم.

(٤) أوضح المسالك لابن هشام ٦، ٣/٣.

(٥) شرح الأشموني ٢١١/٢.

(٦) تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم ٢٥ نقلاً عن بحث (العمل فيما له روايتان) للأستاذ: سعيد الأفغاني.

(٧) تناوب حروف الجر ٢٥.

(٨) تناوب حروف الجر ٢٥.

كان حملة عليه أحق وأولى، لأنه حمل على ثابت محقق وفيه إبقاء (متى) على المشهور فيها وهو كونها اسماً، بينما يؤدي جعلها حرفاً إلى خروجها على المشهور، وفيه تمسك بمحتمل ورفض حمل على محقق ثابت^(١).

والذي يسدو لي أن يجيء (متى) حرفاً جارياً بمعنى (في) أو (من) أمر ثابت لاسبيل إلى إنكاره؛ لأنه لغة خاصة أن كثيراً من النحاة المتقدمين والخالفين ذكروا هذا المعنى، وأن بعض الأمثلة الواردة يحسن حملها على معنى (من) أكثر من حملها على معنى (وسط) نحو (أخرجها متى كمه)؛ لأنها لو حُمِلَتْ على معنى (وسط) قلنا إن المعنى: أخرجها وسط كمه، لاحتجنا إلى تقدير (من) أيضاً قبل وسط؛ لأن الفعل (أخرج) يتعدى به (من).

هل تعدُّ من المشترك بين الحرفية والاسمية؟

الظاهر أن (متى) لا تعد من المشترك؛ لأنه يشترط في المشترك بين الحرفية والاسمية أن يكون معناه حرفاً وغير حرف سواء^(٢)، كما في (عن)، و(على)، و(مُدُّ)، و(مُنْذُ)، و(الكاف)؛ ولذا لم يعد الرضي (على) فعلاً، قال: "ولم أعُدْ (على) اسماً وفعلاً وحرفاً؛ لأنني أراعي في العد أن يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع، التماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى، كتشارك (على) الحرفية والاسمية في معنى العلو"^(٣)، ونقل يس في حاشيته على التصريح قول ابن ولاد أن (متى) في لغة هذيل بمعنى وسط وقال: "الظاهر أن ما قاله ابن ولاد لا يطرد عندهم لعدم ظهور كونها بمعنى (وسط) في: (متى لجح) فلعلها مشتركة، والظاهر حينئذ أن الاسمية مبنية لمشابتها الحرفية كما قالوا إن حاشا التنزيهية بُنيت لمشابتها حاشا الاستثنائية، فإن فرض أنها دائماً بمعنى (وسط) فهي معربة إذ لا مقتضى لبنائها"^(٤) فالشيخ يس يعدها من المشترك. أمَّا المتفق على أنه من المشترك من أدوات الغاية فهما (مُدُّ ومُنْذُ)، وفيما يأتي الحديث عنهما.

(١) الجرعلم الأسماء ٤٩٤.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٨٣/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٢/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٦٢/٤.

(٤) حاشية يس ٢/٢.

ثانياً: المشترك بين الحرفية والاسمية

كلمة عن المشترك:

من المعلوم أن الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف. وأضاف الكوفيون قسمًا رابعًا هو الخالفة أو أسماء الأفعال، والأصل أن يبقى لكل قسم تخصّصه، ولكن هناك كلمات اشتركت بين قسمين من تلك الأقسام فمنها ما اشترك بين الاسمية والحرفية، وهذا ما يعيننا الآن. ومنها ما اشترك بين الحرفية والفعلية نحو: عدا، خلا، حاشا.

أمّا المشترك بين الاسمية والحرفية فهي كلمات ذكرها النحاة، قال أبو على الفارسي في الإيضاح في باب ما يستعمل مرة حرف جر ومرة غير حرف جر: "من ذلك: على، وعن، وكاف التشبيه، ومُذٌ، ومُنْذٌ"^(١)، و"إنما نعتبر المشاركة بين الحرف وغيره من الأسماء أو الأفعال أو بينهما معاً، إذا كان ذلك بحسب الوضع"^(٢)، ولذلك لم يعدّ النحاة (على) فعلاً وعدّوها اسماً وحرفاً؛ لأنها إذا كانت فعلاً كانت الألف منقلبة عن واو، وإذا كانت اسماً أو حرفاً كانت ألفها أصلية^(٣). والاشتراك يضعف الكلمة ويقلل تمكّنها؛ لذا عدّ أبو العباس (مُذٌ ومُنْذٌ) من غير المتمكّن في بابه^(٤)؛ لأنهما يأتیان حرفي جر واسمي فلا يختصّان بأحد القبيلين فلم يعطيا نصيبهما كاملاً في البابين^(٥)، وإن كانت الحرفية قد غلبت عليها في الاستعمال^(٦)، ولا ينفي كونها من المشترك الاختصاص؛ لأنهما صارتا بمنزلة أداتين، فإذا ذهبنا بهما مذهب حرف الجر لم نتوهم فيهما غيره، وإذا ذهبنا بهما مذهب الاسم لم نتوهم فيهما غيره^(٧)، وهما إذا كانتا حرفي جر اختصّتا بالأسماء فعملتا الجر.

وبهتّمنا من المشترك في حديثنا عن أدوات الغاية (مُذٌ ومُنْذٌ).

(١) الإيضاح ٢٥٩، وينظر أوضح المسالك ٥٣/٣ فما بعدها.

(٢) جواهر الأدب ١٠ قال المحقق: ولو قال نعدّ لكان أصوب.

(٣) شرح ألفية ابن معط ٣٧٦/١، جواهر الأدب ١٠.

(٤) الأصول ٤٣٩/١.

(٥) المرجع السابق.

(٦) العوامل المائة النحوية ١٥٦.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٧٣/٢ المسألة ٧٨ (والحديث فيها عن كي الناصبة والجارحة).

مُنْذُومُنْذُ

التعريفُ بالأداة:

(مُنْذُ) و(مُنْذُومُنْذُ) من الأدوات التي قلَّ ورودُها في الشعر العربي - كما ذكرنا^(١) -، ولم تردا في القرآن الكريم البتة، وفيما يأتي تعريف موجز بهما:

لغاتهما:

نتناول فيما يأتي لغات العرب في النطق بهما وفي إعراب ما بعدهما:

١ - لغات العرب في النطق بهما:

قال الأخفش - فيما نقله عنه الرضي -: "(مُنْذُ) لغة أهل الحجاز، وأمَّا (مُنْذُومُنْذُ) فلغة بني تميم وغيرهم، ويشاركونهم فيه أهل الحجاز"^(٢). وقال ابن عصفور: "فجميع العرب تتكلم بـ(مُنْذُ) المخنوفة من (مُنْذُومُنْذُ)، ولا يتكلم بـ(مُنْذُ) إلا أهل الحجاز خاصة، فأهل الحجاز يتكلمون بـ(مُنْذُومُنْذُ) وغيرهم لا يعرفون (مُنْذُومُنْذُ)"^(٣)، مع أنَّ ابن يعيش يقول: "(مُنْذُومُنْذُ) يستعملها جميع العرب"^(٤). ويمكن التوفيق بين القولين بأنَّ (مُنْذُومُنْذُ) أصلها لغة أهل الحجاز، ولكنها اشتهرت لدى جميع العرب، ولا سيما أنَّ لغة قريش كانت هي اللغة المشتركة عند الشعراء؛ يدل على ذلك قول الرضي: "وجمهور العرب إذا استعملوا (مُنْذُومُنْذُ) الذي هو لغة أهل الحجاز..... يجرون بهما معاً في الحاضر اتفاقاً"^(٥).

لغات العرب في حركة الميم:

ميم (مُنْذُومُنْذُ) مضمومة في لغة جميع العرب، إلا في لغة بني سليم وعُكْل، قال أبو حيَّان: "قال اللحياني في نواته حكى لي عن بعض بني سليم: ما رأيته مُنْذُومُنْذُ - بكسر

(١) تنظر ص ٩ من هذا البحث.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٠٩/٣.

(٣) شرح الجمل ٥٦/٢، وينظر تذكرة النحاة ٩.

(٤) شرح المفصل ٤٥/٨، وينظر الإنصاف ٣٩٢/١ المسألة "(مُنْذُومُنْذُ) بالرفع مستعمل في لغة جميع العرب".

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٠٩/٣.

الميم ورفع ما بعدها، أراد سِنَّ أَيْام، وحكى لي عن عُكَل (مُنْذُ يومان^(١))، فبنو سليم يكسرون ميم (مُنْذُ وَمُنْذُ)^(٢)، وعُكَل يكسرون ميم (مُنْذُ).

لغات العرب في حركة ذال (مُنْذُ):

ينسب إلى بني غني ضم ذال (مُنْذُ)^(٣) سواء أكان ما بعدها ساكناً أم لم يكن^(٤). "باعتبار أنَّ النُّون محذوفة لفظاً لا نية"^(٥) وهذا بناء على القول بالتركيب كما سيأتي^(٦). وقال أبو حيَّان: "وبعض العرب من تميم يحرِّكون الذَّال من (مُنْذُ) عند المتحرِّك والسَّاكن"^(٧)، وسكون ذال (مُنْذُ) قبل متحرِّك أعرف من ضمِّها^(٨).

ويبدو أنَّ تلك اللُّغات غير قويَّة قال الأزهري: "وفي (مُنْذُ) و(مُنْذُ) لغات شاذَّة تتكلَّم بها الخطيئة من أحياء العرب فلا يعبأ بها"^(٩).

٢- لغات العرب في إعراب ما بعدهما:

ذكر الأخفش أنَّ الحجازيين يحرُّون بـ (مُنْذُ وَمُنْذُ) مطلقاً^(١٠)، وأنَّ عامَّة العرب يحرُّون بهما الحاضر ويرفعون بعدهما^(١١) الماضي^(١٢)، وفصل الأزهري فقال: "فأمَّا (مُنْذُ) فإنَّ أكثر العرب تخفض بها ما مضى وما لم يمضِ وهو المجمع عليه....، وأمَّا (مُنْذُ) فإنَّ العرب تخفض بها ما لم يمضِ وترفع ما مضى"^(١٣)، وفي هذا بيان العلاقة بين الإعراب والزَّمن حسب اللُّغات، ويمكن أن نوضِّحها أكثر بما جاء في نصِّ أبي حيَّان الذي يقول فيه: "واختلف العرب في الرُّفع والجرُّ

- (١) تذكرة النُّحاة ١٠. وينظر: ارتشاف الضَّرْب ٢/٢٤٢، المجمع ٢/٢١٦.
- (٢) الإنصاف ١/٣٩٢، ٥٦م، التَّسهيل لابن مالك ٢/٢١٦، شرح الرضي على الكافية ٣/٢٠٩، الارتشاف ٢/٢٤٢، الجنى الدَّاني ٥٠١، المجمع ٢/٢١٦.
- (٣) شرح التَّسهيل ٢/٢١٦، شرح الرضي على الكافية ٣/٢٠٨، ٣٠٩، الارتشاف ٢/٢٤٢، المغني ٤٤٢ (دون نسبة).
- (٤) شرح التَّسهيل لابن مالك ٢/٢١٦، الارتشاف ٢/٢٤٢، المجمع ٢/٢١٦، حاشية يس ٢/٢١ نقلاً عن الزَّرقاني.
- (٥) شرح التَّسهيل لابن مالك ٢/٢١٦، شرح التَّصريح على التوضيح ٢/٢١.
- (٦) تنظر ص ٣٤ من هذا البحث.
- (٧) الارتشاف ٢/٢٤٢، شرح التَّصريح على التوضيح ٢/٢١.
- (٨) شرح التَّسهيل ٢/٢١٦.
- (٩) تهذيب اللُّغة ٤٤٣/١٤. والخطيئة هم: النزر اليسير من العرب.
- (١٠) شرح اللُّمع لابن برهان ١/١٨٩، شرح الرضي على الكافية ٣/٢٠٩، تذكرة النُّحاة ٩.
- (١١) عبارة (يرفعون بعدهما) أدق من (يرفعون بهما)؛ لأنَّ معنى يرفعون بهما يدلُّ على أنَّ (مُنْذُ وَمُنْذُ) هما العاملان فيكونان مبتدئين، وهذا لا يتأتَّى في جميع الآراء كما سيأتي.
- (١٢) تذكرة النُّحاة ٩.
- (١٣) تهذيب اللُّغة ٤٤٣/١٤، وينظر الجمل للزَّجاجي ١٣٩، ١٤٠، شرح ملحمة الإعراب ١٣٦، ١٢٧، الرِّصَف ٣٨٦، جواهر الأدب ٤٦٨، الجنى الدَّاني ٥٠٠، المغني ٤٤١، المجمع ١/٢١٧، شرح الأشبوئي ٢/٢٣٦.

بعدهما، فالحجاز تجرُ بِـ(مُنْذُ) المعرفة والنكرة، وعامة العرب يجرون بهما الحال نحو: لم أَره مُنْذُ اليوم، أو مُنْذُ العام، أو مُنْذُ السَّاعَةِ، أو مُنْذُ اللَّيْلَةِ، أو مُنْذُ يَوْمِنَا هَذَا، فتضيف بشرط أن تشير إليه، وإنَّما يختلفون في الماضي فتميم وأسد ترفع بهذا الماضي، نحو: لم أَره مُنْذُ العَامِ الماضي، وعدن وغطفان وعامر بن صعصعة ومن جاورهم من قيس يخفض بِـ(مُنْذُ). وروى الكوفيون الخفض بهما في غير الماضي، فإن قلت (مُنْذُ) خفضت بها عامر في الماضي، ورفعت بها هوازن وسليم. وتخفض ضبَّة والرَّباب بِـ(مُنْذُ) ما مضى وما لم يَمْضِ، وبعض يرفع بِـ(مُنْذُ) ما مضى وما لم يَمْضِ.... وقال الفراء: فصحاء العرب يرفعون بِـ(مُنْذُ) ما مضى من الزَّمان ويخفضون ما أنت فيه، ومن العرب دون هؤلاء من يخفض بِـ(مُنْذُ) ما مضى من الزَّمان وما أنت فيه، وتلخص من هذه النقول أَنَّهُ يجوز الرفع بعدهما والخفض^(١). ويمكن أن تلخص ما جاء في نص أبي حيان في هذا الجدول:

الأداة	الإعراب	الحال	الماضي
مُنْذُ	الرفع	بعضهم يرفع	تميم وأسد ترفع-بعضهم يرفع
	الجر	- تخفض ضبَّة والرَّباب وعامة العرب تجر. - روى الكوفيون الخفض بها، وعن الفراء: فصحاء العرب يخفضون، ومن دونهم يخفض.	- تخفض ضبَّة والرَّباب، وعدن وغطفان وصعصعة ومن جاورهم من قيس. - وعن الفراء: فصحاء العرب يخفضون، ومن دونهم يخفض.
مُنْذُ	الرفع	—————	- هوازن وسليم ترفع
	الجر	- عامة العرب تجر، وروى الكوفيون الخفض بها.	- الحجازيون يجرون بها المعرفة والنكرة، وعامر تجر بها.

ونستنبط مما سبق أنَّ رفع الحال بعد (مُنْذُ ومُنْذُ) قليل والأكثر الجر فلم يرد الرفع إلا عند بعض لم يحددهم أبو حيان، ويبدو أَنَّهُم من القلة. يمكن، مما حدا ابن عصفور إلى إغفالهم حين قال: "فـ(مُنْذُ) في جميع لغات العرب تجر الحال.... و(مُنْذُ) لا يتكلم بها إلا الحجازيون خاصة فهي

(١) ارتشاف الضرب ٢/٢٤٤، وينظر: حروف المعاني للرَّماني ١٠٣، شرح الجمل لابن عصفور ٥٤/٢، الجنى ٥٠٠، مغني اللبيب ٢/٢٤٤.

عندهم بحر الحال^(١)، وورد في نصّ الفرّاء أنّ فصحاء العرب ومن دونهم يخفضون الحال، وذكر أبو حيّان في مقدّمة نصّه أن عامّة العرب يفعلون هذا.

ونخلص أيضاً من نصّ أبي حيّان، ومن نصّ الأزهرى إلى أنّ الغالب على (مُنْذ) الاسميّة ورفع الماضي بعدها، وعلى (مُنْذ) الحرفيّة والجر؛ لأنّ الحال والماضي مجروران بـ (مُنْذ) في قول أكثر العرب، فدلّ على أنّ الغالب على (مُنْذ) الجر، وهي إذا جرّت تكون حرفاً عند الجمهور. أما (مُنْذ) فإنّها بحر الحال ويرفع بعدها الماضي في الغالب وهي اسم إذا رفع ما بعدها، وقد قال المبرّد عن (مُنْذ): "وبابها الجر"^(٢)، وذكر أنّ الرّفْع بها قليل^(٣) وقال ابن السّراج: "والأغلب على (مُنْذ) أن تستعمل اسماً"^(٤) هذا الغالب ولكنّ ذلك لا يمنع بحجّء كلا الأديتين حرفاً واسماً؛ ولذا خلص أبو حيّان بعد أن ذكر لغات القبائل إلى نتيجة قال فيها: "وتلخص من هذه النقول أنّه يجوز الرّفْع بعدهما والخفض"^(٥). ولذلك كان بعض النحاة يُفردون باباً واحداً للحديث عن (مُنْذ) و(مُنْذ) الحرفيّتين والظرفيّتين^(٦)، أو يذكرونهما في موضع ويحيلون في الآخر^(٧)، كما أنّ كتب معاني الحروف التي سلكت طريق سيبويه في ترتيب الحروف وفق عدد حروفها كثيراً ما كانت تقتصر على الحديث عن إحدى الأديتين في موضع واحد وتحيل في الموضع الآخر^(٨)، أو تقتصر على أحد الموضوعين كما فعل الإربلي في جواهر الأدب إذ ذكر (مُنْذ) في الثلاثي ولم يذكر (مُنْذ) في الثنائي وقال: "وحيث إنّ (مُنْذ) شاركت (مُنْذ) في جميع ما قرّرناه في فصلها من غير فرق اقتصرنا على هذا القدر؛ إشاراً للاختصار"^(٩).

(مُنْذ) و(مُنْذ) بين البساطة والتركيب:

(١) شرح الجمل ٥٦/٢، وينظر شرح اللمع لابن برهان العكبري ١٩٠/١ "عامّة العرب يجرّون"، ١٩٢ "اجتمعت العرب في على الجر"، شرح الرضي على الكافية ٢٠٩/٣ "يجرون بهما في الحاضر اتفاقاً".

(٢) المقتضب ٣١/٣.

(٣) المقتضب ٣١/٣.

(٤) الأصول ١٣٧/٢.

(٥) ارتشاف الضرب ٢٤٤/٢.

(٦) نجد مثل هذا في المقتضب للمبرّد ٣٠/٣، والجمل للزجاجي ١٣٩ وشروحه، والإيضاح للفراسي ٢٥٩ وشرحه للجرجاني ٣٠/٣، واللمع لابن جني ١٣٠، والمغني لابن هشام ٤٤١.

(٧) ذكرهما ابن مالك في شرح التسهيل في الظروف، وأحال إليهما عند حديثه عن حروف الجر، وكذلك فعل الرضي في شرحه على الكافية، وأبو حيّان في الارتشاف، والسيوطي في الجمع.

(٨) تحدّث المالقي في الرّصف عن (مُنْذ) في الثنائي حديثاً مفصّلاً ص ٣٨٥ ثم أورد (مُنْذ) في الثلاثي ص ٣٩٣ وقال بعد حديث موجّه جدّاً عنها: "فقس عليه أحكامها عليها تصب إن شاء الله"، أمّا المرادي في الجني فقد فعل عكس ما صنع المالقي.

(٩) جواهر الأدب ٤٦٨.

(مُنْدُ) مأخوذة من (مُنْدُ) على مذهب الجمهور^(١) فتتبع لها في البساطة أو التركيب، واختلف النحاة في تركيب (مُنْدُ) أو بساطتها على أقوال:

١- ذهب البصريون^(٢) إلى أن (مُنْدُ) بسيطة غير مركبة، قال الأزهري: "قال الليث (مُنْدُ)، النون والذال فيها أصليتان"^(٣)، واختار مذهبهم كثير من النحاة^(٤).

٢- ذهب الكوفيون - ما عدا الفرءاء - إلى أنها مركبة من (مِنْ) الجارة، و(إِذْ)^(٥) التي هي ظرف لما مضى من الزمان، وحملهم على ذلك أن بني سليم يقولون (مُنْدُ) - بكسر الميم^(٦) - فجعلوا ذلك حجة على التركيب، وقالوا إن الغالب على (مُنْدُ) الجر لظهور نون (مِنْ) فيها، فإذا جرت غَلَبَ حكم (مِنْ)، وإذا رفع ما بعدها غَلَبَ حكم (إِذْ)^(٧).

وردّ عليهم الأنباري فقال: "أما قولهم: إنهما مركبتان (مِنْ) و(إِذْ) قلنا: لا نسلم، وأي دليل على ذلك، وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحى أو تنزيل؟ وليس إلى ذلك سبيل"^(٨). ولكن هذا القول يمكن أن يقال في كل المركبات خاصة أن الأداة يختلف حكمها بعد التركيب عن حكمها قبله، فيبعد شبهها عما رُكِبَتْ منه فينتفي الدليل غالباً.

وردّ الأنباري حجّتهم أنها مركبة من (مِنْ) و(إِذْ)؛ لأنّ بني سليم يقولون (مُنْدُ) فقال: "قلنا: أولاً هذه لغية شاذة نادرة لا يعرج عليها وليس فيها حجة على أنها مركبة من (مِنْ) و(إِذْ)، وثأما هي لغية نادرة - بكسر - كما جاءت اللغة الفصحى المشهورة بالضم، فهو من جملة ما جاء على لغتين الضم والكسر، والضم أفصح، فأما أن تدل على أنها مركبة من (مِنْ) و(إِذْ) فكلا"^(٩)، والتّصغير في قوله (لغية) يفيد التّحقير، وقد قال الأزهري قبل ذلك: "وفي (مُنْدُ) لغات شاذة تتكلّم بها الخطيئة من أحياء العرب؛ فلا يعابها"^(١٠).

(١) الكتاب ٤٥٠/٣، ١٩٤/٤، المقتضب ٣١/٢، الأصول ١٣٧/٢، ٣٦٣، معاني الحروف للرّماني ١٠٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٨، الجنى الداني ٣٠٤، الهمع ٢١٦/١.

(٢) الجنى الداني ٥٠١.

(٣) تهذيب اللغة ٤٤٣/١٤.

(٤) منهم الأنباري في الإنصاف ٣٩٢/١ المسألة ٥٦، وابن يعيش في شرح المفصل ٤٥/٨، وابن مالك في شرح التسهيل ٢١٨/٢، وأبو حيّان في الارتشاف ٢٤١/٢، والمرادي في الجنى ٥٠١.

(٥) التهذيب ٤٤٣/١٤ (ذكره دون نسبة)، معاني الحروف للرّماني ١٠٤ (بعض الكوفيّين)، الإنصاف ٣٨٢/١ المسألة ٥٦، شرح الرضي على الكافية ٢٠٩/٣، الارتشاف ٢٤١/٢، الجنى ٥٠١، التصريح ٢٠/٢ نقلاً عن ابن الخياط في النهاية.

(٦) الإنصاف ٣٨٢/١ المسألة ٥٦، شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٨، شرح التسهيل ٢١٨/٢.

(٧) معاني الحروف للرّماني ١٠٤.

(٨) الإنصاف ٣٩٢/١ المسألة ٥٦.

(٩) الإنصاف ٣٩٢/١ المسألة ٥٦، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٨.

(١٠) التهذيب ٤٤٣/١٤.

٣- خالف الفراء الكوفيّين، فهو يرى أنّ (مُنْدُ) مركبة من (مين) الجارة، و(ذو) الطائية الموصولة التي بمعنى الذي^(١) ورد الأبناري رأي الفراء فقال: "والذي ييطل ما ذهب إليه الفراء أنّ (ذو) التي بمعنى (الذي) إنّما تستعملها طيء خاصة، و(مُنْدُ) يومان) بالرفع مستعمل في لغة جميع العرب، فكيف استعملت العرب قاطبة (ذو) بمعنى (الذي) مع (مين) - على زعمكم - دون سائر المواضع؟! وهل ذلك إلا تحكّم محض لا دليل عليه؟"^(٢)، ويمكن الرد على الفراء أيضاً بما ردّه على الكوفيّين، وقال ابن يعيش: "وهذه دعاوى لا دليل عليها، والأصل عدم التركيب"^(٣)، وقال الرضي عن مذهب الفراء والكوفيّين: "وأثر التكلّف على المذهبين ظاهر لا يخفى"^(٤)، وقال أبو حيّان عنهما: "وهذان المذهبان سخيّان، وأسخف منهما ما ذهب إليه محمد بن مسعود الغزني"^(٥)، ومذهب الغزني هو المذهب الآتي.

٤- ذهب الغزني إلى أنّ (مُنْدُ) مركبة من: (مين) الجارة، و(ذا) اسم الإشارة^(٦).

٥- ومع أنّ الرضي رأى تكلّفاً في مذهب الكوفيّين والفراء، إلا أنّه ركّب - على حد قوله - مذهباً جديداً مشابهاً لمذهب الكوفيّين، - إن لم يكن هو - فقال: "إنهم أرادوا ابتداء غاية للزمان خاصة، فأخذوا لفظ (مين) الذي هو مشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع (إذ) الذي هو للزمان الماضي، وإنما حملنا على تركيبه من كلمتين: وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع (مُنْدُ).... وهما معنى (مين) و(إذ) فغلب على الظنّ تركبهما مع مناسبة لفظه للفظهما، وأمور النحر أكثرها ظني"^(٧)، ثمّ بين طريقة التركيب وهي:

أ- حذفت همزة (إذ) لأجل التركيب فالتقى ساكنان.

ب- ضموا الدال تشبيهاً له بالغايات فبقي (مُنْدُ).

ج- استثقلوا الخروج من الكسر إلى ضم لازم وما بينهما حاجز غير حصين فضمّوا الميم إتباعاً للدال^(٨).

(١) من شواهد ذو الطائية، قول الطائي:

قُولاً لِهَذَا الْمَرَّةِ ذُو جَاءَ سَاعِيًّا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْفَرَّائِضُ

ينظر الانصاف ١/٣٨٣.

(٢) الانصاف ١/٣٩٢ المسألة ٥٦، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٤٥/٩٥.

(٣) شرح المفصل ٩٥/٤.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢٠٩/٣.

(٥) الارتشاف ٢٤١/٢.

(٦) الارتشاف ٢٤١/٢، الجني الداني ٥٠١.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٢١١/٣.

(٨) المرجع السابق.

ووضَّح الغرض من هذا التركيب فقال: "والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تنفيذ تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان المحدود"^(١).

(وَمُنْذُ) عند الرُّضِي ظرف سواء جرَّت ما بعدها أم رفعت. والواقع أنني لا أجد فرقاً بين ما ذهب إليه الرُّضِي ورأي الكوفيَّين، فطريقته طريقتهم، وغرضه غرضهم^(٢) فلا أدري ما مراده من تركيب هذا المذهب وعنده مذهباً جديداً. قد يكون الفرق أنَّ (مُنْذُ) عند الرُّضِي اسم في جميع الأوجه- وإن جرَّت- وهي عند الكوفيَّين حرف جر قبل المجرور، ولذلك قال الرُّضِي: "وهذا الذي ذكرنا وإن كان في بعض مواضعه أدنى تعسفٍ، فإنَّ ذلك يجوز أن يغتفر مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعاً إلى أصل واحد على وتيرة واحدة"^(٣)، فإن كان هذا هو المراد فإن الفرق يكون في التوجيه لا في طريقة التركيب.

وقد نقد المرادي جميع المذاهب القائلة بالتركيب فقال: "ولهم في تقدير هذه الأقوال تكلفات واهية، والصَّحيح مذهب البصريَّين"^(٤).

والسُّؤال الذي يرد هنا هو: إذا كانت (مُنْذُ) مركَّبة من (مِنْ) وأداة أخرى، فهل يمكن أن يدلَّ هذا- ولو من وجهٍ- على أنَّ (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية الزمانية؟ وإذا كانوا قد غلبوا حكم الجر في (مُنْذُ) لظهور نون (مِنْ) فلم لا يغلبون معنى ابتداء الغاية الزمانية؟.

الحقيقة أنَّ الجواب عن هذا لن يخدمنا كثيراً فيما قصدنا إليه؛ لأنَّه إن دلَّ على ذلك فإنَّ التركيب قول كوفي، وقد سبق أنَّ الكوفيَّين يميزون مجيء (مِنْ) لابتداء غاية الزمان، ولعلَّ هذا هو السَّبب الذي منع البصريَّين من القول بالتركيب؛ لأنَّ (مُنْذُ) تدلُّ على ابتداء غاية الزمان، و(مِنْ) عندهم لا تكون لذلك وإن كان الحرف يختلف حكمه ومعناه بعد التركيب عمَّا كان عليه قبل التركيب.

حالاتهما:

يأتي الاسم بعد (مُنْذُ ومُنْذُ) مفرداً: مجروراً، أو مرفوعاً، كما تأتي بعدهما الجملة الفعلية والاسمية، وللنحاة أقوال متعدِّدة في إعرابهما على النحو الآتي:

١- قبل المفرد:

أ- قبل المجرور: في إعرابهما الآراء الآتية:

١- ذهب الجمهور إلى أنَّهما حرفا جر^(٥).

(١) شرح الرضي على الكافية ٢١١/٣.

(٢) التهذيب ٤٤٣/١٤ (وقيل إنَّ بناء مُنْذُ مأخوذ من قولك: مِنْ إِذْ، وكذلك معناها من الزمان).

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢١٥/٣.

(٤) الجنى الداني ٥٠١.

٢- ذهب بعض البصريين^(١) إلى أنهما طرفان مضافان وما بعدهما مجرور بالإضافة، وحتّهم أن الاسميّة قد تثبت لهما فلا يخرجان عنها ما أمكن بقاؤهما عليها^(٢)، واختار هذا الرأي الرّضي بناءً على أن (مُنْذُ) مركبة عنده من (مِنْ وإِذْ) فأضيفت إلى ما بعدها، وجاز إضافة (إِذْ) إلى المفرد لتغيّرها بالتركيب^(٣). وأجيب عن هذا الرأي^(٤) بما لا يتسع المقام لذكره هنا.

ب- قبل الاسم المرفوع: هناك رأيان في بيان حالاتهما:

١- أنهما حرفان، قال الحريري: "وقد اختلفَ فيهما فقال قوم: هما حرفان، وقيل: بل هما اسمان"^(٥).

٢- أنهما اسمان، واختلف البصريون والكوفيون في إعرابهما وإعراب المرفوع بعدهما على أربعة أقوال، اثنين للبصريين واثنين للكوفيين. أمّا قولاً البصريين فهما:

أ- أن (مُنْذُ) و(مُنْذُ) مبتدآن والمرفوع بعدهما خبرهما^(٦)، فإذا قيل: لم أره مُنْذُ يومان، فالتقدير: أمد ذلك يومان، وإذا قيل: ما رأيته مُنْذُ يوم الجمعة، فالتقدير: أوّل انقطاع الرؤية يوم الجمعة^(٧)، والكلام على هذا التقدير حملتان خبريتان: الأولى فعلية، والثانية اسمية، و(مُنْذُ) و(مُنْذُ) اسمان مجرّدان عن الظرفيّة. قال أبو علي عن (مُنْذُ): "ولا تُستعمل اسمًا إلا في الابتداء خاصّة"^(٨).

(٥) ممن نسب إلى الجمهور: الرّضي في شرحه على الكافية ٢١٧/٣، أبو حيان في الارتشاف ٢/٢٤٤، ٤٦٥، المرادي في الجنى الداني ٣٠٤، الأشموني في شرحه على الألفية ٢/٢٣٦. وتظنر آراء النّحاة منفردة في: الكتاب ١/١٧، ٢٢٦/٤، المقتضب ٣/٣٠، الأصول في النّحو ٢/١٣٨، الجمل ١٣٩، ١٤٠، الإيضاح العضدي ٢٦١، شرح التّسهيل ٢/٢١٦، البسيط ٢/٨٥٤، الرصف ٣٨٥.

(١) نسبته إلى بعض البصريين: ابن عيش في شرح المفصل ٤/٩٥، الرّضي في شرحه على الكافية ٣/٥٨، ٢١٠. وورد دون نسبة في: شرح ملحّة الإعراب ١٢٦، شرح ألفيّة ابن معط ١/٣٨٢، ارتشاف الضرب ٢/٢٤٤، الجنى الدّاني ٣٠٤، ٥٠٣، المغني ٤٤١، الجمع ١/٢١٧.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٣، الجمع ١/٢١٧.

(٣) شرح الرّضي على الكافية ٣/٢١٤.

(٤) شرح المفصل ٤/٩٥، البسيط ٢/٨٧٢، الجنى الدّاني ٣٠٤.

(٥) شرح ملحّة الإعراب ١٢٦.

(٦) نسب هذا القول إلى جمهور البصريين في: الإنصاف ١/٣٨٢، المسألة، وينظر شرح المفصل ٨/٤٦، شرح التّسهيل لابن مالك ٢/٢١٥، شرح الرّضي على الكافية ٣/٢١٠، ٢١٧. ونسب إلى طائفة من الكوفيين، التصريح ٢/٢٠.

(٧) المقتضب ٣/٣٠، شرح المفصل ٨/٤٦ وفيه: "ما رأيته مُنْذُ ذلك يومان" والصواب: "أمد ذلك يومان"، الجمع ٢/٢١٧.

(٨) الإيضاح العضدي ٢٦١، وينظر شرح المفصل ٨/٤٦.

ب- أنهما طرفان في محل رفع خيرٍ مقدّم والمرفوع بعدهما مبتدأ مؤخر^(١)، والتقدير عند أصحاب هذا الرأي في (ما رأيته مُذَّ يومان): بيني وبين لقاءه يومان^(٢)، والكلام على هذا التقدير حملتان أيضاً، ولا محلّ للجملة الثانية في الرأيين عند جمهورهم^(٣)؛ لأنها مستأنفة استئنافاً بيانياً^(٤)، أو لأنها كالمفسرة^(٥).

وقال ابن عصفور عن الرأي الأول: "وهذا أولى لأنه يطرّد ولا ينكسر أصلاً"^(٦)، يعني أن التقدير يطرّد في المعلوم وغيره؛ لأنّ التقدير الثاني لا يستقيم في مثل ما رأيته مُذَّ يوم الجمعة، فلا يقال بيني وبين رؤيته يوم الجمعة، إلا إذا كان الكلام يوم السبت التالي ليوم الجمعة^(٧)، أو كان على حذف العاطف والمعطوف، أي: بيني وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده إلى الآن، وفيه تكلف^(٨).

والرأي الأول هو المختار، وهو ما ترتضيه أكثر كتب النحو في حديثها عن معنى الغاية في (مُذَّ) و(مُذَّ) وهو ما سنعتمده في بحثنا هذا. وأمّا قول الكوفيّين فهمًا:

أ- أن (مُذَّ) و(مُذَّ) طرفان مضافان إلى جملة حُذِف فعلها، والمرفوع بعدهما فاعل بذلك الفعل المحذوف وهو رأي أكثر الكوفيّين^(٩)، ورأيهم مبنيٌّ على تركيب (مُذَّ) من: (من) و(إذ)، والتقدير عندهم في: (ما رأيته مُذَّ يومان): مُذَّ مضى أو كان يومان، وفي (ما رأيته مُذَّ يوم الجمعة): مُذَّ مضى أو كان يوم الجمعة^(١٠)، والكلام على هذا التقدير جملة واحدة. واختار مذهبهم ابن مالك في شرح التسهيل فقال: "وهو قول المحققين من الكوفيّين وإنما اخترته؛ لأنّ فيه إجراء (مُذَّ) و(مُذَّ) في الاسمية على طريقة واحدة مع صحّة المعنى"^(١١)، واختاره الرضي أيضاً بناءً على مذهبه القائل بالتركيب، وأجاز أن يكون ما بعدهما

(١) يُنسب هذا الرأي إلى الأخفش، والزجاج، والزمخاري وطائفة من البصريّين. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٨، شرح الرضي على الكافية ٢١٠/٣، ارتشاف الضرب ٢٤٣/٢، الجنى الداني ٥٠٢، المغني ٤٤٢.

(٢) الجمل للزمخاري ١٤٠، شرح المفصل ٤٦/٨، الجنى الداني ٥٠٢، مغني اللبيب ٤٤٢.

(٣) شرح الرضي ٢١٧/٣، ارتشاف الضرب ٢٤٣/٢، الهمع ٢١٧/٢.

(٤) حاشية الصبان ٢٣٥/٢.

(٥) شرح الرضي ٢١٧/٣.

(٦) شرح الجمل ٦١/٢.

(٧) حاشية الدسوقي ٣٣١/١.

(٨) حاشية الصبان ٢٣٥/٢.

(٩) الإنصاف ٣٨٢/١ المسألة ٥٦، شرح المفصل ٤٥/٨، شرح الرضي على الكافية ٢٠٩/٣، ارتشاف الضرب ٢٤٣/٢، الجنى الداني ٥٠٢، مغني اللبيب ٤٤٢.

(١٠) شرح التسهيل ٢١٧/٢، الجنى الداني ٥٠٤، مغني اللبيب ٤٤٢، الهمع ٢١٧/١.

(١١) شرح التسهيل ٢١٧/٢.

مبتدأ خبره محذوف والتقدير: مُنْذُ يوم الجمعة كائن^(١). ويلحظ أنَّ تقديرهم يقتصر على أوَّل المدَّة، ولذلك قال الرُّضي: "لا بدَّ لـ(مُنْذُ) في كل موضع دخله من معنى ابتداء الغاية"^(٢).

ب- أنَّ (مُنْذُ) و(مُنْذُ) ظرفان، والمرفوع بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، ويُنسب هذا القول إلى الفراء^(٣)، وهو مبني على أنَّ (مُنْذُ) مركبة عنده من (مِنْ) و(ذو) الطائية التي بمعنى الذي. والتقدير عنده في (ما رأيتَه مُنْذُ يوم الجمعة): من الذي هو يوم الجمعة. والكلام على هذا التقدير جملة واحدة أيضاً، والتقدير في (ما رأيتَه مُنْذُ يومان): من الذي هو يومان^(٤) وهذا التقدير يحمل معنى (مُنْذُ) و(مُنْذُ) على الأمد؛ ولذا ذكر الفراء- فيما نقله عنه الرُّماني - أنَّ سبب بناء (مُنْذُ) تضمنها معنى حرفين وهما (مِنْ)، و(إلى)^(٥) وكأنَّ الرُّضي أراد أن يحمل الكلام على معنى الابتداء كما هو مُطَّردٌ في مذهبه فقال: "وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو (ما رأيتَه مُنْذُ يومان): من ابتداء الوقت الذي هو يومان، على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى"^(٦).

٢- قبل الجملة:

تدخل (مُنْذُ) و(مُنْذُ) على الجملتين الاسميَّة والفعليَّة، وقد اختلف النحاة في إعراب (مُنْذُ) و(مُنْذُ) قبل الجملة على النحو الآتي:

أ- أنَّهما ظرفان مضافان إلى الجملة بعدهما، قال سيبويه: "ومَّا يُضَاف إلى الفعل أيضاً قولك: ما رأيتَه مُنْذُ كان عندي، ومُنْذُ جاءني"^(٧). وهذا رأي الكوفيَّين أيضاً وهو معلوم مما سبق في إعراب المرفوع بعدهما، فإذا كانا مضافين إلى الجملة عندهم مع

(١) شرح الرُّضي على الكافية ٢١٤/٣.

(٢) شرح الرُّضي على الكافية ٢١٥/٣.

(٣) نسب هذا الرأْي إلى الفراء في: تهذيب اللُّغة ٤٤٣/١٤، الإنصاف ٣٨٢/١ المسألة ٥٦، شرح المفصَّل لابن يعش ٤٦/٨، شرح الرُّضي ٢٠٩/٣. كما نسب إلى بعض الكوفيَّين في: ارتشاف الضرب ٢٤٣/٢، الجني الداني ٥٠٢، المغني ٤٤٢، التصريح ٢٠/٢، الهمع ٢١٧.

(٤) تهذيب اللُّغة ٤٤٣/١٤، الإنصاف من مسائل الخلاف ٣٩١/١ المسألة، شرح المفصَّل ٤٦/٨، ارتشاف الضرب ٢٤٣/٢، الجني الداني ٥٠٢، مغني اللبيب ٤٤٢. وقدَّره بعضهم من الزَّمان الذي هو يومان، فتكون (مُنْذُ) صفة لزمان محذوف.

(٥) معاني الحروف للرُّماني ١٠٤.

(٦) شرح الرُّضي على الكافية ٢٠٩/٣.

(٧) الكتاب ١١٧/٣. وينظر التعليقة ٢٩٩/٢، شرح التسهيل ٢١٦/٢، ارتشاف الضرب ٢٤٢/٢.

شرح الألفيَّة للمرادي ٢٢٤/٢.

حذف أحد جزأيهما، بإضافتهما إلى الجملة المصرّح بجزأيهما أكد. ولعلّ الكوفيّين بنوا رأيهم على ما قاله سيبويه، إضافة إلى القول بالتركيب.

ب- أنهما ظرفان مضافان إلى زمان مضاف إلى الجملة، قال ابن عصفور: "فإن دخلا على جملة كان الكلام على تقدير اسم زمان محذوف نحو قولك: ما رأيته مُذْ قام زيد، أي: مُذْ زمان قيام زيد"^(١).

ج- أنهما مبتدآن، ويُقدّر بعدهما زمان مضاف إلى الجملة^(٢)، ويكونان قد خرجا عن الطَّرِيقَة. قال ابن يعيش عن (مُنْذُ): "لأنَّ (مُنْذُ) لا ابتداء الغاية في الزمان فلا يقع بعدها إلا الزمان فإذا وقع بعدها فعل فإنما هو على تقدير زمان محذوف مضاف إلى الفعل، فإذا قلت: (ما رأيته مُذْ كان كذا) فالتقدير: مُذْ زمان كان كذا، فحذف المضاف وأقيم الفعل مقامه خيراً"^(٣).

د- قَدَّر الرُّضِي مضافاً قبل الجملة الاسميّة، ولم يقدّر قبل الجملة الفعلية قال: "...وذلك لأنَّ معنى: (مُنْذُ زيد نائم): من أول وقت نوم زيد، وأمّا الثاني فلا يحتاج فيه إلى تقدير مضاف وحذفه إذ معنى منذ قام زيد: مُنْذُ قيام زيد"^(٤)، وهذا مبني على معنى الغاية في الجملتين عنده كما سيأتي^(٥).

هـ- أن يكونا حرفين، وقد أجاز هذا السيرافي في أحد رأييه فقال: "وأما قولهم: ما رأيته مُنْذُ كان عندي، ومُنْذُ جاءني. فإنَّ (مُنْذُ) يحتمل أن يكون اسماً وحرفاً، فإن كان اسماً فهو كإضافة أسماء الزّمان إلى الأفعال و(مُنْذُ) من أسماء الزّمان. وإن كان حرفاً فهو حرف جر مختص به الزّمان، وعمله فيما بعده كعمل الاسم المضاف فجاز إدخاله على الفعل إذ كان في معناه وعمله كزمان مضاف إلى فعل"^(٦). فأجاز السيرافي أن يجر (مُنْذُ) زماناً مقدّراً مضافاً إلى الفعل.

وإذا جاءت (إنَّ) بعد (مُنْذُ) فيجوز فتح همزتها وكسرها^(٧)، فإذا فتحت جاز عدُّهما اسمين أو حرفي جر، وإذا كسرت تتعَيَّن اسميَّتها، ويكون ما بعدهما جملة اسميّة

(١) المقرب ٢٠٢، ونسبه إليه السيوطي في الهمع ١/٢١٦، وورد دون نسبة في: مغني اللبيب ٤٤٢، شرح الأشموني ٢/٢٣٥.

(٢) يُنسب هذا الرأي إلى الأخفش كما في الارتشاف ٢/٢٤٢، وتذكرة النحاة ١٠، والهمع ١/٢١٦. ونسبه الرُّضِي في شرحه على الكافية ٣/٢١٨ إلى البصريين عامّة.

(٣) شرح المفصل ٤٦/٨.

(٤) شرح الرُّضِي على الكافية ٣/٢١٢.

(٥) ينظر ص ١٧٧ من هذا البحث.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ج ٤/الورقة ٢٧.

(٧) شرح التسهيل ٢/٢١٦.

تامة^(١)، وقيل: يجب فتح همزة (إن) بعدهما؛ "لأنهما سواء كانا حرفي جر أو اسمين، لا بدّ بعدهما من الزّمان فـ(إن) على كلا التقديرين واقعة موقع المفرد، فلذلك وجب الفتح، قال الأندلسي- فيما حكاه عنه الإربلي-: "إن قيل: إن من أصلكم أن الموضع الذي تتعاقب عليه الجملة الاسميّة والفعلية يجب كسر (إن) فيه لا فتحها، (مُنْذُ) ظرف وهو مضاف إلى الجملة الاسميّة أو الفعلية فلم تكسر (إن) هنا؟ وأجاب بأن الجملة هنا مجازية فإنها واقعة موقع المفرد؛ لأنّ الأصل في الإضافة أن تكون إلى المفرد، وإنما تكسر في موضع الجملة الحقيقيّة لا المجازيّة"^(٢)، قال الإربلي "وهذا بحث دقيق يكاد أن يكون من أدقّ النظّر في هذا العلم"^(٣).

والضّابط في بيان حالاتهما عند الجمهور أنّهما قبل المجرور حرفا جر، وقبل المرفوع والجملة اسمان^(٤)، ويجوز الأمران قبل (إن) وصلّيتها^(٥) إذا فتحت الهمزة، أمّا إن كُسِرَتْ فالاسميّة متعيّنة. قال ابن مالك:

وَمُنْذُ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ كَحِطُّ مُنْذُ دَعَا
وإن يَجْرَا فِي مُضِيِّ فَكَّرَ (مِنْ) هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبْنِ^(٦)
والجدير بالذكر أنّ الرّفْع والخفض فيما بعد (مُنْذُ وَمُنْذُ) يخضع للغات القبائل على ما بيّناه.

معناها العام:

اتّفق جمهور النّحاة^(٧) على أنّ (مُنْذُ) و(مُنْذُ) تختصّان بابتداء غاية الزّمان، والغاية كلّها في الزّمان فلا يقع بعدهما إلا الزّمان، قال سيبويه: "وأما (مُنْذُ) فتكون ابتداء غاية الأيّام والأحيان كما كانت (مِنْ) فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتهما....، وتقول: ما رأيتُهُ مُنْذُ يومين، فجعلتها غاية"^(٨)، وقال ابن مالك: "فأما منع استعمال (مُنْذُ) في المكان في الكلام فمجمع عليه"^(٩).

- (١) حاشية الصّبّان ٢٣٤/٢ نقلا عن الشاطبي "قد يَحْتَمِلَانِ الاسميّة والحرفيّة كما في ما رأيتُهُ مذ أو منذ أن الله خلقه بفتح الهمزة، أمّا إن كسرت فالاسميّة متعيّنة"
- (٢) جواهر الأدب ٤٦٧. وفيه: وزمن ظرف، وأحسب أنّ الصّواب: ومنذ ظرف.
- (٣) جواهر الأدب ٤٦٧.
- (٤) الأصول ١٣٧/٢، معاني الحروف للرسماني ١٠٣، شرح للمع ٢٤٠/١، شرح التّسهيل ٢١٦/٢، رصف المباني ٣٩٣، الجنى الداني ٣٠٤ نسبه إلى الجمهور ٥٠٠.
- (٥) شرح التّسهيل ٢١٦/٢.
- (٦) الألفيّة حروف الجر.
- (٧) شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٤، ٤٦/٨، الإيضاح في شرح المفصل ١٥٨/٢.
- (٨) الكتاب ٢٢٦/٤، وينظر الأصول ٢١٢/٢، حروف المعاني والصّفات ٢٩، المقتصد ٨٥٤/٢، شرح ملحة الإعراب ١٢٦، شرح المفصل ٤٦/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٥٩/٢، ٤٧٤/١، شرح

وفيه من نص سيبويه أنهما يكونان لا ابتداء الغاية في الزمان أو للغاية كلها في الزمان، وقول سيبويه لا يقتصر على (مُدَّ) وحدها بل ينسحب الكلام على (مُنْدُ) أيضاً، ومما يدلُّ على أنَّ (مُنْدُ) لا تختلف عنها في ذلك أنَّ (مُنْدُ) أصلها (مُنْدُ) والفرع يتبع الأصل. وقال ابن عصفور: "وكذلك (مُنْدُ ومُنْدُ) لأنهما في معنى (في) أو في معنى (أَوَّل)، أو في معنى (أَمَد)" (١)، ويقصد بمعنى (في) إذ كان ما بعدها حالا، وبمعنى (أَوَّل) و(أَمَد) في الماضي، وسيأتي تفصيل هذا في موضعه.

أحوال وأحكام (مُدَّ ومُنْدُ):

وهذه الأحكام عامة - غالباً - في جميع حالات (مُدَّ ومُنْدُ) قبل المفرد - المجرور أو المرفوع - والجملة (٢):

أولاً: أحوال وأحكام ما قبل (مُدَّ ومُنْدُ):

ثمَّ أحكام ذكرها النحاة للعامل في (مُدَّ ومُنْدُ) يستفاد بعضها ممَّا قرَّره ويستفاد الآخر من أمثلتهم، وهذه الأحكام هي:

١ - أن يكون ما قبلهما ماضياً أو حالاً:

قال ابن عصفور عن (مُدَّ): "والعرب لا تقول: (أَرَأَهُ مُنْدُ كَذَا) ولم تعمل فيه قط إلا الفعل الماضي" (٣)؛ وذلك لأنَّ (مُدَّ ومُنْدُ) تدلان على الغاية في الماضي أو الحال، ولا تأتيان في المستقبل (٤) هكذا قال النحاة، إلا أننا نجد في أمثلة النحاة استعمال الفعل المضارع، فمن الأمثلة التي أوردها الميرد وعبد القاهر الجرجاني: (أنا أراك مُنْدُ سنة تتكلم في حاجة زيد) (٥)، قال الميرد: "وإذا قال أنا أراك مُنْدُ سنة، فإنَّ المعنى أنك في حال رؤيته لم تنقض وأنَّ أولها (مُدَّ) سنة فلذلك قلت: أراك؛ لأنك تخبر عن حال لم

الرضي على الكافية ٣/ ٢١٠، ٢١٢، البسيط ٢/ ٨٥٤، رصف المباني ٣٨٧، جواهر الأدب ٤٦٨، الارتشاف ٢/ ٢٤١.

(٩) شرح التسهيل ٣/ ١٣١.

(١) شرح الجمل ١/ ٤٧٤. ووضع الحق (مين) مكان (في) والصواب ما أثبتناه لسببين:

أ- أن معنى (مين) هو معنى أوَّل والأصل في العطف أن يقتضي التغير.

ب- أنَّ الأمثلة التي ذكرها بعد هذا القول تؤيد ما أثبتناه، قال: "نحو: مُنْدُ يومنا أي في يومنا، ومُنْدُ يوم الجمعة أي: أوَّل ذلك يوم الجمعة، ومُنْدُ يومنا: أي أمد ذلك يومنا" ١/ ٤٧٤.

(٢) رأينا أن نجمع هذه الأحوال والأحكام في مكان واحد دفعاً للتكرار، مع أنَّ بعضها خاصٌّ بالمفرد لا الجملة وسننبه إلى ذلك في موضعه.

(٣) شرح الجمل ٢/ ٦٣، وينظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٣٤، حاشية الخضري ١/ ٢٣٣.

(٤) ينظر ص ١٢٩ من هذا البحث.

(٥) المقتضب ٣/ ٣٠ استعمل (مُدَّ)، المقتصد ٢/ ٨٥٩ (مُنْدُ).

تقطع فهذا شرط (مُذ) وتفسيرها^(١)، ويبدو أنه لا مانع من مجيء المضارع قبلها؛ لأنَّ المضارع يفيد الحال، ويجوز أن يكون الحدث مستمرًّا إلى ما بعد وقت التكلُّم كما في مثال المبرِّد.

٢- أن يكون الفعل قبلهما منفيًّا يصح تكرُّره أو مثبتًا متطاولًا:

يتقدَّم (مُذ ومُنذ) الأفعال المنفية لفظًا ومعنى، أو لفظًا التي يصحُّ تكرُّرها، أو الأفعال المثبتة بشرط أن تكون متطاوله^(٢)، ومعنى التَّطاول: "أن يكون في طبيعة الحدث معنى الاستمرار كالسير فإنه من شأنه التَّطاول، وكالتَّوَم، والمشى، والكلام، وهكذا"^(٣)، فإن كان الفعل منفيًّا فلا تفصيل فيه، وإن كان غير منفي لزم أن يكون ممتدًّا^(٤). فمثال المنفي لفظًا ومعنى: (ما رأيته مُنذُ يوم الجمعة)، ومثال المنفي لفظًا: (ما زلت أصحبك مُذ سنة)^(٥)، ويلحظ أنَّ (مُذ ومُنذ) في كثير من الشواهد الشعرية تسبق بكلمة (ما زال) أو (ما زلت)^(٦)، وهي وإن كانت منفية لفظًا إلا أنها تعدُّ من التَّطاول في الميثب لأنَّ معناها الإثبات، ومثال الميثب المتطاول: (سرت مُذ يوم الجمعة)، إذا كان السير متصلاً إلى حين الإخبار^(٧)، وكذلك: (أنا أراك مُذ سنة تتكلَّم في حاجة زيد) إذا أخبر عن حال لم تنقطع^(٨)، ولو كان مثبتًا ولم يقصد التَّطاول والاتصال لم يجز، قال أبو حيَّان: "وقال أبو الحسن لو قلت: (رأيتهُ مُذ يوم الجمعة) وأنتَ تعني أنك رأيتهُ يوم الجمعة ثم انقطعت الرؤية له إلى ساعتك لم يجز"^(٩)، وكذلك إذا كان الحدث غير متطاول فلا يجوز مثل: (قتلت عمرًا مُنذُ يوم

(١) المقتضب ٣/٣٠.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥٦/٢، وصف المباني ٣٨٧، ارتشاف الضرب ٢٤٥/٢، تذكرة النحاة ١٣.

(٣) مقال مُذ ومُنذ من الوجهتين اللفظية والمعنوية ٢٥٩.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٥٦/٢.

(٥) الارتشاف ٢٤٥/٢.

(٦) مثال ذلك:

فما زلت أبغي المال مذ أنا يافع

ما زال مذ عقدت يده إزاره

وما زلت محمولاً عليَّ ضغينة

وسياتي الحديث عن هذه الشواهد في موضعها، ويلحظ أن ما بعد (مُذ) حمل مما يدلُّ على أنَّ التَّطاول يشترط فيما قبل (مُذ ومُنذ) الداخلتين على الجمل أيضاً.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٥٦/٢، الارتشاف ١٤٥/٢.

(٨) الارتشاف ٢٤٥/٢.

(٩) الارتشاف ٢٤٥/٢.

الجمعة^(١)؛ لأنَّ القتل لا يمتدُّ إلى حين الإخبار، فإن أردت أن هذا القتل نوع مما يمتد جاز، وكذلك فيما هو الحال^(٢)، فلا يجوز أن تقول: (قتلته مُذْ يومنا)؛ لأنَّ معناه: في يومنا، والقتل لا يمتدُّ في اليوم أجمع، وإنما يكون في جزء منه، قال ابن عصفور عن (مُذْ): "فمحال أن يقع قبلها موجب لا يتطاول لأنَّه يكون كذباً والمنفي يقع لانقطاع الشيء معقول دوامه"^(٣). ويرى الأستاذ أحمد العوامري أنَّه لا مانع من عدم التَّطاول في الميثب إذا كان حالاً فيقول: "فهبنا قلنا مثلاً (قتلته مُذْ أو مُنْذْ يومنا) ممَّا تكون فيه (مُذْ) أو (مُنْذْ) بمعنى (في)، فعلى مقتضى إطلاق كلامهم لا يجوز مثل هذا؛ لبقاء السبب وهو عدم تطاول العامل في حال الإثبات، ولكنِّي أرى أنَّه سائق، إذ ما الذي يمنعنا أن نقول مثلاً: (قتلته اليوم أو في هذا اليوم الحاضر؟)، وواضح أنَّه يجوز أن تقول أيضاً: (ما قتل مُذْ أو مُنْذْ يومنا، وما قتلته مُذْ أو مُنْذْ يومنا) فكلامهم في التَّطاول وصحَّة التكرار مجمل يفتقر إلى تفصيل وتوضيح"^(٤)، يقول العوامري هذا لأنَّه نقل قبل ذلك عن الحضري قوله: "وشرط عاملها كونه ماضياً، إمَّا منفياً يصحُّ تكرره: (ما رأيت مُنْذْ يوم الجمعة). أو مثبتاً متطاولاً: (سيرت مُنْذْ يوم الخميس). بخلاف: قتلته، أو ما قتلته مُنْذْ كذا، فإن قلت: ما قتلته مُنْذْ كذا، بلا هاء صح، لأنَّ القتل المتعلِّق بمعيَّن لا يكرَّر بخلاف غيره ما لم يتجوَّز بالقتل عن الضَّرْب"^(٥)، فالنَّحاة يجيزون ما قتلته مُذْ أو مُنْذْ يومنا^(٦)، والحضري لا يجيزه بالهاء ويجيزه بدون هاء، ولذا قال العوامري: "فكلامهم في التَّطاول وصحَّة التكرار مجمل يفتقر إلى تفصيل وتوضيح"^(٧)، وردَّ عليه الأستاذ عباس حسن فقال: "إنَّ التَّطاول متحقِّق في المثال الأخير المنفي [ويقصد به ما قتلته مُذْ أو مُنْذْ يومنا] فكلامهم واضح وهو الصَّحيح وتؤيِّده النصوص المسموعة الدالة على أنَّهما بمعنى (في) بشرط التكرُّر أو التَّطاول لا مجرد (في)"^(٨). وبناءً على اشتراط التكرُّر في المعنى فإنَّه لا يصح أن نقول مثلاً: (ما شرفت الشَّمْس مُذْ أو مُنْذْ دقيقتين)؛ لأنَّ شروق الشَّمْس لا يمكن تكرُّره في أثناء

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٥٧/٢.

(٢) ينظر تعريف الحال ص .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٥٧/٢.

(٤) مقال مذ ومنذ ٢٦٠.

(٥) المرجع السَّابق.

(٦) قال ابن عصفور: "وكلُّ منفيٍّ جائز أن يقع قبلها.. وإن وقع قبلها غير المنفي فلا بدَّ أن يكون ذلك الفعل متطاولاً ممتدّاً وإلا لم يجز" شرح الجمل ٥٦/٢.

(٧) مقال مذ ومنذ ٢٦٠.

(٨) النَّحو الوافي ٥٥٠/٢. هامش (١).

دقيقتين بالنسبة لأفق واحد^(١)، والشروق غير متطاول وهي من الكلمات التي ذكرها العوامري أمثلة لغير التطاول وذلك لأنه لم يجد-على حد قوله- فيما لديه من المراجع مثلاً للحدث غير المتطاول إلا القتل^(٢)، فأضاف الأفعال: وَمَضَ وَأَوْمَضَ، وشرق، وسنح^(٣) ثم خلاص بعد أن ذكر أمثلة على تلك الأفعال إلى نتيجة فقال: "فقد رأيت في الأفعال الثلاثة المتقدمة وما فرعنا عليها من الأمثلة أنها ليست كلها سواء"^(٤) فقد يجوز في استعمال أحدها مع (مُنْذُ) أو (مُنْذُ) مالا يجوز في الآخر، فالمسألة إذاً راجعة لمعنى الفعل الخاص عند استعماله مع (مُنْذُ) أو (مُنْذُ) في الإثبات أو النفي وما قد يلابسه من تطاول أو تكرّر أو عدمهما^(٥).

ثانياً: أحوال وأحكام ما بعد (مُنْذُ) و(مُنْذُ):

اشتراط النحاة لما بعد (مُنْذُ) شروطاً منها أن يكون ظاهراً لا مضمراً، وأن يكون زماناً، إلى غير ذلك من الشروط والأحكام التي نذكر بعضها هنا، ونرجئ الآخر إلى موضعه كالحديث عن العطف والبدل بعد (مُنْذُ) و(مُنْذُ) الداخلة على المفرد أو الجملة. وفيما يأتي بعض الشروط:

١- أن يكون ظاهراً لا مضمراً:

وهذا الشرط خاص بالمفرد لا الجملة، قال سيبويه في باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر: "وذلك الكاف في: أنت كزيد، وحتى، ومُنْذُ"^(٦)، وقال: "واستغنوا عن الإضمار في (مُنْذُ) بقولهم: مُنْذُ ذاك؛ لأنّ ذاك اسم مبهم وإنما يذكر حين يظن أنه قد عرفت ما يعنى"^(٧)، وقال أبو البركات الكوفي: "استغنوا بقولهم: أمُدّه عن مُنْذُ، كما استغنوا بقولهم: إليه عن حتّاه"^(٨)، وهذا مذهب الجمهور. وقال ابن مالك:

(١) مقال مذ ومنذ ٢٦١، وعلق أ. عباس حسن فقال: "وهذا وما حمل عليه تمّا ينفرد به الباحث مفتقر لتأييد" النحو الوافي ٥٥١/٢.

(٢) مقال مذ ومنذ ٢٦٠، ومن المراجع التي ذكرت القتل مثلاً على الحدث غير المتطاول: شرح الجمل لابن عصفور ٥٧/٢.

(٣) مقال مذ ومنذ ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢.

(٤) النحو الوافي ٥٥١/٢ علق أ. عباس حسن فقال: "في كلام الباحث ما يحتاج إلى التمهيص" (هامش ٢).

(٥) مقال مُنْذُ ومُنْذُ ٢٦٣، ٢٦٤.

(٦) الكتاب ٣٨٣/٢، وينظر الأصول ٤٣٩/١ نقل عن سيبويه، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٤/١، الارتشاف ٢٤٤/٢، الجمع ٢١٧/٢.

(٧) الكتاب ٣٨٣/٢، ٣٨٤.

(٨) البيان في شرح اللّمع ٢٤١/١.

بالظَّاهِرِ اِخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى والكافَ والواوُ وَرُبَّ والتَّاءُ^(١)
وبين ابن السَّراجِ العِلَّةُ بقوله: "فأَمَّا امتناعهم من الكاف (مُنْذُ) و(حَتَّى) فلعلَّةٌ واحدةٌ يقولون: كل شيء من هذه الحروف غير متمكِّن في بابهِ؛ لأنَّ الكاف تكون اسماءً، وتكون حرفاً فلا تضيفها إلى المضمَر مع قِلَّةِ تَمَكُّنِها وضعف المضمَر إلا أن يضطر شاعر، و(مُنْذُ) تكون اسماءً وتكون حرفاً، و(حَتَّى) تكون عاطفةً وتكون جازةً فلم تعط نصيبها كاملاً في أحد البابين"^(٢)، وهذه العِلَّةُ ليست مطردةً بدليل أن (عن) و(على) يكونان اسمين وحرفين، ومع هذا يضافان إلى المضمَر فيقال: عنه وعليه، والأمر مركون فيه إلى السَّماع.

وينسب إلى المِرْدَ أجازته إضافتهما إلى الضَّميرِ العائد على الزَّمانِ^(٣) فيقال: (يوم الخميس ما رأيتك مده أو مُنْذُه)، ورد بأن العرب لم تَقْلُه^(٤)، والصَّحيح المنع^(٥).

٢- أن يكون زماناً لفظاً أو تقديرًا:

لا تدخل (مُنْذُ ومُنْذُ) إلا على الظَّاهِرِ من اسم الزَّمانِ، أو المصدرِ المَصْرَحِ به، أو المقدر^(٦)، وقال ابن مالك في أَلْفِيَّتِه:

وَإِخْصُصْ بِـ(مُنْذُ) وَ(مُنْذُ) وَقْتًا وَبـ(رُبَّ) مُنْكَرًا وَالتَّاءَ لِلَّهِ رَبِّ

وسبق أن ذكرنا أن (مُنْذُ) و(مُنْذُ) تختصَّان بالدُّخُولِ على الزَّمانِ فلا يجوز: (سافرت مُنْذُ مكة)، ولا (مُنْذُ مكان كذا)، ولا (خرجت مُنْذُ حيث خرج زيد)، ولذا قدَّر بعضهم زمانًا قبل الجملة كما في: ما رأيته مُنْذُ زيد قائم، ومُنْذُ الحِجَّاجِ أمير، فقيل التَّقدير: مَنَ زَمَنَ زيد قائم، ومَنَ زَمَنَ الحِجَّاجِ أمير، حذف الزَّمانَ وأضيفت الجملة له^(٧)، وذلك لبقَى (مُنْذُ ومُنْذُ) على اختصاصها من الدُّخُولِ على الزَّمانِ، وكذلك إذا أتى بعدهما جملة فعلية، ومن النُّحاة من لم يقدِّر وجعلهما مضافتين إلى الجملة بعدهما، وقد ينوب عن الزَّمانِ صفته كما في قول الشَّاعر:

(١) الألفيَّة باب حروف الجر، شرح الكافية الشَّافية ٧٨٩/٢.

(٢) الأصول ٤٣٩/١.

(٣) شرح الفَصْل لابن يعيش ١٦/٨، ارتشاف الضَّرْب ٢٤٤/٢، الهمع ٢١٧/٢.

(٤) الهمع ٢١٧/٢.

(٥) الارتشاف ٢٤٤/٢.

(٦) المقَرَّب لابن عصفور ٢٠٢/٢، (ولا يدخلان إلا على الزَّمانِ لفظاً أو تقديرًا)، شرح الجمل لابن عصفور ٥٩/٢، الرَّصَف ٣٨٧، الارتشاف ٢٤٤/٢، ٢٤٥ نسب إلى الأَخْفَش "ولا يدخلان عنده إلا على اسم الزَّمانِ ملفوظ به أو مقدَّرًا"، شرح شذور الذهب ٣١٩.

(٧) شرح الفَصْل لابن يعيش ٤٦/٨، المقَرَّب ٢٠٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٩/٢، رصف الببائي ٣٨٧، الهمع ٢١٦/٢ نسبه إلى ابن عصفور.

سَلِّ الْخَيْرَ أَهْلَ الْخَيْرِ قَدْماً وَلَا تَسَلْ
فَتَى ذاقَ حُلُوَ الْعَيْشِ مُنْذُ قَرِيبٍ^(١)
أي منذ زمن قريب.

ومثل الوقت ما يستفهم به عن الوقت^(٢) ويتعينان حينها أن يكونا جارتين عند الجمهور^(٣) لإيصالهما الفعل إلى ما بعدهما فيقال: مُنْذُ متى لم تره؟ ومُنْذُ كم ركبت البحر؟ ومُنْذُ كم فقدته؟ بحذف التمييز للعلم به ولا مانع من ذكره، ومُنْذُ أي وقت لم تأت؟ و"إذا دخلا على أسماء الاستفهام فلا بد أن يكون ما دخلا عليه يستعمل ظرفاً واسماً... ولا يجوز (مُنْذُ) مه؛ لأنَّ (ما) لا تكون ظرفاً و(متى) و(كم) يستعملان ظرفين. ومن النحويين من أجاز (مُنْذُ مَهْ)؛ لأنها قد تشبه بالظرف، ألا ترى أنها تكون مع الفعل بمنزلة مصدر، وذلك المصدر يكون ظرفاً، نحو قول العرب: (سبحان ما سبَّح الرُّعد بمحمد)، وكذلك سائر أسماء الزَّمان بشرط أن تكون متصرفة"^(٤).

وإذا ذكرت بعدهما الأيام فإنَّ اللَّيالي محسوبة معها، فإذا قيل: ما رأيته مُنْذُ ثلاثة أيَّام، تكون اللَّيالي داخلة مع الأيام^(٥)؛ لأنَّ مُنْذُ تفيد اتصال ما بعدها بزمن الإخبار. فإذا قيل: ما رأيته مُنْذُ ليلتين، فإنَّ فترة عدم الرؤية يومان وليلتان. قال المبرد: "و(مُنْذُ) في الأيام واللَّيالي لا ابتداء الغايات بمنزلة (من) في سائر الأسماء وذلك قولك: لم أره مُنْذُ يومين"^(٦) فقله في الأيام واللَّيالي يدل على أنَّ اللَّيالي مقصودة.

ومن ملاحظة أمثلة النحاة في كتبهم نجدهم يذكرون الأيام بعد(مُنْذُ ومُنْذُ) غالباً، ولقائل أن يقول: لِمَ لَمْ يحسبوا باللَّيالي على ما هو الأصل في التأريخ؟ الحقيقة أنني لم أتوصل إلى الإجابة عن ذلك في كتب النحو، ولكن يلاحظ أنَّ أغلب الأمثلة التي يوردها النحاة في (مُنْذُ ومُنْذُ) قبل الأيام مسبوقه بالفعل (رأى)، نحو: ما رأيته مُنْذُ يومين، أو مُنْذُ يوم الجمعة ونحو ذلك، والرؤية غالباً تكون في النهار لا في الليل خاصة عند العرب السابقين، ولعلَّ هذا سبب ذكرهم الأيام، واللَّيالي محسوبة معها.

(١) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت ٢٦٥/١ (أنشده ثعلب)، وأورده ابن مالك على أنه من شواهد منذ لا على الحذف.

(٢) شرح التسهيل ٢١٧/٢، الارتشاف ٢٤٤/٢.

(٣) الإيضاح للفارسي ٢٦١، شرح التسهيل ٢١٧/٢، البسيط ٨٧٢/٢، الارتشاف ٢٤٤/٢، الجمع ٢١٧/١.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٦٢/٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢.

(٦) المقتضب ١٤٣/٤.

وقد نصَّ النُّحاة على شروط وضوابط لهذا الزَّمان وهي:

- ١- أن يكون معيَّنًا لا مبهمًا.
- ٢- أن يكون ماضيًّا أو حاضرًا.
- ٣- أن يكون متصرَّفًا، ويشمل هذه الشرط الجملة في قول من قدَّر زمنًا قبلها.
- ٤- أن يكون متطاولًا عند بعضهم يحصل شيئًا فشيئًا.

وفيما يأتي تفصيل ذلك :

- ١- أن يكون معيَّنًا: وتقدم بيان ذلك في الشروط المشتركة^(١).
 - ٢- أن يكون ماضيًّا أو حاضرًا لا مستقبلا:
- اشترط النُّحاة أن يكون ما بعد (مُذٌّ ومُنْذٌ) ماضيًّا أو حالا فلا يجوز: آتيك (مُذٌّ) غد، قال ابن عصفور: "(مُذٌّ) إنما تكون أبدًا داخلية على ماضٍ أو حال"^(٢)، ويبدو أنَّ هذا مترتب على ما يأتي:
- أ- أنَّ عامِلهما لا يكون إلا ماضيًّا عند بعضهم أو مضارعًا يفيد الحال كما تقدَّم^(٣)، ويُبيِّن على ذلك أنَّه إذا أتى بعدهما فعل فلا بد أن يكون ماضيًّا فلا يجوز (مُذٌّ) يقوم^(٤)؛ فلا يجتمع العامل الماضي مع المستقبل، ولم يجوز على حكاية الحال الماضية، لئلا يجتمع مجازان: حذف الزَّمان قبل الفعل، وحكاية الحال^(٥)، "وينبغي جواز ذلك عند من جوَّز اجتماع مجازين في الكلمة"^(٦). وكذلك ينبغي جواز ذلك عند من لم يقدر حذف مضاف، ولذلك قال الرُّضي: "والأصل جوازه"^(٧)، وهذا التعليل على رأي من لا يميز إلا وقوع الماضي قبلهما، وهذا يختصُّ بالجملة.
 - ب- أنَّهما يضافان- في قول- إلى الفعل والابتداء والخبر، ولا يضاف المستقبل إلا إلى الفعل، قال سيبويه في باب ما يضاف إلى الأفعال من

(١) تنظر ص ٦٠ .
 (٢) شرح جمل الرَّجَاجي ٥٧/٢، ٥٤، وأكثر النُّحاة يمثلون بالماضي والحال، وإن لم يذكروا نصًّا في ذلك، شرح الرضي على الكافية ٢٠٩/٣.
 (٣) تنظر ص ١٤٣ من هذا البحث.
 (٤) شرح جمل الرَّجَاجي لابن عصفور ٦١/٢، شرح الرضي على الكافية ٢١٢/٣ نسبه إلى الأخفش القول بعدم جوازه، حاشية الصَّبَّان ٢٣٤/٢، حاشية الخضرى ٢٣٣/١.
 (٥) شرح جمل الرَّجَاجي ٦١/٢، شرح الرضي على الكافية ٢١٢/٣، حاشية الصَّبَّان ٢٣٤/٢، حاشية الخضرى ٢٣٣/١.
 (٦) حاشية الصَّبَّان ٢٣٤/٢.
 (٧) شرح الرضي على الكافية ٢١٢/٣.

الأسماء: "ومَّا يضاف إلى الفعل أيضًا قولك: ما رأيته مُنْذُ كان عندي ومُنْذُ جاءني"^(١)، وقال في آخر الباب: "جملة هذا الباب أنَّ الزَّمان إذا كان ماضيًا أُضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخير؛ لأنَّه في معنى (إذ)، فأضيف إلى ما يضاف إليه (إذ)، وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال؛ لأنَّه في معنى (إذا)، و(إذا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال"^(٢). وقد أجاز ابن مالك الدلالة على الاستقبال فيما أُضيف إلى الجملة الاسميَّة والفعلية^(٣).

٣- أن يكون متصرفًا:

وهذا خاص بالمفرد لا الجملة. والمتصرف هو الذي لا يلزم النَّصب على الظرفية، قال ابن مالك:

وما أتى ظرفًا وغيرَ ظرفٍ فذاك ذو تصرفٍ في العرفِ

وذكرنا أنَّها لاتدخل على المبهم، وسبق عند الحديث عن دخولها على ما يستفهم به أنَّه يشترط أن يكون مما يستعمل ظرفًا أو اسمًا نحو (كم) و(متى)^(٤)، قال ابن عصفور: "و(مُنْذُ) توجب التصرف لما تدخل عليه لأنها ترفعه أو تجرُّه"^(٥)، فلا يجوز دخولها على الظروف غير المتصرفة، أو الشبيهة بالمتصرفة مثل: عِنْدَ، وَلَدَى، وَلَدُنْ وقَبْلُ، وبعْدُ، فلا نقول: جاء زيد مُنْذُ قبل عمرو، إذا كانت (قبل) ظرف زمان، أما إن كانت ظرف مكان فيمتنع أصلًا دخولها عليهما، ولا يجوز: مُنْذُ لدن، أو مُنْذُ بعد؛ لأنها غير متصرفة، كما لا يجوز: ما رأيته مُنْذُ سحر، إذ أريد به سحر يوم بعينه فهو وإن كان معرفة إلا أنَّه غير متصرف^(٦).

٤- أن يكون متطاولًا:

وذلك إذا كان مفردًا معدودًا، وهذا الشرط إن ثبت فهو مِمَّا تفرَّدت به (مُنْذُ) ومُنْذُ من بين أدوات الغاية، إذ اشتراط الامتداد عادة يكون فيما قبل الأداة لا فيما بعدها، وقد نُقِلَ عن الأخفش أن العرب لا يقولون: (مُنْذُ ساعة)^(٧)، ورد

(١) الكتاب ١١٧/٣.

(٢) الكتاب ١١٩/٣.

(٣) شرح التسهيل ٢٥٨/٣.

(٤) تنظر ص ١٤٨ من هذا البحث.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٢/٢.

(٦) المرجع السابق ٦٢/٢.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٢١٦/٣، ارتشاف الضرب ٢٤٥/٢.

عليهم بأنّه على غير قياس، ورد الرّضي فقال: "فإن كان جميع ما قاله مستنداً إلى سماع فيها ونعمت، وإلا فالقياس جواز الجميع، والقصر ليس بمانع لأنّه جوز: مُنْذُ أقل من ساعة"^(١). أما ابن عصفور فقد قال: "ولا يجوز مُنْذُ اللَّيْلِ ولا مُنْذُ النَّهَارِ؛ لأنّ النَّهَارَ عبارة عن الضّياء، واللّيل عبارة عن الظّلام، وذلك لا يحصل شيئاً فشيئاً فلذلك لم تدخل عليهما (مُنْذُ). نقل الأخفش أنّ النَّهَارَ عندهم الضّياء، واللّيل الظّلام، فإن قيل ألم يُجزّ سيبويه - رحمه الله - (سرت اللّيل)، تريد: ليل ليلتك، و(النّهار) تريد: نهار نهارك، فهلا أجزتم مُنْذُ اللَّيْلِ ومُنْذُ النَّهَارِ على هذا المعنى؟ فالجواب أنّ ذلك لا يتصوّر"^(٢)، و(مُنْذُ) توجب التّصرف لما تدخل عليه لأنّها ترفعه أو تجرّه"^(٣)، والظاهر من كلام ابن عصفور اشتراط الامتداد شيئاً فشيئاً فيما بعد (مُنْذُ ومُنْذُ).

والاختيار ما ذهب إليه الرّضي فالقصر ليس بمانع، فما المانع من أن يقال مثلاً: ذهب فلان مُنْذُ دقيقة أو ثانية فضلاً عن أن يقال: مُنْذُ ساعة أو مُنْذُ السّاعة. وللسّاعة معنيان:

أ - الوقت القليل من النَّهَارِ أو اللَّيْلِ.

ب - جزء من أربعة وعشرين جزءاً هي مجموع اللَّيْلِ والنّهار.

وبهذا يكون القصر الذي هو علّة المنع عند الأخفش منتفياً في المعنى الثّاني، وتكون السّاعة محدودة لأنّها مقسومة أقساماً متساوية فكأنّها معدودة معنى فهي مختصّة، فلا يمتنع على هذا المعنى قولهم: مُنْذُ السّاعة"^(٤).

وبعد أن ذكرنا الشّروط العامّة لـ(مُنْذُ ومُنْذُ) تنتقل إلى الحديث عن معنى الغاية فيهما.

دلالتهما على معنى الغاية :

نبيّن فيما يأتي معنى الغاية وحدودها في (مُنْذُ ومُنْذُ) قبل المفرد المجرور أو المرفوع، وقبل

الجملة:

أولاً: إذا كان ما بعدهما مفرداً:

(١) شرح الرضي على الكافية ٢١٦/٣، وينظر ارتشاف الضرب ٢٤٥/٢.

(٢) ذكر المحقق في الهامش أنّ هذه الكلمة في نسخة أخرى (يَنْصَرَفُ).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٥٩/٢.

(٤) مقال مُنْذُ ومُنْذُ ٢٧٠.

وقد يكون المفرد مجروراً أو مرفوعاً، ويلحظ من حديث النُّحاة أنَّ معناهما مرتبط إضافة إلى الحالة الإعرابية بالزَّمَن في الحال أو الماضي، ويرتبط المعنى في الزَّمَن الماضي بتعريف ما بعدهما نحو: ما رأيته مُذْ يوم/يوم الجمعة، أو تنكيره نحو: ما رأيته مُنْذُ ثلاثةِ أَيَّامٍ. وفيما يأتي تفصيل ذلك:

١- معناهما في الحال:

ولا يكون الحال إلا معرفة، فلا يكون نكرة معلودة^(١)، ومثَّل سيبويه للحال بقوله: "وما لقيته مُذْ اليوم إلى ساعتك هذه"^(٢) والمراد بالحال كما قال ابن عصفور هو: "الآن وما في معناها كالسَّاعَةِ، والحين، واليوم، واللَّيْلَةِ، وكلُّ اسمِ زمان أضفته إلى نفسك قَرَبُ أو بَعْدُ نحو يومنا، وشهرنا، وعامنا، وكل اسم أشرت إليه نحو: هذا العام، وهذا الشَّهْر، وهذه الأَيَّام الثلاثة؛ لأنَّك لم تشر إليه إلا وأنت قد قَدَّرته، ولم تضفه إلى نفسك إلا على هذا المعنى، فهذا هو الحال"^(٣)، وذكر أنَّ الحال لفظ قليل محصور فيما ذكره والماضي لا ينضبط^(٤). وأكد أبو حيَّان ذلك بقوله عن أسماء الزَّمَان المراد بها الحال: "وما أضفته إلى نفسك بشرط أن تشير إليه، نحو: مُذْ يومنا هذا"^(٥)، ويبدو أنَّ النُّحاة اشتهروا الإشارة في بعض أمثلة الحال؛ استناداً إلى ما مثَّل به سيبويه.

ويتأثر المعنى هنا بالحالة الإعرابية قبل المجرور أو المرفوع، وفيما يأتي البيان:

أ- معناهما قبل الحال المجرور:

الغالب جر (مُذْ ومُنْذُ) للحال، قال أبو حيَّان: "وعامة العرب يجرون بهما الحال"^(٦)، وقال ابن هشام: "وأكثر العرب على وجوب جرِّهما للحاضر"^(٧)، وأنكر ابن عصفور رفع الحال بعدهما فقال: "ولا يكون [يريد الحال] أبداً إلا مخفوضاً؛ لأنَّه لا يمكن أن يتقدَّر بخلاف (في) فلهذا ألزِمَ الجَرَّ"^(٨). ومع هذا فقد ذكر أبو حيَّان أنَّ بعضهم يرفع الحال^(٩)، ولم يحدد لهم وهم قليل. ومن تتبع نصوص النُّحاة يتبيَّن أنَّ هناك ثلاثة أقوال في معنى (مُذْ ومُنْذُ) قبل الحال المجرور وهي:

- (١) ارتشاف الضَّرْب ٢/٢٤٤، وينظر الجني الدَّانِي ٥٠٣ وفيه: (معرفة ماضٍ)، والصَّوَاب (حال).
- (٢) الكتاب ٤/٢٢٦.
- (٣) شرح الجمل ٢/٦٣، ٥٤، وينظر شرح ألفية ابن معط ١/٣٨٤، رصف المباني ٣٨٥.
- (٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٥، وينظر تذكرة النُّحاة ٩ "وأسماء الزَّمَان المراد بها الماضي كثيرة، والمراد بها الحال قليلة".
- (٥) تذكرة النُّحاة ٩.
- (٦) ارتشاف الضَّرْب ٢/٢٤٤.
- (٧) مغني اللَّيْب ٤٤١.
- (٨) شرح الجمل ٢/٥٤.
- (٩) ارتشاف الضَّرْب ٢/٢٤٤.

الرأي الأول: أن يكونا بمعنى (من) لابتداء الغاية: وهذا مذهب سيبويه، ويتضح ذلك من أمثله حين قال: "وأما (مُنْذُ) فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان....، وذلك قولك: ما لقيته مُنْذُ يوم الجمعة إلى اليوم، ومُنْذُ غدوة إلى الساعة، وما لقيته مُنْذُ اليوم إلى ساعتك هذه فجعلت اليوم أوّل غايته، فأجريت في بابها كما جرت (من) حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا" ^(١)، فقوله (مُنْذُ) غدوة إلى الساعة، وما لقيته (مُنْذُ) اليوم إلى ساعتك هذه، يدل على أن (مُنْذُ) تكون عنده لابتداء الغاية بمعنى (من) في الحال بليليل مجيء (إلى) بعدها، وتبعه الزجاجي في الجمل ^(٢)، والجرجاني في المقتصد في حديثه عن الضرب الثاني من أضرب (مُنْذُ ومُنْذُ) وهو أن يراد ابتداء الغاية دون انتهائها حين قال: "كقولك ما رأيته مُنْذُ يوم الجمعة كأنك قلت: أوّل الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الحار في قولك: أنت عندنا مُنْذُ الليلة؛ لأنّ المعنى فيه الاخبار بأول وقت الكون" ^(٣)، والحال في نصّه: أنت عندنا مُنْذُ الليلة. وقال الرضي: "لا بدّ ل(مُنْذُ) في كل موضع دخله من معنى ابتداء الغاية، ولا يكون بمعنى (في) وحده" ^(٤) مشيراً بذلك إلى قول بعضهم إنهما تكونان في الحال بمعنى (في) وهو الرأي الثاني الآتي.

الرأي الثاني: أن يكونا بمعنى (في) سواء أكان ما قبلهما منفياً أم مثبتاً: وهذا مذهب جمهور البصريين يتضح هذا مما قرره الرضي حين ذكر مذهب جمهور البصريين فقال: "وإن كان الفعل حالاً نحو: ما أراه مُنْذُ شهرنا ومُنْذُ اليوم، فهما بمعنى (في) ^(٥)، وننتقي من نصوص البصريين ما يؤيد هذا: فالمرّد يقول عن (مُنْذُ): "وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها، فإن تقع في معنى (في) ونحوها، فيكون حرف خفض، وذلك قولك: أنت عندي مُنْذُ اليوم ومذ الليلة، وأنا أراك مذ اليوم يافتي؛ لأنّ المعنى في اليوم وفي الليلة....، وكذلك رأيت زيداً مُنْذُ يوم الجمعة بمدحك" ^(٦)، فالأمثلة كلّها عدا الأخير للحال، وإلى مثل هذا ذهب أبو علي الفارسي في قوله: "إذا قلت: أنت عندنا مُنْذُ الليلة، فقد أضفت الكون إلى الليلة بـ(مُنْذُ) أو (مُنْذُ)؛ لأنّ المعنى: أنت عندنا في

(١) الكتاب ٢٢٦/٤.

(٢) الجمل ٤١.

(٣) المقتصد ٨٥٧/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢١٥/٣.

(٥) المرجع السابق ٢١٨/٣.

(٦) المقتضب ٣٠/٣.

اللَّيْلَةَ فهذا في الوقت الحاضر^(١)، وقال بقوله تلميذه ابن جني في اللُّمع، وقال به ابن الحاجب، وابن عصفور في أحد قوليهِ، وابن مالك حيث قال في الألفيَّة:
وإنَّ يَجْزَأَ فِي مُضَيِّ فَكَرْمِنْ هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبَيْنَ
وقال به المالقي في رصف المباني، وأبو حيان في الارتشاف والتذكُّرة، والمرادي في الجنى الدَّاني، وابن هشام في معني اللَّيب، والأشْموني، والصَّبَّان^(٢).
وقد سبق قول الرُّضِي أنَّ (مُنْذُ) لا يكون بمعنى (فِي) وحده فكيف نوفق بين القولين؟

يَحْتَمِلُ ذَلِكَ أُمُورًا:

١- أن يكون مرادهم بمعنى (فِي) الدَّلَالَةُ عَلَى الظَّرْفِيَّة؛ لَأَنَّهُ حَالٌ وَلَا يَنْفِي ذَلِكَ معنى الابتداء، ولذا قال الرُّضِي: "لا يكون بمعنى (فِي) وحده"، فقولهُ (وحده) يدلُّ على أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بمعنى (فِي) وغيره؛ وقال بعد أن ذكر مذهبه البصريين: "قال الأندلسي وهذا قريب وإلا فرمذُ يقتضي ابتداء الغاية، ولا تقتضيه (فِي)"^(٣).

٢- أن يكون قولهم بمعنى (فِي) تعليلاً لجر الحال، خاصَّةً أن الغالب في الحال أن يكون مجروراً، ويمكن أن يستأنس على ذلك بقول الرَّجَاحِي: "وتقول فيما أنت فيه بالخفض ما رأيته مُذْ يَوْمِنَا، ومُذْ عَامِنَا، فتخفُضُه؛ لأنَّك فيه، وهي إذا رفعت ما بعدها اسم، وإذا خفضت ما بعدها حرف بمنزلة (مِنْ) في المعنى والعمل"^(٤)، وكذلك قال ابن جني: "فتجرُّ لأن معناه: في اليوم وفي اللَّيْلَةَ"^(٥)، فذكر أنها بمنزلة (مِنْ) في المعنى وجعل معنى (فِي) علة للخفض، وقال الجرجاني: "ومَّا يدلُّ على كونه حرفاً قولهم أنت عندنا مُذْ اللَّيْلَةَ....، فرمذُ) أوصل الاستقرار والكون إلى اللَّيْلَةَ، كما يفعل ذلك (فِي)، إذا قلت: أنت عندنا في اللَّيْلَةَ"^(٦) فجعل المشابهة بين (مُنْذُ) و(فِي) في الوظيفة لا في المعنى؛ لأنَّ

(١) الإيضاح العضدي ٢٦١.

(٢) اللُّمع ١٣٠، الإيضاح في شرح المفصل ١٥٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٤/١-٥٧٤/٢، والمقرب ٢٠١ (معنى في قط)، الألفية باب حروف الجر، وشرح الكافية الشافية ٧٨٩/٢، رصف المباني ٣٨٦، ٣٨٥، الارتشاف ٢٤٤/٢، تذكرة النُّحاة ١٠، الجنى الدَّاني ٥٠٣، معني اللَّيب ٤٤١، شرح الأشْموني ٢٣٥/٢ بحاشية الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان ٢٣٥/٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢١٨/٣.

(٤) الجمل ١٤٠.

(٥) اللُّمع ١٣٠.

(٦) المقتصد ٨٥٤/٢.

كليهما حرف جر يوصل ما قبله بما بعده، والمعنى عنده الابتداء في (مُنْ) لا
الظرفية. وقال ابن عصفور عن الحال: "ولا يكون أبداً إلا مخفوضاً؛ لأنه لا يمكن
أن يتقدر بخلاف (في) فهذا ألزم الجر"^(١)، وبهذا يمكن التقريب بين القولين.
ولا يمنع هذا أن بعض النحاة جعلهما في الحال بمعنى (في).

الرأي الثالث: أن يكونا للابتداء والانتهاء معاً: وهو رأي ابن عصفور، والحقيقة أن آراء
ابن عصفور في الحال تعددت في شرح الجمل فهو تارة يقول: "وإذا دخلنا على الحال
كانتا للغاية بمنزلة (من) في قولك: أخذته من الثابت، ألا ترى أن الأخذ كان
ابتداؤه وانتهاءه من الزمان فـ (ما رأيته منذ عامنا)، الرؤية منقطعة في جملة العام"^(٢)،
وهذا يعني أن (مُنْ ومُنْذ) عنده في الحال للابتداء والانتهاء معاً؛ لأن الغاية عند ابن
عصفور كما فسرها في نصه المتقدم وفي غير موضع^(٣) تعنى الابتداء والانتهاء،
وأحياناً أخرى يقول: "(مُنْ) إنما تكون أبداً داخلية على ماض أو حال، فالحال يكون
فيه بمنزلة (في)، فيقول ما رأيته في يومنا، فهو لم يره في جزء من اليوم"^(٤)، ويقول في
موضع آخر: "وإنما يخلخل منه [يعني من الزمان] على الحال والماضي، فالحال أبداً
يكون بعدها مخفوضاً.... ولا يكون أبداً إلا مخفوضاً؛ لأنه لا يمكن أن يتقدر بخلاف
(في) فهذا ألزم الجر"^(٥)، وقال في موضع سابق عند حديثه عن (مُنْ ومُنْذ)
الجاريتين: "لأنهما في معنى (في)، أو في معنى (أَوَّل)، أو في معنى (أَمَد)، نحو: مُنْذ يومنا،
أي: في يومنا، ومُنْذ يوم الجمعة، أي: أوَّل ذلك يوم الجمعة، ومُنْذ يومنا، أي: أَمَد
ذلك يومنا"^(٦).

ويبدو من نصوص ابن عصفور أن الرّاجح لديه أن تكونا بمعنى (في) في الحاضر، يؤيد هذا
أنه قال في المقرّب: "فإن كان ما بعدهما حالا انجر، ويكون معناهما معنى (في)"^(٧)، ويمكن
التقريب بين القولين في ضوء نص ابن عصفور الآتي عند حديثه عن أن عامل (مُنْ ومُنْذ) لابد أن
يكون منفياً أو متطاولاً. حيث قال: "ولو قلت: قتل عمرًا مُنْذ يوم الجمعة، لم يجز؛ لأن القتل لا
يمتد إلى حين الإخبار، فإن أردت أن هذا القتل نوع مما يمتد جاز. وكذلك فيما هو الحال،
لا يجوز، فلا يجوز أن تقول قتله مُنْذ يومنا؛ لأن معناه في يومنا، والقتل لا يمتد في اليوم أجمع، وإنما

(١) شرح الجمل ٥٤/٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥٥/٢.

(٣) شرح الجمل ٥٥/٢، ٤٩٠/١، المقرّب ٢٠٢.

(٤) شرح الجمل ٥٧/٢.

(٥) شرح الجمل ٥٤/٢.

(٦) السابق ٤٧٤/١.

(٧) المقرّب ٢٠١.

يكون في جزء منه. وسبب ذلك أنَّ (مُدَّ) إنَّما تكون أبدأً داخلة على ماضٍ أو حال. فالحال يكون فيه بمنزلة (في) فيقول: ما رأيته في يومنا، فهو لم يره في جزء من اليوم، وإذا قلت: سرت مُدَّ يومنا، فالسَّير في جملة اليوم، بخلاف قولك: سرت في اليوم، فهي مع المنفي توافق سائر الظُّروف من أنَّ الفعل لم يقع في جزء من اليوم، ومع الموجب تخالف؛ لأنَّك إذا قلت: سرت اليوم، أمكن أن يكون السَّير في بعض اليوم بخلاف (مُنْذُ) لأنَّها لا يكون السَّير الموجب إلا في جميع اليوم، وكذلك فعلت العرب فمحال أن يقع قبلها موجب لا يتناول؛ لأنَّه يكون كذباً والمنفي يقع لانقطاع الشَّيء معقول دوامه^(١).

وعلى هذا يمكن تفسير نصوص ابن عصفور في الحال، فإذا كان الفعل قبلها منفياً كانا بمعنى (في)، ويكون العمل منفياً في جميع المدَّة، وإذا كان الفعل مثبتاً كانا بمعنى الابتداء والانتهاء، بمعنى أنَّ العمل في جميع المدَّة. وهذا التفسير ممَّا تفرَّد به ابن عصفور، فلم أجد أحداً من النُّحاة فرَّق بين مثبت والمنفي في الحال.

حدود الغاية في الحال المجرور:

تختلف حدود الغاية تبعاً للاختلاف في فهم معنى (مُدَّ ومُنْذُ) وذلك على النحو الآتي:

١- عند من قال بأنَّ معناهما (في):

قال ابن الحاجب: "ومثل الحاضر كقولك: ما رأيته مُنْذُ شهرنا، يعني أنَّ انتفاء الرؤية في الشَّهر جميعه"^(٢)، وهي الظُّرفية في الحاضر عنده، وكذلك قال ابن عصفور في المنفي: "فهي مع المنفي توافق سائر الظُّروف من أنَّ الفعل لم يقع في جزء من اليوم"^(٣)، وقال: "فالحال يكون فيه بمنزلة (في) فيقول: ما رأيته في يومنا، فهو لم يره في جزء من اليوم"^(٤).

٢- عند من قال بأنَّ معناهما الابتداء:

قال الجرجاني: "إذا قلت: ما رأيته مُدَّ يوم الجمعة، وأنت تقصد أوَّل الوقت وآخره، كان بمنزلة قولك: مُدَّ اليوم، في أنَّ الرؤية لم تلتبس بيوم الجمعة بوجه، كما أنَّك إذا قلت: ما رأيته مُنْذُ يومنا، كان المعنى أنَّ الرؤية لم تحصل في جزء من اليومين اليَّته"^(٥)، وعلى هذا إذا قيل: ما رأيته مُدَّ اليوم، فهذا يعني أنَّه لم يحدث رؤية في اليوم، وبمعنى آخر أنَّ حد الابتداء هنا غير داخل في المحدود.

(١) شرح الجمل ٥٧/٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٥٨/٢.

(٣) شرح الجمل ٥٧/٢.

(٤) شرح الجمل ٥٧/٢.

(٥) المقتصد ٨٥٨/٢.

هل يقصد الانتهاء؟:

إذا كانت (مُذٌ وَمُنْذٌ) بمعنى (من) في الحال فهل يقصد الانتهاء؟
يبدو من ظاهر أمثلة سيبويه أنَّ الانتهاء مراد؛ لأنَّه جاء بـ(إلى) في الأمثلة التي تقييد
الحال نحو: ما لقيته مُذَ اليوم إلى ساعتك هذه^(١)، ولكنَّا نرى الجرجاني يقول عند
حديثه عن الضَّرْبِ الثَّانِي من أَضْرَبَ ارتفاع ما بعد (مُذٌ وَمُنْذٌ): "ألا تقصد انتظام
أوَّل الوقت وآخره، وإنما تريد الدَّلالة على ابتداء الغاية دون انتهائها، فهذا يقتضي
التَّخصيص كقولك: ما رأيته مُذَ يوم الجمعة... بمنزلة الجار في قولك: أنت عندنا مُذَ
الليلة؛ لأنَّ المعنى فيه الإخبار بأوَّل وقت الكون"^(٢) فتتظيره لـ(ما رأيته مُذَ يوم الجمعة)
وهو يقصد الابتداء وحده بـ(أنت عندنا مُذَ الليلة) يدلُّ على أنَّ الانتهاء غير مقصود
في الحال عنده، والجرجاني يرى أنَّ: (ما رأيته مُذَ يوم الجمعة) يمكن أن يراد به أوَّل
الوقت فقط، ويمكن أن يراد به أوَّل الوقت وآخره، قال في موضع آخر: "إذا قلت: ما
رأيته مُذَ يوم الجمعة، وأنت تريد أوَّل الوقت وآخره كان بمنزلة قولك: (مُذَ اليوم) في
أنَّ الرؤية لم تلبس بيوم الجمعة بوجه"^(٣)، فتتظيره لـ(ما رأيته مُذَ يوم الجمعة) وهو
يقصد هنا أوَّل الوقت وآخره بـ (مُذَ اليوم) يدلُّ على أنَّ الحال قد يقصد فيه الابتداء
والانتهاء. ويبدو أنَّ الحال الماضي المعرفة عند الجرجاني أحياناً يقصد به الابتداء دون
الانتهاء، وأحياناً يقصد به الابتداء والانتهاء.

٣- عند من قال بأنَّ معناهما الغاية، وهو مقصور على المثبت:

يرى أن حد الابتداء داخل ومستمر إلى الانتهاء؛ لأنَّه لا يكون السَّير الواجب إلا في
جميع اليوم.

وخلاصة القول في الحال أنَّ الحدث فيه إن كان منفياً استغرق نفيه جميع المدة، وإن كان
مثبتاً كان في جميع المدة أيضاً^(٤).

والظَّاهر أن (مُذٌ وَمُنْذٌ) قبل الجورور في الحال لابتداء الغاية الزَّمانية في المنفي والمثبت بمعنى
(من)، فإذا قلت: ما رأيته مُذَ يومنا كان ابتداء الرؤية في وقت ما من اليوم ممتداً إلى وقت
التَّكَلُّم، فيكون الانتهاء مقصوداً في جميع المواضع، فإن كان ما بعدهما ممتداً أمكن تحديد
الابتداء والانتهاء كما في المثال السَّابق، وإن كان غير ممتدِّ كما إذا قلنا: ما رأيته مُنْذُ

(١) الكتاب ٢٢٦/٤.

(٢) المقتصد ٨٥٧/٢.

(٣) المقتصد ٨٥٨/٢.

(٤) شرح الجمل ٥٨/٢.

لحظتنا، يكون زمن الابتداء هو زمن الانتهاء، وذكرُ سيبويه (إلى) في أمثله يدلُّ على أنَّ الانتهاء مقصود عنده.

ب- معناهما في الحال قبل المرفوع:

ذكرنا فيما سبق^(١) أنَّ الغالب على الحال أن يكون مجروراً، وبعضهم يرفعه، وذكر ابن هشام المعنى في الحال قبل المرفوع فقال: "والحالة الثانية: أنَّ يليها اسم مرفوع نحو: (مُذُّ يوم الخميس، ومُذُّ يومان) فقال الميرد وابن السراج والفارسي: مبتدآن، وما بعدهما خبر ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأوَّلُ المدَّة إن كان ماضياً"^(٢)، فعلى هذا يكون المعنى إذا قلنا: لم أره مُذُّ يومئذ: أمد ذلك يومنا. ويمكن أن يفيدنا هذا المعنى في تعزيز ما رجَّحناه من أنَّ معنى الابتداء والانتهاء مقصودان في الحال المجرور.

٢- معناهما في الماضي:

تأتي (مُذُّ ومُنْذُ) في الماضي بمعنى أوَّل المدَّة أو الغاية كليهما (الأمد)، ويختلف معناهما باختلاف ما بعدهما من حيث كونه معرفة أو نكرة معدودة، ولا فرق في ذلك في حال كون ما بعدهما مجروراً أو مرفوعاً عند أكثر النحاة، قال الرضِّي: "ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظُّروف ورفعها أصلاً، ولا تصغ إلى ما ترى في بعض الكتب أنَّ بين الجر والرفع في المعرفة فرقاً معنوياً نحو: ما رأيته مُنْذُ يوم الجمعة، وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع، فإن ذلك وَهْمٌ"^(٣)، ولذا سيكون التقسيم كالآتي:

أ- دلالتهما على ابتداء الغاية.

ب- دلالتهما على الابتداء والانتهاء معاً^(٤). وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أ- دلالتهما على ابتداء الغاية:

وذلك إذا كان ما بعدهما معرفة يراد بها التوقيت، ويكون جواباً لـ (متى)، نحو: ما رأيته مُنْذُ يوم/يوم الجمعة، فيكونان لا ابتداء الغاية عند النحاة سواء أكان ما قبلهما مثبتاً أو منفياً^(٥)، ومن أمثلة سيبويه حين تحدَّث عن مجيء (مُذُّ) لا ابتداء الغاية: ما لقينته مُنْذُ يوم الجمعة إلى اليوم^(٦)، والمراد يوم الجمعة الأقرب إلى وقت التَّكَلُّم^(٧)، وما بعد (مُذُّ) كما

(١) تنظر ص ١٢٧ من هذا البحث.

(٢) المغني ٤٤١، ٤٤٢ نقله عنه الصَّبَّان في حاشيته على شرح الأشموني ٢/٢٣٤، والدُّسوقي في حاشيته على مغني اللَّيْب ١/٣٣١.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/٢١٤.

(٤) في ص ١٦٦ من هذا البحث.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٣/٢١٥.

(٦) الكتاب ٤/٢٢٦.

نرى معرفة غير معدودة (وَمُنْذُ لا ابتداء الغاية بدليل ذكر (إلى) بعدها، "قال أبو بكر: والموضع الذي يكونان فيه اسمين يكون على ضربين: أحدهما: أن يكون بمعنى الأمد فينتظم أول الوقت إلى آخره، والآخر: أن يكون أول الوقت" ^(١)، ومثل لما كان بمعنى أول الوقت ب: (لم أره مُنْذُ يوم الخميس)، وقال ابن عصفور في حديثه عن (مُنْذُ): "وإذا دخلت على الماضي فإما أن يكون معدوداً أو لا يكون، فإن كان معدوداً فقلت: ما رأيته مُنْذُ يومنا، ومُنْذُ ثلاثة أيام فهي أيضاً للغاية وإن دخلت على معرفة ليس بمعدود كانت لا ابتداء الغاية" ^(٢). ويجوز في هذه الحالة أن يأتي بعد (مذ ومنذ) ما يأتي:

- الزَّمان المعدود "بشرط ألا يكون العدد مقصوداً، بل يكون المراد مجرد الزَّمان المخصوص، نحو: (ما رأيته مُنْذُ سنة المجاعة)، (وَمُنْذُ شهر رجب)، و(مُنْذُ يوماً لقائك)، و(مُنْذُ عشر ذي الحجة)" ^(٣)، ونحو: ما رأيته مُنْذُ اليومين الذين عاشرتنا فيهما إذا لم يكن العدد مقصوداً ^(٤)، ولا يجوز أن يقال: أنت عندنا مُنْذُ أسبوع، إذا قصد أول المدة إلا إذا خصص؛ فقل: الأسبوع الفلاني ^(٥).

- النكرة المختصة نحو: ما رأيته مُنْذُ يوم لقيتني فيه ^(٦)، ولا بد من التخصيص؛ لدلالة (مُنْذُ) و(مُنْذُ) على أول المدة ^(٧). وقد تأتي بعدهما النكرة غير المختصة إذا قصد الدلالة على طول الزَّمان ^(٨)، كما في قول زهير - على رواية أبي عبيدة -:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقَنَةِ الحِجرِ أَقْوَيْنَ مُنْذُ حُجَجٍ وَمُنْذُ دَهرٍ ^(٩)

وقول امرئ القيس:

لِمَنِ الدَّارُ تَعَفَّتْ مُنْذُ حَقَبٍ فَجُنُوبُ الفَرْدِ أَقَوْتُ فَالحَرْبِ ^(١٠)

وقوله:

فَما نَبَأُكَ مِنْ ذِكْرِ حَبِيبٍ وَعِرفانٍ وَرَبِّ عَفَّتْ آثارُهُ مُنْذُ أَزْمانٍ ^(١١)

-
- (٧) شرح الرضي على الكافية ٢١٢/٣.
 (١) الإيضاح للفراسي ٢٦١. وينظر شرح المفصل ٤٦/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥/٢، التسهيل ٢١٥/٢، الكافية ٣١٩/٤ مع شرحها للرضي، رصف المباني ٣٨٦، الجنى اللداني ٣٠٥.
 (٢) شرح الجمل ٥٥/٢.
 (٣) شرح الرضي على الكافية ٢١٣/٣.
 (٤) شرح الرضي على الكافية ٢١٥/٣.
 (٥) المقتصد ٨٥٧/٢.
 (٦) شرح الرضي على الكافية ٢١٥/٣.
 (٧) الإيضاح ٢٦٢، المقتصد ٨٥٧/٢.
 (٨) شرح الرضي على الكافية ٢١٤/٣، ٢١٥.
 (٩) تقدّم ص.
 (١٠) ديوانه ٢٩٣. وجنوب الفرد، والحرب: موضعان.

وحمل بعضهم (مُنْذُ) في هذا البيت على العدد، فتكون بمعنى (مِنْ) و(إلى) معاً^(١)، وذكر السَّلسِلِيُّ أَنَّ (مُنْذُ وَمُنْذُ) تكونان بمعنى (في) إذا كان الزَّمان مبهماً نحو: ما رأيته مُنْذُ يَوْمٍ، أي في يومٍ^(٢).

المصدر المعلوم زمانه: وتدخل (مُنْذُ وَمُنْذُ) على المصدر بنوعيه الصَّرِيح المعين الزَّمان والمؤول نحو: لم أَرَهُ مُنْذُ سَفَرِهِ^(٣)، ولم أَرَهُ مُنْذُ أَنْ سَافَرَ. قال أبو حَيَّان: "و(مُنْذُ وَمُنْذُ) يجوز أن يأتي بعدهما مصدر فيجر أو يرفع نحو: ما رأيته مُنْذُ قُدُومِ زَيْدٍ، ويكون المصدر معين الزَّمان.. فإن كان الزَّمان مبهماً لم يجر نحو: ما رأيته مُنْذُ قُدُومٍ أو قُدُومُ رَجُلٍ"^(٤). ولا يجيء المصدر في الحال لأنَّ للحال ألفاظاً معدودة ومحصورة كالآن وما أشبهه. وقال ابن مالك: "وقد يعني [المصدر] عن جواب (متى)"^(٥)، وهذا يعني أَنَّ المصدر لا يجيء إلا بمعنى أوَّل المدَّة لا الأمد نحو: لم أَرَهُ مُنْذُ قُدُومِ زَيْدٍ.

وقال ابن مالك: "ويعامل المصدر المعين زمانه بعد (مُنْذُ وَمُنْذُ) معاملة الزَّمان المعين في الرُّفْع والجر، فيقال: ما رأيته مُنْذُ قُدُومِ زَيْدٍ، والأصل مِنْ زَمَنٍ قُدُومِ زَيْدٍ، وَمُنْذُ زَمَانٍ قُدُومِ زَيْدٍ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما فعل في غير هذا المكان.... وقد تقع (أَنْ) وصلتها بعد (مُنْذُ)، فيحكم لموضعهما بما حكم للفظ المصدر؛ لأنَّها مؤولة بمصدر"^(٦)، وذهب إلى تقدير الزَّمان قبل المصدر (بنوعيه) كثير من النُّحاة^(٧) ومن الناس من لم يحذف مضافاً وجعل (أَنْ) مصدرًا يراد به الزَّمان بمنزلة خفوق النِّجم ومقدم الحاج"^(٨)، قال ابنُ عَصْفُورٍ: "والقول الأوَّل أحبُّ إليَّ [يعني تقدير زمان قبل المصدر المؤول]؛ لأنَّهم لا يقولون: مُنْذُ الصُّبْحِ، إلا قليلاً، فالأحرى ألا يميزوا بها (أَنْ) التي تتقدَّر بالمصدر، ثم يكون ذلك المصدر زماناً"^(٩)، وخص ابن عصفور الصُّباح بالذِّكْر؛ لأنَّه كما يقول ابن عصفور: "في الأصل اسم في

(١١) ديوانه ٨٩ وفيه: (وَرَسَمَ عَفَّتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانٍ)، الجنى الدَّاني ٥٠٢، المغني ١٤١. وعفت: درست وتغيَّرت.

(١) حاشية الصَّيَّان ٢٣٦/٢.

(٢) شفاء العليل ٤٧٤/١.

(٣) التَّسهيل ٢١٥/٢.

(٤) الارتشاف ٢٤٤/٢.

(٥) شرح التَّسهيل ٢١٥/٢ (والنص في التَّسهيل).

(٦) شرح التَّسهيل ٢١٧/٢، وينظر الارتشاف ٢٤٤/٢ (يجر أو يرفع).

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٦٠/٢ ونسبه إلى الفارسي، رصف المباني ٣٨٧، الكافية ٢٠٨/٣، جواهر الأدب ٤٦٧، المجمع ٢١٧/١.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٦٠/٢.

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ٦٠/٢.

موضع المصدر بمنزلة العطاء، فالأصل: أمسى إمساءً، وأصبح إصباحاً، ثم وضع الصُّباح والمساء في موضع المصدر، فلما استعملوا في الزَّمان ولم يكن الأصل فيهما ذلك لم يَجْزُ أن تجرَّهما (مُذ) و(مُنْذ) ولأن يرتفعاً بعدهما، ومن راعى أنها قد كانت تكون في الزَّمان أدخلهما في جملة الأزمنة فجرَّهما بـ(مُذ ومُنْذ) ورفعهما^(١)، مع أنَّ ابن عصفور اختار في المقرَّب الرَّأي الثاني، فقال: "وإن دخلنا على (أَنَّ) مع صلتها كانت بتقدير مصدر موضوع موضع الزَّمان نحو قولك (ما رأيته مُذ أنَّ الله خلقه)، أي: مُذ خلق الله إياه، بمنزلة خفوق النجم"^(٢).

ومعنى ابتداء الغاية أقوى في الجرور بعدهما تشبيهاً لهما بـ(مِنْ)، حتَّى إنَّ بعض النُّحاة لم يذكروا إلا معنى الابتداء في الجرور المعلوم أو المعرفة، فذهب الجرجانيُّ إلى اقتصار الجرور على معنى أوَّل الوقت دون الأمد، قال عن الوجه الثالث من أوجه رفع ما بعدها: "والوجه الثالث: أن تريد أوَّل الوقت فتقول: ما رأيته مُذ يوم الجمعة، وإذا جررت لم يجز إلا هذا الوجه الأخير وهو قصد أوَّل الوقت كـ(مِنْ) في الأمكنة سواء"^(٣) فحمل (مُذ ومُنْذ) الجارَّين على (مِنْ) في إفادة معنى ابتداء الغاية، قال: "وإنه [أي: وجه الجر] لخليق بذلك من حيث إنَّ (مُذ) إذا جرَّت فهي بمنزلة (مِنْ) [في] اقتضاء الابتداء"^(٤)، وحمل معنى الأمد على ابتداء الغاية، وسيأتي الحديث عنه في المعنى الثاني^(٥)، وكذلك نُسِبَ إلى ابن جنِّي أنَّه قال (معنى الجر اللَّفظ بالابتداء)^(٦)، وكذلك لم يذكر الزُّنخري لمعنى (مُذ ومُنْذ) في حروف الإضافة سوى معنى ابتداء الغاية^(٧)، وذكر لهما في الطُّرُوف معنى أوَّل المدة وجميعها^(٨)، وكذلك فعل ابن الحاجب^(٩).

والراجح بجي (مُذ ومُنْذ) قبل الجرور الماضي بمعنى أوَّل المدة والأمد. فإن كانت حجتهم أن (مُذ ومُنْذ) إذا خفضتا تكونان بمنزلة (مِنْ) فتفيدان معنى ابتداء الغاية، فيمكن الرَّدُّ بأنَّ (مِنْ) أفادت ابتداء الغاية وانتهاءها أيضاً على ما بينا في موضعه.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٩٠، ٦٠٠.

(٢) المقرَّب ٢٠٢.

(٣) المقتصد ٢/٨٥٨، وقال: "وإيجاب أوَّل الوقت وكون مسألة القصد إليه لازم للجر".

(٤) المقتصد ٢/٨٥٨.

(٥) تنظر ص من هذا البحث.

(٦) شرح اللمع لابن برهان ٢/١٩٠.

(٧) المفصل ٢٩٠.

(٨) المفصل ١٧٠.

(٩) الكافية ٤/٣١٩ قال عن الجارَّين: "(مِنْ) و(مِنْذ) للزَّمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر"، وقال عن الظرفيتين: "معنى أوَّل المدة فيليهما المفرد المعرفة ومعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد".

أما الميرد فقد فرّق بين معنى (مُدَّ ومُنَّد) في الرّفْع والخفض^(١)، فقال عن (مُنَّد): "أما (مُنَّد) فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى ومخفوضاً على معنى"، وقال عن (مُنَّد): "أما (مُنَّد) فمعناها - حررت بها أو رفعت - واحد. وبأبها الجر"، وذكر أنّ (مُدَّ) قبل المرفوع معناها الأمد قال: "والمعنى إذا قلت: لم آتِه مُدَّ يومان: أنك قلت: لم أره، ثم حَبِرت بالمقدار، والحقيقة، والغاية، فكأنك قلت: مدّة ذلك يومان"، ويُلحظ أنّ الأمثلة التي ذكرها في المرفوع ما بعد (مُدَّ) فيها معدود. وقال في الخفض فيما بعد (مُنَّد): "وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها فإن تقع في معنى (في) ونحوها، فيكون حرف خفض"، وذكر أمثلة تدلّ على الحال ثم قال: "وكذلك رأيت زيدا مُدَّ يوم الجمعة بمدحك، وأنا أراك مُدَّ سنة تتكلم في حاجة زيد لأنك تريد أنا في حال رؤيتك (مُدَّ) سنة فإن أردت: رأيتك (مُدَّ) سنة، أي غاية المسافة إلى هذه الرؤية سنة رفعت"، وظاهر نصّ الميرد أنّ (مُنَّد) قبل الجرور بمعنى (في)، ولكن إذا دققنا النّظر في نصوص الميرد يمكن أن نتوصّل إلى أنّه يريد معنى ابتداء الغاية بدليل ما يأتي:

١ - قال بعد ذلك: "وإذا قال أنا أراك مُدَّ سنة، فإنما المعنى أنك في حال رؤية لم تنقص وأنّ أولها (مُنَّد) سنة؛ فلذلك قلت: أراك؛ لأنك تخبر عن حال لم تنقطع". فقلوه: (أنّ أولها مُدَّ سنة) يفهم أنّ (مُنَّد) هنا لا ابتداء الغاية وليست بمعنى (في). وعلى هذا يمكن تفسير قوله: (في) ونحوها، بأنّ الحال بمعنى (في) والماضي بمعنى (إلى)، ويكون المراد بنحوها معنى (إلى)، أو يكون المراد بقوله: "في معنى (في)" هو الجر، ولذلك قال بعدها: فيكون حرف خفض؛ لأنّ النّحاة أحياناً يسمّون الوظيفة معنى، ويونس في هذا التفسير قول الجرجاني: "ثم أعلم أنّك إذا حررت فقلت: لم أرك مُدَّ يوم الجمعة، كان (مُنَّد) حرفاً بمنزلة (في) إذا قلت: لم أرك في يوم الجمعة، وحرف الجر يتعلّق بما قبله تعلّق زيد بـ (ضربت) في قولك: ضربت زيدا"^(٢)، فقلوه: "كان (مُنَّد) حرفاً بمنزلة (في)" لا يعنى أنّه بمعنى (في)؛ لأنّ الجرجاني لا يقول بهذا المعنى في الجر في الماضي.

٢ - ذكر الميرد أمثلة للحال وفسّرها بمعنى (في) ولم يفسّر أمثلة الماضي. قال عن (مُنَّد): "وذلك قولك أنت عندي مُدَّ اليوم ومُدَّ اللَّيلة، وأنا أراك مُدَّ اليوم يافتي؛ لأنّ المعنى: في اليوم وفي اللَّيلة.... وكذلك رأيت زيدا مُدَّ يوم الجمعة بمدحك".

وعلى هذا تكون (مُنَّد) عنده قبل الجرور بمعنى أوّل المدّة، وقبل المرفوع بمعنى الأمد، أمّا (مُنَّد) فقال عنها: "وبابها الجر لأنّها في الأزمنة لا ابتداء الغاية بمنزلة (من) في سائر الأسماء

(١) نصوص الميرد التالية في المقتضب ٣/٣٠، ٣١.

(٢) المقتصد ٢/٨٥٩، ٨٦٠.

تقول: لم أرك مُنْذُ يوم الجمعة، أي هذا ابتداء الغاية، كما تقول من عبد الله إلى زيد، ومن الكوفة سرت"، وقال في موضع آخر: "(مُنْذُ) في الأيام والليالي لابتداء الغايات بمنزلة (من)، وذلك قولك: لم أره مُنْذُ يومين فالغاية في الرؤية ممَّا يلي أول اليومين"^(١). ويتضح من نصروه أنَّ معنى (مُنْذُ) ابتداء الغاية قبل المعرفة والمعلود في حالتي الجر والرفع؛ لأنَّه قال: "فمعناها جررتُ بها أو رفعتُ واحد"، ونخلص مما سبق إلى أنَّ المجرور بعدهما عند المبرّد بمعنى أول المدة دائماً.

حدود الغاية:

نتناول هنا الأمور الآتية:

١- دخول حدّ الابتداء:

إذا قيل: (ما رأيته مُنْذُ يوم الجمعة) فهذا يعني أنَّه حصل لقاء ذلك اليوم، قال سيبويه: "... ما لقيته مُنْذُ يوم الجمعة صباحاً، أي في هذه السَّاعة، وإنَّما معناه أنَّه في هذه السَّاعة وقع اللقاء"^(٢)، وقال أبو حيان: "وإذا وقع الزَّمان المخصص بعدهما، وكان بمعنى أول الوقت نحو: ما رأيته مُنْذُ يوم الجمعة، فذهب الأخفش إلى أنَّ نفي الفعل لا يكون في جميعه بل في بعضه، فأنْتَ قد رأيته في بعض يوم الجمعة، ثم فقدته بعد ذلك إلى الزمان الذي أنْتَ فيه، ووافقه المبرّد في المقتضب، وقال أيضاً: "يجوز أن يكون نفي الفعل في جميعه، ويجوز أن يكون في بعضه"^(٣). قال المبرّد: "إنَّ قال قائل فما بالي أقول: لم أرك مُنْذُ يوم الجمعة وقد رآه يوم الجمعة؟ قيل: إنَّ النَّفي إنَّما وقع على ما بعد الجمعة، والتَّقدير: لم أرك مُنْذُ وقت رؤيتي لك يوم الجمعة، فقد أثبتُ الرؤية وجعلتها الحد الذي منه لم أره، فهذا تفسيرها، ومجرى ما كان هذا لفظه، واتصل به معناه"^(٤)، وقال أيضاً في ما رأيته مُنْذُ يومين: "فالغاية في الرؤية ممَّا يلي أول اليومين"^(٥)، وهذا مبني على أنَّ (مُنْذُ) قبل المعلود لابتداء الغاية أيضاً عنده، وقال الجرجاني: "وإذا قلت: ما رأيته مُنْذُ يوم الجمعة فجررت على ابتداء الغاية كان المعنى أنَّ الرؤية انقطعت في يوم الجمعة، وأنَّك رأيته فيه، ثم فارقك، فتكون الرؤية ملتبسة ببعض يوم الجمعة، كما أنَّك إذا قلت: انقطع الرؤية في يوم الجمعة كان محتملاً هذا

(١) المقتضب ٤/١٤٣.

(٢) الكتاب ١/٢٢٣.

(٣) الارتشاف ٢/٢٤٤، ٢٤٥، تذكرة النُّحاة ١٢ "وحكى أبو بكر عن أبي العباس أنَّه يجوز أن يكون نفي الفعل في جميعه وأن يكون في بعضه".

(٤) المقتضب ٣/٣١.

(٥) المقتضب ٤/١٤٣.

وجاريًا مجرى قولك: افرقنا يوم الجمعة^(١)، فالنفي ليس واقعًا في جميع ما بعدهما. وكذا إذا كان ما بعدهما مثبتًا نقول: رأيته مُدَّ يوم الجمعة. أي: رأيته مذ وقت ما يوم الجمعة إلى ساعة التكلُّم فالاثبات ليس واقعًا في جميع يوم الجمعة، ويمتنع على ما سبق أن نقول: ما رأيته مُنْذُ شهر رمضان، ولا: رأيته مُنْذُ شهر رمضان وشهر شوال. قال الرضوي: "ولما كان النَّفْيُ ليس واقعًا في جميع ما بعدها إذا كانا بمعنى أوَّل الوقت منع أبو الحسن أن يعطف على اسم الزَّمان الواقع بعدها اسم رمضان يختص متقدِّم عليه أو متأخر^(٢)".

٢- الانتهاء بعدهما:

قال الجرجاني عند حديثه عن المعنى الثاني من معاني (مُدَّ ومُنْذُ): "ألا تقصد انتظام أوَّل الوقت وآخره، وإنما تريد الدَّلالة على ابتداء الغاية دون انتهائها"^(٣) وهذا الوجه هو الذي يجوز في الجر^(٤)، وأجاز في موضع آخر أن يكون المراد أوَّل الوقت وآخره^(٥). ويبدو من أمثلة سببويه أنَّ النهاية مقصودة بدليل مجيء (إلى) بعد (مُدَّ) في قوله: "ما لقيته مُدَّ يوم الجمعة إلى اليوم"^(٦)، وهذا هو الرَّاجح. ويتأثر حدُّ التَّوقُّفِ بزمن الفعل قبل (مُدَّ ومُنْذُ) على النحو الآتي:

أ- إذا كان ما قبلهما ماضيًا يكون الانتهاء وقت التكلُّم، فيكون آخر الكلام متصلاً بزمان التكلُّم، ويكون مستمرًّا إلى ذلك الوقت^(٧)، قال ابن عصفور: "فلو قلت رأيته مُنْذُ يوم الجمعة افتضى هذا أنَّ الرؤية دامت إلى زمن الإخبار"^(٨)، وقال: "وأنت تقول: ما رأيته مُدَّ يوم الجمعة، فالرؤية منتفية عن يوم الجمعة وعمًّا بعد إلى زمن الإخبار"^(٩). ويكون ذلك سَوَاءً أَذْكَرْتَ (إلى) أم حُلِفْتَ، وقد نقل ابن برهان عن ابن جني قوله عن هذا الوجه: "وليس فيه

(١) المقتصد ٨٥٨/٢.

(٢) الارتشاف ٢٤٥/٢.

(٣) المقتصد ٨٥٧/٢.

(٤) المقتصد ٨٥٨/٢.

(٥) المقتصد ٨٥٨/٢.

(٦) الكتاب ٢٢٦/٤.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٢١٢/٣.

(٨) شرح الجمل ٥٧/٢ قال بعده: "وذلك لا يتصور إلا أن تريد ذلك بالفعل غير المتطاول، فيقدَّر مع (مُدَّ) على كل حال".

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ٥٤/٢، "ولا بد أن يكون المقصود هنا يوم الجمعة الأقرب إلى وقت التكلُّم"، شرح الرضي على الكافية ٢١٢/٣.

نطق بالآخر.... وإنما يُعلم ذلك بدلالة الحال^(١)، وقد ذكر سيبويه المنتهى في أمثله، ومذهب ابن جنّي أبلغ وأخصر، فما دام الانتهاء هو وقت التّكلم فلا داعي لذكره، ولعلّ سيبويه ذكر (إلى) في أمثله ليدلّ على أن الانتهاء مقصود. وقد ذكر الرّضي أيضاً أن الآخر قد يكون غير متعرّض لذكره للعلم باتصاله بوقت التّكلم^(٢)، فيكون الانتهاء مسكوتاً عنه كأنه قيل: وإلى الآن^(٣).

وبناءً على هذا المعنى تمتنع مثل هذه الأساليب:

- لم أره مُنذُ يوم الخميس ويوم الجمعة؛ "لأنّ قولك (مُنذُ) يوم الخميس يقتضي أنّك لم تره في يوم الجمعة، وقولك: ويوم الجمعة يقتضي أنّك رأيته في أوّله؛ لأنّ (مُنذُ) إذا دخلت على الماضي المعرفة كانت لا ابتداء الغاية، والفعل واقع في أوّل ذلك الزّمان ثم يتّصل انقطاعه، فلمّا كان التناقض والكذب لم يجوز^(٤)، فإن قلّم يوم الجمعة فقل: ما رأيته مُنذُ يوم الجمعة، ويوم الخميس. فنقل أبو حيّان عن الأخفش جواز ذلك، يريد ما رأيته يوم الخميس^(٥)، ولم يجوز ابن عصفور "لأنّ يوم الخميس يقتضي أنّك رأيته في أوّله ثم انقطعت الرؤية فيما بعد، وقولك: يوم الجمعة، يقتضي أنّك رأيته في أوّله وذلك تناقض^(٦)".

- رأيته مُنذُ يوم الجمعة، إذا قصد أنّك رأيته يوم الجمعة ثم انقطعت الرؤية له إلى ساعتك. فلم يجوز الأخفش ذلك^(٧) بناءً على اشتراط استمرار الحدث إلى وقت الإخبار.

ب- إذا كان ما قبلهما فعلاً مضارعاً، فيكون الانتهاء ممتداً إلى ما بعد وقت التّكلم كما في: أنا أراك مُنذُ سنة تتكلّم في حاجة زيد "فالمعنى أن رؤية كانت واتصلت، فأنت بعد في الرؤية لكن غرضك أن تبين أنّ هذه الرؤية منك اتصلت في مدّة، وأنّ أوّلها أول سنة من هذا الوقت ولم يجوز أن ترفع؛ لأنك لم ترد أنّ الرؤية انتهت وتمت فتحدها وتقدرها وتحصر مسافة زمانها بل، هي بعد ممتدة باقية حتى إنك تقول: أراك (مُنذُ) سنة تتكلم في هذه الحاجة وتسعى فيها

(١) شرح اللمع لابن برهان العكبري ١٩٠/١.

(٢) شرح الرّضي على الكافية ٢١٢/٣.

(٣) شرح المفصل ٤٦/٨.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٥٨/٢.

(٥) ارتشاف الضّرْب ٢٤٦/٢.

(٦) شرح الجمل ٥٨/٢.

(٧) الارتشاف ٢٤٥/٢.

ولم تُقَضَّ بعد، وإذا كان كذلك فرؤيتك له متكلاً في الحاجة وساعياً فيها دائمة لم تنقطع، ومثله من الكلام: أرى زيداً يقرأ كتاب كذا منذ سنة وقد بلغ النصف فأنت في هذا تخبر باتصال القراءة بعد، ولكنك أردت أن تقول أن أولها كان في وقتٍ هو ابتداء سنة من وقتك هذا^(١).

ويجوز أن يكون الابتداء ماضياً والانتهاه ماضياً غير مستمر إلى وقت التكلم فيقال مثلاً: تولّى فلان الخلافة منذ عام كذا إلى عام كذا، فلا يكون -على هذه الحالة- الانتهاه وقت التكلم، ولم يذكر النحاة هذا الوجه إما لكونه معلوماً، أو لأن سيبويه مثل لا ابتداء الغاية بـ "ما لقيته منذ يوم الجمعة إلى اليوم، ومُذْ غدوة إلى الساعة، وما لقيته منذ اليوم إلى ساعتك هذه"^(٢) فلم يذكر إلا ما كان آخره وقت التكلم، وقد فعل سيبويه ذلك؛ لأن معنى الفعل الذي مثل به وهو (لقيته)، وسياق الكلام يتطلب أن يكون انتهاؤه وقت التكلم، ولا يعني هذا أن يُحمل الأمر على إطلاقه، والمعول في ذلك على معنى الفعل، والقرائن اللفظية أو الحالية. ويُلاحظ أنَّ النحاة يمثّلون كثيراً بـ (ما لقيته، وما رأيته) قبل مُذْ ومُنْذْ.

ب- دلالتهما على الابتداء والانتهاه معاً:

وذلك إذا كان ما بعدهما نكرة معدودة يراد بها التأريخ وتكون جواباً لـ (كم) نحو: ما رأيته منذُ يومين/يومان، فيكونان لجميع مدّة الفعل الذي قبلهما مثبتاً كان أو منفيّاً^(٣)، ومن أمثلة سيبويه حين تحدّث عن مجيء (مُنْذْ) لا ابتداء الغاية: ما رأيته منذُ يومين قال: "فجعلتها غاية، كما قلت: أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم ترد منتهى"^(٤)، وسبق أن بينّا^(٥) معنى الغاية في النص وأن المراد بها الابتداء والانتهاه معاً، كما ذكر أكثر النحاة^(٦)؛ لذا لم يذكر سيبويه (إلى) في هذا المثال، وذكرها في جميع الأمثلة التي ساقها قبلها في (مُنْذْ ومُنْذْ)، ولا يعني قوله لم ترد منتهى أنَّ الانتهاه غير مقصود بل المراد لم ترد ابتداء له منتهى أي استغنى الكلام دون ذكر المنتهى^(٧). وقال ابن مالك: "وزعم الأكثرون أنَّ الواقع منهما قبل المرفوع مبتدأ بمعنى أوّل المدّة في مثل (لم أره منذُ الجمعة)، ومعنى جميعها في مثل (لم أره منذُ يومان)، وما بعده خير"^(٨). وقال أبو حيّان عن

(١) المقتصد ٨٥٩/٢، وينظر المقتضب ٣/٣٠.

(٢) الكتاب ٢٢٦/٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢١٥/٣.

(٤) الكتاب ٢٢٦/٤.

(٥) تنظر ص ٣٦ من هذا البحث.

(٦) تقدّم ذكرهم في ص ٣٦، هامش رقم ١.

(٧) ينظر الأصول في النحو لابن السراج ٤١١/١.

(٨) شرح التسهيل ٢١٦/٢، ٢١٧.

(مُنْذُ وَمُنْذُ): "وإذا جرًّا وكان ما دخلا عليه زمانًا يصلح أن يكون جوابًا لـ(متى) نحو: ما رأيته مُنْذُ يوم الجمعة فيقْدَرُ بـ(من) ولا يكون الزَّمان إلا ماضيًا معرفة دالًّا على وقت معلوم.... أو بمعنى (من) و(إلى) نحو: ما رأيته منذ أربعة أيَّام"^(١).

وقد يكون الزَّمان بعدهما معدودًا لفظًا أو معنى^(٢)، فمثال المعدود لفظًا: (لم أره مُنْذُ يومين ومُنْذُ خمسة أيَّام)، ولا ينفي كونه نكرة شرط تعيين ما بعدهما؛ لأنَّ النكرة هنا مخصصة بالعدد^(٣)، ومثال المعدود معنى: (لم أره مُنْذُ الشَّتاء، ومُنْذُ الحَرِّمِ) كأنَّك قلت: لم أره مُنْذُ ثلاثة أشهر، ومُنْذُ ثلاثين يومًا^(٤) فالاعتداد بالعدد ولا يجب الإتيان بالمعرفة، وإنَّما الذي يجب هو العدُّ، فإن أتيت بما فيه التعريف والعدد لم يمتنع^(٥)، كما في الحَرِّمِ والشتاء، وقد يكون المعدود معنى نكرة كما في: سنة ويوم وشهر. ولا يشترط أن يكون المجموع مقصودًا فيه العدد "وذلك لأنَّك تقول ما لقيناه مُنْذُ عمرنا ومُنْذُ زماننا، مع أنَّك لا تقصد زمانًا واحدًا أو غير واحد حتَّى يكون فيه معنى العدد"^(٦)، وإذا جاءت (كم) بعد (مُنْذُ وَمُنْذُ) تكون من هذا المعنى نحو: مُنْذُ كم سرت؟، أي: من وقت كم من الأيام؟، أي: من وقت ابتداء كم منها؟^(٧)، وذكر النحاة أنَّ المصدرَ المعينَ زمانه لا يأتي في هذا المعنى؛ لأنَّه بمعنى الابتداء^(٨)، ويبدو أنَّه لا مانع من مجيء المصدر إن دلَّ على عدد، أو كان معدودًا معنى نحو: لم أره مُنْذُ خلافة فلان.

ومع أنَّ الغالب دلالة (مُنْذُ وَمُنْذُ) قبل المعدود على معنى الأمد إلا أنَّ هناك آراءً مبينة، وقد تقدَّم رأي المبرِّد في تفرقة بين (مُنْذُ وَمُنْذُ)، وكأنَّ عبد القاهر الجرجاني أفاد من رأي المبرِّد وإن لم يوافقه تمامًا، وقد ذكرنا سابقاً أنَّ عبد القاهر يرى أنَّ معنى (مُنْذُ وَمُنْذُ) إذا خُفِضَ ما بعدهما هو ابتداء الغاية فقط سواء وليهما معدود أو غير معدود^(٩)، وقد يكون ذلك لأنَّه فهم من نصِّ سيبويه: "ولم ترد منتهى" أنَّ الانتهاء غير مقصود، أو لأنَّه حمل (مُنْذُ وَمُنْذُ) في الخفض على (من)، والمعنى الأصلي لـ(من) هو ابتداء الغاية. والفرق بين رأي المبرِّد وعبد القاهر الجرجاني من وجهين:

- (١) ارتشاف الضرب ٢/٢٤٤.
- (٢) شرح الرضي على الكافية ٣/٢١١.
- (٣) ارتشاف الضرب ٢/٢٤٤.
- (٤) المقتصد ٢/٨٥٦.
- (٥) الإيضاح ٢٦١، ٢٦٢، المقتصد ٢/٨٥٦.
- (٦) شرح الرضي على الكافية ٣/٢١٦، ٢١٥.
- (٧) شرح الرضي على الكافية ٣/٢١٤، الارتشاف ٢/٢٤٣.
- (٨) التسهيل ٢/٢١٥.
- (٩) تنظر ص من هذا البحث.

١- أنَّ المُرْد قصر حديثه على (مُذ) دون (مُنذ)، وشمل حديث عبد القاهر (مُنذ) ومُنذ).

٢- أنَّ المُرْد لم يذكر للمرفوع سوى معنى الأمد، وعبد القاهر ذكر معنى أوَّل المدَّة وجعله راجعاً إلى معنى الأمد.

وقد أجاب عبد القاهر عمَّا قد يرد عليه من إفادة المعلوم المجرور الغاية لا الابتداء فحسب فقال بعد أن ذكر أنَّ المجرور لا يكون إلا لابتداء الغاية: "وإذا كان هذا كذلك فما وجه قولهم: ما رأيته مُذ يومين؟ وما بال الجر في هذا النحو لا يوجب أوَّل الوقت، كيف وإذا قلت: ما رأيته مُذ يومين فهو بمنزلة أن تدفع في أنَّ الرؤية مفقودة في جميع المدَّة المذكورة؟ فالجواب: أنَّ الفصل بين الرُّفْع والجر قائم بكل حال. وإيجاب أوَّل الوقت وكون مسألة القصد إليه لازم للجر^(١)، وبين عبد القاهر ذلك حين فرَّق بين: رأيك مُذ سنة تتكلم في حاجة زيد (بالرُّفْع)، وأنا أراك مُذ سنة تتكلم في حاجة زيد (بالخفض)، فالمثال الأوَّل تفيد (مُنذ) فيه الغاية كلّها؛ لأنَّ الغالب أنَّ الرُّفْع يفيد الغاية عند عبد القاهر. والمثال الثاني تفيد فيه ابتداء الغاية، فالرؤية أوَّلها سنة من وقت التَّكلم ولا يجوز فيه الرُّفْع كما ذكر عبد القاهر "لأنَّك لم ترد أنَّ الرؤية انتهت وتَمَّت فتحلّها وتقدرها وتحصر مسافة زمانها بل هي بعد ممتدَّة باقية"^(٢)، وعبد القاهر يريد أن يدلل بهذا على أنَّ: (مُنذ) يومين)، بالجر لا يفيد الغاية كلّها بل يفيد ابتداءها، كما أنَّ: (مُنذ سنة) بالجر أفادت ابتداء الغاية، وبالرُّفْع أفادت الغاية، أمَّا في الرُّفْع فقد ذكر عبد القاهر في المقتصد تبعاً لأبي على الفارسي في الإيضاح وجهين للرُّفْع بـ(مُنذ ومُنذ) هما أوَّل الوقت، والأمد. قال: "اعلم أن (مُنذ ومُنذ) إذا كانا اسمين كان ما بعدهما مرفوعاً، ويكون ما بعدهما على ضربين: أحدهما: أن تقصد الدلالة على أوَّل المدَّة وآخرها، كقولك: لم أرك مُنذ يومان، ومُنذ يومان، أردت أن تخبر بأنَّ المدَّة المنقطع فيها الرؤية ما مقدارها، فكأنك قلت: أمد ذلك يومان، وأول وقته وآخره يومان.... والضرب الثاني من معنى (مُنذ ومُنذ) أن لا تقصد انتظام أوَّل الوقت وآخره وإنما تريد الدلالة على ابتداء الغاية دون انتهائها، فهذا يقتضي التخصيص كقولك: ما رأيته مُذ يوم الجمعة"^(٣)، ولكنه قال بعد ذلك: "فإن قلت قد بنيت الباب كلّه على أنَّ الرُّفْع يقتضي في وجهه الأمد وانتظام أوَّل الوقت وآخره"^(٤)، فجعل الوجه الثاني راجعاً إلى معنى الأمد، وذكر في شرح الجمل أنَّ ذلك هو الأكثر قال عن (مُنذ ومُنذ): "وإذا كانا اسمين كانا على وجهين: أحدهما- وهو الأكثر-: أن يكونا

(١) المقتصد ٨٥٨/٢.

(٢) المقتصد ٨٥٩/٢.

(٣) المقتصد ٨٥٧، ٨٥٦/٢.

(٤) المقتصد ٨٥٨/٢.

لخصر المدة وانتظام أول الوقت وآخره، وذلك قولك: ما رأيته مُذْ يومان.... وقد يجوز أن يكونا لأوّل المدة تقول: ما رأيته مُذْ يوم الجمعة^(١).

وهناك رأي آخر أورده ابن مالك في قوله: "وأما في: رأيته مِنْ يومين ونحوه، فقد جعلها بعضهم بمعنى (في) وليس كذلك"^(٢).

حدود الغاية:

نتناول فيما يأتي الأمور الآتية:

١- هل الانتهاء مقصود؟ وأين يتم التوقف؟:

(مُذْ ومُنْذُ) قبل المعدود بمعنى (مِنْ) و(إلى) جميعاً، وعلى هذا فالانتهاء مقصود ومدلول عليه بـ(مُنْذُ) أو(مُنْذُ) نفسيهما، ولكن ليس زمن الابتداء هو زمن الانتهاء كما كان ذلك في (مِنْ) حين أفادت الابتداء والانتهاء فكان مكان الابتداء هو مكان الانتهاء. ويكون زمن الانتهاء هو وقت التّكلم^(٣)، وعلى هذا لا يجوز أن يقع قبلها في المعدود إلا الماضي فلا يجوز أن يقع الحال؛ لأنه يحتمل الاستمرار إلى ما بعد زمن التّكلم، كما في: أنا أراك مُنْذُ سنةٍ تتكلم في حاجة زيدٍ، و(مُنْذُ ومُنْذُ) في المعدود يدخلان على الزّمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهائه، فلا بد أن يكون الفعل منتهياً؛ ليتمكن تحديد الزّمن وتقديره. قال ابن مالك: "وأما في ما رأيته مِنْ يومين ونحوه، فقد جعلها بعضهم بمعنى (في)، وليس كذلك والمراد بـ(ما رأيته مِنْ يومين) ونحوه: نفى الرؤية في مدة أنت في آخرها، والابتداء والانتهاء مقصودان، واليومان معينان، ولو جيء بـ(في) مكان (مِنْ) لم يُفهم تعيين، ولا ابتداء ولا انتهاء"^(٤).

٢- استغراق المدة كلّها مع الاستمرار وعدم الانقطاع:

إذا كان ما بعد (مُنْذُ ومُنْذُ) معلوداً لفظاً أو معنى فيجب أن يكون "مجموع زمان الفعل من أوله إلى آخره المتصل بزمان التّكلم"^(٥)، تقول لم أراه مُنْذُ يومين "أردت أن تخبر بأنّ المدة المنقطع فيها الرؤية ما مقدارها، فكانت قلت: أمد ذلك يومان، وأوّل وقته وآخره يومان، فلا يجوز أن يكون انقطع الرؤية في ثلاثة أيّام ولا يوماً واحداً،

(١) شرح الجمل ١٨٥.

(٢) شرح التسهيل ١٣٥/٣، في النص (من يومين) والظاهر أنّها مذ.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢١٢/٣.

(٤) شرح التسهيل ١٣٥/٣ والمثال في النصّ مذكور بـ(من) ويبدو أنّها مذ، ولو سلّمنا بأنّها (مِنْ) بناء على أنّها تفيد الغاية الزّمانية عند ابن مالك فإنّ المعنى لا يتغيّر.

(٥) شرح اللمع لابن برهان العكبري ١٩٠/١ نقلاً عن ابن جني (في الرفع)، شرح الرضي على الكافية

كما أنك إذا قلت في جواب من يقول: كم سرت؟ فرسخين. لم يجوز أن تكون سرت ثلاثة ولا واحداً وإنما يجب أن يكون السير اشتمل على القدر الذي ذكرت، حتى كأنك قلت: أول مكان سيرى وآخره فرسخان^(١).

وعلى ما سبق تمتنع هذه الأساليب:

- لم أره مُنذُ يومين، وأنت لم تره مُنذُ عشرة أيام.

وأجازه الأخفش: "لأنك تكون قد أحررت عن بعض ما مضى"^(٢)، قال الرضي: "أقول وعلى ما بينا وهو أن (مُنذُ) لابد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه: لا يجوز ذلك"^(٣).

- لم أره مُنذُ المحرم (إذا أردت العدد) وأنت في الشهر؛ لأن النفي لا بد أن يكون واقعاً في جميع ما بعدها، فإذا قلت لم أره مُنذُ المحرم فالمعنى "أنك لم تره في الشهر كله، وينبغي أن تقول ذلك عند انسلاخ الشهر"^(٤).

- قولك: ما لقيته مُنذُ عشر ذي الحجة تقصد العدد، "وأنت تريد أن الرؤية انقطعت في اليوم الأول إلى الآن، وكذا اليوم الثاني إلى الآن، وكذا اليوم الثالث وهكذا إلى آخر العشر، فهو محال؛ لأنه إذا انقطعت في اليوم الأول إلى الآن، فكيف تبقى حتى تنقطع في الثاني والثالث؟ بل المقصود أنها انقطعت قبل العشرة إن قلنا بدخول الحد في المخلود في نحو: ما رأيته مُنذُ يوم الجمعة، وإن لم نقل به فالمعنى أنها انقطعت في يوم غير معين من أيام العشر؛ لأن أيامها إذن كساعات يوم الجمعة في: مُنذُ يوم الجمعة أو عند انقضائها"^(٥).

٣- مذاهب العرب في حساب المعلوم (دخول حذوي الابتداء والانتهاء):

قال الجرجاني: "إذا قلت: ما رأيته مُنذُ يومان، كان المعنى أن الرؤية لم تحصل في جزء من اليومين البتة"^(٦). والواقع أن هذا الأمر خاضع لمذاهب العرب. وللعرب في حساب المعلوم بعدهما أربعة مذاهب^(٧) على النحو الآتي:

(١) المقتصد ٨٥٦/٢ والحديث فيه عن المرفوع لا المجرور؛ لأن المجرور لا يأتي عند الجرجاني إلا لأول الوقت.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢١٦/٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المقتصد ٨٥٧/٢.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢١٣/٣.

(٦) المقتصد ٨٥٨/٢.

أ- من العرب من يعتدُّ بالكامل فقط، فمن رأى يوم الجمعة ثم يوم الاثنين، قلت له: ما رأيك منذ يومين فلا يعتد بالجمعة ولا بالاثنين؛ لأنك رأيته فيهما، ويعتد بالسبب والأحد؛ لأن انقطاع الرؤية كانت فيهما كاملين.

ب- ومنهم من يعتدُّ بالناقصين الأوّل والثاني، فيقال في المثال السابق: ما رأيك منذ أربعة أيام، تعتد بيوم الجمعة والاثنين.

ولكن على مذهب من يعتدُّ بالناقصين لا تقول لمن رأيته أمس: ما رأيك منذ يومين؛ لأن تسمية الناقص يوماً مجاز، ومن يعتدُّ بالناقص لا يفعل ذلك إلا إذا كان ثم يوم كامل، فإن لم يكن ثم يوم كامل لم يجز؛ لأن الكلام كله مجاز، فلو رأيت شخصاً ظهر يوم الجمعة ثم انقطعت الرؤية إلى ظهر يوم السبت لم يجز في هذا أن يقال: ما رأيته منذ يومين، ولا منذ يوم؛ لأنه ليس معك يوم كامل، فإنما يكون المجاز إذا اختلط بالحقيقة^(١)، وإنما تقول: ما رأيك منذ أمس إلى اليوم^(٢)، فيكون معنى (مُذ) هنا ابتداء الغاية لا الغاية، "ولا يجوز الاعتداد بالأوّل والآخر إن أدّى ذلك إلى التجوّز في جميع الواقع بعدهما"^(٣).

ج- "ومنهم من يعتدُّ بالناقص الأوّل، ولا يعتدُّ بالناقص الثاني، فإذا رأى شخصاً ظهر يوم الجمعة، ثم انقطعت الرؤية إلى ظهر يوم الاثنين، قال: ما رأيته منذ ثلاثة أيام^(٤) يعتد بالجمعة والسبب والأحد، ولا يعتد بالاثنين. وإذا رأى شخصاً أوّل من أمس، قال له: ما رأيك منذ يومين، اعتد بأوّل من أمس، وبأمس لا باليوم الذي أخبر فيه، قال الأخفش: "ويجوز أن يقال: ما رأيته منذ يومين، وقد رأيته أوّل من أمس، أمّا إذا كان وقت التكلّم آخر اليوم فلا شك فيه؛ لأنه يكون قد تكمّل لانتفاء الرؤية يومين، وأمّا إذا كان في أوّله - أعني

(٧) ذكر هذه المذاهب الأربعة ابن عصفور في المقرّب ٢٠٣، ٢٠٢، وفي شرح الجمل ٥٦، ٥٥/٢ كما ذكرها الرضي في شرحه على الكافية ٢١٦/٣ منسوبة إلى الأخفش، والمالقي في رصف المباني ٣٨٧، وأبو حيّان في ارتشاف الضرب ٢٤٥/٢ (فيه: بمعنى الأمر، والصواب: الأمد)، والتذكرة ١١.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٥٦، ٥٥/٢، وتنظر تذكرة النحاة ١١.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٤٥/٢، تذكرة النحاة ١١ نسبة إلى الأخفش، وقد تقدّم أنّ الأخفش لا يميز: مذ يوم؛ استثناء عند (مذ أمس)، فعلى قول من أجاز مذ يوم يجوز هنا أن يقال ذلك بدلا من مذ أمس.

(٣) المقرّب ٢٠٣.

(٤) شرح الجمل ٥٥/٢.

وقت الفجر-فإنما يجوز ذلك إذا جعلت بعض اليوم-أي يوم انقطاع الرؤية- يوماً مجازاً، وكذا إن كان في وسطه"^(١).

د- ومنهم من يعتد بالناقص الثاني ولا يعتد بالناقص الأول، فيقول في المثال السابق: ما رأيته مُنْذُ ثلاثة أيام يعتد بالسبب والآخر والاثنين. واللفظ في هذا الوجه وسابقه واحد مع اختلاف في التوجيه، فمثلاً يقال: ما رأيته من يومين، وقد رأيته أول من أمس كسابقه، إلا أنَّ الاعتداد في هذا الوجه ببعض يوم الإخبار وسابقه.

واختار ابن عصفور المذهب الأول فقال: "والأقيس الأول؛ لأنَّ تسمية الناقص يوماً مجازاً"^(٢)، وذكر أبو حيان أنَّ المذهب الرابع هو من قياس الأخفش قال: "وأجاز أبو الحسن بالقياس، أن يحتسب بالناقص الثاني دون الأول ويجعل العدد على الليالي، فإنَّ العدد على ذلك يقع. وهو قياس حسن"^(٣).

وفي تعدد هذه المذاهب توسيع على المتكلم، ومراعاة لمقتضى الحال فمن أراد أن يطيل المدة أخذ بالمذهب الثاني، ومن أراد أن يقللها أخذ بالأول، وكلُّها سائغ قد ورد عن العرب.

وبعد بيان معنى (مُنْذُ ومُنْذُ) في الماضي نبين فيما يأتي الفرق بين الوجهين اللذين تقدَّم بيانهما:

الفرق بين جواب (متى) وجواب (كم):

- ١- في جواب (متى) يكون ما بعد (مُنْذُ ومُنْذُ) معرفة غير معدودة أو نكرة مخصَّصة، وفي جواب (كم) يكون نكرة معدودة لفظاً أو معنى وقد يكون معرفة إن أريد به العدد.
- ٢- الابتداء والانتفاء مقصودان في الوجهين-على ما رجَّحنا-إلا أنَّ الانتهاء في جواب (متى) قد يكون مذكوراً أو مقدَّراً، وقد يكون انتهاءه لاحقاً إذا جاء ما قبل الأدوات مضارعاً. وفي جواب (كم) تدلُّ الأدوات نفسها على الابتداء والانتفاء.
- ٣- يكون نفي الفعل في بعضه في جواب (متى)، وفي جميعه في جواب (كم).
- ٤- الحدث في جواب (كم) منتهٍ يمكن حصره، وتقديره. وانتهاءه وقت التَّكَلُّم، أما الحدث في جواب (متى) فقد يكون منتهياً وقت التَّكَلُّم أو قبله ويجوز أن يكون ممتداً إلى ما بعده إذا كان ما قبلهما مضارعاً وما بعدهما يفيد الاستمرار.

(١) شرح الرضي على الكافية ٢١٦/٣، تذكرة النحاة ١١ (سأل الأخفش بعض العرب عن قوله: لم أره مذ يومان، متى رأيته؟ فقال: أوَّل من أمس).

(٢) شرح الجمل ٥٥/٢.

(٣) تذكرة النحاة ١٢.

ومن استعراضنا نصوص النُّحاة في معنى (مُذٌّ وَمُنْدٌ) وأحكامهما ألفيناهم قد تحدَّثوا عن أحكام وأحوال العطف والإبدال بعد المرفوع والمجرور، وفيما يأتي البيان:

أولاً: العطف بعد المرفوع والمجرور:

نتناول هنا صور العطف من حيث الزَّمان ، ومن حيث التعريف والتشكيك، ومن حيث الإعراب على النحو الآتي:

١- صور العطف من حيث الزَّمان أربعة وهي:

- أ- حالٌ على حالٍ.
 - ب- ماضٍ على ماضٍ.
 - ج- حالٌ على ماضٍ.
 - د- ماضٍ على حالٍ.
- وفيما يأتي البيان:
- أ- عطف الحال على الحال سائغ نحو: ما رأيته مُذْ يومنا ومُذْ شهرنا وعامنا، ويكون في بعض هذا المسألة تكرار ما يدخل تحت عموم ما قبلها.
 - ب- إن عطف ماضٍ على ماضٍ لم يَجْزْ، قَدِّمْتَ المتقدِّم في الزَّمان أو أخرته، فلا يجوز: ما رأيته مُذْ يوم الخميس ويوم الجمعة، أو العكس، فإن قَدِّمْتَ فعلاً جاز عند تقديم المتأخر نحو: ما رأيته مُذْ يوم الخميس ويوم الأربعاء.
 - ج- أما إن عطفْتَ حالاً على ماضٍ لم يَجْزْ، وكان عيًّا: كما في: ما رأيته مُذْ يوم الخميس ويومنا فلا فائدة فيه. وأجاز ذلك الأخفش^(١).
 - د- إن عطفْتَ ماضياً على حالٍ لم يَجْزْ فلا تقول: ما رأيته مُذْ يومنا ويوم الجمعة، ولا عكسه؛ لأنَّ الحال العمل في جميعه، أو نفيه في جميعه، والماضي نفي العمل عن بعضه، فلما اختلف لم يسغ العطف^(٢)، فإن أضمرت فعلاً جاز عند تقديم الحال، نحو: ما رأيته مُذْ يومنا ويوم الجمعة، فإن قَدِّمْتَ فعلاً جاز العطف إن تقدَّم الحال دون الماضي.

٢- صور العطف من حيث التعريف والتشكيك:

- أ- عطف معرفةٍ على نكرةٍ.
- ب- عطف نكرةٍ على معرفةٍ.
- ج- عطف معرفةٍ على معرفةٍ.

(١) ارتشاف الضَّرْب ٢/٢٤٦.

(٢) شرح الحمل لابن عصفور ٢/٥٧، ٥٨، ٥٩.

د- عطف نكرة على نكرة.

فإن اتفق الاسمان تعريفاً وتنكيراً صح العطف، وإن اختلف الاسمان تعريفاً وتنكيراً منع الأخفش العطف فلا يجوز عنده: ما رأيتك مُذَّ يوم الجمعة ويومان، ولا ما رأيتك مُذَّ أمس ويومان^(١)، "وأجاز ابن السراج ما رأيتهُ مُذَّ يومان ويوم الخميس بالرَّفع، على تكرير (مُذَّ) والنَّصب على: وما رأيتهُ يومَ الخميس"^(٢).

٣- صور المعطوف من حيث الإعراب:

أجاز الرُّضي موافقة المعطوف لما بعد (مُذَّ) جرّاً ورفعاً، كما أجاز نصبه بالعطف على (مُذَّ)، وهذا مبني على أنَّهما عنده ظرفان منصوبان على كل حال في الجر والرفع، وقال: "إلا أنَّ المعطوف إن وافق ما بعد (مُذَّ) في كونه لأوَّل المدة أو لمجموعة المدة فالعطف عليه أولى، وإن لم يوافق، فالعطف على (مُذَّ) أولى. ومثال الموافقة في المجموع: ما رأيتهُ مُذَّ سنة ويوم. وفي أول المدة: ما رأيتهُ مُذَّ يوم الجمعة ويوم الخميس. ومثال المخالفة: ما رأيتهُ مُذَّ يوم الجمعة وخمسة أيام، أو: مُذَّ خمسة أيام ويوم الجمعة"^(٣).

وقال ابن السراج: "وتنسق على المعرفة معرفة فتزفع إذا اتفق وهو أحسن، ويجوز النَّصب، وينصب إذا اختلف وهو أحسن ويجوز الرَّفع"^(٤) والكلام في المجرور مثله، وكذلك ينصب إذا عطف عى ما بعد (مُذَّ) ولم يظهر عمل (مُذَّ) فيه^(٥) فإن ظهر العمل جاز الاتباع والنصب^(٦) والنَّصب عند ابن السراج على تقدير فعل، والرفع على تكرير (مُذَّ)^(٧)، وكذلك الخفض، ولم يجوز ابن السراج الرَّفع بعد المرفوع عطفاً على (مُذَّ)؛ لأنها عنده اسمٌ مجردٌ عن الظرفية، وفي هذا دليل على اختيار ابن السراج الإعراب الأوَّل قبل المرفوع.

أمَّا عند من قال بأنَّها ظرف قبل المرفوع فيجوز النَّصب قال أبو حيَّان: "وإذا قلت: ما رأيتهُ مُذَّ قيامٌ زيد بالرَّفع فالتقدير: ما رأيتهُ مدَّة أوَّلها قيام زيد، فإذا عطفت

(١) الارتشاف ٢/٢٤٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/٢١٨.

(٤) الارتشاف ٢/٢٤٦.

(٥) الارتشاف ٢/٢٤٣.

(٦) الارتشاف ٢/٢٤٣.

(٧) الارتشاف ٢/٢٤٦.

وقلت: وقيام عمرو، جاز فيه الرُّفْع عطْفًا على قيام زيد والنَّصْب عطْفًا على (مُذَّ)^(١).

ثانيًا: الإبدال من المرفوع والمجرور^(٢):

١- الإبدال من الماضي:

إذا كان ماضيًا جاز الإبدال نحو: ما رأيته مُذَّ يوم الجمعة أوَّلُه/أو مُذَّ يوم الجمعة أوَّلُه، أي مُذَّ أوَّل يوم الجمعة، فيكون بدل بعض من كل. وإن أردتَ الإبدالَ على إضمار فعل فيجوز أن تقول: ما رأيته مُذَّ يوم الجمعة أوَّلُه، أي ما رأيته أوَّلُه، إذا كنت قد فارقته أوَّل النَّهار وآخره ورأيتَه وسطه. ولا يصح إبدال النكرة من النكرة ولا المعرفة من المعرفة بدل بعض: لا تقول: ما رأيته مُذَّ يوم الخميس يوم الاثنين، ولا مُذَّ خمسة أيام يومين.

٢- الإبدال من الحال:

لم يجز ابن عصفور الجر في: ما رأيته مُذَّ يومنا أوَّلُه، ومُذَّ اللَّيلة أوَّلُها. ومن النَّاس من أجاز البدل هنا، وهذا قليل. ولم يجز النَّصْب على إضمار فعل؛ لأنَّ ذلك عيٌّ وذلك أنَّك إذا قلت ما رأيته مُذَّ يومنا أو مُذَّ اليوم، فأنْتَ لم تره في جميع اليوم فلا فائدة في قولك بعده أنَّك لم تره في أوَّل اليوم.

وعلى الرَّغم من التشابه في المعنى والأحكام بين الاسم المرفوع أو المجرور بعد (مُذَّ ومُذَّ) إلا أنَّ ثمة فروقًا لفظية وأخرى معنوية بينهما نجملها في ما يأتي:

الفرق بين المرفوع والمجرور:

١- فروق لفظية:

- أ- (مُذَّ ومُذَّ) قبل المرفوع اسمان، وقبل المجرور حرفان في رأي الجمهور.
- ب- إذا جررت بهما كان الكلام جملة واحدة؛ لأنَّهما حرفا جرٍّ متعلقان بما قبلها من الفعل، أو ما في تقديره أو بما بعده إن أُخِّر. وإذا جاء ما بعدهما مرفوعًا كان الكلام جملتين وهذا الفرق في رأي البصريين، وإلا فإنَّ الكلام قبل المرفوع جملة واحدة أيضًا عند الكوفيَّين.
- ج- الأكثر مجيء (مُذَّ) قبل المرفوع الماضي، ومجيء (مُذَّ) قبل المجرور.

(١) الارتشاف ٢/٢٤٢.

(٢) الحديث عن البدل من شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦٢، ٦٣.

- د- يجوز العطف بعد المرفوع بالنَّصب على (مُذَّ) عند من قال بظرفيَّتها، ولا يجوز ذلك بعد المجرور، ويجوز العطف بالنَّصب على تقدير فعل بعدهما.
- هـ- الأكثر مجيء الحال قبل المجرور، وقلَّ مجيئه قبل المرفوع.
- و- هناك مواضع يتعيَّن فيها الجر وهي: قبل المجرور، وقبل اسماء الاستفهام، وقبل الحال على الأكثر.

٢- فروق معنوية:

- أ- "إِنَّ (مُذَّ) إذا كانت حرفاً دلَّت على المعنى الكائن فيما دخلت عليه لا فيها نفسها، نحو قولك: زيد عندنا مُذَّ شهر، على اعتقاد أنَّها حرف، وخفض ما بعدها فالشَّهر هو الذي حصل فيه الاستقرار في ذلك المكان بدلالة (مُذَّ) على ذلك، وأمَّا إذا كانت اسمًا ورفعت ما بعدها دلَّت على المعنى الكائن في نفسها، نحو قولك: ما رأيته مُذَّ يوم الجمعة فالرؤية متضمَّنة (مُذَّ) وهو الوقت الذي حصلت فيه الرؤية، وهو يوم الجمعة، كأنك قلت: الوقت الذي حصلت فيه الرؤية يوم الجمعة"^(١).
- ب- ذهب بعض النُّحاة إلى أنَّ الغالب أن يكون المرفوع بمعنى الأمد والمجرور بمعنى أوَّل المدَّة.

- ج- فرَّق بعضهم بين معنى: (ما رأيته مُذَّ يوم الجمعة) بالخفض والرفع وهو جواز الرؤية في (يوم الجمعة) مع الجر، وعدمها مع الرفع. والصَّواب أنَّ لا فرق.

ثانيًا: إذا كان ما بعدهما جملة:

تقدم الحديث عن معنى الغاية وحلودها في (مُذَّ) و(مُذَّ) إذا كان ما بعدهما مفردًا في الحال والمضي، وننتقل إلى بيان معناهما قبل الجملة بنوعيهما الفعلية والاسمية. فمثال مجيء الفعلية - وهو الغالب -^(٢)، قول الفرزدق:

مَا زَالَ مُذَّ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ
فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ^(٣)

وقول أبي ذؤيب:

قَالَتْ أُمَيْمَةُ: مَا لِجِسْمِكَ شَاحِبًا
مُنْذُ ابْتَدَلْتُ وَمِثْلُ مَالِكَ يَنْفَعُ^(٤)

ومثال مجيء الجملة الاسمية، قول الأعشى:

(١) شرح المفصَّل ٤٥/٨.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٤٢/٢، الجنى الدَّاني ٥٠٤، شفاء العليل في إيضاح التَّسهيل ٤٧٣/١.

(٣) ديوانه ٢٦٧ وفيه: (فدنا)، شرح التَّسهيل ٢١٧/٢، ارتشاف الضرب ٢٤٢/٢، الجنى الدَّاني ٥٠٤، المغني ٤٤٢.

(٤) شرح أشعار الهذليين ٥/١، جمهرة أشعار العرب ٣١٣، المفضَّلَات ٤٢١، شرح التَّسهيل ٢١٧/٢.

فَمَا زِلْتُ أَنْبِئِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ وَلَيْدًا وَكَهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدًا^(١)
وقول الرُّضِيِّ بن معروف:

وَمَا زِلْتُ مُحْمُولًا عَلَيَّ ضَعِيفَةً وَمُضْطَلَعِ الْأَضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعٌ^(٢)

معنى الغاية وحدودها:

ذكر الرُّضِيُّ حدود الغاية في الجملتين بقوله: "مُنْذُ" إلى الجملتين، أمَّا التسمية الجزأين فنحو: مُنْذُ زيد قائم، والمعنى فيها جميع المدة لا أعلمها بهذا القيد مستعملة لأوَّل المدة، وأمَّا التي أحد جزأيهما فعل فإن كان الفعل ماضيًا نحو: مُنْذُ قام زيد ومُنْذُ زيد قام، فهو لأوَّل المدة، وإن كان مضارعًا نحو: مُنْذُ يكتب زيد، ومُنْذُ زيد يكتب، فإن كان المضارع حالًا فهو لجميع المدة، وإن كان حكاية حال ماضية فهو لأوَّل المدة ولا يكون مستقبلًا^(٣)، وفي قول الرُّضِيِّ: "فإن كان المضارع حالًا فهو لجميع المدة" فنظر؛ لأننا حين نقصد جميع المدة، فلا بد أن تكون جميع المدة محدَّدة ببداية ونهاية معلومتين، وإذا كان الفعل مضارعًا للحال فإنَّ الانتهاء غير معيَّن بنقطة محدَّدة إذ يجوز في قولي: (أراه مُنْذُ زيد يكتب) أو (مُنْذُ يكتب زيد)، أنَّ زيدا لما ينته من الكتابة، فيكون المراد - في رأيي - أول المدة المتصلة بزمان التكلُّم كما كان ذلك في: أنا أراك مُنْذُ سنة تتكلم في حاجة زيد^(٤)، بجر سنة، ولذلك لم يُجْزَ عبد القاهر الجرجاني الرفع في سنة بناءً على أنَّ الرفع عنده يفيد الأمد وانتظام أول الوقت وآخره^(٥)، وقال: "ولم يجوز أن ترفع؛ لأنَّك لم ترد أنَّ الرؤية انتهت وتمت فتحدها وتقدرها وتخصر مسافة زمانها بل هي بعد ممتدة باقية"^(٦).

وقول الرُّضِيِّ أنَّ المعنى في الجملة التسمية لجميع المدة غير مُرْضٍ؛ لأنَّ الإضافة إلى الجملة الاسمية تُقَدَّرُ كالإضافة إلى مصدرها، فلو قلت: لم أره مُنْذُ زيد قائم فالمعنى: لم أره مُنْذُ قيام زيد، وقيام زيد غير معدود لفظًا ولا معنى فلا يفيد جميع المدة بل يفيد أولها. وذكر ابن مالك أن المصدر يغني عن جواب (متى)^(٧)، وليت الرُّضِيُّ تَمَسَّكَ هنا بقوله: "لا بد (مُنْذُ) في كل موضع دخله من معنى ابتداء الغاية"^(٨)، وقوله: "وإنما استغنى عن التعريف؛ لأنَّه من المعلوم أنَّ (مُنْذُ) موضوع لتوقيت الزَّمان الذي آخره وقت التكلُّم في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردًا،

(١) مغني اللبيب ٤٤٢، الجمع ٢١٦/١.

(٢) شعراء مقفول ١٧٣، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/٢، الجنى الداني ٥٠٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢١٢/٣.

(٤) هذا من أمثلة الميرد في المقتضب ٣٠/٣.

(٥) المقتصد ٨٥٨/٢.

(٦) المقتصد ٨٥٩/٢.

(٧) التسهيل ٢١٥/٢.

(٨) شرح الرضي على الكافية ٢١٥/٣.

أو جملةً، نكرةً كان أو معرفة^(١). أما الدسوقي فقد قال عن المعنى في الرأي الأول: "ومعناهما حينئذ: مِنْ زمان"^(٢)، وقال عند شرح كلام ابن هشام عن إعراب (مُنْذُ) قبل الجملة: "وقيل [مضافان] إلى زمن مضاف إلى الجملة وقيل مبتدآن..."^(٣)، ما نصّه: "وقوله إلى الجملة أي ف(مُنْذُ ومُنْذُ). بمعنى أول على هذا القول، كما هما على القول بعد"^(٤) وجعل الدسوقي التقدير في البيت:

وما زِلْتُ أُبْغِي المَالَ (مُنْذُ) أَنَا يَافِعُ

أول ذلك زمن أنا يافع فـ(مُنْذُ). بمعنى أول^(٥) على رأي من قال يجب تقدير زمان مضاف للجملة، ويتّضح من كلام الدسوقي أنّ التقدير عنده بأول المدّة على جميع الآراء. وقال الخضري عن الرأي الأول وهو الإضافة إلى الجملة: "ويأتي فيه ما مر من ملاحظة الاستمرار إلى آن التّكلم ليوافق المقصود"^(٦).

العطف بعد الجملة:

قال الرّضي: "قال البصريّون بناءً على مذهبه وهو أنّ الزّمان مقدّر قبل الجملة التي بعد(مُنْذُ): يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو: مُنْذُ قام زيدٌ ويوم الجمعة، أمّا الرّفْع والجر فعلى الزّمان المقدّر والنّصب على معنى: (مُنْذُ) قام؛ لأنّ معناه: من زمان قيام زيد، أو على تقدير فعل آخر، أي: وما رأيته يومَ الجمعة، وعلى ما ذكرنا، لا يجوز إلا العطف على (مُنْذُ) إذ لا زمان مقدّر بعده"^(٧) والذي ذكره هو أنّ (مُنْذُ ومُنْذُ) مضافان إلى الجملة دون تقدير زمان، فالنّصب على قول من جعل (مُنْذُ ومُنْذُ) ظرفين قبل الجملة يكون بالعطف على (مُنْذُ)^(٨). ومن لم يجعلهما ظرفين يكون النّصب على تقدير فعل أو على معنى: مُنْذُ قام زيد، وقال ابن السّراج- فيما نقله عنه أبو حيّان-: "إن لم يظهر لـ(مُنْذُ) عمل وعطفَتْ على ما عَمِلَتْ فيه حملته على النّصب دون حكم الإعراب المقدّر بعد (مُنْذُ) تقول: ما رأيته مُنْذُ قام ويوم الجمعة"^(٩).

(١) شرح الرضي على الكافية ٢١٤/٣.

(٢) حاشية الدسوقي ٣٣١/١.

(٣) المغني ٤٤٢.

(٤) حاشية الدسوقي ٣٣١/١.

(٥) حاشية الدسوقي ١٣١/١ وقال الخضريّ التّقدير: "في البيت المارّ أوّل وقت طلبي الخير هو وقت كوني يافعاً أي مقارباً للبلوغ فجعله مذ... الخ مستأنفة" ٢٣٤/١ وهذا على مذهب من أعربهما مبتدأين قبل الجملة ولكنّه قال في (جنت مذ دعا): وقت المجيء هو وقت دعائه.

(٦) حاشية الخضري ٢٣٤/١.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٢١٨/٣ ونقل كلامه الشّيخ يس في حاشيته على التّصريح ٢٠/٢.

(٨) الارتشاف ٢٤٢/٢ قال في ما رأيته مذ قيام زيد وقيام عمرو: "جاز فيه الرّفْع عطفاً على قيام زيد، والنّصب عطفاً على (مُنْذُ)، ومن هذا القبيل: ما رأيته مذ الحجاج ملك".

(٩) الارتشاف ٢٤٣/٢.

وقبل أن ننهي الحديث عن (مُدُّ ومُنْدُ) نعرض بعض الفروق وهي:

أولاً: الفرق بين (مُدُّ ومُنْدُ):

(مُنْدُ)	(مُدُّ)
١- هي لغة أهل الحجاز في الأصل. واستعملها غيرهم	لغة جميع العرب.
٢- الغالب عليها الحرفية والجر بها.	الغالب عليها الاسمية ورفع الماضي بعدها ودخولها على الجمل.
٣- معناها جررت بها أو رفعت بها	فرَّق المبرِّد بين معنى (مُدُّ) في الرِّفْع والجر.
٤- هي الأصل.	واحد عند المبرِّد. محذوفة منها.

ثانياً: الفرق بين (مِنْ) و(مُنْدُ ومُنْدُ):

- ١- في قول البصريين: تفيد (مِنْ) الغاية المكانية، و(مُنْدُ ومُنْدُ) الغاية الزمانية. وفي قول الكوفيين ومن تبعهم: تأتي (مِنْ) للغاية الزمانية والمكانية، وتقتصر (مُنْدُ ومُنْدُ) على الغاية الزمانية.
 - ٢- (مُنْدُ ومُنْدُ) لا تدخلان على المستقبل عند النحاة، ولا مانع من دخول (مِنْ) عليه عند من أجاز دخولها على الزمان.
 - ٣- تفيد (مِنْ) ابتداء الغاية والغاية، و(مُنْدُ ومُنْدُ) يأتيان لابتداء الغاية أو الغاية كلّها وقد يأتيان بمعنى (في) كما قال النحاة.
 - ٤- (مِنْ) حرف، و(مُنْدُ ومُنْدُ) مشتركان بين الحرفية والاسمية عند الجمهور، ويتفرّع عن هذا جواز دخول (مُنْدُ ومُنْدُ) على الجمل، وبحيى المرفوع بعدهما، وامتناع ذلك في (مِنْ).
 - ٥- لا يلي (مُنْدُ ومُنْدُ) إلا الظُروف المتصرّفة، و(مِنْ) قد يليها الظُروف المبهمّة نحو: مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ؛ وذلك لأنَّ (مِنْ) أم حروف الجر فلها من القوة والتمكن والتصرّف ما ليس لغيرها.
 - ٦- لا تدخل (مِنْ) على (مُنْدُ) ولا العكس.
- وبهذا ننهي الحديث عن أدوات الغاية المشتركة بين الحرفية والاسمية لنتقل إلى أدوات ابتداء الغاية الظرفية وهي: لَدُنْ.

ثالثاً: الظروف

لَدُنْ

التعريف بالظرف:

(لَدُنْ) من الظروف القليلة الاستعمال في القرآن الكريم فلم يرد إلا في ثمانية عشر موضعاً، وكذلك قل استعماله في الشعر العربي حسب استقراي لبعض الدواوين والمجموعات الشعرية، فلم يرد في المعلقات العشر، وجهرة أشعار العرب، ولا ديوان زهير، والتأبغة الديباني، وطرفة، وكعب بن زهير، وورد في المفضليات في ستة أبيات^(١)، وفي الأصمعيات في خمسة أبيات^(٢)، وفي ديوان عنزة مرة واحدة^(٣). وهو ظرف مبني مبهم غير متصرف^(٤) للأعيان والمعاني، ويلزم الإضافة^(٥) في الأصل كسائر الظروف، ويضاف إلى المفرد. وقد يكون المفرد ضميراً كما في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾^(٦)، أو اسماً ظاهراً صريحاً أو مؤولاً، فمثال الصريح ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾^(٧)، ومثال المؤول ما ورد في قول الأعشى:

أراني لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِي كَأَنَّمَا يَرَانِي فِيكُمْ طَالِبُ الضِّمِّ أَرْثَا^(٨)

وقد يضاف إلى الجملة^(٩) بنوعيتها. وذكر أبو حيّان أنَّ ذلك قليل^(١٠)، فمثال إضافته إلى الجملة الفعلية قول المزمق العبدي:

(١) المفضليات ٦٥، ٣٠١، ٣٣٢، ٣٦٦، ٤٣٣، ٤٣٤.

(٢) الأصمعيات ١٣٥، ١٤٣، ١٨٢، ١٩٤، ٢١٧.

(٣) ديوان عنزة ٢٤.

(٤) الكتاب ٢٢٣/٤، المقتضب ٣٤٠/٤، معاني القرآن للزجاج ٣/٣٠٣، الأمالي الشجرية ١/٢٢٢، ارتشاف الضرب ٢/٢٦٥، تفسير البحر المحيط ٢/٣٧٢، الدر المنثور ٣/٣٢٢.

(٥) شرح الفصل ٤/١٠٠، شرح التسهيل ٢/٢٣٧، شرح الكافية الشافية ٢/٩٥٣، البسيط ١/٤٩٩، الدر المنثور ٣/٣٢٢، المغني ٢٠٨ (في لغة الأكثرين).

(٦) سورة الكهف الآية ٦٥.

(٧) سورة النمل الآية ٦.

(٨) الأمالي الشجرية ١/٢٢٣، ارتشاف الضرب ٢/٢٦٥، المجمع ١/٢١٥.

(٩) ممن ذكر الإضافة إلى الجملة: ابن الشجري ١/٢٢٣ (مع إجازته تقدير أنَّ قبلها)، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/٢٣٧، والرضي في شرحه على الكافية ٣/٢٢٠، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/٥٢٦.

وابن هشام في المغني ٢٠٨، والسيوطي في المجمع ١/٢١٥.

(١٠) تفسير البحر ٢/٣٧٢.

وَأَنْ تُكَيِّزًا لَمْ تَكُنْ رَبُّ عَكَّةَ لَدُنْ صَرَحَتْ حُجَّاجُهُمْ فَتَفَرَّقُوا^(١)

ولم يُضَفْ إلا إلى الماضوية فيما رجعت إليه. ومثال إضافته إلى الجملة الاسمية قول عمرو بن حسان- رضي الله عنه:-

فَإِنَّ الْكَثَرَ أَعْيَانِي قَدِيمًا وَلَمْ أَفْتِرْ لَدُنْ أَنِّي غُلَامٌ^(٢)

ولا يخرج (لَدُنْ) عن الإضافة إلا إلى الجر (بِـ) (من)^(٣) خاصة، ولم يرد في القرآن الكريم إلا مجروراً (بِـ) (من). وَخُصَّتْ (غُدوة) بالنصب بعده، قال ابن مالك في الألفية:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ (لَدُنْ) فَجَرُّ وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَذَرٌ

ومن أمثلة نصب (غُدوة) بعده قول عوف بن الأحوص:

لَدُنْ غُدْوَةٍ حَتَّى أَتَى اللَّيْلُ وَأَنْجَلَتْ غَمَامَةً يَوْمَ شَرُّهُ مُظَاهِرٌ^(٤)

والعرب قد تتسع في الزمن أكثر من غيره قال سيبويه عن الإضافة إلى الأفعال: "وجاء هذا في الأزمنة واطرد فيها، كما جاز للفعل أن يكون صفة وتوسَّعوا بذلك في الدهر لكثرة في كلامهم"^(٥). واختصَّتْ (غُدوة) بالنصب بعد (لَدُنْ)^(٦) لأسباب منها:

١ - كثرة ورود (غُدوة) بعده دون سائر الظروف^(٧)، والغُدوة هي ما بين الفجر وطلوع الشمس، ولعلَّ العرب قد استعملت هذه الكلمة كثيراً؛ لأنَّ الإشراق والصُّباح كانت لهما مكانة في نفس العربي، حتى إنَّهم كانوا يخيِّنون الأطلال بتحية الصُّباح ومن ذلك قول امرئ القيس:

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي^(٨)

وقد جاء القرآن الكريم على سَنَنِ لغتهم في العناية بشأن الصُّباح فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ﴾^(٩). وقال تعالى عن الخيل التي تُغَيَّرُ في سبيل الله: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾^(١٠).

(١) المفضليات ٣٠١، ارتشاف الضرب ٥٢٧/٢ وَلُكَيِّزٌ: اسم قبيلة. والعُكَّة: جلد يوضع فيه السَّمْن، والمراد أَنَّهُمْ ليس مِّنْ يَبِيع السَّمْنَ فِي الْحَجِّ.

(٢) إصلاح المنطق ٣٣، الأمالي الشجرية ٢٢٢/١، اللسان (كُثْر) ١٣١/٥، خزانة الأدب ١١٢/٧.

(٣) الكتاب ٢٣٣/٤، شرح ابن عقيل ٦٧/٢.

(٤) المفضليات ٣٦٦، الأصمعيات ٢١٧.

(٥) الكتاب ١١٧/١، وينظر شرح الكتاب للسريافي ٩٧/١.

(٦) الكتاب ٥١/١، ١٥٩، ٢١٠، ٢٨١/٢، ٣٧٥، ١١٩/٣، المفصل ١٧٢، البسيط ٥٠١/١.

(٧) شرح المفصل ١٠٢/٤، شرح الرضي على الكافية ٢٢٢/٣، الهمع ٢١٥/١ نسبه إلى سيبويه، حاشية يس على شرح التصريح ٤٧/٢ نقلا عن شرح الرضي على الكافية.

(٨) ينظر ديوانه ص ٢٧.

(٩) سورة الصافات الآية ١٧٧.

(١٠) سورة العاديات الآية ٣.

- ٢- (غدوة) أكثر تصرفاً من غيرها كـ(سحر) مثلاً^(١).
- ٣- تشبيهاً لنونها بالتَّنوين^(٢)، قال الرَّخْشَرِي: "وقد نصبت العرب بها غدوة خاصة قال: لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى أَلَاذٍ يَخْفَهَا بَقِيَّةٌ مَنْقُوصٌ مِنَ الظِّلِّ قَالَصُ تشبيهاً لنونها بالتَّنوين لما رأوها تنزع عنها وتثبت"^(٣)، ولذا نُصِبَتْ (غدوة) بعد (لَدُنْ) دون سائر لغاتها. قال ابن هشام: "ولم يسمع في (غدوة) مع حذف النون بل مع ثبوتها"^(٤)، غير أنَّ أبا حَيَّان حكى عن يونس أنَّ بعضهم ينصب فيقول: لَدُنْ غُدُوَّةٌ، ومع حذف النون تقول: لَدُ غُدُوَّةٌ"^(٥).
- وهذا السَّبب غير قويٍّ في نظري؛ لأنَّه لو كان الأمر كذلك لما اقتصر النَّصْب على (غدوة) دون غيرها.
- وسُمِعَ جرُّها قال سيبويه: "والجر في (غُدوة) هو الوجه والقياس"^(٦)، والجر بإضافة (لَدُنْ) إليها، وجاء في التهذيب: "ومن خفض أراد: (مَنْ عِنْدَ غُدُوَّةٍ)"^(٧)، وذكر ابن هشام أنَّ جرَّ (غُدوة) هو الغالب في الاستعمال^(٨)، وقال أبو حَيَّان: "وهو الأكثر"^(٩)، مع أنَّ ابن يعيش ذكر أنَّ النَّصْب هو الغالب^(١٠). وحكى الكوفيُّون الرَّفْع فيما بعدها^(١١)، وهو خروج عن الأصل أيضاً، ونقل ابن منظور عن ابن كيسان أنَّ الفراء أجاز في (غُدوة) الرَّفْع والنَّصْب والخفض^(١٢). ومن أمثلة ورودها بالرَّفْع والجر قول مالك بن نويرة:
- لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى أَتَى اللَّيْلُ دُونَهُمْ وَلَا تَنْتَهِي عَنْ مِلِّهَا مِنْهُمْ يَدُ^(١٣)

- (١) حاشية يس على شرح التصريح ٤٧/٢.
- (٢) الكتاب ٢١٠/١ (كانه ألحق التَّنوين في لغة من قال لَدُنْ)، المفصل ١٧٣، الأمالي الشَّجَرِي ٢٥٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٤، شرح الرضي على الكافية ٢٢٢/٣، الارتشاف ٢٢٦/٢.
- (٣) المفصل ١٧٢، ١٧٣. ومعنى أَلَاذٍ: أحاط. قالص: من قلص الظلُّ إذا انزوى وانضمَّ بعضه إلى بعض.
- (٤) تخيص الشُّوَاهِد ٢٦٣، وينظر التصريح ٤٧/٢.
- (٥) الارتشاف ٢٦٦/٢، وينظر الأشموني ٢٦٩/٢.
- (٦) الكتاب ٢١٠/١، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٤، شرح التسهيل ٢٣٨/٢.
- (٧) التهذيب ١٢٤/١٤.
- (٨) أوضح المسالك ١٤٧/٣.
- (٩) ارتشاف الضَّرْب ٢٦٦/٢.
- (١٠) شرح المفصل ١٠٢/٤.
- (١١) مَن نسب إلى الكوفيِّين: ابن مالك في شرح التسهيل ٢٣٨/٢، وأبو حَيَّان في الارتشاف ٢٦٦/٢، وابن عقيل في شرحه على ألفيَّة ابن مالك ٦٩/٢. وورد دون نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٤، شرح الرضي على الكافية ٢٢٢/٣، أوضح المسالك ١٤٧/٣.
- (١٢) اللسان ٣٨٤/١٣.
- (١٣) الأصمعيات ١٩٤.

ولا يستعمل (لَدُنْ) إلا فضلة، فلا يجوز السَّرُّ من لَدُنْ البصرة؛ لأنه لا يبنى عليه المبتدأ ويمتنع الإخبار به، وقد اتفق النُّحاة على بناء (لَدُنْ) ولم يعرب إلا في لغة قيس. وفي سبب بنائه آراء نجملها فيما يأتي:

١- جعل سببويه عدم تصرفها سبباً لبنائها قال: "وجزمت (لَدُنْ) ولم تجعل كـ (عِنْدْ)؛ لأنها لا تَمَكَّنُ في الكلام تَمَكَّنَ (عِنْدْ)، ولا تقع في جميع مواقعه، فجعل بمنزلة (قَطْ) لأنها غير متمكنة"^(١). وعد بعض النُّحاة^(٢) من عدم تصرف (لَدُنْ) وجهودها لزومها معنى ابتداء الغاية وجعلوا ذلك من أسباب بنائها، قال ابن مالك: "وبنيت (لَدُنْ) في أكثر اللغات لشبهها بالحروف في لزوم استعمال واحد وامتناع الإخبار بها وعنهما بخلاف (عِنْدْ)، و(لَدَى) فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً فإنهما يكونان لا ابتداء الغاية ولغير ذلك ويستعملان فضلة، وعمدة"^(٣)، ولنا عند هذا النص وقفات:

أ- قوله: "وامتناع الإخبار بها وعنهما بخلاف (عِنْدْ)، و(لَدَى)...." قد يوهم أن (عِنْدْ)، و(لَدَى) يجوز الإخبار عنهما، والواقع أنه لا يجوز الإخبار عنهما؛ فلا يقال: عِنْدَكَ واسع^(٤)، ويجوز الإخبار بهما، فمن الإخبار بـ (عِنْدْ) ما جاء في الحديث: "إنما الصَّيرُ عِنْدَ الصَّدَمَةِ الْأُولَى"^(٥)، ولذا فقول ابن عقيل عن (لَدُنْ): "وهي مبنية عند أكثر العرب؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد- وهو الظرفية وابتداء الغاية- وعدم جواز الإخبار بها ولا تخرج عن الظرفية إلا مجرّها بـ (مِنْ)"^(٦) أدق من قول ابن مالك. إلا إذا كان قوله: "بخلاف (عِنْدْ)، و(لَدَى)" مقصوداً به امتناع الإخبار عنها لا بها.

ب- أن تفسير الاستعمال الواحد بمعنى ابتداء الغاية، وجعل ذلك من أسباب البناء فيه نظر؛ لأن (لَدُنْ) قد تخرج عن معنى الابتداء- كما سيأتي- وتكون مع ذلك مبنية. فسبب البناء عند سببويه هو لزوم الظرفية وأكد هذا بقوله "فجعل بمنزلة (قَطْ) لأنها

(١) الكتاب ٢٨٦/٣.

(٢) ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٢٣٦، والسَّمين الحلبي في الدر المصون ٣/٣٣، وابن عقيل في شرحه على الألفية ٢/٦٧، وأبو حيَّان في البحر المحيط ٢/٣٧٢، والسيوطي في الهمع ١/٢١٥.

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٣٦.

(٤) المقتضب ٤/٣٥٣.

(٥) أخرجه البخاري في: ٢٣- كتاب الجنائز، ٣١- باب زيارة القبور، ١٧٧/٣ (مع فتح الباري).

(٦) شرح ابن عقيل ٢/٦٧، وينظر: الدر المصون ٣/٣٣ (لم ترد كلمة عنها)، وجاء في البحر عن سبب بنائها "قيل فلشبهها بالحروف في لزوم استعمال واحد وامتناع الإخبار بها بخلاف (عِنْدْ) و(لَدَى)" ٢/٣٧٢، وما ذكره أبو حيَّان هو نفسه كلام ابن مالك ولكن كلمة (عنها) لم ترد فيما نقله أبو حيَّان. ومعلوم أن أبا حيَّان استفاد من شرح التسهيل لابن مالك فقد يكون المجهول في: (قيل) هو ابن مالك وتكون النسخة التي اعتمد عليها أبو حيَّان لم ترد فيها كلمة عنها، ويكون كلام ابن عقيل مستمداً من كلام ابن مالك، وفي الهمع ١/٢١٥ "بها وعنهما".

غير متمكنة"، وسيبويه تحدّث عن بناء (لَدُنْ) في باب الظُرُوف المبهمة غير المتمكنة وقال بعد أن ذكر بعضاً منها "فهذه الحروف وأشباهاها لما كانت مبهمة غير متمكنة شَبِهَتْ بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف"^(١)، فجعل عدم التمكن سبباً لشبهاها بالحروف. ولعل الذي حملهم على هذا التفسير أنهم رأوا أنَّ الظرفية وعدم التصرف غير كافيين في البناء كما ذكر الشيخ يس^(٢).

٢- يرى ابن الحاجب أنَّ سبب بناء (لَدُنْ) وأحواتها أنَّ من لغاتها ما هو موضوع وضع الحروف فحمل البقية عليه^(٣)، وردَّ ذلك الرضّي؛ لأنَّ وضع بعض الأسماء وضع الحروف نتيجة لعلم الواضع أنَّها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابتها المبني لا أنَّ ذلك سببٌ لبنائها^(٤).

٣- يرى العكبري أنَّ (لَدُنْ) متضمنة للحرف الذي كان ينبغي أن يوضع دليلاً على القرب^(٥).
٤- يرى الرضّي أنَّ (لَدُنْ) زاد على سائر الظُرُوف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازماً لمعنى الابتداء فتوغّل في مشابهة الحروف دونها^(٦)، والفرق بين رأي ابن مالك ورأي الرضّي أنَّ ابن مالك جعل لزومها ابتداء الغاية دليلاً على جهودها فأشبهت بذلك الحرف، أمّا الرضّي فجعل ذلك مشابهة معنوية للحرف. والعلّة عند الرضّي والعكبري هي مشابهة الحرف شَبْهاً معنوياً إلا أنَّها عند الرضّي تشبه حرفاً موجوداً وهو (مِنْ) وعند العكبري تشبه حرفاً كان حقّه أن يوضع.

٥- يرى الزركشي أن (لَدُنْ) بنيت لشبهاها الحرف شَبْهاً افتقارياً إضافة إلى عدم تصرفها قال حين تحدّث عن (عَنْدَ): "وكان القياس بناءها لافتقارها إلى ما تضاف إليه كـ (لَدُنْ) و (إِذْ)، ولكن أعربوا (عَنْدَ) لأنهم توسّعوا فيها فاوقعوها على ما هو ملك الشخص حضره أو غاب عنه بخلاف (لَدُنْ)"^(٧).

فالأقوال إذن خمسة وهي على الترتيب: شبه الحرف في الجمود، أو الوضع، أو الشبّه المعنوي لحرف كان حقّه أن يكون، أو لحرف موجود، أو الشبّه الافتقاري.

-
- (١) الكتاب ٢٨٥/٣.
(٢) حاشية يس على شرح التصريح ٤٦/٢.
(٣) الكافية ٢٢١/٣ (بشرح الرضّي).
(٤) شرح الرضّي على الكافية ٢٢١/٣.
(٥) التبيان ٢٣٩/١، وذكر هذه العلّة أبو حيّان في البحر ٣٧٢/٢ نقلاً عن بعض لم يحدّدهم، ويقولون قال السمين في الدرر ٣٣/٣، وذكر ذلك الخضري ٢٨/١ قال: "كذا قال أبو حيّان" وقال في ١٣/٢ "ومرّها في أسباب البناء علّة أخرى عن أبي حيّان" فقلوه يوهّم أنَّ هذا رأي أبي حيّان مع أنَّ أبا حيّان نسبته إلى بعضهم.
(٦) شرح الرضّي ٢٢٢/٣ ونقله عنه الدسوقي في حاشيته على المغني ٤٥/٢.
(٧) البرهان ٢٥٣/٤.

٢- أن (لَدُنْ) تسبق بـ(مِنْ) غالباً، أمّا (لَدَى) فممنع بعضهم أن تجر بـ(مِنْ)، قال ابن هشام عن (لَدُنْ): "جرّها بـ(مِنْ) أكثر من نصبها حتّى إنّها لم تجزّ في التّنزيل منصوبة، وجر (عِنْدَ) كثير، وجر (لَدَى) ممتنع"^(١)، وأجازه آخرون منهم الخليل، وابن مالك في شرح التّسهيل، والرّضي، وأبو حيان في الارتشاف، والإربلي، والسيوطي، وغيرهم كما يعلم من أمثلتهم، قال الخليل: "وجاءني أمر من لَدَيْكَ، أي من عِنْدِكَ، وقد يحسن (مِنْ لَدُنْكَ) بهذا المعنى"^(٢).

٣- اتّفق النّحاة على بناء (لَدُنْ) واختلفوا في بناء (لَدَى) ولو كانت (لَدَى) لغة في (لَدُنْ) لحكم عليها بالبناء مثلها، قال الرّضي: "وأما (لَدَى) وهو بمعنى (عِنْدَ) فلا دليل على بنائه"^(٣).

٤- (لَدُنْ) صحيحة و(لَدَى) معتلّة، قال ابن يعيش: "وليست (لَدَى) من لفظ (لَدُنْ)، وإن كانت من معناها لأنّ (لَدَى) معتل اللام و(لَدُنْ) صحيح اللام، وقالوا فيها (لَدَنْ)"^(٤) فالنّون عنده من أصل الكلمة بمنزلة الدّال من (عِنْدَ)^(٥)، وأسأله هنا ما المانع أن تكون (لَدَى) التي هي لغة في (لَدُنْ) غير (لَدَى) المستقلّة المرادفة (عِنْدَ)، خاصّة أنّ (لَدُنْ) قد تعدّدت لغاتها كما رأينا؟ ونظير ذلك أنّ (مِنْ) تكون لغة في (أَيْمَنْ)، وتكون حرفاً جاراً و(أَنَّ) تكون لغة في (لَعْلَ) وتكون حرفاً مستقلاً، ويعزّز ذلك أيضاً أنّ الرّخشري عد (لَدُنْ) من لغات (لَدَى)^(٦) فتكون الأداتان قد تبادلتا اللّغات.

دلالتها على ابتداء الغاية:

انضمت (لَدُنْ) إلى مجموعة الأدوات الدّالة على ابتداء الغاية، فقد قال سيبويه: "وأما (لَدُنْ) فالموضع الذي هو أول الغاية، وهو اسم يكون ظرفاً يدلّك على أنه اسم قولهم: من لَدُنْ"^(٧)، وقول سيبويه يدلّ على أمور:

- ١- قوله (الموضع) يدلّ على أنّ (لَدُنْ) ظرف مكاني.
- ٢- قوله (الذي هو أول الغاية) يدلّ على دلالة (لَدُنْ) نفسه على ابتداء الغاية، بخلاف (مِنْ) فقد قال عنها: "وأما مِنْ فتكون لا ابتداء الغاية في الأماكن"^(٨).

(١) المغني ٢٠٨، وينظر شرح الأشموني ٢/٢٧٠ بحاشية الصّبّان، الكلّيات ٣/٢٤٤، حاشية الخضري ١٣/٢.

(٢) العين ٧٠/٨، وينظر التّسهيل ٣/١٤٠، شرح الرّضي على الكافية ٤/٢٧٠، ارتشاف الضّرْب ٢/٤٤٣، جواهر الأدب ٣٤٩، الأشباه والنظائر ٢/٩٨، ونقله السيوطي عن الأندلسي (اللّورقي).

(٣) شرح الرّضي على الكافية ٣/٢٢٢.

(٤) شرح المفصّل ٤/١٠٠.

(٥) شرح المفصّل ٤/١٠٠، وقال في موضع آخر: "وهي عند سيبويه كذلك" ٣/٢٨٦.

(٦) المفصّل ١٧٢.

(٧) الكتاب ٤/٢٣٣.

ويهمُّنا هنا معرفة أمور هي:

- ١- هل يأتي (لَدُنْ) لابتداء غاية الزَّمان أو يقتصر على المكان؟
 - ٢- هل تطرد دلالة (لَدُنْ) على مبدأ الغاية في جميع استعمالاته؟
- أما عن مجيء (لَدُنْ) لابتداء غاية الزَّمان، فقد صرَّح بذلك كثير من النحاة، وإن كان الأصل أن يكون للمكان، وما شابهه كالأشخاص ونحو ذلك، ولم يأتِ للزمان في القرآن الكريم. ونصَّ على مجيئه للزَّمان الخليل في قوله: "وتقول: وقفوا له من لَدُنْ كذا إلى المسجد، ونحو ذلك إذا اتصل ما بين الشَّيئين، وكذلك في الزَّمان: من لَدُنْ طلوع الشَّمسِ إلى غروبها، أي من حين. قال:

فَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ فِيهِمْ
لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لَغُرُوبِ^(١)

وقد نصَّ على ذلك سيبويه في موضع آخر، كما في قول الشَّاعر:

مِنْ لَدُ شَوْلَا فإِلَى إِتْلَافِهَا^(٢)

فقال: "نصب؛ لأنَّه أراد زماناً، والشَّوْل لا يكون زماناً ولا مكاناً فيجوز فيها الجر، كقولك: (من) لَدُ صلاةِ العصرِ إلى وقت كذا، وكقولك: (من) لَدُ الحائطِ إلى مكان كذا، فلمَّا أراد الزمان حمل الشَّوْل على شيء يحسن أن يكون زماناً إذا عمل في الشَّوْل... كأنَّك قلت: من لد أن كانت شولا فإلى اتلافا^(٣)، والذي يعنينا من نصِّ سيبويه تجويزه مجيء (لَدُنْ) للزَّمان. وفَسَّر السَّيرافي قول سيبويه بأنَّ ما بعد (لَدُنْ) يجر إذا كان زماناً أو مكاناً، فإن لم يكن كذلك انتصب^(٤). والمراد بالشَّوْل: جمع الناقة الشَّائِلة، وهي النوق التي خفَّ لبنها، وارتفع ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، وقيل: الشَّوْل هنا: مصدر شالت الناقة بذنبها، أي: رفعته. وقال الرَّجَاجي عن (لَدُنْ): "وتكون بمعنى (مُنْذُ) كقولك: (ما لقيته من لَدُنْ يومين) تريد: مُنْذُ يومي. وما رأيته من لَدُنْ غُدُوَّة"^(٥)، وقد عدَّ أكثر الخالفين (لَدُنْ) لابتداء غاية الزَّمان والمكان، قال أبو حيَّان عنها: "ومعناها: ابتداء الغاية في زمان أو مكان أو غيره من الذوات غير المكانية"^(٦)، حتَّى إنَّ الفيروز آبادي قال عن (لَدُنْ) ولغاتهما: "وهو ظرف زمان وقيل: مكاني كـ(عِنْدُ)"^(٧)، فقولُه

(١) الكتاب ٤/٢٢٤.

(٢) العين ٨/٤٠ والبيت لأبي سفيان بن حرب يوم أحد وهو في: حروف المعاني والصفات للرَّجَاجي ٤٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٨، لسان العرب (لَدُنْ) ١٣/٣٨٤، الدُّر المصنوع ٣/٣٣.

(٣) الكتاب ١/٢٦٤ وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٥٧، الأماي الشجرية ١/٢٢٢، شرح المفصل ١٠١/٤.

(٤) الكتاب ١/٢٦٥.

(٥) الكتاب ١/٢٦٥ (الهامش) نقلاً عن أبي سعيد.

(٦) حروف المعاني والصفات ٣٩.

(٧) البحر المحیط ٢/٣٧٢، وتنظر التحفة ٢٨٣.

(٨) بصائر ذوي التَّمييز ٤/٤٢٦.

هذا يوهم أنَّ الأصل أن تكون للزَّمان، والأصوب أنَّ الأصل فيها هو المكان، وقد تأتي للزَّمان ومما يدل على جواز مجيئها للزَّمان:

١- أنَّ إحدى لغاتها وهي (لَدُنْ) مختصة بنصب (عُدُوَّة) بعدها، أي أنها مختصة بالظرفية الزمانية. بل إنَّ من أسباب نصب (لَدُنْ) لـ(عُدُوَّة) دون جرِّها بالإضافة- على ما هو الأصل-: كثرة مجيئها بعدها كما تقدَّم^(١)، وهذا يدلُّ على كثرة مجيئ الزَّمان بعدها.

٢- أنَّ الرُّضي يرى أنَّ (لَدُنْ) المضافة إلى الجملة ظرف زمان لا غير، قال: "فلإذا أُضيفت إلى الجملة تمَّحَّضت للزَّمان"^(٢)، وهذا مبني على أنه لا يضاف إلى الجملة من ظروف المكان إلا حيث^(٣) ويمكن أن يستفاد هذا من قول سيبويه في حديثه عن: (من لَدُ شَوْلَا): "نصب لأنَّه أراد زماناً"، فنقدير (لَدُ أن كانت) مَحْضُها للزمان. ولم يمنع بعضهم كونها ظرفاً مكانياً وإن أُضيفت إلى الجملة. فابن مالك قال في الألفية:

والزموإضافة لَدُنْ فَجَرَّ

وهي عنده ظرف زمان ومكان.

ومن شواهد مجيئها للزَّمان قبل الجملة الفعلية أو الاسمية:

- قول عنزة:

لَدُنْ ذَرُّ قَرْنِ الشَّمْسِ حَتَّى تَغَيَّبَ وَأَقْبَلَ كَيْلٌ يَقْبِضُ الطَّرْفَ غَيْهَبٌ^(٤)

- ومنه:

لَرِمْنَا لَدُنْ سَاءَ لُتْمُونًا وَفَاقَكُمْ فَلَا يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحٌ^(٥)

- ومنه قول عمرو بن حسان -رضي الله عنه-:

فَإِنَّ الْكَثْرَ أَغْيَانِي قَدِيمًا وَلَمْ أَقْتَرْ لَدُنْ أَنِّي غَلَامٌ^(٦)

- ومنه:

وَتَذَكَّرُ نَعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَافِعٌ إِلَى أَنْتَ ذُو قَوْدَيْنِ أَيْضُ كَالنَّسْرِ^(٧)

(وَلَدُنْ) فيها لا ابتداء غاية الزمان.

ويشترط في الزَّمان بعد (لَدُنْ) أمور:

- (١) تنظر ص ١٧٦ من هذا البحث.
- (٢) شرح الرضي على الكافية ٢٢٠/٣، ووافقه الصَّبَّان في حاشيته على شرح الأشموني ٢٦٨/٢، والخضري في حاشيته على مغني اللبيب ١٣/٢.
- (٣) شرح الرضي على الكافية ٢٢٠/٣، وقال بذلك ابن برهان كما في شرح الأشموني ٢٦٨/٢.
- (٤) شرح ديوان عنزة ٢٤. وغَيْهَبٌ: شديد الظلمة.
- (٥) ارتشاف الضرب ٢٦٥/٢، ٥٢٦، تفسير البحر المحيط ٣٧٢/٢.
- (٦) تقدَّم ص ١٧٦ من هذا البحث.
- (٧) ارتشاف الضرب ٢٦٤/٢، البحر المحيط ٣٧٢/٢، الدرر اللوامع ١٨٤/١.

١- أن يكون ماضيًا أو حالًا لامستقبلًا، ويؤخذ هذا من جواز إضافة (لَدُنْ) للجملتين الاسمية والفعلية، فتكون بمنزلة إذ^(١)، هذا على مذهب سيويوه، وأجاز ابن مالك كون الظرف المضاف للجملتين دالا على المستقبل^(٢) وقد يكون بدأ في الماضي وما زال ممتدًا، كقول كثير:

وما زِلْتُ من ليلي لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لِكَاهِلِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَكَانٍ^(٣)

وقول آخر:

وليتَ فلم تقطعْ لَدُنْ أَنْ وَلَيْتَا قَرَابَةَ ذِي قُرْبَى وَلَا حَقَّ مُسْلِمٍ^(٤)
ولم أجد في الشواهد القرآنية أو الشعرية-التي وقفت عليها- ما يدل على مجيء (لَدُنْ) للمستقبل.

٢- أن يكون معلومًا، وهذا عام في جميع الأدوات، ويؤخذ هذا أيضًا من تعليل النحاة لتنوين (عُدُوَّة) بعد (لَدُنْ) ؛ لأنَّ (عُدُوَّة) إذا نُوتت كانت نكرة، وما بعد (لَدُنْ) لابد أن يكون معرفة مؤقتًا لذا علل النحاة لتنوين (عُدُوَّة) بأمرين:
أ- تشبيهًا لها بالتثنية.

ب- لو لم ينون لا التبت حالة النصب بحالة الجر^(٥)؛ لأنَّ (عُدُوَّة) ممنوع من الصَّرف لِلْعَلَمِيَّةِ والتَّأْنِيثِ فيجرُّ بفتحة نيابة عن الكسرة، وعلل بعضهم نصب (عُدُوَّة) بعد (لَدُنْ) بأنَّ مدلول (لَدُنْ) زمان مبهم ففسَّروه بعُدُوَّة^(٦).

٣- ويكون ما بعدها معلومًا أو مؤقتًا كـ(مُدْ)، قال الزجاجي: "وتكون بمعنى (مُنْذَر) كقولك: ما لقيته من لَدُنْ يومين، تريد: مُنْذَر يومين، وما رأيته من لَدُنْ عُدُوَّة"^(٧).
أمَّا عن ملازمة (لَدُنْ) لمعنى ابتداء الغاية أو مفارقتها إياه فقد ذكر كثير من اللغويين والنحاة^(٨) أن (لَدُنْ) بمعنى (عِنْدَ) أو بمنزلة (عِنْدَ) وقولهم هذا يحتمل أمرين:

(١) الكتاب ١١٩/٣.

(٢) شرح التسهيل ٢٥٨/٣.

(٣) الأمالي الشجرية ٢٢٢/١. وهو في ديوانه:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ طَرِّ شَارِبِي إِلَى الْيَوْمِ كَالْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ.

ص ١٨٠

(٤) ارتشاف الضرب ٥٢٦/٢، المجمع ٢١٥/١.

(٥) شرح المفصل ١٠٢/٤، شرح الرُّضِي على الكافية ٢٢٢/٣، البسيط ٥٠١/١، حاشية يس على شرح التصريح ٤٧/٢.

(٦) حاشية يس على شرح التصريح ٤٧/٢، وينظر حاشية الصَّبَّان ٢٦٩/٢.

(٧) حروف المعاني والصفات ٣٩.

(٨) العين للتحليل ٤٠/٨ قال "(لَدُنْ) بمعنى (عِنْدَ) إذا لم تكن (مِنْ) ساقطة، وتأويل مشكل القرآن ٥٦٣ (من لدني) أي: من عند(ونذكر بأن لدى لغة في لدن عند ابن قتيبة)، المقتضب ٤/٣٤٠، ١٩٠/١ لأنَّ

١- إمّا أن تكون (لَدُنْ) بمعنى (عِنْدَ) فتخرج عن معنى الابتداء؛ لأنَّ (عِنْدَ) معناها الحضور والدُّنُو لما حضرك أو غاب عنك، ولا تفيد الابتداء إلا إذا سبقت بـ(مِنْ)، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(١).

٢- وإمّا أن تكون بمعنى (عِنْدَ) إذا كان المحل محل ابتداء الغاية، أي إذا سبقت (عِنْدَ) بـ(مِنْ) فتكون بمنزلة (عِنْدَ) في بعض الأمور لا مطلقاً، وتكون ملازمة لمبدأ الغاية.
فالأمر الأول يمكن أن يُستدلَّ عليه بقول الخليل: "(لَدُنْ) بمعنى (عِنْدَ)"^(٢)، وتقول: (وقفوا له من لَدُنْ كذا إلى المسجد) ونحو ذلك إذا اتَّصل ما بين الشَّيْئَيْنِ، وكذلك في الزَّمان: من لَدُنْ طلوع الشَّمْسِ إلى غروبها، أي: من حين قال:

فَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجِرَ الْكَلْبِ فِيهِمْ
لَدُنْ عُذُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِعُرُوبٍ^(٣)

فقال بمعنى (عِنْدَ) ثم قال: "وتقول..."، فهذا يعني أنه ذكر معنى (عِنْدَ) ومعنى ابتداء الغاية، ويمتنع أن تكون (لَدُنْ) في البيت بمعنى (عِنْدَ) لحيء الانتهاء بعدها، ولم تسبق بـ(مِنْ)، و(عِنْدَ) لا يقابلها الانتهاء إذا لم تسبق بـ(مِنْ) إلا إذا قلنا إنَّ (مِنْ) هنا مقدَّرة كما قال الرُّضِيّ^(٤). وقال الخليل في موضع آخر: "وجاءني أمر من لَدُنْكَ أي: من عِنْدِكَ، وقد يحسن (من لَدُنْكَ) بهذا المعنى"^(٥)، فقله [بهذا المعنى] والمراد به معنى ابتداء الغاية: يدل على أن (مِنْ لَدُنْكَ) لا يحسن في موضع (عِنْدَ) و(لَدُنْ) إلا إذا سبقنا بـ(مِنْ)، فـ(لَدُنْ) عند الخليل

معناها معنى (عِنْدَ)، حروف المعاني والصفات للزَّجَاجِيّ ٣٩، الإيضاح في علل النُّحو ١٣٩ ولكن ذكر ص ٤٠ بعض الفروق، مقاييس اللغة ٢٤٣/٥ (ولدن بمعنى لدى أي عند)، قفه اللغة للثعالبي ٢٣٦ في فصل وقوع حروف المعنى مواقع بعض المخصَّص ٥٩/١٣، الأسالي الشَّجرية ٢٥٣/٢ (ولدن) كـ(عِنْدَ) في المعنى، التَّبيان للعكبري ٢٣٩/١ "ولدن عند مخصوص" يريد مخصوص بالملصقة، شرح المفصَّل ١٠٠/٤ (ذكر أنَّ عند في معنى لدن ولدى)، أسالي ابن الحاجب ١١٣/٤، المغني ٢٠٨، أوضح المسالك ١٤٥/٣ (لدن بمعنى عند إلا أنَّها تختص بستة أمور)، اللسان ٣٨٤/٣ (لدن)، البرهان (عند بمعنى لدن) ٢٥٣/٤، التصريح ٤٥/٢ (فسَّر لدن معنى عند فتكون اسمًا لمكان الحضور وزمانه كما أن (عِنْدَ) كذلك).

(١) سورة آل عمران من الآية ٣٧.

(٢) العين ٤٠/٨. والجدير بالذكر أنَّ الأزهري في التهذيب، وابن منظور في لسان العرب نسبا إلى اللَّيْث القول بأنَّ (لَدُنْ) بمعنى: (مِنْ عِنْدَ) بإثبات (مِنْ) قبل (عِنْدَ) [تهذيب اللغة ١٢٤/١ (لدن)، لسان العرب ٣٨٤/١٣ (لدن)]، ومعلوم أنَّ المراد باللَّيْث صاحب كتاب العين؛ لما في نسبة العين إلى الخليل أو اللَّيْث من خلاف، والذي في نسخة كتاب العين المطبوعة المحققة "(لَدُنْ) بمعنى (عِنْدَ)" دون ذكر (مِنْ) قبل (عِنْدَ)، ويبدو لي أنَّ الأرجح هو نصُّ التهذيب بإثبات (مِنْ)، وبناء على هذا يكون الخليل قد اقتصر على معنى ابتداء الغاية لـ(لَدُنْ) دون معنى (عِنْدَ) كما فعل تلميذه سيويه بعد ذلك.

(٣) العين ٤٠/٨. وينظر حروف المعاني والصفات ٣٩، قال الزَّجَاجِيّ: "لدن بمنزلة (عند)"، ثمَّ قال: "وتكون بمعنى (مُنْدٌ)"، وينظر ارتشاف الضَّرْب ٢٦٥/٢، الدَّر المصون ٣٢/٣.

(٤) تنظر ص ١٩٥ من هذا البحث.

(٥) العين ٧٠/٨.

تأتي تارة بمعنى (عند) وتارة لابتداء الغاية. وقال الراغب عن (لَدُنْ): "وقد يوضع وضع (عند) فيما حكى، يقال: أَصَبْتُ عِنْدَهُ مالا، وَلَدُنْهُ مالا"^(١)، (فَلَدُنْ) هنا بمعنى الحضور لا بمعنى ابتداء الغاية، والمعنى: أصبت في حضرته مالا، ويختلف هذا المعنى عما إذا أريد معنى الابتداء؛ لأنني إذا قلت: أَصَبْتُ مِنْ لَدُنْهُ، وأنا أقصد معنى الابتداء، فهذا يعني أنه هو مبدأ إعطاء المال، وأني أخذت المال منه، أما إذا قلت: أَصَبْتُ لَدُنْهُ مالا، وأنا أعني معنى (عند) فلا يلزم من هذا أن يكون هو المعطي، بل قد أكون أخذت المال من غيره في حضرته، وقول الراغب: "وقد توضع" يفيد التقليل لأن قد قبل المضارع للتقليل.

ويبدو أن الذين قالوا بمحيء (لَدُنْ) بمعنى (عند) بنوا ذلك على كون (لَدَى) لغة في (لَدُنْ) و(لَدَى) بمعنى (عند)، أو لعلهم فهموا ذلك من قول سيبويه في علة بناء (لَدُنْ): "وَجُزِمَتْ (لَدُنْ) ولم تجعل كـ(عند)؛ لأنَّ النَّفْيَ فرع الإثبات فكأنَّ الأصل أن تجعل كـ(عند)، وكأنَّ قوله جاء جواباً لسؤالٍ صرَّح به الزجاجي فيما بعد وهو: لم أعربت (عند) ولم تعرب (لَدُنْ) ومعنى (عند) معنى (لَدُنْ)، ومعنى (لَدُنْ) معنى (عند)^(٢)، ولكن سيبويه لم يقل إنَّ (عند) بمعنى (لَدُنْ) بل قال: (ولَدَى بمنزلة عند)، وقد فهم مراده ابن مالك كما سيأتي.

والأمر الثاني - وهو أن تكون (لَدُنْ) بمعنى (عند) إذا كان المحل محل ابتداء غاية - يمكن أن يستدلَّ عليه بقول ابن مالك عن (عند): "ويرادفها (لَدَى) في قول سيبويه، وهو الصحيح لا قول من زعم أنها بمعنى (لَدُنْ)؛ لأنَّ (لَدُنْ) مخصوصة بما هو مبتدأ غاية، بخلاف (لَدَى) فإنها يراد بها ما يراد بعند"^(٣)، ثم قال: "و(لَدُنْ) لا تصلح من مواضعها"^(٤) إلا فيما هو مبتدأ غاية، ولذلك اجتمعت (عند) و(لَدُنْ) في قوله تعالى: هَؤُلَاءِ تِئْسَ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا^(٥) - ويبدو أنَّ هذه الآية هي التي حملت الكثير على القول بأنَّ (لَدُنْ) بمنزلة (عند) - وقال أيضاً بعدها: "ولكون موضع (لَدُنْ) صالحاً لـ(عند) شبهتها قيس بها فأعربت"^(٦)، فقول ابن مالك: "موضع (لَدُنْ) صالح لـ(عند)" ينبغي أن يفهم منه أنه صالح لـ(عند) إذا كانت لابتداء الغاية وذلك إذا سبقت بـ(من)، وهكذا نرى أن ابن مالك مع إنكاره مجيء (لَدُنْ) بمعنى (عند) لم ينكر كونهما نظيرتين، فعلى هذا تكون (لَدُنْ) بمنزلة (عند) في وجوه، فيمكن أن تكون بمنزلتها في

(١) المفردات ٤٤٩.

(٢) الإيضاح في علل النحو ١٣٩.

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٣٥، وينظر الارتشاف ٢/٢٦٤ وبمعناها لَدَى لا بمعنى لَدُنْ على الصحيح.

(٤) كذا، ويبدو أنها: "لا تصلح [في موضع] من مواضعها.

(٥) سورة الكهف من الآية ٦٥.

(٦) شرح التسهيل ٢/٢٣٦.

(٧) شرح التسهيل ٢/٢٣٦.

عدم التمكن مثلاً، جاء في اللسان عن (لَدُنْ): "وهو ظرف غير متمكن بمنزلة (عِنْدَ)"^(١). وذكر الرُّضِّيُّ أَنَّ (لَدُنْ) ملازم لمعنى الابتداء^(٢)، وَأَنَّ (لَدُنْ) بمعنى (مِنْ عِنْدَ) و(لَدَى) بمعنى (عِنْدَ)^(٣)، وكذلك ذكر ابن هشام في أوضح المسالك أَنَّ (لَدُنْ) ملازم لمبدأ الغايات^(٤)، وقال في المغني عن (عِنْدَ): "تعاقب (عِنْدَ) كلمتان: (لَدَى) مطلقاً....، و(لَدُنْ) إذا كان المحل محلَّ ابتداء غاية"^(٥)، ثم ذكر ستة فروق بين (لَدُنْ) من جهة، و(عِنْدَ و(لَدَى) من جهة أخرى، ولم تمنع تلك الفروق مع أنها كثيرة ابن هشام من القول بأنَّ (لَدُنْ) تعاقب (عِنْدَ).

ومنع من ألزم (لَدُنْ) معنى ابتداء الغاية مجيئها بمعنى (عِنْدَ) دون إفادة معنى الابتداء، جاء في التَّهْذِيبُ نقلاً عن أبي إسحاق: "ولا تقول: هو لدني صواب"^(٦)، ولم يجيزوا أَنَّ يقال: جلست لدُنْهُ، كما يقال: جلست عنده^(٧)، قال ابن هشام: "لعدم معنى الابتداء هنا"^(٨)، وقال الشَّيْخُ خالداً: "لأنَّ حرف الابتداء وهو (مِنْ) غير موجود هنا"^(٩)، وحشَّى الشَّيْخُ يس فقال: "قوله لعدم معنى الابتداء هنا، قال الزُّرْقَانِي: فيه نظر فإنَّ (مِنْ) إذا لم تكن موجودة تكون مقلَّدة كما في الرُّضِّي، ولكن ليس المعنى على الابتداء كما قال المصنف [يعنى ابن هشام] فكان المناسب للشَّارح [الشَّيْخُ خالداً] أن يقول هذا التعليل، أو يقول لأنَّه لا معنى لابتداء الجلوس من مكانه، إذ المبتدأ لابدَّ له من منتهى ولا منتهى هنا، وأجاب بعض شيوخنا بأنَّ في كلامه حذف مضاف، أي: لأنَّ معنى حرف الابتداء، وقوله (غير موجود) أي غير حاصل لعدم تأديته أو يقال معنى قوله: غير موجود غير متأت"^(١٠).

ويبدو أنَّه لا مانع من مجيء (لَدُنْ) بمعنى (عِنْدَ) دون الدلالة على معنى الابتداء وإن كان الغالب مجيئها لابتداء الغاية، ومَّا يونس بذلك أن بعضهم عدَّ (لَدَى) لغةً في (لَدُنْ)، و(لَدَى) بمعنى (عِنْدَ) عند جمهور النحاة، فلا مانع أن تأتي (لَدُنْ) بمعنى (عِنْدَ) أيضاً دون أن تفيد معنى الابتداء، ولكن هذا قليل، ويحتمل أن تكون (لَدَى) التي هي لغة في (لَدُنْ) مختلفة عن (لَدَى) التي هي أداة مستقلة ترادف (عِنْدَ).

(١) لسان العرب مادة لدن ١٣/٣٨٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٢١/٣.

(٣) المرجع السابق. وينظر الكليات ١٧٨/٤. وفيه: (لدى) والصواب (لدن).

(٤) أوضح المسالك ١٤٥/٣، وينظر حاشية يس على شرح التصريح ٤٥/٢.

(٥) المغني ٢٠٨، ٢٠٧.

(٦) تهذيب اللغة ١٤/١٢٤، وينظر شرح التسهيل ٢٢٩/٢، الارتشاف ٢٦٤/٢.

(٧) حاشية الخضرى ١٣/٢، شرح الأضواء ٢٧٠/٢.

(٨) أوضح المسالك ١٤٥/٣.

(٩) التصريح ٤٥/٢ مع حاشية يس.

(١٠) حاشية يس على شرح التصريح ٤٥/٢.

وخلاصة القول أنَّ المعول في ذلك على المعنى فإن كان السِّيَاق يتطلب معنى الحضرة كانت (لَدُنْ) بمعنى (عِنْدَ)، وإن كان السِّيَاق يتطلب معنى الابتداء كانت (لَدُنْ) لابتداء الغاية وهو الأكثر. والله أعلم.

دَلَالَةُ (لَدُنْ) عَلَى الْإِلْتِصَاقِ:

ومِمَّا اخْتَصَّتْ بِهِ (لَدُنْ) مع دلالتها على مبدأ الغايات غالباً والحضور والقرب أحياناً إفادتها للالتصاق^(١)، حتَّى إِنَّ بعض النُّحَاة جعل هذا المعنى من أسباب بناءها كما تقدَّم^٢، ويمكن أن يستدل على هذا المعنى بأمور:

١- أَنَّ (لَدُنْ) لا تأتي إلا لما هو حاضر لا غائب^(٣)، قال الأزهري نقلاً عن أبي إسحاق: "وتقول: عندي مال عظيم، والمال غائب عنك، وَلَدُنْ لما يليك لا غير"^(٤)، وقيل في الفرق بين (عِنْدَ) و(لَدُنْ): إن (عِنْدَ) لما هو حاصل أو في تقدير الحاصل، و(لَدُنْ) لما كان حاصلًا متصلاً^(٥).

٢- أَنَّ من معاني (لَدُنْ) اللُّغَوِيَّة ما يدل على الملاصقة فقد ذكر ابن منظور أن معنى تلدن في الأمر: تَلَكَّأَ وَتَمَكَّتْ وَتَلَبَّتْ، ولم يَثُرْ ولم يَنْبَعث^(٦)، فكأنَّه لتلكُّه وعدم انبعائه قد التصق في مكانه ولم يتحرَّك.

٣- أَنَّ هناك علاقة بين الملاصقة وابتداء الغاية يدلُّ على ذلك ما قدَّمناه في حديثنا عن (مِنْ) قبل (عن)، فإذا قلت: (جلس زيد من عن يمين عمرو)، فمعناه أَنَّ فعوده كان ملاصقاً لأوَّل ناحية يمين عمرو^(٧).

٤- أَنَّ مَخارج اللَّام والدَّال والنُّون متقاربة، فكُلُّها تخرج من طرف اللِّسان، وتخرج النُّون تحت مخرج الدَّال قليلاً، واللام تحت النُّون قليلاً، فكأنَّ التصاق اللِّسان عند النُّون بهذه الكلمة في مخرج متقاربة يناسب دلالتها على الالتصاق.

وبهذا تميَّزت (لَدُنْ) عن (عِنْدَ) لذا فإنَّ أحدهما لا تغني عن الأخرى في قوله تعالى: ﴿عَاتَيْنَهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِّنْ لَّدُنَّا عِلْمًا﴾^(٨)، وليس التَّغَاير لتلافي التَّكرار كما ذكر بعض النُّحَاة.

(١) التَّيْبَان للعكبري ٢٣٩/١.

(٢) تنظر ص من هذا البحث.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٢٥٣/٤.

(٤) التَّهْذِيب ١٢٤/١٤.

(٥) الارتشاف ٢٦٥/٢.

(٦) اللِّسان ٣٨٣/١٣.

(٧) الكشَّاف ٧١/٢، الجنى ١٢٤٣، المغني ١٩٩، وتنظر ص من هذا البحث.

(٨) سورة الكهف من الآية ٦٥.

(مِنْ) قَبْلَ (لَدُنْ):

وإذا علمنا أنَّ الغالب في (لَدُنْ) دلالتها على معنى الغاية، فلسائل أن يسأل: ما حكم مجيء (مِنْ) قبلها؟ وما فائدة ذلك؟ وما الذي دل على الابتداء منهما؟، وسبق أن ذكرنا أنَّ (لَدُنْ) من الظُّروف التي لا تُجرُّ إلا بِ(مِنْ) وحدها، قال سيبويه عنها: "وهو اسم يكون ظرفاً يدلُّك على أنَّه اسم قولهم: مِنْ لَدُنْ" (١)، وذكرنا أنَّ (مِنْ) هذه لا ابتداء الغاية على مذهب الجمهور، قال ابن السَّراج: "وإنما دخلت (مِنْ) على (عِنْدَ) من بين سائر حروف الجر كما دخلت على (لَدُنْ)، وقال أبو العباس: وإنما خصَّت (مِنْ) بذلك؛ لأنَّها لا ابتداء الغاية، فهي أصل حروف الإضافة" (٢)، و(مِنْ) عند ابن مالك زائدة قبل (لَدُنْ) - في أحد قوليهِ -؛ لأنَّ المعنى بثبوتها أو سقوطها واحد (٣). ونبين هنا حكم دخول (مِنْ) على (لَدُنْ) خاصة فقد قال ابن جني - فيما نقله ابن الشَّجري - : "واستعمل (لَدُنْ) بغير (مِنْ) وهو قليل في الكلام لا يكادون يستعملونها إلا ومعها (مِنْ)" (٤) فجرُّ (لَدُنْ) بِ(مِنْ) أكثر من نصبها، ولم ترد في القرآن الكريم إلا مجرورة بِ(مِنْ) (٥) وذكر النُّحاة أنَّ ذلك هو الغالب فيها (٦)، وليس جرُّ (لَدُنْ) بِ(مِنْ) مختصاً بهذه اللُّغة فقد سُمِعَ (مِنْ) قبل (لَدُنْ) أيضاً كما في شواهد سيبويه في: مِنْ لَدُنْ شولا، وفي قول غيلان بن حُرَيْث الرَّبَيعي:

يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لَدُنْ لَحْيَيْهِ إِلَى مَنْحُورِهِ (٧)

ويُلْحَظُ من الشُّواهد أنَّ مجيء (مِنْ) قبل (لَدُنْ) يكثر إذا دلَّت (لَدُنْ) على مكان، أما إن كانت ظرفاً زمانياً فيقل مجيء (مِنْ) قبلها، يدلُّ على ذلك أن جميع الشُّواهد الواردة في كتب النُّحو والدواوين التي رجعت إليها - حسب استقراي - لم تأت فيها (مِنْ) قبل (لَدُنْ) الدَّاخِلة على الجملة بنوعيتها، وعلمنا سابقاً أنَّ (لَدُنْ) تفيد الظرفية الزَّمانية إذا أُضيفت إلى الجملة (٨).

(١) الكتاب ٢٣٣/٤.

(٢) الأصول ٢٠٤/١.

(٣) شرح التَّسهيل ١٤٠/٣ (مع أنَّ ابن مالك قال عن (مِنْ) في [من لد شولا] أنَّها لا ابتداء الغاية في الزَّمان) تنظر ص من هذا البحث.

(٤) الأمالي الشَّجرية ٢٢١/١، ٢٢٢، ونسبه إليه: ابن مالك في شرح التَّسهيل ٢٣٧/٢، وأبو حيان في تفسير البحر المحيط ٣٧٢/٢، والسِّمين الحلبي في الدر المنصون ٣٣/٣.

(٥) يراجع المعجم المفهرس مادة (لَدُنْ)، وذكر ذلك النُّحاة كما في شرح التَّسهيل ٢٣٧/٢.

(٦) الأمالي الشَّجرية ٢٢١/١ نقلاً عن ابن جني، التَّسهيل ٢٢٩/٢ "وقلما تعدم (مِنْ)"، شرح الكافية الشَّافية ٩٥٢/٢، شرح الرُّضي على الكافية ٣٢٠/٣، المغني ٢٠٨ "جرها بِ(مِنْ) أكثر من نصبها"، شرح ابن عقيل ٦٧/٢ "وهو الكثير فيها"، اللمع ٢١٥/١، حاشية يس على شرح التصريح ٤٥/٢، الكلبيات ٢٤٤/٣، حاشية الخضر ١٣/٢.

(٧) الكتاب ٢٣٤/٤، تأويل مشكل القرآن ٥٦٣، والجري: الحبل، والمراد أنَّ الحبل الذي يقود البعير طويل فهو يمتد من لَحْيَيْهِ إلى موضع نحره.

(٨) تنظر ص ١٨٨ من هذا البحث.

وكذلك لم تأت (لَدُنْ) في الشواهد التي سبقت فيها الجملة بـ(أَنْ)، أو نصبت فيها (عُدوة) بعد (لَدُنْ)، ويمكن ربط هذا برأي البصريين القائل إنَّ (مِنْ) لا تأتي لابتداء غاية الزَّمان، قال يس معلّقاً على كون (لَدُنْ) للغاية الزَّمانية والمكانية: "الأولى: نحو: لَدُنْ صباح، والثاني: نحو: ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيم﴾" ^(١) فجاء بـ(مِنْ) مع الذات، ولم يأت بها مع الزَّمان. وسواء كان هذا مقصوداً أم لم يكن فإنَّ ما ذكرناه يؤيده المسموع من الأشعار. وإن كان لـ(مِنْ) قبل الظروف حكم مختلف خاصة الظروف التي لا يصح أن تسبق بـ(مُذْ) أو (مُنْذُ). ولم تسبق (لَدُنْ) بـ(مِنْ) في القرآن الكريم لأنَّها لم تحج لغاية الزمان فيه. والله تعالى أعلى وأعلم.

أما عن دخول (مِنْ) على (لَدُنْ) فقد علل النحاة ذلك بعدة تعليلات نذكرها فيما يأتي:

١- علل الرضي ذلك بقوله: "إلا أنَّ (لَدُنْ) ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء، فلذا يلزمها (مِنْ) إمَّا ظاهرة وهو الأغلب أو مقدرة فهي بمعنى (من عِنْدَ)" ^(٢)، فالرضي يرى أنَّ (مِنْ) إن لم تكن ظاهرة فهي مقدرة. وقد قال الرضي في موضع آخر حين ذكر أنَّ تمييز (كم) الخبرية مجرور بـ(مِنْ) مقدرة عِنْدَ الفراء: "وإنما جَوَزَ الفراء عمل الجار المقدّر ها هنا وإن كان في غير هذا الموضع نادراً لكثرة دخول (مِنْ) على مميّز الخبرية نحو: ﴿وَكَمْ مِّنْ مُّلكٍ﴾" ^(٣)....، والشّيء إذا عرف في موضع جاز تركه لقوّة الدلالة عليه" ^(٤).

وفي ظني أنَّ تقدير (مِنْ) قبل (لَدُنْ) يُضعفه أمور:

أ- أنَّ تقدير (مِنْ) إذا لم تظهر يدلُّ على خروج (لَدُنْ) عن الظرفية إلى شبه الظرفية دائماً أو إلى التّصرف، وهذا يُخالف ما ثبت لها بأنَّها تكون ظرفاً وغير ظرف، فإذا كانت ظرفاً لا تحرُّ بـ(مِنْ).

ب- لو كانت (مِنْ) مقدرة قبل (لَدُنْ) للزمت (لَدُنْ) معنى الابتداء دائماً، وذكرنا قبل أن هناك تراكيب يمكن أن تكون (لَدُنْ) فيها بمعنى (عِنْدَ). وقد قال الرضي ذلك؛ لأنَّه من النحاة الذين ألزموا (لَدُنْ) معنى الابتداء.

ج- أنَّ تقدير الجار لا يقاس إلا في مواضع معلومة في كتب النحو منها: قبل أنْ وأنَّ.

د- جاءت (حتّى) بعد (لَدُنْ) وقد ذكر بعض النحاة أنَّ (حتّى) لا تقابل (مِنْ) لضعف (حتّى) في الغاية ^(٥)، فلو كانت (مِنْ) المقدّرة قد قبلت بـ(حتّى) لكان من باب أولى أن تقابلها (مِنْ) الظاهرة؛ لأنَّ الظاهر أقوى من المقدّر.

(١) حاشية يس على شرح التّصريح ٤٥/٢. والآية الكريمة في سورة هود من الآية ١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٢١/٣.

(٣) سورة النجم من الآية ٢٦.

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٥٥/٣.

(٥) تنظر ص ٢٣٦ من هذا البحث. وإن كنا لم نختر ذلك الرأي.

- ٢- وعَلَّ الشَّيْخ يس لدخول (مِنْ) على (لَدُنْ) بقوله: "فإن قيل إذا كانت (لَدُنْ) ملازمة لمبدأ الغايات فما فائدة دخول (مِنْ) عليها؟ فالجواب: إن إفادتها لذلك لما لم تولف كَأَلْفٍ^(١) الاستفهام والشرط من الاسم أتي بـ(مِنْ)؛ لتكون كالدالة على ذلك، ولذلك لزم في الغالب"^(٢). ولعلَّ هذا هو السَّبب في منع دخول (مِنْ) على (مُذِّ ومُذِّ) الاسميّتين.
- ٣- وقال الكفوي: "ولا يُوجِبُ دخول (مِنْ) عليه [أي على لَدُنْ] عدمُ تضمُّنه لمعناه لجواز أن يكون الدُّخُولُ للتَّأَكِيدِ"^(٣).

فالشَّيْخ يس يرجع السَّبب إلى عدمِ إلف معنى الغاية في (لَدُنْ)، والكفوي يجعل دخول (مِنْ) على (لَدُنْ) من باب التأكيد. أمَّا على قول ابن مالك فتكون (مِنْ) زائدة، و(لَدُنْ) لا ابتداء الغاية فلا يلتقي أداتا ابتداء. ويمكن أن نضيف سبباً آخر وهو أنَّ (لَدُنْ) لما كانت تدلُّ على الملاصقة معنًى، ارتبطت لفظاً في الغالب بـ(مِنْ) لتقوية ذلك المعنى، خاصة أنَّ هناك تقارباً صوتياً بين نون (مِنْ)، ولام (لَدُنْ) سوَّغ إدغامهما إدغاماً كاملاً في التلاوة، وقد ذكرنا فيما سبق أنَّ (مِنْ) إذا دخلت على (عن) تكسبها معنى الملاصقة^(٤)، فيكون دخولها على (لَدُنْ) أكد في تقوية معنى الالتصاق، فيخدم اللفظُ المعنى، ويمكن أن نلمح وجود الالتصاق اللفظي بين (لَدُنْ) وما يجاورها في قول المتنبي:

فأرحام شعر يتَّصلنَ لَدُنْهُ وأرحامُ مالٍ ماتني تَنقَطُ^(٥)

فقد شدد المتنبي نون (لَدُنْ) وهذا ممَّا أنكر عليه، قال ابنُ الشَّجَرِيّ: "وقيل هذا غيرُ معروف في لغة العرب، وقال أبو الفتح قوله: (لَدُنْهُ) فيه قبح وبشاعة؛ لأنَّ النون إنَّما تُشدد إذا كان بعدها نون، نحو: (لَدُنِّي ولدناً).... وأقرب ما يصرف هذا إليه أن يُقال شبَّ بعض الضَّمير ببعض ضرورة"^(٦). والذي يبدو لي أنَّ تشديد نون (لَدُنْ) -إضافة إلى كونه ضرورة شعريَّة- يفيد معنى شدَّة الالتصاق، فكأنَّ أبا الطَّيِّب لما قال: (يَتَّصلن) وأراد أن يؤكد شدَّة الاتصال تشدَّد نون (لَدُنْ)، والله أعلم.

(١) كذا، والذي أفهم أنه: لم تولف كَأَلْفٍ الاستفهام والشرط من الاسم؛ وذلك لأنَّ الأصل أن يدل على المعاني بالحرّوف لا بالأسماء، وأدوات الاستفهام والشرط منها حروف وأسماء ولكن ألفت الدلالة على هذين المعنيين من الأسماء كما في (متى) و(أين) في الاستفهام والشرط. أمَّا (لَدُنْ) فلم يُولف دلالتها على الابتداء كما ذكر الشَّيْخ يس.

(٢) حاشية يس على شرح التَّصْرِيح ٤٥/٤٦.

(٣) الكلِّيَّات ١٧٨/٤.

(٤) تنظر ص من هذا البحث.

(٥) الأمالي الشجرية ٢٢٠/١.

(٦) الأمالي الشجرية ٢٢٠/١.

ولم يعمل لنا ابن جني مجيء (مِنْ) قبل (لَدُنْ)، قال د. رياض الخوام: "فابن جني حين لم يعمل لذلك وأحاله على الاستعمال اللغوي كان أكثر نفاذاً في فقه هذا التركيب من غيره"^(١).
والظاهر أنَّ (لَدُنْ) نفسها تفيد معنى ابتداء الغاية على ما ذكر سيبويه وليس معنى الغاية مأخوذاً من (مِنْ) قبلها بدليل ما يأتي:

١- أنها أتت في مواضع دالة على الابتداء ولم تسبق بـ(مِنْ)، وليست (مِنْ) قبلها مقدرة -على ما رجحنا- كما في قول سلامة بن جندل:

لَدُنْ غُرُوءٌ حَتَّى أَتَى اللَّيْلُ دُونَهُمْ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا كُلُّ جَرْدَاءٍ خَفِيفٍ^(٢)

فـ(لَدُنْ) فيه لابتداء الغاية بدليل مجيء (حَتَّى) بعدها وهي لانتهاء الغاية، وسيأتي مزيد من الشواهد في حديثنا عن الانتهاء بعده^(٣).

٣- عدَّ ابن مالك -في أحد قوليه- (مِنْ) قبل (لَدُنْ) زائدة، لأنَّ المعنى بثبوتها أو سقوطها واحد، فهذا يدلُّ على أنَّ (لَدُنْ) نفسها تفيد ابتداء الغاية، وقد صرَّح بذلك كثير من النحاة من (لَدُنْ) سيبويه كما أسلفنا.

٣- إذا كانت الدلالة من (مِنْ) لم يكن لـ(لَدُنْ) ميزة على غيرها من الظروف التي تسبق بـ(مِنْ) فتدل (مِنْ) فيها على ابتداء الغاية، ولَمَّا قال النحاة إنَّ (لَدُنْ) لمبدأ الغايات، وهذا يغنيها عن تقدير (مِنْ) قبل (لَدُنْ) لما في ذلك من ضعف كما تقدَّم^(٤).

وعلى هذا فقد اجتمعت (مِنْ) و(لَدُنْ)؛ لأنَّه لا مانع من اجتماع حرفي غاية، فقد سمع: جاء الخبر حتَّى إلينا، وكلاهما حرفُ انتهاء غاية، كما أنَّ (لَدُنْ) تفيد من القرب والإصاق أكثر مما تفيد (مِنْ)، فعلى هذا لم يتطابق معنى الحرفين تماماً، هذا بالإضافة إلى التعليلين اللذين ذكرهما يس والكفوي.

ومع ذلك ففعلُ من الأحسن في الاستعمال اليوم أن يذكر المتحدث إذا أراد معنى الابتداء (مِنْ) قبل (لَدُنْ) في حديثه جرياً على الأغلب، فأقول مثلاً: (سافرت من لَدُنْ مكة إلى المدينة)، ولو قلت: (لَدُنْ مكة إلى المدينة) كان جائزاً، ولكن السَّمْع لا يستسيغه كثيراً الآن بسبب قلة استعمال (لَدُنْ) للدلالة على ابتداء الغاية في الحديث المعتاد؛ استغناء عنها بـ(مِنْ)؛ لأنَّ سياق (لَدُنْ) قوي لا يابه به متحدث العامية، ولكننا إذا سمعنا هذا في بيت شعري ألفناه، ولعل عدم مجيء (لَدُنْ) دون (مِنْ) في القرآن الكريم جعلها غير مألوفة دونها.

(١) لَدُنْ وَلَدَى ٥٤.

(٢) ديوانه ١٧١، الأصمعيّات ١٣٥، الجرذاء: الفرس القصيرة الشعر، الخفيف: السريعة جداً.

(٣) تنظر ص ١٩٩ من هذا البحث.

(٤) تنظر ص ١٩٠ من هذا البحث.

وبناءً على ما تقدم لم نعدْ (عند) و(لدى) من أدوات الابتداء؛ لأنهما لا تدلان على الغاية بدون (من)، مع أنَّ ظاهر عبارات بعض النحاة المتأخرين قد توهم ذلك، وأوَّل من صرَّح بذلك - فيما أعلم - ابن مالك حيث قال في معرض الحديث عن بناء (لذُنْ): "بخلاف (عند) و(لدى) فإنَّهما لا يلزمان استعمالاً واحداً، فإنَّهما يكونان لابتداء الغاية ولغير ذلك، ويستعملان فضلة وعمدة" ^(١) وتبعه في ذلك أبو حيَّان، والسَّمِين الحلي، والسيوطي ^(٢)، أما الرُّضي فقد قال عن (لدى): "وأما (لدى) فهو بمعنى (عند) ولا يلزمه معنى الابتداء" ^(٣)، ويبيِّن الصَّبَّان أن دلالة (عند) على الابتداء مأخوذة من (من) قبلها قال: "و(عند) تكون لمبدأ الغايات، وذلك إذا دخل عليها (من) الابتدائية" ^(٤)، ويبدو أنَّ النحاة ذكروا أنَّ (عند) و(لدى) تكونان لابتداء الغاية؛ لأنَّهم أوردوا هذا الأمر في معرض ذكر الفرق بين (لذُنْ)، و(عند)، و(لدى) لأنَّها نظائر ^(٥)، وكثيراً ما يقرن الحديث عنها في كتب النحو في موضع واحد ^(٦).

ومَّا يدل على أنَّ (من) هي التي تفيد ابتداء الغاية وليس (عند) و(لدى) أنَّ النحاة عدَّوها لابتداء الغاية الزمائية في قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدَ أُسَسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ ^(٧)، وهي قبل الظَّرف (أوَّل)، ولو كان (عند) و(لدى) اللذان هما بمعنى الحضرة والاقتراب أصلاً لابتداء الغاية لكان الأوَّل أن يعدَّ الظَّرف (أوَّل) لابتداء الغاية أيضاً، لأنَّه أقرب إلى معنى الابتداء منهما، ولذا استحسَّن ابن عطية الاستغناء عن تقدير مضاف في الآية "وأن تكون (من) تخر لفظ (أوَّل)؛ لأنَّها بمعنى البداية" ^(٨)، ولذا فإنَّ قول سيبويه عن (لذُنْ): "لا تمكَّن في الكلام تمكَّن (عند) ولا تقع في جميع مواقعه" ^(٩) - و(لذُنْ) عنده الموضع الذي هو ابتداء الغاية - يدل على أنَّ

(١) شرح التسهيل ٢/٢٣٦.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٢٦٤، الدر المصون ٣/٣٣، الجمع ١/٢١٥.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/٢٢١.

(٤) حاشية الصَّبَّان ٢/٢٧٠، وتنظر حاشية الخضري ٢/١٣.

(٥) ذكر الزَّجاجي في حروف المعاني والصفات أنَّ (لذُنْ) بمنزلة (عند) ٣٩، وذكر في (لدى) أنَّها تدلُّ دلالة (عند)، وقال ابن السَّجري: "ولذُنْ ولدى وعند نظائر إلا أنَّ (عند) أمكن منهما" ١/٢٢٤، وذكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٢٦٠ ولم يمتعه هذا القول من التفريق بين معنى (لذُنْ) من جهة، و(عند) و(لدى) من جهة أخرى ٢/٢٣٥، ٢٣٦، فذكر أن (عند) ترادف (لدى) لا (لذُنْ)، وذكر في ٢/٢٣٦ أن موضع (لذُنْ) صالح لـ(عند)، ولعله يقصد إذا سبقت (عند) - (من).

(٦) مثال ذلك: أنَّ ابن الحاجب ذكر في الكافية (لدى) مقرونة بـ(لذُنْ) ٣/٢٢٠، وشرحهما الرضي متطرقاً في الحديث عنهما إلى (عند) لاتصالها بهما ٣/٢٢٠-٢٢٣، وتحدَّث أبو حيَّان في الارتشاف عن (لدى) في سياق حديثه عن (عند) ٢/٢٦٤ وأتبعهما بالحديث عن (لذُنْ) ٢/٢٦٥، وذكر ابن هشام (عند) في باب العين ثمَّ أتبعها بالحديث عن (لذُنْ) و(لدى)، وقال: "وقد أغشاني هذا البحث عن عقد فصل لـ(لذُنْ) و(لدى) في باب اللام" ٢٠٩، وتبعه السيوطي في الاتفاق ١/٢٢٥.

(٧) سورة التوبة من الآية ١٠٨.

(٨) المحرر الوجيز ٣/٨٣.

(٩) الكتاب ٣/٢٨٦.

(عِنْدَ) يمكن أن تكون الموضع الذي هو أول الغاية، ولكن سيبويه لم يقل معانيه بل قال موقعه، فيكون موقع (عِنْدَ) المرادف لـ(لَدُنْ) إذا سبقت بـ(مِنْ). وستتحدث عن الفرق بين الظُروف الثلاثة في موضعه من هذا البحث^(١).

هل تأتي (مُنْذُ) قبل (لَدُنْ)؟

ذكر الزجاجي أن (لَدُنْ) تكون بمعنى (مُنْذُ) فقال: "وتكون بمعنى (مُنْذُ) كقولك: (ما لقيته مِنْ لَدُنْ يومين): تريد: (مُنْذُ) يومين، وما رأيته مِنْ لَدُنْ غدوة"^(٢)، هذا من حيث المعنى. أمّا من حيث مجيء (مُنْذُ) أو (مُنْذُ) قبلها، فلم أقف على شاهد يفيد ذلك إلا ما ورد في اللسان في بيت:

مُنْذُ لَدُنْ شَوْلَا وَإِلَى اتْلَاهَا^(٣)

والرواية في كتاب سيبويه بـ(مِنْ)^(٤) فيحتمل أن يكون في البيت روايتان، أو أن تكون (مُنْذُ) في اللسان تصحيفاً لـ(مِنْ)، وهذا هو الأرجح؛ لأنَّ النُّحاة صرَّحوا أنَّ (لَدُنْ) لا تخرج عن الظُّرفية إلا إلى الجر بـ (مِنْ) ولم يذكروا (مُنْذُ)، ولأنَّ ما بعد (مُنْذُ) لا بدَّ أن يكون متصرفاً، وإنَّ صحَّتْ هذه الرواية ففي هذا دليل آخر على أنَّ (لَدُنْ) تأتي للزَّمان لأنَّ (مُنْذُ) لا تدخل إلا على الزَّمان.

الانتهاء بعدها:

تدلُّ (لَدُنْ) على مبدأ الغاية، لذا يقابلها الانتهاء، وقد سمع مجيء (حتى) و(إلى) بعدها، فمثال مجيء (إلى):

وَتَذْكُرُ نِعْمَةً لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعٍ إِلَى أَنْتَ ذُو فَوَدَيْنِ أَيْبُضُ كَالنَّسْرِ^(٥)

ومنه قول الرَّاجِز:

تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظُهُيرِي مِنْ لَدُنْ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ^(٦)

ومثال مجيء (حتى) قول الحصين بن الحمام:

(لَدُنْ) غَدَوَةٌ حَتَّى أَتَى اللَّيْلُ مَا تَرَى مِنْ الْخَيْلِ إِلَّا عَارِجِيًّا مُسَوِّمًا^(٧)

ومنه قول القطامي:

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقِهٌ وَرُقْنَةُ (لَدُنْ) شَبَّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الذَّوَائِبِ^(٨).

(١) في ص ٢٠٠.

(٢) حروف المعاني والصفات ٣٩.

(٣) لسان العرب ٣٨٤/١٣.

(٤) الكتاب ٢٦٤/١.

(٥) تقدّم هذا البيت في ص .

(٦) ينظر البيت في: شرح التسهيل ٢٣٧/٢، الدر المنصون ٣٢/٣، الجمع ٢١٥/١.

(٧) المفضليات ٦٥.

(٨) الأمالي الشجرية ٢٢٣/١، شرح التسهيل ٢٣٧/٢، شرح الرضي على الكافية ٢٢٠/٣.

والأمثلة التي أوردتها الخليل في (لَدُنْ) مذكور فيها الانتهاء، وهي: وقفوا لَهُ من لَدُنْ كذا إلى المسجد، ونحو ذلك، ومن لَدُنْ طلوع الشَّمْس إلى غروبها^(١)، ويلحظ في الأبيات أنَّ (لَدُنْ) تُقَابِلْ بـ(إلى) و(حَتَّى) مما يدل على أنَّ (لَدُنْ) أضعف من (مِنْ) في إفادة معنى ابتداء الغاية؛ لأنَّ بعض النحاة منعوا أن تُقَابِلْ (مِنْ) بـ(حَتَّى) لضعف (حَتَّى) في الغاية^(٢).

موازنة بين (لَدُنْ) و(لَدَى) و(عِنْدَ)^(٣) على عَدِّ (لَدَى) ظرفاً مستقلاً وليس لغةً في (لَدُنْ):

١- أوجه الاتفاق:

(لَدُنْ)	(لَدَى)	(عِنْدَ)
- ظرف مبهم	ظرف مبهم	ظرف مبهم (أشد إبهاماً من لَدَى)
- الأصل أنَّه ظرف مكان، وقد يأتي للزمان	- الأصل أنَّه ظرف مكان، وقد يأتي للزمان	- الأصل أنَّه ظرف مكان، وقد يأتي للزمان
- غير متمكِّن	غير متمكِّن	قليل التمكِّن (أوسع تمكُّناً منهما).

٢- أوجه الاختلاف:

(لَدُنْ)	(لَدَى)	(عِنْدَ)
- فَضْلة ولا يجوز الإخبار به	فَضْلة وعمدة	فَضْلة وعمدة
- مبني	مختلف في بنائه	معرب اتفاقاً
- يضاف إلى المفرد والجملة	يضاف إلى المفرد	يضاف إلى المفرد
- قد يفرد فلا يضاف حين ينصب غلوة.	يلازم الإضافة	يلازم الإضافة
- خاص لابتداء الغاية المكانية	للحضرة والقرب وقد يأتي	للحضرة والقرب وقد يأتي
غالباً أوالزمانية.	للابتداء إذا سُبِقَ بـ(مِنْ).	للابتداء إذا سُبِقَ بـ(مِنْ).
- يجر بـ(مِنْ) غالباً	في جرِّه بـ(مِنْ) خلاف	يجر بـ(مِنْ) كثيراً.

(١) العين ٤٠/٨.

(٢) تنظر ص من هذا البحث.

(٣) المغني ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، وينظر: المقتصد ٦٤٣، الأمالي الشجرية ٢/٢٢٤، شرح المفصل ١٠٠/٤، شرح الرُّضِّي على الكافية ٢٢١/٣، البسيط ٤٩٧/١، ارتشاف الضرب ٢/٢٦٥.

(لَدُنْ)	(لَدَى)	(عِنْدَ)
- ظرف للأعيان والمعاني. - للحاضر دون الغائب - فيه معنى الملاصقة فهو أحص وأقرب منهما وأبلغ	ظرف للأعيان، وقد يأتي للمعاني نادراً لا يأتي للغائب لا يدلُّ على الملاصقة	ظرف للأعيان والمعاني. ظرف للحاضر والغائب (لذا فهي أعمُّ منهما وأمكن وأكثر إبهاماً) لا يدلُّ على الملاصقة
- قيل (لَدُنْ) لما كان حاصلًا متصلاً - قيل (لَدُنْ) لما بطن - (لَدُنْ) أحص من (عِنْدَ)	- - -	قيل (عِنْدَ) لما هو حاصل أو في تقدير الحاصل قيل (عِنْدَ) لما ظهر

ويمكن بناءً على ما سبق أن نطلق على (عِنْدَ)، و(لَدَى)، و(لَدُنْ) ظروف الحضرة والقرب؛ لأنها نظائر^(١)، ونضيف إليها (مع)، وتكون (عِنْدَ) أم هذه الظروف لأنَّ لها من التصرف ما ليس لنظائرها بدليل قول سيبويه: "وبنيت (لَدُنْ) ولم تجعل كـ(عِنْدَ)؛ لأنها لا تَمَكُنُ في الكلام تَمَكُنُ (عِنْدَ) ولا تقع في جميع مواقعه"^(٢)، فقله: ولم تجعل كـ(عِنْدَ) يدلُّ على أنَّ (عِنْدَ) أقوى من (لَدُنْ). وقد جعل أبو هلال العسكري لـ(عِنْدَ) مزيةً على (لَدَى)، وجعل لـ(لَدَى) مزيةً على (لَدُنْ)^(٣)، ولم يجعل لـ(لَدُنْ) مزيةً عليهنَّ لدلالاتها على ابتداء الغاية دونهن فهي في مجئنا أمكن.

ونخلص من هذا أيضاً إلى أنَّ هناك علاقة بين معنى ابتداء الغاية، ومعنى الحضور والقرب يمكن أن نفسرهما بأنَّ الغاية فيها انتقال من طرفٍ إلى آخر، ولا بدَّ قبل الانتقال من الطرف الأول أن يكون هناك حضور في المكان أو الزَّمان المراد الانتقال منه، وإذا أردنا أن نحدِّد أكثر فإنه يمكن أن ترتب هذه الظروف حسب درجات القرب كالآتي: (لَدُنْ)، ثمَّ (لَدَى)، ثمَّ (عِنْدَ). لأنَّ (عِنْدَ) تطلق على الحاضر والغائب وهما لا يطلقان إلا على الحاضر، و(لَدُنْ) فيها معنى الالتصاق دونهما. ويبدو أنَّ النحاة جعلوا هذه الثلاثة (لَدُنْ) - (عِنْدَ) - (لَدَى) نظائر دون غيرها من الظروف؛ لأنها في الأصل للمكان، ويمكن أن نحمل عليها ما يشبهها من ظروف الزَّمان نحو: حين - ووقت، إذ يمكن أن نقول: قمت حين جاء زيد، كما يقال: قمت عندما جاء زيد. قال الخليل: "...وكذلك في الزَّمان: من لَدُنْ طلوع الشمس إلى غروبها أي من حين"^(٤)، وقال سيبويه عن (من لَدُنْ

(١) يراجع هامش (٥) من ص ١٩٣.

(٢) الكتاب ٢٨٦/٣.

(٣) الأمالي الشجرية ٢٢٤/١.

(٤) العين ٤٠/٨.

شولاً): "وقد جرّه قوم على سعة الكلام وجعلوه بمنزلة المصدر حين جعلوه على الحين وإنما يريد حين كذا وكذا، وإن لم يكن في قوّة المصادر؛ لأنّه لا يتصرف تصرفها"^(١).

الفرق بين (مِنْ) و(لَدُنْ):

- ١- (مِنْ) عند جمهور البصريين لابتداء غاية المكان، و(لَدُنْ) عند النحاة لابتداء غاية المكان وقد تأتي للزّمان. أمّا عند الكوفيّين فـ(مِنْ) تأتي لابتداء غاية الزّمان أيضاً.
- ٢- (مِنْ) حرف و(لَدُنْ) ظرف، والفرق بينهما في إفادة معنى الغاية- كما أسلفنا^(٢)- أنّ (لَدُنْ) مسماها نفس أول الزّمان أو المكان، أمّا (مِنْ) فهي حرف يظهر معناه بعد اقترانه بغيره، وهما بمعنى الابتداء حسّاً أو معنى.
- ٣- تفيد (لَدُنْ) معنى القرب والاتصاف، و(مِنْ) أقل في الاتصاف- مع دلالتها عليه-، جاء في التهذيب في معرض ذكره الفرق بين (عن) و(مِنْ): "ومّا يقع الفرق فيه بين (مِنْ) و(عن). أنّ (مِنْ) يضاف بها ما قرب من الاسماء، و(عن) يوصل بها ما تراخي، كقولك: (سمعت مِنْ فلان حديثاً، وحدثنا عن فلان حديثاً)"^(٣).
- ٤- (مِنْ) أم أدوات الغاية لأنّ الأصل أن يدل على المعاني بالحروف فهي أقوى من (لَدُنْ) في دلالتها على الغاية بدليل:

- أنّ (لَدُنْ) بنيت في أحد الأقوال؛ لتضمّنها معنى حرف الابتداء.
- ما ذكره يس الحمصيّ من أنّ (لَدُنْ) لما لم تقو في الدلالة على معنى الغاية استغاثت بـ(مِنْ) لتوضيح هذا المعنى فلزمت (مِنْ) قبلها في الغالب.
- أنّ (لَدُنْ) تُقابل بـ(إلى) و(حتى) ومنع بعض النحاة أن تقابل (مِنْ) بـ(حتى).
- ٥- (مِنْ) يليها الظُروف المختصّة والمبهمه. و(لَدُنْ) لا يليها إلا الظُروف المختصّة؛ لأنّها مبهمه إلا إذا قصد الامتداد فيقال مثلاً: (لم أره لَدُنْ دهر).
- ٦- قد تضاف (لَدُنْ) إلى بياء المتكلم دون نون وقاية، ولا يجوز ذلك في (مِنْ)، قال الزّجاج: "ومن قال من لَدُنِّي، لم يجوز أن يقول عني ومني بحذف النون؛ لأنّ (لَدُنْ) اسم غير متمكن، و(مِنْ) و(عن) حرفان جاءا لمعنى، و(لَدُنْ) مع ذلك أثقل من (مِنْ) و(عن)"^(٤)، ويجوز أن يكون لَدُنِّي على لغة من حذف النون والدّال ساكنة، والنون للوقاية، ولو كانت الدال متحركة كما في (لَدُ) لقليل (لدي)^(٥)، ولم يجوز سيبويه تحريك النون في (لَدُنْ) عند

(١) الكتاب ١/٢٦٥.

(٢) تنظر ص ١٨٦ من هذا البحث.

(٣) تهذيب اللغة ٣/٢١٦.

(٤) معاني القرآن للزّجاج ٣/٣٠٣.

(٥) الكتاب ٢/٣٧١.

إضافتها إلى الياء^(١)، قال السمين الحلبي بعد أن أورد قراءة: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾^(٢) وهي قراءة نافع: "وهذه القراءة حجة عليه"^(٣).

٧- (لَدُنْ) قد تخرج عن معنى الابتداء فتفيد معنى (عِنْدَ). و(مِنْ) تتعدّد معانيها.

موازنة بين (لَدُنْ) و(مُنْ) و(مُنْذُ):

١- أوجه الاتفاق:

- أ- كلاهما لا ابتداء الغاية.
- ب- كلاهما مبني.
- ج- كلاهما حين يفيد الغاية الزمانية لا يأتي للمستقبل عند سيبويه ومن وافقه.
- د- كلاهما لا يليه إلا الظروف المختصة دون المبهمة.

٢- أوجه الاختلاف:

- أ- (مُنْ) للدلالة على ابتداء الغاية الزمانية اتفاقاً، ولا تأتي للمكان، و(لَدُنْ) الأصل فيها الدلالة على ابتداء غاية المكان وقد تأتي للزمان.
- ب- (لَدُنْ) يُجرُّ بـ(مِنْ)، ويمنع جرُّ (مُنْ) بـ(مِنْ).
- ج- (لَدُنْ) ظرف، و(مُنْ) قد يكون ظرفاً أو اسماً غير ظرف أو حرفاً.
- د- (لَدُنْ) ملازم للإضافة إلا مع (غُدرة)، و(مُنْ) و(مُنْذُ) الاسميّتان قد يضافان وقد يفردان.

(١) المرجع السابق ٣٧٣/٢.

(٢) سورة الكهف من الآية ٧٦. والقراءة في الدر المنصون ٥٣١/٧.

(٣) الدر المنصون ٥٣١/٧.

المبحث الثاني

أدوات التَّقْصِيرِ عن الغاية وانتهاؤها أصالة

وفيه:

أولاً: أدوات التَّقْصِيرِ وَهِيَ: دُونَ.

ثانياً: أدوات الْإِنْتِهَاءِ وَهِيَ: إِلَى، حَتَّى.

أولاً: أدوات التقصير عن الغاية أصالةً

دون

تعريف الظرف:

دونٌ ظرفٌ مكاني^(١) للأعيان والمعاني، وقد يأتي الزمان، وهو مبهمٌ، يضاف إلى المفرد، وقد يكون المفرد ضميراً كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾^(٢)، أو ظاهراً اسمٌ عَيْنٍ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^(٣). أو مصدرًا كما جاء في قول حاتم الطائي:

وأجعلُ مالي دونَ عِرْضِي جنةً لنفسي فأستغني بما كانَ منْ فضلي^(٤)

وقال غريرة بن مانع العبسي:

أتى دونَ خُلُوِّ العيشِ حتَّى أمرُّه نُكُوبٌ على آثارِهنْ نُكُوبٌ^(٥)

و(دون) في البيت السابق يدلُّ على الزمان، ومن مجيئه للزمان قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾^(٦). وقول النابغة الذبياني:

يومًا بأجودَ منه سيبُ نافلةً ولا يحولُ عطاءُ اليومِ دونَ غدٍ^(٧)

وهو معرب منصوب على الظرفية إلا إذا كان غاية (كـ قبل) و(بعد) فإنه يبنى على الضم^(٨)، ولا يخرج عن الظرفية إلا إلى الجر (بـ من)، وقد يجز بالباء قليلاً، قال سيبويه: "وأما (دونك) فإنه لا يرفع أبداً، وإن قلت: هو دونك في الشرف؛ لأنَّ هذا إنما هو مثلٌ، كما كان هذا مكان ذا في البديل مثلاً ولكنه على السعة"^(٩)، أي أنَّ مجيئه للمعاني المعنوية على السعة. قال ابن السراج: "واعلم أنَّ الظُّروف أصلها الأزمنة والأمكنة، ثمَّ تنسج العرب فيها للتقريب والتشبيه فمن ذلك قولك: (زيد دون الدار وفوق الدار)، إنما تريد مكاناً دون الدار ومكاناً فوق الدار؛ ثمَّ

(١) الأصول ١٩٩/١، مع الهوامع شرح جمع الجوامع ٢١٣/١.

(٢) الرحمن الآية ٦٢.

(٣) الشورى من الآية ٣١.

(٤) ديوان حاتم الطائي ٧٨.

(٥) الأصمعيّات ٩٨.

(٦) سورة الفتح من الآية ٢٧.

(٧) ديوانه ١٦. والسبب: العطاء.

(٨) المفصل ١٦٨، الجمع ٢١٣/١.

(٩) الكتاب ٤٠٩/١، ٤١٠.

يَتَسَع ذلك فتقول: (زيدٌ دونَ عمرو) وأنت تريد في الشرف أو العلم أو المال أو نحو ذلك، وإنما الأصل المكان^(١). والغالب في القرآن الكريم جرُّه بِ(مِنْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾^(٢)، ومما تُنشِئُهُ العرب نصباً وجرّاً قولُ لبيد:

فَإِنْ لَمْ تَجِدِ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا
وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَرَعَكَ الْعَرَاذِلُ^(٣)

فـ(دونَ) منصوبة وإن عَطِفَتْ على مجرور؛ لأنها معطوفة على محل (دونَ) المجرورة بِ(مِنْ). وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز تصرُّفه على قلة^(٤)، قال الأخفش في تفسير قراءة: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾^(٥): "(دونَ) مبتدأ وُثِي لإضافته إلى مبني"^(٦)، وخرَّجت الآية على تقدير (ما) أي: منَّا ما دونَ ذلك^(٧)، وحكم ابن مالك على ذلك بالندرة، أو على قراءة: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾^(٨)، فالتقدير: ومنا قوم دون ذلك، فحذف المبتدأ وأقيمت الصفة (دونَ) مقامه^(٩). ومثل ابن مالك لتصرُّف (دونَ) بقول الشاعر:

أَلَمْ تَرَبَا أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي
وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُهَا^(١٠)

أمَّا (دونَ) في قولهم: (هذا ثوب دونَ) إذا كان رديفاً فليست ظرفاً^(١١) بل اسم متصرِّف، قال سيبويه: "وإن شئت قلت: هو دونك إذا جعلت الأول الآخر، ولم تجعله رجلاً، وقد يقولون هو دون في غير الإضافة أي: هو دون من القوم، وهذا ثوب دونَ، إذا كان رديفاً"^(١٢). ومعنى هذا ليس ببعيد عن معنى التَّقْصِيص، ذكر ابن فارس أنه قيل هذا ثوب دونَ، أو أمر دون فمعناه: قريب القيمة^(١٣)، وقال ابن سيده: "ولمَّا اقتضى معنى التَّقْصِيص صفواً به ما ليس برفيع فقالوا: رجلٌ دونَ، وثوبٌ دونَ"^(١٤).

-
- (١) الأصول ١/١٩٩.
 - (٢) سورة النجم الآية ٥٨.
 - (٣) شرح ديوان لبيد ٢٥٥، وفيه: (من دون عدنان باقياً)، وينظر: الكتاب ١/٦٨، المقتضب ٤/١٥٢.
 - (٤) الهمع ١/٢١٣.
 - (٥) سورة الجن من الآية ١١.
 - (٦) الهمع ١/٢١٣، وينظر شرح التسهيل ٢/٢٣٤ ولم أجد قول الأخفش في معاني القرآن في حديثه عن هذه الآية.
 - (٧) شرح التسهيل ٢/٢٣٤، الهمع ١/٢١٣.
 - (٨) سورة الجن من الآية ١١.
 - (٩) الخصائص ٢/٤٣٤.
 - (١٠) شرح التسهيل ٢/٢٣٤، وينظر الهمع ١/٢١٣.
 - (١١) حروف المعاني والصفات ٣٦، الهمع ١/٢١٣.
 - (١٢) الكتاب ١/٤١٠.
 - (١٣) مقاييس اللغة ٢/٣١٧.
 - (١٤) المحصن ١٣/٦٠.

دلالتة على معنى التَّقْصِيرِ عن الغاية:

ترجع مادةٌ (قصر) في اللغة إلى أصلين: أحدهما: يدل على أنَّ الشَّيْءَ لم يبلغ مداهُ ونهايتهُ، والآخر: يدل على الحبس، وهما متقاربان^(١)، وأوَّل من ذكر لـ(دَوَّنَ) معنى التَّقْصِيرِ عن الغاية سيبويه في قوله: "وأما (دَوَّنَ) فتَقْصِيرُ عن الغاية وهو يكون ظرفاً"^(٢)، وتبعه بعض اللُّغَوِيَّين والنُّحاة أمثال الزَّجَاجي، وابن سيده، وابن أبي الرَّيِّع^(٣)، قال الزَّجَاجي: "فهو تَقْصِيرُ عن الغاية إمَّا في المنزلة أو في القرب والبعد"^(٤)، ولم يربط الخليل هذا المعنى بالغاية بل قال بعد أن ذكر بعض المعاني لـ(دَوَّنَ): "وتقول هذا (دَوَّنَ) ذاك في التَّقْرِيب والتَّحْقِير، فالْتَقْرِيب منصوب؛ لأنَّه صفة والتَّحْقِير مرفوع"^(٥)، ويقصد بالصفة هنا الظَّرْفَ لذا فهي منصوبة. والمراد بالتَّحْقِير كما إذا قيل هذا ثوب (دَوَّنَ). ومعنى التَّقْرِيب مرادف هنا لمعنى التَّقْصِير، وذلك أنَّ معنى (دَوَّنَ) في اللغة يدلُّ- كما ذكر ابن فارس- على المداناة والمقاربة^(٦)، "وقال بعضهم هو مقلوب من الذَّنْو"^(٧)، وكذلك ذكر ابن عصفور أنَّ (دَوَّنَ) يراد بها نقصان المرتبة في صفة من الصِّفَات^(٨)، ولكنَّ سيبويه ربط ذلك الذَّنْو والقرب بالغاية ثمَّا سوَّغ لنا عدُّ (دَوَّنَ) من أدوات الغاية، وعليه قد يقال: هل يمكن أن نعدَّ (قَبْلَ) ونحوها من أدوات التَّقْرِيب من البداية الزَّمانية والمكانية؟ (وتحت) من أدوات التَّقْصِير عن الغاية المكانية ونحوها؟ ويبدو أنَّه لا مانع من ذلك، وإن كان التَّقْصِير عن الغاية في الحقيقة غير محدَّد محدود معيَّن كما أنَّ الابتداء والانتهاء كذلك، ولو لم يذكره سيبويه ما ذكرته. فإذا قلت مثلاً: (نزلت دَوَّنَ المدينة) فإنَّ حدود التَّقْصِير هنا غير دقيقة تمامًا، بخلاف إذا قلت مثلاً: (انطلقت من مَكَّة إلى المدينة)؛ لذا فإنَّ السِّيراني في شرحه لنص سيبويه فهم أنَّ التَّقْصِير عن الغاية يمكن أن يراد به التَّوَسُّط فقال: "يريد أنَّ كل ما كان مقصوراً عن أعلى الشَّيْء فهو دونه، إن كان من أسفله أو وسطه أو قرب أعلاه"^(٩)، وهذا يدلُّ على أن حدود التَّقْصِير متسعة، إذ يمكن أن تكون قرب أحد الطرفين أو في الوسط. ولكنني في الحقيقة لا أؤيِّد السِّيراني في أنَّ التَّقْصِير يمكن أن يراد منه التَّوَسُّط إلا إذا كان من باب الجواز والاتساع، ويكون التَّقْصِير من

(١) تنظر مادة قصر في: مقاييس اللغة ٩٦/٥. لسان العرب ٩٧/٥، ٩٨.

(٢) الكتاب ٢٣٤/٤.

(٣) حروف المعاني والصِّفَات ٣٦، المحصص ٦٠/١٣، تفسير القرآن الكريم لابن أبي الرَّيِّع ١٨١/١، وينظر المفردات في غريب القرآن للرَّاغِب ١٧٥ "يقال للقاصر عن الشَّيْء (دَوَّنَ)"

(٤) حروف المعاني والصِّفَات ٣٦.

(٥) كتاب العين مادة (دَوَّنَ) ٧٢/٨.

(٦) مقاييس اللغة (دَوَّنَ) ٣١٧/٢.

(٧) المفردات ١٧٥.

(٨) المقرَّب ١٥٠.

(٩) شرح السِّيراني ١٩٥، ١٩٤/٥ الورقة.

أسفل الشيء أو قرب أعلاه، وعلى هذا فإنه يمكن إضافة نقاط جديدة إلى الخط [أد] الذي مثلنا به للابتداء والانتهاؤ فيصبح على هذا النحو:

ب أ ب د

حيث إن ب: تمثل نقطة التقصير عن البداية.

وب: تمثل نقطة التقصير عن النهاية.

وقد وضَّح الصَّفَّار قول سيبويه أيضاً فقال: "لا يريد الغاية على الإطلاق، بل الغاية التي تكون بعدها، فإذا قلت: أنا دونك في العلم، معناه: أنا مقصّر عنك، وهو ظرف مكان متجوّز فيه، أي أنا في موضع من العلم لا يبلغ موضعك، ونظيره: فلان فوقك في العلم"^(١). وكأن الصَّفَّار يريد دفع توهم أن تكون (أل) في كلمة (الغاية) جنسية مع أنه من الواضح أن سيبويه يقصد الغاية التي تكون بعدها، وكذا الحال في أي معنى من معاني هذه الأدوات، نقول مثلاً: (في) تفيد الظرفية، أي أن ما بعدها ظرف لما قبلها، ونحوه.

وتنظير الصَّفَّار لـ (أنا دونك في العلم) بـ (فلان فوقك في العلم) قد يثير سؤالاً آخر وهو: إذا كانت (دون) لما قبل الغاية فهل يمكن أن نعد (فوق) لما بعد الغاية أو لما هو أعلى من الغاية؛ لأن (دون) نقيض فوق^(٢)، وهل يمكن ربط أسماء الجهات الست ونحوها بمعنى الغاية؟ خاصة أن معاني (دون) مرتبطة بها. ويبدو أن هذا سيفتح أبواباً كثيرة نحن في غنى عنها، وأن في ربط هذا بالغاية تكلفاً، ولا سيما أننا قد اشترطنا أن تكون الغاية محدّدة.

وهناك أمر آخر أود الإشارة إليه وهو أن التقصير قد يكون نفسه انتهاء غاية، كما في المثال السابق: (نزلت دون المدينة) أي أن سيري توقّف حين وصلت إلى ذلك المكان، فهو نهاية الحدث. وعلى هذا فقد يكون التقصير مجرد الدنو عن المرتبة وإن لم يرتبط بالحدث في التركيب.

(من) قبله:

ذكرنا فيما سبق أن ابن هشام ذكر أن (من) قبل (دون) لابتداء الغاية في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ آلَ رَجُلٍ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ آلِ نِسَاءٍ﴾^(٣)، وقال بعضهم للمقابلة كـ (خذ هذا من دون هذا) أي اجعله عوضاً منه، وردّه ابن هشام بأنه لا يصح التصريح لا بالبدل ولا بالعوض مكانها هنا^(٤)، وإذا كانت (من) لابتداء الغاية قبل (دون) فإنها تكون لابتداء غاية التقصير عن

(١) البرهان في علوم القرآن ٢٤١/٤.

(٢) القاموس المحيط (دون) ٢٢٥/٤.

(٣) سورة الأعراف من الآية ٨١.

(٤) المغني ٤٣٠، وينظر ص ٨٩ من هذا البحث.

الغاية كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾^(١) أي ليس لها من ابتداء من هو دون الله كاشفة.

بقية المعاني:

ذكر الأزهري في التهذيب أن بعض النحويين أوصل معاني (دون) إلى تسعة معانٍ وهي:

- ١- معنى (قبل) نحو: دون النهر قتال.
 - ٢- معنى أمام.
 - ٣- معنى وراء نحو: هذا أمير على ما دون جيحون.
 - ٤- معنى تحت نحو: دون قدمك خذ عدوك.
 - ٥- معنى فوق نحو: كما إذا قيل: إن فلاناً لشريف، فيقال: ودون ذلك.
 - ٦- بمعنى الساقط من الناس وغيرهم.
 - ٧- بمعنى الشَّريف نحو: زيد دونك، أي أحسن منك في الحساب.
 - ٨- بمعنى الأمر نحو: دونك الدرهم، أي: خذه.
 - ٩- بمعنى الوعيد نحو: دونك صراعي.
- وأضاف معنى الإغراء نحو: دونك زيدا، أي ألزم زيدا في حفظه^(٢)، وهو قريب من معنى الأمر؛ لأنَّ (دونك) اسم فعل أمر. وقد تكون (دون) بمعنى (غير) "قيل: ومنه: (ليس فيما دون خمس أواق صدقة)^(٣)، أي في غير خمس أواق"^(٤)، وقال أبو حيان في البحر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾^(٥): "أي دون الصالحين. ويقع (دون) في مواضع موقع (غير) فكأنه قال: وممَّا غير صالحين، ويجوز أن يُريدوا: وممَّا دون ذلك في الصلاح، أي فيهم أبرار، وفيهم من هو غير كامل في

(١) سورة النجم الآية ٥٨.

(٢) تهذيب اللغة (دون) ١٨٠/١٤، وينظر القاموس المحيط (دون) ٢٢٥/٤.

(٣) هذا حديث أخرجه مسلم في كتاب الزكاة ٥٠/٧، ونصه: "ولا فيما دون خمس أواق صدقة"

(٤) القاموس المحيط (دون) ٢٢٥/٤.

(٥) سورة الجن من الآية ١١.

الصَّلَاح^(١)، فأبو حيان يميز أن تكون (دون) في الآية بمعنى (غير) أو للتقصير عن الغاية. وقد تكون بمعنى (حتى) ومن ذلك ما جاء في صحيح البخاري: "وَأَجَازَ عُثْمَانُ الْخُلْعَ دُونَ عِقَاصَ رَأْسِهَا"^(٢)، وذكر الفيروز آبادي أنَّ المعنى: بما سوى عقاص رأسها، أو معناه بكل شيء حتى بعقاص رأسها^(٣).

(١) تفسير البحر المحيط ٣٤٩/٨.

(٢) أخرجه البخاري في: ٦٨- كتاب الطلاق، ١٢- باب الخلع وكيف الطلاق فيه ٣٠٦/٩ (مع فتح الباري).

(٣) القاموس المحيط (دون) ٢٢٥/٤.

ثانياً: أدوات انتهاء الغاية أصالة

١- (إلى)

التعريف بالحرف:

(إلى) من الأدوات التي كثر ورودها في القرآن الكريم^(١)، وشيوعها في شعر العرب وإن كانت أقل دوراً من (من). وقد وردت (إلى) في المعلقات العشر خمساً وثلاثين مرة^(٢)، وهي حرف جر يجر الظاهر والمضمر^(٣)، وقد اجتماعاً في قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾^(٤)، وقد يكون الظاهر اسم عين كما في الآية الكريمة، وفي قول الأعشى يمدح النعمان بن المنذر:

إِلَيْكَ أُنَيْتَ اللَّغْنَ كَانَ كَلَالُهَا إِلَى الْمَاجِدِ الْفَرْعِ الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ^(٥)

أو مصدرًا صريحًا، أو مؤوَّلاً، فمثال المصدر الصريح ما جاء في قول كعب بن زهير:

رَحَلْتُ إِلَى قَوْمِي؛ لِأَدْعُو جُلُثَهُمْ إِلَى أَمْرِ حَزْمٍ أَحْكَمْتَهُ الْجَوَامِعُ^(٦)

ثم قال:

سَادْعُوهُمْ جُهْدِي إِلَى الْبِرِّ وَالتَّقَى وَأَمْرِ الْعُلَى مَا شَاطِعَتْنِي الْأَصَابِعُ^(٧)

ومثال المصدر المؤوَّل ما جاء في قول عنتره:

وَأَحْمِي جَمِي قَوْمِي عَلَى طُولِ مُدَّتِي إِلَى أَنْ يَرُونِي فِي اللَّفَافِيفِ أُدْرَجُ^(٨)

وهي حرف أصلي، لا يزداد عند الجمهور، ونُسِبَ إلى الفراء القول بزيادته^(٩)، ورُدَّ عليه^(١٠)، وأجاز بعض النحاة استعمالها اسماً فيقال: انصرفت من إليك، قال الزركشي: "من الغريب أن

(١) وردت فيه (٧٣٧) مرة كما في معجم الأدوات والضمائر.

(٢) ينظر شرح القصائد العشر للتمريزي : ٣٤، ٤٣، ٤٧، ٥٣، ٨٩، ٩٨، ١٠٣، ١٠٧ (٢م)، ١١٠، ١٢٠، ١٣٢، ١٥٨، ١٦٥، ١٩١، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٤١، ٢٦٢، ٢٧٧، ٢٩٦، ٣١٤ (٢م).

٣٤٢، ٣٣٩، ٣٥٧، ٣٧١، ٣٧٨، ٣٨٨، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٧.

(٣) الكتاب ٢٣١/٤.

(٤) سورة البقرة من الآية ١٣٦.

(٥) شرح ديوان الأعشى ٤٩.

(٦) ديوان كعب بن زهير ٨٤.

(٧) المصدر السابق.

(٨) ديوان عنتره مع شرحه للخطيب التميمي ٤٢.

(٩) نسبته إليه ابن مالك في شرح التسهيل ١٤١/٣ إذ قال: "ولا يزداد خلافاً للفراء"، وابن هشام في معني اللبيب ١٠٥، والسيوطي في المنهم ٢/٢٠، والزيادة هنا تُقيد التوكيد.

(إلى) قد تستعمل اسماً فيقال: انصرفت من إليك، كما يقال: غدوت من عليك. حكاة ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح عن ابن الأنباري، ولم يقف الشيخ أبو حيّان على هذا^(١)؛ وذلك لأنّ أبا حيّان قال حين فسّر قوله تعالى: ﴿وَهَزَى إِلَيْكَ بِجُذْعِ النَّخْلَةِ﴾^(٢): "(إلى) حرف بلا خلاف"^(٣)، وقال: "ولا يمكن أن يدعى أنّ (إلى) تكون اسماً؛ لإجماع النحاة على حرفيّتها"^(٤). وأوّل أبو حيّان الآية على أنّ (إليك) ليس متعلّقاً بهزّي؛ لأنّه يمتنع تعدّي الفعل إلى الضمير المتّصل، وقد رفع الضمير المتّصل، وهما لمدلول واحد، وليس هو من باب ظنّ، وجعل ذلك على سبيل البيان، والتقدير: أعني إليك^(٥).

دلالتها على انتهاء الغاية:

النهاية في اللغة: آخر الشيء وأقصاه، ويقال: انتهى الأمر، إذا بلغ النهاية، وهي أقصى ما يمكن أن يبلغه، ويقال: انتهاء الغاية ونهايتها ومنتهاها، بمعنى، فالانتهاء مصدر الفعل الخماسي (انتهى)، والنهاية اسم مصدر، والمنتهى مصدر ميمي.

وقد اتّفق نخاة المدرستين البصرية والكوفية على مجيء (إلى) لانتهاء الغاية الزمانيّة والمكانيّة، وما شابها كالأشخاص والأحداث وغير ذلك، ولم يذكر لها سببويه إلا معنى انتهاء الغاية فقال: "وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية، تقول من كذا إلى كذا"^(٦)، وتبعه في ذلك كثير من النحويّين^(٧). وقال المرادي: "واعلم أنّ أكثر البصريّين لم يشبّوها غير معنى انتهاء الغاية"^(٨)، وفي هذا دليل على قوّة (إلى) في الدلالة على هذا المعنى، وأنّه المعنى الحقيقي لها. ويلحظ أن بعضهم يقول أنّها لانتهاء الغاية، وبعضهم يقتصر على كلمة (غاية) دون ذكر كلمة (منتهى) أو ما يرادفها مع أنّه يقصد الانتهاء كما يفهم من أمثلته، وقول سببويه: "منتهى لابتداء الغاية" أدقّ من قول غيره "(إلى) معناها الغاية"^(٩)؛ لأنّ معنى الغاية أعمّ من النهاية كما بينّا^(١٠). ومنتهى في نصّ

-
- (١٠) الجمع ٢٠/٢.
 - (١) البرهان ٢٠٧/٤.
 - (٢) سورة مريم من الآية ٢٥.
 - (٣) البحر المحيط ١٨٤/٦.
 - (٤) البحر المحيط ١٨٤/٦.
 - (٥) البحر المحيط ١٨٤/٦، وينظر مغني اللبيب ١٩٤.
 - (٦) الكتاب ٢٣١/٤.
 - (٧) المقتضب ١٣٩/٤، الأصول ٤١١/١، الإيضاح ٢٥٢، اللمع ١٢٨، شرح الجمل للجرجاني ١٧٠، المقرب ١٩٩.
 - (٨) الجنى ٣٨٩.
 - (٩) الإيضاح ٢٥٢.
 - (١٠) ينظر ص من هذا البحث.

سيبويه مصدر ميمي. وجاء في الاقتضاب: "و(إلى) للانتهاء والغاية"^(١)، وهذا من عطف المزدادات؛ فالغاية هنا بمعنى النهاية لا المدى؛ لأنَّ (إلى) لا تدل على الابتداء والانتهاء معاً في مثال واحد.

وتفيد (إلى) معنى الانتهاء من الجهات الست، كما قال الرَّاعِب: "(إلى) حرف يحدُّ به النَّهاية من الجوانب الست"^(٢)، ووضَّح هذا الخطيب الإسكافي بقوله: "و(إلى) للمتَّهى، ويكون المتَّهى من الجهات الستَّ كُلِّها، فإنَّ توجَّه نحو الشيء شيء من عن يمينه أو عن شماله، أو قدَّامه، أو من ورائه، أو من فوقه، أو من تحته فإنَّه إذا بلغه يقال فيه: انتهى إليه، فلا يتخصَّص حرف (إلى) بجهة واحدة، كما يتخصَّص (على)"^(٣)، ذلك لأنَّ (على) حرف يدل على الفوقية فقط.

وتدل (إلى) على الانتهاء مطلقاً كما ذكر النُّحاة، وأوَّل من قال ذلك- فيما أعلم- الرَّخْشَرِي، وذلك في قوله في الكشَّاف: "(إلى) تفيد معنى الغاية مطلقاً"^(٤)، وقوله أيضاً: "(حتَّى) مختصة بالغاية المضروبة.... و(إلى) عامَّة في كل غاية"^(٥) ونقل ذلك عنه ابن مالك في التَّسهيل^(٦)، وأبو حيان في الارتشاف^(٧)، والسيوطي في جمع الجوامع^(٨)، والأشْمُونِي^(٩). وفسَّر ابن مالك المراد بكلمة مطلقاً فقال: "أردت بقولي للانتهاء مطلقاً شيئين: أحدهما: عموم الزَّمان والمكان، كقولك: سرت إلى آخر النَّهار وإلى آخر المسافة. والثَّاني: أنَّ منتهى العمل بها قد يكون آخرًا وغير آخر، نحو: سرت إلى نصف النَّهار وإلى نصف المسافة"^(١٠)، وكذلك فسَّرها الأشْمُونِي فقال: "أي في الزَّمان والمكان، في الآخر والمتصل بالآخر، وغيرهما"^(١١)، ويمكن أن ندخل في غيرهما: دلالة (إلى) على الغاية الحسيَّة، أو الحكيمية (المعنوية) وقد اجتمعتا في قول عنزة:

مَا زِلْتُ مُرْتَقِيًا إِلَى الْعَلِيَاءِ حَتَّى بَلَغْتُ إِلَى فُرَى الْجَوَازِءِ^(١٢)

- (١) الاقتضاب ٢٨٧/٢.
- (٢) المفردات ٢٢، وتظنر الكليات ٢٧٧/١.
- (٣) درة التنزيل ٣٥.
- (٤) الكشَّاف ٥٩٦/١.
- (٥) الكشاف ٥٥٩/٣.
- (٦) شرح التَّسهيل ١٤١/٣. وأنبه هنا إلى أنَّ كلمة (مطلقاً) لم ترد في نص التَّسهيل مع أنَّ ابن مالك يقول في الشرح: "أردت بقولي للانتهاء مطلقاً"، ولعلَّها سقطت سهواً.
- (٧) الارتشاف ٤٤٩/٢.
- (٨) جمع الجوامع ٢٠/٢ (مع الجمع).
- (٩) شرح الأشْمُونِي ٢١٩/١ (مع حاشية الصَّبَّان).
- (١٠) شرح التَّسهيل ١٤١/٣.
- (١١) حاشية الصَّبَّان ٢١٩/٢.
- (١٢) شرح ديوان عنزة ٢٢.

فـ(العلياء) غاية معنوية، و(ذرى الجوزاء) غاية حسية. ومثال جميعها للغاية الزمانية قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اَتِمُّوا الصِّيَامَ اِلَى الْيَلِّ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَمَتَّعْنَهُمْ اِلَىٰ حِينٍ﴾^(٢). وكذلك قول طرفه بن العبد:

فروضة دعي فاكناف حائل ظللت بها أبكي وأبكي إلى العَدِ^(٣)

وقد يكون الزمان ماضياً، أو حالاً، أو مستقبلاً، فمثال المستقبل كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ سَتَأْتِي اِلَىٰ جَبَلٍ يَخَصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ﴾^(٤)، ومثال الغاية المكانية قوله تعالى: ﴿سَيَخُنُ الَّذِي اَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ يَلِيلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ اِلَى الْمَسْجِدِ الْاَقْصَا﴾^(٥).

ويمكن أن نلمح الاطلاق عند سيوريه، وإن لم يصرح به، وذلك لأنه لما مثل لـ(إلى) قال: "تقول من كذا إلى كذا"، و(كذا) كناية عن مبهم، فعدم تحديده يدل على الإطلاق، على حين أنه لما مثل لـ(من) قال: "وذلك قولك من مكان كذا وكذا" فدلَّ تحديده للمكان في (من)، وعدم تحديده في (إلى)، أن (إلى) لا تقتصر على المكان وحده بل تشمل الزمان والمكان وغيرهما.

ويرى الدكتور إبراهيم الشَّمسَان أنَّ (إلى) قد تدلُّ على الجهة دون تحديد الغاية قال: "وأثبت لها التحويلات دلالتها على انتهاء الغاية، وواضح أنَّ هناك اختلافاً في المصطلح بيننا وبينهم، فنحن نرى أنَّ (إلى) قد تدلُّ على اتجاه حركة الفاعل، فمدخولها هو الجهة التي يتحرك نحوها الفاعل، وليس بالضرورة كونها نهاية حركته، فقد يبلغها وقد لا يبلغها، فسي قولنا: (يصعد الدُّخان إلى السماء)، ليس هدفنا القول إن نهاية صعود الدُّخان هي السماء، ولكن يهمنا فقط ذكر اتجاه الحركة"^(٦)، وهو مسبق بهذا بما ذكره ابن كمال باشا في أسرار النحو أنَّ (إلى) تأتي بمعنى التوجه والقصد، ومثل لذلك بـ(قام إلى الشيء) أي: توجه إليه وقصد نحوه^(٧)، وواضح أنه يمكن إرجاع ما ذكره ابن كمال إلى انتهاء الغاية؛ لأنَّ الانسان إذا توجه إلى الشيء وقصد نحوه فهذا يعني أنه جعله منتهى، وكذلك فإنَّ معنى الانتهاء واضح في المثال الذي ذكره الدكتور الشَّمسَان؛ لأنَّ السماء يُطلق على ما يعلونا، وانتهاء الدُّخان لا بدَّ له من نقطة ينتهي إليها، فحيث انتهى صعوده يكون انتهاء الغاية. ويرى الدكتور الشَّمسَان أنَّ طبيعة الأفعال قد تحدد معنى الحرف، ومثل لذلك بأنَّ (إلى) في قولنا: (وصلت إلى المدينة) لانتهاء الغاية، ولكننا إذا قلنا: (ذهبت إلى المدينة)، أو (القافلة تسافر كل شهر إلى المدينة) فهذا لا يعني أنَّ المدينة هي نهاية الغاية، بل المراد-

(١) سورة البقرة من الآية ١٨٧.

(٢) سورة يونس من الآية ٩٨.

(٣) ديوانه ص ١١.

(٤) سورة هود من الآية ٤٣.

(٥) سورة الإسراء من الآية ١.

(٦) الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه ٧٣٤، وتنتظر ص ٢٢٦.

(٧) أسرار النحو ٢٧٣.

كما يرى- أن المدينة هي المكان الذي تتجه إليه القافلة وليس غيرها من الأماكن^(١). ولكننا إذا نظرنا في الأمثلة التي ساقها الأستاذ الفاضل لا نعدّم معنى انتهاء الغاية فيها، وسبق أن ذكرنا قول الرّاعب إن (إلى) "حرف يُحدّ به النّهاية من الجوانب الست" فكون ما بعدها جهة لا ينافي معنى الانتهاء. وكذلك فإن معنى الانتهاء واضح في قوله: (ذهبت إلى المدينة، والقافلة تسافر كل شهر إلى المدينة)؛ لأنّ الحدث يتوقّف بالوصول إلى المدينة.

بقية المعاني ونماذج من إرجاعها إلى معنى الانتهاء:

لم تتعلّد معاني (إلى) كما تعلّدت معاني (من)، ومعناها الأصلي هو انتهاء الغاية، قال المرادي: "واعلم أنّ أكثر البصريّين لم يفتوها غير معنى انتهاء الغاية"^(٢)، مع أنّه ذكر في موضع آخر أنّ الكوفيّين وكثيراً من البصريّين أثبتوا لها معنى المعية قال: "وكون (إلى) بمعنى (مع) حكاه ابن عصفور عن الكوفيّين، وحكاه ابن هشام عنهم وعن كثير من البصريّين"^(٣)، وقد ذكر معنى المصاحبة كثير من النّحاة^(٤)، وقال الزّركشي: "(إلى) حرف مشترك يكون للغاية والمعية"^(٥)، وقول الزّركشي يوهّم أنّ معنى المعية أصلي والأوّل أن يكون من قبيل النّياية، ويدلّ على ذلك أنّ كتب اللّغة تورده في أبواب النّياية^(٦)، ويُلحظ أنّ بقية المعاني أكثرها من قبيل النّياية، وهذا يعني أنّ مصدرها كوفي، ولذلك قال السيوطي: "وزاد ابن مالك، وغيره تبعاً للكوفيّين معاني آخر"^(٧)، والمعاني التي ذكرها ابن مالك في شرح التّسهيل ما خلا الانتهاء والمصاحبة هي: التّبيين، موافقة اللام، موافقة (في)، موافقة (من)، الزّيادة ونسبها إلى الفراء ولم يوافقه^(٨). وذكر في الشّافية الكافية مرادفة (عند)^(٩)، وذكر هذه المعاني المرادي في الجنى الدّاني، وابن هشام في مغني اللّبيب^(١٠). وبقي من معاني (إلى) التي ذكرها النّحاة: موافقة الباء، ونسبه أبو حيّان إلى

(١) المرجع السّابق ٧٣٤.

(٢) الجنى الدّاني ٣٨٩.

(٣) الجنى الدّاني ٣٨٦، ولم أجد قول ابن عصفور في المقرّب ولا في شرح الجمل له، وينظر الارتشاف ٤٤٩/٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٨١/١، معاني القرآن للأخفش ٤٦/١، معاني الحروف للرّماني ١١٥، الأزهية للهروي ٢٧٢، أمالي ابن السّجّري ٢٦٨/٢، أسرار العريّة ٢٦١، الكافية ٢٧٠/٤، شرح التّسهيل لابن مالك ١٤١/٣، مغني اللّبيب ٧٤.

(٥) البرهان ٢٠٦/٤.

(٦) تأويل مشكل القرآن ٥٧١، فقه اللّغة للتّعالي ٢٣٤.

(٧) الإِتقان ١٩٩/١.

(٨) شرح التّسهيل ١٤١/٣.

(٩) الشّافية الكافية ٧٩٥/٢.

(١٠) الجنى الدّاني ٣٨٥ فما بعدها، المغني ٧٤ فما بعدها.

الأخفش^(١)، وموافقة الفاء للترتيب، قال الشيخ يس: "وهذا معني غريب؛ لأنني لم أر من ذكره"^(٢)، وبحيثها معنى بدل، ذكره الفرّاء في المعاني^(٣).

ويمكن إرجاع بعض المعاني إلى المعنى الأصلي وهو انتهاء الغاية، وقد قال أبو حيّان بعد أن ذكر معاني (إلى): "وكل هذه المعاني التي تخالف انتهاء الغاية تأولها المخالف على الغاية"^(٤) وفيما يأتي نماذج من إرجاع بعض المعاني إلى ابتداء الغاية كما ذكر النحاة:

١- إرجاع التي بمعنى المصاحبة:

تردّد هذا المعنى لـ (إلى) في غير كتاب من كتب النحو وأورد له النحاة شواهد كثيرة، وقد استشهد ابن مالك على هذا المعنى بأربعة شواهد شعريّة في شرح التسهيل^(٥) منها قول ذي الرّمة:

فَلَمْ أَرْ عُدْرًا بَعْدَ عِشْرِينَ حِجَّةً مَضَتْ لِي وَعَشْرٌ قَدْ مَضَيْنَ إِلَى عَشْرِ^(٦)

وقد أنكر عدد من النحويين هذا المعنى مع شهرته، قال الزّجاج: "وقولهم إن (إلى) في معنى (مع) ليس بشيء. والحروف قد تقاربت في الفائدة فيظنّ الضعيف العلم بال لغة أنّ معانها واحد"^(٧)، وأيده العكبري في التّبيان بقوله: "وقيل: هي [يريد إلى] بمعنى (مع) وليس بشيء؛ فإنّ (إلى) لا تصلح أن تكون بمعنى (مع) ولا قياس يعضده"^(٨)، وقال الزّمخشري: "وكونها بمعنى المصاحبة في نحو قوله عزّ وجل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِهِمْ﴾"^(٩) راجع إلى معنى الانتهاء"^(١٠)، وخرّجت هذه الآية على تضمين (تأكلوا) معنى (تضمّنوا)^(١١)، أو على تقدير حال أي ولا تأكلوا أموالهم مضافة إلى أموالكم^(١٢)، وبعضهم قدّر الحال من الواو فقال ضامّين إلى أموالكم^(١٣).

٢- إرجاع التي بمعنى (في):

- (١) ارتشاف الضرب ٤٦/٢.
- (٢) حاشية يس على شرح التصريح ١٧/٢.
- (٣) معاني القرآن ٢٥٣/١.
- (٤) ارتشاف الضرب ٤٥١/٢، وينظر الجني الدّاني ٣٨٩.
- (٥) شرح التسهيل ١٤١/٣، ١٤٢.
- (٦) شرح التسهيل ١٤٢/٣. وينظر ديوان ذي الرّمة ٣٢٩.
- (٧) معاني القرآن وإعراجه للزّجاج ٤١٦/١.
- (٨) التّبيان ٢٦٤/١.
- (٩) سورة النّساء من الآية ٢.
- (١٠) المفصل ٢٨٣.
- (١١) معاني القرآن وإعراجه للزّجاج ٧/٢، الكشف ٤٩٥/١، التّبيان للعكبري ٣٢٧/١.
- (١٢) الدر المصون ٥٥٧/٣، البحر ١٦٠/٣.
- (١٣) الكليات ٢٧٨/١.

نسبه المرادي إلى القتيبي وابن مالك^(١)، واستدل ابن مالك عليه بقول النابغة الذبياني:

فَلَا تَزْكِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ^(٢)

أي: في الناس. وقال: "ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾"^(٣)، ورده ابن عصفور فيما حكاه عنه المرادي^(٤)؛ لأنها لو كانت بمعنى (في) لساغ أن يقال: زيد إلى الكوفة أي في الكوفة، فلمّا لم تقله العرب، وجب أن يتأول ما أوهم ذلك.

وخرج البيت على أن قوله: (مطلي) ضمن معنى مبطض أو مكره، والتكره يتعدى بـ (إلى) كما قال تعالى: ﴿وَكُورَةً إِلَيْكُمْ آلْكَافِرِينَ﴾^(٥)؛ وذلك حملا على التجنب^(٦) وقيل: التقدير: كأنني مضاف إلى الناس، و (إلى) تتعلق بمحذوف دل عليه الكلام^(٧)، قال الصبان: "وفيه نظر إذ الظاهر جواز زيد إلى الكوفة، بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذي عدّه هذه المعاني عليه^(٨)، ويحتمل أن تكون (إلى) في البيت بمعنى (في) أو (عند)، وجعل بعضهم من هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَزْكِي﴾"^(٩)، وتوول على أن المعنى أدعوك إلى أن تزكي^(١٠)، وجعل منه ابن الشجري قولهم: جلست (إلى) القوم أي (في) القوم^(١١)، ويمكن ارجاع هذه إلى الانتهاء؛ لأن المعنى على تضمين: (جلست) معنى: (انتهيت)^(١٢). وجعلها الإربلي بمعنى (عند)^(١٣). وقال ابن الشجري: "جلست إلى القوم أي: معهم"^(١٤).

٣- إرجاع التي بمعنى (عند):

- (١) الجنى الداني ٣٨٦.
- (٢) ديوانه ٢٨، شرح التسهيل ١٤٣/٣، وينظر الأمالي الشجرية ٢/٢٦٨.
- (٣) سورة النساء من الآية ٨٧.
- (٤) الجنى الداني ٣٨٨.
- (٥) سورة الحجرات من الآية ٧.
- (٦) الجنى للمرادي نقلا عن ابن عصفور ٣٨٨، جواهر الأدب ٤٢٤.
- (٧) الجنى الداني ٣٨٨، المغني ١/٧٥.
- (٨) الصبان ٢/٢٢٠.
- (٩) سورة النازعات الآية ١٨.
- (١٠) الجنى الداني ٣٨٨.
- (١١) الأمالي الشجرية ٢/٢٦٨.
- (١٢) الأمالي الشجرية ٢/٢٦٨.
- (١٣) جواهر الأدب ٤١٣.
- (١٤) الأمالي الشجرية ٢/٢٦٨.

أثبت لـ (إلى) معنى (عند): ابن قتيبة في أدب الكاتب، والزجاجي في حروف المعاني والصفات، وابن مالك^(١)، واستدل المثبتون بقول أبي كبير الهذلي:

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ، وَذَكَرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ^(٢)
وغيره. وذكر الإربلي بيت طرفة:

وَإِنْ يَلْتَقِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ تَلَاقِيهِ إِلَى ذُرْوَةِ الْبَيْتِ الرَّفِيعِ الْمُصَدِّ^(٣)

وخرجه على معنى: (منتسباً إلى ذروة البيت)^(٤)، وذكره ابن الشجري في معنى (في)^(٥). وقال الرضي: "وقيل إنَّ (إلى) في نحو: أنت إلى حبيب أو بغيض، وجلست إليه، بمعنى (عند) والأولى بقاؤها على أصلها"^(٦).

٤- إرجاع التي بمعنى الباء:

ثم ذكر هذا المعنى الأخفش، والهروي، وابن الشجري^(٧)، وغيرهم. ونسب أبو حيان إلى الأخفش القول بنبابة (إلى) عن الباء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيطَانِهِمْ﴾^(٨)، قال الأخفش: "وأما قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيطَانِهِمْ﴾ فإنك تقول: خلوت إلى فلان في حاجة، كما تقول خلوت بفلان. إلا أن (خلوت بفلان) له معنيان: أحدهما هذا، والآخر: سخرت به"^(٩)، وقال الزجاج: "ويقال: خلوت إليه ومع، ويقال: خلوت به"^(١٠)، قال السمين الحلبي: "والأكثر في (خلا) أن يتعدى بالباء وقد تعدى بـ (إلى)، وإنما تعدى في هذه الآية بـ (إلى) لمعنى بديع، وهو أنه إذا تعدى بالباء احتمل معنيين: أحدهما: الانفراد، والثاني: السخرية والاستهزاء، تقول: خلوت به، أي: سخرت منه، وإذا تعدى بـ (إلى) كان نصاً في الانفراد فقط"^(١١). ونقل السمين الحلبي آراء أخرى في هذه الآية غير النيابة عن الباء وهي:

أ- أن يُضْمَنَ (خلا) معنى (صرف) أو ذهبوا وانصرفوا.

- (١) أدب الكاتب ٤٠٢، حروف المعاني والصفات ٦٩، شرح الكافية الشافية ٨٠١/٢.
- (٢) شرح دوان الهذليين ١٠٦٩/٣ واستدل به أصحاب المصادر والمراجع السابقة، والسيوطي في الجمع ٢٠/٢.
- (٣) ديوان طرفة ٢٠ وفيه: (إلى ذروة البيت الشريف)، جواهر الأدب ٤٢٤.
- (٤) جواهر الأدب ٤٢٤. وينظر شرح الرضي على الكافية ٢٧٢/٤.
- (٥) الأمالي الشجرية ٢٦٨/٢.
- (٦) شرح الرضي ٢٧٢/٤.
- (٧) معاني القرآن للأخفش ١٣٣/١، الأزهية ٢٧٤، الأمالي الشجرية ٢٦٨/٢.
- (٨) سورة البقرة من الآية ١٤.
- (٩) معاني القرآن للأخفش ٤٦/١.
- (١٠) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٨/١.
- (١١) الدر المنصون ١٤٥/١.

ب- أن تكون (إلى) بمعنى (مع).

ج- قيل إنَّ المعنى وإذا خلوا من المؤمنين إلى شياطينهم، و(إلى) على بابها. وردَّه السَّمين بأنَّ تقدير (من المؤمنين) لا يجعلها على بابها إلا بالتَّضمين المتقدِّم^(١).

أما التي بمعنى (من) فسيأتي الحديث عنها مفصَّلاً في موضعها من الفصل الثالث^(٢). وهكذا نرى محاولة النُّحاة في إرجاع المعاني-ولا سيَّما النَّاتبة- إلى المعنى الأصلي.

علامة (إلى) الانتهائية (الدَّالة على انتهاء الغاية):

سبق أن ذكرنا أن علامة (من) الابتدائية صحَّة مجيء (إلى) في مقابلتها، وبالمقابل فإنَّ علامة (إلى) الدَّالة على الانتهاء "صحَّة الاتيان بـ(من) في مقابلتها"^(٣)؛ وذلك لأنَّ (إلى) معارضة لـ(من) كما قال الزُّخَّشَرِي في المفصَّل: "و(إلى) معارضة لـ(من)، دالة على انتهاء الغاية"^(٤)، وفُسِّر قوله ابن يعيش فقال: "اعلم أنَّ (إلى) تدلُّ على انتهاء الغاية كما دلَّت (من) على ابتدائها، فهي تقيضتها؛ لأنَّها طرفٌ بإزاء طرف (من)، ولذلك قال إنها معارضة (من) أي: بجانبة، ومضادة لها"^(٥). وقد تكون (من) مذكورة أو غير مذكورة، ولكن يمكن تقديرها، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾^(٦)، والوحي ابتداءً من الله عزَّ اسمه، وانتهى إلى النحل، فـ(من) مقدَّرة في الآية وإن لم تذكر، وقد يستغنى الكلام دون ذكرها.

وهناك علامة أخرى تدلُّ على أنَّ (إلى) تفيد انتهاء الغاية وهي أنَّها تعرف باستعمالها فيما له انتهاء^(٧)، ويُلحَظ كثرة مجيء الأفعال: أنزل، أوحى، أرسل، رجع، حشر، وصل، قبل (إلى) في القرآن الكريم.

ومن الملاحظ أنَّ معاني (إلى) لا تتداخل كما تداخلت معاني (من)، حتَّى إنَّ بعضهم لم يثبت لها سوى معنى واحد وهو انتهاء الغاية، فعند هذا الفريق لا يلتبس معنى الانتهاء بغيره فلا يحتاج إلى علامة، وكذلك عند من أثبت لها أكثر من معنى؛ لأنَّ المعاني الأخرى ناتبة، ومعانيها متباينة، فلا يحدث لبس، ولذلك لم يذكر الشَّيْخ عظيمه في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن) تردُّد (إلى) بين أكثر من معنًى، كما ذكر في (من)، وإنَّما التَّردُّد هنا بين مثبت لتلك المعاني ومنكر لها.

(١) الدر المصون ١/١٤٥.

(٢) تنظر ص ٣٣٨ من هذا البحث.

(٣) جواهر الأدب ٤٢٢.

(٤) المفصَّل ٢٨٣.

(٥) شرح المفصَّل ١٤/٨، وينظر المخصص لابن سيده ٦٩/١٣ حيث قال: "فالتضادتان كـ(من) و(إلى) فإنَّ (من) للابتداء و(إلى) للانتهاء".

(٦) سورة النحل من الآية ٦٨.

(٧) الوافية في شرح الكافية ٣٠١.

أحوال وشروط (إلى):

تقدم في الفصل الأول الأحوال والشروط المشتركة للأدوات، ونذكر هنا الشروط الخاصة، ومن خلال الدرس النحوي الذي قدّمه النحاة لهذه الأداة نلاحظ أن ثمة أحوالاً وشروطاً قد نصّروا عليها واشترطوها في ما قبلها وفي ما بعدها^(١)، وفي ما يأتي البيان:

أولاً: أحوال وشروط ما قبل (إلى):

١- قد يكون ذا أجزاء، وبعده الجزء الأخير أو الملاقي، أو البعيد، وقد لا يكون ذا أجزاء، قال الرضي: "ومن الفرق بين (حتى) و(إلى): أن (حتى) يلزمه تقدّم ذي أجزاء إما لفظاً أو تقديرًا بخلاف (إلى)"^(٢).

٢- قد يكون ممتداً متطاولاً مستمراً إلى نهاية الحدث، وقد لا يكون متطاولاً مستمراً بخلاف ما قبل (حتى). فمثال ما كان ممتداً الصيام في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٣)، وقد ذكر النحاة أن (إلى) متعلّقة بالصيام لا بالإتمام؛ لأنّ الصيام يمتدّ، والإتمام فعل الجزء الأخير فلا يمتدّ^(٤). ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَداً إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(٥)، ومثال الحدث غير الممتدّ قوله تعالى: ﴿وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ﴾^(٦)، وقول عنزة:

أشارت إليها الشمس عند غروبها تقول إذا أسودّ الدجى فاطلعي بعدي^(٧)

٣- إذا كان قبله ذا أجزاء وبعده الجزء الملاقي، فإنّه ينقضي شيئاً فشيئاً، وإلا فإنّه ينقضي بسرعة وليس ببطء، وقد قال سيبويه: "ولـ (حتى) في الفعل نحو ليس لـ (إلى)، يقول الرجل: (إنّما أنا إليك) أي: إنّما أنت غايبي، ولا تكون (حتى) ههنا فهذا أمر (إلى) وأصله وإن اتسعت"^(٨)، ولا تكون (حتى) هنا؛ لأنّ (حتى) الحارة وضعت لإفادة تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، وليس ما قبل (إلى) في المثال مقصوداً به

(١) لم أجد فيما بين يديّ من كتب النحو قديمها وحديثها مفصلاً عن شروط (إلى) المتعلّقة بمعنى انتهاء الغاية؛ لذا حاولت التقاطها من هنا وهناك خاصّة من حديثهم عن الفرق بين (إلى) و(حتى) وذكرت مع أنّ بعضها يبدو بدهياً؛ لأنّها ستفيدنا في التفرقة بين (إلى) و(حتى).

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٧٧.

(٣) سورة البقرة من الآية ١٨٧.

(٤) فوائد في مشكل القرآن للغز بن عبد السلام ٩٦، حاشية الأمير على مغني اللبيب ٧٠/١، حاشية الصبّان ٢٢١/٢.

(٥) سورة القصص من الآية ٧٢.

(٦) سورة هود من الآية ٧٨.

(٧) ديوان عنزة مع شرحه للخطيب التبريزي ٦١.

(٨) الكتاب ٢٣١/٤.

التَّقْضِي. ومثال ذلك: كتبت إلى زيد^(١). وقال الرُّضِي: "وأما (إلى) فإن كان قبلها ذو الأجزاء وبعدها الجزء أو الملاقى، فحكمها أيضًا كذلك، وإلا فلا، نحو: قلبي إليك^(٢)، ويقصد بقوله (كذلك): أن يستوفي الفعل المتعدّي بها أجزاء المتجزئ الذي قبلها شيئاً فشيئاً حتى ينتهي إلى ما بعدها. ويجوز أن يكون سيويه أجاز: (إنما أنا إليك) دون (حتى)؛ لأن (إلى) تقع خيراً للمبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾^(٣)، ولا تقع (حتى) خيراً^(٤).

ثانياً: أحوال وشروط ما بعد إلى:

- ١- أن يكون معلوماً: وتقدم الحديث عن هذا في الشروط المشتركة^(٥).
- ٢- أن يكون آخرًا حقيقياً أو متصلاً بالآخر اتصالاً قريباً أو بعيداً، فقد يكون وسطاً: فمثال ما كان آخرًا: قرأت الكتاب إلى خاتمته، ومثال ما اتصل بالآخر اتصالاً قريباً: سهرت الليلة إلى سحرها، ومثال ما لم يكن آخرًا ولا متصلاً به: قرأت الكتاب إلى نصفه أو ثلثه^(٦).
- ٣- قد يكون من جنس ما قبله أو من غير جنسه: فمثال ما كان من جنسه: سرت في النهار إلى العصر، ومثال ما كان من غير جنسه: صُمتُ رمضان إلى يوم الفطر^(٧).
- ٤- قد يكون جزءاً مما قبله وقد لا يكون. ويكون جزءاً منه إذا كان من جنسه.
- ٥- لا يفيد تحقيراً أو تعظيماً، بخلاف ما بعد (حتى): فلا يقال مثلاً: اجترأ على الأمير جنده إلى الضعيف، بل يقال في مثل هذا حتى الضعيف، لأن هذا معنى (حتى)^(٨).

حدود انتهاء الغاية (حكم ما بعد (إلى) من حيث دخوله في حكم ما قبله أو خروجه):

أولاً: إذا وُجِدَتِ القرينة:

يدخل ما بعد (إلى) فيما قبلها إن دلّت قرينة لفظية أو معنوية على دخوله، قال الزّحّاشي: "(إلى) تفيد معنى الغاية مطلقاً، فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع

(١) المغني ١٦٨، حاشية الصّبان ٢/٢١٩، حاشية الدسوقي ١/١٣٥.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٧٧.

(٣) سورة النمل من الآية ٣٣.

(٤) الأشباه والنظائر ٢/٢٤٣ نقلاً عن السّخاوي في تنوير الدّياجي، وابن القوّاس في شرح ألفية ابن معط.

(٥) تنظر ص ٦٣ من هذا البحث.

(٦) المفصل ٢٨٤، الكشف ٣/٥٥٩، جواهر الأدب ٤٩٨.

(٧) الأشباه والنظائر ٢/٢٤٣.

(٨) البيان في شرح الملح ٢٤٦.

الدَّلِيل^(١)، وتبعه في ذلك ابن عصفور في شرح جمل الزَّحَاجِي^(٢)، والرَّضِي^(٣)، والمالقي حيث قال: "وذهب بعض المتأخرين أنه لا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا بقريئة من عرف أو عادة"^(٤)، وتبعهم ابن هشام في معني اللَّيْب^(٥)، وقد تكون القرينة لفظية أو معنوية:

— فمثال ما دلَّت القرينة اللفظية على دخوله: (حفظت القرآن من أوله إلى آخره) وهذا المثال أورده الزَّخَشَرِي في الكشَّاف وقال: "لأنَّ الكلام مسوق لحفظ القرآن كله"^(٦)، وبمثله استشهد ابن هشام في المعني فقال: قرأت القرآن من أوله إلى آخره، ونقل ذلك عنه الأشعْثُونِي، "وقيل: القرينة ظهور إرادة الاستيفاء"^(٧).

— أما القرينة المعنوية فقد ترجع إلى الشَّرْع أو العرف والعادة، فمثال ما دلَّت القرينة الشرعية على دخوله: وقف الحاجُّ في عرفات إلى غروب الشَّمْس، ومثال ما دلَّت القرينة العرفية على دخوله: اشترت الشُّعَّة إلى طرفها؛ لأنَّ العادة والعرف قد جَرَّيا بألا يشترى الإنسان شقَّه بدون طرفها^(٨). ومثال ما دلَّت القرينة اللفظية على خروجه: (سرت في النهار إلى المغرب)، ومثال ما دلَّت القرينة المعنوية الشرعية على خروجه: قوله تعالى: ﴿فَنُفِثَ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(٩)، قال الزَّخَشَرِي: "لأنَّ الإعسار علة الإنظار، وبوجود الميسرة تزول العلة، ولو دخلت الميسرة فيه، لكان منظراً في كلتا الحالتين معسراً وموسراً"^(١٠) فيضيع الدِّين، ومثله صممت الأيام إلى يوم الفطر؛ لأنَّه يحرم شرعاً صيام العيدين. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَّامَ إِلَى آتِلٍ﴾^(١١) فدلَّت القرينة الشرعية على عدم دخول اللَّيْل^(١٢) إذ المعتبر في الصيام الشرعي أن ينتهي بغروب الشَّمْس. وقد نهى النَّبِي -صلى الله عليه وسلم- عن الوصال في الصَّيَّام؛ لأنَّ ذلك مما اختصَّ به عليه الصلاة والسَّلام، جاء في الحديث: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عَنِ الْوَصَالِ فِي الصَّوْمِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: إِنَّكَ تَوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: وَأَيُّكُمْ مِثْلِي؟ إِنِّي أَيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي

(١) الكشَّاف ٥٩٦/١ (عند تفسير الآية السادسة من سورة المائدة).

(٢) شرح الجمل ٤٩٩/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٧١/٤.

(٤) رصف المباني ١٦٧.

(٥) معني اللَّيْب ١٠٤.

(٦) الكشَّاف ٥٩٧/١.

(٧) حاشية الصبان ٢٢٠/٢.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٩/١، رصف المباني ١٦٧.

(٩) سورة البقرة من الآية ٢٨٠.

(١٠) الكشَّاف ٥٩٧/١، وينظر حاشية الدُّسوقي ٨٠/١.

(١١) سورة البقرة من الآية ١٨٧.

(١٢) الكشَّاف ٥٩٦/١، ٥٩٧، حاشية الدُّسوقي ٨٠/١.

وَيَسْتَقِينِ^(١). ومثال ما دلت القرينة المعنوية العرفية على خروجه: اشترت الفدان إلى الطريق؛ لأنه معلوم أن الطريق ليس ممّا يباع^(٢).

ثانياً: إذا عُدِمَتِ القرينة:

ما سبق هو حكم ما بعد (إلى) إذا وُجِدَتِ قرينة، أمّا إن عُدِمَتِ القرينة ففي المسألة آراء وتفصيل، وذلك أن ما بعد (إلى) إمّا أن يكون من جنس ما قبلها وإمّا لا. وفيما يأتي تفصيل هذه الآراء:

١- إن كان ما بعد (إلى) من جنس ما قبلها:

تردُّ الآراء الآتية:

أ- يدخل فيما قبلها:

إذا كان ما بعد (إلى) من جنس ما قبلها نحو: (سرت في النهار إلى وقت العصر)، فالأكثر يرون إدخاله، وعزاه السمين الحلبي في الدر المصون إلى أبي العباس^(٣)، وذكره المرادي فقال: "إن كان من جنس الأول دخل، وإلا فلا، وهذا الخلاف عند عدم القرينة"^(٤)، ورجَّح هذا الرأي الإربلي في جواهر الأدب فقال: "وبعضهم [أي وحكم بعضهم] بالتفصيل فإن كان متجدّي الجنس دخلاً وإلا فلا، وهذا عندي هو الحكم الخالي من التحكُّم"^(٥)، وأضاف الزركشي أن يكون من جنس ما قبلها أو جزءاً^(٦).

ب- لا يدخل فيما قبلها:

رأى بعضهم أنه لا يدخل وإن كان من جنس ما قبلها، قال أبو حيان في الارتشاف: "وقال عبدالدايم القيرواني: إذا لم تكن قرينة وما بعد (إلى) من جنس ما قبلها احتمل أن يدخل وألا يدخل، والأظهر أنه لا يدخل"^(٧)، ورجَّح ذلك الرضي فقال: "والأكثر عدم دخول حدّي الابتداء وال انتهاء في المحدود، فإذا قلت: اشترت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع، فالموضعان لا يدخلان ظاهراً في الشراء، ويجوز

(١) أخرجه البخاري في: ٣٠-كتاب الصوم، ٤٩-باب التَّكْيِيلِ لمن أكثر الوصال ٢٤٢/٤ (مع فتح الباري).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٩/١، رصف المباني ١٦٧.

(٣) الدر المصون ٢٠٨/٤، وينظر النهر الماد ٥٥٧/١.

(٤) الجنى الداني ٣٨٥، البرهان ٢٠٥/٤.

(٥) جواهر الأدب ٤٢٥.

(٦) البرهان ٢٠٥/٤.

(٧) الارتشاف ٤٥٠/٢.

دخولهما فيه مع القرينة"^(١)، وقال الأشموني: "وإلا فالصحيح في (حتى) الدخول وفي (إلى) عدمه مطلقاً" وذلك بعد أن ذكر أنه إذا وجدت قرينة عمل بها، وفُسِّر الصَّبَانُ قوله (مطلقاً): "أي سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو لا"^(٢).

ج- يجوز دخوله وخروجه:

رأى آخرون أنه يجوز فيه الدخول والخروج كما في نصّ القيرواني المتقدّم، وأورد ذلك أيضاً السَّمِين الحليُّ فقال: "وإن كان من جنسه فيحتمل الدخول وعدمه"^(٣).

٢- إذا لم يكن ما بعد (إلى) من جنس ما قبلها:

تَرَدُّ الآراء الآتية:

أ- لا يدخل مطلقاً:

ومَنْ ذهب إلى ذلك ابن عصفور حيث قال- بعد أن مثَّل بـ(اشترت هذا المكان إلى الشَّجرة)- ما نصُّه: "فمنهم من ذهب إلى أنَّ الشَّجرة داخلة في الشُّراء، ومنهم من ذهب إلى أن الشَّجرة غير داخلة في الشُّراء، والصَّحيح أنَّها غير داخلة في الشُّراء، وعلى ذلك أكثر المحقِّقين من النُّحويِّين"^(٤)، وعلَّل ابن عصفور ذلك بأمور:

١- لأنَّ الأكثر مع وجود القرينة ألاَّ يدخل ما بعدها، فحملوا الكلام المجرَّد عن القرينة على الأكثر^(٥).

٢- "أنَّها لانتهاه الغاية، فإذا قلت: اشترت المكان إلى الشَّجرة، فما بعد (إلى) هو الموضع الذي انتهى إليه المكان المشتري، فلا يتصور بذلك أن تكون الشَّجرة من المكان المشتري؛ لأنَّ الشَّيء لا ينتهي ما بقي منه شيء، فكيف يتصور أن تكون الشَّجرة هي التي انتهى إليها المكان مع أنَّها بعض؟! إلا أن يُتَحَوَّرَ في ذلك فيجعل ما قرب من الانتهاء انتهاءً، فإذا لم يتصور أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها إلا مجازاً وجب أن يحمل على أنه غير داخل في ما قبلها؛ لأنَّ الكلام لا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة، إلا أن يكون في الكلام.... قرينة فتكون تلك القرينة مرَّجحةً لجانب المجاز على جانب الحقيقة"^(٦).

(١) شرح الرضي على الكافية ٢٧١/٤.

(٢) حاشية الصَّبَان ٢٢١/٢، وتنظر حاشية الدُّسوقي ٨٠/١.

(٣) الدر المصون ٢٠٨/٤.

(٤) شرح جمل الرَّجَاجِي ٤٩٩/١، وينظر أسرار النحو ٢٧٢، ارتشاف الضَّرَب ٤٥٠/٢.

(٥) ممن ذكر هذه العلَّة: المرادي في الجني ٣٨٥، والسَّمِين في الدر المصون ٢٠٨/٤، وابن هشام في المغني ١٠٤ وعبارته: "وقيل لا يدخل مطلقاً وهو الصَّحيح؛ لأنَّ الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد".

(٦) شرح جمل الرَّجَاجِي ٤٩٩/١، ٥٠٠. وينظر النهر الماد ٥٥٧/١.

وذكر المألقي أَنَّ بعضهم ذهب إلى أَنَّ ما بعد (إلى) لا يدخل فيما قبلها واستدلوا بأدِّ القائل: اشترت الموضع من الوادي إلى الوادي، لا يقصد إدخال الوادي في الشراء^(١). وقال أبو حيَّان في الارتشاف: "فالذي عليه أكثر المحققين ألا تدخل"^(٢)، وتبعه تلميذه السَّمين الحلبي في الدر^(٣)، ورجَّح هذا الرأي الإربلي في جواهر الأدب فذكر أَنَّ ما بعد (إلى) إن كان من جنس ما قبلها دخل في حكمه وإلا فلا، زقد تقدَّم نصُّه^(٤). وإلى نحو ذلك ذهب المرادي في الجنى الدَّاني^(٥)، وتبعه ابن هشام في مغني اللبيب^(٦)، والأشْموني في منهج السَّالك إلى ألفية ابن مالك^(٧)، وهذا هو المختار. ويبدو أَنَّ الأكثر عدم دخول ما بعد إلى فيما قبلها إذا عُدَّت القرينة ولم يكن من جنسه، فكثيراً ما ينصُّ النُّحاة على عدم الدُّخول وإن لم يُحددوا كون ما بعد (إلى) من جنس ما قبلها أو لا. قال صاحب جواهر الأدب: "حكم الخليل -رحمه الله- وجماعة أَنَّ ما بعدها [يعني إلى] لا يدخل فيما قبلها، وهو الرَّاجح عند الجمهور بعدم دخول الحدِّ فيما قبله، و(إلى) تدلُّ وضْعاً على الانتهاء إلى حدِّ الشَّيء"^(٨). ونسب صاحب اليرهان في أصول الفقه هذا الرأي إلى سيبويه ولكن قيَّده باقتراحه بـ(من) فقال: "وأما (إلى) فحرفٌ جارٌّ وهو للغاية، قال سيبويه -رحمه الله-: "إن اقترن بـ(من) اقتضى تحديداً ولم يدخل الحد في المحدود فتقول: بعثك من هذه الشَّجرة إلى تلك الشَّجرة، فلا يدخلان في البيع، وإذا لم تقترن بـ(من) فيجوز أن تكون تحديداً، ويجوز أن تكون بمعنى (مع)"^(٩)، ولم أجد هذا الرأي لسيبويه في الكتاب. وقال صاحب العتمد في أصول الفقه: "والصَّحيح أَنَّها لا تفيد الدُّخول في الخطاب"^(١٠)، ومُنَّ رجَّح هذا

(١) رصف المباني ١٦٧.

(٢) الارتشاف ٢/٤٥٠.

(٣) الدر المصون ٢/٢٩٧. وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْتُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [سورة البقرة من الآية ١٨٧]، قال: "و(إلى) إذا كان ما بعدها من غير جنس ما قبلها لم يدخل فيه، والآية من هذا القبيل".

(٤) جواهر الأدب ٤٢٥، وتظنر ص من هذا البحث.

(٥) الجنى الداني ٣٨٥.

(٦) مغني اللبيب ١٠٤.

(٧) شرح الأشْموني ٢/٢٢١ (مع حاشية الصَّبَّان).

(٨) جواهر الأدب للإربلي ٤٢٥.

(٩) اليرهان في أصول الفقه لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ١/١٩٢.

(١٠) المعتمد في أصول الفقه ٣٣.

الرأي: السُّهيلي في قوله: "وما بعد (إلى) ليس مما قبلها بل عنده انتهى ما قبل الحرف" (١).

ب- يدخل مطلقاً:

ورد هذا الرأي في بعض كتب النحاة-التي رجعت إليها-غير منسوب، وقد ذكره الرضي بقوله: "وقال بعضهم ما بعد (إلى) ظاهره الدُّخُولُ فيما قبلها فلا تستعمل في غيره إلا مجازاً" (٢)، وذكر ذلك أيضاً الزركشي في البرهان (٣) ضمن الآراء التي ذكرها في هذا الصدد، وقال المالقي: "فذهب بعضهم إلى أنه يدخلوا واستدلوا بقضايا العرف، فإذا قال القائل: اشتريت الشقة إلى طرفها، فالطرف داخل في المشتري؛ لأنَّ العرف يقتضي ألا تشتري شقة إلا إلى آخرها" (٤).

ولأصحاب هذا الرأي أن يستدلوا عليه بمجيء (إلى) بمعنى (مع) كثيراً، وفي هذا ما يقوي رأيهم، قال المالقي: "واعلم أن (إلى) إذا دخل ما بعدها فيما قبلها كانت بمعنى (مع)، كقولك: اجتمع مالك إلى مال زيد" (٥).

ولقائل أن يقول: إذا ثبت أن ما بعدها داخل فما حدود الدُّخُولُ؟ والواقع أن الأمر يختلف باختلاف نوع الحد، فقد يكون الحد ممتداً، وقد يكون موضعاً يُنتهى إليه أو ما شابهه وبيان ذلك أنه في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَىٰ أَيْهِيهِمْ﴾ (٦) انتهى الرجوع عندما وصلوا إلى أيهيم، فالأب هنا في مكان معين ونقطة محددة. قال ابن يعيش: "وإذا قلت: كتابي إلى فلان فمعناه أنه غاية الكتابة؛ إذ لا مطلوب بعده" (٧)، وذلك بخلاف قولنا مثلاً: سرت إلى الكوفة، وقد تقدّم بيان ذلك في حديثنا عن امتداد المعنى في الأحكام المشتركة (٨).

ج- يجوز دخوله وخروجه:

قال ثعلب في المجالس عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (٩) ما نصّه: "والغاية تدخل وتخرج، يقال: ضربت القوم حتى زيداً، يكون

(١) نتائج الفكر ٢٥٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٧١/٤. وينظر شرح جمل الزجاجي ٤٩٩/١، المغني ١٠٤، الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٠٧، جواهر الأدب ٤٥٥.

(٣) البرهان للزركشي ٢٠٥/٤.

(٤) رصف المباني ١٦٧.

(٥) رصف المباني ١٦٩.

(٦) سورة يوسف من الآية ٦٣.

(٧) شرح المفصل ١٥/٨.

(٨) تنظر ص ٥٨ من هذا البحث.

(٩) سورة المائدة من الآية ٦.

زيدٌ مضروباً وغير مضروب" ^(١)، ويبدو أنَّ نصَّ ثعلب عامٌّ في (إلى) و (حتى)؛ لأنَّ الآيةَ الكرعة جاءت بـ(إلى)، والمثال جاء بـ(حتى)؛ فعلى هذا القول يجوز الدخول وعدمه ^(٢)، وقال الكيشي عن هذا الرأي أنه: "يوجب اشتراك اللفظ بين النقيضين، ومنعه الأصوليون، إلا أنَّ يفسر عدم الإدخال بالإخراج ليتضادَّا فيجوز كالقراءة" ^(٣)، وجاء في المعتمد: "والغاية والحد قد يدخلان في الخطاب وقد لا يدخلان فيه، وقال أبو عبد الله: إنَّ الغاية لما دخلت مرةً ولم تدخل أخرى كانت جملة" ^(٤)، ولكن صاحب المعتمد لم يوافق بل قال - كما تقدَّم ^(٥) -: "والصحيح أنَّها لا تفيد الدخول في الخطاب" ^(٦)، وقال العكيري: "(إلى) تدلُّ على انتهاء الفعل، ولا يتعرَّض بنفي المحدود إليه ولا بإثباته" ^(٧). ونقل الإربلي عن اللباب الكبير وجهين في تخريج قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ثانيهما: "أنَّ (إلى) تدلُّ على وجوب الغسل إلى المرافق، ولا تنفي وجوب غسل المرافق؛ لأنَّ الحدَّ لا يدخل في المحدود ولا ينفيه التَّحديد، كقولك: سرت إلى الكوفة، فإنه لا يوجب دخول الكوفة ولا ينفيه فكذلك المرفق" ^(٨).

وتطبيقاً للآراء السابقة جميعها نورد قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ^(٩)؛ لأنَّ كسب النَّحو لم تخلُ من حديث حول هذه الآية ولذا ارتأت ذكرها. وقد اختلف الفقهاء والنحويون في دلالة الآية على دخول المرافق في الغسل أو عدمه وفقاً لفهمهم لحدود انتهاء الغاية في الآية. وقبل أن نذكر الآراء نقف على تعريف اليد والمرفق، فاليد تطلق في كلام العرب على معاني منها:

- الكفُّ فقط إلى الزَّند ^(١٠)، وورد في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ^(١١)، والزَّند هو موصل الذراع بالكف.

- (١) مجالس ثعلب ١/٢٢٦، وورد هذا الرأي في الإرشاد للكيشي ٣٠٧، جواهر الأدب ٤٢٤.
- (٢) الإرشاد للكيشي ٣٠٧، البرهان للزركشي ٢٠٥/٤.
- (٣) الإرشاد للكيشي ٣٠٧.
- (٤) المعتمد في أصول الفقه ٣٣. ومعنى الجمل - هنا - عند الأصوليين: "ما احتمل أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر" روضة الناظر ٩٣. وهو المشترك اللفظي عند اللغويين.
- (٥) تنظر ص ٢٢٥ من هذا البحث.
- (٦) المعتمد ٣٣.
- (٧) التبيين ١/٤٢١.
- (٨) جواهر الأدب ٤٢٤.
- (٩) سورة المائدة من الآية ٦.
- (١٠) البرهان في علوم القرآن ٤/٢٠٦، الكليات ٥/١٢٤.
- (١١) سورة المائدة من الآية ٣٨.

- وقد تشمل: الكف، والذراع، والعضد. فيكون حذوها من المنكب إلى أطراف الأصابع^(١). أما المرفق فهو مفصل ما بين العضد والمعصم^(٢)، وهو ما جاوز الأبرة، وسمي مرفقاً لأنه يرتفق به أي يتكأ عليه على المرفقة (الوسادة) وغيرها^(٣).

واختلف الفقهاء في دخول المرافق في الغسل بناءً على الاختلاف في معنى (إلى)، فذهب أكثرهم إلى وجوب إدخال المرفقين في الغسل منهم: عطاء، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي، وقال بعض أصحاب مالك وابن داود لا يجب. وحكى ذلك عن زفر لأن الله تعالى أمر بالغسل إليهما^(٤).

وذهب بعض النحاة إلى أن (إلى) لانتهاء الغاية في الآية على أصلها، وحملها بعضهم على معنى (مع). فمن ذهب إلى أنها بمعنى (مع) أوجب غسل المرافق؛ لأنه جعل حد اليد من الإبط إلى أطراف الأصابع، قال الأزهري: "فإن أبا العباس [يعني ثعلباً] وغيره من النحويين جعلوا (إلى) بمعنى (مع) هاهنا، وأوجبوا غسل المرافق والكعبين"^(٥)، وقال بهذا الرأي بعض الفقهاء^(٦). واختلف في متعلق (إلى) فقيل متعلقة باغسلوا، أو قيل في موضع الحال وتعلق بمحذوف تقديره: مضافة إلى المرافق^(٧). ورد هذا الرأي بأمور:

- ١- قال الزجاج: "فلو كان اغسلوا أيديكم مع المرفق لم تكن في المرافق فائدة وكانت اليد كلها يجب أن تغسل"^(٨) وهذا مبني على أن حدود اليد إلى الكتف.
- ٢- أن (إلى) بمعنى (مع) خلاف الأصل^(٩).

أما إذا كانت (إلى) على أصلها من انتهاء الغاية فالاختلاف في الدخول وعدمه حسب المراد من اليد. فمن ذهب إلى أن اليد من أطراف الأصابع إلى المنكب أدخل المرافق في الغسل؛ لأنها حينئذ

-
- (١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٣/٢، النهر الماد ٥٥٦/١، المصباح المنير ٢٦٠، البرهان ٢٠٦/٤.
 - (٢) الدر المصون ٢٠٩/٤.
 - (٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٣//٢.
 - (٤) المغني لابن قدامة ١٠٧/١، وينظر الكشف ٥٩٧/١، النهر الماد ٥٥٦/١.
 - (٥) تهذيب اللغة ٤٢٧/١٥، وذكر الكعبين؛ لأن الآية الكريمة جعلتهما حدًا لغسل الأرجل قال تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ سورة المائدة: من الآية ٦. وما في مجالس ثعلب عن آية الوضوء لا يحمل معنى (إلى) على (مع) ٢٢٦/١، وقال بهذا المعنى في الآية ابن الأنباري في أسرار العربية ٢٦١، وأورده العكيري في التبيان ٤٢١/١ دون نسيه وقيل (إلى) بمعنى (مع) وليس هذا بالاحتار، وكذلك جاء في الدر المصون ٢٠٨/٤.
 - (٦) قال بذلك ابن قدامة في المغني ١٠٨، ١٠٧/١، والجويني في البرهان في أصول الفقه ١٩٢/١.
 - (٧) التبيان للعكيري ٤٢١/١.
 - (٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٣/٢.
 - (٩) شرح المفصل ١٥٨/١. وينظر أحكام القرآن لابن العربي ٥٦٥/٢ "وأما قولهم إن (إلى) بمعنى (مع) فلا سبيل إلى وضع حرف موضع حرف، وإنما يكون كل حرف بمعناه، وتتصرف معاني الأفعال، ويكون معنى التأويل فيها لا في الحروف"

من جنس اليد، ويكون الواجب في الغسل بعض اليد، وكانت المرافق مقطوعة مما لا يغسل وداخله فيما يغسل، وذلك أنه" لما قيل إلى المرافق اقتطعت في الغسل من حد المرفق.... فالمرفق حد ما يُنتهى إليه في الغسل منها"^(١). ووضّح ذلك ابن يعيش في قوله: "(إلى) هنا غاية في الإسقاط، وذلك أنه لما قال اغسلوا وجوهكم وأيديكم، تناول جميع اليد كما تناول جميع الوجه، واليد اسم للجراحة من الأنامل إلى الإبط، فلما قال إلى المرافق فصار إسقاطاً إلى المرافق، فالمرافق غاية في الإسقاط فلم تدخل في الإسقاط، وبقيت واجبة الغسل"^(٢). ويبدو أن هذا هو الأولى، بدليل أن الآية الكريمة ذكرت غسل الوجه دون تحديد ثم لما أتت إلى اليد حدّدت الغسل إلى المرافق، وكذا في الأرجل إلى الكعبين.

ومن ذهب إلى أن اليد ما دون المرافق جعل المرافق على هذا ليس من جنس ما قبلها، فتزد الآراء السابقة كما يأتي:

فمن قال بأن الأمر يدور مع القرينة لم يجد قرينة لفظية في الآية، قال الزّخشي: "لا دليل فيه على أحد الأمرين، فأخذ عامة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل، وأخذ زفر وداود بالمتيقن فلم يدخلوها"^(٣)، وردّ عليه أبو حيان فقال: "وقول الزّخشي (لا دليل فيه على أحد الأمرين) مخالف لنقل أصحابنا إذ ذكروا أن النّحويين على مذهبين: أحدهما: الدخول، والآخر: الخروج. وهو الذي صحّحه، وعلى ما ذكره الزّخشي يتوقف ويكون من الحمل حتّى يتضح ما يحمل عليه من خارج عن الكلام، وعلى ما ذكره أصحابنا يكون من المبيّن فلا يتوقّف على شيء من خارج في بيانه"^(٤). واعتراض أبي حيان على الزّخشي غير قوي؛ لأنّه لا قرينة لفظية تدل على الدخول في الآية، وأصحابه الذين قالوا بالدخول أو الخروج أطلقوا ذلك عند عدم القرينة، فكلام الزّخشي صحيح في أنّه لا دليل لفظي في الآية على أحد الأمرين. ويمكن أن نعتدّ بالقرينة الشرعية وهي ثبوت الغسل بالسّنة، فعن نعيم بن عبد الله الحمير قال: رأيت أبا هريرة يتوضّأ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء، ثمّ غسل يده اليمنى حتّى أشرع في العضد، ثم يده اليسرى حتّى أشرع في العضد، ثمّ مسح رأسه، ثم غسل رجله اليمنى حتّى أشرع في السّاق، ثم غسل رجله اليسرى حتّى أشرع في السّاق، ثمّ قال: هكذا رأيت -رسول الله صلى الله عليه وسلّم- يتوضّأ. وقال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلّم-: "أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء فمن استطاع منكم فليطلّ غرّته وتحتجّله"^(٥). وقد رغب الرسول الكريم صلى الله عليه

(١) معاني القرآن للزّجاج ١٥٣/٢. وفيه: "ينتهي" بالياء.

(٢) شرح المفصل ١٥/٨.

(٣) الكشاف ٥٩٧/١.

(٤) النّهر الماد ٥٥٧/١.

(٥) أخرجه مسلم في باب استحباب إطالة الغرّة والتّحجيل في الوضوء ١٣٤/٣، ١٣٥ (بشرح النووي).

وسلم في إسباغ الوضوء، فقرينة السنة قرينة شرعية قوية لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أوتي القرآن ومثله معه. والنحاة قد اعتدوا بالقرينة الشرعية في عدم دخول ما بعد (حتى) في: (صمت الأيام حتى يوم الفطر) وهي ثابتة بالسنة فما المانع من الاعتداد بها هنا؟ وعلى هذا لا تكون الآية خالية من القرائن. وقد ذكر الزمخشري أن هناك قرينة في قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾^(١) فقال: "الوقوع العلم بأنه لا يسرى به إلى البيت المقدس من غير أن يدخله"^(٢)، فالقرينة هنا عقلية، فمن باب أولى أن تكون في آية الوضوء قرينة شرعية تدل على الغسل.

ومن رأى أن ما بعد (إلى) داخل فيما قبلها أوجب الغسل بنص الآية، ومن رأى أن ما بعدها لا يدخل مطلقاً لم يفهم من الآية وجوب الغسل بل الغسل ثابت بالسنة، ومن رأى جواز الدخول والخروج فهم من الآية جواز الغسل ولكنه أدخل المرافق أخذاً بالأوثق، قال ثعلب عن (إلى) في الآية: "هي مثل (حتى) للغاية، والغاية تدخل وتخرج. يقال: ضربت القوم حتى زيداً... فيؤخذ ها هنا بالأوثق"^(٣). ومن اشترط في الدخول كون ما بعدها من جنس ما قبلها لم يدخل المرافق؛ لأنها ليست من جنس اليد التي هي بمعنى الكف.

قال المالقي: "والأحسن هناك إيجاب غسلها لوجهين: أحدهما: زوال تكلف التحديد إذ فيه مشقة. الثاني: أن الغسل أحوط، وهو يرفع الخلاف ويبرئ الذمة من وهم إرادة ذلك شرعاً"^(٤). والحقيقة أن وجوب غسلها ثابت بدلالة السنة فرفع بهذا وهم إرادة ذلك شرعاً. وعلى نحو ما قيل في المرافق يقال في قوله عز وجل: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٥).

(١) سورة الإسراء من الآية ١.

(٢) الكشف ٥٩٧/١.

(٣) مجالس ثعلب ٢٢٦/١.

(٤) رصف المباني ١٦٧.

(٥) سورة المائدة من الآية ٦.

٢- حتى

التعريف بالحرف:

اتفق النحاة على أنَّ (حتى) لا تكون إلا حرفاً^(١) مبنياً، وهي مشددة التاء تكتب بالياء^(٢) ولا تكون زائدة^(٣)، وهي مفردة لا مركبة^(٤). وهي حرف كثير الأغراض، متعدد الأوجه، يتشعب الحديث عنها في أكثر من باب من أبواب النحو، ولعل هذا ما دفع بعض النحاة إلى إفراد باب مستقل للحديث عنها كما فعل سيبويه^(٥) وقلده الخالفون^(٦).

وأذكر هنا قول الفراء وهو مَنْ هُوَ في علم النحو: "أموت وفي نفسي شيء من (حتى)؛ لأنها تخفض وتنصب وترفع"^(٧)، وقد ألف عنها كتاباً سماه: (حدُّ حتى)^(٨). وليس هدفنا في هذا البحث الإتيان على كل شاردة وواردة من مسائل (حتى) ففي ذلك أبحاث متخصصة^(٩)، ولكن اهتمامنا بما يخص معنى الغاية في هذه الأداة مع التعريف بها وبيان بعض الأحكام الأخرى. والحديث عن (حتى) يشمل أنواعها الثلاثة: الجارة، والعاطفة، والابتدائية، وقد أفردت كل نوع بحديث خاص، وقدّمت قبل ذلك أموراً تعم الأنواع كلها.

أقسام حتى:

يمكن تقسيم (حتى) من نواح عدّة على النحو الآتي:

- ١- من حيث الإعمال والإهمال تنقسم إلى عاملة ومهملة^(١٠).
- ٢- ومن حيث دخولها على المفرد والجملة تنقسم إلى قسمين أيضاً: قسم يدخل وقسم لا يدخل.

(١) شرح المفصل ٢١٦/٨، البسيط ٨٥٥، جواهر الأدب ٤٩٣.

(٢) تهذيب اللغة ٢٠٠/٥، البيان للأبنباري ١٥٠/١.

(٣) البسيط ٨٥٥/٢.

(٤) البيان للأبنباري ١٥٠/١.

(٥) الكتاب ١٦/٣.

(٦) تبعه للمبرد في المنتقب ٣٩/٢، وابن السراج في الأصول ٤٢٤/١، والزجاجي في الجمل ١٩١، ٦٦، وأبو علي الفارسي في الإيضاح ٢٥٧ وهي أكثر الأدوات نصيباً في حديثه، وتبعه الصيمري في التبصرة والتذكرة ٤١٩، والجاشعي في الإشارة إلى تحسين العبارة ٧٩، والأبنباري في أسرار العربية ٢٩٥، وشارحو الجمل ومنهم: ابن عصفور ٥٧١/١، وابن أبي الربيع في البسيط ٩٠١/٢.

(٧) إنباه الرواة على أنباه النحاة ١٥/٤.

(٨) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٢/٤.

(٩) درست في رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر بعنوان: (حتى في الأساليب العربية واستعمالاتها في القرآن الكريم).

(١٠) معاني الحروف للرّماني ١١٩.

- ٣- من حيث دخول ما بعدها في حكم ما قبلها تنقسم إلى قسمين:
- قسم يدخل ما بعده في حكم ما قبله أي ينتهي الأمر به.
 - وقسم لا يدخل ما بعده في حكم ما قبله^(١) أي ينتهي الأمر عنده.
- ٤- ومن حيث إفادتها للتعظيم أو التّحقير تنقسم إلى قسمين: قسم يفيد، وآخر لا يفيد^(٢).
- ولكن كل هذه الأقسام لا تخرج عن أنواع ثلاثة عند البصريين هي: الجارة-العاطفة-الابتدائية^(٣). وثلاثة أيضاً عند الكوفيّين عدا الكسائي هي: جارة-ابتدائية-ناصبة للفعل المضارع^(٤)؛ لأنّ الكسائي ينكر الجارة. فالكوفيون-كما قال بعض النّحاة- يُنكرون العاطفة^(٥)، والبصريون يُنكرون النّاصبة للمضارع ويعدها جارةً ومذهبهم هو المتّبع والمختار؛ لأنّ (حتّى) تخفض الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال^(٦). قال سيبويه: "واعلم أنّ (أنّ) لا تظهر بعد (حتّى) و(كي) ... واكتفوا عن إظهار (أنّ) بعدهما يعلم المخاطب أنّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنهما ليسا ممّا يعمل في الفعل، وأنّ الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يحمل على (أنّ)"^(٧).

وزاد بعض النّحويّين قسمًا خامسًا وهو أن تكون كالفاء في إفادة معنى السّببية^(٨)، والحقيقة أنّ هذا القسم يعود إلى الابتدائية^(٩)، وإن كان الأخفش قد عدّها عاطفة للفعل على الفعل، وذلك إذا دخلت على الماضي أو المستقبل على جهة السّبب نحو: ضربت زيداً حتّى بكى ولأضربنه حتّى يبيكي^(١٠).

وحاول بعض النّحاة أن يضعوا ضابطاً لكل قسم من أقسام (حتّى) الثلاثة، فقال ابن أبي الرّبيع: "(حتّى) إذا وقع بعدها اسم مجرور، أو فعل مضارع منصوب، فهي حرف جرّ، وإذا وقع

(١) أصول ابن السّراج ٤٢٤/١.

(٢) البسيط ٩٠١/٢.

(٣) الإيضاح للفارسي ٢٥٧، مفردات الرّاجب ١٠٧، أسرار العربيّة ٢٦٥، الجنى الدّاني ٥٤٢.

(٤) الإنصاف ٥٩٧/٢ للمسألة الثالثة والثمانون.

(٥) مغني اللّبيب ١٧٣ قال ابن هشام: "والعطف لـ(حتّى) قليل وأهل الكوفة ينكرونه البتة" وفي هذا نظر.

تنظر ص .

(٦) الكتاب ٦/٣، معاني القرآن للأخفش ٢٠/١، المقتضب ٣٧/٢، الأصول ٤٢٦/١، الإيضاح

للفارسي ٣١٥، التّبصرة والتّدكرة ٣٩٨/١، البيان للأبّاري ١٥١/١، الإنصاف ٥٩٨/٢ المسألة

٨٣، شرح المفصّل ٣٠/٧.

(٧) الكتاب ٧/٣.

(٨) الجنى الدّاني ٥٤٢، وينظر ارتشاف الضّرْب ٤٠٧/٢. ولعلّ من ذكّر هذا القسم استند إلى قول

سيبويه في حديثه عن (حتّى): "هذا باب الرّفع فيما أتصل بالأوّل كما تصاله بالفاء، وما انتصب لأنّه

غاية" [الكتاب ٢٠/٣]، مع أنّ سيبويه نفسه قال: "وليس قولنا كاتّصال الفاء يعنى أنّ معناه معنى

الفاء" [الكتاب ٢٠/٣].

(٩) ارتشاف الضّرْب ٤٠٧/٢، الجنى ٥٥٧.

(١٠) الارتشاف ٤٠٧/٢.

بعدها اسمٌ مرفوعٌ أو منصوبٌ فهي حرف عطف، وإذا وقع بعدها الجملة الاسمية أو فعل مضارع مرفوع أو فعل ماضٍ فهي حرف ابتداء^(١)، وهذا القول لا يعدو أن يكون ضابطاً تعليمياً، وإلا فالإعراب تغير أواخر الكلم بتغير العوامل الداخلة عليها، لا تغير العوامل بتغير أواخر الكلم، والعلامة الإعرابية وحدها ليست كافية لتحديد نوع الحرف؛ لأنه قد تتحد العلامة مع اختلاف نوع الحرف وذلك فيما إذا كان ما بعد (حتى) مجروراً فيحتمل أن تكون (حتى) جارة أو عاطفة على مجرور وما بعدها مجرور، وابن أبي الريس لم يغفل هذا، لذا نجده قال في موضع آخر: "وإذا قلت مررت بالقوم حتى زيد، فيتصور أن يكون حرف خفض، ويتصور أن يكون حرف عطف، فإذا قالها من ينصب هنا أو يرفع فهي حرف عطف، وإن قالها من يخفض هناك فهي حرف جر، وإن كان العربي الذي يخفض هناك هو الذي يرفع، فيجب أن يقال في مثل قولك (مررت بالقوم حتى زيد): إنها حرف جر؛ لأن العطف بـ (حتى) قليل، والمعنى واحد إذا جعلتها خافضة وإذا جعلتها عاطفة فيجب ألا يدعى في الشيء الأقل ما وجد إلى الأكثر سبيلاً^(٢)، فلما لم تكن العلامة وحدها كافية لبيان نوع الحرف لُجِيَ إلى ضابط آخر وهو مقياس القلة والكثرة. ومن الناحية من يشترط إعادة الخافض في العاطفة لأمن اللبس. قال ابن السراج: "فإذا قلت: مررت بالقوم حتى زيد، فإن أردت العطف فينبغي أن تعيد الباء لتفرق بين ما انجر بالياء وبين ما انجر بـ (حتى)"^(٣).

حتى بين الإعمال والإهمال:

الأصل في (حتى) ألا تعمل^(٤)؛ لأن العمل للحرف المختص، و(حتى) تدخل على الأسماء والأفعال والجمل^(٥)، ولكنها عملت الجر حملاً على (إلى) الجارة لإفادتها معنى الغاية^(٦)، قال السهيلي: "ومن حيث كانت (حتى) للغاية خفضوا بها كما يخفضون بـ (إلى) التي لا تنهـاء الغاية"^(٧) و(حتى) العاطفة فرغ عن الجارة^(٨)، وقيل إن الكوفيين ينكرون العطف بها. و(حتى) لما خفضت أصبحت من عوامل الأسماء ولكنها غير متمكنة في بابها؛ لأنها تكون عاطفة وجارة فلم تعط نصيبها كاملاً في أحد البابين^(٩)، ولذلك يقال إنها عملت الجر حملاً على (إلى) فدل على

(١) البسيط ٩٠٣/٢، وينظر الجمع ٢٤/٢.

(٢) البسيط ٩٠٥/٢.

(٣) الأصول ٤٢٥/١ وفي المسألة تفصيل. ينظر: جواهر الأدب ٥٠١، الارتشاف ٦٤٧/٢، ٦٤٨، الجنى

الداني ٥٥١، المغني ١٧٢، الأجوبة المرضية ٢٢٣.

(٤) الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية ١٧٨/١، جواهر الأدب ٤٩٣.

(٥) الجمل للرجاحي ٦٦.

(٦) شرح المفصل ٣٠/٧، جواهر الأدب ٤٩٣، الغرّة المخفية ١٧٨/١.

(٧) نتائج الفكر ٢٥٢.

(٨) شرح المفصل لابن الحاجب ٢٠٧/٢.

(٩) أصول ابن السراج ٤٣٩/١.

أنَّ (حتَّى) ليست قوِّيةً في الخفض^(١)، كما أنَّها غير راسخة القدم في باب العطف ولا متمكِّنة فيه^(٢). ولا يمتنع أن تكون حرف جرٍّ في موضع، وتكون غير ذلك في موضع، فلذلك نظائر نحو (اللام) فإنَّها تكون حرف جر وحرف جزم، و(مُذٌّ ومُنْذٌ) يكونان حرفي جر مرةً ويليهما الجملة والاسم المرفوع أحياناً^(٣)، فتصير كل أداة من هذه الأدوات بمنزلة أدواتين^(٤) لكل منهما حالة مستقلة عن الأخرى، وإنما يعتد بالاختصاص، وأنَّ ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال "مع اتِّحاد الجهة أما مع اختلافها فيعمل.... و(كي) عملت الجر من جهة كونها تعليلية والنَّصب من جهة كونها مصدرية"^(٥).

معانيها:

لـ(حتَّى) ثلاثة معان:

١ - انتهاء الغاية: وهذا المعنى مشترك بين أنواعها الثلاثة^(٦). وهو أصل معانيها كما قال الأنباري: "أصل (حتَّى) أن تكون غاية"^(٧)، وقال السُّهيلي: "وأما (حتَّى) فموضوعة للدلالة على أنَّ ما بعدها غاية لما قبلها وغاية كل شيء حدُّه، ولذلك كان لفظها كلفظ الحد"^(٨).

٢ - التَّعليل.

٣ - بمعنى (إلا) في الاستثناء وهو أقلُّها^(٩). وسيأتي الحديث عن هذه المعاني في موضعه. والمعنيان الثاني والثالث يختصَّان بـ(حتَّى) الجارَّة للمصدر المؤوَّل من (أنَّ) المضمرة وجوباً والفعل المضارع. وقال الزُّركشي في البرهان: "وهي للغاية كيف وقعت"^(١٠) إلا أنَّه في البحر المحيط فصلٌ فقال: "(حتَّى) الدَّاخلة على الأفعال قد تكون للغاية، ولجرد السببية والمجازاة والعطف المحض أي: التشريك من غير اعتبار غايته وسببته، فالأول هو الأصل فيحمل عليه ما أمكن"^(١١).

(١) النكت ٧٠٠/١.

(٢) شرح المفصل ٩٧/٨.

(٣) البيان في شرح اللمع لابن جني ٢٤٣، الانصاف ٦٠١/٢، ٥٧٣-المسألة ٨٣.

(٤) الانصاف ٥٧٣/٢ (الحديث عن (كي)).

(٥) حاشية الدُّسوقي ١٣٥/١.

(٦) الأصول ٤٢٤/١، حروف المعاني للزَّجاجي ٦٨، الصَّاحي ٢٢٣، شرح الجمل للجرجاني ١٧٤،

المقتصد ٩٥٦/٢، رصف المباني ٢٥٧، الجني الثاني ٥٥٢، ٥٥٣، البرهان ٢٣٩/٤.

(٧) أسرار العربية ٢٦٦.

(٨) نتائج الفكر ٢٥٢ والحديث عن (حتَّى) العاطفة في الأصل، ويبدو أنَّ لا مانع أن يشمل الكلام جميع

الأنواع، وينظر شرح المفصل ١٨/٨، مغني اللبيب ١٦٨.

(٩) مغني اللبيب ١٦٦.

(١٠) البرهان ٢٣٩/٤.

(١١) البحر المحيط في أصول الفقه ٣١٨/٢، وينظر شرح قواعد الإعراب للكافجي ٣٠٠.

ورد كون (حتى) للعطف المحض الكفوي في الكليات فقال: "واستعارة (حتى) للعطف المحض أي للتشريك من غير اعتبار غايته وسببته لم توجد في كلامهم، بل هي من مختزعات الفقهاء"^(١)، فالداخل على المضارع قد تفيد السببية. ويبدو أن الزركشي في البرهان تابع النحاة فذكر أنها للغاية كيف وقعت، وفي البحر تابع الفقهاء فقال: مجيئها للعطف المحض وهذا - كما ذكر الكفوي - لا وجود له في كلام العرب.

وهذا يعني أن (حتى) تفيد الغاية في جميع أوجهها ما لم يلها فعل مضارع "وإذا دخلت على الفعل فإن احتمل صدر الكلام الامتداد وآخره الانتهاء إليه تكون للغاية، وإلا فإن صلح لأن يكون سبباً للثاني تكون بمعنى (كي)"^(٢)، وأضاف بعضهم معنى (لأن) قبل المضارع المنصوب، وأضاف بعضهم معنى (مع) فذكر ابن الحاجب أن (حتى) تأتي بمعنى (مع) كثيراً^(٣)، فإذا قلت: قرأت الكتاب حتى خاتمته، فالعنى قرأت الكتاب مع خاتمته، وهذا المعنى لا يتنافى مع معنى (إلى) أو معنى الغاية بل هو ناشئ عن دخول ما بعد (حتى) فيما قبلها^(٤)؛ ولذلك ذكر سيبويه في (حتى) العاطفة أن معنى: (رأيت القوم حتى عبد الله)، أي: مع عبد الله^(٥)، ثم إن (حتى) العاطفة تفيد التشريك كالواو والفاء، وهذا لا ينفي كونها للغاية، وهذا بخلاف ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن (حتى) في قولهم: قام القوم حتى زيد، ليست للغاية؛ لأن زيدا دخل في القائمين، فهو "ينكر مجيئها للغاية إذا دخل ما بعدها فيما قبلها"^(٦)، وهذا مخالف لما عليه الجمهور.

وألمح السيوطي إلى أن (حتى) قد تخرج عن معنى الغاية فقال: "ومنع البصريّة جر ما لا يصلح أن يكون غاية لما قبلها وأوجبوا فيه الرفع على أنها ابتدائية، نحو: العجب (حتى) الخز يلبس زيد. وجوز جرّه الكسائي والفراء"^(٧). وأسأل هنا ما المانع أن يكون ما بعد (حتى) غاية في المثال السابق؟ فالتكلم يعجب من لبس زيد الخز ولولم يكن الخز غاية في ارتفاع لما تعجب. ثم قال السيوطي: "ومنعوا [يعنى البصريين] الجر فيما إذا تلا الاسم بعدها جملة اسمية وما بعدها غير شريك لما قبلها في المعنى، نحو: ضربت القوم حتى زيد فتركت"^(٨).

وتحدث فيما يأتي عن كل قسم من أقسام (حتى) على حدة:

- (١) الكليات للكفوي ٢/٢٤٦.
- (٢) شرح قواعد الإعراب للكافجي ٣٠٠.
- (٣) الكافية ٤/٢٧٠ بشرح الرضي.
- (٤) أسرار النحو ١٩٨ قال: "والمراد بكونها بمعنى (مع) كون ما بعدها داخلاً فيما قبلها"، وسبق قول المألفي عند حديثه عن (إلى) أنها إذا دخل ما بعدها فيما قبلها كانت بمعنى (مع): رصف المباني ١٦٩.
- (٥) الكتاب ١/٩٦.
- (٦) ابن الطراوة النحوي ٢٦٢.
- (٧) المجمع ٢/٢٣، وينظر الارتشاف ٢/٤٦٦.
- (٨) المرجع السابق ٢/٢٣.

أولاً: حتى الجارة:

تنقسم (حتى) - كما ذكرنا - إلى جارة وعاطفة وابتدائية، وتحدثت أولاً عن (حتى) الجارة؛ لأنها الأصل، قال الزجاجي: "وأما دخولها على الأسماء المفردة فإن الوجه أن تكون خافضة لها، وربما أجزيت بجرى حرف العطف"^(١).

نوع مدخولها:

تدخل (حتى) الجارة على المفرد، كما تدخل على المصدر المؤول من الفعل المضارع المنصوب بأن مضمرة وجوباً على مذهب البصريين. أمّا الكوفيون فلا يأتي بعدها عندهم إلا الاسم الصريح، وفيما يأتي تفصيل الحديث عن مدخولها:

أ- حتى الجارة للاسم الصريح^(٢):

لم ترد (حتى) الجارة للاسم الصريح في القرآن الكريم إلا في سبع آيات، حُرِّتْ في ست منها لفظ حين والسابعة هي قوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٣)، وكذلك قل ورودها في الدواوين فلم ترد في المعلقات العشر جارة للاسم الصريح^(٤)، ولا في ديوان عنزة مع أن (حتى) وردت فيه تسعاً وخمسين مرة - حسب استقراي - ولا في ديوان زهير بن أبي سلمى والناطقة الذبياني، ووردت في بعض شواهد النحاة. وقد يكون الاسم الصريح اسم عين نحو: قام القمر حتى زيد، أو مصدرًا صريحًا نحو: سرت حتى غروب الشمس^(٥)، قال أبو حيّان: "وينوب عن الزمان المصدر المقارن للزمان تقول: (أقم عندنا حتى طلوع الشمس وقيام زيد) وهو خفض"^(٦)، وفي بيان عامل الجر أربعة مذاهب وهي:

١- أن (حتى) هي الخافضة بنفسها عند البصريين؛ لأنها من عوامل الأسماء^(٧)، وعملت الخفض حملاً على (إلى) لاشتراكهما في معنى الغاية^(٨).

٢- ذهب الكسائي أن ما بعدها مجرور بإضمار (إلى)، و(إلى) هي العاملة؛ لأن (حتى) لا تكون - عنده - حرف جر، وإذا عملت فلا تعمل إلا النصب، فإذا قلت: ضربت القوم حتى

(١) الجمل للزجاجي ٦٧.

(٢) حتى الجارة للمصدر المؤول في ص ٢٥٤.

(٣) سورة القدر من الآية ٥.

(٤) شرح القصائد العشر للشريزي.

(٥) شرح التسهيل ١٦٦/٣، وصف المباني ٢٥٨، الجنى الداني ٥٤٢، ٥٤٣.

(٦) الارتشاف ٦٥٠/٢.

(٧) الإنصاف ٥٩٨/٢ للمسألة ٨٣، وينظر: الكتاب ٧/٣، المقتضب ٣٧/٢، البيان للأبياري ١٥١/١.

(٨) شرح المفصل ١٧/٨، ارتشاف الضرب ٤٦٦/٢، الجنى الداني ٥٤٢.

(٨) نتائج الفكر ٢٥٢، التبيان في إعراب القرآن ١٥٥/١، شرح المفصل ٣٠/٧.

زيد، فتقديره: حتى انتهى ضربي إلى زيد، ثم حُذِفَ (انتهى ضربي إلى)؛ تخفيفاً^(١). وهذا المذهب يبطل معنى (حتى)^(٢).

٣- ذهب الفراء إلى أنها جارة لنيابتها عن (إلى) وهي عنده من عوامل الأفعال، وقد يُظهرون (إلى) بعدها كما في قول العرب: (جاء الخبرُ حتى إلينا)، فجمعوا بينهما على تقدير إلغاء إحداهما^(٣).

٤- ذهب بعض الكوفيّين إلى أنها ناصبة بنفسها كـ(أن)، أو جارة بنفسها أيضاً تشبيهاً بـ(إلى)^(٤).

وإذا كانت (حتى) جارة للمفرد فمذهب سيبويه وجمهور البصريّين -عدا المبرد- أن (حتى) الجارة تختص بالظاهر دون الضمير^(٥)، قال سيبويه في باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر: "واستغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم: رأيتهم حتى ذاك، وبقولهم: دعه حتى يوم كذا وكذا، وبقولهم: دعه حتى ذاك، وبالإضمار في (إلى) إذا قال: دعه إليه؛ لأنّ المعنى واحد"^(٦)، وقال في موضع آخر عن (إلى): "وهي أعمُّ في الكلام من (حتى)"، تقول: قمت إليه، فجعلته منتهاك من مكانك، ولا تقول: حتاه^(٧)، فهذه نصوص صريحة تدلُّ على عدم تجويز سيبويه جرَّ (حتى) للمضمر.

وينسب إلى المبرد والكوفيّين^(٨) جواز اتصالها إلى الضمير فيقال حتاه وحتاك قياساً على (إلى)، واستدلوا بقول الشاعر:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى أَنَا
فَتَى حَتَاكَ يَابْنَ أَبِي نَزِيدٍ^(٩)

(١) الإنصاف ٥٩٨/٢ المسألة ٨٣، وينظر: البيان في شرح اللمع ٢٤٣، الغرّة المخفية ١٧٩/١، شرح التسهيل ٢٤/٤، شرح الرضي على الكافية ٢٧٣/٤، جواهر الأدب ٤٩٧.

(٢) الإنصاف ٦٠٠/٢.

(٣) البيان في شرح اللمع ٢٤٣، شرح المفصل ١٧/٨، شرح التسهيل ٢٤/٤، الارتشاف ٤٠٣/٢، ٤٦٦، الجمع ٢٤/٢.

(٤) الإنصاف ٥٧٣/٢ المسألة ٧٨، ٥٩٧/٢ المسألة ٨٣، وينظر: الارتشاف ٤٠٣/٢، الجمع ٨/٢، حاشية الأمير ١١٢/١.

(٥) الكتاب ٣٨٣/٢، الأصول لابن السراج ٤٣٩، ٤٢٦/١، شرح المفصل ١٦/٨، ارتشاف الضرب ٤٦٩/٢ (نسبه إلى الجمهور)، شرح التسهيل ١٦٨/٣، الجنى الداني ٥٤٣.

(٦) الكتاب ٣٨٣/٢.

(٧) المصدر السابق ٢٣١/٤.

(٨) الأصول ٤٣٩/١ (نسبه إلى المبرد)، شرح المفصل ١٦/٨، الكافية لابن الحجاج (مع شرح الرضي) ٢٧٦/٤ (ذكر المبرد فقط)، ارتشاف الضرب ٤٦٩/٢، الجنى الداني ٥٤٣، مغني اللبيب ١٦٦، الجمع ٢٣/٢.

(٩) ارتشاف الضرب ٤٦٩/٢، الجنى الداني ٥٤٤.

وأجيب عن القياس بأنَّ بين (حتَّى) و(إلى) فرقاً لقوَّة (إلى) وأصالتها، وضعف (حتَّى) وفرعيتها^(١)، وعن البيت بأنَّه ضرورة عند الجمهور^(٢)، وقد قال سيبويه: "إلا أن الشَّعراء إذا اضطروا أضَمُّوا في الكاف"^(٣)، وقال أبو حيان عني هذا البيت: "وانتهاء الغاية في (حتَّاك) لا أفهمه، ولا أدري ما يعني بحتَّاك فلعلَّ هذا البيت مصنوع"^(٤).

واستدلَّ المميزون أيضاً بقول الشَّاعر:

وَأَكْفِيهِ مَا يَخْشَى وَأَعْطِيهِ سُؤْلَهُ
وَأَلْحِقْهُ بِالْقَوْمِ حَتَّاءَ لَاحِقٍ^(٥)

وأجيب عن البيت بأمور:

- ١- أنَّ ذلك ضرورة.
- ٢- أنَّ الضمير مرفوع منفصل، حذف الواو منه للضرورة، والأصل (حتَّى) هو^(٦).
- ٣- حتَّى في البيت ابتدائية لا جارية وإلا لم يكن لرفع (لاحق) وجه^(٧).

أما قوله:

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍ
تَرْجِي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَحِيبُ^(٨)

فضرورة أو شاذ^(٩).

أما عن أسباب عدم جرِّها للمضمر فهي:

- ١- أنَّهم استغنوا عن الإضمار في (حتَّى) بقولهم: (حتَّى ذاك)، وبالإضمار في (إلى)؛ لأنَّ المعنى واحد كما ذكر سيبويه^(١٠)، كما استغنوا بقولهم تَرَكَ عَنْ وَدَعْ وَذَرَّ^(١١)، ولأنَّ (إلى) أشدُّ تمكناً وأوسع تصرفاً. وقول سيبويه إنَّ المعنى واحد ليس على إطلاقه فالمعنى واحد في إفادة انتهاء الغاية، ولكن (إلى) لاتغني عن (حتَّى) مطلقاً؛ لأنَّ (حتَّى) الجارة قد تفيد قوَّة أو ضعفاً، أمَّا (إلى) فلا تفيد ذلك^(١٢).

(١) جواهر الأدب ٥٠٠.

(٢) الجنى الدَّاني ٥٤٤ "هذا عند البصريين ضرورة"، وينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٧٧/٤ قال: "وهو شاذ"، جواهر الأدب ٥٠٠ قال: "لا اعتداد به لشذوذه"، الهمع ٢٣/٢.

(٣) الكتاب ٣٨٤/٢.

(٤) الهمع ٢٣/٢.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٧٦/٤، جواهر الأدب ٥٠٠.

(٦) جواهر الأدب ٥٠٠.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٢٧٧/٤.

(٨) مغني اللبيب ١٦٦.

(٩) مغني اللبيب ١٦٧.

(١٠) الكتاب ٣٨٣/٢، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٤/١، شرح الرضي على الكافية ٢٦٧/٤.

(١١) وذلك لأنَّه سمع الأمر والمضارع من ودع ووذر، فقبل دع وبدع، وذَرَّ ويزنر، ولم يسمع الماضي استغناءً عنه بترك.

(١٢) تنظر ص من هذا البحث.

٢- أنها لو دخلت على الضمير لقلبت ألفها ياء^(١)؛ لأن القاعدة أن الحروف الجارة إذا كان آخرها ألفاً ودخلت على ضمير قلبت ألف ياء، مثل: عليك^(٢)، وهي فرع عن (إلى) فلا تختمل ذلك، ولو قلبت للزم مساواة الفرع بالأصل دون ضرورة^(٣) وهو ممتنع لتوقفه على النقل ولم يسمع فامتنع التصرف^(٤)، ولو لم تقلب لكان خروجاً عن المعهود في نظيراتها^(٥)، واعترض بأن من الجائز أن تجر الضمير بدون قلب للفرعية المذكورة^(٦).

٣- أن مجرورها لا يكون إلا بعضاً مما قبلها أو كـبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل، وردّ بأنه قد يكون ضميراً حاضراً فلا يعود على ما تقدّم، وقد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدّم غير الكل، مثل: زيدٌ ضربتُ القومَ حتّاه^(٧)، ثمّ إنه لا يلزم أن يكون بعضاً أو كـبعض دائماً.

٤- خشية التباسها بالعاطفة ويرده أنها لو دخلت عليه لقلبت في العاطفة قاموا حتّى أنت، وأكرمهم حتّى إياك بالفصل لأنّ الضمير لا يتصل إلا بعامله، وفي الخافضة (حتّاك) بالوصل^(٨).

٥- أن ما بعدها يكون آخر جزء أو ملاقياً آخر جزء، والضمير كناية عن السابق، فلو دخلت على الضمير فقلنا بدلا من أكلت السمكة حتّى رأسها: أكلت السمكة حتّاه، يكون الرأس كل السمكة وهو محال^(٩).

٦- لئلا تختلط الضمان؛ لأنّ ما بعد (حتّى) يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً^(١٠)،

دلالتها على انتهاء الغاية:

(حتّى) الجارة للاسم الصريح معناها انتهاء الغاية زمانية أو مكانية حسية أو معنوية. قال سيبويه عن الاسم بعد (حتّى): "والاسم إذا كان غاية جرّ وهذا قول الخليل"^(١١)، فسيبويه في هذا

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٤/٢، جواهر الأدب ٤٩٩، المجمع ٢٣.

(٢) حاشية الدسوقي ١٣٣/١.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٤٥/٢، المجمع ٢٣/٢، حاشية الصبان ٢١٩/٢، حاشية الدسوقي ١٣٣/١.

(٤) جواهر الأدب ٤٩٩.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٤/٢، جواهر الأدب ٤٩٩.

(٦) تحفة الغريب الورقة الورقة ١٣٩، حاشية الدسوقي ١٣٣/١.

(٧) مغني اللبيب ١٦٧، المجمع ٢٣/٢، حاشية الدسوقي ١٣٣/١.

(٨) مغني اللبيب ١٦٧، المجمع ٢٣/٢.

(٩) جواهر الأدب ٤٩٩.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) الكتاب ١٧/٣، وورد نحو من ذلك في: ٩٦/١، ٩٧-٢٣١/٤، وينظر المقتضب ١٣٩/٤، أصول

ابن السراج ٤٢٤/١، معاني الحروف للرّماني ١١٩، التبصرة والتذكرة ٤٢٩/١، الأزهية ٢١٤،

شرح المفصل ١٧/٨، شرح جمل الزّجاجي لابن هشام ١٥٦ "الخفض على الغاية (بـ) (حتّى)".

النَّصَّ يربط بين المعنى والعمل، وذكرنا أنَّ معنى الغاية في (حتى) كان سبباً في إعمالها حملاً على (إلى) الجارة^(١)، ولذلك قد يطلق كلمة الغاية ويراد بها الجارة، قال ابن السَّيرافي: "و(حتى) التي هي غاية لا تدخل على المبتدأ والخبر"^(٢)، ويقصد بها الجارة. وقال الصَّيمري عن (حتى): "تجر الأسماء بمعنى (إلى) وتسمى غاية"^(٣)، ويمكن أن نلاحظ هذا من قول ابن يعيش: "فإن قيل ولم قلت إنَّ أصلها الغاية، وإنَّها في العطف محمولة على الواو؟ فالجواب إنَّما قلنا إنَّ أصلها الجر؛ لأنَّها لما كانت عاطفة لم تخرج عن معنى الغاية"^(٤) إلى آخر ما قال، والشَّاهد في هذا النَّصَّ استبداله كلمة الجر بكلمة الغاية، فدلَّ على أنَّهما مترادفتان، مع أنَّ العاطفة تفيد الغاية أيضاً كما بيَّس النَّصَّ. وقال ابن مالك: "لأنَّ الغاية حرف جر"^(٥) وقولهم غاية المراد به انتهاء الغاية لا المعنى الشَّامل للغاية. فـ (حتى) تفيد انتهاء الغاية وهي بمنزلة (إلى)^(٦)، قال ابن أبي الرَّيِّع: "ولم يفهم هذا ابن الطَّراوة"^(٧) وذلك لأنَّ ابن الطَّراوة خالف النُّحاة في قولهم إن (حتى) في نحو: (قام القوم حتى زيد) تفيد الغاية فقال: "هذا محال لأنَّك إذا قلت: قام القوم حتى زيد، فزيد بلا شك قد دخل في القائمين، وإذا قلت: قام القوم إلى زيد، فزيد لم يقم"^(٨) فابن الطَّراوة ينكر مجيء (حتى) للغاية إذا دخل ما بعدها فيما قبلها^(٩) ويفرِّق بين معنى (إلى) و(حتى) في المثالين من حيث الدُّخول وعدمه، "وهذا الاختلاف لا يقتضي عدم دلالة (حتى) على الغاية"^(١٠)، وقد ردَّ ذلك ابن أبي الرَّيِّع فقال: "والانفصال عن هذا بما ذكرته، وهو أنَّ الخفض إنَّما هو بملاحظة وصول القيام إلى زيد، أي: قام النَّاس كلُّهم حتى هذا الضَّعيف الذي لا يستطيع القيام"^(١١)، ونظر لذلك بالعطف بـ (حتى) في نحو: (قام القوم حتى زيد)، فزيد قد عُطف على القوم وهو داخل فيهم والشَّيء لا يعطف على نفسه، ورد هذا بأنَّ العرب قد تفعله واستدل بقوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَكْهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾^(١٢) فُعْطِيَ النَّخْل والرُّمَّان على الفاكهة مع أنَّهما منها، فكذاك (قام القوم حتى

(١) تنظر ص ٢٣٣ وص .

(٢) شرح أبيات سيبويه ٧٣/٢ .

(٣) التَّبصرة والتَّذكرة ٤١٩/١ .

(٤) شرح المفصَّل ١٧/٨، وينظر التَّبصرة والتَّذكرة ٤١٩/١، شرح ملحمة الإعراب ١٢٥، شرح التَّسهيل ٥٥/٤ "لأنَّ الغاية حرف جر"، البسيط ٩٠١/٢ .

(٥) شرح التَّسهيل ٥٥/٤ .

(٦) المغني ١١٦/١ "وأحدها أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل".

(٧) البسيط ٩٠٢/٢ .

(٨) ابن الطَّراوة النَّحوي ٢٦١ .

(٩) ابن الطَّراوة النَّحوي ٢٦٢ .

(١٠) المرجع السَّابق ٢٦٢ .

(١١) البسيط ٩٠٢/٢ .

(١٢) سورة الرحمن الآية ٦٨ .

زيد^(١)، ثم قال: "لأنَّ هذا موضعٌ تعظيمٌ وهو ممَّا يكثر فيه الجهل"^(٢). وكلام ابن الطَّراوة مبني على أنَّ ما بعد (حتَّى) الجارة داخل فيما قبلها مطلقاً وفي المسألة خلاف سيأتي لاحقاً^(٣)، وردَّ ابن أبي الرِّبيع مبني على إفادة (حتَّى) الجارة التَّحقير في المثالين. وإفادتها للتَّحقير أو التَّعظيم ليس بمطرد وسنذكر ذلك في موضعه^(٤).

وإذا ثبت أنَّ (حتَّى) الجارة تأتي لانتهاء الغاية حتَّى أطلق عليها غاية دون العاطفة أو الابتدائية فلسائل أن يسأل لم اختصَّت الجارة بهذا الاسم دون أختيها، مع أنَّهما تفيدان الغاية أيضاً؟ قد يكون ذلك لأنَّ الأصل في الثلاثة الجارة وأن معنى الغاية فيها أقوى من أختيها؛ لأنَّها محمولة على (إلى) و(إلى) قويَّة في إفادة معنى الغاية، وذكر ابن يعيش أنَّ الجارة تميَّزت عن العاطفة بجواز أن يكون ما بعدها من غير نوع ما قبلها^(٥)، وسيأتي مزيد من الفروق في موضعه^(٦)، وسنبين حين نذكر ترتيب أدوات الانتهاء من حيث القوَّة أنَّ (حتَّى) الجارة تأتي في المركز الثَّاني بعد (إلى).

ومع قوَّة دلالة (حتَّى) على معنى الغاية إلا أنَّها ضعيفة فيها إذا قورنت بـ(إلى)، وذلك لأنَّ الأصل في الغاية أن تكون بـ(إلى)، و(حتَّى) محمولة عليها وفرع عنها^(٧)، وعلل الدُّسوقي لذلك بأنَّ (إلى) لا تخرج عن معنى الغاية إلى معنى آخر، و(حتَّى) تخرج إلى غيره من المعاني^(٨) وهذا غير مسلم فقد رأينا آنفاً أنَّ (إلى) تخرج إلى معانٍ غير انتهاء الغاية. ولضعف (حتَّى) في الغاية فإنَّها لا تدخل إلا على آخر الشَّيء، ولا تدخل على وسطه^(٩)، وكذلك ذكر ابن هشام أنَّه لا يجوز أن يقال: سرت من البصرة حتَّى الكوفة، بل يقال إلى الكوفة؛ لكون (حتَّى) ضعيفة في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية^(١٠)، وتبعه في ذلك السيوطي فذكر أنَّ من الفروق بين (حتَّى) و(إلى) أنَّ (حتَّى) لا يقابل بها ابتداء الغاية^(١١)، وما ذهب إليه فيه نظر؛ فقد سُمِعَ:

- (١) البسيط ٩٠٢/٢.
- (٢) المرجع السابق.
- (٣) تنظر ص ٢٤٢ من هذا البحث فما بعدها.
- (٤) تنظر ص ٢٤٢ من هذا البحث.
- (٥) شرح المفصل ١٧/٨.
- (٦) تنظر ص من هذا البحث.
- (٧) شرح المفصل ٣٠٤٢٠/٧، جواهر الأدب ٥٠٠، ارتشاف الضَّرْب ٤٦٨/٢، شرح الألفيَّة للمراي ٢٠٥/٢، همع الهوامع ٢٢/٢، حاشية الصَّبَّان ٢١٩/٢.
- (٨) حاشية الدُّسوقي ١٣٥/١.
- (٩) شرح الكافية لثَّانِيَة ٧٩٩/٢، شرح الرضي على الكافية ٢٧٣/٤، شرح الألفيَّة للمراي ٢٠٥/٢، حاشية الصَّبَّان ٢١٩/٢.
- (١٠) مغني اللَّيْب ١٦٨، وينظر همع ٢٣٤٢٢/٢.
- (١١) معترك الأقران ١٥٨/٢.

مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لَا تَرَى مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا^(١)

و(حَتَّى) في البيت جارة للمصدر المؤول، ولعلَّ ابن هشام يقصد (حَتَّى) الجارة للمصدر الصريح ولكن لو لم تأتْ (مِنْ) فكيف نقابل بها ابتداء الغاية؟

ومَّا يدل على ضعف (حَتَّى) في الغاية أيضًا أنَّ بعض اللُّغَوِيِّين جعلوا دلالتها على انتهاء الغاية لنيابتها عن (إلى)، قال كراع النَّمْل في باب دخول حروف الصِّفَات على بعض: "وتكون (حَتَّى) بمعنى (إلى)". قال الأصمعي: أنشدني عيسى بن عمر لبديوي:

كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى أَخِيكَ مَتَاعٌ وَيَقْدِرُ تَفَرُّقٌ وَاجْتِمَاعٌ

أي: إلى أخيك^(٢). وتبعه الثعالبي فذكر أنَّ (حَتَّى) تقع موقع (إلى)^(٣) ومثَّل لذلك بقوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٤).

أحوال وشروط حَتَّى الجارة للاسم الصريح:

أولاً: أحوال وشروط ما قبلها:

١ - يجوز إظهاره وتقديره^(٥) ومثَّل ابن مالك للمقدَّر بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ جُنَّةٌ حَتَّى

حِينَ﴾^(٦) فما قبل (حَتَّى) مقدَّر. ومجرورها منتهى أحيان مفهومة لم يصرَّح

بذكرها^(٧). ويُقال: نَمَتْ (حَتَّى) الصُّبْح، أي: نمت الليلة حَتَّى الصُّبْح. قال الفراء^(٨) "أما

الأرجح الثلاثة في الأسماء، فإن ترى بعد (حَتَّى) اسماً وليس قبلها شيء يشاكله يصلح

عطف ما بعد (حَتَّى) عليه، أو أن ترى ما بعدها اسماً وليس قبلها شيء"^(٩) وخص

ذلك بالمواقيت قال: "لأنَّ الأسماء التي تصلح بعد (حَتَّى) منفردة إنما تأتي من المواقيت

كقولك: أقم حَتَّى اللَّيْلِ، ولا تقول: ضربت حَتَّى زيد؛ لأنَّه ليس بوقت، فلذلك لم

يحسن إفراد زيد وأشباهه"^(١٠)، ومعنى قوله منفردة: لم يسبقها ما يصلح أن تكون

جزءاً منه، وأجاز الفراء حذف ما قبل (حَتَّى) إذا كان ما بعدها زماناً.

(١) الرَّصَف ٣٨٦.

(٢) المنتخب ٦٢١.

(٣) كتاب فقه اللغة ٢٣٧.

(٤) سورة القدر الآية ٥.

(٥) أصول ابن السَّراج ٤٢٦/١، شرح الرضي على الكافية ٢٧٣/٤. (وذكرت هذا الشَّرْط في حَتَّى الجارة؛ لأنَّه أحد الفروق بينها وبين حتى العاطفة كما سيأتي).

(٦) سورة يوسف من الآية ٣٥.

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٢/٢.

(٨) معاني القرآن للفراء ١٣٦/١.

(٩) معاني القرآن للفراء ١٣٨/١.

- ٢- أن يكون ممثلاً متطاولاً: ونذكر هنا أن الفعل المتعدي بـ (حتى) يجب أن يستوفي أجزاء المتجزئ الذي قبل (حتى) شيئاً فشيئاً حتى ينتهي إلى ما بعد (حتى) من الجزء أو الملاقي^(١) بخلاف (إلى)، ولذلك قال سيبويه: "ويقول الرجل: إنما أنا إليك، أي: إنما أنت غايي، ولا تكون (حتى) ها هنا فهذا أمر (إلى) وأصله وإن اتسعت"^(٢).
- ٣- أن يكون ذا أجزاء: لما كانت (حتى) موضوعاً لإفادة تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية^(٣) لزم أن يكون ما قبلها ذا أجزاء^(٤) فينتقل الحدث من جزء إلى آخر حتى يصل إلى الغاية. قال الزجاجي عن (حتى): "ولا تقع في كلا الوجهين إلا بعد جمع"^(٥)، ويعني بالوجهي: الجر والعطف. وقال الجاشعي عن (حتى): "ولا تقع في جميع وجوها إلا بعد جمع إلا إذا دخلت على الفعل"^(٦)؛ وكذلك قال ابن مالك: "ومجورها إما بعض لما قبلها من مفهوم جمع إفعالاً صريحاً أو غير صريح، وإما كـ بعض"^(٧)، ومعنى كونه صريحاً: أن يكون بلفظ موضوع للجمعية سواء أكان جمعاً اصطلاحياً، أو لغوياً كرجال وقوم، ومعنى كونه غير صريح أن يدل على الجمعية بغير لفظ موضوع لها كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جُنَّتُهُ حَتَّىٰ حِينَ﴾ فإن مجرور (حتى) فيه متتهى لأحيان مفهومة غير مصرح بذكرها^(٨)، ولذلك قال سيبويه: "تقول: قمت إليه، فجعلته متهاك من مكانك، ولا تقول حثاه"^(٩)، ويقال: قام زيد إلى عمرو دون (حتى)، "وعلة ذلك أن (حتى) تدل على بلوغ الفعل غايته، ولفظ الواحد لا يتناول أكثر منه بحيث يجوز تخصيصه ببعضه بخلاف لفظ الجمع فإنه جاز أن يضاف الفعل إلى القوم ولا يراد دخول زيد فيهم لعظمة أو حقارة فإذا جثت بـ (حتى) أزلت هذا الجواز وتنزلت (حتى) منزلة التوكيد المانع من التخصيص"^(١٠).

ثانياً: أحوال و شروط ما بعدها:

- (١) شرح الرضي على الكافية ٢٧٧/٤.
- (٢) الكتاب ٢٣١/٤، وينظر المغني ١٦٨.
- (٣) مغني اللبيب ١٦٨، وينظر المفصل ٢٨٤.
- (٤) شرح الرضي على الكافية ٢٧٣/٤.
- (٥) الجمل ٦٧.
- (٦) الإشارة إلى تحسين العبارة ٧٩.
- (٧) التسهيل ١٦٦/٣ مع شرحه لابن مالك.
- (٨) شرح التسهيل ١٦٦/٣.
- (٩) الكتاب ٢٣١/٤.
- (١٠) جواهر الأدب ٤٩٨، ٤٩٩ نقلاً عن العكبري.

١- أن يكون موثقاً: لأنه حدّ والتحديد بالمجهول لا يفيد^(١). وقد تقدّم في الشروط المشتركة^(٢).

٢- أن يكون آخرًا أو متصلاً به: اشترط النحاة في مجرور (حتى) أن يكون آخر جزء مما قبلها أو ملاقيًا لآخر جزء منه^(٣)، قال الزّمخشري عن مجرور (حتى): "يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء منه؛ لأنّ الفعل المعدّى بها الغرض فيه أن ينقضي ما تعلّق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه، وذلك قولك: أكلت السمكة حتى رأسها، ونمت البارحة حتى الصباح، ولا تقول: حتى نصفها أو ثلثها، كما تقول: إلى نصفها وإلى ثلثها"^(٤)، وذكر في الكشف حين فسّر قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾^(٥)، أنّ (حتى) مختصة بالغاية المضروبة، و(إلى) عامّة في كل غاية^(٦)، فلا يقال: قرأت الكتاب حتى نصفه، ولكن يؤتى هنا بـ(إلى)؛ لأنها أشدّ تمكّناً وأوسع تصرفاً، ومثال كونه آخرًا: أكلت السمكة حتى رأسها، ومثال كونه ملاقيًا: سرت النهار حتى الليل، ومنه قوله تعالى عن ليلة القدر: ﴿سَلِّمْ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٧) فمطلع الفجر ليس جزءاً أخيراً من الليل وإنما هو ملاق لآخر جزء منه، ومعنى مطلع الفجر وقت طلوعه، وقال السيرافي وجماعة إنّها لا تجر إلا الجزء فقط دون المتصل به^(٨) قال الرّضي: "وهو مردودٌ بالآية"^(٩). أمّا ابن مالك فلم يشترط ذلك فقال في التسهيل: "ولا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء خلافاً لمن زعم ذلك"^(١٠) ويقصد به الزّمخشري والمغاربة كما قال في الشّرح^(١١) مع أنّ غيرهم^(١٢) قال بذلك أيضاً.

واستدلّ ابن مالك بقول الشاعر:

(١) شرح الرضي على الكافية ٢٧٣/٤.

(٢) تنظر ص ٦٣ من هذا البحث.

(٣) المفصل ٢٨٤، الكشف ٥٥٩/٣، شرح الرضي على الكافية ٢٧٣/٤، جواهر الأدب ٤٩٦، ٤٩٧، الجني الدّاني ٥٤٤، البرهان ٢٣٩/٤، أسرار النحو ٢٧٣.

(٤) المفصل ٢٨٣، ٢٨٤.

(٥) سورة الحجرات من الآية ٥.

(٦) الكشف ٥٥٩/٣.

(٧) سورة القدر الآية ٥.

(٨) شرح الرضي على الكافية ٢٧٤/٤، الجمع ٢٣/٢.

(٩) شرح الرضي على الكافية ٢٧٤/٤.

(١٠) التسهيل ١٦٦/٣ مع شرحه لابن مالك.

(١١) شرح التسهيل ١٦٨/٣.

(١٢) الارتشاف ٤٦٨/٢، المغني ١٦٧، شرح التصريح ١٧/٢.

عَيَّنْتُ نَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نَصَفْتُهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَوْسًا^(١)

وردد ذلك أبو حيَّان؛ لأنَّ البيت ليس نظير ما مثل به الرَّخْشَرِي والمغاربة وما استدللَّ به لا حجة فيه؛ لأنَّه لم يتقدَّم (حتَّى) ما يكون ما بعدها جزءًا منه في الجملة المغيَّاة بـ(حتَّى)، ولا ملاقيًا لآخر جزء، ولو صرَّح فقال ما زلت راجيًا وصلها تلك اللَّيلة حتَّى نصفها، كان ذلك حجة على الرَّخْشَرِي وغيره^(٢)، وقال الدماميني إنَّها في حكم الملفوظ بها^(٣).

وخص ابن هشام جرَّها للآخر أو الملاقي بالمسبوق بذى أجزاء^(٤)، وأيده السُّيوطي فقال: "ونحن نقول إذا لم يتقدَّم في الجملة المغيَّاة بـ(حتَّى) ما يصلح أن يكون ما بعدها آخر جزء جاز أن تدخل على ما ليس به ولا ملاقيًا له"^(٥). وتجدر الإشارة إلى أنَّ ابن مالك في شرح الشَّافِيَّة الكافية أيَّد رأي الرَّخْشَرِي والمغاربة فقال: "ودلالة (حتَّى) (وإلى) على الانتهاء كثير إلا أنَّ (إلى) أمكن من (حتَّى)؛ ولذلك يقال (سرى زيد إلى نصف النَّهار، وعمرى إلى الصَّبَّاح)، ولا يجرُّ بـ(حتَّى) إلا آخر أو ما اتصل بآخر كقوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾"^(٦)^(٧).

٣- قد يكون بعضًا ممَّا قبلها أو كبعضه^(٨) وقد لا يكون، وقد أشار إلى ذلك ابن السَّراج في قوله عن (حتَّى) الجارة: "إلا أنَّها تقع على ضربين: إحداهما: أن يكون ما بعدها جزءًا ممَّا قبلها وينتهي الأمر به، والضرب الآخر: أن ينتهي الأمر عنده.... فأما الضرب الأوَّل وهو ما ينتهي به الأمر [فإنَّه] لا يجوز أن يكون بعد واحد ولا اثنين لأنَّه جزء من جماعة"^(٩)، وعلى هذا فإذا كان ما قبل (حتَّى) ذا أجزاء وكان ما بعدها آخرًا لزم أن يكون جزءًا ممَّا قبلها^(١٠) نحو أكلت السَّمكة حتَّى رأسها، وإلا فلا نحو: صمت الأيام حتَّى يوم الفطر، فيوم الفطر ليس بعضًا من الأيام المصوم فيها،

(١) شرح التَّسهيل ١٦٨/٣، والبيت في: الجنى الدَّاني ٥٤٤، المغني ١٦٧.

(٢) الجنى الدَّاني ٥٤٤، ٥٤٥، وينظر: المغني ١٦٧، الجمع ٢٣/٢.

(٣) شرح التَّصريح ١٧/٢.

(٤) مغني اللَّيْب ١٦٧ وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٤٧/٣: "وإنَّما يجر بـ(حتَّى) - في الغالب - آخر أو متصل بآخر" فاحتز بقوله في الغالب.

(٥) الجمع ٢٣/٢.

(٦) سورة القدر الآية ٥.

(٧) شرح الكافية الشَّافِيَّة ٧٩٩/٢، ٨٠٠.

(٨) وعَرَّف أ. عَبَّاس حسن المراد بالشَّيْب بالبعض بأنَّه: "العَرَض الملازم للكل من غير أن يدخل في تكوين ذاته الأصليَّة كالجمل والعلم واللون والخلق والصوت" [النحو الوافي ٥٨١/٣، هامش ٢].

(٩) الأصول ٤٢٤/١. وينظر المغني ١٧٢.

(١٠) جواهر الأدب ٤٩٦، المغني ١٧٢ (إنَّ شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضًا أو كـ(بعض)).

وعندها يتعين الجر لا العطف فيما بعد (حتى^(١))، وإذا قلتُ أعجبتني الجارية حتى ابنها؛ تعين الجر لأنَّ الابن ليس جزءاً من الجارية ولا بعضاً منها، بخلاف إذا ما قلتُ أعجبتني الجارية حتى حديثها؛ لأنَّ الحديث كـبعض من الجارية^(٢)، واشترط الزمخشري كون ما بعدها جزءاً؛ لأنَّ معناها أن يستعمل لاختصاص ما تقع عليه إما لرفعته أو دناءته^(٣)، وهذا موزن على أنَّ ما بعد (حتى) الجارة داخل على كل حال عند الزمخشري، وقال ابن مالك: "ومجروها إمَّا بعض لما قبلها من مفهوم جمع إفعالاً صريحاً أو غير صريح، وإما كبعض"^(٤) وهذا لا يلزم فقد لا يكون، قال المرادي: "وهذا الشرط ذكره النحويون في باب العطف ولم أرهم ذكره في باب الجر، إلا ابن مالك"^(٥)، وقال أبو حيان في الارتشاف: "وإن تقدَّم ما يصلح أن يكون غايةً، فإما أن يكون جزءاً لما قبلها أو لا، إن لم يكن فالجر"^(٦)، وأقره الدُّسوقي^(٧)، وقد يكون بعضاً بالتأويل^(٨) كما في قول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادُ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا^(٩)

إذ التأويل: ألقى ما يثقله حتى نعله^(١٠). ويجوز فيما بعد (حتى) في هذا البيت الرفع فتكون (حتى) ابتدائيةً، والنصب فتكون عاطفة^(١١)، وذكر أبو حيان أن النصب هو كلام العرب الذي سُمع عنهم^(١٢).

٤- قد يكون من جنس ما قبلها وقد لا يكون وذلك وفقاً للآراء الآتية:

أ- نقل ابن فارس عن الفراء إجازته: "إنَّه ليقاقل الرَّجَالَةَ حَتَّى الفَرَسَانِ، وإنَّ كليي لبصيد الأرانب حَتَّى الطُّبَاءِ خَفَضًا ونَصَبًا"^(١٣)، فلم يشترط أن يكون ما بعد

(١) الأصول ٤٢٦/١، ارتشاف الضرب ٤٦٦/٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥١٧/١.

(٣) شرح المفصل ١٦/٨.

(٤) التسهيل ١٦٦/٣ مع شرحه.

(٥) الجنى الدَّاني ٥٤٨.

(٦) الارتشاف ٤٦٦/٢. وفيه: "يكون جزاء لما قبلها"، وصحَّته: جزءاً.

(٧) حاشية الدُّسوقي ١٣٣/١ قال: "على أنا لا نسلم أنَّ مجروها بعضاً أو كالبعض دائماً".

(٨) "أي بتقدير أنه كالبعض وافتراس ذلك والمراد به: ما يصاحب الكل ويرافقه في أحيان كثيرة دون أن يكون جزءاً حقيقياً ولا ملازماً له ملازمة دائمة" [النحو الوافي ٥٨١/٣، هامش ٢].

(٩) الجنى الدَّاني ٥٤٧. وهو في: الكتاب ٩٧/١، الأصول في النحو ٤٢٥/١، معاني الحروف للرَّماني ١٢٠، التبصرة ٤٢٣/١، البسيط ٩٠٨/٢. والبيت عن قصَّة المتلمس بعد أن علم نبأ قتله.

(١٠) شرح التسهيل ١٦٨/٣، الجنى الدَّاني ٥٤٧ (الحديث عن العاطفة لا الجارة).

(١١) الأصول ٤٢٥/١، البيان في شرح اللمع ٢٤٤.

(١٢) الارتشاف ٦٤٩/٢.

(١٣) الصاحي ٢٢٢.

(حتى) من جنس ما قبلها، ولم يحد ما إذا كان ذلك في الجزء أو الملاقي.
وأنشد ثعلب في مجالسه:

وَكُلُّ خَنْزِيرٍ يُجِبُّ وَلَدَهُ حَتَّى الْجَبَّارِ وَيَزِفُّ عِنْدَهُ^(١)

فالجبارى ليست من جنس الخنزير.

ب- نقل الإربلي عن الزُّنخشري أنَّ ما بعد (حتى) يجب أن يكون من جنس ما قبلها^(٢) وهذا مبني على قوله إنَّ (حتى) الجارة من حقها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها^(٣)، ولذا أوجب أيضاً أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها^(٤) فاشتراط الاتحاد في الجنسية، ليتأتى دخول ما بعدها. فيمتنع عنده ركب القوم خيولهم حتى الحمير بخلاف (إلى)^(٥)، وجاء الرجال حتى النساء؛ لأنه يتعذر هنا دخول ما بعد إلى فيما قبلها لاختلاف الجنس^(٦). ولم أجد هذا الرأي للزُّنخشري في المفصل، وهو وإن ثبت له فإنه يرِدُ عليه قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾، وقولهم: نمت البارحة حتى الصُّباح، فالصُّباح ليس من جنس البارحة، ولكن الزُّنخشري يقول: "ففي مسألي السَّمكة والبارحة قد أكل الرأس ونيم الصُّباح"^(٧)، وذلك لأنَّ ما بعد (حتى) داخل عنده على أي حال، وقد خالفه ابن يعيش فقال: "إذا قلت: نمت البارحة حتى الصُّباح، لم يلزمه نوم الصُّباح؛ لأنه ليس من جنسه ولا جزء منه"^(٨). ونقل السيوطي عن ابن القواس في شرح ألفية ابن معطٍ "أنَّ ما بعد (حتى) لا يكون إلا من جنس ما قبلها فلا تقول: ركبت الخيل حتى الحمار، ولا يلزم ذلك في (إلى) تقول: ذهب الناس إلى السوق"^(٩).

ج- أمّا عبد القاهر فلم يشترط ذلك وكذا ابن مالك فيما إذا كان ما بعد (حتى) ملاقياً آخر جزء^(١٠). وكذلك ابن يعيش كما يبدو من نصه المتقدم. وأيد

(١) مجالس ثعلب ١/٢٢٣.

(٢) جواهر الأدب ٩٨٤.

(٣) المفصل ١٦/٨.

(٤) شرح المفصل ١٦/٨.

(٥) جواهر الأدب ٩٨٤.

(٦) شرح المفصل ١٦/٨.

(٧) المفصل ٢٨٤.

(٨) شرح المفصل ١٦/٨.

(٩) الأشباه والنظائر ٢/٢٤٣.

(١٠) جواهر الأدب ٩٨٤، وينظر: المقتصد ٢/٨٤٢ (تحدّث عن اشتراط ذلك في العاطفة)، البسيط

٢/٨٥٤ (مثل ب: اشتريت الفدان حتى الطريق).

الإربليُّ هذا الرَّأي حين تحدث عن الاسم الصَّريح بعد (حتى) الجارة فقال: "وهذا الاسم الصَّريح على ضربين: أحدهما: أن يكون آخر جزء لما قبلها-ولا يكون إلا جنساً أو جزءاً منه- فيتَّصف بالدخول في الحكم، أو القوة، أو الضَّعف"^(١).

وهذا الرَّأي هو المختار؛ لأنَّ رأي الرَّخْشري-المنسوب إليه- يعارض النُّصوص الفصيحة. ويمكن أن نضم الرَّأي الأول إلى هذا الرَّأي وإن كان أصحابه لم يحددوا.

٥- قد تفيد التَّحْقير والتَّعْظِيم وقد لا تفيد: وفي هذا الأمر خلاف أيضاً على النُّحو الآتي:

أ- قال ابن يعيش: "إن معناها أن تستعمل لاختصاص ما تقع عليه إما لرفعه أو دنائه"^(٢)، ويقول قال ابن فلاح اليميني كما في الرَّأي التالي.

ب- ذكر الرُّضي أن إفادة التَّحْقير والتَّعْظِيم في (حتى) الجارة غير مشهور، وكأنها محمولة على (إلى)، وذكر أنَّ صاحب المغني-ويقصد به ابن فلاح اليميني-الستزم التَّحْقِير والتَّعْظِيم فيما بعد (حتى) الجارة أيضاً^(٣).

و الواقع أنَّ في هذا الأمر تفصيلاً على النُّحو الآتي:

- إذا كان مجرور (حتى) بعضاً مما قبله من دليل جمع مصرَّح بذكره، وكان منتهى به فهو كالمعطوف في اعتبار الزيادة والنقص نحو: جاء القوم حتى زيد^(٤)، قال ابن مالك: "ويختص تالي الصَّريح المنتهى به بقصد زيادة ما"^(٥).

- وإن كان بعضاً لشيء لم يصرَّح به نحو: «لَيْسَ جُنَّةٌ حَتَّى حِينَ»، أو كان منتهى عنده لم يعتبر فيه ذلك^(٦).

حدودُ انتهاء الغاية فيها (حكمُ ما بعدها من حيثُ الدُّخول فيما قبلها أو عَدَمُه):

في هذه المسألة أقوال نذكرها فيما يأتي:

-
- (١) جواهر الأدب ٤٩٦.
 - (٢) شرح المفصل ١٦/٨.
 - (٣) شرح الرضي على الكافية ٢٧٥/٤.
 - (٤) الأصول ٤٢٤/١.
 - (٥) التسهيل ١٦٦/٣ مع شرحه.
 - (٦) شرح التسهيل ١٦٦/٣، ١٦٧، الجنى الدَّاني ٥٤٩.

أولاً: إن دلت قرينة على الدخول أو عدمه عمل بها^(١) سواء أكانت لفظية أم معنوية: فمثال ما دلت القرينة على دخوله: (قرأت الكتاب كله حتى خاتمته)، والقرينة هنا لفظية وهي كلمة (كله)، وكذلك ذكر الخاتمة وجعلها غاية مما يدل على إرادة الاستيفاء^(٢). ومثال ما دلت قرينة على عدم دخوله: (صمت الأيام حتى يوم الفطر). والقرينة هنا معنوية؛ لأنه معلوم شرعاً أن صيام العيد حرام، ومثال ما دلت القرينة اللفظية على خروجه: سقى الحيا الأرض حتى أمكن غزيت لهم فلا زال عنها الخير مجدوداً^(٣) والقرينة: "فلا زال عنها الخير مجدوداً"؛ لأن دعاءه على أمكنتهم بدوام قطع الخير عنها يقتضي عدم دخولها في الأرض التي دعا لها بالسقيا^(٤).
ثانياً: إن لم تدل قرينة ففي ذلك خلاف بين النحاة على النحو الآتي:

١- قيل يدخل مطلقاً^(٥)، ونسبه المرادي إلى الميرد، وابن السراج، وأبي علي، وأكثر المتأخرين^(٦) مع أن ما في أصول ابن السراج يخالف هذا. وسيأتي مناقشة هذا في الرأي الرابع^(٧)، وقال الميرد عن (حتى) الجارة: "فعملها الخفض، وتدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى؛ لأن معناها إذا خفضت كمعناها إذا نسق بها فلذلك خالفت (إلى)"^(٨)، وتبعه عبد القاهر فقال عن (حتى) الجارة: "يكون ما بعد (حتى) داخلاً فيما قبله"^(٩)، وتبعه الزمخشري في قوله: "ومن حقها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها، ففي مسألتي السمكة والبارحة قد أكل الرأس ونيم الصباح"^(١٠)، وقال به ابن الحاجب في شرح المفصل^(١١) وبه قال المغاربة. قال أبو حيّان: "قال أصحابنا إذا جرّت (حتى) لا يكون ما بعدها إلا داخلاً فيما قبلها... إلا أن تدل قرينة على خلاف ذلك"^(١٢)، ونسبه الإربلي إلى العكيري^(١٣) وابن

-
- (١) ارتشاف الضرب ٤٦٧/٢، مغني اللبيب ١٦٧، شرح الأشموني ٢٢٠/٢ بحاشية الصبان، همع الموامع شرح جمع الجوامع ٢٤/٢.
(٢) همع الموامع شرح جمع الجوامع ٢٤/٢.
(٣) المغني ١٦٨، المساعد ٢٧٢/٢، تحفة الغريب الورقة ١٣٩. مجدوداً: مقطوعاً، ويروى: محدوداً، ومجدوداً. والحيا: المطر.
(٤) تحفة الغريب الورقة ١٤٠.
(٥) ارتشاف الضرب ٤٦٧/٢.
(٦) الجني الداني ٥٤٥.
(٧) تنظر ص ٢٥١ من هذا البحث.
(٨) المقتضب ٣٧/٢.
(٩) المقتصد ٨٤١/٢.
(١٠) المفصل ٢٨٤.
(١١) شرح المفصل ١٤٥/٢.
(١٢) ارتشاف الضرب ٤٦٧/٢.
(١٣) جواهر الأدب ٤٩٧.

الحاجب "وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد (حتى)، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهور، وإنما الاتفاق في (حتى) العاطفة لا الخافضة"^(١)، وجعل السيوطي ذلك رأي الجمهور وذلك حملاً على الغالب؛ لأن الأكثر مع القرينة الدخول فوجب الحمل عليه عند التردد^(٢). ويبدو أن ابن الطراوة من أصحاب هذا الرأي؛ لأنه أنكر أن تكون (حتى) للغاية في: (ضربت القوم حتى زيد) لأن زيدا داخل فلا فائدة من ذكره، وقد ذكرنا رأيه سابقاً^(٣).

٢- لا يدخل مطلقاً؛ ومع أن السيوطي ذكر أن الرأي السابق هو رأي الجمهور إلا أننا نجد الزركشي في البحر المحيط يذكر في أحد المذاهب التي ذكرها في دخول ما بعد (حتى) أن أكثر النحويين ومنهم ابن جني يرون أن ما بعد (حتى) غير داخل في حكم ما قبلها سواء أكانت جارة أم عاطفة، ونقل عن أبي جعفر النحاس قوله: "اعلم أن (حتى) فيها معنى الغاية وإن عطفت بها؛ ولهذا وجب أن تكون بإخراج شيء من شيء"^(٤)، وقد ذكر السيوطي هذا الرأي في همع الهوامع^(٥) من غير نسبة، وهذا المذهب واهن لا يثبت أمام ما ذكره النحاة خاصة في (حتى) العاطفة، ومن العجيب نسبته إلى أكثر النحويين كما ذكر الزركشي. واستدل من ذكرهم على صحة مذهبهم باستواء (حتى) و(إلى)، بدليل قراءة ابن مسعود: ﴿فَمَتَّعْنَهُمْ حَتَّى حِينٍ﴾^(٦)، وهو رأي ضعيف يستند إلى قياس وإن خالف الواقع اللغوي، فكثير من الأمثلة التي وردت فيها (حتى) دلت على دخول ما بعدها فيما قبلها^(٧)، وإن كان معنى (حتى) في الآية لا يقتضي الدخول فلا يعني أن يعمم هذا الرأي، ولم يدخل ما بعد (حتى) في الآية لوجود قرينة معنوية تمنع دخوله.

٣- جواز الدخول وعدمه: ينسب هذا الرأي إلى الفراء كما في الارتشاف؛ وذلك أن الفراء قال- فيما نقله عنه أبو حيّان-: "إذا أردت النسق كان ما بعدها داخلاً، وإذا جررت جاز أن يدخل وأن لا يدخل"^(٨)، مع أن بعضهم نسب إلى الفراء الرأي التالي كما سيأتي. وممن رأى ذلك ثعلب حيث قال: "والغاية تدخل وتخرج"^(٩)، وبه قال الرّماني عند حديثه عن (حتى) في قوله: "تقدّر مرة تقدير (مع)، ومرة تقدير (إلى) وعلى هذا تقول: (أكلت

(١) مغني اللبيب ١٦٨.

(٢) الجمع ٢٤/٢، وينظر شرح الأئمني ٢٢١/٢.

(٣) ينظر ص من هذا البحث.

(٤) البحر المحيط للزركشي ٣١٥/٢.

(٥) الجمع ٢٤/٢. وتنظر حاشية الدسوقي ١٣٤/١.

(٦) سورة الصافات من الآية ١٤٨.

(٧) همع الهوامع ٢٤/٢.

(٨) الارتشاف ٦٤٨/٢.

(٩) مجالس ثعلب ٢٢٦/١.

السَّمَكَةُ حَتَّى رَأْسِهَا) إِنْ جَعَلْتَهَا بِمَعْنَى (مَعَ) كَانَ الرَّأْسُ مَأْكُولًا، وَإِنْ جَعَلْتَهَا بِمَعْنَى (إِلَى) كَانَ الرَّأْسُ غَيْرَ مَأْكُولٍ، وَلَكِنْ الْأَكْلُ انْتَهَى إِلَيْهِ^(١)، وَنَسَبَهُ الرُّضْيِيُّ، وَالْمُرَادِيُّ، وَالْإِرْبَلِيُّ^(٢) إِلَى ابْنِ مَالِكٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ قَالَ فِي التَّسْهِيلِ: "(حَتَّى) لَانْتِهَاءَ الْعَمَلِ بِمَجْرُورِهَا أَوْ عِنْدَهُ"^(٣)، فَقَالَ الْمُرَادِيُّ شَارِحًا قَوْلَ ابْنِ مَالِكٍ: "يَعْنِي أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِيمَا قَبْلَهَا أَوْ غَيْرَ دَاخِلٍ، فَإِذَا قُلْتُ: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ، فَزَيْدٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَضْرُوبًا انْتَهَى الضَّرْبُ بِهِ، وَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَضْرُوبٍ انْتَهَى الضَّرْبُ عِنْدَهُ"^(٤)، وَصَحِيحٌ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ قَالَ بِالدُّخُولِ وَعَدَمِهِ فِي قَوْلِهِ: "وَيَجُوزُ كَوْنُ تَالِيِ الْمَصْرُوحِ مُنْتَهَى عِنْدَهُ لَا بِهِ، كَمَا يَجُوزُ مَعَ (إِلَى) فَإِنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي صِلَاحِيَةِ الْأَسْمِ الْمَجْرُورِ بِهِمَا لِلانْتِهَاءِ بِهِ وَلِلانْتِهَاءِ عِنْدَهُ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ سَيَبُويه، وَالْفَرَاءُ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى"^(٥) نَحْنُ اسْتَشْهَدُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنَ غَزِيَّتَ لَهْمُ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْحَيَرُ مَجْدُودًا^(٦)

عَلَى خُرُوجِ مَا بَعْدَ (حَتَّى) مَعَ صِلَاحِيَتِهِ لِلدُّخُولِ^(٧)، إِلَّا أَنَّ هَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ فَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: "وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَنْسَبَ لِمَجْرُورِهَا مَا نَسَبَ لَهَا قَبْلُهَا فَلَا انْتِهَاءَ عِنْدَهُ لَا بِهِ نَحْو: صَمْتُ مَا بَعْدَ يَوْمِ الْفَطْرِ حَتَّى يَوْمِ الْأَضْحَى، وَسَرِيتِ الْبَارِحَةُ حَتَّى الصَّبَاحِ"^(٨) وَذَكَرَ أَنَّ الْجَبْرِ حِينَئِذٍ مُتَعَيَّنٌ، فَقَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ: "(حَتَّى) لَانْتِهَاءَ الْعَمَلِ بِمَجْرُورِهَا أَوْ عِنْدَهُ"^(٩) لَا يَلِزُ مِنْهُ أَنَّهُ يَجِيزُ الدُّخُولَ وَعَدَمَهُ مُطْلَقًا بَلْ لَذَلِكَ حَالَاتٌ كَمَا وَضَّحَهَا، فَيُمْكِنُ أَنْ يَحْمِلَ كَلَامُهُ عَلَى الرَّأْيِ الرَّابِعِ التَّالِيِ.

٤- وَقِيلَ الْجُزْءُ يَدْخُلُ وَالْمَلَاقِي لَا يَدْخُلُ، نَسَبَ أَبُو حَيَّانَ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى سَيَبُويه فِي قَوْلِهِ: "وَصَرَّحَ سَيَبُويه أَنَّ مَا بَعْدَهَا دَاخِلٌ فِيمَا قَبْلُهَا وَلَا بَدَ وَلَكِنَّهُ مَثَلٌ بِمَا هُوَ بَعْضُ مِمَّا قَبْلَهُ"^(١٠)، وَلَمْ أَهْتَدِ إِلَى نَصٍّ لِسَيَبُويه فِي الْكِتَابِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَأَوَّلُ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ-فِيمَا أَعْلَمَ- ابْنُ السَّرَّاجِ مَعَ أَنَّ أَبَا حَيَّانٍ-فِيمَا نَقَلَهُ عَنِ الْإِفْصَاحِ-وَالْمُرَادِيُّ^(١١) يَنْسَبَانِ إِلَيْهِ الْقَوْلَ

(١) معاني الحروف للرماني ١١٩.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٧٤/٤، جواهر الأدب ٤٩٧، الجنى الداني ٥٤٥.

(٣) التسهيل ١٦٦/٣.

(٤) الجنى الداني ٥٤٥.

(٥) شرح التسهيل ١٦٦/٣، ١٦٧.

(٦) المرجع السابق ١٦٧/٣.

(٧) المرجع السابق ١٦٧/٣.

(٨) المرجع السابق ١٦٨/٣.

(٩) التسهيل ١٦٦/٣.

(١٠) الارتشاف ٤٦٨/٢، وينظر الجنى الداني ٥٤٦ نقلاً عن الإفصاح.

(١١) الارتشاف ٤٦٧/٢ نقلاً عن الإفصاح، الجنى الداني ٥٤٥.

بالدخول مطلقاً، ولكن ما ورد في الأصول يدلُّ على التفصيل، قال ابن السَّراج: "(حتَّى) منتهى لابتداء الغاية بمنزلة (إلى) إلا أنَّها تقع على ضربين: أحدهما: أن يكون ما بعدها جزءاً ممَّا قبلها وينتهي الأمر به، والضرب الآخر: أن ينتهي الأمر عنده"^(١)، وعُلِمَ أنَّ الذي لا يكون جزءاً ممَّا قبلها ينتهي الأمر عنده، يدلُّ على ذلك تشبيه للضرب الثاني بـ: "إنَّ فلاناً ليصوم الأيام حتى يوم الفطر. وقوله إنَّه لا يجوز فيه إلا الجر، ومثَّل أيضاً لمخالفة الاسم الذي بعد (حتَّى) ما قبلها بنحو: قام القوم حتَّى اللَّيل"^(٢)، فكلام ابن السَّراج يدلُّ على أن الجزء ينتهي الأمر به فيدخل، والملاقي ينتهي الأمر عنده"^(٣) فلا يدخل، ووافق عبد القاهر الجرجاني ابن السَّراج- فيما نقله عنه الإربلي مع أنَّ عبد القاهر صرَّح في المقتصد بالدُّخول-: "بناءً على أنَّ (حتَّى) كالتفصيل لما قبلها، فإذا كان آخر جزء دخل في الإجمال فيدخل في التفصيل أيضاً، وإذا كان الملاقي لم يدخل في الإجمال فلم يدخل في التفصيل- وهو حسن؛ لا شتراطهم أن ما بعد (حتَّى) يجب أن يكون حذواً وطرفاً معيَّناً"^(٤)، ونقل أبو حيَّان والمرادي^(٥) عن صاحب الإفصاح أنَّ الفراء والرُّماني قالاً بهذا الرُّأي، وكذلك نسبه الرُّضي والإربلي^(٦) إلى الرُّماني والأندلسي وعبد القاهر مع أنَّه سبق أنَّ الرُّماني- كما في معاني الحروف- يقول بجواز الدُّخول وعدمه. وخالف ابن يعيش في شرح المفصل صاحب المفصل في قوله بالدُّخول مطلقاً فقال: "وربَّما استعملت غاية ينتهي الأمر عندها كما تكون (إلى) كذلك"^(٧)، وقال في: نمت البارحة حتَّى الصُّباح: "لم يلزمه نوم الصُّباح؛ لأنَّه ليس من جنسه ولا جزءاً منه"^(٨)، وهو بهذا يتابع ابن السَّراج، ولكنه قال في موطن آخر: "لأنَّ أصل (حتَّى) إذا كانت غاية أن يكون ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها كقولك: ضربت القوم حتَّى زيد"^(٩)، ويقصد بالغاية هنا الجارَّة ولعلَّ سبب هذا التناقض اشتغال ابن يعيش في تفسير قول الزُّمخشري، مع جمع أقوال سابقيه، أو لعلَّ مراده أنَّ هذا هو الأصل وقد تخرج عنه. وذكر ابن عصفور أنَّ غير الجزء لا يتوجَّه الفعل عليه فلا يدخل، أمَّا الجزء فحسب

(١) الأصول ٤٢٤/١.

(٢) المصدر السابق ٤٢٦/١.

(٣) أشير هنا إلى أنَّ ابن السَّراج- فيما أعلم- هو أوَّل من استعمل كلمتي: ينتهي الأمر به/وينتهي الأمر عنده.

(٤) جواهر الأدب ٤٩٧.

(٥) الارتشاف ٤٦٨/٢، الجني الدَّاني ٥٤٦، ٥٤٥.

(٦) شرح الرُّضي على الكافية ٢٧٥/٤، جواهر الأدب ٤٩٧.

(٧) شرح المفصل ١٦/٨.

(٨) شرح المفصل ١٦/٨.

(٩) المرجع السابق ١٨/٨.

القرينة فإن دلت قرينة على الدُخول دخل وإن لم تدل قرينة فهو داخل أيضاً^(١). وأيد الإربلي رأي ابن السراج في جواهر الأدب^(٢).

٥- يدخل إن كان من جنسه ولا يدخل إن لم يكن: قال الكفوي في الكلّيات: "والشيء إذا مُدَّ إلى جنسه تدخل فيه الغاية، وإذا مُدَّ إلى غير جنسه لا تدخل الغاية فيه"^(٣)، وجاء مثل هذا في جواهر الأدب، والمهمع^(٤).

٦- قال الكسائي-فيما حكاه عنه الزركشي-: "(حتى) مع الجثث بمعنى (مع)، ومع المصادر وظروف الزمان بمعنى (إلى) تقول: انتظرتك حتى الليل، وحتى قدوم عمرو، بمعنى (إلى) فيهما، ونحو بعثك الدار حتى بابها أي: مع، وكلمت القوم حتى زيد أي: مع"^(٥)، وأيد ذلك المألقي فذكر أن (حتى) الداخلة على الأعيان يدخل ما بعدها إن كان الفعل متوجّهاً عليه، وإلا فلا، والداخلة على المصدر لا يدخل ما بعدها فيما قبلها^(٦). وعلّق على ذلك أبو حيّان فقال: "وهذا التقسيم تقريب، ومعنى (مع) (إلى) في هذا سواء"^(٧).

ونخلص ممّا سبق إلى أنّ هناك علاقة بين كون ما بعد (حتى) جزءاً ممّا قبلها، وكونه آخرًا أو ملاقيًا لآخر، وإفادة الزيادة والنقص، والدُخول وعدمه، والإعراب أيضًا يمكن أن نمثّلها على النحو التالي:

آخر ← جزء وجنس ← يفيد قوّة أو ضعفًا ← يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها ← يجوز مع الجر الرّفْع والعطف.

غير آخر/آخر/ملاق ← ليس جزءًا ولا جنسًا ← لا يفيد قوّة وضعفًا ← لا يدخل في الحكم (في رأي بعض النُّحاة) ← يجب الجر.

وقد عبّر الإربلي عن شيء من ذلك بقوله: "وهذا الاسم الصّريح [أي الذي بعد (حتى)] على ضرين، أحدهما: أن يكون آخر الجزء لما قبلها، ولا يكون إلا جنسًا أو جزءًا منه، فيتّصف بالدُخول في الحكم أو القوّة والضعف"^(٨)، "وثانيهما: أن يكون ما بعدها ملاقيًا آخر جزء ممّا قبلها كقولك: نمت البارحة حتى الصّباح"^(٩).

هذا ما يختص بالاسم الصّريح، وفيما يأتي الحديث عن المصدر المؤوّل:

(١) المقرّب ١٩٨.

(٢) جواهر الأدب ٤٩٦.

(٣) الكلّيات ٢/٢٤٥.

(٤) جواهر الأدب ٤٩٦، المهمع ٢/٢٤.

(٥) البحر المحييط ٢/٣١٦.

(٦) رصف المبانى ٢٥٩.

(٧) تذكرة النُّحاة ٢٩٩.

(٨) جواهر الأدب ٤٩٦.

(٩) المرجع السّابق ٤٩٧.

ب- حَتَّى الجارّة للمصدر المؤوّل:

وتجر (حَتَّى) المصدر المؤوّل من الفعل المضارع المنصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوباً، وهذا مذهب البصريّين كما تقدّم^(١)، أمّا الكوفيّون فلا يأتي عندهم بعد الجارّة إلا الاسم الصّريح، و(حَتَّى) عندهم هي النّاصبة للمضارع بنفسها^(٢).

ولا يصح أن يقع بدل المصدر ما ينسبك به وهو (أَنْ) و(ما) فلا يصح: (أقم عندنا حَتَّى أن يقوم زيد)، ولا: (أقم عندنا حَتَّى ما يقوم زيد)، ويصح في (أَنْ) المشدّدة نحو: أقم حَتَّى أنّ الناس يفطرون^(٣). وزاد ابن مالك أن يكون مصدرًا مؤوّلًا من (أَنْ) لازمة الإضمار وفعل ماض نحو: ﴿حَتَّى غَفَوْا﴾^(٤)، ويبدو أن ابن مالك أجاز ذلك حملاً لـ(حَتَّى) على (إلى)، ورد ذلك أبو حيّان -فيما نقله عنه المرادي- "لأنّ (حَتَّى) ها هنا ابتدائية و(أَنْ) غير مضمرة بعدها"^(٥)، وقال السيوطي: "والأكثر على خلافه"^(٦).

ولم يجز عبد القاهر الجرجاني إلا دخولها على الاسم، قال: "اعلم أنّ (حَتَّى) إذا كان حرف جر لم يدخل إلا على الاسم، إذ الجر يختص به، وذلك قولك: ضربت القوم حَتَّى زيد"^(٧)، وقال في موضع آخر: "وينبغي أن تعلم أنّك إذا قلت سرت حَتَّى أدخلها على تقدير: حَتَّى أن أدخلها، كان في الكلام مضاف مخوف حَتَّى كأنه قيل: سرت حَتَّى وقت أن أدخلها، بمنزلة قولك سرت حَتَّى وقت دخولها.... وكذا قوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾"^(٨) بمعنى (حَتَّى) وقت طلوع الفجر"^(٩)، فعبد القاهر -كما يفهم من نصّه- يرى أنّ الجارّة إذا دخلت على مصدر مؤوّل يقدّر زماناً يكون مضافاً إلى ذلك المصدر، وكذلك المعنى في المصدر الصّريح إذا كان دالاً على زمان.

معنى حَتَّى الدّاخلّة على المضارع المنصوب:

لـ(حَتَّى) هنا ثلاثة معانٍ ولم يذكر لها سيبويه^(١٠)، وأكثر النّحاة^(١١) سوى معنيين هما:

- (١) ينظر هامش ص من هذا البحث.
- (٢) الإنصاف ٥٩٨/٢ المسألة ٨٣، شرح التّسهيل ٢٠٤/٤، الجنى ٥٥٤، المغني ١٦٩.
- (٣) ارتشاف الضّرْب ٦٥٠/٢.
- (٤) شرح التّسهيل ١٦٦/٣. والآية الكريمة في سورة الأعراف: ٩٥.
- (٥) الجنى الدّاني ٥٤٣.
- (٦) الالتقان ٢١١/١.
- (٧) المقتصد ٩٥٠/٢.
- (٨) سورة القدر من الآية ٥.
- (٩) المقتصد ١٠٨٢/٢.
- (١٠) الكتاب ١٦/٣، ١٧.
- (١١) المقتصد ٤١، ٣٧/٢، معاني القرآن وإعرابه للزّجاج ٢٨٦/١ قال: "فإذا نصبت بـ(حَتَّى) فقلت: سرت حَتَّى أدخلها، فزعم سيبويه والخليل وجميع أهل النّحو الموثوق بعلمهم أنّ هذا يتصّب على وجهين"، الأصول ٤٢٦/١، الإيضاح للفارسي ٣١٦، معاني الحروف للرّماني ١١٩، الصّاحي ٢٢٢، التّبصرة

١- انتهاء الغاية. وعلامته أن يحسن في موضعها (إلى).

٢- التعليل. وعلامته أن يحسن في موضعها (كي).

وسياتي ذكر المعنى الثالث بعد الحديث عن هذين المعنيين. قال سيبويه عن ذَيْنِكَ المعنيين: "اعلم أنَّ (حَتَّى) تنصب على وجهين: فأحدهما: أن تجعل الدُّخُولَ غايةً لمسيرك، وذلك قولك: سرت حتى أدخلها كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها، فالنَّاصِبُ للفعل هنا هو الجار للاسم إذا كان غاية، فالفعل إذا كان غاية نصب، والاسم إذا كان غاية جر وهذا قول الخليل. وأمَّا الوجه الآخر: فأن يكون السِّرُّ قد كان والدُّخُولُ لم يكن، ذلك إذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمار (أَنَّ) وفي معناها وذلك قولك: كلَّمته حتى يأمر لي بشيء^(١)، وقال الميرد: "فإذا نصبت بها على ما وصفت لك كان ذلك على أحد معنيين على (كي) وعلى (إلى أنَّ)"^(٢)، والغالب أن تكون بمعنى (إلى)^(٣)، وقيل الغالب أن تكون للتعليل^(٤) والأول أرجح، فقد ذكر الشيخ عزيمة أنَّ (حَتَّى) التي يُنصَبُ بعدها المضارع أكثر الأنواع وقوعاً في القرآن الكريم فقد وردت في ثمانية وسبعين موضعاً وهي في جميع مواقعها بمعنى (إلى)، ويجوز أن تكون بمعنى (كي) في بعض المواقع^(٥).

وفي ضوء نص سيبويه يمكن أن نتبين معالم الوجهين اللذين ذكرهما كما يأتي:

الوجه الأول:

١- (حَتَّى) فيه حرف جر.

٢- (حَتَّى) بمعنى (إلى) وما بعد (حَتَّى) غاية لما قبلها، فالفعل قبل (حَتَّى) متصل حتى يقع الفعل الذي بعدها إلى منتهاه^(٦) ويكون متطاولاً^(٧). ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾^(٨)، ونحو: سأسير حتى أدخلها، ومن أمثله أيضاً قول حاتم الطائي:

والنِّدْرة ٤١٩/١، ٤٢٠، الأزهية ٢١٥، البيان في شرح اللمع ٢٤٧، شرح المفصل ٢٠/٧، ٣٠، شرح جمل الزَّجَاجي لابن عصفور ٥١٧/١، الجنى الدَّاني ٥٥٤.

(١) الكتاب ١٦/٣، ١٧.

(٢) المقْتَضَب ٣٧/٣.

(٣) شرح الأَمْشُونِي ٢٢٣/٣ مع حاشية الصَّبَّان. قال الصَّبَّان: "وهذا يخالف لقول ابن الحاجب: الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى (كي)".

(٤) حاشية يس على شرح التصريح ٢٣٧/٢، حاشية الصَّبَّان ٢٢٣/٣.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٣٢/٢.

(٦) التبصرة ٤١٩/١، شرح المفصل ٢٠/٧.

(٧) شرح المفصل ٣٠/٧.

(٨) سورة طه الآية ٩١.

تَحْمَلُ عَنِ الْأُذُنَيْنِ وَاسْتَبَقِ وَدَهْمٌ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحَلْمَ حَتَّى تَحْمَلَمَا^(١)

الوجه الثاني:

- ١- (حتى) فيه حرف جر.
- ٢- (حتى) بمعنى (كي) الجارّة ومعناها التعليل أو السببية؛ ولذلك عملت الجر حملا على (كي)^(٢)، وقال سيبويه: "التي فيها إضمار (أن)؛ لأن (كي) عند البصريين قسمان:
 - قسم ينصب المضارع بنفسه، وذلك إذا سبقت باللام.
 - وقسم ينصب المضارع باضمار (أن) بعدها.
 وهي عند الكوفيّين ناصبة بنفسها^(٣). ومن أمثلة هذا الوجه: (كَلَّمْتَهُ حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ)، وقول من كان كافراً: (أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْجَنَّةَ).

ويحتمل المعنيين قوله تعالى: ﴿فَقَبِلُوا آلَ لِيٍّ حَتَّى تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٤)، فيُحتمل أن تكون (حتى) بمعنى (إلى) أو بمعنى (كي)^(٥).

ويشترط في نصب المضارع أن يكون ما بعد (حتى) مستقبلا حقيقة أو حكماً، فالاستقبال الحقيقي بالنسبة إلى زمن التكلّم، نحو: سأسير حَتَّى أَدْخُلَهَا، والنَّصَب هنا واجب، والمقصود بالاستقبال حكماً أن يكون الفعل ماضياً في حكم المستقبل وذلك بالنسبة إلى ما قبل (حتى) نحو: سرت حَتَّى أَدْخُلَهَا إذ يمكن أن أقول: سرت حَتَّى أَدْخُلَهَا، وخرجتُ منها أمس، فيكون الكلام صحيحاً، ويجوز هنا الرُّفْع والنَّصَب^(٦)، كما في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾^(٧)، فقد قرأ نافع: ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾ بالرفْع^(٨). وقد قال الفراء حين تحدّث عن الوجه الثالث من أوجه (حتى) في الأفعال: "أن يكون ما بعد (حتى) مستقبلا - ولا تبال كيف كان الذي قبلها - فتنصب.... وهو كثير في القرآن"^(٩).

-
- (١) ديوان حاتم الطائي ٨٤. والأذنين: الأقربين.
 - (٢) المقتصد ١٠٤٨/٢.
 - (٣) الإنصاف ٥٧٧/٢، المسألة ٧٩. وينظر المقتصد ١٠٨٤/٢.
 - (٤) سورة الحجرات من الآية ٩.
 - (٥) المغني ١٦٩.
 - (٦) المقتصد ١٠٨٣/٢، ١٠٨٥، شرح الرُّضِي على الكافية ٥٧/٤، الجنى الداني ٥٥٥/٢، المغني ١٧، حاشية الصّبان ٢٢٤/٣.
 - (٧) سورة البقرة من الآية ٢١٤.
 - (٨) معاني القرآن للفراء ١٣٢/١ (ونسب القراءة إلى مجاهد وبعض أهل المدينة)، إعراب القرآن للنحاس ٣٥٥/١، الكشف عن وجوه القراءات ٢٨٩/١، النّشر في القراءات العشر ٢٢٧/٢.
 - (٩) معاني القرآن ١٣٦/١، وينظر: البيان لأبنباري ١٥٠/١، شرح المفصل ٣١/٧، التسهيل ٥٣/٤ مع شرحه لابن مالك.

الفرق بين حتّى الجارة الغائية قبل المضارع وحتّى التعليلية:

- ١- أنّ الغائية تدخل على الاسم الصريح إضافة إلى دخولها على المصدر المؤول، أمّا التعليلية فلا تدخل إلا على المصدر المؤول.
- ٢- يشترط فيما قبل الغائية أن ينقضي شيئاً فشيئاً، ولا يشترط ذلك فيما قبل التعليلية.
- ٣- التي بمعنى (إلى) يكون الفعل الأول والثاني حدثاً، أمّا التعليلية فالفعل الثاني يكون في زمن لاحق^(١).
- ٤- الغائية أكثر وقوعاً في الكلام من التعليلية.
- ٥- يجوز في المضارع المنصوب بعد (حتّى) الغائية الرفع على معنى السببية، ولا يجوز رفعه في الوجه الثاني لأنّ ما بعد (حتّى) مستقبل حقيقة.
- ٦- يمكن أن أضيف فرقاً صورياً يتعلّق بالنبر، فيبدو لي أنّ التركيز على المقطع الثاني من (حتّى) التعليلية أشد من التركيز عليه في (حتّى) الغائية، فمثلاً إذا قلت: (سرت حتّى أدخلها) وقصدت الغاية فالمعنى: سرت حتّى دخولها، أي: سرت فدخلت. أمّا لو قصدت التعليلية فالمعنى: سرت كي أدخلها؛ لذا يكون التركيز على المقطع الثاني تعبيراً عن الرغبة ودافعاً لمواصلة السير- في هذا المثال-.

ويمكن تطبيق هذا على قوله تعالى: ﴿فَقُولُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيَّ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٢).

المعنى الثالث، ومناقشته:

نسبه ابن هشام الأنصاري إلى ابن هشام الخضراوي، وابن مالك وهو: مرادفة (إلا) في الاستثناء^(٣)، وقال: "ونقله أبو البقاء عن بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾"^(٤)، "والظاهر في هذا الآية خلافه، وأن المراد معنى الغاية"^(٥)، وقد أشار إليه العكبري في التبيان فقال: "وقيل (حتّى) بمعنى (إلا)"^(٦)، ونسبه أبو حيّان، والمرادي، والسيوطي، والخضري أيضاً إلى ابن مالك^(٧)، وقد ذكره ابن مالك في التسهيل فقال عند حديثه عن نصب المضارع بـ(أنّ) مضمرة: "وبعد (حتّى) المرادفة لـ(إلى) أو (كي) الجارة، أو (إلا أنّ)"^(٨)، وقال في شرحه: "وزاد الشيخ - رحمه الله - كونها بمعنى (إلا أنّ) واستشهد بقول الشاعر:

- (١) المقتصد ١٠٨٣/٢.
- (٢) سورة الحجرات من الآية ٩.
- (٣) مغني اللبيب ١٦٩.
- (٤) سورة البقرة من الآية ١٠٢.
- (٥) مغني اللبيب ١٦٩.
- (٦) التبيان ٩٩/١.
- (٧) تفسير البحر المحیط ٣٣/١، الجنى الدّاني ٥٥٤، الاتقان ٢١٠/١، الهمع ٩/٢، حاشية الخضري ١١٤/٢.
- (٨) التسهيل ٢٢/٤ مع شرحه.

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ^(١)

"بناءً على أنك لو جعلت (إلا أن) مكان (حتى) فقلت: ليس العطاء من الفضول سماعةً إلا أن تجود وما لديك قليل، كان المعنى صحيحاً، وأرى أنك لو جعلت (إلى أن) مكان (حتى) لم يكن المعنى فاسداً"^(٢). وقوله: "وأرى أنك لو جعلت (إلى أن) مكان (حتى) لم يكن المعنى فاسداً" يدل على رغبة ابن مالك في إرجاع هذا المعنى إلى انتهاء الغاية.

ويبدو أن بعض النحاة لم يرتضوا إضافة هذا المعنى فالمرادي يقول عنه: "وهو معنى غريب"^(٣) ويقول عن البيت: "ولا حجة في البيت لإمكان جعلها فيه بمعنى (إلى)"^(٤)، وقال أبو حيان في البحر: "وقال أبو البقاء و(حتى) هنا بمعنى (إلا أن) [يقصد في قوله تعالى: حَتَّى يَقُولَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ]"، وهذا معنى لـ(حتى) لا أعلم أحداً من المتقدمين ذكره، وقد ذكره ابن مالك في التسهيل^(٥). ويفهم من قول أبي حيان أن هذا رأي لأبي البقاء إلا أن العكيري في التبيان نقله. وقال أبو حيان في الارتشاف: "واحتج[يعني ابن هشام وابن مالك] بما احتمل التأويل فيه بمعنى (إلى) فتكون للغاية"^(٦)، وقال الكفوي: "وندر مجيئها للاستثناء"^(٧)، ولعل من قال بهذا المعنى استند إلى قول سيبويه في قولهم: (والله لا أفعل إلا أن تفعل)^(٨): "والمعنى حتى أن تفعل"^(٩) قال الدسوقي: "يلزم منه أن يفسر حتى أن تفعل بـ(إلا أن تفعل) كما هو شأن المترادفين"^(١٠)، ولكن المرادي رد ذلك فقال: "وقول سيبويه.... ليس بنص على أن (حتى) إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى (إلا أن)؛ لأن ذلك تفسير معنى"^(١١). ولكن ليكن ذلك تفسير معنى، فهو ما يهمنا؛ لأننا نتحدث عن المعنى لا الإعراب، وما المانع أن نضيف معنى جديداً إلى ما قاله القدماء؟ صحيح أن هناك بعض الأمثلة والشواهد يمكن إرجاعها إلى معنى (إلى)، ولكن هناك أمثلة يتعذر إرجاعها أو في إرجاعها تكلف، لذا فلا مانع من إثبات هذا المعنى، وأؤيد رأي الأستاذ عباس حسن حين قال: "ولا يلجأ إليه إلا بعد القطع بعدم صحة واحد من المعنيين

- (١) شرح التسهيل ٢٤/٤ والبيت للمقنع الكندي، وينظر: الجنى الداني ٥٥٥، المغني ١٦٩، شرح شواهد المغني للسبوطي ٣٧٢/١، الجمع ٩/٢.
- (٢) شرح التسهيل ٢٤/٤.
- (٣) الجنى الداني ٥٥٥.
- (٤) الجنى الداني ٥٥٥.
- (٥) البحر المحيط ٣٣٠/١.
- (٦) الارتشاف ٤٠٣/٢.
- (٧) الكليات ٢٤٧/٢.
- (٨) مغني اللبيب ١٦٩، حاشية الصبان ٢٢٣/٣.
- (٩) الكتاب ٤٦/٣.
- (١٠) حاشية الدسوقي ١٣٤/١.
- (١١) الجنى الداني ٥٥٥، وينظر ارتشاف الضرب ٤٠٤/٢.

السَّابِقِينَ" (١). ففي قول المنقح السابق يتعذر حمل معنى (حتّى) على التعليل، وكذلك فإنّ ما بعدها ليس غاية لما قبلها، إذ ليس الجود من القليل غاية لكون العطاء مع الجود كرم، فلم يبق إلا معنى الاستثناء (٢). ويصح أن يكون الاستثناء متصلاً، أو منقطعاً وهو الغالب (٣)، وهو في هذا البيت استثناء منقطع (٤) بمعنى لكن. وقد يكون الاستثناء موجباً أو مفرغاً (٥)، فمثال المفرغ قول امرئ القيس:

وَاللّٰهُ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بِإِطْلَا حَتَّى أُبَيِّرَ مَالَكًا وَكَاهِلًا (٦)

فذكر ابن هشام أنّ ما بعد (حتّى) ليس غاية لما قبلها ولا مسبباً عنه (٧)، وأجاز الدماميني حمّله على انتهاء الغاية فقال: "والغاية هنا ممكنة، أي لا أترك الأخذ بالثأر إلى أن أقتل هذين الحيين فأترك حينئذ لحصول القصد بإهلاكهما، وكذا التعليل ممكن أيضاً أي لا أترك الأخذ بثأر الشيخ كي أقتل هذين الحيين" (٨). وقد يكون الاستثناء من عموم الأحوال أو الأوقات، فمما استشهد به سيبويه: "والله لا أفعل حتى تفعل" وهو استثناء من عموم الأوقات: أي لأفعل وقتاً من الأوقات إلا وقت فعلك، فهو متصل مفرغ بالنسبة للظرف (٩)، ومثله في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ (١٠) أي: وما يعلمان من أحد في وقت إلا وقت قولهما (١١)، ومثال الاستثناء من عموم الأحوال قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (١٢) قال الصّبّان: "للاستثناء المتصل من عموم الأحوال" (١٣)، ويمكن أن تحمل على انتهاء الغاية. وقال الدسوقي: "ولا يضر كونها جارة مع كونها بمعنى (إلا) الاستثنائية؛ لأنّ عمل الجر يثبت مع إفادة الاستثناء (حاشا وخلا) إذا جر بهما" (١٤).

(١) النحو الوافي ٤٨٥/٢.

(٢) مغني اللبيب، ١٧٠، حاشية الخضري ١١٤/٢.

(٣) الجنى ٥٥٤، الارتشاف ٤٠٣/٢ (لم يذكر إلا المنقطع)، النحو الوافي ٥٨٤/٢.

(٤) حاشية الخضري ١١٤/٢.

(٥) حاشية الدسوقي ١٣٥/١.

(٦) ديوانه ١٣٤، مغني اللبيب ١٦٩، الجمع ٩/٢. أبير: أهلك. مالك وكاهل: قبيلتان.

(٧) مغني اللبيب ١٧٠، وتنظر حاشية الصّبّان ٢٢٣/٣.

(٨) تحفة الغريب الورقة ١٤١، ١٤٢، وتنظر حاشية الدسوقي ١٣٦/١.

(٩) حاشية الدسوقي ١٣٥/١.

(١٠) سورة البقرة من الآية ١٠٢.

(١١) حاشية الدسوقي ١٣٦/١.

(١٢) سورة آل عمران من الآية ٩٢.

(١٣) حاشية الخضري ١١٤/٢.

(١٤) حاشية الدسوقي ١٣٥/١ نقلاً عن الدماميني.

وما يهمننا في هذا البحث هو المعنى الأول (معنى إلى) وهو الغالب، ولكننا نلاحظ تداخلا بين المعاني الثلاثة مما يدل على تقاربها. واقتزان معنى (حتى) أو (إلى) بمعنى (إلا أن) يذكّرنا بـ (أو) التي يُصَب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبا إذا كانت بمعنى (حتى) أو (إلا أن) مثل:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا^(١)

أي: (إلا أن)، وأما التي بمعنى (حتى) فمثالها قول الشاعر:

لَأَسْتَسْهِنَ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ^(٢)

قال ابن مالك: "وكل ما يصح فيه تقدير (أو) بـ (إلى أن) يصح فيه تقديرها بـ (إلا أن) من غير عكس"^(٣)، وهذا يؤيد التقارب بين المعنيين. وأورد هنا نصا للكفوي عن (إلا أن) يقول فيه: "هي متى دخلت على ما يقبل التوقيت تجعل غاية كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾"^(٤) أي (حتى)، دل عليه قراءة: ﴿إِلَى أَنْ تَقَطَّعَ﴾^(٥). ومتى دخلت على ما لا يقبل التوقيت، وهو أن يكون فعلا لا يمتد كـ (إلا أن) يقدم فلان) تجعل شرطاً بمنزلة (إن) لما بين الغاية والشرط من المناسبة، وهو أن حكم ما بعد كل منهما يخالف حكم ما قبله"^(٦)، فهذا النص يدل على أن (إلا أن) قد تفيد الغاية أحيانا وهذا يقوي صلتها بمعنى الغائية.

هذا عن العلاقة بين الغائية والاستثنائية، أما العلاقة بين الغائية والتعليلية فهي أشد وثاقة، يدل على ذلك أن النص الواحد قد يحتمل المعنيين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلُهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِئَةً وَيَكُونُ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾^(٧)، قال العكبري: "يجوز أن تكون [أي حتى] بمعنى (كي)، ويجوز أن تكون بمعنى (إلى أن)"^(٨)، وقال أبو حيّان: "(حتى) هنا للغاية أو للتعليل"^(٩). وهذا يدل على تقارب معنى الغاية والتعليل، فالشيء إذا آل إلى الشيء صار كأنه علّة له^(١٠)، إلا أن الغائية يشترط فيما قبلها أن ينقضي ببطء ولا يشترط ذلك في التعليلية

والذي أريد أن انتهي إليه من كل ما تقدّم هو محاولة التقريب بين المعاني الثلاثة. فيمكننا بقليل من التأمل أن نتوصل إلى أن معنى الغاية قد يصاحب (حتى) التعليلية، فمثلا إذا

(١) الكتاب ٤٨/٣، شرح التسهيل ٢٥/٤.

(٢) شرح التسهيل ٢٥/٤، الجمع ١٠/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٥/٤.

(٤) سورة التوبة من الآية ١١٠.

(٥) تنظر القراءة في: الكشاف ٢١٦/٢، تفسير البحر المحيط ١٠١/٥، النشر في القراءات العشر ٢٨١/٢. وهي قراءة: الحسن، ومجاهد، وقتادة، ويعقوب.

(٦) الكليات ٢٧٦/١.

(٧) سورة البقرة من الآية ١٩٣.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ١٥٨/١.

(٩) البحر المحيط ٦٨/٢.

(١٠) شرح المفصل ٣٢/٧.

قلت: (اجتهد حتى تنجح) (حتى) هما بمعنى (كي)، ولكن يمكن أن نلمح معنى انتهاء الغاية فيها؛ لأنَّ الاجتهاد سيستمر إلى النجاح ثم يتوقف - وإن كان توقُّفاً مؤقتاً - ويمكن أن نقول بتعبير آخر إنَّ النجاح كان سبباً للاجتهاد، والاجتهاد كانت غايته النجاح.

أحوال حتى الغائبة الجارة للمصدر المؤول وشروطها:

سبق أن ذكرنا أحكام وأحوال (حتى) الجارة للمفرد، ونذكر هنا أحكام (حتى) الغائبة الجارة للمصدر المؤول:

أولاً: أحوال وشروط ما قبلها:

١ - لا يشترط أن يكون ما قبلها جمعاً وما بعدها جزءاً منه. قال الجاشعي: "ولا تقع في جميع وجوهها إلا بعد جمع إلا إذا دخلت على الفعل" ^(١).

٢ - يجوز ذكر ما قبلها وحذفه (إظهاره وتقديره)، فمثال ما جاء غاية لحذف، قوله تعالى: ﴿لَا أُبْرَحُ حَتَّىٰ أَتْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ ^(٢)، أي: لا أبرح أسير ^(٣).

٣ - أن يكون ما قبلها متطاولاً:

قال الفراء: "فإذا طال ما قبل (حتى) ذهب بما بعدها إلى النصب إن كان ماضياً بتطاوله" ^(٤)، هذا إذا كانت (حتى) بمعنى (إلى). أمّا إن كانت بمعنى (كي) فلا يلزم امتداد السبب إلى وجود المسبب ^(٥)، قال الفراء عند حديثه عن قول النابغة الجعدي:

وَنُكِّرُ يَوْمَ الرُّوعِ أَلْوَانَ خَيْلِنَا مِنْ الطَّعْنِ حَتَّىٰ نَحْسِبَ الْجَوْنَ أَشْقَرًا ^(٦)

"فنصب ما هنا؛ لأنَّ الإنكار يتطاول وهو الوجه الثاني من باب (حتى)" ^(٧).

فـ (حتى) هنا بمعنى (إلى) وما قبلها متطاول، كما في البيت الذي ذكره الفراء فهم قد أنكروا ألوان خيلهم، وتطاول هذا الإنكار حتى حسبوا الخيول السوداء شقراء.

ومن الأمثلة التي تدلُّ على تطاول الحدث قبلها قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ^(٨)، وقول كعب بن زهير:

والمرء ما عاشَ ممدودٌ له أملٌ لا تنتهي العينُ حتى ينتهي الأثر ^(٩)

(١) الإشارة إلى تحسين العبارة ٧٩.

(٢) سورة الكهف من الآية ٦٠.

(٣) الكشف ٤٩٠/٢.

(٤) معاني القرآن ١٣٣/١، وينظر البحر المحيط للزركشي ٣١٨/٢.

(٥) شرح المفصل ٣٠/٧.

(٦) معاني القرآن للفراء ١٣٤/١.

(٧) معاني القرآن ١٣٤/١.

(٨) سورة طه الآية ٩١.

واشترط التطاول قبل المنصب وورد عند الفراء دليل نصه السابق، وبدليل ما نقل ابن عصفور عنه إذ قال: "وخالفنا أهل الكوفة في مسألتين... وخالف الفراء فيما لا يتطاول من الأفعال فمنع فيه النصب. والذي لا يتطاول هو الذي لا يمتد نحو: قمت حتى أخذ بجلقه، لا يجوز هنا عنده النصب؛ لأن هذا الفعل لا يمتد، فليس له غاية ينتهي إليها وإنما أردت: قمت فأخذت ولم يتمم القيام حتى لازم أن يكون قمت إلى هذه الغاية. وهذا فاسد؛ لأنه ينتصب على معنى (كي) كأنه قال: (قمت كي أخذ بجلقه) وزعم أنه لم يسمع فيه إلا الرفع فإن كان ما قال حقا فيكون عليه أنه جعله لقربه من الحال، كأنه حال فلم يكن فيه إلا الرفع، ولا يمتنع النصب بل يجوز بالقياس، ولا مانع يمنع منه إذا ورد^(١)، وجواز النصب عند ابن عصفور على معنى (كي) لا معنى (إلى) فهو يشترط - كما يبدو من نصه - التطاول قبل (حتى) الغائية قبل المضارع المنصب، وإذا كان الفراء قد قصد في حديثه عن التطاول (حتى) الغائية لا التعليية فلا تكون المسألة خلافا بين البصريين والكوفيين، ونص الفراء لم يحدد المعنى المشروط بالتطاول.

ثانياً: أحوال وشروط ما بعدها:

- ١ - أن يكون ما بعدها مؤقتاً فلا يجوز (سرت حتى يدخلها رجل)؛ لأنه حد فلا فائدة في إبهامه.
- ٢ - تدل على الغاية الزمانية؛ لأنه لما ذكر الفعل بعدها وهو متضمن الزمان دلت على ذلك، قال الدكتور حسين محمد شرف: "فمعنى ﴿حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾^(٢) إلى أن يأذن لي أبي، وتقدير المصدر (حتى إذن لي)، والمصدر ساد مسد الزمان الذي هو غاية حتى حين إذن^(٣)."
- ٣ - لا يشترط فيه إفادة التحقير أو التعظيم^(٤)، قال ابن مالك: "ولا يعتبر في تالي غير الصريح إفهام الزيادة"^(٥).

دخول ما بعدها في حكم ما قبلها:

(٩) ديوان كعب بن زهير ٧٧.
 (١) شرح الجمل ١٦٧/٢.
 (٢) سورة يوسف من الآية ٨٠.
 (٣) مقال (حتى) مجلة اللغة العربية ج ٥٠، ص ٥٦.
 (٤) شرح التسهيل ١٦٧/٣، وينظر البسيط ٩٠١/٢ (لم يصرح بذلك ولكن يؤخذ هذا من أمثله).
 (٥) شرح التسهيل ١٦٧/٣.

ذكر المألقي أن ما بعدها لا يدخل فيما قبلها^(١) إذا كان مصدرًا ولم يحدد نوع المصدر فيحمل على إطلاقه، الصريح والمؤول، ولكن الصيغري قال عن (حتى) قبل المضارع المنصوب: " (حتى) يقع الفعل الذي بعدها إلى منتهاه"^(٢)، ويبدو لي أن الحكم هنا من حيث الدخول وعدمه مشابه لحكم (حتى) الجارة للاسم الصريح؛ لأن المصدر المؤول يؤول إلى اسم مفرد. ومثال دخول ما بعدها ما جاء في قول عنزة:

وَأَغْضُ طَرْفِي مَا بَدَتْ لِي جَارَتِي حَتَّى يُوَارِي جَارَتِي مَاوَاهَا^(٣)

فما بعد (حتى) داخل فيما قبلها؛ لأنه يقصد أنه سيغض طرفه (حتى) تتوارى جارته عن عينه تمامًا، فالفعل بعد (حتى) واقع إلى منتهاه.

الفرق بين حتى الجارة للاسم الصريح والمصدر المؤول:

- ١- الجارة للمصدر المؤول أكثر أنواع (حتى) ورودًا في القرآن الكريم، ولم ترد الجارة للاسم الصريح في القرآن الكريم إلا في سبع آيات.
- ٢- الجارة للاسم الصريح تحيىء للغاية الزمانية والمكانية، أما الجارة للمصدر المؤول فلا تدل إلا على غاية الزمان؛ لأنه لما ذكر الفعل بعدها دل على زمن.
- ٣- الجارة للاسم الصريح تكون بمعنى (إلى)، والجارة للمصدر المؤول تكون بمعنى (إلى) أو (كي) أو (إلا أن).
- ٤- الجارة للاسم الصريح يشترط التطاول فيما قبلها، والجارة للمصدر المؤول يشترط فيها ذلك إذا كانت بمعنى (إلى) أو (إلا أن) دون معنى (كي).
- ٥- ما بعد الجارة للاسم الصريح بعض مما قبلها أو كـبعض، ولا يشترط هذا في المصدر المؤول.
- ٦- يجوز في الاسم الصريح بعد (حتى) الجر والعطف، والاستئناف إذا لم يمنع من ذلك مانع معنوي أو صناعي. قال ابن مالك: "وما يختص به تالي الصريح جواز عطفه على ما قبله نحو: (ضربت القوم حتى زيدًا)، وجواز استئنافه نحو: (ضربتهم حتى زيد)"^(٤).

الفرق بين حتى الجارة وإلى الجارة:

مما سبق من الحديث عن (إلى) و(حتى) نحمل ما بينهما من فروق فيما يأتي:

- ١- (إلى) أشد تمكُّنًا في معنى الغاية من (حتى)؛ ذلك لأن:
- (إلى) تدخل على الظاهر والمضمر، و(حتى) لا تدخل إلا على الظاهر عند الجمهور.
- (إلى) تَجُرُّ الآخرَ أو الوَسْطَ، و(حتى) لا تَجُرُّ إلا الآخرَ أو المتَّصِلَ به.

(١) رصف المبانى ٢٥٩.

(٢) التبصرة والتذكرة ٤١٩/١، وينظر شرح المفصل ٢٠/٧.

(٣) ديوان عنزة ٢٠٨ مع شرحه للتبريزي.

(٤) شرح التسهيل ١٦٧/٣.

- ذكر ابن هشام أنه لا يقابل بـ(حتى) الابتداء فلا تأتي (من) قبلها بخلاف (إلى).
- ٢- أن الغالب في (حتى) دخول ما بعدها فيما قبلها، و(إلى) بخلاف ذلك؛ لذا حمل على الغالب إذا عدت القرينة وهذا أحد الآراء كما مر.
- ٣- لا تقع (حتى) مع مجرورها خبراً عن مبتدأ، ولا تقع في محل نائب الفاعل، بخلاف (إلى).
- ٤- (حتى) ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً، ولا يشترط ذلك فيما قبل (إلى).
- ٥- يجوز وقوع المضارع المنصوب بعد (حتى)، ولا يجوز وقوعه بعد (إلى). ولا يخفى ما للمضارع من دلالة في التركيب، ولعل هذا يفسر لنا سبب اشتها (حتى) في الدلالة على معنى انتهاء الغاية أكثر من (إلى) مع أن (إلى) أقوى منها وأمكن.
- ٦- يشترط فيما قبل (حتى) أن يكون مجزئاً، ولا يشترط ذلك فيما قبل (إلى).
- ٧- (حتى) الجارة قد تفيد التعليل والاستثناء، أمّا (إلى) فأصل معناها انتهاء الغاية.
- ٨- ما بعد (حتى) من جنس ما قبلها في رأي الرّمحشري، ولا يشترط ذلك في (إلى).
- ٩- (حتى) الجارة تفيد الغاية في قوة أو ضعف إذا كان ما بعدها مجانساً، ولا يكون هذا في (إلى).

ثانياً: حتى العاطفة:

لم ترد (حتى) العاطفة في القرآن الكريم، قال السيوطي: "وترد عاطفة ولا أعلمه في القرآن"^(١)، وينسب إلى الكوفيّ إنكار العطف بـ(حتى) قال ابن فارس: "الكوفيّون لا يجعلون (حتى) حرف عطف وإنما يعرفون ما بعدها بإضمار"^(٢) أي أنهم يضمرون عاملاً بعد (حتى)؛ فتكون (حتى) ابتدائية. وذكر ابن هشام أن العطف بـ(حتى) قليل وأهل الكوفة ينكرونه البتة^(٣)، هذا مع أننا نجد في معاني القرآن للفراء تصريحاً بذكر (حتى) العاطفة^(٤)، بل استعمل المصطلح البصري: (العطف)^(٥) لا المصطلح الكوفي: (النسق) مما يؤيد ما ذهب إليه دكتور أحمد مكي الأنصاري من أن الفراء هو المؤسس الحقيقي للمذهب البغدادى^(٦)، والمختار إثبات (حتى) العاطفة؛ لأن الجارة لا تسد مسدّها فهناك أمثلة بتعين أن تكون (حتى) فيها للعطف- كما

-
- (١) معترك الأقران ١٦٠/٢. وذكر ذلك الشيخ عزيمة في دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٣٢/٢.
 - (٢) الصّاحي ٢٢٣.
 - (٣) المغني ١٧٣، وينظر: البسيط ٣٣٣/١، ارتشاف الضرب ٦٤٦، ٦٣١/٢، الأجوبة المرضية ٢٢٤، الجمع ١٣٧/٢.
 - (٤) معاني القرآن للفراء ١٣٧/١.
 - (٥) معاني القرآن للفراء ١٣٨/١.
 - (٦) أبو زكريّا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ٣٦٦.

سيأتي^(١)، وإن كانت العاطفة محمولة على الجارّة في إفادة معنى الغاية^(٢). ومن عجب أن ينكر الكوفيّون العاطفة - وإن كانت قليلة - مع أنهم كانوا يقيسون على القليل، ولا يجذّون التّأويل. وأثبت البصريّون العطف بها قال ابن عقيل: "وروى سيويوه وأبو زيد وغيرهما العطف بها، إلا أنّها لغة ضعيفة غير مشهورة، وقال الأخفش الأوسط: زعموا أنّ قومًا يقولون: (ضربت القوم حتى أحاك)، وليس بالمعروف"^(٣)، وجاءت (حتى) عاطفة حملا على الواو، قال سيويوه: "(فـ) (حتى) تجري مجرى الواو"^(٤)، ولا يعني هذا أنّها بمعنى الواو خلافاً لمن توهم ذلك؛ لأنّ (حتى) العاطفة تفيد الانتهاء بخلاف الواو^(٥)، وحملت على الواو دون غيرها من حروف العطف لما بينهما من مشابهة، قال الأنياري: "فإن قيل فلم حُمِلَتْ (حتى) على الواو؟ قيل: لأنّها أشبهتها. ووجه الشّبه بينهما أنّ أصل (حتى) أن تكون غاية، وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها، ألا ترى أنّك إذا قلت: جاءني القوم حتى زيد كان زيد داخلا في الجيء، كما لو قلت: جاءني القوم وزيد فلما أشبهت الواو في هذا المعنى جاز أن تحمل عليها"^(٦)، فهي كواو العطف في إفادة الجمع والتّشريك في الحكم نفيًا وإثباتًا، والإعراب، قال ابن مالك في حديثه عن (حتى) العاطفة: "(وـ) (حتى) لتشريك بعض المتبوع في حكمه تنبيهاً على مزيّة فيه"^(٧). هذا إضافة إلى أنّها لا تفيد ترتيباً زمناً كالواو^(٨)، قال الشّاعر:

لَقَوْمِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَالَوْا عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَ^(٩)

فالأقدمون سابقون في الزّمن، ومع ذلك عطفهم على قومه. وتفيد العاطفة ترتيباً اعتبارياً في الذّهن^(١٠) بمعنى أنّها ترتّب أجزاء ما قبلها حتى تنتهي إلى أقوى أو أضعف شيء. وكذلك لا تدلّ (حتى) العاطفة على مهلة كالواو^(١١).

(١) تنظر ص من هذا البحث.

(٢) المقنصد ٨٤١/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٨، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاسب ٢٠٧/٢.

(٣) المساعد ٤٥٤/٢.

(٤) الكتاب ٩٦/١.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٧٦/٤.

(٦) أسرار العربيّة ٢٦٦، ونقله ابن يعيش في شرح المفصل ١٨/٨، وينظر شرح المفصل لابن الحاسب ١٤٥/٢.

(٧) الفوائد المحويّة ٧٥. وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٦/١، شرح الرضي على الكافية ٣٨١/٤، الجنى اللّبّاني ٥٤٦.

(٨) شرح التسهيل ٣٥٩/٣، ارتشاف الضرب ٦٥٠/٢، الهمع ١٣٦/٢، حاشية يس على شرح التّصريح ١٣٧/١، حاشية الحضري ٦٣/٢.

(٩) المساعد ٤٥٤/٢. وتمالؤوا: اجتمعوا وتشاوروا.

(١٠) التّصريح ١٤٢/٢ نقلاً عن المطوّل، وينظر شرح الرضي على الكافية ٣٩٥/٤، وحاشية يس ١٤٠/٢، حاشية الصّبّان ٧٤/٣، حاشية الدسوقي ١٣٨/١، حاشية الحضري ٦٣/٢.

(١١) شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٨/١، شرح الرضي على الكافية ٣٩٤/٤، حاشية الدسوقي ١٣٧/١.

مدخولها:

لا يخلو المدخول من أن يكون مفرداً أو جملة، وتتناول كلا بالتفصيل فيما يأتي :

أ- حتى العاطفة للمفرد:

ويشمل المفرد:

- ١- الاسم الظاهر.
 - ٢- الضمير بنوعيه متصلاً أو منفصلاً.
 - ٣- الفعل؛ لأنه في العطف يعدُّ مفرداً، والعطف في الحقيقة لمضمونه أي الحدث (المصدر الصريح) فيؤول الأمر إلى عطف المفرد.
- وفيما يأتي البيان:

١- دخولها على الاسم الظاهر:

اتَّفَق من أثبت العطف بـ (حتى) على دخولها على الاسم إذا لم يكن ضميراً سواء أكان اسم عين أم مصدرًا صريحًا. ولا ينتصب المضارع بعدها بإضمار (أن) ^(١). واشترط بعضهم إظهار الفعل بعدها توكيداً. قال أبو البركات الكوفي عن (حتى) العاطفة: "إلا إنها لما كانت أضعف من الواو أظهروا بعدها الفعل فقالوا: ضربت القوم حتى زيداً ضربته، فيكون الواقع بعدها جملة من الكلام؛ ليفرقوا بذلك بين كونها عاطفة، وكونها جارة إذا كانت غاية وقد يجوز أن يحذف الفعل بعدها" ^(٢)، واستدل على ذلك بيت:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

وتكون (ألقاها) توكيداً.

٢- دخول (حتى) العاطفة على الضمير:

واختلفوا في جواز دخولها على الضمير على التفصيل الآتي:

أ- دخولها على الضمير المتصل:

منع النحاة دخول (حتى) على الضمير المتصل ^(٣)؛ لأنَّ المضمير المتصل لا يلي حرف النسق ^(٤) إلا إذا كان مجروراً؛ لأنَّ ضمير الجر لا يأتي إلا متصلاً ^(٥)؛ وذلك لأنَّ الضمير لا يتصل إلا بعامله ^(٦)، قال ابن السراج: "وغير سيبويه يجوز: حتاه وحتاك في

(١) الأجوبة المرضية ٢٢٣.

(٢) البيان في شرح اللمع ٢٤٥/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٣، الارتشاف ٦٤٨/٢ نقلاً عن الفراء.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٣.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٣، البسيط ٣٤٤/١، ارتشاف الضرب ٦٤٨/٢.

(٦) المغني ١٦٧.

الحفض، ولا يميزون في النسق؛ لأنَّ المضمَر المتَّصل لا يلي حرف النَّسق.... إلَّما يقولون في مثل هذا: إِيَّاكَ وإِيَّاهُ"^(١)، وتقدَّم أنَّ سيبويه لا يميز خفض (حتَّى) للضمير^(٢) فهناك لا يتأتَّى المتَّصل، وقد قال ابن مالك:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمَفْصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمَتَّصِلُ
فَاشْطَرَطَ تَقْدِيمَ الْمَتَّصِلِ بِكَوْنِ ذَلِكَ مُمْكِنًا وَمَتَّاتِيًا.

ب- دخول (حتَّى) العاطفة على الضمير المنفصل:

اختلف النُّحاة في جواز دخول (حتَّى) العاطفة على الضمير المنفصل على قولين:

القول الأول: يَحمِز دخولها عليه، فقد نقل أبو حيان عن الفراء إجازته لذلك فقال: "وأجاز الفراء فيما يكون بعدها من المكشي إذا اتَّبَعَتْ: (قام القوم حتَّى أنت)، و(ضربت القوم حتَّى إِيَّاكَ)"^(٣)، ونُسب إلى الميرد تجويزه ذلك. قال ابن يعيش: "وكان أبو العباس الميرد يرى إضافة ما منع سيبويه إضافته إلى المضمَر"^(٤)، وقال الرُّضِي: "إذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمَر... وأمَّا الجارَّة فلا تدخل على المضمَر، اجتزاءً بـ(إلى)"^(٥). وقد تقدَّم أنَّ من علَّل منع دخول الجارَّة على المضمَر، خشية التباسها بالعاطفة^(٦). ورجَّح جواز دخول (حتَّى) على الضمير النُّحاة المتأخرون ومنهم: الصَّبَّان، والخضري^(٧) إذ أجاز: قام النَّاس حتَّى أنا، وعباس حسن من المحدثين^(٨).

القول الثاني: يمنع دخولها على المضمَر، وقد نقله ابن هشام في المعني عن ابن هشام الخضراوي وقال: "ولم أقف عليه لغيره"^(٩)، وأبو حيان يقول إنَّه رأى جمهور البصريين^(١٠)، وقد ذكر ابن السَّراج أنَّ غير سيبويه يَحمِز في النَّسق كون المعطوف ضميرًا منفصلاً فقال: "لا تقول ضربت زيدًا وكَ يا هذا، ولا قتلت

(١) الأصول ٤٢٦/١، وينظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٦٨/٣.

(٢) تنظر ص من هذا البحث.

(٣) ارتشاف الضَّرْب ٦٤٨/٢.

(٤) شرح المفصَّل ١٦/٨.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٧٦/٤.

(٦) تنظر ص من هذا البحث.

(٧) حاشية الصَّبَّان ٧٤/٣، حاشية الخضري ٦٢/٢.

(٨) النُّحو الوافي ٥٨١/٣.

(٩) المعني ١٧١ ونقل رأي الخضراوي أبو حيان في الارتشاف ٦٤٨/٢، والأخموني في شرحه على الألفيَّة

٧٤/٣، والسيوطي في الهمع ١٣٦/٢.

(١٠) الارتشاف ٦٤٨/٢.

عمراً وُه، إنما يقولون في مثل هذا: إِيَّاكَ وإِيَّاه، والقول عندي ما قال سيبويه؛ لأنه غير معروف اتصال (حتى) بالكاف وهو في القياس غير ممتنع^(١).

وقد علل النحاة لمنع جرّ (حتى) للضمير بأمر:

١- علل ابن هشام الخضراوي لذلك- فيما نقله عنه أبو حيّان- بأنه "لا يجوز العطف إلا حيث يجوز الجر- يعني مع الشروط المتقدمة. قال ولذلك لا يعطف المضمّر لا على المظهر ولا على المضمّر، لا يجوز: ضربت القوم حتى إِيَّاكَ، ولا قاموا حتى أنت؛ لأنّ (حتى) لا تجر المضمّر ولا تعطفه"^(٢)، قال أبو حيّان: "وهذا الذي ذكره على مذهب جمهور البصريّين"^(٣). وذلك؛ لأنّ (حتى) العاطفة منقولة من (حتى) الجارّة^(٤)، فلمّا كانت الجارّة لا تدخل على الضمير منعوا دخول (حتى) العاطفة على الضمير.

٢- علل الحفيد لذلك- فيما نقله عنه الصّبّان- بقوله: "لأنّ معطوفها بعض مما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهراً في أنّه عين الأول لا بعضه فيلزم عطف الشّيء على نفسه ثمّ حمل ضمير المتكلّم والمخاطب على ضمير الغائب"^(٥)، وزدّ عليه الصّبّان فقال: "وما ذكره في ضمير الغيبة ليس على إطلاقه فإنّك لو قلت: زيد ضربت القوم حتى إِيَّاه، لم يكن معطوفها عين ما قبلها مع أنّ صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة بالشرط الأوّل؛ لأنّ ما كان عيناً ليس بعضاً فالحقّ عدم اشتراط كون مجرورها ظاهراً لا ضميراً"^(٦)، ويقصد بالشرط الأوّل: كون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه^(٧).

والمختار جواز دخول (حتى) العاطفة على الضمير، ويمكن مناقشة كلام الخضراوي بأنّ حمل (حتى) العاطفة على الجارّة لا يلزم منه تشابهُهما في الأحكام فسئرى أنّهما تختلفان في عدّة مواضع، ثمّ إنهم استغنوا عن الإضمار في (حتى) الجارّة بالإضمار في (إلى) كما ذكر سيبويه، فبِمَ يستغنون عن الإضمار في (حتى) العاطفة وليس هناك حرف عطف يفيد ما تفيد من معنى انتهاء الغاية؟

(١) الأصول ٤٢٦/١.

(٢) الارتشاف ٦٤٨/٢، وذكر هذه العلّة ابن هشام في المغني ١٧١.

(٣) الارتشاف ٦٤٨/٢.

(٤) التصريح للأزهري ١٤١/٢.

(٥) حاشية الصّبّان ٧٤/٣، وينظر: المغني ١٦٧، المجمع ٢٣/٢، حاشية الدسوقي ١٣٣/١.

(٦) حاشية الصّبّان ٧٤/٣.

(٧) شرح الأشموني ٧٣/٣.

أما ما اعتل به الحفيد فقد ناقشه الصَّبَّانُ بأنَّه قد يعود ضمير الغيبة على ما تقدّم غير الكل، أمّا ضمير المتكلم والحضور فلا إشكال فيهما. فيمكن أن يقال: قام القوم حتّى أنا أو أنت أو هو، وفي ذلك توسعة وتيسير كما ذكر الأستاذ عباس حسن^(١).
وأتساءل هنا إذا لم يَجْزُ كَوْنُ المعطوفِ ضميراً فكيف نطق بالتركيب السَّابِقُ؟
وكثيراً ما يجري اليوم على ألسنة النَّاسِ مثل هذا التَّركيب فيقال لمن ارتكب خطأ يُستبعدُ من مثله: حتّى أنت! أي: أيفعل النَّاسُ ذلك حتّى أنت؟! وهذا على سبيل التَّعجُّبِ والإنكار؛ وما بعدها غاية في زيادة. ويمكن أن يرد على ذلك بأنَّ (حتّى) هنا ابتدائية وما بعدها مبتدأ خبره محذوف، والجواب: أنَّ هذا ممتنع عند البصريين، كما سيأتي^(٢). ومما يؤنس بجواز عطف الضمير أنَّ الغرض من عطف المفردات هو اختصار العامل^(٣)، والضمائر يؤتى بها لضرب من الاختصار.

٣- دخولها على الفعل:

وقد منع ذلك بعضهم، قال أبو حيان: "ولا يجوز أن تعطف الجمل ولا الأفعال، فإذا وقع بعدها الماضي فهي حرف ابتداء، نحو: سرت حتّى دخلت المدينة، وأجاز أبو الحسن أن تكون كالفاء إذا كانت سبباً فتعطف الفعل على الفعل نحو: ما تأتينا حتّى تُحدّثنا"^(٤)، وقال في موضع آخر: "وذهب أبو الحسن إلى أنَّها إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة، وتعطف الفعل على الفعل وذلك إذا دخلت على الماضي أو على المستقبل على جهة السَّبب نحو: ضربت زيداً حتّى بكى، ولأضربنه حتّى يبكي، وثمرة الخلاف أنَّ الأخفش يميز الرُّفْعَ في: (يبكي) على العطف، والجمهور لا يميزون فيه إلا النَّصْبَ. بمعنى (إلى أنَّ) أو بمعنى (كي)"^(٥).

وإذا ثبت عطف (حتّى) للأفعال فلسائل أن يسأل ما الفرق المعنوي بين مجيء الفعل المضارع المرفوع بعد (حتّى) إذا كانت عاطفة أو ابتدائية؟ وما الفرق بين مجيء الفعل المضارع المنصوب بعد (حتّى) الجارة و(حتّى) العاطفة؟

- (١) النحو الوافي ٥٨١/٣.
- (٢) تنظر ص من هذا البحث.
- (٣) شرح المفصل ٧٥/٣.
- (٤) الارتشاف ٦٤٩/٢، وينظر حاشية الصَّبَّانِ ٧٤/٣ قال معلقاً على قول الأشموني في شروط (حتّى) العاطفة: (أن يكون مفرداً لا جملة): "لو قال اسماً لكان أحسن لأنَّ المفرد يشمل الفعل مع أنَّها لا تعطفه".
- (٥) الارتشاف ٤٠٧/٢.

والفرق أنَّ الفعل إذا رُفِعَ بعد (حتَّى) الابتدائية فالكلام جملتان^(١)، وإذا رُفِعَ بعد (حتَّى) العاطفة فالكلام جملة واحدة. قال سيبويه حين تحدّث عن (حتَّى) العاطفة: "ف(حتَّى) تجري مجرى الواو و(ثم)، وليست بمنزلة (أمّا)؛ لأنّها إنّما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تبدأ"^(٢)، فالعاطفة تكون على الكلام الذي قبلها وترتبط ما بعدها بما قبلها وتصله به لفظاً ومعنى، إضافةً إلى أنّ (حتَّى) العاطفة تفيد الغاية في زيادة أو نقص، و(حتَّى) الابتدائية تفيد السببية قبل المضارع المرفوع، كما سيأتي^(٣).

أمّا الفعل المنصوب بعد العاطفة والجارة فالكلام معه جملة واحدة ولكنّها بعد الجارة يؤول إلى مصدر صريح لوجود السائب المحذوف وهو (أن). و(حتَّى) الجارة مع مجرورها تتعلّق بالفعل فهما كالمفعول المنصوب، ويجب أن يكون حرف الجر داخلًا فيما قبله^(٤)، ثمّ إنّ الفعل بعد الجارة زمنه مستقبل وبعد الابتدائية زمنه حال أو ماضٍ، أمّا بعد العاطفة فلا يتقيّد بزمن.

دلالة حتى العاطفة للاسم على انتهاء الغاية:

الأصل في (حتَّى) أن تكون جارة، والعاطفة محمولة على الجارة في إفادة معنى الغاية^(٥)، قال ابن الحاجب عن (حتَّى) العاطفة: "وهي محمولة عندهم على الجارة فلذلك لم يأت فيها ما يلاقي آخر جزء... جعلوا للأصل على الفرع مزية"^(٦). فما بعد (حتَّى) العاطفة لا يكون إلا آخرًا، قال السهيلي: "ومن حيث كان ما بعدها غاية لما قبلها لم يجز في العطف: (قام زيد حتّى عمرو)، ولا: (أكلت خبزًا حتّى تمرًا)؛ لأنّ الثّاني ليس بحدٍّ للأوّل ولا طرف"^(٧)، وقال ابن مالك:

بعضاً بـ (حتَّى) اعطف على كلّ ولا يكون إلا غاية الذي تلا.

أي حدًّا وطرفًا للأوّل. وقد اتفق النحاة على دلالة (حتَّى) العاطفة على انتهاء الغاية حسيّة أو معنويّة محمودّة أو مذمومة، قال المبرد: "لأنّ معناها إذا خفّضتْ كمعناها إذا نسّق بها"^(٨)، ولكنّ هذا القول ليس على إطلاقه؛ لأنّ هناك فرقًا بين معنى الغاية في (حتَّى) العاطفة ومعناها في (حتَّى) الجارة؛ لأنّ المراد بالغاية هنا أن يكون ما بعدها غاية للمعطوف عليه قبلها في زيادة أو

(١) التعليقة ١٣٦/٢.

(٢) الكتاب ٩٦/١.

(٣) تنظر ص ٢٨٧ من هذا البحث.

(٤) المقتصد ٨٦١/٢.

(٥) السّابق ٨٤١/٢ "فإذا كانت عاطفة كان مجراها مجرى الجارة في تضمن معنى الغاية".

(٦) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٧٠/٢، وينظر شرح الفصل لابن يعيش ١٧/٨.

(٧) نتائج الفكر ٢٥٢.

(٨) المقتضب ٣٧/٢ وقال في موضع آخر: "لأنّ معناها عاملة ومعناها عاطفة واحد وإن اختلف اللفظان".

٤٢/٢، وينظر المقتصد ٨٤١/٢، ٩٥٦، ٨٤١/٢، ٣٠/٧، ١٦/٨، البسيط ٩٥/٢، شرح الرضي

على الكافية ٢٧٣/٤.

نقص، والزيادة تشمل: الأقوى والأعظم والأكثر، ويدخل في النقص: الأضعف، والأحقر، والأقل^(١)، فيزيد ذكره تعجباً ومبالغة^(٢).

أمَّا المجارة فتكون بمعنى (إلى) فقد تفيد الزيادة وقد لا تفيدها، وتكون للانتهاء في الزمان والمكان وغيرهما.

وتفيد (حتى) العاطفة الزيادة أو النقص الحسيين أو المعنويين؛ لأنها لما كانت للغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء فإنَّ الشيء إذا أُخذَ من أدناه فأعلاه غاية له وطرف.... إذا أُخذَ من أدنى المراتب واستقريناها صاعدين، وإذا أخذنا من أعلى الشيء فأدناه طرف له^(٣)، والعاطفة لا تفيد الغاية في زمان أو مكان، قال الرُّضي عن (حتى) العاطفة: "وليس المراد اجتماع المعطوف أو المعطوف عليه في الفعل في زمان أو في مكان"^(٤)، وهذا ممَّا تفرَّق به عن الواو، فالغاية المرادة هنا هي الغاية في زيادة أو نقص وإن أتى بعدها زمان أو مكان فإذا قلت (قمت ليالي العام حتى ليلة القدر) لم تكن (حتى) هنا لانتهاء الغاية الزمانيَّة، فليست ليلة القدر هي آخر الليالي التي قُمْتُها في العام حسًّا بل آخرها في الزيادة والفضل، وكذلك لو قلت: (زررت البلاد حتى مكة) لا يشترط أن تكون مكة آخرها حسًّا بل آخرها في الزيادة، لذلك لو قلنا: قام القوم حتى زيد، ولم يكن زيد معروفاً بتحقيق أو تعظيم لم يجز عطفاً^(٥)، ولا يصح أن يقال: (خرج الفرسان حتى بنو فلان إذا كانوا من وسطهم)؛ لأنَّ الغاية لا تكون إلا في الأطراف العالية أو السافلة^(٦). وكذلك لو قلت: (صمت الأيام حتى الأربعاء) لم يجز عطفاً؛ لأنَّه ليس في الأربعاء زيادة أو نقص إلا إذا وجدت قرائن معنويَّة تفهم ذلك.

وقد اجتمعت الزيادة والنقص في قول الشاعر:

فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةِ فَإِنَّكُمْ لَتَحْشُرُونَا حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَا^(٧)

فالكُمَاة غاية في زيادة، والبنون غاية في نقص.

ومن أمثلة ما كان غاية في زيادة حسِّيَّة قولهم: (فلان يهب الأعداد الكبيرة حتى الألوف)،

ومثال الغاية في الزيادة المعنويَّة: (مات الناس حتى الأنبياء).

ومثال الغاية في النقص الحسي: (المؤمن يمجى بالحسنات حتى مثقال الذرة)، ومثال الغاية في

النقص المعنوي: (غلبك الناس حتى الصبيان)^(٨).

(١) شرح التسهيل ٣/٣٥٧، البسيط ٢/٨٥٤، ٩٠١، الجنى الداني ٥٤٨.

(٢) حاشية يس ١٤١/٢.

(٣) المقتصد ٢/٨٤٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤/٣٨١، ٣٨٢.

(٥) التبصرة ١/٤١٩، الأزهية ٢١٤، التصريح ٢/١٤٢.

(٦) التصريح ٢/١٤٢.

(٧) شرح التسهيل ٣/٣٥٨، ارتشاف الضرب ٢/٦٤٧، المغني ١٧٢.

ويُلحَظُ أنَّه إذا كان الفعل قبل (حتى) منفياً فإنَّ ما بعدها يناسب معنى الفعل قبلها من حيث الزيادة أو النقص، فمثلاً إذا كان الحدث يدلُّ على زيادة يكون ما بعدها كذلك نحو: (ما أكرمت القوم حتى زيداً)، والعكس بالعكس نحو: (ما عاقبت القوم حتى زيداً)، وإذا كان الفعل مثبتاً فالعكس.

ووجب تحقق الزيادة والنقص في (حتى) العاطفة؛ لأنَّ الأصل في العطف أنَّه يقتضي المغايرة^(١)، فلو قلنا: (قام القوم حتى زيداً) ولم يكن زيد معروفاً بزيادة أو نقص، لم يفد. وكان من باب عطف الشيء على نفسه^(٢)، فلما اتصف بقوة أو ضعف صار في حكم الغير^(٣)، ولذلك كانت (حتى) غير راسخة في باب العطف، ولا متمكِّنة فيه؛ وعلل لذلك ابن عيش بقوله: "لأنَّ الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأول وإشراكه في إعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه، فأما إذا كان الثاني جزءاً من الأوَّل فهو داخل في حكمه لأنَّ اللَّفظ يتناول الجميع من غير حرف إشراك، ألا ترى أنَّك إذا قلت: ضربت القوم، شمل هذا اللَّفظ زيداً وغيره ممَّن يعقل، فلم يكن في العطف فائدة سوى إرادة تفخيم وتحقير، وذلك يحصل بالخفض على الغاية"^(٤)، وقول ابن عيش بأنَّ الخافضة تغني عن العاطفة مبني على القول بدخول ما بعد (حتى) الجارَّة مطلقاً - كما هو رأي الزَّمَخْشَرِي - وإلا فإنَّ (حتى) الجارَّة لا تغني عن العاطفة؛ لأنَّ ما بعدها لا يدخل دائماً ولا يفيد التَّحقير أو التَّعظيم دائماً وقد تقدَّم ذلك.

ونخلص من هذا إلى أنَّ معنى الغاية في (حتى) الجارَّة أقوى منه في (حتى) العاطفة؛ ولذا يطلق على الجارَّة غاية.

أحوال حتى العاطفة للاسم وشروطها:

أولاً: أحوال وشروط ما قبل حتى العاطفة:

- ١- يجب ذكر ما قبل (حتى) العاطفة: قال الرُّضِي: "وتشترك الجارَّة والعاطفة في أنَّه لا بدَّ قبلها من ذي أجزاء إلا أنَّ ذلك يجب ذكره في العاطفة حتى يكون معطوفاً عليه نحو: قدم الحجاج حتى المشاة"^(٥)، ولذلك يمتنع العطف في مثل: حتى حين، حتى مطلع الفجر، سار القوم حتى الليل.

(٨) الأمثلة السابقة من التوضيح ٣/٣٦٧، التصريح ٢/١٤٢.

(١) شرح المفصل ٨/٩٧، أسرار النحو ٢٨٩.

(٢) الأصول ١/٤٢٤، شرح المفصل ٨/٩٧، البسيط ٢/٩٢.

(٣) أسرار النحو ٢٨٩.

(٤) شرح المفصل ٨/٩٧.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٧٣، وينظر الارتشاف ٢/٤٦٨.

وقد ذكر الفرّاء أنَّ من أوجه (حتّى) في الأسماء: "أن ترى بعدها اسمًا وليس قبلها شيء" ^(١)،
وحكم على هذا الوجه بالجر فدلّ على أنه لا بدّ من وجود ما يعطف عليه، ولكن الفرّاء
حين تحدّث عن قول الفرزدق:

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُلِّبَ تَسْنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ بِجَاشِعٍ ^(٢)

قال: "فإنّ الرّفْع فيه جيد وإن لم يكن قبله اسم؛ لأنّ الأسماء التي تصلح بعد (حتّى) منفردة
إنّما تأتي في المواقيت كقولك: أقم حتّى الليل...، فكأنه قال يا عجبًا أتسني اللّثام حتّى
يسني كليب، فكأنه عطف على نية أسماء قبله" ^(٣)، وهذا يدلّ على جواز حذف المعطوف
عليه ^(٤) - (حتّى) مع نيّته، ومثل هذا البيت:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْفَاهَا

إذ التّأويل ألقي ما يثقله. قال ابن مالك: "قد يحذف العاطف.... أو ما عطف عليه
لقريّة" ^(٥).

٢- هل يكون ممتدًا متدرّجًا؟ قال ابن هشام في القطر عن (حتّى) العاطفة: " (حتّى) للغاية
والتدرّج لا للترتيب" ^(٦)، وذكر في الشّرح المراد بالتدرّج وهو: "أنّ ما قبلها ينقضي شيئًا
فشيئًا إلى أن يبلغ إلى الغاية" ^(٧).

ويبدو لي أن ما قبل (حتّى) العاطفة لا يشترط فيه التدرّج دائماً؛ لأنّه قد لا يكون آخرًا حسًّا
فلو قلت: (أكل الطفل الحلوى حتّى غلافها)، لا يشترط أن يكون هناك تدرّج فقد يكون
وضعها في فمه دفعة واحدة، فالغرض إفادة الغاية في النقص، وهذا لا يلزم منه التدرّج. وقد
يكون هناك تدرج في بعض الأمثلة نحو: (أكلت السمكة حتّى رأسها) ولكن ليس المراد هنا
معنى الغاية المكانية بل المراد أن الرأس غاية في قلّة. وكذلك لو قلنا: قدم الحجاج حتّى
المشاة، فلا يشترط التدرّج في الحضور بل قد يكونون أتوا معًا. فهو تدرج معنوي لا
حسيّ.

٣- أن يكون ذا أجزاء: يشترط أن يكون ما قبل العاطفة مجزئاً ^(٨) ليكون ما بعدها آخر تلك
الأجزاء، إذا رتبت من حيث القوّة أو الضعف. قال الفرّاء: "أن يكون ما قبل (حتّى) من

(١) معاني القرآن للفرّاء ١/١٣٦.

(٢) ديوانه ٣٦١ وفيه: (فيا عجي)، معاني القرآن للفرّاء ١/١٣٨.

(٣) معاني القرآن للفرّاء ١/١٣٨.

(٤) الفوائد الخويّة ٧٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥١.

(٥) الفوائد الخويّة ٧٦، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥١.

(٦) قطر الندى ٣٤٢، ٣٤٣ مع شرحه لابن هشام.

(٧) شرح قطر الندى لابن هشام ٣٤٢، وينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٠٧.

(٨) شرح ألفية ابن معط ١/٧٨١، شرح الرّضي على الكافية ٤/٢٧٣، البسيط ٢/٩٠٥.

الأسماء عدداً يكثر ثم يأتي بعد ذلك الاسم الواحد أو القليل من الأسماء^(١)، وأجاز في (حتى) حينئذ أن تكون جارة أو عاطفة، وقال الزجاجي: "ولا تقع في كلا الوجهين إلا بعد جمع"^(٢)، ويقصد بالوجهين الجر والعطف. وقد يكون الجمع لفظاً أو تقديرًا، سواء أكان اصطلاحياً أم لغوياً كلفظ قوم ورهط؛ لذا لا يجوز: (أعجبني الرجلان حتى أفضلهما)^(٣)، كما لا يجوز في الاستثناء: (ضربت الرجلين إلا أفضلهما)؛ لأن شرط الاستثناء المتصل أن يكون ما قبل إلا شاملاً لما بعدها ظهوراً لا نصاً، "فلا يجوز: (ضربت الرجلين إلا أحدهما)؛ لأنَّ الرجلين شامل للأحد للأفضل نصاً"^(٤).

٤- لا يشترط أن يكون مستمراً إلى النهاية: فإذا قلت: (سافرت في الأسبوع الماضي حتى في آخره) لا يشترط أن سفري استمر من أول الأسبوع إلى آخره^(٥)؛ لأنَّ الترتيب فيها ترتيب ذهني لا حسي.

ثانياً: أحوال وشروط ما بعد حتى العاطفة للاسم:

ذكر ابن مالك شرطاً عاماً فقال: "والمعتمد عليه فيما يصح عطفه به (حتى) أن يصح استثناءه به (إلا)"^(٦) والمراد هنا الاستثناء المتصل. وهناك شروط تفصيلية نذكرها فيما يأتي:

- ١- التوقيت: وقد تقدّم في الشروط المشتركة.

- ٢- أن يكون آخرًا أو متصلاً بالآخر ولا يكون ملاقيًا: والمعتبر في الآخر في (حتى) العاطفة ليس الآخر الحسي بل يكون آخر الأجزاء إذا رُتبت الأقوى فالأقوى، أو الأضعف فالأضعف، قال الرضي: "واعلم أنه لا يلزم أن يكون بعد (حتى) العاطفة آخر أجزاء ما قبلها حساً، ولا آخرها دخولاً في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون، لكنه يجب فيها أن يكون آخر الأجزاء، إذا رُتبت الأجزاء الأقوى فالأقوى"^(٧)، ولا يجوز أن يعطف بها الملاقي^(٨) كما في (حتى) الجارة؛ لأنَّ (حتى) العاطفة يجب دخول ما بعدها لأنها بمنزلة الواو، والملاقي لا يدخل؛ لأنه ليس من الجنس. فلا يقال: قام القوم الليل حتى الصباح عطفاً^(٩).

(١) معاني القرآن ١/١٣٧.

(٢) الجمل ٦٧، وينظر الأصول ١/٤٢٤.

(٣) الارتشاف ٢/٦٤٧.

(٤) حاشية الدسوقي ١/١٣٨.

(٥) النحو الواقي ٣/٥٨٢.

(٦) شرح التسهيل ٣/٣٥٨ ونقله ابن هشام في المغني ١٧٠، والسيوطي في الممع ونسبه إلى ابن هشام ١٣٦/٢.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٧٥.

(٨) شرح المفصل لابن الحاجب ٢/١٤٥، شرح الرضي على الكافية ٤/٢٧٤.

(٩) الأصول ١/٤٢٦.

٣- أن يكون بعضاً أو شبيهاً ببعض: وهذا من أهم شروط ما بعد (حتى) العاطفة؛ لأنَّ (حتى) من حروف العطف التي تفيد التشريك في العامل فلا يعمل الفعل في ما لم يفعله^(١)، ولم يذكر ابن مالك في الخلاصة إلا هذا الشرط وكونها غاية. ولزم ذلك؛ لأنَّه لما كان ما قبل (حتى) ذا أجزاء وكان ما بعدها آخر جزء لزم أن يكون ما بعدها بعضاً أو واحداً من جمع أو جزءاً من كلٍّ أو نوعاً^(٢)، وقد يكون شبيهاً ببعض مثل: أعجبتني الجارية حتى حديثها^(٣) بخلاف: حتى ولدها؛ لأنَّ الحديث تنزل منزلة البعض من الجارية لشدة اتصاله بها فالكلام صفة المتكلم، و(حتى) العاطفة هنا مثل (إلا) في الاستثناء فيجوز: (أعجبتني الجارية إلا حديثها) ولا يجوز: (قديم زيد حتى القوم)، كما لا يجوز: (قديم زيد إلا القوم)؛ لأنَّ المستثنى بعض المستثنى منه^(٤)، "وهذا الحكم تقتضيه (حتى) من جهة كونها للغاية؛ لأنَّ الأصل في العطف المغايرة"^(٥)، وأجاز أبو حيَّان: عجبتُ من القوم حتى بينهم؛ لأنَّ اسم القوم يشمل أبنائهم، واسم الجارية لا يشمل ابنها. وقال الدماميني: "لأبي حيَّان أن يقول إنما يشمل القومُ الأبناء إذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك، والقرينة هنا قائمة وهي إضافة البنين إلى ضمير القوم، فعَلِمَ أنَّ المراد بالقوم غير بينهم وإلا لم تصح الإضافة. وفيه نظر إذ لا يلزم من كون القوم غير بينهم أن لا يشملهم، فالعام يشمل الخاص المدرج تحته وهما متغايران من حيث العموم والخصوص"^(٦). وقد يختلط بالمتبوع ما يتنزل منزلة البعض نحو: (خرج الصيَّادون حتى كلابهم)، (وضربني السَّادة حتى عبيدهم)^(٧)، وقد يكون جزءاً بالتأويل^(٨) نحو:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

- (١) شرح التصريح ١٤٢/٢.
- (٢) الأصول لابن السَّراج ٤٢٥/١، شرح الجمل للجرجاني ١٧٣، شرح المفصَّل لابن يعيش ٩٦/٨، الإيضاح في شرح المفصَّل لابن الحاجب ٢٠٧/٢، شرح ألفية ابن معط ٧٨١/١، شرح الرضي على الكافية ٣٧٤، ٢٧٣/٤، البسيط ٣٣/١، رصف المباني ٢٥٨، الارتشاف ٦٤٦/٢، الجنى الداني ٥٤٧، معني اللَّيب ١٧١، الجمع ١٣٦/٢، شرح الأشموني، حاشية الصَّبَّان ٧٣/٣، حاشية الدسوقي ١٣٨/١، حاشية الخضري ٦٣/٢.
- (٣) شرح التسهيل ٣٥٨/٣، المغني ١٧٢، ١٧٣، حاشية الخضري ٦٣/٢.
- (٤) البحر المحيط للزَّركشي ٣١٧/٢.
- (٥) المرجع السَّابق ٣١٥/٢.
- (٦) تحفة الغريب الورقة ١٤٥، ١٤٦.
- (٧) المقرب ٢٣٠/١، شرح الرضي على الكافية ٢٧٣/٤، الارتشاف ٦٤٧/٢.
- (٨) شرح التسهيل ٣٥٨/٣، شرح الرضي على الكافية ٢٧٣/٤، البسيط ٩٠٩/٢، الارتشاف ٦٤٧/٢، الجنى الداني ٥٤٧.

لأنَّ المعنى ألقى ما يثقله (حتى) نعله، وخصَّ النعل؛ لأنَّها التي يمشي بها، فإذا ألقاها دلَّ على أنَّه لم يترك شيئاً^(١).

قال ابن أبي الربيع: "ورأيت بعض المتأخرين يعرض بهذا البيت على قول النحويين إن ما بعد (حتى) لا بدَّ أن يكون جزءاً ممَّا قبلها"^(٢)، ورد عليهم بأنَّه عبر بهذين الشيتين عن جميع رحله^(٣).

وبناء على ما تقدَّم لا يجوز: (ضربت الرِّجلين حتى أفضلهما)؛ لأنَّه ليس جزءاً من أجزاء المعطوف عليه ولا واحداً من جمع^(٤) ولأنَّه لا يجوز الاستثناء المتصل هنا^(٥)، وقد تقدَّم هذا عند الحديث عن شروط ما قبلها. ولا يجوز (قدم زيد حتى عمرو)، ولا (أكرمت أخاك حتى أباك)؛ لأنَّ الثاني ليس بعضاً للأوَّل^(٦).

٤- أن يكون من جنس ما قبله: يشترط فيما بعد (حتى) أن يكون من جنس ما قبلها^(٧) تحقيقاً أو تاويلاً أو تشبيهاً^(٨)؛ لأنَّها للغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء، ولا يتصور أن يكون طرف الشيء من غيره^(٩). قال ابن فارس: "ومذهب أهل البصرة أنَّه لا يجوز أن يعطف بها حتى يكون الثاني من الأوَّل قالوا: لو قلت: (كلَّمت العرب حتى العجم) لم يَجُزْ"^(١٠). وقد يكون جنساً بالتشبيه، فقد نقل ابن فارس عن الفراء إجازته: إنَّه ليقاتل الرِّجاله حتى الفرسان، وإنَّ كلي ليصيد الأرناب حتى الطَّيَّاء خفضاً ونصباً. "قال الفراء: لأنَّ الطَّيَّاء وإن كانت مخالفة للأرناب فإنَّها من الصيد وهي أرفع منها، وقال البصريُّون هذا خطأ وفيه بطلان الباب"^(١١). ولا يجوز على -مذهب البصريين- في: (قام القوم اليوم حتى اللَّيل) عطفاً؛ لأنَّ الاسم الذي بعده مخالف ما قبلها^(١٢)، ولكن يجوز: ضربت إخوتك حتى هند، من

(١) شرح الرضي على الكافية ٢٧٤/٤، البسيط ٩٠٩/٢، الجني الدَّاني ٥٤٧.

(٢) البسيط ٩٠٩/٢.

(٣) البسيط ٩٠٩/٢.

(٤) الارتشاف ٦٤٦/٢، الجني الدَّاني ٥٤٧، شرح الأشموني ٧٣/٣ مع الحاشية.

(٥) المغني ١٧١، حاشية الدُّسوقي ١٣٨/١.

(٦) شرح ابن يعيش ٩٦/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٨/١.

(٧) معاني القرآن للفراء ١٣٦/١ فقد جعلها جارةً إذا كان بعد (حتى) اسم وليس قبلها شيء يشاكله يصح عطفاً ما بعد (حتى) عليه، فدلَّ على أنَّ العاطفة لا بدَّ من وجود شيء يشاكلها قبلها، أصول ابن السَّراج ٤٢٦/١، المقتصد ٨٤٢/٢، أسرار العريَّة ٢٦٦، شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٨.

(٨) التَّصريح ١٤٢/٢.

(٩) المقتصد ٩٥٦/٢، أسرار العريَّة ٢٦٦.

(١٠) الصَّاحي ٢٢٢.

(١١) المرجع السَّابق ٢٢٢، ٢٢٣، وينظر الارتشاف ٦٤٧/٢.

(١٢) الأصول ٤٢٦/١.

جهة التغليب^(١)، قال الجرجاني: "فلا يجوز أن تقول: ضربت القوم حتى حماراً....، كما تقول: ضربت القوم وحماراً أو ثم حماراً، وذلك أن (حتى) تتضمن معنى الغاية فلا تعري منها في العطف أيضاً. والغرض فيها أن تدل على أن المذكور بعدها انتهى إليه الفعل أيضاً، وأنه لم يخرج من جملة من تقدّم ذكره. وإذا قلت: جاءني القوم حتى حماراً، كنت قد ذكرت ما لم يدخل من جملة القوم إذ لفظ القوم لا يقع على الحمار، ولا يشتمل عليه"^(٢)، ولا يجوز: (قام القوم حتى النساء)؛ لأنهن لا يدخلن في القوم^(٣).

٥ - يفيد تحقيراً أو تعظيماً، وقد تقدّم الحديث عن هذا في معناها.

حدود انتهاء الغاية فيها (دخول ما بعدها):

اتفق النحاة على وجوب دخول ما بعد (حتى) العاطفة فيما قبلها^(٤)؛ لأنها بمنزلة الواو في التشريك، ولأنه يشترط أن يكون ما بعدها بعضاً مما قبلها أو كبعض، ويشترط أن يكون غاية في زيادة أو نقص. وقال سيبويه: "إن معنى: (رأيت القوم حتى عبد الله): رأيت القوم مع عبد الله"^(٥)، قال أبو حيان: "وأتفقوا أنها إذا عطف دخل ما بعدها فيما قبلها"^(٦)، وبناءً عليه اشترط النحاة أن يكون ما بعدها شريكاً لما قبلها في العامل^(٧)، ويتعين العطف إذا اقترنت به قرينة تدل عليه نحو: ضربت القوم حتى زيداً أيضاً^(٨)، ويمتنع العطف إذا دلت قرينة لفظية أو معنوية على عدم الدخول نحو: صمت الأيام حتى يوم الفطر؛ لأنه معلوم شرعاً أن يوم الفطر يحرم صومه، فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله^(٩)، وذكر يس اعتراض الغنيمي على التمثيل بهذا المثال لأن "المانع فيه شرعي، والكلام في (حتى) إنما هو على طريق اللغة كما قيل بذلك في (أو) إذا كانت للتخيير أو الإباحة فلا مانع فيه من الاشتراك لغة إذ الصوم لغة الإمساك، وكان يمكن التمثيل بنحو: (مات الناس حتى عجب الذنب) ولعله أوضح من أمثاله وإن كان لا يخلو عن شيء"^(١٠)، ورد عليه

(١) المقتصد ٨٤٢/٢.

(٢) المقتصد ٩٥٦/٢، ٩٥٧. وينظر ٨٤٢/٢.

(٣) شرح ملحّة الإعراب ١٢٥؛ لأنّ لفظ القوم يطلق على الرجال قال تعالى: ﴿بِأَيِّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ سورة الحجرات من الآية ١١.

(٤) المقتضب ٤١/٢، ٤٢، الأصول ٤٢٤/١، شرح ملحّة الإعراب ١٢٥ نقلاً عن الفراء، أسرار العربية ٢٦٦، شرح الرضي على الكافية ٢٧٤/٤، الارتشاف ٤٦٨/٢، الجمع ٢٤/٢.

(٥) الكتاب ٩٦/١.

(٦) الارتشاف ٤٦٨/٢.

(٧) التصريح ١٤٢/٢ نقلاً عن ابن هشام في الخواشي، حاشية الصبان ٧٤/٣.

(٨) الارتشاف ٤٦٧/٢.

(٩) الأصول ٤٢٦/١.

(١٠) حاشية يس على شرح التصريح ١٤٢/٢.

الشيخ يس فقال: "وكانه.... فهم أن المثال: حتى عيد الفطر، وإلا في يوم الفطر لا يمكن صومه لغة؛ لأنه بعد التعبير عنه بأنه يوم فطر يستحيل صومه، فتأمل" (١)، وأضيف بأنه لا مانع أن يكون المانع شرعياً وإن كان الكلام في (حتى) عن طريق اللغة.

ب- حتى العاطفة للجمل:

ذهب جمهور النحاة إلى أن (حتى) لا تعطف الجمل (٢)، وسبب ذلك:

١- أن ما بعد (حتى) لا بد أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات (٣). وأجاب الدماميني عن ذلك بأن بعض الجمل قد يكون مضمونها بعضاً من مضمون الأخرى نحو: فعلت مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسي، فالمعطوف هنا بعض من المعطوف عليه، ومثله: نخل عليّ زيد بكل شيء حتى منعتني دانقاً. فخدمته لزيد بعض من فعل ما يقدر عليه، ومنع الدانق بعض من النخل بكل شيء (٤)، وهذا من عطف الجمل كما يصح إبدال جملة من أخرى، "وقد نص علماء المعاني في باب الفصل والوصل على أن الجملة الثانية في قوله تعالى: ﴿أَمَدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدُكُمْ بِأَنعَمَ وَيَتِينَ﴾ (٥) بدل بعض من الأولى" (٦).

٢- قال الشيخ خالد الأزهري: "لأنها منقولة من (حتى) الجارة وهي لا تدخل على الأفعال، فلا يجوز على العطف: أكرمت زيداً بكل ما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادماً له" (٧)، ويقصد بالأفعال الجمل بدليل المثال الذي أورده، ولكن النحاة أحياناً يطلقون الفعل ويريدون به الجملة؛ لأن كل فعل يقتضي فاعلاً فهو معه كالجملة. ويرد على هذا: يمثل ما ردنا به منع جر (حتى) للضمير.

٣- ذكر الراعي أن (حتى) لا تعطف الجمل لفقدان معنى الغاية في العلو أو السفلى (٨)، وفي هذا نظر؛ لأن معنى الزيادة والنقص ثابت في العاطفة للجملة. وأجاز بعضهم عطف (حتى) للحمل الاسمية والفعلية؛ لأنها بمنزلة الواو، فزعم الجرمي - فيما نقله عنه السيوطي - أن (حتى) الثانية في قول امرئ القيس:

-
- (١) المرجع السابق.
 (٢) الجنى الداني ٥٥١، المغني ١٧٢ (لم ينسبها إلى الجمهور)، حاشية الدسوقي ١٣٨/١، حاشية الخضرى ١٦٢/١.
 (٣) الجنى الداني ٥٥١، مغني اللبيب ١٧٢/١، المجمع ١٣٦/٢، شرح الأشعري ٧٤/٣ مع الحاشية.
 (٤) تحفة الغريب الورقة ١٤٤، ١٤٥، ونقله الصبان في حاشيته ٧٤/٣.
 (٥) سورة الشعراء من الآية ١٣٢، والآية ١٣٣.
 (٦) تحفة الغريب الورقة ١٤٥، وتنظر حاشية الدسوقي ١١٣٨.
 (٧) التصريح ١٤١/١ بحاشية يس.
 (٨) الأحيوة المرضية ٢٢٣.

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلَّ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(١)
عاطفة وإن اقترنت بالواو كما تقترن (لكن) بالواو وهي عاطفة^(٢)، فتكون (حتى) في: (وحتى
الجياد) عاطفة للجملة الاسمية.

والمختار في عطف الجمل عطف الفعلية^(٣)، وقال ابن هشام: "وزعم ابن السِّدِّ في قول امرئ
القيس:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلَّ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ
فيمن رفع (تكُلَّ) أنَّ جملة تَكُلَّ مطيئهم معطوفة بـ (حتى) على (سريت بهم)^(٤)، ويجوز في (تكُلَّ)
الرُّفْعَ والنَّصْبَ ويجوز في إعراب (حتى) الأوجه الثلاثة. وقال الجرجاني بعد أن تحدَّث عن
الابتدائية: "والعاطفة بهذه المنزلة في الدُّخُولِ على الجملة، فإذا قلت: ضربت القوم حتى ضربتُ
عمراً، جاز أن تكون (حتى) عاطفة؛ لأنَّك تقول: ضربت القوم وضربت زيـداً... فإذا
قلت: أكلت السمكة حتى رأسها مأكول، كان (حتى) حرف ابتداء...؛ لأنَّ العطف في المفرد
يغنيك عن هذا"^(٥). وذكر الرُّضِّيُّ العاطفة للجمل فقال: "وأما العاطفة للجملة فنحو: نظرت إليه
حتى أبصرته، ويجوز أن يقال: إنَّ (حتى) في مثله ابتدائية وإنَّها لا تعطف الجملة أبداً"^(٦). وذكرها
أيضاً المألقي في رصف المباني ومثَّل بـ: (قام القوم حتى قام زيد)^(٧) قال: "وتارة تقع بعدها الجمل
الاسمية والفعلية فلا تعمل فيها فتراجع إلى باب العطف وإلى باب حروف الابتداء"^(٨).

ويبدو أنَّ الرَّاجِحَ جواز مجيئها لعطف الجمل، وذلك لأسباب:

- ١- أنَّ المانعين احتجُّوا بأنها فرع عن الجارة فإن كانت كذلك فهي محمولة على الواو العاطفة
أيضاً في التَّشْرِيكِ فما المانع أن تحمل عليها في عطف الجمل؟.
- ٢- أنَّ دخولها على الجملة في الحقيقة إنما هو دخول على مضمون الجملة وهو مفرد فيؤوِّل
الأمر إلى دخولها على المفرد.
- ٣- أنَّ بعض النُّحاة يرون أنَّ العامل في المعطوف المفرد هو فعل محذوف، وعلى هذا يؤوِّل
الأمر إلى الجملة؛ ولذلك قال الإربلي معلقاً على قول الرُّضِّي: "فإذا عطف بها جملة على
جملة.... جاز الاستئناف أيضاً ما نصُّه": "قلت كأنه أطلق الجملة على المصَّرَّح بطرفيه، وإلا

- (١) ديوانه ٩٣ وفيه: (مطوَّات بهم)، الكتاب ٢٧/٣، التَّبيصرة ٤٢٠/١، المقتصد ٨٤٠/٢، المفصل ٢٨٤،
شرح المفصل ١٩/٨، رصف المباني ٢٥٨، المغني ١٧٢.
- (٢) شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٧٦/١.
- (٣) البسيط ٦٤٤/١.
- (٤) المغني ١٧٢، وينظر الجمع ١٣٦/٢، شرح الأشموني ٧٤/٣ بحاشية الصَّبَّان.
- (٥) المقتصد ٨٤٣/٢.
- (٦) شرح الرُّضِّي على الكافية ٢٧٦/٤.
- (٧) رصف المباني ٢٥٨.
- (٨) الرِّصْف ٢٥٧.

فهي- في مثل: قدم الحجاج حتى المشاة- داخلة على جملة أيضاً تقديرها: (حتى قدم المشاة) وإن كان في اللفظ مفرداً؛ ولهذا أفادت ما أفادته الواو من التشريك مع زيادة، وهي الغائية^(١)، فالإربلي يرجح كون العامل فعلاً مخوفاً، والمخوف كالمذكور فتكون (حتى) داخلة على جملة، أمّا إن كان يقصد المعنى دون العمل فلا يعني هذا أنّها داخلة على جملة حقيقة؛ لأنّ هناك فرقاً بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى.

٤- أمّا إذا عددنا (حتى) قبل الجملة ابتدائية فإنّها لا تُغني عن العاطفة؛ لأنّ العاطفة تدلّ على الغاية في زيادة أو نقص، أمّا الابتدائية فقد تفيد النّهاية الحسيّة في زمان أو مكان، وكذلك قد تفيد الزيادة والنقص.

٥- أنّ بعض الشواهد أتت محتملة للأوجه الثلاثة وما بعد (حتى) جملة، وقد تقدّم البيت الذي استشهد به ابن السيّد على جواز عطف (حتى) للجمال، وهو:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيئَهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(٢)

٦- أمّا قول النّحاة أنّه يشترط أن يكون ما بعدها بعضاً ممّا قبلها فيمكن أن يقال إنّ هذا الشرط لا يلزم أن ينطبق على العاطفة للجملة فيكتفى بأن يكون ما بعدها غاية في زيادة أو نقص. قال الجاشعي عن (حتى) عامّة: "ولا تقع في جميع وجوها إلا بعد جمع إلا إذا دخلت على الفعل"^(٣)، فلو جاز أن نقول بمنع مجيء (حتى) لعطف الجمل بناءً على أنّ ما بعدها بعضاً ممّا قبلها لزم حملاً على هذا أن تمنع مجيء المضارع المنصوب بعد الجارّة؛ لأنّ ما بعدها يشترط أن يكون جزءاً ممّا قبلها ولم يمنع ذلك أحد. ومن أمثلة العاطفة:

جودُ يُمناكَ فاضَ في الخلقِ حَتَّى بِائِسٌ دَانٌ بِالْإِسَاءَةِ دِيناً^(٤)

دلالة حتى العاطفة للجملة على انتهاء الغاية^(٥):

أمّا عن معنى الغاية في (حتى) العاطفة للجملة فيبدو أنّه لا يختلف عن معناها في العاطفة للمفرد؛ وذلك أنّها تأتي للغاية في زيادة أو نقص، لذا أجاز النّحاة العطف في: (حتى نعله ألّفاه)، و(حتى تكلّ مطيئهم)، ولم يميزوه في جميع الأمثلة.

حدود انتهاء الغاية فيها (دخول ما بعدها):

(١) جواهر الأدب ٥٠١.

(٢) تقدّم ص

(٣) الإشارة إلى تحسين العبارة ٧٩.

(٤) معني اللبيب ١٧٢، تحفة الغريب الورقة ١٤٥، وذكر الدّماميني أنّها متعيّنة للعطف.

(٥) لم أجد في كتب النّحاة مادة وافية عن معنى الغاية في (حتى) العاطفة للجملة؛ لأنّ كثيراً منهم أنكر عطف الجمل، إضافة إلى ما نسب إلى الكوفيّين من إنكار (حتى) العاطفة أصلاً، فضلاً عن أنّ العاطفة لم ترد في القرآن الكريم. ويبدو أنّ معنى الغاية فيها لا يتعد عن معنى الغاية في المفرد.

يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها؛ لأنَّ (حتى) العاطفة كالواو في التشريك، وقد نقل أبو حيَّان عن الفراء قوله: "إذا أردت النَّسَقَ كان ما بعدها داخلا"^(١)، ولم يبيِّن المفرد أو الجملة فيؤخذ قوله على إطلاقه.

الفرق بين حتى الجارة وحتى العاطفة:

- ١- الجارة أصل في الدلالة على انتهاء الغاية، والعاطفة غير متمكِّنة في دلالتها على انتهاء الغاية؛ لذا فإنَّ كل موضع جاز فيه الجر يجوز فيه العطف ولا عكس.
- ٢- "لا يعطف بها إلا حيث يُجرُّ ولا يلزم العكس"^(٢)؛ لذا فإنَّ استعمال (إلى) في الكلام قد يُنقِذ المتكلِّم من أخطاء أسلوبية ما لم يتعيَّن العطف.
- ٣- أنَّ الجر مقدَّم على العطف إذا جاز الوجهان قال المرادي: "حيث جاز العطف والجر فالجر أحسن، إلا في نحو: ضربت القوم حتى زيداً ضربته، فالنَّصَب أحسن، وله وجهان: أحدهما: أن تكون عاطفة و(ضربته) توكيداً. والآخر: أن تكون ابتدائية و(ضربته) مفسراً لنائب (زيد) من باب الاشتغال"^(٣).
- ٤- تدخل الجارة على الاسم الصَّريح والمصدر المؤول، أما العاطفة فتدخل على الاسم الصَّريح، والجمل عند بعضهم ولا تدخل على المصدر المؤول.
- ٥- أجاز بعضهم دخول العاطفة على الضمير المنفصل، أمَّا الجارة فلا تدخل على الضمير عند جمهور البصريين.
- ٦- يجب إظهار ذي الأجزاء قبل العاطفة، ويجوز حذفه وإظهاره قبل الجارة.
- ٧- يشترط فيما قبل الجارة التدرج، ولا يشترط هذا فيما قبل العاطفة.
- ٨- ما بعد العاطفة من جنس ما قبلها، ولا يشترط ذلك في الجارة عند أكثر النُّحاة.
- ٩- يأتي بعد الجارة الجزء والملاقي، ولا يأتي بعد العاطفة إلا الجزء دون الملاقي.
- ١٠- العاطفة تفيد الغاية في زيادة أو نقص دائماً، أمَّا الجارة فقد تفيدهما وقد لا تفيدهما، ولكنها تكون بمعنى (إلى) فتأتي للغاية في الآخر حساً أو معنى في الزَّمان والمكان وغيرهما، كما تكون بمعنى (كي)، و(إلا أنَّ) في الاستثناء إذا دخلت على مصدر مؤول.
- ١١- يجب دخول ما بعد (حتى) العاطفة فيما قبلها، والغالب دخول ما بعد الجارة إذا عدت القرينة.

(١) الارتشاف ٦٤٨/٢.

(٢) الارتشاف ٤٦٨/٢.

(٣) الجنى الدَّاني ٥٥١.

١٢- يبدو لي أنَّ الاعتماد على المقطع الثَّاني في نطق (حتَّى) العاطفة أكثر من الاعتماد عليه في الجارَّة، وكأنَّ تشديد الصَّوت يناسب دلالة (حتَّى) العاطفة على الزَّيادة أو النقص فالتركيز في النُّطق يناسب التَّركيز المعنوي على ما بعد (حتَّى) العاطفة.

ثالثاً: حتَّى الابتدائية:

الغالب في (حتَّى) أن تكون جارة، ومن غير الغالب أن تأتي للابتداء^(١)، ومجيئها للعطف قليل، ونسب المرادي وابن هشام إلى الزَّجاج القول بأنَّ الجملة بعدها في محل جر بـ(حتَّى)^(٢)، ونسبه ابن هشام أيضاً إلى ابن درستويه^(٣). قال الدُّسوقي: "هذا في الحقيقة إنكار لوجود (حتَّى) الابتدائية؛ لأنَّ ما يحكم الجماعة بأنَّ (حتَّى) فيه ابتدائية يحكمون أنَّها فيه حرف جر"^(٤). ولكن جاء في معاني القرآن وإعرابه للزَّجاج ما يدلُّ على إثباته لها، قال في حديثه عن (حتَّى) التي يرفع المضارع بعدها: "وصارت (حتَّى) ههنا مما لا يعمل في الفعل شيئاً؛ لأنَّها تلي الجمل تقول سرت حتَّى إنِّي داخل.... فعملها في الجمل في معناها لا في لفظها"^(٥)، وهكذا نرى أنَّ الزَّجاج أثبت (حتَّى) الابتدائية، والحقيقة أنَّه لا يمكن إنكار (حتَّى) الابتدائية فقد أثبتتها البصريُّون والكوفيُّون، وقد ذكرها سيبويه في غير موضع ومن ذلك قوله: "وذلك قولك: لقيت القوم حتَّى عبدُ الله لقيته، جعلت عبد الله مبتدأ، وجعلت لقيته مبنياً عليه كما جاز في الابتداء"^(٦). ومن الأدلَّة على ثبوتها ما يأتي:

١- كسر همزة إنَّ بعدها، قال سيبويه "وبذلك على (حتَّى) أنَّها حرف من حروف الابتداء أنَّك تقول حتَّى إنَّه يفعل ذاك، كما تقول: فإذا إنَّه يفعل ذاك"^(٧)، ولو كانت حرف جر لفتحت هنا همزة إنَّ بعدها لذا يمتنع أن تكون جارة هنا. وقد تفتح همزة (إنَّ) بعدها إذا صحَّ أن يحل ما بعدها محل المفرد^(٨). ووجب كسر همزة (إنَّ) في مثال سيبويه؛ لوجود اللام المرحقة في الخبر.

(١) الكلِّيات ٢٤٦/٢.

(٢) الجني الدَّاني ٥٥٢، مغني اللبيب ١٧٦.

(٣) مغني اللبيب ١٧٦.

(٤) حاشية الدسوقي ١٤٢/١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/١.

(٦) الكتاب ٩٧/١.

(٧) الكتاب ١٨/٣، ١٩.

(٨) الأصول لابن السَّراج ٤٢٧/١.

٢- وقوع الواو العاطفة قبلها والجملة بعدها، فيمتنع أن تكون عاطفة؛ لأنَّ حرف العطف لا يدخل على مثله^(١)، أو جارة؛ لأنَّ حرف الجر لا يدخل على الجمل إضافة إلى أنَّ ما بعدها مرفوع^(٢)، من ذلك قول امرئ القيس:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(٣)

وزعم الجرهمي- كما تقدّم- أنها في البيت عاطفة وإن اقترنت بالواو كما يقترن (لكن) بالواو^(٤).

٣- مجيء الجملة الاسمية والفعليّة بعدها في فصيح الكلام، وأفصح القرآن الكريم فقد جاءت فيه الجملة الفعلية كما في قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾^(٥)، ولم تأتِ الجملة الاسمية في القرآن الكريم بعد (حتى) الابتدائية، وجاءت في الشعر كما في بيت امرئ القيس السابق. وهكذا نرى أنَّ البصريين والكوفيين أثبتوا (حتى) الابتدائية.

وبناء على ما سبق يمكن ترتيب أدوات الانتهاء من حيث القوة ترتيباً تنازلياً على النحو الآتي:

إلى- حتى الجارة - حتى الابتدائية - حتى العاطفة.

معنى كونها ابتدائية:

المراد بكونها ابتدائية أنَّ ما بعدها كلام مستأنف مستقل يبتدأ به^(٦)، ولا يتعلّق من حيث الإعراب بما قبلها فهي تقطع ما بعدها عمّا قبلها لفظاً^(٧)، وقد يأتي بعدها الجملة الاسمية أو الفعلية وقد اجتمعتا في:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(٨)

برفع (تكِل) فتكون (حتى) ابتدائية، والبيت مما تجوز فيه الأوجه الثلاثة، ولا حاجة إلى تقدير مبتدأ قبل الفعل لأنَّ ذلك لا يطرد^(٩). وقال عنها ابن الجني: "يبتدأ بعدها الكلام"^(١٠)، فهي

- (١) أصول ابن السراج ٥٩/٢، التّبصرة ١٣٧/١، المقتصد ٨٤٣/٢، أسرار العربية ٣٠٦.
- (٢) الإيضاح للفارسي ٢٥٨، المقتصد ٨٤٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٨، جواهر الأدب ٤٩٣.
- (٣) تقدّم ص ٢٧١.
- (٤) شرح شواهد المعنى للسيوطي ٣٧٦/١، وينظر ص ٢٧١ من هذا البحث.
- (٥) سورة يس الآية ٣٩.
- (٦) الأزهية ٢١٥، شرح المفصل ١٨/٨، الإيضاح في شرح المفصل ١٤٦/٢، ارتشاف الضرب ٥٦٩/٢، المغني ١٧٣، الجني الداني ٥٥٢، الألفية المرضية ٢٢٤.
- (٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٨/٨، شرح الرضي على الكافية ٥٩/٤، جواهر الأدب ٤٩٣.
- (٨) المغني ١٧٣، ارتشاف الضرب ٥٦٩/٢، شرح الرضي على الكافية ٢٧٨/٤.
- (٩) شرح الرضي على الكافية ٦٠/٤.
- (١٠) اللمع ١٣٢. وينظر المفصل ٢٨٤.

بمنزلة حروف الابتداء مثل: إذا الفجائية، وإنما، وأما^(١)، وهل، ويل، ولكن، وكأنما، ولعلما. وهي لاتعمل فيما بعدها^(٢) مثل حروف الابتداء؛ لأن عملها في المفردات لا في الجمل. وحروف الابتداء تختلف عن حروف الصدر، صحيح أن كليهما لا يعمل ما قبله فيما بعده ولكن حروف الصدر قد تعمل كـ(إن) الشرطية. ولا يعني كون (حتى) حرفاً من حروف الابتداء أنه يجوز أن تقع في بداية الكلام بل لا بد أن تسبق بكلام؛ لأن معناها يقتضي ذلك فهي تطلب أن يكون ما بعدها مردوداً على ما قبلها^(٣)، فإن وقع ما ظاهره ذلك قدر محنوف يكون ما بعدها متعلقاً معنى به نحو:

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبَ تَسْبِي

أي: يسبي اللام حتى كليب.

ولا محلّ للجملة الواقعة بعد (حتى)^(٤) على رأي الجمهور؛ لأنها حرف ابتداء. والجملة يحكم لها بموضع من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد^(٥)، ولا يقع المفرد بعد الابتدائية. ونسب إلى الزجاج^(٦)، وابن درستويه^(٧) القول بأنها في محلّ جر بر (حتى)، وردّ بأمور:

١- أنه يفضي إلى تعليق حروف الجر عن العمل، وذلك غير معروف؛ لأن حروف الجر إنما تدخل على المفردات أو ما في تأويلها^(٨).

٢- أنهم إذا أوقعوا بعدها (إن) كسروها، وهمزة (إن) تفتح بعد حروف الجر^(٩). قال الدسوقي: "ولقائل أن يقول إن مراد الزجاج وابن درستويه أن الجملة بعد (حتى) في محل جر بها على معنى أن تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها لا على معنى أن الجملة باقية على جملتها غير مؤولة و(حتى) عاملة في محلّها وحينئذ فلا يرد الاعتراض بأن حرف الجر لا يعلق، إذ لا تعليق على هذا إلا أنه يرد عليهما ما ذكره المصنّف بقوله وإنهم إذا أوقعوا... إلخ إذ لا محيص لهما عن هذا الاعتراض"^(١٠).

(١) الكتاب لسبويه ١٨/٣، ٢٢١/٤ "ف(حتى) هنا بمنزلة (إذا)، وإنما هي حرف من حروف الابتداء"،

الأزهية ٢١٥، أسرار العربية ٢٦٦ (أما)، شرح المفصل لابن يعيش ١٨/٨، الجمع ٢٤/٢.

(٢) التعليقة لأبي على الفارسي ١٤٩/٢، النكت ٧٠١/١، البيان للأتباري ١٥١/١.

(٣) البسيط ٩٠٦/٢.

(٤) التعليقة ١٣٧/٢، البيان للأتباري ١٥١/١، أسرار العربية، الجنى الداني ٥٥٢، المغني ١٧٦، الجمع

٢٤/٢.

(٥) أسرار العربية ٢٦٧.

(٦) نسبه إليه المرادي في الجنى الداني ٥٥٢، وابن هشام في مغني اللبيب ١٧٦ وقد سبق مناقشة ذلك

وبيان رأي الزجاج تنظر ص

(٧) نسبه إليه ابن هشام في المغني ١٧٦.

(٨) الجنى ٥٢٢ نقله عن ابن الحجاز، المغني ١٧٦.

(٩) المغني ١٧٦.

(١٠) حاشية الدسوقي ١٤٢/١.

مدخولها:

وتقع بعدها الجملة الخبرية^(١) الاسمية والفعلية^(٢) والشرطية، قال ابن السراج: "وقع الشرط والجواب بعدها كما استؤنف ما بعدها، وكما وقع الفعل والفاعل والابتداء والخبر"^(٣)، و(حتى) في الحقيقة داخل على مضمون الجملة فكأنها داخل على مفرد، وعلى هذا يبقى لها اختصاصها بالمفرد، وهي بذلك تشبه الأدوات التي تضاف إلى الجملة؛ لأن الأصل في الإضافة أن تكون إلى المفرد، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، والمضاف داخل في المضاف إليه؛ لأنه يقوم مقام التثنية ويعاقبه. ولذلك أجازوا إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال؛ لأن الأزمنة تكون ظروفًا للأفعال والمصادر، فالزمان كبعض الفعل؛ لأن الفعل يدل على حدث وزمان^(٤)، وأسماء الزمان في الحقيقة مضافة إلى مضمون الجملة (المصدر)، كما قال السياري: "فأضيف اسم الزمان إلى الفعل والفاعل، كما يضاف إلى الابتداء والخبر، ويكون المعنى في ذلك كالمعنى في إضافة الزمان إلى المصدر، فإذا قلت: (هذا يوم يقوم زيد) فكأنك قلت: هذا يوم قيام زيد"^(٥).

وفيما يأتي تفصيل الحديث عن (حتى) الابتدائية قبل الجملة الاسمية والفعلية:

أ- حتى الابتدائية قبل الجملة الاسمية:

لم تقع الجملة الاسمية بعد (حتى) في القرآن الكريم^(٦)، وقلّ ورودها في الشعر أيضًا^(٧)، ولعلّ في هذا ما يدعوننا إلى إجمالة النظر والتلقيق في رأي الكوفيّين القائل بأن (حتى) من عوامل الأفعال أصلاً خاصة بعد أن علمنا أنها لم ترد قبل المفرد ولا الجملة الاسمية كثيراً، ومثلها في الشعر قول عنزة:

وَأَنَا نَقَرْتُ الْخَيْلَ حَتَّى رَوَّسَهَا رَوَّسُ نِسَاءٍ لَا يَجِلُّنَّ فَوَالِيَا^(٨)

وإذا وقعت بعدها الجملة الاسمية فيشترط أن يكون الخبر من جنس الفعل المتقدم نحو: ركب القوم حتى الأمير راكب، ولو قيل: حتى الأمير ضاحك لم يُفد^(٩). وتعيّن (حتى) أن تكون ابتدائية إذا

(١) البيان في شرح اللمع ٢٤٥.

(٢) الكتاب ١٨/٣.

(٣) الأصول ٤٢٨/١.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسياري ٩٦/١، ٩٧، ٩٩.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسياري ٩٧/١.

(٦) تنظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٤٩/٢.

(٧) فمثلاً لم ترد (حتى) في ديوان زهير قبل الجملة الاسمية غير الشرطية إلا في بيت واحد دخلت فيه على (كأنه) [شرح ديوان زهير ٢٦٤]، وكذلك في ديوان النابغة الذبياني [١٢٦] جاءت (حتى) في بيت واحد قبل (كأنما).

(٨) ديوان عنزة ٢١٦ مع شرحه للتريزي، ولم ترد (حتى) في ديوان عنزة قبل الجملة الاسمية غير الشرطية أو المسبوقة بأحد النواسخ إلا في هذا البيت - حسب استقراي -.

(٩) شرح الرضي على الكافية ٢٧٨/٤.

وقع بعد الاسم بعدها ما يصلح أن يكون خيراً، وكان مفرداً قال سيبويه بعد أن مثل بـ(لقيت القوم حتى زيد ملقي، وسرحت القوم حتى زيد مسرّح) ما نصّه: "وهذا لا يكون فيه إلا الرّفْع؛ لأنك لم تذكر فعلاً فإذا كان في الابتداء: زيد لقيته، بمنزلة: زيد منطلق، جازها هنا الرّفْع" ^(١)، وذلك؛ لأنّ ما بعد المبتدأ إذا كان مفرداً لا يستغني وحده ^(٢)، ولا يميز البصريون رفعه على الابتداء، والخبر محذوف، وأجازه بعض الكوفيّين ^(٣)، ويجعل البصريون المرفوع معطوفاً. ولعلّ إجازة الكوفيّين ذلك مبني على إنكارهم للعاطفة، "وكان الأستاذ أبو علي يرتضي في هذا قول البصريّين، ويقول في الرّفْع التّهية والقطع؛ لأنّ (حتى) قد وقع بعدها مفرد، فقد تهيات لأن تكون جارة يوقع المفرد بعدها، فرفعها بالمبتدأ وإضمار الخبر تهية للعمل وقطع له، ومما يدلّك على صحة ما ذهب إليه البصريّون عدم مثل هذا في السّماع وما علّل به الأستاذ حسن في هذا الموضع" ^(٤). وأجاز الجرجاني حذف الخبر إن دلّ عليه دليل كما في: (أكلت السمكة حتى رأسها) لدليل الحال عليه، فإن قيل: خرج القوم حتى زيد غضبان، لم يجز أن يُحذف الخبر؛ لأنّ الخروج ليس من جنس الغضب فيدلّ عليه ^(٥)، ومذهب الجرجاني هو المختار. ومما جاء بالرّفْع والخبر محذوف:

عَمَمْتَهُم بِاللَّدَى حَتَّى غَوَّاهُمْ فَكُنْتُ مَالِكٌ ذِي غِيٍّ وَذِي رَشْدٍ ^(٦)

ويروى البيت بالأوجه الثلاثة. وعلى مذهب البصريّين يمتنع في: (أكلت السمكة حتى رأسها) الرّفْع بالابتداء، كما يمتنع في هذا المثال العطف عند الكوفيّين-إن ثبت إنكارهم له-، وعلى هذا فلا تجوز في الرّأس الأوجه الثلاثة كما هو مشهور وكما ذكر ذلك بعض النحاة ومنهم: ابن شقير، والجرجاني، والزّخشي، والأنباري، وابن يعيش ^(٧)، وغيرهم ^(٨). ولعلّ ابن شقير-وهو بغدادى المذهب ^(٩)- قد جمع رأي البصريّين والكوفيّين، وقلّده الخالفون، فلم نجد مثل هذا القول عند النحاة الأوائل أمثال سيبويه، والمبرد، وقد قال الزّجاجي: "وتقول [أكلت السمكة حتى رأسها] أكلته، بالرّفْع والنّصب والخفض. فإن قلت: (أكلت السمكة حتى رأسها) كان الوجه

(١) الكتاب ٩٧/١، وينظر: الأصول ٤٢٩/١، الارتشاف ٤٦٧/٢.

(٢) الأصول ٤٢٩/١، الارتشاف ٤٦٧/٢، الجمع ٢٣/٢.

(٣) ارتشاف الضّرْب ٤٦٧/٢، وينظر البسيط ٩٠٨/٢، الجنى الدّاني ٥٥٣، المغني ١٧٥، المساعد ٢٧٥/٢.

(٤) البسيط ٩٠٨/٢ والأستاذ حسن هو أبو عليّ الفارسيّ.

(٥) المقتصد ٨٤٤، ٨٤٣/٢.

(٦) المساعد ٢٧٥/٢.

(٧) المحلى (وجوه النّصب) ١٦٠، المقتصد ٨٤٣/٢، المفصل ٢٨٤، أسرار العريّة ٢٦٨، شرح المفصل

لابن يعيش ٢٠/٨.

(٨) أسرار النّحو ٢٧٤.

(٩) أخبار النّحويّين البصريّين ١١٤.

الخفض؛ لأنه بمنزلة قولك: (ضربت القوم حتى زيد)، وإن شئت نصبت فقلت: (أكلت السمكة حتى رأسها)، كما تقول: (ضربت القوم حتى زيداً) على العطف ولا يجوز الرفع لأنه لا خير له^(١).

وقد تكون الجملة الاسمية مصدرية بأحد النواسخ الفعلية أو الحرفية، قال ابن السراج: "وتقول: ضربت القوم حتى كان زيداً مضروباً، وضربت القوم حتى لا مضروباً صالحاً فيهم، جاز في هذا كما جاز الاستئناف والابتداء بعدها، فلما جاز الابتداء جاز ما كان بمنزلة الابتداء"^(٢).

ومن ذلك قول عنزة:

ولي جَوَادٌ لَدَى الهِجَاءِ ذُو شَعْبٍ يُسَابِقُ الطَّيْرَ حَتَّى لَيْسَ يَلْتَحِقُ^(٣)

وقول كعب بن زهير:

عَلَا حَاجِي الشَّيْبُ حَتَّى كَانَهُ طِبَاءٌ جَرَتْ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ^(٤)

وتقع الجملة الشرطية بعد (حتى) فقليل إن الغاية تؤخذ من جواب الشرط^(٥)، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدِي﴾^(٦). والذي يبدو لي أن الغاية تؤخذ من مضمون جملة الشرط كلها أي من مجموع الشرط والجزاء.

وقد اهتم النحاة ببيان نوع (حتى) قبل (إذا) دون أدوات الشرط الأخرى، ولعل سبب ذلك أنه لم يأت من أدوات الشرط بعد (حتى) في القرآن الكريم سوى (إذا) فقد جاءت في اثنين وأربعين موضعاً^(٧)، من ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾^(٨)، وكذلك وردت في كثير من الأشعار، وعلى سبيل المثال وردت (إذا) بعد (حتى) في معلقة ليبد ست مرات^(٩)، من ذلك قوله:

حَتَّىٰ إِذَا انْحَسَرَ الظَّلَامُ وَأَسْفَرَتْ بَكَرَتْ تَرْلُ عَنْ الثَّرَىٰ أَزْلَامُهَا^(١٠)

وقال زهير يمدح هريماً:

(١) الجمل ٦٨، ٦٩.

(٢) الأصول ١/٤٢٨.

(٣) شرح ديوان عنزة ١٠٥.

(٤) ديوان كعب بن زهير ٥١.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٥٣، ١٥٢/٢.

(٦) سورة الأحقاف من الآية ١٥.

(٧) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٥٢/٢.

(٨) سورة مريم من الآية ٧٥.

(٩) شرح المعلقات السبع للزوزني، معلقة ليبد من ٧٧ إلى ١٠٠.

(١٠) شرح المعلقات السبع للزوزني ٩٠، والحديث عن بقره، والمراد بالأزلام هنا: قوائمها.

يَطْعُنُهُمْ مَا ارْتَمَوْا حَتَّى إِذَا اطَّعَنُوا ضَارِبَ حَتَّى إِذَا مَا ضَارِبُوا اعْتَنَقَا^(١)

وفي بيان نوعها رأيان:

١- رأي الجمهور وهو أنَّ (حَتَّى) قبل (إِذَا) حرف ابتداء، و(إِذَا) ظرف في موقع نصب بشرطها أو جوابها^(٢) على حسب الخلاف في العامل فيها.

٢- رأي أبي الحسن الأخفش، وتبعه ابن مالك وهو أنَّ (حَتَّى) حرف جر و(إِذَا) في موضع جر بها^(٣)، وتكون (إِذَا) هنا قد خرجت عن الظرفية^(٤) وصارت اسماً للوقت، قال أبو حيان: "وأجاز الأخفش تعليق (حَتَّى) ويعني بالتعليق إبطال النَّصْب نحو: (أصبحك حَتَّى إِنَّ تُحَسِّنَ لِي أَحْسَنَ إِلَيْكَ)، ووافق ابن مالك الأخفش في مسألة التعليق"^(٥). والمراد بالتعليق أنَّ (حَتَّى) عندهما حرف جر عُلِّقَ عن الجر فيما بعده، وهذا مردود؛ لأنَّ حروف الجر لا تعلِّق عن العمل^(٦).

والرَّاجح مذهب الجمهور؛ لأنَّ معنى الغاية إذا كانت (حَتَّى) جارةٌ يُؤخذ مما بعدها، وإذا كانت (حَتَّى) ابتدائيةً فمعنى الغاية يُؤخذ من مضمون أسلوب الشرط بعدها والمعنى عليه، ولأنَّه يلزم إذا عُدَّت (حَتَّى) جارة خروج (إِذَا) عن الشرطية، وواضح من الأمثلة أنَّ الشرط مقصود كما في كثير من آيات القرآن الكريم^(٧). ويؤيد ذلك اقتران جواب الشرط بالفاء في الآية الآتية الذِّكْرُ ﴿فَسَيَعْلَمُونَ﴾.

دلالة حَتَّى الابتدائية قبل الجملة الاسمية على انتهاء الغاية:

سبق أن ذكرنا أن معنى الغاية لا يفارق (حَتَّى) في جميع أنواعها، قال الجرجاني: " (حَتَّى) لاتنفلك من معنى الغاية"^(٨)، و(حَتَّى) الابتدائية تدخل على جملة مضمونها غاية لما قبلها^(٩)، قال الزَّجاج: "فعملها في الجمل في معناها لا في لفظها"^(١٠)، وتفيد التحقير أو التعظيم قال الرضِّي: "وفائدة الابتدائية أيضاً إمَّا التحقير كما في قوله:

(١) شرح ديوان زهير ٦٨.

(٢) المغني ١٧٤، الجمع ٢/٢٤.

(٣) الأصول ٤٢٨/١ ذكر رأي الأخفش، المغني ١٧٤، الجمع ٢/٢٤.

(٤) حاشية الدُّسوقي ١/١٤٠.

(٥) الارتشاف ٢/٤٠٧، وينظر الجمع ١٠/٢.

(٦) المغني ١٧٦، الجمع ١٠/٢.

(٧) يمكن الرجوع إلى الآيات في كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/١٥٢.

(٨) شرح الجمل للجرجاني ١٧٤.

(٩) شرح الجمل للجرجاني ١٧٤، الجنى الدَّاني ٥٥٢، ٥٥٣، الكليات ٢/٢٤٦، حاشية الخضري

٦٣/٢.

(١٠) معاني القرآن للزَّجاج ١/٢٨٦.

فَوَا عَجَبًا حَتَّى كَلْبٌ تَسْبِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُحَاشِيعٌ
أو التعظيم كقوله:

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاعَهَا بِدِجَلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجَلَةٍ أَشْكَلٌ^(٢)
أحوال وشروط حتى الابتدائية قبل الجملة الاسمية:

نسجل فيما يأتي ما استطعنا اقتناصه^(٣) من أحوال وشروط ما قبل وما بعد (حتى) قبل
الجملة الاسمية:

أولاً: أحوال وشروط ما قبلها:

١- يتقدمها جملة^(٤)، ويجوز حذفها كما في:

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلْبٌ تَسْبِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُحَاشِيعٌ
أي يسبني اللّام حتى كليب.

٢- إذا كانت مجرد التحقير أو التعظيم فلا يشترط فيما قبلها الامتداد.

ثانياً: أحوال وشروط لما بعدها:

١- أن يكون ما بعدها موقناً معلوماً.

٢- أن يكون مجانساً مشاكلاً لما قبلها^(٥) في المعنى فأقول: أعطيت الناس حتى الفقير غني،
ولا يجوز: أعطيت الناس حتى الصغير كبير مثلاً. ويجوز: ضربت القوم حتى زيداً أبوه
مضروب^(٦).

٣- تفيد تحقيراً أو تعظيماً^(٧).

٤- وقد يكون ما بعدها غاية لمضمون الجملة المذكورة قبلها كما في:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا
أي ألقى ما ينقله حتى نعله.

٥- اختار ابن أبي الرّبيع أن يجانس ما قبلها ما بعدها فإذا كان قبلها جملة اسمية فيختار
أن يكون ما بعدها جملة اسمية^(٨)، ولكن لا تمتنع المغايرة، وعلل لذلك بأمرين:

(١) تقدّم ص .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٧٨/٤، ويُنظر البسيط ٩٠١/٢.

(٣) أشير إلى أن حديث النّحاة عمّا يخصّ الغاية في (حتى) الابتدائية عمّة كان نزراً، سواءً فيما يخصّ
شروطها أم دخول ما بعدها. وقد حاولنا التقاط نصوصهم من هنا وهناك وتصنيفها.

(٤) البسيط ٩٠٦/٢.

(٥) شرح التسهيل ١٦٨/٣ (لم يذكر ذلك صراحة ولكن يفهم من كلامه).

(٦) الارتشاف ٤٦٧/٢.

(٧) البيان في شرح اللمع لأبي البركات الكوفي ٢٤٦/١، البسيط ٩٠١/٢.

(٨) البسيط ٩٠٤/٢.

أ- أن (حتى) يكون ما بعدها مردوداً على ما قبلها "فإذا كانت طالبةً لجملة قبلها فيستحبُّ إذا وقع بعدها جملة أن تكون مناسبة للتي قبلها، كما يستحبُّ ذلك في العطف" (١).

ب- أنها إذا كانت حرف عطف فما بعدها يكون على حسب ما قبلها، فأرادوا أن يبقى ذلك لها إذا كانت حرف ابتداء.

وذكر ابن أبي الرِّبيع أنَّ هذا مذهب سيبويه وذهب إليه أبو القاسم ولم يعلم لهما في ذلك مخالفاً (٢). ولكنه سُمع في الأمثلة الفصيحة خلاف ما استحبَّه صاحب البسيط، ومن ذلك:

- وما زالت القتلى تُنحُّ دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

- سرَّيتُ بهم حتى تكلَّ مطيهم وحتى الجياذ ما يُقدن بأرسان

و(حتى) في البيت الثاني ليست معطوفة على الأولى عند ابن أبي الرِّبيع بل معطوفة على شيء مقدَّر وذلك لكيلا تعطف (حتى) الثانية وهي حرف ابتداء على الأولى وهي حرف جر، وذلك إذا نصب (تكلَّ) (٣).

حدود الغاية في الجملة الاسميَّة (دخول ما بعدها):

يبدو أن ما بعد (حتى) هنا داخلٌ في حكم ما قبلها كالعاطفة، فمثلاً في قول كعب بن زهير:

علا حاجيَّ الشَّيب حتى كأنَّه طِبَاءٌ جَرَّتْ منها سنيحٌ وبارح (٤)

نجد أن ما بعد (حتى) حاصل إلى منتهاه.

ب- حتى الابتدائية قبل الجملة الفعلية:

قد يكون الفعل بعد (حتى) ماضياً أو مضارعاً مرفوعاً، وفيما يأتي حديث مفصَّل عنهما:

١- حتى الابتدائية قبل الفعل الماضي:

وردت في القرآن خمس عشرة مرَّةً ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾ (٥)، وأجاز ابن مالك أن تكون جازة قبل الماضي، وبعدها (أن) لازمة الإضمار (٦)، وردَّ ذلك ابن هشام بقوله: "ولا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة" (٧).

(١) البسيط ٩٠٦/٢ وفيه: طالبة لجملة.

(٢) البسيط ٩٠٦/٢، ٩٠٧.

(٣) البسيط ٩٠٤/٢.

(٤) ديوان كعب بن زهير ٥١.

(٥) سورة التَّكَاثُرُ الآيات ١، ٢.

(٦) شرح التَّسْهِيل ١٦٦/٣. وتَنْظُر ص ٢٣٧.

دلائلها على معنى انتهاء الغاية:

تفيد (حتى) الدّاخلية على الفعل الماضي انتهاء الغاية الحسّية أو المعنوية في الرّمان؛ لمحيء الفعل بعدها، وذكر الرّضي أنّ فائدة الابتدائية إمّا التّحقير أو التّعظيم، ولم يُحدد نوع ما بعدها ولكنّه مثل بالجملة الاسميّة^(١) فيمكن أن يحمل كلامه على إطلاقه. وقد اجتمعت الزيادة والنقص في قول عنزة:

وَلَقَدْ لَقِيتُ شَدِيدًا وَأَوَابِدًا حَتَّى ارْتَقَيْتُ إِلَى أَعَزِّ مَقَامٍ
وَقَهَرْتُ أَبْطَالَ الْوَعَى حَتَّى غَدَوَا جَرَحَى وَقَتْلَى مِنْ ضِرَابِ حُسَامِي^(٢)

ولكن قد تردّ لإفادة النّهاية بمعنى (إلى) دون الدّلالة على التّحقير أو التّعظيم، فيقال مثلاً: سرت حتى دخلت المدينة.

أحوال وشروط حتى الابتدائية قبل الماضي:

أولاً: أحوال وشروط ما قبلها:

- ١- يجوز ذكره وحذفه، فمن أمثلة المحذوف ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَرِهُونَ﴾^(٣)، جاء في حاشية الجمل: "قوله: ﴿حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ﴾ غايةً لمحذوف، أي واستمرّوا على قلب الأُمور حتى إلح"^(٤). وهذا التقدير مبني على اشتراط التّطاول فيما قبلها.
- ٢- لا يشترط أن يكون جمعاً؛ لأنّ (حتى) الدّاخلية على الفعل لا تقع بعد جمع، كما ذكرنا غير مرّة.

- ٣- أن يكون ما قبلها متناً، قال أبو حيّان في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٥) ما نصّه: "و(حتى توارت) غاية؛ فالفعل يكون قبلها متطاولاً حتى تصحّ الغاية"^(٦). ومن أمثلة التّطاول قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خُمَلَيْنِ﴾^(٧)، ومنه أيضاً قول النابغة الذبياني:

(٧) المغني ١٧٤. وتنظر ص من هذا البحث.

(١) تقدّم نصه ص ٢٨٨ من هذا البحث.

(٢) شرح ديوان عنزة ١٨٩. والأوابد: المصائب.

(٣) سورة التوبة من الآية ٤٨.

(٤) حاشية الجمل (الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدّعائيات الخفية) ٢٨٨/٢.

(٥) سورة ص الآية ٣٢.

(٦) تفسير البحر المحيط ٣٩٦/٧.

(٧) سورة الأنبياء الآية ١٥.

تَطَاوَلَ حَتَّى قُلْتُ لَيْسَ يَنْقُضُ وَلَيْسَ الَّذِي يَرعى النُّجُومَ بَأْتِي^(١)

ثانيًا: أحوال وشروط ما بعدها:

- ١- أن يكون معلومًا.
- ٢- أن يكون مجانسًا لما قبله في المعنى، قال الرضي: "ولا يكون ما بعده إلا شيئًا يؤدّيه الأول ويبدله منه تقول: قامَ حَتَّى أعيا، وبكى حَتَّى عمي، ولو قلت: أكل حَتَّى بكى، وسار حَتَّى طلعت الشمس لم يَجُزْ"^(٢).
- ٣- ذكر ابن أبي الرّبيع أنه يستحب أن يكون ما بعدها مجانسًا لما قبلها في اللفظ^(٣) فيكون جملة فعلية، وذكرنا رأيه في حديثنا عن أحوال وشروط ما قبل (حَتَّى) الداخلة على الجملة الاسمية.
- ٤- لا يشترط أن يكون بعضًا مما قبلها.
- ٥- قد يفيد تحقيرًا وتعظيمًا وقد لا يفيد، وقد تقدّم الحديث عن هذا في معناها.

حدود الغاية (دخول ما بعدها):

يبدو أنه يشترط دخول ما بعد (حَتَّى) فيما قبله إذا كان فعلًا إلا إن دلت قرينة على خروجه كما في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾^(٤)، قال أبو حيّان: "(حَتَّى ذاقوا بأسنا) غاية لامتداد التّكذيب إلى وقت العذاب؛ لأنه إذا حلّ العذاب لم يبق التّكذيب"^(٥).

٢- حَتَّى الابتدائية قبل المضارع المرفوع:

أمّا المضارع المرفوع بعد (حَتَّى) فنحو قراءة نافع^(٦): ﴿وَرُزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٧) ولم يرد مضارع مرفوع في القرآن الكريم على قراءة حفص عن عاصم. ومن ذلك قول حسّان بن ثابت -رضي الله عنه-:

يُغَشُونَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ^(٨)

(١) ديوان الثّابغة الذبياني ٢٩. والضّمير المستتر في (تطاول) عائد على اللّيل في البيت الذي قبله.

(٢) شرح الرّضي على الكافية/٤

(٣) البسيط ٩٠٤/٢.

(٤) سورة الأنعام من الآية ١٤٨.

(٥) تفسير البحر المحيط ٢٤٧/٤.

(٦) الكشف ٢٨٩/١. وقد تقدّمت ص ٢٥٠.

(٧) سورة البقرة من الآية ٢١٤.

(٨) ديوانه ١٨٤، المقتصد ١٠٨٦/٢، ولا يجوز النّصب هنا بإضمار (أَنْ) لأنّ (ما) ورأى لا يجتمعان؛ لأنّ (ما) موضوعة لنفي الحال في الأصل، كما ذكر سيبويه [الكتاب ١١٧/٣]، ورأى من أعلام الاستقبال فلا يجتمعان، وأجاز الكسائي الرّفْع في البيت، وردّ عليه ابن عصفور [شرح الجمل لابن

وقول النابغة الذبياني:

وَقَدْ خِفْتُ حَتَّى مَا تَرَيْدُ مَخَافَتِي عَلَى وَعَلٍ فِي ذِي الْمَطَارَةِ عَاقِلٍ^(١)
وقد ذكر سيبويه وجهين لرفع المضارع بعد (حتى)، وذلك إذا قلت: سرْتُ حتى أدخلها،
وهما:

١- أن يكون السير والدخول جميعاً قد وقعا، ويكون الدخول متصلاً بالسير^(٢)، أي إنَّ الحدث
الثاني متصل بالأوّل، ولم يُنصب المضارع، لأنَّ حتى ليست على معنى (إلى أن) ولا معنى
(كي) فخرجت من حروف النصب^(٣)؛ لأنَّ المفعول على المعنى.

٢- أن يكون السير قد كان في الماضي، ويكون الدخول الآن، وهذا على حكاية الحال،
ويكون الدخول منقطعاً عن السير أي لم يحصل في زمن واحد. "وفائدة الحكاية تصوير
تلك الحالة العجيبة، واستحضار صورتها في مشاهدة السامع؛ ليتعجب"^(٤).

ووضَّح سيبويه الفرق بين الوجهين في قوله: "وليس بين (حتى) في الاتّصال وبينه في
الانفصال فرق في أنّه بمنزلة حرف الابتداء، وأنَّ المعنى واحد إلا أنَّ أحد الموضعين الدخول فيه
متّصل بالسير وقد مضى السير والدخول، والآخر منفصل وهو الآن في حال الدخول، وإنّما
اتّصاله في أنّه كان فيما مضى وإلاّ فإنّه ليس يفارق موضعه الآخر في شيء إذا رفعت"^(٥).
فسيبويه يذكر أوجه الاتّفاق بين الوجهين وهي: أنَّ (حتى) فيهما حرف ابتداء، وأنَّ المعنى
واحد، ويذكر وجه الاختلاف وهو أنَّ الوجه الأوّل الدخول فيه متّصل بالسير، أو الحدث الثاني
متّصل بالأوّل، والاثنان قد وقعا في الماضي وهذا معنى الاتّصال، أمّا الوجه الآخر فالدخول
منفصل عن السير؛ لأنَّ الدخول في الحال والسير في الماضي، ثم أطلق حكماً نهائياً: "وإلاّ فإنّه
ليس يفارق موضعه الآخر في شيء إذا رفعت"، وهذا يدلُّ على تقارب الوجهين، ولذلك قال
المبرد في المقتضب: "فالرفع يقع على وجهين يرجعان إلى وجه واحد وإن اختلف موضعاهما"^(٦)،
وأيد ذلك السيرافي بقوله: "وأما وجهها رفع الفعل بعد (حتى) فأصلهما وجه واحد في المعنى: وذلك
أن يكون ما قبلها موجباً لما بعدها. ولكن ما يوجبه ما قبلها فقد يجوز أن يكون عقيباً له ومتّصلاً

عصفور ١٦٨/٢، ويروى هذا البيت: يغشون حتى لا تهرّ كلابهم] كما في الكتاب ١٩/٣، وعلى
هذه الرواية يجوز الرفع والنصب لدخول (لا) في الكلام، قال الفراء: "فإذا دخلت (لا) اعتدل ... الرفع
والنصب كقولك: إنَّ الرّجل ليصادقك حتى لا يكمئك/يكمئك سرّاً ترفع لدخول (لا) إذا كان المعنى
ماضياً والنصب مع دخول (لا) جائز" [معاني القرآن ١/١٣٥]، وينظر الارتشاف ٤٠٥/٢.

(١) ديوانه ١٢٩. وذو المطارة: جبل.

(٢) الكتاب ١٧/٣.

(٣) الكتاب ١٨/٣.

(٤) تحفة الغريب الورقة ١٤٣.

(٥) الكتاب ٢٠/٣، وينظر التعليقة ١٣٦/٢، الإيضاح العضدي ٣١٦، شرح المفصل ٣٢٧/٧.

(٦) المقتضب ٣٨/٢.

به، ويجوز أن لا يكون متصلاً ولكن يكون موطاً مسهلاً بالفعل الأول، متى اختاره صاحبه أوقعه وقد وُطّي له ومكّن منه، ومن هذا قوله: لقد سرتُ حتى أدخلتها ما أُنْع؛ لأنَّ السِّر مَكْن له أن يدخلها كيف شاء في المستقبل^(١)، فالسِّرائي ذكر قاسماً مشتركاً بين الوجهين وهو أن يكون ما قبلها موجباً لما بعدها، ومعنى آخر أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، ولكن بينهما في الوجه الثاني مهلة وفي الأول دون مهلة. وقرَّب الجرجاني بين الوجهين في إفادة الزمن فقال: "والواضح أن يقال: إنَّه لا يقع بعده إلا فعل الحال إمّا حاضراً وإمّا راجعاً إليه على طريق الحكاية^(٢)"، ولا يقع بعد (حتى) هذه الفعل المستقبل^(٣)، وهو بذلك يتابع الفارسي في قوله: "ويشتمل على الضريين جميعاً أنَّ الفعل فيهما فعل حال^(٤)"، ولزم الرُّفع إذا كان ما بعد (حتى) حالاً؛ لأنَّ النصب بإضمار (أن) و(أن) لا تعمل في الحال.

ومن دراسة وجهي رفع المضارع بعد (حتى) ومما ذكره سيبويه والنُّحاة الخالفون نذكرُ شروط رفع المضارع بعد (حتى) وهي بإيجاز:

- ١- أن يكون المضارع حالاً أو ماضياً مؤولاً بالحال.
 - ٢- أن يكون مسبباً عمماً قبله.
 - ٣- أن يكون محقق الوقوع ويقتضي ذلك أن يكون واجباً فلا يأتي بعد نفي وما أشبهه.
 - ٤- أن يكون فضلة، فيمتنع أن يكون ما بعدها خبراً أو فاعلاً^(٥).
- فإن انتفى أحد هذه الشروط لم يَجْزِ الرُّفع، وقد عقد سيبويه لذلك باباً عنوانه: "هذا باب الرُّفع فيما اتَّصل بالأوّل كاتِّصاله بالفاء وما انتصب لأنَّه غاية"^(٦). ويلحظ من هذا العنوان ما يأتي:
- ١- أنَّ المعوّل الأوّل في الإعراب على المعنى، ولذا كانت تزداد في هذا الباب عبارات مثل: "وإن جعلت الدُّخول غاية نصبت"^(٧)، و"إن شئت نصبت على الغاية"^(٨). وقد قال

(١) كتاب سيبويه ١٧/٣ (الهامش) نقلاً عن السِّرائي، وينظر التعليقة ١٣٦/٢ "إلا أنَّ السَّبب في الوجه الأوّل متَّصل بالسَّبب وبينهما في الثاني مهلة"، التَّبصرة ٤٢٢/١، التُّكّت ٧٠١/١، شرح المفصّل ٣٢، ٣١/٧.

(٢) المقترض ٣٩/٢ "ووجوده إمّا هو في الحال - كما ذكرت لك فيما قبله - فذلك قولي يرجعان إلى شيء واحد"، شرح المفصّل لابن يعيش ٣١/٧.

(٣) المقترض ١٠٨٦، وينظر التعليقة ١٣٦/٢ قال: "الفعل في وجهي الرُّفع في (حتى) للحال، وله ارتفع"
١٣٩/٢.

(٤) الإيضاح العسدي ٣١٦.

(٥) الكتاب ٢٠/٣ فما بعدها، الجمل للزَّحاجي ١٩٢، شرح المفصّل ٢٩/٧، شرح التَّسهيل ٥٥/٤، ٥٦، شرح الرُّضي على الكافية ٦٠/٤، الارْتشاف ٤٠٤/٢، الجنى الدَّاني ٥٥٦، المغني ١٧٠، ١٧١.

(٦) الكتاب ٢٠/٣.

(٧) الكتاب (تكررت هذه العبارة غير مرّة في ٢٠/٣، ٢١).

(٨) الكتاب ٢٢/٣.

الرّضي: "ثمّ إذا أردنا أن نبيّن متى يُرفع المضارع بعد (حتّى) ومتى يُنصب قلنا: ذاك إلى قصد المتكلم"^(١).

٢- أن سبويه ذكر الوجه الأوّل من وجهي الرّفع (ما اتّصل بالأوّل كاتّصاله بالفاء)، والوجه الأوّل من وجهي النّصب: أن تكون (حتّى) بمعنى الغاية أي بمعنى (إلى). والجامع بين الوجهين أن الفعلين اللّذين قبل وبعد (حتّى) مضيا، ولكن ما بعد (حتّى) في الرّفع كان حالا على حكاية الحال الماضية وفي النّصب كان مستقبلا على الحكاية أيضًا؛ ولذلك جاز هنا الرّفع والنّصب، ولم يذكر سبويه الوجه الثّاني من وجهي الرّفع (الحدث الأوّل مضى والثّاني الآن)؛ لأنّ ما بعد (حتّى) فيه حال حقيقة فلا يجوز النّصب، ولا الوجه الثّاني من وجهي النّصب (بمعنى كي)؛ لأنّ ما بعد (حتّى) فيه مستقبل حقيقة فلا يجوز الرّفع. وقال مكّي بن أبي طالب: "فإذا ارتفع الفعل بعد (حتّى) على معنى حال مضى محكية، فالفعل لما مضى، وإذا ارتفع على معنى حال لم تنقض، فالفعل للحال، وإذا انتصب على معنى (إلى) أن فالفعل ماضٍ، وإذا انتصب على معنى (كي) فالفعل مستقبل، فافهم هذا فإنّه مشكّل، وعليه مدار أحكام (حتّى)"^(٢).

معنى حتّى الابتدائية قبل المضارع المرفوع:

ذكرنا فيما سبق أنّ (حتّى) الجارة قبل المضارع المنصوب تأتي بمعنى: (إلى)، و(كي)، و(إلا أنّ)، وبينّا هناك العلاقة بين المعاني الثلاثة. أمّا (حتّى) الابتدائية قبل المضارع المرفوع فتفيد معنى السببية؛ لذا ذكر النّحاة أنّ علامتها صلاحية جعل الفاء مكانها^(٣)، قال الفارسي: "ويرتفع الفعل بعد (حتّى) فإذا ارتفع بعدها كان على ضربين: أحدهما: أن يكون السّبب والمسبّب جميعاً قد مضيا، والآخر: أن يكون السّبب قد مضى والمسبّب الآن"^(٤)، وذكر ابن عصفور أنّ المراد بالسّبب "هو أن يكون فاعل الفعل الذي بعد (حتّى) فاعل الفعل الذي قبلها"^(٥)؛ لذا لا يجوز الرّفع في: (سرت حتّى تطلّع الشّمس)^(٦)، وعلل الرّضي لاشتراط السببية بقوله: "إنّما وجب مع الرّفع السببية؛ لأنّ الاتّصال اللّفظي لما زال بسبب الاستئناف شرط السببية التي هي موجبة للاتّصال المعنوي- فإنّ السّبب متّصل بالمسبّب معنى- حتّى يكون جبراً لما فات من الاتّصال

(١) شرح الرّضي على الكافية ٥٧/٤.

(٢) الكشف ٢٩٠/١.

(٣) شرح التسهيل ٥٤/٤، المساعد ١١٨/٣.

(٤) الإيضاح العضيدي ٣١٦، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٦٤/٢، شرح التسهيل ٥٥/٤، شرح الرضي على الكافية ٦٠/٤.

(٥) شرح الجمل ١٦٥/٢.

(٦) الكتاب ٢٥/٣، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٦٥/٢، ١٦٦.

اللفظي^(١). وقد ذكرنا أن معنى السببية وثيق الصلة بمعنى انتهاء الغاية، وذكر الأعلام الشنتمري أن "ما كان من المرفوع وقد أوجبه ما قبله، وما كان من المنصوب غاية.... يتقاربان في اشتراكهما في اتصال ما قبلهما بما بعدهما"^(٢). وعلى هذا فإن النحاة لم يحافوا الحقيقة حين ذكروا أن (حتى) لاتنفك من معنى الغاية.

أحوال وشروط حتى الابتدائية قبل المضارع المرفوع:

أولاً: أحوال وشروط ما قبلها:

١- يجوز إظهار ما قبلها وتقديره، ولكن لا بد من شيء يتقدمها يكون ما بعدها مردوداً عليه.

٢- أن يكون ما قبلها جملة فعلية^(٣)؛ لأن ما بعدها مردود عليه وهذا اختيار ابن أبي الربيع.

٣- لا يكون ما قبلها جمعاً^(٤).

٤- لا يشترط التطاول فيما قبلها قال الفراء: "فإذا كان الفعل الذي قبل (حتى) لا يتطاول وهو ماضٍ رفع الفعل بعد (حتى) إذا كان ماضياً"^(٥)، وقال في موضع آخر: "ولـ(حتى) ثلاثة معانٍ في (يفعل)، وثلاثة معانٍ في الأسماء، فإذا رأيت قبلها فعلاً ماضياً وبعدها (يفعل) في معنى مُضيٍّ، وليس ما قبل (حتى) (يفعل) يطول فارفع (يفعل) بعدها كقولك: جئت حتى أكون معك قريباً"^(٦)، وذلك لأن المعنى هو السببية.

٥- يكون ما قبلها ماضياً؛ لأن ما بعدها حال فلا يصح أن يكون ما قبلها مستقبلاً؛ لأنه يتقدم في الحصول على ما بعدها.

ثانياً: أحوال وشروط ما بعدها:

١- أن يكون موقّناً، وأن يكون مضمونه مجانساً لمضمون ما قبلها؛ لأنه سبب له.

٢- لا يشترط فيه إفادة التحقير والتعظيم^(٧).

٣- يدل ما بعدها على زمان؛ لأنه لما ذكر الفعل وهو دال على الزمن بالوضع أفاد الزمان.

(١) شرح الرضي على الكافية ٦٠/٤، وينظر تحفة الغريب الورقة ١٤٣.

(٢) النكت ٧٠٤/١.

(٣) البسيط لابن أبي الربيع ٩٠٤/٢.

(٤) الإشارة إلى تحسين العبارة ٧٩.

(٥) معاني القرآن ١٣٣/١.

(٦) معاني القرآن ١٣٤/١.

(٧) شرح التسهيل ١٦٧/٣.

ويبدو أنَّ الغالب في (حتَّى) عامَّة دلالتها على انتهاء غاية الزَّمان؛ لأنَّه إذا جاء بعدها فعل كانت دالة على الزَّمان. ولم يأت بعدها الاسم الصَّرِيح كثيراً في القرآن الكريم، ولا في الدَّواوين الشَّعرية التي رجعت إليها، وكل الآيات السَّبع التي وردت (حتَّى) فيها قبل الاسم الصَّرِيح المحرور في القرآن الكريم كانت دالة على انتهاء غاية الزَّمان. ولم ترد (حتَّى) فيه إلا لانتهاء الزَّمان، وقد وردت فيه مائة واثنين وأربعين مرَّةً حسب ما ورد في معجم الأدوات والضَّمائر^(١). وفي هذا دليل على تميُّز (إلى) وتمكُّنها في إفادة معنى انتهاء الغاية.

دخول ما بعدها فيما قبلها:

في الوجه الأوَّل يدخل ما بعدها فيما قبلها إلى منتهاه، وفي الوجه الثَّاني يكون ما بعدها حالاً حقيقة فيدخل ويفيد استمرار الحدث في الحال.

الفرق بين نصب المضارع ورفعِه بعدَ حتَّى: (الفرق بين حتَّى الجارَّة والابتدائية قبل المضارع):

- ١- إذا رفع المضارع ف(حتَّى) ابتدائية، وإذا نصب فهي جارة.
- ٢- إذا رفع الفعل المضارع بعد (حتَّى) فالكلام جملتان، وإذا نصب فالكلام جملة واحدة؛ لأنَّ (حتَّى) حينئذٍ حرف جرٍّ، وهي وما بعدها في محل نصب^(٢). ففي الرَّفع يكون ما بعد (حتَّى) جملة، وفي النَّصب يكون ما بعدها مفرداً^(٣).
- ٣- في النَّصب تفيد (حتَّى) معنى الغاية أو معنى (كي) السَّببية أو (إلَّا أنَّ)، وفي الرَّفع تفيد السَّببية^(٤). ففي أحد وجهي النَّصب يكون المعنى الغاية، وفي الرَّفع وأحد وجهي النَّصب يكون المعنى السَّببية، وهما متقاربان في اتصال ما بعدهما^(٥) بما قبلهما.
- ٤- في النَّصب لا يكون الفعل الذي قبل (حتَّى) موجباً لما بعدها إذا كان بمعنى (إلى)، أمَّا في الرَّفع فيكون الفعل الذي قبل (حتَّى) موجباً لما بعدها وسبباً له، سواء أكان متصلاً به أو غير متَّصل^(٦).
- ٥- في الرَّفع يكون الزَّمن حالاً أو مؤوَّلاً به، وفي النَّصب يكون مستقبلاً حقيقة أو تأويلاً، وفي الوجهين ما بعد (حتَّى) مستقبل بالنظر إلى ما قبله؛ لأنَّ الغاية بعد المغيِّ والسبب بعد المسبَّب.

(١) معجم الأدوات والضَّمائر ٢٣٠.

(٢) التَّعليق ١٣٦/٢، ١٣٧.

(٣) البيان للأتباري ١٠١/١.

(٤) شرح المفصَّل لابن يعيش ٣٢/٧.

(٥) النُّكت ٧٠٤/١.

(٦) التَّبصرة ٤٢١/١.

٦- نصب المضارع بعد (حتى) هو الوارد في القرآن الكريم، ولم يرد الرفع في قراءة حفص عن عاصم، وقد يكون ذلك؛ لأنَّ (حتى) الجارة (قبل المضارع المنصوب هنا) أكثر من (حتى) الابتدائية.

٧- في النَّصب يُشترط تطاول الحدث قبل (حتى) إذا كانت بمعنى (إلى)، ولا يُشترط ذلك في الرفع.

الفصل الثالث

أدوات الغاية نيابة

هذا هو الفصل الثالث والأخير من فصول الدراسة، وقد عقدته للأدوات التي أفادت الغاية نيابة، إذ إنَّ بعض الأدوات نابت عن (من) فأفادت ابتداء الغاية، وأخرى نابت عن (إلى) فأفادت انتهاء الغاية. وقد رتبت تلك الأدوات ترتيباً هجائياً وتناولتها على النحو الآتي:

- ١- التعريف بالأداة تعريفاً موجزاً إن لم يسبق ذلك.
- ٢- ذكر القائلين بالنيابة فيها.
- ٣- إيضاح العلاقة بين المعنى النائب والمنوب عنه إن أمكن.
- ٤- إيراد بعض الأمثلة القرآنية أو الشعرية وغيرها، مع ذكر الأوجه الأخرى في تخريجها على غير النيابة.

وقد استقرت تلك الأدوات وجمعتها من عدد من المصادر والمراجع، أذكر منها على سبيل

المثال:

- الأبواب والفصول الخاصة بالتناوب في كتب اللغة والنحو من لدن ابن قتيبة.
- معاني حروف الجر في كتب معاني الحروف وبعض المعاجم وكتب النحو التي قال أصحابها بالنيابة أو ذكروا المعاني النائية وإن لم يؤيدوا ذلك.
- كتب اللامات. كما قمت باستقراء شامل لبعض كتب حروف المعاني^(١).
- بعض الرسائل الجامعية والكتب الحديثة مثل:
- أ- رسالة التضمنين في ضوء الدراسات النحوية.
- ب- كتاب تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم.
- ج- كتاب من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم.
- د- كتاب الجر علم الأسماء.

ورأيت أن أعقد قبل ذلك مبحثاً عن نيابة حروف الجر عند القدماء والمحدثين؛ ليكون توطئة للحديث عن النيابة؛ لإثبات أنَّ هذه الظاهرة قائمة في اللغة لا سبيل إلى إنكارها، فتبعت هذه الظاهرة من لدن سيبويه وعرضتها عرضاً تاريخياً ثم دوّنت بعض الملحوظات والمسائل التي أفدتها من صحبة كتب اللغة والنحو.

فجاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

الأول: نيابة حروف الجر بعضها عن بعض عند القدماء والمحدثين.

الثاني: أدوات ابتداء الغاية نيابة.

الثالث: أدوات انتهاء الغاية نيابة.

وبقي هناك بعض الأدوات التي بدا لي -خلال استقراي لبعض كتب الأدوات- أنها تدلُّ على الغاية ولكن لم ينص النُّحاة على ذلك أو لم تشتهر عندهم، فرأيت أن أضعها في آخر البحث استكمالاً للفائدة.

المبحث الأول

نيابة حروف الجر بعضها عن بعض عند
القدماء والمحدثين

وفيه:

أولاً: مذهب القدماء في نيابة حروف الجر.

ثانياً: آراء المحدثين في النيابة.

أولاً: مذهب القدماء في نيابة حروف الجر

نعرض في هذا المبحث آراء النحاة واللغويين في النيابة، وليس هدفنا دراسة هذه الظاهرة دراسة مفصلة؛ لأن هذا ليس موضوع حديثنا. وقد كُتِبَ في ذلك أبحاث وكتب ومقالات مختصة، ولكننا جعلنا هذا المبحث تمهيداً؛ لنبي عليه قولنا في المبحثين التاليين. وقد رأينا - قبل أن نعرض لهذه القضية - أن نبدأ بتعريف النيابة والتضمنين:

أولاً: تعريف النيابة:

لا يختلف معنى النيابة عند النحاة عن معناها عند اللغويين، ويقال: ناب الشيء عن الشيء إذا قام مقامه^(١)، ولعل أيسر تعريف لها اصطلاحاً أنها: إقامة شيء مقام آخر^(٢). وللنيابة مواطن كثيرة في النحو منها: نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، نحو: نيابة (في) عن (على) في قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَبْتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^(٣)، ونيابة الحروف عن الظروف أو العكس، ونيابة حروف العطف عن حروف الجر. وهذه الأنواع هي التي تهتمنا في هذا الفصل. ومنها: نيابة المفعول به أو الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر عن الفاعل بعد حذفه، ونيابة المصدر عن فعل الأمر، ونيابة المضاف إليه عن المضاف، وغير ذلك^(٤).

وبناءً على هذا يمكن تقسيم النيابة في النحو ثلاثة أقسام:

أ- نيابة في المعنى: كنيابة حروف الجر بعضها عن بعض، إذ العمل لا يتأثر بذلك.

ب- نيابة في الإسناد: كنيابة المفعول به عن الفاعل.

ج- نيابة في المعنى والعمل: كنيابة المصدر عن فعل الأمر.

ونىابة حروف الجر بعضها عن بعض ظاهرة شائعة في كلام العرب وشعرهم لا سبيل إلى إنكارها، قال ابن جني في الخصائص في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض: "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به؛ ولعله لو جُمع أكثره لاجمعه لجاء كتاباً ضخماً"^(٥)، ونقل ابن هشام عنه قوله في كتاب التمام عن التناوب: "أحسب لو جُمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً"^(٦)، وقد عدّ منه الأستاذ مصطفى صادق الرافعي عشرة آلاف

(١) تهذيب اللغة ٤٤٨/١٥، أساس البلاغة ٤٧٦، اللسان ٧٧٤/١، القاموس المحيط ١٤٠/١.

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٢٣٣.

(٣) سورة طه من الآية ٧١، وعن ذكر النيابة في هذه الآية: أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢٣/٢، وابن قتيبة في مشكل إعراب القرآن ٤٦٩، والزجاج في إعراب القرآن المنسوب إليه ٨٠٦/٣، والرسماني في معاني الحروف ٩٦، والنعالي في فقه اللغة ٢٣٦، وكثير غيرهم. وتكاد تكون هذه الآية أشهر آية في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وقد التفت إليها البلاغيون أيضاً.

(٤) ينظر مقال: تناوب الصيغ في التعبير العربي للأستاذ (بشير زقلام).

(٥) الخصائص ٣١٠/٢.

(٦) مغني اللبيب ٨٩٩.

كلمة^(١)، ولكنكرته لم يحمله النحاة على الضرورة الشعرية، قال أبو سعيد السيرافي في كتاب ما يحتمل الشعر من الضرورة ما نصّه: "وقد يُبدّل الشاعر بعض حروف الجر مكان بعض كإبدالهم (على) من (عن).... وهذا كثير ليس من الضرورة فأستقصيه"^(٢)، وبقوله قال ابن السّيد في الاقتضاب^(٣).

ثانياً: تعريف التّضمين:

التّضمين لغة: جَعَلَ الشَّيْءَ فِي شَيْءٍ يَحْوِيهِ^(٤)، قال الخليل: "وكل شيء أحرز في شيء، فقد ضُمِّنَهُ"^(٥). أمّا في الاصطلاح فقد عرّف ابن جني التّضمين في حروف الجر بقوله: "وهو اتّصال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به؛ لأنّه في معنى فعل يتعدّى به"^(٦). ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾^(٧) إذ تعدّى الفعل (تعودن) بـ(في)، والأصل أن يتعدّى بـ(إلى)؛ لأنّه ضُمِّن معنى: تدخلن أو تصيرن^(٨). وعرّفه ابن هشام تعريفاً أعمّ بأنّه: إشراب لفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه^(٩)، فقوله: (لفظ) أعمّ من كلمة (فعل)؛ لأنّ التّضمين يكون في الفعل والاسم، وجعله بعضهم في الحرف^(١٠)، ومن مواضعه في النّحو: تضمين القول معنى الظن فينصب مفعولين، وتضمين الاسم الموصول الواقع مبتدأ معنى الشرط فيجوز اقتران خبره بالفاء، وتضمين اسم الاستفهام معنى الهمزة فينبى، إلى غير ذلك^(١١)، وعدّ بعض النّحاة -ولا سيّما المحدثين- تناوب حروف الجر من قبيل التّضمين^(١٢)، مع أنّ هناك فرقاً بين النّياية والتّضمين؛ لأنّ النّياية تحوّر في الحرف والتّضمين تحوّر في الفعل^(١٣) وإن كان كلّ منهما طريقة من طرائق النّحاة لتعليل ما خرج

(١) مقال الأستاذ عباس الغزوي ٢٢٣.

(٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٨٠، ١٨١.

(٣) الاقتضاب ٢٦٤/٢.

(٤) مقاييس اللغة ٣/٣٧٢، أساس البلاغة ٢٧٢، القاموس المحيط ٤/٢٤٥.

(٥) العين ٥١/٧، وينظر لسان العرب ١٣/٢٥٧.

(٦) الخصائص ٢/٤٣٥، وينظر ٢/٣٠٨.

(٧) سورة إبراهيم من الآية ١٣.

(٨) البرهان ٣/٤٠٣.

(٩) المغني ٨٩٧.

(١٠) البرهان في علوم القرآن ٣/٤٠١.

(١١) ينظر مقال التّضمين في النّحو العربي لمثيرة محمود الحمد.

(١٢) ينظر النّحو العربي نقد وبناء ١٥٩، دراسات في اللّغة للدكتور إبراهيم السّمراي ١٧٩، رسالة التّضمين في ضوء الدراسة النّحوية لمحمد عبد الرّحيم ٤٠، ٤١، مقال التّضمين في النّحو العربي للدّكتورة منيرة الحمد ٤٥٢. ويلحظ أنّ الأمر تابع عند المحدثين -في الغالب- للعنوان الذي يتخيرونه، فمن تناول القضية على أنّها من قبيل النّياية حمل تبادل حروف الجر على التناوب، ومن كان عنوان رسالته أو مقاله التّضمين، جعل الأمر من قبيل التّضمين، ومن قرن الأمرين معاً في عنوانه أجاز الأمرين في تحريجه، ومُنّ قرن الأمرين: الدكتور شوقي ضيف في كتاب: تيسيرات لغوية ٨١، والأستاذ عباس الغزوي في مقال: التّضمين أو نياية حرف جر مناب آخر.

(١٣) البرهان ١٣/٤٠١.

آخر باب حروف الجر: "واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يُتوهم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته: أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويُضْمَنُ فعله المَعْدَى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى، بل الواجب، فلا نقول: إن (على) بمعنى (من) في قوله تعالى: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾^(١) بل يُضْمَنُ (كالوا) معنى: تحكّموا في الاكتيال وتسَلَطُوا"^(٢).

٢- عدم جواز التجوز في الحروف؛ لضعفها. وقد ذكر ابن عصفور أن "التصريف في الأفعال أولى من التصريف في الحروف، وأيضاً فإن الفعل إذا عُدِّي خلاف تعديده الذي له في الأصل كان لذلك مُسَوِّغٌ وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه، وليس لجعل الحرف بمعنى حرف آخر مُسَوِّغٌ"^(٣).

٣- قياسهم حروف الجر على أحرف الجزم والنصب، قال ابن هشام: "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك"^(٤).

٤- أن إطلاق القول بالنيابة يؤدي إلى خلل في المعنى، قال ابن جني: "ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا، لا مقيداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه، ونحو ذلك، مما يطول ويتفاحش"^(٥).

وستناول هذه القضية عند النحاة الأوائل ثم الخالفين، وقد ذكر الزركشي أن النيابة مذهب أهل اللغة وجماعة من النحويين والتضمنين مذهب المحققين^(٦)، وقوله إن النيابة مذهب اللغويين صحيح وأقدم من نسب إليه القول بالنيابة منهم -حسب ما رجعت إليه- هو الأصمعي^(٧) ومنهم ابن السكيت^(٨) وهو لغوي كوفي^(٩)، واشتهر القول بالنيابة على لسان ابن قتيبة فنسبه إليه كثير من المتأخرين^(١٠)، وقد عقد ابن قتيبة لذلك باباً في أدب الكاتب عنوانه: "باب

(١) سورة المطففين من الآية ٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٢٩/٤.

(٣) شرح الجمل ٥١٠/١. وينظر مغني اللبيب ٨٦١.

(٤) المغني ١٥٠.

(٥) الخصائص ٣٠٨/٢، وينظر الاقتضاب ٢٦٤/٢، المغني ٨٦١.

(٦) البرهان ٤٠١/٣.

(٧) ممن نسب إليه القول بالنيابة: الرّماني في معاني الحروف ٩٨، وابن مالك في شرح التسهيل ١٥٣/٣، وأبو حيّان في الارتشاف ٤٢٧/٢، والمرادي في الجني ٤٣، والسيوطي في الجمع ٢١/٢.

(٨) نسب إليه القول بالنيابة: ابن السيد في الاقتضاب ٢٦٩/٢.

(٩) طبقات النحويين واللغويين ٢٠٢. بغية الوعاة ٣٤٩/٢ وذكر السيوطي أنه أخذ عن البصريين والكوفيّين.

(١٠) ارتشاف الضرب ٤٢٧/٢ "وهو مذهب كوفيّ تبعهم فيه الأصمعي والقتبي"، الجني الثاني ٤٨٠، جمع الهوامع ٣٠/٢.

دخول بعض الصفات مكان بعض^(١)، وعقد في تأويل مشكل القرآن باباً مثابها^(٢)، هذا مع أنه بصري المذهب^(٣)، ولعل ذلك يرجع أن البصريين لم يقولوا بالتضمن كلهم، أو لعل سبب ذلك أن ابن قتيبة نقل عن ابن السكيت كما ذكر ابن السيد البطليوسي في شرح أدب الكاتب في هذا الباب إذ قال: "وجميع ما أورده ابن قتيبة في هذا الباب إنما نقله من كتاب يعقوب ابن السكيت في المعاني وفيه أشياء غلط فيها يعقوب واتبه ابن قتيبة على غلظه، وأشياء يصح أن تتأول على غير ما قاله^(٤)، ولعل نسبة المتأخرين القول بالنيابة إلى القتيبي دون ابن السكيت كان سببه أن كتاب ابن السكيت لم يصل إليهم. واقتضى خطا ابن السكيت وابن قتيبة كثير من اللغويين الخالفين فأفردوا أبواباً خاصة بتناوب الحروف^(٥)، ولُحِظَ أن اللغويين غالباً ما كانوا يكتفون بذكر الأمثلة التي ينقلها اللاحق عن السابق دون توقف أو تعليق.

وقول الزركشي إن التضمن مذهب المحققين أولى من القول إنه مذهب البصريين^(٦)؛ لأن المتبع لأقوال البصريين يجد في كتبهم إشارات يمكن أن تحمل على النيابة^(٧)، فسبويه حين تحدث عن معنى (عن) وأنها لما عدا الشيء^(٨)، قال: "وقد تقع (من) موقعها أيضاً نقول: (أطعمه من جوع، وكساه من عري وسقاه من العيمة)^(٩)، وقول سيبويه يحتمل أموراً:

١- أن يكون أراد بقوله "وقد تقع (من) موقعها: نيابة (من) عن (عن) فيكون من قبيل النيابة، ويؤيد هذا قول ابن الحاجب في إملائه على قوله تعالى: ﴿يُؤَيِّلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾^(١٠) ما نصه: "(من) ها هنا يجوز أن تكون بمعنى (عن)، كأن نقول: أطعمه عن الجوع ومن الجوع، وكساه عن العري ومن العري، ورمى عن القوس ومن القوس، وأخذت عنه الحديث وأخذت منه الحديث، والأحسن أن تكون على بابها لا ابتداء الغاية^(١١)."

(١) أدب الكاتب ٣٩٤. وكلمة الصفات مصطلح كوفي يراد به الظروف وحروف الجر [الاقتضاب ٢٩٥/٢، مصطلحات النحو الكوفي ٧١، ١٢٠]، وفي هذا دليل أيضاً على جواز نيابة الحرف عن الظروف والعكس [تنظر أمثلة على ذلك في أدب الكاتب ٣٩٤ فما بعدها، والمخصص ٦٩/١٣]. وقال ابن السراج في الأصول ٢٠٤/١: "واعلم: أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفًا يسميها الكسائي صفة، والقراء يسميها عللاً ويخلطون الأسماء بالخراف، وأشار هنا إلى أن الخليل عبّر عن الظروف بالصفة فقال: "والصفات نحو: أمام وقدّم تسمى ظروفًا" العين ١٥٧/٨.

(٢) تأويل مشكل القرآن ٥٦٥.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ١٨٣.

(٤) الاقتضاب ٢٦٩/٢.

(٥) منهم كراع التمل في المنتخب ٦٠٥/٢، الثعالبي في فقه اللغة ٢٣٣، ابن سيده في المخصص ٦٩/١٣، ابن السجري في الأمالي ٢٦٧/٢.

(٦) لا يعني قولنا هذا ترجيح التضمن ولكن ذكرناه لتصويب العبارة فقط.

(٧) الخروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين لهاذي عطية مطر الهلالي ٣٨١.

(٨) الكتاب ٢٢٦/٤.

(٩) الكتاب ٢٢٧/٤. والعيمة: شهوة اللين.

(١٠) سورة الأنبياء من الآية ٩٧، والعيمة - كما فسرها سيبويه - شهوة اللين.

(١١) أمالي ابن الحاجب ١٣١/١.

٢- أن يكون المراد أنَّ الفعل في الأمثلة التي ذكرها يجوز أن يتعدَّى بـ(من) و(عن) أصالة فلا يكون الأمر من قبيل النيابة، ويستأنس على هذا بقول ابن يعيش: "وتقول أطعمه من جوع وعن جوع، فإذا جئت بـ(من) كانت لا ابتداء الغاية؛ لأنَّ الجوع ابتداء الإطعام، وإذا جئت بـ(عن) فالمعنى أنَّ الإطعام صرف الجوع؛ لأنَّ (عن) لما عدا الشيء" ^(١). وإلى مثل هذا ذهب ابن عصفور حيث قال: "أطعمته من جوع: أزلت عنه الجوع" ^(٢)، ويرى ابن السَّيِّد أنَّها بمعنى من أجل ^(٣).

والراجح أن يبقى الحرف على أصل معناه، ويكون الفعل ممَّا يتعدَّى بحرفين أصالةً على اختلافٍ في المعنى مع كلٍّ منهما، ويرجح هذا الرَّأي أن الأفعال المذكورة متعدية بنفسها، يُقال: أطعمته خبزاً، وكسوته ثوباً، وسقيته ماءً، ولكن إذا جيء بالحرف (عن) كان دالا على المجاوزة، وإذا جيء بـ(من) كان دالا على الابتداء، فليس هنا فعل يتعدَّى بالحرف (عن) ثمَّ أخلف ذلك فتعدَّى بـ(من). وعلى هذا تكون (عن) غير نائية عن (من)، ولا سيَّما أنَّ بين الحرفين تقارباً، فلا يمنع أن يتعدَّى الفعل بهما جميعاً، وقد قال السَّيرافي في شرحه لقول سيبويه: "وتقول أخذت عنه حديثاً، أي عدا منه إليَّ حديث" ^(٤) مانصه: "هذا تقديره وإن كان أصل الحديث باقياً مع المأخوذ عنه؛ لأنَّ الحديث الذي أخذته عنه وصل إليك، كما يصل الدرهم منه إليك فلا يبقى معه الدرهم إذا وصل إليك فمجازهما واحد في (عن). قال وقد يقع (من) موقعها تقول: (أطعمه من جوع، وسقاه من العيمة) وهو يشبه الغاية" ^(٥)، فالسَّيرافي يقرب بين (عن) و(من) التي تفيد ابتداء الغاية، فـ(عن) تشبه الغاية.

٣- يمكن أن يحمل كلامه على التَّضمنين، فيكون وقوع (عن) موقع (من)؛ إنيانا بأنَّ الفعل قبلها متضمَّن معنى فعل آخر يتعدَّى بـ(من).

أمَّا الأخفش سعيد بن مسعدة فقد صرَّح في كتابه (معاني القرآن) بجواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض في غير موضع، ويكفي أن ننقل هنا قوله: "وتكون (إلى) في موضع (مع) نحو: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾" ^(٦)، كما كانت (من) في معنى (على) في قوله: ﴿وَنَصْرُكَ مِنْ أَلْقَوْمٍ﴾" ^(٧) أي: على القوم، كما كانت الباء في معنى (على) في قوله: (مررت به، ومررت عليه).

(١) شرح المفصل ٤١/٨، ٤٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥١٣/١، وينظر المقرب ٢٠١.

(٣) الاقتضاب ٢٧١/٢.

(٤) الكتاب ٢٢٧/٤.

(٥) شرح السيرافي ٥/الورقة ١٨٩.

(٦) سورة آل عمران من الآية ٥٢.

(٧) سورة الأنبياء من الآية ٧٧.

وفي كتاب الله عز وجل: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِلَيْبَارٍ﴾^(١) يقول: على دينار، وكما كانت (في) في معنى (على) نحو: ﴿فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^(٢) يقول: على جذوع النخل، وزعم يونس أن العرب تقول: (نزلت في أبيك، تريد: عليه)، وتقول: (ظفرت عليه، أي: به)، و(رضيت عليه، أي: عنه). قال الشَّاعِر:

إِذَا رَضِيتُ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لِعَمْرِ اللَّهِ أَعَجِبَنِي رِضَاهَا^(٣)

وبدل هذا النص على أن يونس وهو من أوائل البصريين قال بالنيابة، ونقل قول الأخفش في تفسير قوله تعالى: ﴿فَوْسُوسٌ لَهُمَا الشَّيْطَانُ﴾^(٤) إذ قال: "والمعنى: فوسوس إليهما الشيطان، ولكن العرب توصل بهذه الحروف كلها الفعل، ومنهم من يقول: (غَرَضْتُ إليه) في معنى: اشتقت إليه، وتفسيرها: غَرَضْتُ من هؤلاء إليه"^(٥)، فقوله: "العرب توصل بهذه الحروف كلها الفعل" يحتمل أمرين:

١- أن يكون المراد نيابة (اللام) عن (إلى) فالأصل تعدي الفعل (وسوس) بـ(إلى)، ولكن العرب اتسعت فوضعت حرفاً مكان آخر.

٢- أن يكون مراده أن العرب توصل (وسوس) بـ(إلى) و(اللام) إما أصالة أو على سبيل تعدد اللغات، كما قال في الفعل (هدى): "وأهل الحجاز يقولون: هديته الطريق، أي: عرفته، وكذلك: هديته البيت في لغتهم. وغيرهم يلحق فيه (إلى)"^(٦) فيكون مرجع الأمر إلى اللغات.

وإن كان الأمر هنا من باب اللغات فهذا لا ينفي قول الأخفش بالنيابة كما أتضح من النص الأول الذي سقناه، وقد نسب إليه هذا المروي في الأزهية^(٧) نقلاً عن كتاب المسائل له، وقال المرادي عن مجيء الكاف بمعنى (على): "ذكر بعض النحويين أن هذا مذهب الكوفيين والأخفش"^(٨).

ونمضي في ركب البصريين لنستمع إلى الميرد يقول: "كما تدخل الإضافة بعضها على بعض، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٩)، أي: بأمر الله، وقال: ﴿وَلَا أُصَلِّبُكُمْ فِي

(١) سورة آل عمران من الآية ٧٥.

(٢) سورة طه من الآية ٧١.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٤٦/١، وأحال المحقق في فهرس النحو ٦١٩/٢ في نيابة حرف جر عن آخر إلى الصفحات ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٧٧، وأضيف ٤٦، ١٣٣، ٢١٨.

(٤) سورة طه من الآية ١٢٠.

(٥) معاني القرآن ٢٩٦/٢.

(٦) معاني القرآن ١٦/١.

(٧) الأزهية ٢٩٠.

(٨) الجتنى اللداني ٨٤، وينظر الجمع ٣٠/٢.

(٩) سورة الرعد من الآية ١١.

جُدُوعَ النَّحْلِ^(١) أَي: (على)، وقال: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾^(٢)، أَي: يستمعون عليه، و

قال الشاعر:

هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِاجْدَعَا

وقال آخر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجَبَنِي رِضَاهَا

أَي عَنِّي.

وقال آخر:

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلِّ بَعْدَمَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَعَا^(٣)

فالمرّد - كما يتّضح من نصّه - يُعْجِزُ تناوب حروف الجر. ويزيد الأمر تحديداً وضبطاً ابن السّراج حين تحدّث عن حروف الجر فقال: "واعلم أن العرب تتّسع فيها فتقيم بعضها مكان بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء، تقول: (فلان بمكة، وفي مكة) وإنما جازا معاً؛ لأنك إذا قلت: (فلان بموضع كذا وكذا) فقد خبرت عن اتّصاله والتّصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا، فقد خبرت بـ (في) عن احتوائه إيّاه، وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإنّ هذا التّقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما، لم يحجز، ألا ترى أنّ رجلاً لو قال: (مررت في زيد، أو: كتبت إلى القلم) لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الحذف، فمتى لم يتقارب المعنى، لم يحجز، وقد حكى: (كنت بالمال حرباً، وفي المال حرباً)، (هو يستعلي الناس بكفّه، وفي كفّه)، وقال في قول طرفه:

وَإِنْ يَلْتَقِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ تُلَاقِي إِلَى ذُرُوقِ الْبَيْتِ الْكَرِيمِ الْمَصْمُودِ

أَنَّ (إلى) بمعنى (في)^(٤)، وكلام ابن السّراج يمكن أن يفهم على النّياية، ويمكن أن يحمل على أنّ الفعل يتعدّى بحرفين أصالة إذا تقاربت المعاني، ولكنّ قوله إنّ هذا من باب الاتّساع يحمل الكلام على النّياية تمّ تمثيله بيت طرفه. ويبدو أنّ الحرف النائب لا يفقد معناه الأصلي بليل توجيه ابن السّراج لمعنى التّركيب مع كلا الحرفين، ولم يقل إنّ في بمعنى الباء فقط.

وبعد هذه الجولة في كتب رؤساء وأوائل المدرسة البصريّة لا يسعنا إلا القول بأنّ البصريّين لم يرفضوا النّياية البتة، إلا أنّهم قلّلوا معاني الحرف الواحد ما أمكن، ومما يدلّ على ذلك أنّ كثيراً من البصريّين ذكروا في معاني (إلى) معنى (مع) وهو من قبيل النّياية، قال المرادي: "وكون (إلى) بمعنى (مع) حكاه ابن عصفور عن الكوفيّين، وحكاها ابن هشام عنهم وعن كثير من

(١) سورة طه من الآية ٧١.

(٢) سورة الطّور من الآية ٣٨.

(٣) المقتضب ٣١٨/٢.

(٤) الأصول ٤١٤/١، ٤١٥.

البصريين، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على تضمين العامل، وإبقاء (إلى) على أصلها^(١)، ولعل قول البصريين بالنيابة يفسر لنا عدم عدّ الأنباري والعكري هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين في الإنصاف والتبيين. هذا مع أننا نجد من نخاة البصريين من صرح برفض النيابة، ولكن هذا لا يقتضي التعميم، ومن أولئك الزجاج حيث قال: "وقولهم إن (إلى) في معنى (مع) ليس بشيء، والحروف قد تقاربت في الفائدة. فيظن الضعيف العلم بالغة أن معناهما واحد"^(٢)، مع أن أبا حيان نقل عنه في البحر القول بمجيء الباء بمعنى (عن) في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ قَسِيْلٌ بِهِ خَبِيْرٌ﴾^(٣) قال: "وهو قول الأخفش والزجاج"^(٤)، وذلك لأن الزجاج قال في المعاني: "والمعنى فاسأل عنه خبيراً"^(٥) فالظاهر أن بعض البصريين قرن الأمرين معاً في تخرجه، أو أنه نقل عن قبله دون تعليق فنسب القول إليه، أو قال بالنيابة شذوذاً، أو جعل النيابة طريقاً إلى التضمن، أو أن الأمر عنده من باب تفسير المعنى إلى غير ذلك من الاحتمالات. وهنا قد يرد سؤال هو: هل يتناقض قول البصريين بالنيابة مع مذهبهم القاضي بالانقصار على معنى واحد لكل حرف؟ والذي يبدو لي أن لا تناقض؛ لأن المراد أن له معنى أصلياً واحداً، أمّا المعاني النابتة فلا تعد من معاني الحرف الأصلية، كما أن الاسم قد يكون له معنى أصلي واحد، ولكن يستعمل استعمالات مجازية لأكثر من معنى ولا مانع يمنع ذلك.

وعلى الجانب الآخر إذا انتقلنا إلى النيابة في كتب النخاة الكوفيين نجدهم قد ذكروا التضمن أيضاً، ومعلوم أن الكتب التي تمثل المذهب الكوفي لم يصل إلينا منها إلا القليل إذا ما قورنت بكتب المذهب البصري التي وصلت إلينا، ولعل خير ما يمثل ذلك المذهب - عند النخاة - من الكتب التي بين أيدينا: هو كتاب معاني القرآن للفرّاء، ونجد في كتاب المعاني ما يشير إلى قول الفرّاء بالتضمن إضافة إلى النيابة، ففي قوله تعالى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(٦) قال الفرّاء: "وقوله عز وجل يشرب بها" (ويشربها) سواء في المعنى، وكأن يشرب بها: يروى بها، وينقع، وأمّا (يشربونها) فيين، وقد أنشدني بعضهم:

شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتُ مَتَى لِحَجِّ خَضْرٍ لَهَنَ نَفِيْعُ

ومثله: (إنه ليتكلم بكلام حسن، ويتكلم كلاماً حسناً)^(٧)، فكأن الفرّاء يخرّج الآية تخريجين: الأول: على زيادة الباء. الثاني: على تضمين (يشرب) معنى (يروى) (وينقع) أي على التضمن. وقد قال الفرّاء في غير موضع بالنيابة، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَرَّوْا أَيْدِيَهُمْ فِي

(١) الجنى ٣٨٦. وينظر الجمع ٢٠/٢ "وقال الكوفيّة وطائفة من البصريّة ويعنى (مع) أي المعية".

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٦/١.

(٣) سورة الفرقان من الآية ٥٩.

(٤) البحر ٥٠٨/٦ ولم ترد هذه الآية في معاني القرآن للأخفش.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٧٣/٤.

(٦) سورة الإنسان من الآية ٦.

(٧) معاني القرآن للفرّاء ٢١٥/٣.

أَفَرَأَيْتُمْ ^(١) أي: ردوا ما لو قبلوه لكان نعماً ردوه بأفواههم أي: بالسنتهم". ويقول: "وقد وجدنا من العرب من يجعل (في) موضع الباء فيقول: أدخلك الله بالجنة، يريد في الجنة. قال: وأنشدني بعضهم:

وَأَرْغَبُ فِيهَا عَنْ لَقِيطٍ وَرَهْطِهِ وَلَكِنِّي عَنْ سِنْبِسٍ لَسْتُ أَرْغَبُ
فقال: (أرغب فيها) يعني: (بتأله) أي: إنني أرغب بها عن لقيط ^(٢). وممن قال بالنيابة من الكوفيين: أبو بكر بن الأنباري حين شرح قول عنزة بن شداد:

شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّحْرَضِيِّنَ فَأَصْبَحْتُ زَوْرَاءَ تَنْفُرٍ عَنْ حِيَاضِ الدَّلِيلِمِ ^(٣)
فقال: "قوله: (شربت بماء الدحرضين) أراد: من ماء الدحرضين، فالباء بمعنى (من) حكي عن العرب: (سقاك الله بحوض الرسول) أي: من حوض الرسول - صلى الله عليه وسلم -" ^(٤).
ومما سبق يتضح أن مذاهب النحاة الأوائل أربعة:

- ١ - فريق قال بالتضمن.
 - ٢ - فريق قال بالنيابة.
 - ٣ - فريق أجاز النيابة بشرط.
 - ٤ - فريق قرون الأمرين مع ترجيح أحدهما، أو من غير ترجيح.
- وإذا تتبعنا الأمر عند النحاة الخالفين نجد أن المذاهب لا تخرج عما تقدم، وبيان ذلك على النحو الآتي:

١ - من النحاة الذين قالوا بالتضمن: ابن جني في الخصائص وهو من الرواد الذين كانت لهم وقفات تذكر في الحديث عن التضمن أفاد منها الخالفون. فقد عرفه، وبين قيمته، ومدى شيوعه في كلام العرب، وذكر بعض ضوابطه وشروطه ^(٥)، وجعل النيابة علامةً ودليلاً على التضمن كما ذكرنا ^(٦). وبين ابن جني جانباً من قيمة التضمن بقوله: "فإنه فصلٌ من العريية لطيف، وفيه موضع يشهد على من أنكز أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد" ^(٧). ومن القائلين بالتضمن أيضاً: الزخشري ^(٨)، وتبعه ابن عيش في شرح المفصل وذكر أن

(١) سورة إبراهيم من الآية ٩.

(٢) معاني القرآن للفراء ٧٠/٢. وسينس: حي من طيء.

(٣) ديوان عنزة ١٦٣ مع شرحه للبريزي. والدحرضان: ماءان يقال لأحدهما دحرض للآخر وسيع، فلما جمعهما غلب أحدهما. الزوراء: المائلة، الدليلم: أرض بعينها.

(٤) شرح القصائد السبع ٣٢٤.

(٥) ينظر الخصائص باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض ٣٠٦/٢، وفصل الحمل على المعنى ٤١١/٢.

(٦) تنظر ص ٣٠٥ من هذا البحث.

(٧) الخصائص ٣١٠/٢.

(٨) ينظر باب حروف الجر في المفصل ٢٨٣ فما بعدها، وكذلك لجأ الزخشري في الكشف إلى طرق متعددة لإبقاء الحرف على أصل معناه وسنذكر بعضاً منها في المبحثين التاليين.

القول بنبأية (في) عن (على) في قوله تعالى: ﴿وَلَا صَلَّيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^(١) قول من لا تحقيق عنده^(٢)، ولكنه مع ذلك ذكر في موضع آخر أن (عن) بمعنى (على) في قول الشاعر:

لا أفضلت في حسب عني^(٣)،

وقد يكون هذا لأن ابن يعيش نقل عمّن قبله ولم يعلق.

ومهم ابن عصفور، وذكر أنّ التصرف في الأفعال أسهل من التصرف في الحروف^(٤)، والرّضي حيث ذكر أنّ إقامة بعض حروف الجر مقام بعضها غير عزيزة^(٥)، ولكنه مع ذلك ذكر بعض المعاني النّائية في شرح الكافية، وإن لم يذكرها ابن الحاجب فأضاف إلى معاني الباء معنى (مين) و(عن)^(٦)، بل إنّه حمل كلام ابن الحاجب في شرحه لكافيته على النّبأية مع أنّ ابن الحاجب ليس ممن يُحتجّ بلغتهم وكأنّ النّبأية عنده أمر قياسي، قال ابن الحاجب عن (مُدّ ومُنْد) الظرفيّتين: "و(مُدّ ومُنْد) بمعنى أول المدّة فيليهما المفرد المعرفة، وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد"^(٧)، فقال الرّضي: "قوله: "المقصود بالعدد" أي: المقصود مع العدد. والباء بمعنى (مع) وإلا كان الواجب أن يقول: المقصود به العدد؛ لأنك قصدت بقولك (يومان) عدد اثنين لا أنّك قصدت بالعدد يومين"^(٨)، ومّن قال بالتّضمنين ابن أبي الرّبيع ووضّح قيمته بقوله: "وفي التّضمنين إيجاز واختصار وهو من فصيح كلام العرب، وهو في القرآن كثير"^(٩)، ويبدو أنّ أبا حيّان مّن أيّد التّضمنين فقد كان يذكر المعاني النّائية منسوبة إلى القائلين بها ولكنه كان يعلّق أحياناً بما يدلّ على عدم تأييده للنّبأية، من ذلك قوله عن (عن): "وكونها بمعنى (على) أو (مع)، أو (بعد)، أو (مين)، أو (في)، أو (إلى)، أو التعليل هو مذهب الكوفيّين والقتبيّ، وما استدّلوا به تأوّل أصحابنا"^(١٠)، ومعلوم أنّ التّأويل يكون بالتّضمنين وغيره.

٢- ومّن قال بالنّبأية من النّحاة: الرّجّاحيّ حيث خصّ الجزء الأخير^(١١) من كتابه (حروف المعاني والصفّات) للحديث عن تناوب الحروف، إضافة إلى ما ذكره من المعاني النّائية في

(١) سورة طه من الآية ٧١.

(٢) شرح المفصل ٢١/٨.

(٣) شرح المفصل ٥٤/٨.

(٤) شرح الجمل ٥١٠/١.

(٥) شرح الرّضي على الكافية ٢٦٤/٤.

(٦) شرح الرّضي على الكافية ٢٨١/٤، ٢٨٢.

(٧) الكافية ٢٠٨/٣ بشرح الرّضي.

(٨) شرح الرّضي على الكافية ٢١٦/٣.

(٩) البسيط ٨٤٣/٢.

(١٠) الارتشاف ٢٣٥/٢.

(١١) حروف المعاني والصفّات من ص ٧٦ إلى ص ٨٧.

أثناء الكتاب. كما ذكر في كتاب اللامات بعض المعاني النائية ومنها (اللام). بمعنى (إلى)^(١)، وفعل الهروي في الأزهية واللامات مثل فعله^(٢)، وكذلك عقد ابن الشجري في الأمالي باباً للنّياية. وفتح مع ابن مالك صفحة جديدة تتميز بتكثير معاني حروف الجر وكأنّه جمع ما أمكن من المعاني البصريّة والكوفيّة فصّرَحَ بالنّياية وعبرَ عنها بألفاظ مختلفة، فتارة يصرّح بلفظ النّياية وتارة يقول موافقة الحرف كذا للحرف كذا، وأخرى يقول وقوعه موقعه إلى غير ذلك^(٣). والأمر الذي يعيننا هنا هو أنّه يمكن أن نعد ابن مالك من أوائل النّحاة الخالفين الذين فتحوا باب النّياية على مصراعيه لمن بعده خاصة بعد تلك المرحلة التي رأينا فيها من النّحاة مَنْ يرفض النّياية أمثال الرّخشري، وابن يعيش، وابن عصفور، ومما يدل على هذا القول أن النّحاة بعده يكثر من نسبة المعاني النائية إلى الكوفيين والفتحيّ وابن مالك، وأخص بالذكر أبا حيّان في الارتشاف^(٤)، ولا سيّما أنّ ارتشاف الضّرْب اختصاراً للتّذليل والتّكميل في شرح التّسهيل، وتقدّم أنّ أبا حيّان قال بالتّضمن، ومن نسب النّياية إلى ابن مالك: المرادي حين ذكر نياية الباء عن (من) التّبعيضيّة^(٥)، وتبع ابن مالك بعض شُرّاح ألفيته^(٦)، ومَن أجاز النّياية الإربلي في جواهر الأدب وقد كان يفرّد المعاني النائية ويعدها معنىً واحداً بعد أن يذكر المعاني الأصليّة لبعض الحروف كما فعل في (من).

٣- ومن الخالفين الذين اشتروا لقياسيّة النّياية شروطاً، المالقي وذلك في قوله: "لأنّ الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً إلا إن كان معنيهما واحداً، ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحداً أو راجعاً إليه، ولو على بُعْدٍ"^(٧)، وقال عن (إلى). بمعنى (في): "وذلك موقوف على السّماع؛ لقنّه"^(٨)، وكذلك في (اللام). بمعنى (بعد)^(٩)، وحين تحدّث عن مجيء اللام. بمعنى (مع) قال: "وهو مسموع لا يقاس عليه تُبعد معنيهما ولفظيهما"^(١٠)، أما مجيء (اللام). بمعنى (إلى) فقد قال عنه: "وذلك قياس؛ لأنّ (إلى) يقرب معناها من معنى (اللام)، وكذلك لفظها"^(١١)، والمالقي ممن كان يفضّل إرجاع المعاني إلى أصلها ما أمكن،

(١) اللامات ١٤٣.

(٢) الأزهية ٢٦٧، اللامات ٣٩ إلى ٤٨.

(٣) ينظر باب حروف الجر في التّسهيل وشرح الكافية الشافية، وتنتظر ص من هذا البحث لمعرفة طرق النّحاة في التعبير عن النّياية.

(٤) الارتشاف ٢/٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٥٣.

(٥) الجنى الدّاني ٤٣.

(٦) ينظر شرح الألفيّة لابن عقيل، باب حروف الجر.

(٧) رصف المبانى ٢٩٧.

(٨) الرّصف ١٦٩.

(٩) الرّصف ٢٩٩.

(١٠) رصف المبانى ٢٩٨.

(١١) الرّصف ٢٩٧.

مع أنه عدّد معانيها أيضاً قال عن (في) بعد أن ذكر أن معناها الوعاء حقيقةً أو مجازاً: "فهذا حقيقة أمرها ثم تجيء بمعنى حروف آخر إذا حُقِّقَتْ رجع معناها إليها، كما ذكر في غير موضع من هذا الكتاب" (١)، وكان يُخرِّج بعض الشواهد على التضمن (٢).

٤- وكثير هم الخالفون الذين قرنوا بين النّابة والتضمن في حديثهم ومنهم: الرّماني في معاني الحروف ويكاد يكون أوّل من توسّع في ذكر معاني حروف الجر - حسب استقرائي - وكان يذكر الآراء - غالباً - دون ترجيح ونشر من كلامه ميله إلى النّابة؛ لأنّه كان يذكر المعاني النّابة دون أن ينسبها إلى الكوفيّين أو يعلّق عليها في الغالب، وكان في هذا إقراراً منه بها. ومنهم ابن السّيد حيث قال بعد أن ذكر أن أكثر الكوفيّين يميزون النّابة وأكثر البصريّين يمنعونها ما نصّه: "وفي القولين جميعاً نظر؛ لأنّ من أجازاه دون شرطٍ وتقييدٍ، لزمه أن يميز (سرت إلى زيد) وهو يريد: مع زيد، قياساً على قولهم: (إنّ فلاناً لطيف عاقل إلى حسب ثاقب) أي: مع حسب.... وهذه المسائل لا يميزها من يميز إبدال الحروف: ومن منع ذلك على الإطلاق ولزمه أن يتعسّف في التّأويل؛ لكثير ما ورد في هذا الباب؛ لأنّ في هذا الباب أشياء كثيرة يبعد تأويلها على غير وجه البذل (٣)، وذكر ابن السّيد أنّ ذلك موقوفٌ على السّماع غير جائز القياس عليه. ومُن قرن الأمرين أبو البركات الأنباري حيث ذكر في البيان بعض المعاني النّابة (٤) مع أنّه في أسرار العربيّة لم يعدّد معاني حروف الجر واقتصر على ما ذكره البصريّون (٥) فيبدو أنّه لا يرجّح النّابة ولعلّه ذكرها في البيان؛ بحارة لمن قبله. وصرّح ابن الحاجب في الكافية أيضاً ببعض المعاني النّابة فذكر مجيء (في) بمعنى (على) على قلّة، والباء للظرفيّة، (واللام) بمعنى (عن) مع القول (٦)، وابن الحاجب من أوائل من كثروا معاني حروف الجر أيضاً، ولكنّه مع ذلك كان يفضل إبقاء الحرف على أصل معناه (٧). أما المرادي في الجنى الدّاني فكان يورد بعض المعاني النّابة مع نسبتها إلى أصحابها أحياناً (٨)، ودون نسبة أو تعليق أحياناً أخرى (٩)، ولكن يُلحظ أنّ المرادي لا يرجّح النّابة فهو يرغب في تقليل معاني الحرف ما أمكن متابعة للبصريّين ومثال ذلك أنّه ذكر للام ثلاثين قسمًا كما جمعها من كلام النّحاة ثم قال: "التّحقيق أنّ معنى (اللام) في

(١) الرّصف ٤٥١.

(٢) الرّصف ٢٣٤.

(٣) الاقتضاب ٢/٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤.

(٤) البيان ١/٣٠٩، ٢/٤٨٢.

(٥) أسرار العربيّة ٢٥٩ إلى ٢٦١.

(٦) الكافية ٤/٢٧٠، ٢٧١ بشرح الرّضي.

(٧) ينظر الأمالي ٩٨/٣.

(٨) الجنى الدّاني ومثال ذلك ما ورد في ص ٣١٢، ٣١٤.

(٩) الجنى الدّاني ومثال ذلك ما ورد في ص ٢٥٠، ٢٥١.

الأصل، هو الاختصاص. وهو معنى لا يفارقها، وقد يصحبه معان أخر^(١)، وكثيراً ما كان يُرجع المعاني إلى المعنى الأصلي. ونصل إلى ابن هشام فنجد قد توسّع في المعنى والتوضيح في تعديد معاني حروف الجر، وذكر المعاني النائية، ولكنه مع ذلك قال بالتّضمنين في مواضع، وعقد له مبحثاً في المعنى^(٢) وخرّج بعض الشّواهد عليه، ويبدو أنّ ابن هشام يرجّح النّياية؛ لأنّه قال عنها: "هو يحمل الباب كلّهُ عند أكثر الكوفيّين، وبعض المتأخّرين، ولا يجعلون ذلك شاذّاً ومذهبهم أقلّ تعسفاً"^(٣)، ورغم أنّه ذكر أنّ النّياية كثيرة في الكلام إلا أنّه لم يفتح بابها على مصراعيه بدليل أنّه قال مصحّحاً قولهم: "ينوب بعض حروف الجر بعضها عن بعض" ما نصّه: "وهذا أيضاً مما يتداولونه، ويستدلّون به، وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم: "ينوب"، وحيثنّذ فيتعذّر استدلالهم به، إذ كل موضع ادّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أنّ هذا مما وقعت فيه النّياية، ولو صحّ قولهم لجاز أن يقال: (مررت في زيد)، و(دخلت من عمرو)، و(كتب إلى القلم)"^(٤). وجمع السيوطي -كعاداته- أقوال من سبقوه فذكر التّضمنين والنّياية وخرّج على كلّ منهما بعض الشّواهد^(٥)، وهذا ما نجد عند أصحاب الحواشي المشهورة^(٦).

أمّا المحدثون فنيما يأتي بيان آرائهم.

(١) الجنى الثاني ١٠٩.

(٢) المعنى ٨٩٧.

(٣) المعنى ١٥١.

(٤) المعنى ٨٦١.

(٥) ينظر الهمع (باب حروف الجر) ١٩/٢ فما بعدها.

(٦) تنظر معاني حروف الجر في كل من: حاشية يس على شرح التّصريح، حاشية الأمير على المعنى، حاشية الصّبّان على الأشموني، حاشية الدسوقي على المعنى، حاشية الخضري على ابن عقيل.

ثانياً: آراء المحدثين في النيابة

اهتمَّ المحدثون كما اهتمَّ أسلافهم بمسألة تناوب حروف الجر بعضها عن بعض أو التضمين، ويمكن تصنيفهم في هذا الموضوع إلى:

- ١- فريق تابع الكوفيّين فقال بالنيابة.
- ٢- فريق قال بالتضمين.
- ٣- فريق اكتفى بذكر رأي الأقدمين ولم يرجّح.
- ٤- وفريق اشتق لنفسه نهجاً جديداً فرفض النيابة والتضمين على حدٍّ سواء.

وفيما يأتي تفصيل هذه الآراء:

١- مُحدثون قالوا بالنيابة:

ومنهم:

أ- الدكتور إبراهيم السامرائي في كتاب: (دراسات في اللغة)، قال بعد أن تحدّث عن قضية التضمين بين المدرستين، وعن رأي الكوفيّين في جواز مجيء (من) للزّمان "وهذا الخلاف والجدل يظهر أنّ الكوفيّين أسدُّ رأياً وأصوب منهجاً؛ ذلك أنّهم اعتمدوا استعمالات بنوا عليها رأيهم، وهذا وجه علمي صائب. أمّا البصريّون فإنّهم تمسّكوا بمجلد وأسلوب منطقي واعتمدوا على استعمالات اصطنعوها هم أنفسهم ولم يعتمدوا على أمثلة مستقرّة في الثّابت من النّصوص والاستعمالات"^(١)، ويقول عن التّضمين عند الزّخشي: "وأنت ترى أنّ حقيقة التّضمين عند الزّخشي قائمة على أساس ضعيف. إذ كيف يجوز أن يتضمّن الفعل في جملة واحدة معنيين، ولم يفت هذا الاضطراب المعنوي على الأقدمين أنفسهم"^(٢)، ونقل قرار الجمع فقال: "وقد وقع بجمع اللغة العربيّة في الحيرة نفسها ولم يستطيعوا أن يدرسوا المشكلة دراسةً أسلوبيةً حديثة، فقد أخذوا بالتّضمين، وقالوا بتضمّن أفعال كثيرة لمعان كثيرة"^(٣).

ب- الدكتور شوقي ضيف في كتاب: (تيسيرات لغوية)، إذ انتهى بعد أن ناقش قضية التّضمين عند البصريّين والنيابة عند الكوفيّين إلى قاعدتين: الأولى: تنوب حروف الجر بعضها عن بعض مع مفاعيل الأفعال المتعدّية بحرف لغرض علمي أو بلاغي. والثّانية: تدخل حروف الجر الزّائدة على مفاعيل الأفعال المتعدية لغرض علمي أو بلاغي^(٤). والقاعدة الأولى هي

(١) دراسات في اللغة ١٨٠.

(٢) المرجع السّابق ١٨١، وينظر النّحو العربي (تقد وبناء) للمؤلّف نفسه ١٦٧.

(٣) دراسات في اللغة ١٨٢، النّحو العربي ١٦٨.

(٤) تيسيرات لغوية ٩٢.

التي تهمُّنا. ولكن دكتور شوقي ضيف يجعل النيابة بطريق الوضع؛ وذلك لأنَّ جميع معاني الحروف التي ذكرها النُّحاة الكوفيُّون ومن تابعهم معانٍ أصليَّةٌ يدلُّ عليها الحرف بطريق الوضع - كما يرى -، يقول بعد أن ذكر معاني الباء عند ابن هشام في المغني وهي أربعة عشر معنًى: "وجميع هذه المعاني تدلُّ عليها الباء بطريق الوضع، ولا تضمن ولا ما يشبه التَّضمن" (١)، فهو يرى أنَّ الرَّأي الكوفي يقول بأصالة المعاني جميعها، يقول عن رأي ابن هشام: "مَّا جعله يعدل - كما عدل كثيرون غيره من النُّحاة - عن فكرة التَّضمن التي دفعت إليها المدرسة البصريَّة، مؤثرين عليها فكرة المدرسة الكوفيَّة، أو رأيها في نيابة الحروف بعضها عن بعض بطريق الوضع اللُّغوي، ولا توسُّع ولا مجاز ولا ما يشبه المجاز" (٢).

ج - دكتور محمد بشير زقلام في مقال: تناوب الصَّيغ في التَّعبير العربي، يقول: "تنوب الحروف بعضها عن بعض وهذا لا خلاف فيه عند كثير من النُّحاة" (٣)، ومثَّل لذلك بتناوب حروف الجر، والعطف والشَّبيهة بالفعل، وحروف الشَّروط، والنَّفي.

٢ - مُخَدِّثُونَ قَالُوا بِالتَّضْمِينِ:

نبدأ بقرار مَجْمَعِ اللُّغة العربيَّة المصري في هذا الصَّدَد، ومجمله في القرارات التي أوصى بها بعد بحث مستفيض ومناقشات بين أعضائه. ومجملها: أنَّ التَّضمن قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة: أ - تحقُّق المناسبة بين الفعلين.

ب - وجود قرينة تدلُّ على ملاحظة الفعل الآخر، ويُؤمَّن معها اللَّبس.

ج - ملائمة التَّضمن للنُّوع العربي (٤).

والمراد بالتَّضمن عند المجمعين "أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التَّعبير مؤدًى فعل آخر وما في معناه فيعطى حكمه في التَّعدية والنُّزوم"، ويوصي المجمع ألاَّ يلجأ إلى التَّضمن إلا لغرض بلاغي.

وقد علَّق الأستاذ عباس حسن على هذه القرارات في كتاب النُّحو الوافي فقال: "الذي ألاحظه في هذا القرار أن شروط التَّضمن المذكورة هي الشُّروط البلاغيَّة المعروفة في المجاز، حتَّى الشَّروط الثالث، فقد نصَّ عليه القداسي؛ لإبعاد المجاز عن القبح، وإلى المجاز ترتاح النَّفس أكثر من غيره" (٥)، ويقول أيضاً "ثمَّ ما هذا النُّوع العربي الذي يريده المجمع؟! وكيف يحدِّد؟ ولم يقتصر التَّضمن على الفعل دون ما يشبهه كما جاء في الشَّروط الأول الذي أقرَّه المجمع وارتضاه؟ اللهم

(١) تيسيرات لغويَّة ٨٦.

(٢) المرجع السَّابق.

(٣) مقال تناوب الصَّيغ في التَّعبير العربي ٣٣٥.

(٤) مجلَّة المَجْمَع، دور الانعقاد الأول، ١٩٣٦ م ص ٢٢٩.

(٥) النُّحو الوافي ٥٩٤/٢ (هامش ١).

إلا إذا كان يريد الفعل وما يشبهه كما يفهم من سياق البحث^(١)، ويقول عن أدلة التضمن إنها ما زالت واهية منهارة.

ومُن قال بالتضمن أيضاً:

أ- صلاح الدين الزّعلوي في مقال التضمن، فقد عرض تلك الظاهرة وخلص إلى نتيجة ذكر فيها "أنّ ملاك الأمر في هذا الباب أن يُحمل الفعل في تعديته ولزومه على أصله. فإذا تعذّر ذلك لقرينة مانعة، حُمِل على وجه من المجاز بشروطه المصححة لاستعماله، أو التضمن بمراعاة حدّه وتحقيق غرضه"^(٢). فهو يُثبت التضمن ولكنه يرى ألاّ يلجأ إليه إلا بعد تعذّر حمل الكلام على أصله حقيقةً أو مجازاً.

ب- محمد محمد أحمد عبد الرّحمن في رسالة التضمن:

وملخص رأيه في قوله: "لست مع القائلين بالنّيباء؛ لأنّ هذا القول يؤدي إلى الفوضى في تعدية الأفعال بالحروف، والبعد بها عن الأسلوب الفصيح، والقياس يأباه....، وأمّا القول بالاشتراك اللفظي فإنّه مقبول بشرطه، ذلك أنّ بعض الشّواهد لا ترى فيها علاقة بين المعنيين بل ربّما تجدد بينهما تبايناً أو تضاداً....، أما ما يراه البصريّون من القول بتضمن الفعل أوّلاً فإنّي أرجّحه؛ لأنّ دلالة الفعل مركبة من حدث وزمن، أمّا الحرف فدلالته مفردة لذا كان التّصرف في الفعل - كما يقول النحويّون - أولى من التّصرف في الحرف، وكذلك قولهم بالاستعارة التّبعيّة في الحرف فيه ملاحظة لما بين الحرفين من علاقة معنويّة وإذا ما تعذّر الأمران (الاستعارة في الفعل والحرف) فإنّي أرجّح حينئذ التضمن في الحرف ما دامت هنالك علاقة تجمع بينهما، فإذا لم تكن ثمّة علاقة فإنّي ألجأ إلى القول بالاشتراك اللفظي في الحرف"^(٣)، ويرى الباحث أنّ التضمن مجاز لكنّه نوع مستقل، ويقول: "فلا غرابة إذا سمّينا ذلك مجاز التضمن"^(٤).

ج- دكتور محمد المختار محمد المهدي في كتاب: (تحقيقات وتنبيهات حول التّعديّ واللزوم)، وذلك حين تحدّث عما يتعدّى لأكثر من حرف لأكثر من معنى، ووقف عند قوله تعالى: ﴿أَوْ تَعُوذُونَ فِي مَلْتَأٍ﴾^(٥)، وبعد عرضه للآراء في تفسير الآية قال: "وباستعراض تلك الآراء مع التّعمق فيها لا يصل المرء إلى اقتناع كامل، ولكن حين نقول بالتضمن ينحلّ اللفظ إلى ما يقنع ويشفي، (فعاد إلى) هي التي بمعنى رجع، أمّا: (عاد في) فإنّها

(١) النحو الوافي ٥٩٥/٢.

(٢) مقال التضمن (مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق) المجلد ٥٥، ص ١٠٧.

(٣) التضمن في ضوء الدّراسات النحويّة - رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٣٩٧هـ، ص ٣٩.

(٤) المرجع السّابق ص ٣٤.

(٥) سورة الأعراف من الآية ٨٨.

بمعنى: دخل. أي أنَّ الفعل (عاد) إذا عُذِّيَ بـ(في) الدالة على الظرفية يكون مضمناً معنى (دخل).... وعلى هذا المعنى الرائع يتخرَّج كثير من النصوص^(١).

د- هادي عطية مطر الهلالي في كتابه: (الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين)، إذ قال عن حروف الجر: "ولنا نرى أنَّ تعدُّد معانيها أو تضمين الأفعال أفعالاً آخر، والأسماء أسماءً آخر قد أكسب اللغة العربية مرونة وثروة بتعدد معاني اللفظة الواحدة"^(٢).

٣- محدثون أوردوا الرأي دون ترجيح:

أ- دكتور عبد الفتاح البحري في مقال (التضمن في القرآن الكريم):

قال بعد أن عرض مذهب البصريين والكوفيين: "وكلا المذهبين سائق صحيح، وكثير من العلماء يفضل مذهب البصريين؛ لأنه أقوى من الناحية البلاغية"^(٣)، ويسدُّ أنَّ الأستاذ الفاضل مَنَّ بفضل مذهب البصريين بدليل:

١- عنوان المقال فقد جعله التضمن لا النيابة، ولكنه لم يفصح عن ترجيحه. وحدير بالذكر أنَّ رسالته لنيل درجة الدكتوراه كانت بعنوان التضمن أيضاً.

٢- اختياره التضمن في ترجيح الآراء في المقال الواحد، قال بعد أن عرض الآراء في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾^(٤): "والرأي الأول بالصواب أن نقول إنَّ الآية جاءت على طريقة التضمن الذي هو من أقوى ما امتازت به بلاغة القرآن الكريم وأجمله وأبرعه"^(٥).

ب- الأستاذ عباس العزاوي في مقال (التضمن أو نيابة حرف جرٍ مناب آخر)^(٦):

ويبدو من عنوان المقال أنَّ صاحبه يساوي بين الرأيين، وقد ربط الأستاذ الفاضل بين الأمرين فقال: "التضمن أمر مجازي في الحقيقة وذلك بأنَّ تستعمل فعلاً في معنى آخر مجازاً لعلاقة السببية فيظهر التحول في معنى الفعل، فتتغير له حروف الجر. والنحويون ليس من مباحثهم المجاز وإنما ينظرون إلى تبدُّل حروف الجر نظراً لتبدُّل المعنى ويقولون تضميناً"^(٧).

(١) تحقیقات وتبیهات حول التعدُّد واللزوم ٩٤، ٩٣.

(٢) الحروف العاملة في القرآن الكريم ٣٨٤.

(٣) مقال التضمن في القرآن الكريم ٧٤.

(٤) سورة الأعراف من الآية ١٢.

(٥) مقال التضمن في القرآن الكريم ٧٧.

(٦) أود الإشارة إلى أن هذا مقال موجود بنصّه وب عنوان: (التضمن أو نيابة حرف مكان آخر) في مجلة الأزهر العدد ١٩٦٣، ٤م للأستاذ عمر لطفي السيد. وللعلم فإنَّ أ. عباس العزاوي عضو مراسل للمجمع.

(٧) مقال التضمن أو نيابة حرف الجر مناب آخر جمع اللغة العربية - ١٩٦٠، ١٩٦١م، مؤتمر اللّوة-ص

ويقول: "وإنَّ المعارضين استبعدوا الحروف أن ينوب بعضها مناب البعض الآخر. وهذه القاعدة أقرها علماء اللغة والنحو معاً. فالتصدي إلى أنها غير صحيحة لا يستند إلى دليل. ونحن نستدلُّ بكتب النحو ونصوصها ونستدلُّ بالاستعمال فلا ندرى وجهاً للإنكار ولكن أرباب هذا الرأي لا يسمعون دليلاً، ويريدون أن يفرضوا آراءهم فرضاً"^(١).

٤- محدثون مجدّدون:

أ- دكتور أحمد عبد الستار الجوّاري حيث قال: "ومهما يكن من أمر فإنَّ ما يذهب إليه أكثر النُّحاة في التّضمين سواء منهم من يعدُّه مجازاً مرسلًا، أو من يعدُّه إشراب فعل معنى فعل آخر، فإنَّه إخلال بدقّة التعبير إن جاز أن يُقاس عليه، أو هو تخلُّص من مأرق لم يقع في حسابهم ابتداءً، أو أنَّهم حين افترضوا لكل حرف وظيفة لا يفارقها وفعلًا أو أفعالًا لا يقع إلا بعدها، ثمَّ وجدوا أنَّ ذلك غير مطَّرد، لجأوا إلى هذا الذي لجؤوا إليه لئلا يعودوا إلى القاعدة التي أقاموها فيعيدوا بها نظرًا، وهذا دأبهم في كثير من المسائل النُّحويّة"^(٢)، و يرى الدُّكتور الجوّاري جواز التوسُّع في تعدّي الفعل بأكثر من حرف جر، وأنَّ وظيفة حروف الجر أهمُّ وأخطر من تعدية الأفعال القاصرة؛ فوظيفتها أداء معانيها"^(٣).

ب- أستاذ عبّاس حسن في كتاب النُّحو الوافي: يقول بعد أن عرض رأي المجمع في التّضمين وعلق عليه: "وبالرَّغم من تلك المعارك الجدليّة لا أرى الأمر في التّضمين يخرج عن إحدى حالتين وفي غيرهما الفساد اللُّغوي والاضطراب الهدّام:

الأوّل: أنَّ الألفاظ التي وصفت بالتّضمين إن كانت قديمة في استعمالها منذ عصور الاستشهاد والاحتجاج اللُّغوي فإنَّ استعمالها دليل على أصالة معناها الحقيقي ما دما لم نعرف -يقينًا- لها معنى سابقاً تركته إلى المعنى الجديد.

الثّانية: أنَّ العصور المتأخّرة عن عصور الاستشهاد والاحتجاج غير محتاجة إلى التّضمين؛ لاستغنائها عنه بالمجاز والكناية وغيرهما من أنواع البيان المختلفة التي تتّسع لكثير من الأغراض والمعاني الدّقيقة البليغة"^(٤).

ج- دكتور محمد حسن عوّاد في كتاب (تناوب حروف الجر): لم يرتضِ رأي البصريين ولا الكوفيّين قال: "وقد ذهبنا في هذا البحث مذهباً يقضي بإبطال وقوع حروف الجر موقع بعضها الآخر، وفقاً للبصريّين، وخلافاً للكوفيّين ومن تابعهم"^(٥)، وقال: "ومّا ذهبنا إليه في

(١) السّابق ٢٢٧.

(٢) مقال حقيقة التّضمين ووظيفة حروف الجر للدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري ١٦٠.

(٣) المرجع السّابق ١٦٠، ١٦٦.

(٤) النُّحو الوافي ٥٩٥/٢.

(٥) تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم ٥.

هذا البحث إبطال مسألة التضمن خلافاً للبصريين، فقد نظرت في المسألة فوجدت أدلتها غير مستحكمة، ووجدتها مسألة معجمية تدرج في بحث دلالات الألفاظ على وجه مابين للوجه أو الوجوه التي رسمها السلف ذلك أن لكل لفظ معنى واحداً أو أكثر يؤديه من غير حاجة إلى تضمين^(١). فالدكتور عواد يرى إبقاء الحرف على معناه دون حاجة إلى نيابة، وإبقاء الفعل على أصل معناه دون حاجة إلى تضمين؛ لأن القول بالأصالة والفرعية يحتاج إلى بحث عن تاريخ اللفظ ونشأة اللغة بطريق غير مباشر وهذا أمر عسير جداً إن لم يكن مستحيلاً^(٢)، فهو يرى نقل شواهد مسألة التضمن من مجالها الخاص إلى مجال دلالات الألفاظ العام، وأن الألفاظ التي يمكن وصفها بالحقائق اللغوية أو الأصول، هي الألفاظ التي ثبت ورودها في عصور الاحتجاج^(٣). فمسألة التضمن عنده مسألة دلالية أي مسألة لغوية معجمية^(٤). وإذا كان الفعل قد تعدى بأكثر من حرف في عصور الاحتجاج فما المانع أن تحمل كلها على الأصالة؟.

ويقول عن شواهد التضمن أنها "لا أساس لها لأنه لا دليل عليها ولا حجة لأصحابها، وأحسب أن ما اندرج تحتها من شواهد يؤول إلى جهة من جهتين: إما أن تكون هذه الشواهد مقحمة في باب التضمن إقحاماً، وإما أن تدرج تحت مبحث دلالات الألفاظ"^(٥). وقال بقوله الدكتور رشيدة عبد الحميد اللقاني في كتاب (حروف الجر الزائدة) فذكرت أن التضمن فيه إخلال بدقة المعنى، وأن المسألة راجعة إلى التركيب ودلالات الألفاظ^(٦).

د- دكتور محمد الأمين الخضري في كتاب (من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم) إذ ارتضى رأي الدكتور عواد في إبقاء الحرف والفعل على أصل معناه ووجه القضية توجيهها بلاغياً قال: "وخلاصة القول أن التضمن يصرف الاهتمام عن تدبر أسرار الحروف وهو عاجز عن الوفاء بأغراض النظم ودواعيه، وليس فيه أكثر من محاولة تصحيح التعدي بحرف ليس من شأن الفعل أو الاسم التعدي به، وذلك ما يجب ألا نقف عنده ونحن نتوحي أسرار الإعجاز في النظم القرآني، كما أن القول باستعارة الحروف واستفراغ الجهد في تطبيق قواعد الصناعة وهل هي استعارة تبعية أو مكتبة؟ وهل الاستعارة في الحرف أو في مدخوله؟ هو كذلك مما يحول بيننا وبين البحث عن أغراض النظم وأسرار وقوع الحرف

(١) المرجع السابق ٦.

(٢) المرجع السابق ٨١، ٨٢.

(٣) تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم ٨٢.

(٤) السابق ٧١.

(٥) تناوب حروف الجر ٥٨.

(٦) حروف الجر الزائدة ١٥، ١٤.

موقع غيره، وما أحرانا أن نعتبره من خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فإذا خولف الظاهر في التعدي بحرف من شأن الكلمة أن لا تتعدى به فهذا خروج عن مقتضى ظاهر الكلام، وعلينا أن نبحث عن دواعيه وأغراضه، وهذا في حسابي أجدى على الدراسات البيانية، وأنفع في الوقوف على أسرار الإعجاز في القرآن الحكيم^(١).

هـ- محمد يسري سيد أحمد في رسالة (مع القرآن الكريم في أحد حروف الإضافة (من):

قال فيها: "إن الحروف من قبيل المشترك اللفظي، أي أن الحرف وضع لمعان متعدّد وإن استعماله فيها بطريق الحقيقة ولنا حاجة إلى دعوى التضمن أو المجاز أو الإنابة"^(٢).

الترجيح:

وبعد هذا التطواف في كتب اللغة والنحو، حرّيت بنا أن نسطفي رأياً تأنس إليه النفس وهو رأي لا يخرج عما قرره السالفون. وما أراه يتلخص فيما يأتي:

- ١- إبقاء الحرف على أصل معناه ما أمكن ولكن من غير اللجوء إلى التضمن.
- ٢- أن الأفعال المتعدية بأكثر من حرف إذا ثبت لها هذا التعدي فلا مانع من عد ذلك أصلاً فيها، وبذلك نخذ من الظاهرتين ما أمكن، وعليه أتساءل: هل يمكن أن نحمل بعض أمثلة النيابة على هذا الأمر فمثلاً نقول إن (عاد إلى): بمعنى رجع، و (عاد في): بمعنى دخل، فنكسب الفعل مع الحرف بعده معنى واحداً حقيقةً كما قلنا إن (قبلته منه) بمعنى: أخذته، و (قبلته عنه) بمعنى: عزلته عنه؟ وعلى هذا نستغني عن القول بالنيابة أو التضمن فيبقى الحرف على أصل معناه، والفعل على أصل معناه، ويكون الأمر عائداً إلى دلالة الفعل والحرف، ويمكن الاستئناس على هذا بقول سيويه "لأن معنى (يذهبن فيه): يسلكن".
- ٣- إذا اضطررنا إلى اختيار التضمن أو النيابة فإني أختار رأي الكوفيّين القائل بالنيابة؛ لأنه كما قال عنه الإبلي لا تعسف فيه^(٣) واستفاد من قوله ابن هشام فذكر أنه أقل تعسفاً^(٤)، وليس في ذلك إفقار التركيب قيمة معنوية أو بلاغية ما؛ لأنه لا يعني نيابة حرف عن حرف إلغاء معنى الحرف المنوب عنه، كما أنه لا يعني نيابة الوكيل عن المدير مثلاً إلغاء منصب المدير. ولكن ذلك يعني أن يؤدي النائب عملين، وكذا المسألة في تناوب الحروف فيؤدّي الحرف معنيين. وإذا عدّ النحاة من فوائد التضمن إعطاء الكلمة مجموع كلمتين، فإنّ هذا يقال في النيابة أيضاً؛ لأنّ الحرف النائب يحتفظ بمعناه الأصلي إضافة إلى المعنى

(١) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم ٥٢، ٥٣.

(٢) رسالته - كلية الدراسات العربية بالقاهرة - ٣٤، نقلاً عن رسالة التضمن لمحمد عبد الرحمن ٣٨. ولم أتمكن من الحصول على رسالة د. محمد يسري واهتمت برأيه لأنه ورد في رسالة علمية.

(٣) جواهر الأدب ٢٨١ قال بعد أن ذكر معاني (في): "لا يخفى أنه يمكن رد بعضها إلى الأصالة لكن بتكلف. ولا تعسف في حمل بعض حروف الجر على بعض".

(٤) مغني اللبيب ١٥١.

المنوب عنه، فحين نابت الباء عن (إلى) في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بَيًّا﴾^(١) أدت الباء معنى الإلصاق والانتهاء معاً، وفي هذا معنى بلاغيٌّ موحٍ ودقيقٌ، وإلا فالأمر ليس مجرد وضع حرف مكان آخر، فحين أتت الباء الدالة على الإلصاق أفادت إضافة إلى معنى الانتهاء أن الإحسان التصق بالمحسن إليه، (نبيُّ الله يوسف عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام)، وكأنه -عليه السلام- قد استشعر التصاق إحسان الله به بعد رحلة العناء التي مرَّ بها، فنقل هذا بحرف الباء بدلا من (إلى).

ويمكن مناقشة أدلة البصريين في إنكار النيابة فيما يأتي:

أ- قولهم إن التجوُّز في الفعل أسهل من التجوُّز في الحرف، يمكن أن يرد عليه بأننا إن سلّمنا بذلك صناعة لا نسلم به معنى، وأحسب أن القول بنباية حرف عن حرف أسهل وأقرب من القول بتضمين فعلٍ معنى فعلٍ آخر وذلك أسلم ولا سيما في شواهد القرآن الكريم، إذ يجد الإنسان أن القول بوضع حرف مكان حرف أسهل وأقلُّ تكلفاً من القول بإشراب فعل معنى فعل آخر قد يبعد معناه عن ذلك الفعل. ونحن نجد النحاة يتردّدون في تقدير معنى الفعل الآخر ممّا يؤدي إلى الاجتهاد وتوسّع التصرف في معاني كتاب الله، ولعل في هذا حرجاً، ثم إنَّ مَبْنَى الكلام على الحدث فهو بؤرة المعنى في التركيب، فمن الأولى أن يبقى على معناه الذي سيق له. خاصة أن معاني حروف الجر قد تقاربت وأن الحروف تبادلت المعاني. ونستأنس على ترجيح النيابة في الحروف بالنتيجة التي توصل إليها الباحث محمد عبد الرحمن بعد دراسة في ثلاثة دواوين، فتوصل إلى أن التضمين في الأفعال وما حمل عليه قليل وأكثره تضمين في الحروف^(٢) - كما يسميه - ونحن نسميه نباية.

هذا فيما يتعلّق بالتضمين المتصل بنباية حروف الجر، ولا يعني هذا إنكار ظاهرة التضمين؛ لأنَّ هناك شواهد وأمثلة يصعب تخريجها على غير التضمين كما في تعدّي فعل لازم بنفسه لتضمّنه معنى فعل آخر متعدّد.

ب- قولهم إنَّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، كما أن أحرف النصب والجرم كذلك يمكن أن يردَّ عليه أن هذا التَّنظير غير متكافئ؛ لأنَّ هناك فرقاً بين أحرف الجر من جهة، وأحرف النصب والجرم من جهة أخرى ذلك أن:

١- العلاقة المعنوية بين أحرف الجر تختلف عن العلاقة المعنوية بين أحرف النصب وأحرف الجزم. فمعاني حروف النصب وهي: أن-لن-إذن-كي تدور على الترتيب بين المصدرية ونفي المستقبل والجواب والتعليل، وهذه معانٍ متباعدة كما نرى. ومعاني الأحرف الجازمة للفعل المضارع وهي: لم-لأنهاية-ولام الأمر-ولما، هي:

(١) سورة يوسف من الآية ١٠٠.

(٢) رسالة التضمين ٨٠.

النفي والنهي والأمر، وتقريب الماضي المنفي من الحال. وواضح أنَّ من الصَّعب أن ينوب أحدها عن الآخر، على حين أنَّ بين معاني حروف الجر تقارباً، ولذا قال ابن السيد: "فكذلك حملوا بعض هذه الحروف على بعض؛ لتساوي المعاني وتداخلها"^(١)، وسندلل على هذا التداخل فيما بعد^(٢).

٢- أنَّ أحرف الجر أكثر عددها وأكثر وقوعها في الكلام^(٣).

ج- قولهم إنَّ الأصل أنَّ لكلِّ حرفٍ معنى، يمكن أن يُردَّ عليه بما سبق من أنه لا مانع من تعدد المعاني، ثمَّ إنَّ المعاني النَّاتبة من قبيل الاتِّساع والتَّجوُّز لا من قبيل الحقيقة، وهم قد اتَّسعوا في معانيها لكثرة استعمالها في الكلام ولتقارب تلك المعاني كما أسلفنا، ويمكن قياس هذا على الأسماء، فلا شيء يحظر الاتِّساع في معنى اسمٍ ما وإن لم يكن له إلا معنى واحد أصلي^٤.

د- قولهم إنَّ إطلاق النِّابة يودِّي إلى خلل في المعنى، يُمكن أن يجاب عنه بأنَّ الكوفيَّين يرون ذلك أيضاً؛ فلا يُعقل أنَّهم يُجيزون مثلاً: (كتب إلى القلم) بدلاً من: (كتب بالقلم)، وقد سبق أن ذكرنا قول ابن السَّيد -بعد أن أورد أمثلة من هذا القليل-: "وهذه المسائل لا يُجيزها من يميز إبدال الحروف"^(٥).

أمَّا عن كون النِّابة قياساً أو سماعاً فإنَّني أضُمُّ صوتي إلى صوت المالقي في قياسه التَّناب إذا تقارب الحرفان لفظاً ومعنى^(٦) إضافة إلى كون المعنى العام للتَّركيب يقتضي النِّابة، ولذا قال الفرَّاء في نِابة (إلى) عن (مع): "وإنَّما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضُمَّت الشَّيء إلى الشَّيء مما لم يكن معه كقول العرب إنَّ الدَّود إلى الدَّود إبلاً؛ أي: إذا ضُمَّت الدَّود إلى الدَّود صار إبلاً"^(٧)، فاشتَرت نِابة (إلى) عن (مع) وجود معنى الضم، وكذلك تنوب (اللام) عن (إلى) إذا كان التَّركيب يقتضي معنى الانتهاء، و(اللام) و(إلى) من الحروف التي تقاربت لفظاً ومعنى؛ لذا أجاز المالقي قياساً نِابة (اللام) عن (إلى)^(٨)، وقد وضَّح ابن السَّيد التَّقارب المعنوي بينهما فقال: "جاز وقوع (اللام) موقع (إلى)، ووقوع (إلى) موقع (اللام)، لما بين معنييهما من التداخل والتضارع، ألا ترى أنَّ (اللام) لا يخلو من أن تكون بمعنى الملك، أو الاستحقاق، أو التَّخصيص،

(١) الاقتضاب ٢/٢٦٦، وقد ذكر ابن السَّيد [الاقتضاب ٢/٢٦٩] أنَّ هذا قول ابن جني ولكن لم أحد

هذا النص في الخصائص في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض.

(٢) ينظر ص ٣٢٣ من هذا البحث.

(٣) العوامل المائة النحوية ١٥٦.

(٤) الاقتضاب ٢/٢٦٣، وتنظر ص من هذا البحث.

(٥) رصف المباني ٢٩٧، وينظر نصه في ص من هذا البحث.

(٦) معاني القرآن ١/٢١٨.

(٧) رصف المباني ٢٩٧.

أو العلة، والسبب. و(إلى) لانتهااء والغاية. وكل مملوك فغايتته أن يلحق بمالكه، وكل مُسْتَحَقُّ فغايتته أن يلحق بمُسْتَحَقِّه، وكلُّ مختص فغايتته أن يلحق بمختصه، وكل معلول فغايتته أن يلحق بعلمته، فكلها يوجد فيها معنى (إلى)، وموضوعها الذي وضعت له^(١). وتنوب (عن) عن (من) - كما قال الرضي - إذا أريد كون الفعل موضعاً خرج منه الشيء وانفصل، وقد ذكرنا فيما سبق التقارب بين (من) و(عن)^(٢)، وكذلك تنوب (الباء) عن (في) إذا أردنا معنى الظرفية كما نقول: أقيم في مكة أو بمكة، أو (حرّر في تاريخ كذا أو بتاريخ كذا) وفي (الباء) يتقاربان معنى؛ لأنَّ الباء للإلصاق و(في) للظرفية، والشيء إذا دخل في الشيء فقد التصق به، لذا تكثر نيابة إحداهما عن الأخرى كما ذكر ابن الشجري^(٣)، ولم يذكر ابن عصفور في المقرَّب سوى نيابة (الباء) عن (في)^(٤)، ويؤيد هذا التقارب النتيجة التي توصَّل إليها الباحث محمد عبد الرحيم في الدراسة التي طبَّعها على ديوان النابتة وزهير والفردق فوجد أنَّ نيابة الباء عن (في) ورد في عدد كبير من الأبيات وأرجع ذلك إلى تقارب المعنيين وضرورة الشعر^(٥)، بل إنَّ جرجي زيدان يرى أنَّ الباء تدل أصلاً على معنى الظرفية^(٦)، وهما وإن كان لفظاهما متباعدين إلا أنَّ هناك تقارباً بين مخرج الباء والفاء.

فهذه الأحرف يمكن القول بقياسية نيابتها عن بعضها البعض مع التبادل أيضاً أي نيابة (إلى) عن (اللام)، و(من) عن (عن)، و(في) عن الباء، وفي هذا توسيع على المتحدِّثين وتسهيل. والله أعلم.

وبعد، فإنَّ هناك بعض الملاحظات والمسائل المتعلقة بالنيابة والتَّضمين آثرنا أن نذكرها لعلَّها تضفي مزيداً من الإيضاح على هذه الظاهرة، وفيما يأتي البيان:

١- عبارات النحاة الدالة على تناوب الحروف:

تعدَّدت طرق النحاة في التعبير عن نيابة حرف مناب آخر، فمنهم من يصرِّح فيقول: الحرف كذا ينوب عن الحرف كذا، ومنهم من يقول: العرب تتسع فتقيم بعضها مقام بعض^(٧)، ومنهم من يعبر عن ذلك: بدخول حروف الصِّفات مكان بعض^(٨)، أو وقوعها مواقع بعض^(٩)، أو دخولها بعضها على بعض^(١٠)، أو وضعها مكان بعضها البعض^(١١)، أو

(١) الاقتضاب ٢/٢٨٧.

(٢) تنظر ص ١١٠ من هذا البحث.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/٢٧١.

(٤) المقرَّب ٢٠٤.

(٥) رسالة التَّضمين في ضوء الدِّراسات النحوية ٦١.

(٦) الفلسفة اللُّغويَّة والألفاظ العربيَّة ٧٥.

(٧) الأصول لابن السَّراج ٤١٤/١.

(٨) تأويل المشكل ٥٦٥.

(٩) الكتاب ٤/٢٢٧، فقه اللغة للثعالبي ٢٣٣.

يقولون الحرف كذا يحسن في موضع الحرف كذا^(١). أو يصلح مكانه^(٢)، أو استعمال الحروف بعضها مكان بعض، ومنهم من يقول الحرف كذا يوافق الحرف كذا^(٣)، أو يرادفه^(٤)، أو يكون بمنزله^(٥)، أو بمعناه^(٦)، أو يخلفه كما قال المزني في معاني اللام: "وَأَمَّا لام الخلف عن حروف الصفات، فذاك أنَّ اللام تنوب عن (على)....."^(٧) أو يعاقبه^(٨). وكلها كلمات مترادفة قال الدسوقي في حاشيته على مغني اللبيب: "ذِكْرُهُ أَوَّلًا: مرادفة، وثانيًا: الموافقة. تفنُّن"^(٩). وقد يعبر بالظرفية عن موافقة (في)، والمصاحبة عن موافقة (مع)، والتعليل عن موافقة اللام^(١٠)، يقول ابن مالك:

و(مِنْ) وَ(بَاءٍ) يُفْهَمَانِ بَدَلًا

وحين قال ابن الحاجب أنَّ الباء للظرفية قال الرضي: "وقوله: والظرفية أي: بمعنى (في)"^(١١)، وقد يستعمل النحوي الواحد أكثر من تعبير؛ ليدل على التناوب كما فعل ابن مالك. وقد تعمَّدت تتبُّع هذه التعبيرات في كتب النحاة؛ لأنها قد تساعدنا في تفسير مذهب البصريين والكوفيِّين، فقد يقول البصري إنَّ الحرف كذا وقع في موضع الحرف كذا، ولا يقصد بذلك النيابة، بل يحمل الأمر على التضمين؛ لأنَّ مجيئه في موضعه إعلام بتضمين الفعل معنى فعل آخر. ولكن حين يقال: الحرف كذا بمعنى الحرف كذا فهذا قد يحمل على النيابة. وقد يكون الأمر مجرد تفسير معنى كما يقال إنَّ (أَنْتَى) بمعنى: من أين، و(مُنْذُ) بمعنى: (مِنْ) أو بمعنى (من وإلى) جميعاً، فلا يعني هذا أنَّ (مُنْذُ) نابت عن (مِنْ)، أو (من وإلى).

(١٠) المقتضب ٣١٨/٢، الأمالي الشجرية ٢٧٦.

(١١) المخصص ٦٩/١٣.

(١) الجني الداني ٤٠.

(٢) معاني القرآن للقرءاء ٣٠٦/١.

(٣) التسهيل ١٣٠/٣، الارتشاف ٤٥٣/٢، القاموس المحيط ٢٧٥/٤.

(٤) القاموس المحيط ٢٧٥/٤.

(٥) معاني القرآن للقرءاء ٢١٧/٢.

(٦) الارتشاف ٤٣٥/٢، الصاحي ٢٧٣.

(٧) الحروف للمزني ٧٥.

(٨) معاني القرآن للقرءاء ٢٤٦/٣.

(٩) حاشية الدسوقي ٨٠/١.

(١٠) التسهيل باب حروف الجر، الجني الداني ٤٣، ٤٢.

(١١) شرح الرضي على الكافية ٢٨١/٤.

وقال المرادي: "وقول سيبويه في قولهم: والله لا أفعل كذا إلا أن تفعل: (والمعنى: حتى أن تفعل)، ليس نصًّا على أن (حتى) إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى (إلا أن)؛ لأن ذلك تفسير معنًى. ولا حجة في البيت، لإمكان جعلها فيه بمعنى (إلى)"^(١).

٢- الفرق بين المصطلحات، ومتى نقول بالنيابة:

لعل من المفيد أن نفرّق بين مصطلحات متقاربة لنعرف متى يمكننا القول بالنيابة، فمن ذلك أن النحاة يقولون إنَّ اسم (لا) بني لتضمُّنه معنى (من) أو لنيابته عن (من)، وكذلك بنيت أسماء الاستفهام والشرط لتضمُّنها معنى الحرف. كما يقولون إنَّ الإضافة تكون على معنى اللام أو (من)، ويقولون إنَّ الحال على تقدير (في)، والتَّمييز على معنى (من)، والمفعول لأجله على تقدير اللام. ويقولون إنَّ (أنى) بمعنى: (من أين)، و(قط) بمعنى: (مُنْذُ)، أو (من وإلى). ويقولون الظرف تضمن معنى (في).

فهل التَّضمن هنا يعني النيابة؟ وهل قولهم إنَّ كذا بمعنى كذا يعني بالضرورة أنه ناب عنه؟ يفرّق ابن يعيش بين ما تضمَّن معنى الحرف وما ضارعه فيقول: "والفرق بين ما تضمَّن معنى الحرف وما ضارعه، أن مضارعة الحرف إنما هي مشابهة بينهما في خاصة من خواص الحرف، والمراد بالحرف جنس الحروف لا حرف مخصوص.... وتضمُّنه معنى الحرف أن ينوى مع الكلمة حرفٌ مخصوصٌ فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنوي حتى كأنه موجودٌ فيه، وكأنَّ الاسم وعاءٌ لذلك الحرف، ولذلك قيل تضمَّن معناه، إذ كل شيء اشتمل على شيء فقد صار متضمَّنًا له، ألا ترى أن (أين) و(كيف) يفيدان الاستفهام كما تفيداه الهمزة في قولك: (أ في الدار زيد؟) ونزال وتراك ونحوهما من أسماء الأفعال"^(٢).

وفرّق ابن الحاجب بين التَّضمن والتَّقدير فقال: "الفرق بين التَّضمن وبين التَّقدير في قولنا: بني (أين) لتضمُّنه معنى حرف الاستفهام، و: ضربته تأديبًا، منصوب بتقدير اللام، و: غلام زيد، مجرور بتقدير اللام، وخرجتُ يوم الجمعة، منصوب بتقدير (في) أنَّ التَّضمن يراد به أنه في معنى المتضمَّن على وجه ولا يصح إظهاره معه، والتَّقدير أن يكون على وجه يصح إظهاره معه سواء اتَّفَق الإعراب أم اختلف فإنه مختلف في مثل قولك: ضربته يوم الجمعة، وضربته في يوم الجمعة، وقد لا يختلف في مثل قولك: والله لأفعلن، والله لأفعلن، والفرق بينهما أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مرادًا وجوده فكان حكمه حكم الموجود، وإذا اختلف الإعراب كان المقدَّر غير مراد وجوده فيصل الفعل إلى متعلِّقه فينصبه"^(٣).

(١) الجنى الدَّاني ٥٥٥.

(٢) شرح المفصَّل ٨٠/٣.

(٣) الأمالي النحوية لابن الحاجب ١١٠/٤.

وفسّر الأشموني المراد بالشبه المعنوي الموجب بناء الاسم فقال: "وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف، لا بمعنى أنه حل محلاً هو للحرف، كتضمن الظرف معنى (في)، والتّمييز معنى (من)، بل بمعنى أنه خلف حرفاً في معناه: أي أدّى به معنى حقّه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم" (١).

ورضع ابن سيده ضابطاً للقول بالنيابة فقال: "إنما يقال كذا في موضع كذا من هذه الحروف إذا كانت الكلمتان إما متضادّتين، وإما مختلفتين" (٢)، ولذا فإن قولنا إن (مُنْذُ) بمعنى (من) لا يعني أنّ (مُنْذُ) نابت عن (من) لأنّ معنيهما ليسا مختلفين ولا متضادّين، وكذلك لا نقول إنّ الظرف ناب عن (في)؛ لأنّه يمكن استعمال (في) بدل الظرف دون مانع أو عائق، ومعنيهما واحد، فيقال جئت صباحاً أو في الصّباح. ولكن حين نقول إنّ (في) بمعنى (على) في قوله تعالى: ﴿وَلَا صَلَّيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ (٣). نعد هذا من قبيل النيابة؛ لأنّ المعنى مختلف ولأنّ هناك مانعاً معنوياً من حمل (في) على الأصالة - في أحد الأقوال - ولجواز وقوع (من) موقع (في). وعلى هذا فإنّ مجيء (قط) بمعنى (مُنْذُ) وإلى لا يعدّ من قبيل النيابة، ومجيء (أنى) بمعنى (من أين) لا يعدّ من النيابة أيضاً بل هو تفسير معنى، ولا يشترط أن يتشابه في الأحكام، قال السيّرافي: "ولقائل أن يقول إذا كان معنى (كيف): على أي حال، فلم لا تقول: على كيف زيد، كما تقول على أي حال زيد، وفي أي مكان زيد، فالجواب أنّ (كيف) هو اسم زيد، كأننا قلنا: أصبح زيدٌ أم مريضٌ، أعاقلٌ زيدٌ أم أحمقٌ، فإنما جاء بذلك على المعنى؛ لأنّ الإنسان إذا كان صحيحاً فهو على صحّة، وإنما تضيق عنها عبارة تبين للسّامعين" (٤).

٣- أدلّة النيابة:

أشار النّحاة في نصوصهم إلى بعض الأدلّة التي تقود إلى النيابة في الحروف ومن ذلك:

أ- تعدي الفعل بحرف ليس من حقّه أن يتعدّى به، وقد تقدّم نص ابن جني في بيان ذلك (٥).

ب- صحّة مجيء الحرف المنوب عنه موقع الحرف النّائب. فقول مثلاً بنبابة الباء عن (إلى) في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بَيِّ﴾ (٦)؛ لصحّة مجيء (إلى) موقع الباء.

(١) شرح الأشموني ٥٩/١.

(٢) المخصّص ٦٩/١٣.

(٣) سورة طه من الآية ٧١.

(٤) شرح الكتاب ٥/الورقة ١٩٣.

(٥) تنظر ص ٢٩٥ من هذا البحث.

(٦) سورة يوسف من الآية ١٠٠.

ج- يجيء الحرف المنسوب عنه في قراءة أخرى إذا كان التناوب في آية من القرآن الكريم أو رواية شعرية أخرى، أو بيت آخر إذا كانت النبابة في الشعر، فمن أدلة نبابة اللام عن (إلى) في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾^(١) ورود قراءة: ﴿تَجْرِي إِلَى مُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾^(٢)، وكذلك قيل بنبابة (في) عن (من) في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٣)، استثناساً بقراءة أبي: ﴿أَلَّا تَسْجُدُونَ لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(٤)، وقيل بنبابة (في) عن (من) في قول امرئ القيس:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِ بِصَبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ فِيكَ بِأَمْثَلٍ^(٥)
لأنه سُمِعَ: وما الإصباح منك بأمثل، فالأصل أن يتصل أفعَل التفضيل بـ(من).

د- وقد يكون من أدلة النبابة يجيء المقابل فيستدلُّ مثلاً على نبابة (على) عن (من) بنبابة (من) عن (على) في موضع آخر.

هـ- وهناك أدلة ترجع إلى الاستعمال والسماع. قال ابن قتيبة: "وإنما تأتي (الباء) بمعنى (عن) بعد السؤال"^(٦). وفسر ذلك ابن السَّيِّد حاملاً الكلام على التضمنين فقال: "إنما جاز استعمال (الباء) مكان (عن) بعد السؤال؛ لأنَّ السؤال عن الشيء إنما يكون عن عناية به، واهتيال بأمره، فلمَّا كان السؤال بمعنى العناية والاهتيال عُذِّي بما يُعَدَّيَان به"^(٧)، وقال الرُّضِي: "واللام للاختصاص.... وبمعنى (عن) مع القول"^(٨). ومن ذلك قول الشاعر:

كضرائر الحسناء قُلْنَ لوجهها حسداً وبُغضاً: إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

أي: عن وجهها"^(٩).

٤- شروط النبابة وضوابطها:

وضع النحاة شروطاً وضوابط لنبابة الحروف بعضها عن بعض، فليس الأمر مطلقاً، قال ابن جني بعد أن تحدَّث عن استعمال الناس حرفاً مكان آخر: "ولسنا ندفع أنَّ يكون ذلك كما قالوا؛

(١) سورة يس من الآية ٣٨.

(٢) تنظر القراءة في الكشف ٣/٣٢٢، تفسير البحر المحيط ٧/٣٣٦.

(٣) سورة النمل من الآية ٢٥.

(٤) تنظر القراءة في الكشف ٣/١٤٥، تفسير البحر المحيط ٧/٦٨.

(٥) ديوانه ١٨.

(٦) أدب الكاتب ٣٩٧، وينظر المخصَّص ١٣/٦٥، الارتشاف ٢/٤٢٨ (نسبه إلى الكوفيَّين).

(٧) الاقتضاب ٢/٢٧١.

(٨) شرح الرُّضِي على الكافية ٤/٢٧١، وينظر التصريح ٢/٢ (قاله ابن الحاجب).

(٩) مغني اللبيب ٢٨٢.

لكننا نقول إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمُسَوِّعة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا^(١). وقال ابن هشام: "إذ كل موضع ادَّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النِّبَاة، ولو صحَّ قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتب إلى القلم"^(٢).

واشترط النُّحاة لتعاقب الحروف قرب معناها، قال الفراء: "وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضمنت الشَّيء إلى الشَّيء ممَّا لم يكن معه، كقول العرب: إنَّ الذود إلى الذود إبل. أي: إذا ضمنت الذود إلى الذود صار إبلا"^(٣)، فالفراء يشترط لنيابة (إلى) عن (مع) وجود مناسبة بين المعنيين وتقارباً. وكما أنَّ تبادل حروف المباني يشترط فيه قرب المخرج^(٤)، فكذلك تبادل حروف المعاني يشترط فيه قرب المعنى. وقال ابن السَّراج: "فإذا تقارب الحرفان، فإنَّ هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناه، لم يُجْز، ألا ترى أنَّ رجلاً لو قال: مررت في زيد، أو كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى، لم يُجْز"^(٥).

وفي ضوء هذا يمكن أن يُفسَّر قول سيبويه عن (عن): "وقد تقع (من) موقعها"^(٦) لما بين (من) و(عن) من التقارب؛ لذلك قال أبو سعيد السَّيرافي "وهو يشبه الغاية"^(٧)، وقال ابن جني: "وكل حرف فيما بعد يأتيك قد أخرج عن بابهِ إلى باب آخر، فلا بدَّ أن يكون قبل إخراجهِ إليه قد كان يرأيه، ويلتفت إلى الشق الذي هو فيه"^(٨)، فتقارب المعاني شرط أساسي للنِّبَاة، وقد حمل ابن السَّيد في كتابه الاقتضاب بعض الأمثلة على التَّنَاقُب، وعُلِّل لذلك بقرب المعاني قال: "(عن) و(بعد) يتقارب معناه ويتداخلان؛ فلذلك يقع كل واحد منهما موقع الآخر، لأنَّ (عن) تكون لما عدا الشَّيء وتجاوزهُ، و(بعد) لما تابعهُ وعاقبه.... وعلى نحو هذا يتأوَّل جميع ما ذكره في هذا الباب"^(٩)، وقال: "(بي) و(على) يتداخل معنيهما في بعض المواضع، فلذلك يقع بعضهما موضع

(١) الخصائص ٣٠٨/٢.

(٢) المغني ٨٦١.

(٣) معاني القرآن ٢١٨/١.

(٤) اللامات للزَّجاجي ١٤١ "اعلم أنَّ العرب قد تبدل الحروف بعضهما عن بعض إذا تقاربت مخارجهما، ولا تكاد تبدل ما بعد مخرجه".

(٥) الأصول ٤١٤/١، ٤١٥، وتنظر رسالة التَّضمين ٧٩ توصِّل إلى ذلك من دراسة وصفية لثلاثة دواوين.

(٦) الكتاب ٢٢٧/٤.

(٧) شرح السَّيرافي ٥/الورقة ١٨٩.

(٨) الخصائص ٤٦٥/٢ باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأوَّل ما لم يدع داع إلى التَّرك والتَّحول.

(٩) الاقتضاب ٢٨١/٢.

بعض^(١)، وقال أيضاً: "إلى) و(مع) تتداخلان في معنيهما، فيوجد في كل واحدة منهما معنى صاحبها؛ لأنَّ الشَّيء إذا كان مع الشَّيء فهو مضاف إليه، وإذا كان مضافاً إليه فهو معه"^(٢).

وقال الرضي: "وإذا قصدت ب(من) مجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشَّيء وخرج منه، لا كونه مبتدأً لشيء ممتد، جاز أن يقع موقعه (عن)؛ لأنَّها مجرد التجاوز"^(٣). واشترط المالقي في الرِّصَف لقياسيَّة التناوب تقارب معنيي الحرفين ولفظيهما، وقد بينا ذلك فيما سبق^(٤).

ويضع ابن سيده ضابطاً للتناوب ظاهره التعارض مع ما سبق، وذلك في قوله: "وإنما يقال كذا في موضع كذا من هذه الحروف إذا كانت الكلمتان إمَّا متضادَّتين وإمَّا مختلفتين، فالمتضادَّتان ك(من وإلى) فإنَّ (من) للابتداء و(إلى) للانتهاء. وأمَّا المختلفتان فك(من) و(في)، فإنَّ (من) لأحد طرفي الغاية، و(في) لمعنى الوعاء. فأما (متى) فمعناها معنى (في) و(وسط)"^(٥)، وابن سيده يردُّ في هذا النص على من قال بمجيء (متى) اهذليَّة نائبة عن (في) و(وسط)، فذلك لا يعدو أن يكون تفسير معنى ولا يدخل في باب النِّبَاة، وكلام ابن سيده لا يتعارض مع اشتراط التقارب بين المعنيين إذا كانا مختلفين، أمَّا إذا كانا متضادَّين فالتباعد في المعنى ظاهر. ويبدو أنَّ الكوفيَّين لم يشترطوا تقارب المعاني بدليل تجويزهم نيابة الحروف المتضادَّة، وقد يكون هذا من باب حمل النقيض على النقيض وهو باب واسع في اللُّغة لا يختلف عن باب حمل النُّظير على النُّظير فيكون التقارب أو العلاقة من هذا الجانب.

ويُلاحظ أنَّ معاني حروف الجر شديدة التداخل وأنَّ بين تلك المعاني تبادلاً في التناوب؛ ولذا قال ابن يعيش عن معاني (من): "ومعانيها وإن تعددت فمتلاحمة"^(٦)، فنرى أنَّ (من) تنوب عن (إلى) كما تنوب (إلى) عن (من) وتنوب الباء عن (في) والعكس. وقال أبو حيان في تفسير قوله: ﴿وَالَا عَلَى أَرْوَجِهِمْ﴾^(٧): "فقل: (على) بمعنى (من).... كما استعملت (من) بمعنى (على) في قوله: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾"^(٨)^(٩). ولم يؤيد ذلك بل خرَّجه على التَّضمين. والشَّاهد في قوله: أنَّ القائِلين بنيابة (على) عن (من) استأنسوا بنيابة (من) عن (على) في موضع آخر، وهذا يدلُّ على تقارض وتبادل النِّبَاة بين معاني تلك الحروف، وقال ابن هشام: "وكون الفاء للغاية بمنزلة (إلى) غريب، وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله:

(١) الاقتضاب ٢٨٢/٢.

(٢) الاقتضاب ٢٨٦/٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٦٥/٤.

(٤) تنظر ص من هذا البحث.

(٥) المخصَّص ٦٩/١٣.

(٦) شرح المفصَّل ١٠/٨.

(٧) سورة المؤمنون من الآية ٦.

(٨) سورة الأنبياء من الآية ٧٧.

(٩) البحر المحيط ٣٩٦/٦.

وَأَنْتَ الَّتِي حَبَبْتَ شَعْبًا إِلَى بَدَا إِلَى وَأَوْطَانِي بِلَادَ سَوَاهِمَا^(١).

ولتوضيح ذلك يُرجع إلى جدول المعاني المتبادلة والمشاركة بين حروف الجر الذي أئبنتاه لاحقاً^(٢) واقتصرنا فيه على حروف الجر المشهورة وهي التي بينها التبادل مستبعدين حروف الجر الشاذة (لعل-متى)، والمشاركة بين الحرفية والفعلية (خلا-عدا-حاشا)، كما استبعدنا (مذ ومنذ-ورب وكى) وحروف القسم (الواو-والتاء-الباء)؛ لعدم تناوبها، ولأن الواو والتاء قليل إنهما ليستا حرفي جر أصليين، بل بدل من حرف الجر وهو الباء^(٣). وذكرنا فيه المعاني المشاركة بين الأحرف ولم نذكر المعاني التي تفرّد بها حرف دون غيره.

و بالنظر في ذلك الجدول يتضح لنا مدى التداخل والتقارب والتبادل بين معاني حروف الجر خاصة: من (إلى/في/عن/على/الباء/اللام). ولعل ذلك يُسوِّغ لنا أن نسميها: (أحرف النيابة).

٥- طرق تخريج النحاة لشواهد النيابة:

علمنا فيما سبق أن الشواهد النثرية والشعرية التي قام بها حرف مكان آخر كثيرة، ولا يمكن أن تكون الشعرية منها من باب الضرورة الشعرية^(٤). وقد لجأ من أنكر النيابة إلى طرق لتخريج تلك الشواهد، وقد أشار المرادي إلى بعض تلك الطرق في قوله: "ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول، إمّا بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر، يتعدّى بذلك الحرف. وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ"^(٥)، واستفاد ابن هشام في المغني من كلام المرادي^(٦). ومن طرق التأويل التي بقي الحرف على موضوعه غير التضمين:

١- القول بأن الفعل يتطلب الحرف أصالة، ولذلك حالات:

أ- توجيه معنى الفعل بما يقي الحرف على أصله كما قال ابن جني إن قول الناس: فلان في الجبل، لا يلزم منه أن تكون (في) بمعنى (على) فقد يمكن أن يكون في غار من أغواره^(٧)، وقال الفراء عند تفسير قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٨): "وصلحت (في) مكان (من)؛ لأنك تقول: لأستخرجن العلم الذي فيكم منكم، ثم تحذف أيهما شئت، أعني: (من) و(في) فيكون المعنى قائماً على

(١) مغني اللبيب ٢١٥.

(٢) ينظر الجدول رقم (١) ص ٣٩٥ من هذا البحث.

(٣) البسيط ١٨٧٢/٢.

(٤) الاقتضاب ٢٦٤/٢.

(٥) الجنى الداني ٤٦.

(٦) المغني ١٥١.

(٧) الخصائص ٣١٣/٢.

(٨) سورة النمل من الآية ٢٥.

حاله^(١)، ويلحظ أنَّ الفراء رغم إبقائه الحرف على أصل معناه قال: "وصلحت (في) مكان (من)" مما يوهم إرادته النِّبَاة، وهذا يدلُّ على أنَّ قول النُّحَاة: الحرف كذا في مكان الحرف كذا، ونحوه لا يلزم منه إرادة النِّبَاة. وقال ابن السَّيِّد في قول ذي الأصبع العدواني:

لَا وَابْنُ عَمَّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَحْزُونِي

: "وقد يجوز أنَّ يكون (أفضلت) بمعنى صرت ذا فضل، فتكون (عن) على بابها غير واقعة موقع (على)، كأنَّه قال: لم تنفرد بفضل عني"^(٢).

ب- اللُّجُوء إلى أساليب المبالغة والجاز، كما قيل في آية: ﴿وَلَا صَلَّيْتُكُمْ فِي جُدُوعِ الْخُلُجِ﴾^(٣)، إنَّ الفعل تعدَّى بـ(في) لتميُّن المصلوب في الجذع تمكُّن المظروف في الظُّرف^(٤)، وأكثر من كان يلجأ إلى هذه الطَّرِيقَة الرُّخْشَرِي في الكشَّاف. وقال العكبري في قوله تعالى: ﴿فَرُدُّوْا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٥): "(في) على بابها ظرف لرُدُّوا؛ وهو على الجاز؛ لأنَّهم إذا أسكتوهم فكأنَّهم وضعوا أيديهم في أفواههم فمنعواهم بها من التُّطَق"^(٦). وقال الرُّضِّي عن (في): "وقيل هي بمعنى (إلى) في قوله تعالى: ﴿فَرُدُّوْا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾، والأولى أن نقول هي بمعناها، والمراد التمكن"^(٧).

ج- حمل الأمر على اللُّغات، كما قال الأخفش: "وأهل الحجاز يقولون: هَدَيْتُهُ الطَّرِيقَ، أي: عَرَفْتُهُ، وكذلك (هديته البيت) في لغتهم. وغيرهم يُلْحِقُ فيه (إلى)"^(٨)، وقال الرُّخْشَرِي في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْخُلُجِ﴾^(٩): "يقال هداه للحقَّ وإلى الحق فجمع بين اللَّغَتَيْنِ"^(١٠).

د- جواز تعدِّي الفعل بالخرفين أصالة مع اختلاف المعاني: قال الفراء في معنى قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢٩١.

(٢) الاقتضاب ٢/٢٨١، ٢٨١.

(٣) سورة طه من الآية ٧١.

(٤) شرح الرُّضِّي على الكافية ٤/٢٧٩.

(٥) سورة إبراهيم من الآية ٩.

(٦) التبيان ٢/٧٦٤.

(٧) شرح الرُّضِّي على الكافية ٤/٢٧٩.

(٨) معاني القرآن ١/١٦.

(٩) سورة يونس من الآية ٣٥.

(١٠) الكشَّاف ٢/٢٣٦.

قَوْلًا ^(١): "ورضي له قولاً كقولك: ورضي منه عمله، وقد يقول الرجل: قد رضيت لك عملك، ورضيته منك" ^(٢). قال ابن السَّيِّد: "وأما ما حكاه من قولهم: عَنَّفَ به، وعَنَّفَ عليه فليسا من هذا الباب، إنما (عَنَّفَ به) كقولك: ألصق به العنف، و(عَنَّفَ عليه) كقولك: أوقع عليه العنف، فكل واحد من الحرفين يمكن فيه أن يكون أصلاً على موضعه الذي وُضع له" ^(٣).

٢- اللجوء إلى الحذف في التركيب ومن ذلك:

أ- حذف حال كما قال ابن هشام في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾ ^(٤) ما نصّه: "وقيل هي على بابها، وتعلّقها بحال محذوفة، أي: منصرفاً عن ذكر ربي" ^(٥)، وكما قيل في: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ ^(٦) أي: مضافاً في نصرته إلى الله. وقال ابن السَّيِّد في: (اركب على اسم الله) إن التقدير: اركب معتمداً على اسم الله ^(٧)، وفي:

(تلاقني إلى ذروة البيت)

أي: آوياً إلى ذروة البيت، وفي: (جلست إلى القوم) أي: منضمّاً إلى القوم ^(٨).

ب- حذف المفعول كما قيل في: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ ^(٩) إنَّ التقدير: "وقد أحسن صنعه بي" ^(٩).

ج- حذف المضاف كما خرج ابن جني قول الشاعر:

وَحَضْنُحُنْ فِينَا الْبَحْرَ حَتَّى قَطَعْنَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ غَمَارٍ وَمِنْ وَحَلٍ

قال: "وقد يكون عندي على حذف المضاف، أي: في سيرنا، ومعناه: في سيرهنّ

بنّا" ^(١٠). وكما قيل إنَّ قولهم: (كخير)، جواباً لكيف أصبحت؟ ليست الكاف فيه

بمعنى (على) بل التقدير: كصاحب خير ^(١١).

د- حذف نائب الفاعل كما قال ابن السَّيِّد في قول عمرو بن أحمَر الباهلي:

يُسْقَى فَلَا يُرَوَّى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ

(١) سورة طه الآية ١٠٩.

(٢) معاني القرآن للقرّاء ١٩٢/٢.

(٣) الاقتضاب ٢٨٨/٢.

(٤) سورة ص من الآية ٣٢.

(٥) مغني اللبيب ١٩٦.

(٦) سورة الصف من الآية ١٤.

(٧) الاقتضاب ٢٨٨/٢ وقد لجأ ابن السَّيِّد إلى تقدير الحال في أكثر من شاهد ينظر ٢٧٦/٢.

(٨) المرجع السَّابِق ٢٧٠/٢.

(٩) التبيان للعكري ٧٤٦/٢.

(١٠) الخصائص ٣١٣/٢ وقال في ص ٣١٤ "وإنما هنا حذف المضاف الذي قد شاع عند الخاص والعام".

(١١) الجني الدَّانِي ٨٤، ٨٥.

ما نصّه: "ويجوز أن يكون أراد: يُسَمَّى ابن أحمر فلا يروى ظمؤه إلي" (١).

٣- الحمل على النقيض كما قال الكسائي في قول أبي القحيف العقيلي:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

: "لما كان (رضيت) ضدَّ (سخطت) عُدِّي (رضيت) بـ (على)؛ حملا للشئ على نقيضه؛ كما يحمل على نظيره" (٢)، ومع أنَّ الكسائي رائد المدرسة الكوفيَّة إلا أنه لم يلجأ في هذا الشاهد إلى النيابة.

٤- القول بزيادة الحرف: كما قال الفرَّاء في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا﴾ (٣): "يشرب بها، ويشربها، سواء في المعنى" (٤).

٥- اختلاف معنى الصيغة الصرفية: كما قال ابن السِّيد في قول حميد بن ثور:

وَذَكَرَكَ سَبَاتٍ إِلَيَّ عَجِيبٍ

بأنَّ (إلى) ليست بمعنى (عند)، قال: "ويجوز أن يكون (عجيب) بمعنى: معجب، فيكون التقدير: وذكرك معجب لي فتكون (إلى) في هذا الوجه بمنزلة اللام" (٥).

(١) الاقتضاب ٢/٢٧٧. وقال: "وقد وجدناهم يحذفون الفاعل دون أن يقيموا أشياء مقامه" [٢/٢٧٨].

(٢) الخصائص ٢/٣١١.

(٣) سورة الإنسان من الآية ٦.

(٤) معاني القرآن للفرَّاء ٣/٢١٥.

(٥) الاقتضاب ٢/٢٨٠.

المبحث الثاني أدوات ابتداء الغاية نيابة

وتنقسم إلى:

- أولاً: حروف الجر وهي: إلى، الباء،
على، عن، في، اللام الجارة.
- ثانياً: الظروف وهي: دون.

أولاً: حروف الجر

١- إلى

تقدّم التعريف به في الفصل الثاني^(١).

نبايته عن (من):

وقد نسب المرادي ذلك إلى الكوفيّين، والقتيبي، وابن مالك^(٢)، وبعد استقرائي لهذا المعنى في كتب اللّغويين والنحاة-التي رجعت إليها- لم أجد سوى شاهد شعري واحد يتردّد فيها جميعها وهو قول عمرو بن أحرم الباهلي:

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا أَيْسَقِي فَلَا يَرَوِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ؟^(٣)

أي: فلا يروى مني. وأقلّم من ذكره-فيما رجعت إليه-ابن قتيبة في أدب الكاتب، إلا أنه ذكر الشطر الثاني فقط دون همزة الاستفهام، وكذلك فعل كراع النمل في المنتخب عند ذكره لهذا المعنى، وتبع ابن سيده ابن قتيبة في المخصص إلا أنه أضاف الهمزة قبل يسقي، ووافقه من المتأخرين ابن مالك في شرح التسهيل وذكر البيت كاملاً، وكذلك فعل المرادي في الجني الدّاني، وابن هشام في مغني اللبيب والكور هو الرّحل بأداته، والمعنى أنّه يتعب ناقته في السفر حتّى إنّها لو كانت تدري ما المحادثة لقال: أيركبني ابن أحرم فلا يروى مني"وتضرب السقي والرّي مثلين لما يناله بها من المآرب، ويدرك بالسفر عليها من المطالب"^(٤)فاستعار السقي للرّكوب مجازاً.

ويبدو أنّ معنى الابتداء لم يشتهر في (إلى) كما اشتهر معنى الانتهاء ل(من)، فقد أغفله ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن حين عقد فيه باباً لدخول بعض الصفات مكان بعض^(٥). وممن أهمله الهروي في الأزهية، والتّعالبي في فقه اللّغة، وابن الشّجري في الأمالي، وذلك عند حديثهم عن دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض^(٦)، بل إنّ الكفوي أنكره فقال: "ولم يذكر أحد في معاني كلمة (إلى) أن تكون لابتداء الغاية"^(٧)، وهذا كلّ يدل على عدم شهرة هذا المعنى،

(١) تنظر ص ٢١١ من هذا البحث.

(٢) الجني الدّاني ٣٨٩.

(٣) أدب الكاتب ٤٠٢، المنتخب ٦٠٩/٢، للمخصص ٦٦/١٣، الاقتضاب ٣٥٧/٣، شرح التسهيل ١٤٣/٣، الجني الدّاني ٣٨٨، مغني اللبيب ١٠٥.

(٤) الاقتضاب ٣٥٧/٣.

(٥) تأويل مشكل القرآن ٥٦٥.

(٦) الأزهية ٢٧٢، ٢٦٧، فقه اللّغة وأسرار العريّة ٢٣٣، الأمالي الشجرية ٢٦٨/٢.

(٧) الكليات ٢٣٥/٤.

ويؤيد ذلك قلة شواهد، فالذين ذكروه لم يذكروا له سوى شاهد شعري واحد - كما ذكرنا -، ولعل سبب ذلك تضاد معنى الحرفين ومن شروط النيابة تقارب المعاني.

وخرّج البيت على غير النيابة على ما يأتي:

١ - خرّج على التضمنين: أي فلا يأتي إليّ بالرواء^(١).

٢ - أن (يُروى) عُديّ (إلى) حملاً على نقيضه (ظمي)، جاء في الاقتضاب: "وجاز استعمال (إلى) هاهنا؛ لأنّ الرّيّ من الماء ونحوه لا يكون إلا عن ظمأ إليه. فلمّا كان الظمأ هو السبب الدّاعي إلى الرّي، استعمل الحرف الذي يتعدّى به الظمأ مكان الحرف الذي يتعدّى به الرّي، فصار استعماله الحرف الذي يتعدّى به أحد الضدّين، مكان الحرف الذي يتعدّى به ضده"^(٢).

٣ - أجاز ابن السيّد تخرجه على حذف نائب الفاعل، أي فلا يُروى ظمؤه إليّ، فترك ذكر الظمأ لما كان المعنى مفهوماً، وأقام الضمير الذي كان مضافاً إليه مقامه فاستتر في الفعل^(٣). وحمل (إلى) في البيت على غير النيابة أولى، وبهذا يتّضح أنّ نيابة (إلى) عن (من) لم يطرد فيه الاستعمال بل يكاد يكون منعداً ولم يرد فيه إلا البيت السابق والشّعْرُ موطنُ الضّرورة، ثمّ إنّ ابن أحمر له خروج كثير عن مألوف اللّغة.

(١) الجنى الدّاني ٣٨٩.

(٢) الاقتضاب ٢/٢٧٧.

(٣) المصدر السابق ٢/٢٧٨.

٢ - الباء

التعريف بالحرف:

حرف من حروف الجر، يدخل على الظاهر والمضمر، ويكون أصلياً وزائلاً، ومعناه الأصلي هو الإلحاق والاختلاط^(١)، وقد تعددت معانيه واتسعت في كتب النحاة، فذكر له الرُّمَّاني سبعة معانٍ، في حين أنه ذكر للكاف -مثلاً- معنى واحداً، و(عن) أربعة معانٍ، وكذلك ذكر المالقي في وصف المباني للباء اثني عشر معنى وإن لم يقرأها جميعها، وهو أكثر الحروف نصيباً في عدد المعاني عنده، وأوصل ابن هشام معانيه في المغني إلى أربعة عشر معنى^(٢)، وفي هذا دليل على كثرة تصرفه، وقدرته على خدمة أغراض المتكلم، ومراعاة أحوال المخاطبين^(٣).

نيابته عن (من):

أثبت للرباء نيابته عن (من) كل من: ابن قتيبة، وكراع النمل، وأبي بكر بن الأنباري، والمروزي، وابن الشَّحْرِي، وابن مالك، ونسبه إلى الفارسي والأصمعي^(٤)، وذكره الإربلي^(٥)، كما أورده الرُّضِّي في شرح الكافية مع أنَّ ابن الحاجب لم يذكره وأن الرُّضِّي لا يحبذ النيابة^(٦). وذكره أبو حيان في الارتشاف قال: "وهو مذهب كوفي تبعهم فيه الأصمعي والقتبي في قوله: شرين بماء البحر^(٧)."

وسوغ نيابة الباء عن (من) وجود علاقة بين معنييهما؛ إذ الأصل أنَّ الباء للالصاق، و(من) لابتداء الغاية، والشَّيء إذا ابتدأ من مكان ما أو زمان ما فهذا يعني أنه كان ملتصقاً به. ومن أمثلة نيابة الباء عن (من) ما يأتي:

١ - قوله تعالى في سورة الإنسان: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ۚ غَيَّثَ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾^(٨)، ومثله قوله تعالى في سورة

(١) الكتاب ٢١٧/٤.

(٢) ينظر حرف الباء في تلك المراجع، وينظر الجدول التي سطرناه في ص .

(٣) من أسرار حروف الجر ١٦٥.

(٤) تأويل مشكل القرآن ٥٧٥، وأدب الكاتب ٤٠٨، المنتخب لكراع النمل ٦١٦/٢، شرح القصائد

السبع لابن الأنباري ٣٢٤، الأزهية ٢٨٣، الأمالي الشَّحْرِي ٢٧٠/٢، شرح التسهيل

١٥٣، ١٥٢/٣.

(٥) جواهر الأدب ٤١.

(٦) شرح الرُّضِّي على الكافية ٢٨١/٤.

(٧) الارتشاف ٤٢٧/٢.

المطففين: ﴿وَمَزَاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾^(١)، فـ(الباء) في ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ نائبة عن (من)؛ لأنَّ المعنى: يشرب منها، وقد ذكر بعض النحاة أنَّ الباء هنا نائبة عن (من) التبعية^(٢)، وعلى هذا لا تكون ممَّا نحن بصدد، فلا تكون ممَّا ناب عن أدوات الابتداء، وقد أنكر ابن جنِّي عدَّ الباء للتبعية - عامَّة - فقال: "فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي - رحمه الله - عنه من أنَّ الباء للتبعية، فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت"^(٣). أمَّا إنَّ عددناها نائبة عن (من) الابتدائية فتدخل معنا، ويسدُّ أنَّ لا مانع من ذلك خاصة أنَّ النحاة واللغويين الأوائل لم يحدِّدوا نوع (من)، فيكون المراد أنَّ بداية الشرب منها، ثم إنَّ (من) التبعية ترجع إلى معنى الابتداء كما ذكر ذلك بعضهم، وقد تقدَّم بيان ذلك فيما سبق^(٤).

وورد الفعل (شَرِبَ) في القرآن الكريم على حالات من حيث التعدِّي على النحو الآتي:
أ - ورد متعدِّياً بـ(من) وهو الغالب، ومنه قوله تعالى: ﴿فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾^(٥).

ب - ورد دون ذكر حرف جرٍّ أو مفعول صريح، والحرف المحذوف (من) بدليل: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾^(٦).

ج - ورد متعدِّياً بالباء، كما في الآية المستشهد بها.
د - ورد متعدِّياً بـ(في)، ومن ذلك: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾^(٧).

وقيل في تخريج قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(٨) على غير النبأ أقوال منها:
أ - القول بزيادة الباء، والمراد: يشربها، ذكر هذا الوجه القرأ^(٩)، كما ذكره ابن قتيبة نفسه في باب زيادة الضمات في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾،

(٨) سورة الإنسان الآيتان ٦، ٥، واستشهد بهذه الآية على النبأ كلُّ من: ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ٥٧٥، وكراع النمل في المنتخب ٦١٦/٢، والهروري في الأزهية ٢٨٣، وابن السَّحْري في الأمالي ٢٧٠/٢.

(١) سورة المطففين الآيتان ٢٧، ٢٨، واستشهد بهذه الآية على النبأ: ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ٥٧٥، ومكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ٨٠٧/٢.

(٢) شرح التسهيل ١٥٢/٣، الجنى الداني ٤٣، البرهان للزركشي ٢٢٧/٤، المغني ١٤٢، تناوب حروف الجر ٣٥.

(٣) سر صناعة الإعراب ١٢٣/١.

(٤) تنظر ص ٩٩ من هذا البحث.

(٥) سورة البقرة من الآية ٢٤٩.

(٦) سورة المؤمنون من الآية ٣٣.

(٧) سورة البقرة من الآية ٩٣.

(٨) سورة الإنسان من الآية ٦.

(٩) معاني القرآن ٢١٥/٣.

فقال: "أي يشربها"^(١)، ومُن ذكر ذلك: ابن السِّد البطليوسي في الاقتضاب، وابن عطية في المحرّر الوجيز، وأبو البركات الأنباري في أحد الوجهين اللّذين ذكرهما في البيان^(٢)، وغيرهم^(٣)، وقال أبو السُّعود: "ويعضّده قراءة ابن أبي عبلة: (يشربها)"^(٤)، وذكر الزُّركشي أنّ الجمهور لا يرى زيادتها، وأنّه إنّما يجوز الحكم بزيادتها إذا تأدّى المعنى المقصود بوجودها وحالة عدمها على السّواء^(٥)

ب- تضمين (يشرب) معنى: يروى، وقد جمع الفراء هذا الرأى وسابقه في قوله: "وقوله عز وجل: ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾" (يشربها) سواء في المعنى، وكان ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾: يروى بها وينقع^(٦)، وقال بذلك النّحاس وكلامه في الإعراب يؤهم أنّ هذا رأيه، وأن رأى الفراء القول بالزيادة فقط^(٧)، وقال العكبري بعد أنّ ذكر بعض الآراء: "والأولى أنّ يكون محمولا على المعنى، والمعنى يلتذّ بها"^(٨).

ج- تقدير مفعول به لـ (يشرب) قال الزّخشي: "فإن قلت لم وصل فعل الشّرب بحرف الابتداء أوّلا، وبحرف الإلصاق آخرًا؟ قلت لأنّ الكأس مبدأ شربهم، وأوّل غايته، وأمّا العين فيها يمزجون شرابهم، فكانّ المعنى: يشرب عباد الله بها الخمر، كما تقول: شربت الماء بالعسل"^(٩)، فالباء على أصلها من معنى الإلصاق، ونقل هذا الرأى الرّازي، وأبو حيّان في تفسير البحر المحيط، وأبو السُّعود، والألوسي^(١٠).

د- تقدير حال: أي يشرب مزوجًا بها. ذكر هذا الرأى العكبري غير منسوب ولم يرجّحه^(١١)، وذكره الألوسي في روح المعاني، وقيل إنّ التّقدير: ملتذًا بها، أو ممتزجًا بها، أو مكتفين بها. وقال: "وفي كونها صلة الامتزاج [يعني إذا قلّدر الحال] مقالٌ فقد قال ابن مسعود، وابن عباس، والحسن، وأبو صالح: يشرب بها المقربون صرفًا،

(١) أدب الكاتب ٤١٥.

(٢) الاقتضاب ٣٠٠/٢، المحرّر الوجيز ٤١٠/٥، البيان ٤٨٢/٢.

(٣) أورده العكبري في التّبيان ٢٥٨/٢ ولم يرجّحه، كما ورد في البحر المحيط ٣٩٥/٨، البرهان في علوم القرآن ٢٢٣/٤، تفسير أبي السُّعود ٧١/٩، روح المعاني ١٧٠/٢٩.

(٤) تفسير أبي السُّعود ٧١/٩، وينظر البحر المحيط ٣٩٥/٨.

(٥) البرهان ٢٢٢/٤، وينظر الاقتضاب ٢٨٦/٢.

(٦) معاني القرآن ٢١٥/٣.

(٧) إعراب القرآن للنّحاس ٩٨/٥.

(٨) التّبيان ١٢٥٨/٢، وورد هذا الرأى في تفسير البحر ٣٩٥/٨، تفسير أبي السُّعود ٧١/٩، روح المعاني ١٧٠/٢٩.

(٩) الكشاف ١٩٦/٤. ويقصد وصله بحرف الابتداء أوّلا في قوله تعالى: ﴿يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ﴾.

(١٠) تفسير الرّازي ٢١٣/٣٠ (اقتصر عليه)، تفسير البحر المحيط ٣٩٥ (ذكر أوجهًا أخرى)، تفسير أبي السُّعود ٧١/٩ (ذكر غيره)، روح المعاني ١٧٠/٢٩ (ذكر غيره).

(١١) التّبيان للعكبري ١٢٥٨/٢.

وتعرج للأبرار" (١)، وقال: "والبَاءُ لِلإِلصَاقِ، وليست للتعبية وهي متعلقة معنى بمحذوف، أي: يشرب الخمر ممزوجة بها، أي بالعين....، وهو كما تقول: شربت الماء بالعسل" (٢)، وكلام الألوسي في هذا النص يجمع بين تقدير الحال، وتقدير المفعول به ليشرب.

هـ- "وقيل الضمير للكأس، والمعنى يشربون العين بتلك الكأس" (٣)، "وعليه يجوز أن يكون (عيناً) مفعولاً ليشرب مقدماً عليه" (٤).

و- توجيه معنى الفعل بما يقي الباء على معناها الأصلي للإلصاق دون تقدير مع عود الضمير إلى العين، وذهب إلى هذا الرأي ابن هشام (٥)، وقال الدكتور محمد الأمين الخضري: "وأحد في الباء هنا دلالة تهمس بأن العين هي مستراحهم، والمكان الذي يجدون فيه متعة العين، وسعادة النفس، فالكأس بأيديهم، وهم على حافة العين يشربون، كلما فرغت الكأس ملووها منها، ولذة الشرب ممزوجة بلذة العين، فجاءت الباء دالة على التصاقهم بالعين، وقربهم منها، يؤيده وصف القرآن للجنات تجري من تحتها الأنهار، وليس جريان الأنهار تحت المؤمنين إلا متاعاً لأنظارهم، وإسعاداً لأنفسهم، وليس لجرد الشرب دنت منهم الأنهار" (٦).

ويمكن أن يقال في آية المطففين مثل ما قيل في آية الإنسان.

٢- قوله تعالى في سورة هود: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ (٧)، استشهد ابن قتيبة بهذه الآية على مجيء الباء مكان (من)، لأن المعنى: أنزل من علم الله (٨)، وقد ورد الفعل (أنزل) في القرآن الكريم متعدياً بنفسه ووردت بعده أحرف جر متعددة منها: على-من-إلى-في-الباء. وخُرِجَت الآية على غير النيباء بابقاء الباء على أصل معناها بتقدير حال قال الرَّخْشَرِي: "أنزل ملتبساً بما لا يعلمه إلا الله من نظم معجز للخلق

(١) روح المعاني ٢٨٣/٣٠.

(٢) روح المعاني ١٧١، ١٧٠/٢٩.

(٣) تفسير أبي السعود ٧٢/٩، روح المعاني ١٧٠/٢٩.

(٤) روح المعاني ١٧١/٢٩.

(٥) المغني ١٤٣ (و لم يجد مرجع الضمير في (بها) ولم يشرح كيفية إبقائها على معناها).

(٦) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم ١٩٧.

(٧) سورة هود الآية ١٤.

(٨) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٥٧٦.

وإخبار بغيوب لا سبيل لهم إليه^(١)، ونقل ذلك أبو حيان في البحر^(٢)، والسمين في الدر^(٣)، والألوسي في روح المعاني^(٤).

٣- قول أبي ذؤيب الهذلي:

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ متى لحج خُضِرٍ لَهْنٌ نَفِيجٌ^(٥)

وفي رواية:

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ على حَبَشِيَّاتٍ لَهْنٌ نَفِيجٌ^(٦)

وعلى هذه الرواية لا شاهد في هذا البيت. أما في: شرين بماء البحر، فالشاهد بحجيء (الباء) موضع (من)، أي: شرين من ماء البحر، واستشهد ابن مالك بهذا البيت على نيابة (الباء) عن (من) التبعية، ونسب القول بذلك إلى الأصمعي^(٧)، وقال: "والأجود في هذا أن يضم (شرين) معنى (روين) ويعامل معاملته"^(٨)، فإذا كانت (من) تبعية يخرج الشاهد عما نحن بصدده. ولم يحدّد الأقدمون نوع (من)، ويبدو أنه لا مانع من حملها على معنى الابتداء فالمعنى يحتمله، إذ المراد أن ابتداء الشرب كان من ماء البحر، ثم إن بعضهم أرجع التبعية إلى ابتداء الغاية. وخُرج هذا البيت على غير النيابة على ما يأتي:

أ- قال كراع النمل: "وقد يكون أراد: شرين ماء البحر، والباء زائدة"^(٩).

ب- جعلها ابن هشام للإصاق^(١٠) كما في قوله تعالى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾. وجعل ابن قتيبة الباء في قوله تعالى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(١١) زائدة في موضع، ومعنى (من) في موضع آخر، وجعلها في بيت أبي ذؤيب بمعنى (من)، فقال ابن السّيد معلقاً: "ولا أعلم من جعل (الباء) في الآية زائدة، وفي بيت أبي ذؤيب بمعنى (من)، ولا فرق بين الموضعين، فإذا احتج له محتج بأنه لا يجوز تقدير زيادة الباء في البيت؛ لأنه يصير

(١) الكشاف ٢/٢٦٢.

(٢) تفسير البحر ٥/٢٠٨.

(٣) الدر المصون ٦/٢٩٥.

(٤) روح المعاني ١٢/٢٢٣.

(٥) استشهد بهذا البيت كل من: ابن قتيبة في تأويل المشكل ٥٧٥، كراع النمل في المنتخب ٢/٦١٦، الهروي في الأزهية ٢٨، ابن الشجري في الأمالي ٢/٢٧٠، الإربلي في جواهر الأدب ٤٢، وورد في الارتشاف ٢/٤٢٧.

(٦) شرح ديوان الهذليين ١/١٢٩.

(٧) شرح التسهيل ٣/١٥٣، التحفة ٣٩٦، وينظر المغني ١٤٢.

(٨) شرح التسهيل ٣/١٥٣.

(٩) المنتخب ٢/٦١٦، وينظر تناوب حروف الجر ٣٧.

(١٠) المغني ١٤٣.

(١١) سورة الإنسان من الآية ٦.

التقدير: شربين ماء البحر، وماء البحر لا يُشْرَبُ كُلُّهُ، إِنَّمَا يُشْرَبُ بَعْضُهُ، لزمه مثلُ ذلك في العين، وأيضاً فإن العرب تقول: أَكَلْتُ الخبز، وشربت الماء، ومعلوم أَنَّهُ لم يأكل جميع نوع الخبز، ولم يشرب جميع نوع الماء، وإِنَّمَا مجاز ذلك على وجهين: أحدهما: أَنَّ العموم قد يوضع موضع الخصوص، كما يوضع الخصوص موضع العموم. والآخر: أَنَّ الأنواع والأجناس، ليس لأجزائها أسماء تخصُّها من حيث هي أجزاء إِنَّمَا يسمَّى كل جزء منها باسم جنسه أو نوعه، فيقالُ لكلِّ جزءٍ مِنَ المَاءِ ماءٌ... ولا يحكم على الباء بالزيادة؛ لأنها بدل في كل موضع ولكن لها مواضع مخصوصة"^(١).

٣- على

التعريف بالحرف :

حرف من حروف الجر الأصلية، ومعناه الأصلي: الاستعلاء^(١)، وقد يخرج إلى الاسم إذا سبق بـ(من)، وذهب القراء إلى أنه حرف في كل موضع، وقال ابن طاهر إنه اسم في كل موضع، ونقل بعضهم عن الأخفش أنه يكون اسماً في مثل قول بشر بن منقذ: هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا^(٢) حتى لا يؤدي كونها حرفاً إلى تعدّي فعل المخاطب إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب^(٣).

نيابته عن (من):

ذكر نيابته عن (من) كل من: ابن قتيبة، ونسبه إلى أبي عبيده، كما نسبه إليه كراع النمل ووافقه، وذكره الهروي، وابن سيده، وابن الشَّجَرِي، وابن مالك، والإربلي، وابن هشام^(٤). وورد في الارتشاف والجنى الدَّانِي^(٥)، وقال المرادي بعد أن ذكر معاني (على) ومنها المعاني النائية: وأكثر هذه المعاني إنما قال به الكوفيون ومن وافقهم كالفقهاء، والبصريون يؤولون ذلك^(٦).

ومن أمثلة النيابة:

١- قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾^(٧).

(١) الكتاب ٢٣٠/٤.

(٢) المقضب ١٩٦/٤، الجنى الدَّانِي ٤٧١، مغني اللبيب ١٩٤.

(٣) الجنى الدَّانِي ٤٧٠، ٤٧١.

(٤) أدب الكاتب ٤١١، المنتخب ٦١٣/٢، الأزهية ٢٧٥، المخصَّص ٦٨/١٣، الأمالي الشَّجَرِيَّة

٢٦٨/٢، شرح التسهيل ١٦٤/٣، جواهر الأدب ٤٦٤، المغني ١٩١.

(٥) الارتشاف ٤٥٢/٢، ٤٥٣، الجنى الدَّانِي ٤٧٨.

(٦) الجنى الدَّانِي ٤٨٠.

(٧) سورة المطففين الآيتان ٢٤١، واستشهد بهذه الآية على النيابة ابن قتيبة في تأويل المشكل ٣٧٢،

٥٧٣، وأدب الكاتب ٤١١، وكراع النمل في المنتخب ٦١٣/٢، والهروي في الأزهية ٢٧٥، وابن

سيده في المخصَّص ٦٨/١٣، وابن الشَّجَرِي في الأمالي ٢٦٨/٢، والأنباري في البيان ٣٠٩/١،

والعسكري في التبيان ٤٦٩/١، وابن مالك في شرح التسهيل ١٦٤/٣، ووردت في الارتشاف

٤٥٣/٢، الجنى الدَّانِي ٤٧٨، المغني ١٩٠.

نسب ابن قتيبة، وكراع النمل إلى أبي عبيدة القول بأن (على الناس) في هذه الآية بمعنى (من الناس)^(١)، وقال ابن السيد: "إنما قال أبو عبيدة هذا؛ لأنه يُقال: اكلت من زيد الطعام، أي: سألته أن يكيله عليّ، واكتال مني طعاماً أي: سألتني أن أكتاله عليه، فيستعملون (من) في البائع، و(على) في المبيع منه.... فكان يجب أن يقال في الآية: إذا اكتالوا من الناس؛ لأن المراد: استدعوا منهم أن يكيلوا عليهم"^(٢)، واختار الدكتور عبد النعيم عبد الله أن تكون (على) في الآية بمعنى (عند)^(٣)، ولعل ذلك مبنًى على ترجيحه كون (على) اسماً في كلِّ أحوالها^(٤)، وورد فعل الكيل في القرآن الكريم متعدباً بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ﴾^(٥)، ولم يرد متعدباً بـ(على) إلا في الآية المذكورة. وخرُجت الآية على غير النباية على الأوجه التالية:

أ- خرجها القراء على صحّة وقوع الحرفين بعد (اكتالوا) فقال: "يريد: اكتالوا من الناس، وهما تعتقبان (على) و (من) في هذا الموضع؛ لأنه حقّ عليه، فإذا قلت: اكلت عليك، فكأنك قلت: أخذت ما عليك، وإذا قال: اكلت منك، فهو كقولك: استوفيت منك"^(٦). وقال ابن عطية: "معناه قبضوا منهم، وكالوهم: معناه قبضوهم يقال: كلت منك، واكلت عليك، ويقال: وكلت لك فلماً حذفتم اللام تعدى الفعل"^(٧).

ب- خرُجت على التضمين؛ لأنّ معنى (كالَ عليه): عرض عليه كيّله. ذكر ذلك ابن السيد في الاقتضاب^(٨)، وذكر المرادي أنّ البصريين يضمّنون. والمعنى: إذا حكموا على الناس في الكيل^(٩)، وقيل ضمّن معنى (استولوا)^(١٠).

ج- قال الزنجشيري: "لما كان اكتيالهم من الناس اكتيالا يضرهم ويتحامل فيه عليهم، أبدل (على) مكان (من) للدلالة على ذلك، ويجوز أن يتعلّق (على) بـ(يستوفون) ويقدم المفعول على الفعل لإفادة الخصوصية: أي يستوفون على الناس خاصة، فأما أنفسهم

(١) أدب الكاتب ٤١١، المنتخب ٦١٣/٢.

(٢) الاقتضاب ٢٩١/٢. وقوله: (كان يجب) غير لائق في مقام الأسلوب القرآني.

(٣) الجر علم الأسماء ٤٧٧.

(٤) الجر علم الأسماء ٤٦١.

(٥) سورة المطففين من الآية ٣.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢٤٦/١.

(٧) المحرر الوجيز ٤٥٠/٥.

(٨) الاقتضاب ٢٩١/٢.

(٩) الجني الثاني ٤٧٨.

(١٠) تفسير أبي السعود ١٢٤/٩، ١٢٤/٦، روح المعاني ٢٧٤/٣٠.

فيستوفون لها^(١)، فالزنجشري يقيي الحرف على أصل معناه إمّا عن طريق توجيه المعنى، أو توجيه الإعراب إلى ما يلائمه. ونقل أبو حيّان في البحر كلام الزنجشري والفرّاء^(٢).

- ٢- قوله تعالى في سورة المؤمنون: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَزْوَاجِهِمْ حَفِظُونَ ۖ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾^(٣)، ومثلها في سورة المعارج: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَزْوَاجِهِمْ حَفِظُونَ ۖ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۚ فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَوَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾^(٤)، قال الفرّاء: "المعنى: إلا من أزواجهم اللاتي أحلّ الله لهم"^(٥)، أما العكبري فقد جعل (على) في الآية بمعنى (عن) قال: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ﴾ في موضع نصب (بحفاظون) على المعنى لأنّ المعنى: صانوها عن كل فرج إلا عن فروج أزواجهم"^(٦)، قال السمين: "فيه شيان: أحدهما: تضمين (حافظون) معنى (صانوا)، والثاني: تضمين (على) معنى (عن)"^(٧). وخرّجت الآية على غير النّياية على أقوال:
- أ- التّضمن: قال ابن عطية في تفسير آية المؤمنون: "ولمّا كان (حافظون). بمعنى: محجزون، حسن استعمال (على)"^(٨). وخرّجها أبو حيّان في آية المؤمنون على تضمين (حافظون) معنى ممسكون أو قاصرون^(٩).
- ب- أن تبقى (على) على أصل معناها وتعلّق بـ (ملومين)، وذكر هذا الرّأي ابن عطية أيضاً في تفسير آية المعارج فقال: "رحسّن دخول (على) في هذا الموضوع قوله: ﴿غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ فكانه قال: "إلا أنّهم غير ملومين على أزواجهم أو ما ملكت أيّمانهم"^(١٠).
- ومنع العكبري تعلّق (على) بـ (ملومين) في آية المؤمنون لسببين:
- ١- أن ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها.

(١) الكشاف ٢٣٠/٤.

(٢) تفسير البحر المحيط ١٣٩/٨.

(٣) سورة المؤمنون الآيات ٥، ٦. وأوردهما شاهداً على النّياية: الفرّاء في المعاني ٢٣١/٢، وابن مالك في شرح التسهيل ١٦٤/٣، والإربلي في جواهر الأدب ٤٦٤، والسمين في الدر (ذكره فقط في ٦٩/١ مع أنه فصلّ الآراء في ٣١٧/٨، ٣١٨).

(٤) سورة المعارج الآيات من ٢٩-٣١.

(٥) معاني القرآن للفرّاء ٢٣١/٢.

(٦) التّبيان للعكبري ٩٥٠/٢.

(٧) الدر المصون ٣١٨/٨.

(٨) المحرّر الوجيز ١٣٦/٤.

(٩) البحر المحيط ٣٩٦/٦، ويُظنّ روح المعاني ٢٠٩/٩.

(١٠) المحرّر الوجيز ٣٦٩/٥.

٢- أن المضاف إليه لا يعمل فيما قبله^(١).

ج- تعلق (على) بمحذوف أو بحافظين فتبقى على أصل استعمالها، قال الزنجشري: ﴿عَلَى

أزواجهم﴾ في موضع الحال: أي إلا والذين على أزواجهم أو قوامين عليهن من قولك: كان زيد على فلانة فمات عنها فحلف عليها فلان، ونظيره: كان فلان على البصرة. أي واليًا عليها، ... والمعنى أنهم لفروجهم حافظون في كافة الأحوال إلا في حال تزوجهم أو تسريحهم، أو تعلق (على) بمحذوف يدل عليه: (غير ملومين)، كأنه قيل: يلامون إلا على أزواجهم أي: يلامون على كل مباشر إلا على ما أطلق لهم فإنهم غير ملومين، أو تجعله صلة لحافظين، من قولك: احفظ عليّ عنان فرسي على تضمينه معنى النفي كما ضمّ قولهم: (نشدتك بالله إلا فعلت) معنى: ما طلبت منك إلا فعلك^(٢)، فالزنجشري كما يبدو من نصّه يذكر عدّة أوجه في تخريج الآية هي:

١- أن يتعلّق ﴿على أزواجهم﴾ بمحذوف في موضع نصب على الحال.

٢- أن يتعلّق بمحذوف يدلُّ عليه (غير ملومين).

٣- أن يتعلّق بحافظين.

ولم يرتضِ أبو حيّان أيًّا من هذه الأوجه فقال: "وهذه الّتي ذكرها وجوه متكلّفة ظاهر فيها العجمة"^(٣)، قال السمين: "وأي عجمة في ذلك؟!"^(٤)، وقال عن رأي أبي حيّان القاضي بالتّضمنين: "وهذا لا يصح له إلا بأن يُرتكّب وجهًا منها وهو: التّأويل بالنّفي، كـ (نشدتك الله)؛ لأنّه استثناء مفرّغ، ولا يكون إلا بعد نفي أو ما في معناه"^(٥).

٣- قول أبي المثلّم:

مَتَى مَا تُتَكَبَّرُهَا تَعْرِفُوهَا عَلَى أَقْطَارِهَا عَلَقَ نَفِثٌ^(٦)

أي: من أقطارها، وهذا البيت من قصيدة يتوعّد فيها أبو المثلّم صخر الغي، والرّواية في شرح ديوان الهذليّين للسّكّري: (لدى أقطارها)، ويقول أبو المثلّم في تلك القصيدة:

(١) التّبيان ٩٥٠/٢، وينظر الدر المصون ٣١٧/٨.

(٢) الكشاف ٢٦/٣، ونقل آراءه أبو حيّان في البحر ٣٩٦/٦، السّمين في الدر ٣١٧/٨، الألوسي في روح المعاني ٢٠٩/٩.

(٣) البحر ٣٩٦/٦.

(٤) الدر المصون ٣١٨/٨.

(٥) الدر المصون ٣١٨/٨.

(٦) استشهد بهذا البيت على النّياية ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ٥٧٣، وأدب الكاتب ٤١١، ونسبه فيه إلى صخر الغي وصرّح هذه النسبة ابن السّيد في الاقتضاب ٢٩٢/٢، واستشهد به أيضًا: الهروي في الأزهية ٢٧٦، ابن سيده في المخصّص ٦٨/١٣.

أَنْسَلَ بَنِي شِعَارَةَ مَنْ لَصَحِرْ فَإِنِّي عَنْ تَقْفَرِ كُمْ مَكِيثُ
لَحَقْتُ بَنِي شِعَارَةَ أَنْ يَقُولُوا لَصَحِرِ الْغَيِّ مَاذَا تَسْتَبِيثُ
مَتَى مَا تُنْكِرُوهَا تَعْرِفُوهَا لَدَى أَقْطَارِهَا عَلَقْتُ نَفِثُ
فَإِنْ تَكْ قَدْ سَمِعْتَ دُعَاءَ دَاعٍ فَغَيِّرِي ذَلِكَ الدَّاعِي الْكَرِثُ^(١)

ورواه يعقوب ابن السُّكَيْت في كتاب المعاني (متى أقطارها) على أنها متى الهذليّة بمعنى (مين)، وقال يريد كتيبة، وكذلك قال السُّكَيْري في أشعار الهذليين^(٢)، وقال ابن السِّد: "وهذا التفسير ظريف؛ لأنَّ الشعر كله لا ذكر فيه للكتيبة"^(٣). وذكر الأصمعي أنَّ هذا "من الإضممار الذي يستعملونه وإن لم يجر له ذكر؛ لما في الكلام عليه من الدليل"^(٤)، ولكن ابن السِّد لم يلجأ إلى هذا الإضممار وربط معنى هذا البيت بمعنى يست آخر ذكره الأصمعي في هذا الشعر، وهو واقع في غير موضعه وهو:

فَلَا - وَأَيُّكَ - لَنْ تَنْفُكُ مِنِّي إِلَيْكَ مَقَالَةٌ فِيهَا وَعُوثُ

وقال: "فهذا البيت إذا قُدِّمَ قبل قوله (متى ما تنكروها) استقام الشعر، ولم يحتج إلى إضممار شيء لم يذكر؛ لأنَّ الهاء في قوله (تنكروها) تعود على المقالة.... فإذا حمل الشعر على هذا كانت (على) قد وقعت موقعها، والضَّمير قد عاد إلى مذكور"^(٥).

ويبدو أنَّ لا مانع من بقاء الحرف على أصل معناه ويُصبح المعنى أنَّ هذه الكتيبة -التي سيغير بها على صخر الغي- يُشاهد عليها آثار الدِّماء للدِّلالة على كثرة مقارعة الخصوم، وهذا المعنى تشهد له رواية (لدى أقطارها) أي في نواحيها دَمٌ مفِثٌ، ومشاهدة الدِّم على آلة الحرب أو الفرس وغيره معنًى مطروق في وصف الحروب.

٤- قول الكُمَيْت:

فَلَا تَجْعَلُونِي فِي رَجَائِي وَدُكُمُ كَرَّاجٍ عَلَى بَيْضِ الْأَنْوُقِ اخْتَالَهَا

أي من بيض الأنوق. وذكر هذا الشاهد كراع النمل في المنتخب^(٦).

(١) شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٦٣، ٢٦٤. وشعارة: لقب لصخر، تقفركم: تبعكم، مكيث: مبطن،

تستبيث: تستير، كريت: موجع.

(٢) الاقتضاب ٢/ ٢٩٢، وينظر شرح أشعار الهذليين للسُّكَيْري ١/ ٢٦٤.

(٣) الاقتضاب ٢/ ٢٩٢.

(٤) المصدر السابق ٣/ ٣٨٢.

(٥) الاقتضاب ٣/ ٣٨٢، ٣٨٣.

(٦) المنتخب ٢/ ٦١٣.

٤ - عن

التعريف بالحرف:

حرف من حروف الجر، ومعناها الأصليّ المجاوزة حقيقة أو مجازاً، قال سيبويه: "وأما (عن) فلما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه"^(١)، وقد تخرج إلى معانٍ آخر ولا تكون زائدة، وقد تأتي اسماً إذا سبقت بـ(من) فتبقى على بنائها ولا تُعرب.

نيابته عن (من) :

أثبت لها هذا المعنى كلٌّ من: ابن قتيبة، وكراع التَّمَل، والهروي، وابن سيده، وابن الشَّجَرِيّ، والإربليّ في جواهر الأدب، وابن هشام في المعنى^(٢) ولم يذكره ابن مالك في شرح التَّسهيل^(٣)، ولا المالقيّ في رصف المباني مع أنّه أجاز النِّبَاة إذا تقارب الحرفان لفظاً ومعنى، وذكره الرُّضَيّ في شرح الكافية رغم أنّ إقامة حروف الجر بعضها مقام بعض غير عزيزة عنده، ولكن لم يطلق ذلك فقيده بشرط كون مجرور (من) "موضِعاً انفصل عنه الشيء وخرج منه، لا كونه مبتدأً لشيء ممتد"^(٤)، ومثّل لذلك بـ: خرجت من المكان، وأخرج عنه، وانفصلت منه وعنه، ونهيت من كذا وعنه، وسقاه من العيمة وعنّها أي بعده عنها^(٥)، ولعلّ الرُّضَيّ في قوله هذا يحاول إيجاد تفسير لقول سيبويه عن (عن): "وقد تقع من موقعها أيضاً، تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة"^(٦)، وذكرنا أنّ حروف الجر تتبادل المواضع فوقوع (من) موضع (عن)، يُسهّل وقوع (عن) موضع (من). وسبق أن بيّنا أنّ بين (عن) و (من) علاقة وطيدة في اللفظ والمعنى^(٧) فهما تتعاقبان في الموضع الواحد. ومن أمثلة النِّبَاة:

- (١) الكتاب ٢٢٦/٤.
- (٢) تأويل المشكل ٥٧٧، المنتخب ٦١٩/٢، الأزهية ٢٧٨، المخصّص ٦٥/١٣، الأسالي الشَّجرية ٢٦٩/٢، جواهر الأدب ٤٠٦، مغني اللبيب ١٩٨.
- (٣) شرح التَّسهيل ١٥٨/٣.
- (٤) شرح الرُّضَيّ على الكافية ٢٦٥/٤.
- (٥) المرجع السابق ٢٦٥/٤، وتنظر ص من هذا البحث.
- (٦) الكتاب ٢٢٧/٤.
- (٧) تنظر ص ٨٠ من هذا البحث.

١- قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتُ﴾^(١)، وفي سورة الشورى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾^(٢) أي من عباده، قال ابن هشام: "بدليل" ﴿فَقَبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْ الْآخَرِ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَبِنَا قَبِلَ مِنَّا﴾^(٤)°.

وخرُجَت الآية على غير النياية على أقوال:

أ- أَنَّ الفعل (تَقَبَّلَ) يَعْدَى بِ(مِنْ) و (عَنْ) أصالة، قال الزُّمَشَرِيُّ: "يقال قبلت منه الشيء. وقبلته عنه، فمعنى قبلته منه: أخذته منه، وجعلته مبدأ قبولي ومنشأه، ومعنى قبلته عنه: عزلته عنه، وأنبته عنه"^(٥)، وإلى مثل ذلك ذهب ابن عطية في تفسير آية التوبة^(٦). وقال أبو حيان "و(عَنْ) أبلغ لظهور الانتقال معه ولا يظهر مع (مِنْ)، وكأنهم لما جاوزت توبتهم عنهم إلى الله، اتَّصف هو تعالى بالتوبة عليهم"^(٨). وذكر د. محمد أمين أَنَّ (تَقَبَّلَ) و(قَبِلَ) يَعْدَى بِ(عَنْ) في القرآن الكريم ثلاث مرَّاتٍ، كُلُّهَا في مجال قبول التوبة والتَّجاوز عن السيِّئات، وتعدَّى بِ(مِنْ) في مواضع لا يراد منها قبول العمل^(٩)، وقال: "وجاءت (عَنْ) في هذه المواضع [يريد مواضع التوبة] إشعاراً بقبول أعمالهم الصالحة، وتوبتهم الخالصة والتجاوز عن سيئاتهم فأدت معنى (مِنْ) وزادت عليها محو الذنوب وصرفها عنهم فضلاً منه ورحمة، وكان الله ماز الأعمال الصالحة وعزلها عن الأعمال السيئة، فقبل الطَّيِّب منها وتجاوز عن سيئها"^(١٠).

ب- تقدير صفة، أي: التوبة الصادرة من عباده. قال ابن عطية في تفسير آية الشورى: "وقوله تعالى (عَنْ عباده) بمعنى: من عباده، وكأنه قال: التوبة الصادرة عن عباده"^(١١).

(١) سورة التوبة من الآية ١٠٤، وذكر النِّبَاية فيها الألوسي ٩٣/٦.

(٢) سورة الشورى الآية ٢٥، ورد الاستشهاد بها على النِّبَاية في كل من: تأويل المشكل ٥٧٧، الأزهية ٢٧٨، الأمالي الشَّجرية ٢٦٩/٢، جواهر الأدب ٤٥٦، المغني ١٩٨، البرهان ٢٥١/٤.

(٣) سورة المائدة من الآية ٢٧.

(٤) سورة البقرة من الآية ١٢٧..

(٥) المغني ١٩٨.

(٦) الكشف ٤٦٨/٣، ونقل كلامه الرازي في تفسيره ١٤٥/٢٧.

(٧) المحرر الوجيز ٧٩/٣.

(٨) البحر ٩٦/٥ (التوبة)، وينظر ٥١٧/٧ (الشورى).

(٩) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم ٣٢٥.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) المحرر الوجيز ٣٥/٥.

ج- تضمين (يتقبل) معنى: (يتجاوز) و(يعفو) قال الألوسي: "وتعدية القبول بـ(عن) لتضمنه معنى التجاوز والعفو، أي يقبل ذلك متجاوزاً عن ذنوبهم التي تابوا عنها"^(١)، فحمل الآية على التضمن ولكنه في تفسيره ذلك قدّر حالاً في قوله: يقبل ذلك متجاوزاً. وإذا قدرنا حالاً فلا داعي للقول بتضمن الفعل معنى فعل آخر. وقال في آية الشورى: "والقبول يعدى بـ(عن)؛ لتضمن معنى الإبانة، وبـ(من) لتضمنه معنى الأخذ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ﴾"^(٢) أي: تؤخذ، وقيل القبول مضمّن هنا معنى التجاوز، والكلام على تقدير مضاف، أي: يقبل التوبة متجاوزاً عن ذنوب عباده، وهو تكلف"^(٣).

٢- ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى عَنْ ضَلَالَتِهِمْ﴾"^(٤) أي: من ضلالتهم، وفي الآية أقوال:

أ- قال الزمخشري: "وهده عن الضلال كقولك: سقاه عن العيمة، أي: أبعده عنها بالسقي، وأبعده عن الضلال بالهدى"^(٥) فحمل معناها على التجاوز، ويقول دكتور محمد الحضري: "والغرض من النظم هنا الدلالة على تمكن الضلال منهم ورسوخهم فيه بحيث لا يمكن زحزحتهم عنه، وإبعادهم عن ظلماته"^(٦).

ب- تضمن (هادي) معنى (تصرف) ذكره العكبري"^(٧).

ج- أن (عن) متعلقة بالعمى، أي أن العمى صدر عن ضلالتهم. أجازاه العكبري أيضاً"^(٨) وقال الألوسي: "وفيه بعد"^(٩).

٣- وقول النابغة الذبياني:

وَالْيَأْسَ عَمَّا فَاتَ يُعْقِبُ رَاحَةً وَكَرْبٌ مَطْمَعَةٍ تُعَوِّدُ ذُبَابًا"^(١٠)

والمراد: اليأس مما فات.

(١) روح المعاني ١٠/١٥.

(٢) سورة التوبة من الآية ٥٤.

(٣) روح المعاني ٣٦/٢٥.

(٤) سورة النمل من الآية ٨١، ومثلها في سورة الروم من الآية ٥٣، وأوردها د. محمد الحضري في من أسرار حروف الجر ٣٢٨ ليرد على من قال إن الأصل التعدي بـ(من).

(٥) الكشف ١٥٩/٣.

(٦) من أسرار حروف الجر ٣٢٨.

(٧) التبيان ١٠١٤/٢، ونقله عن السمين في الدرر ٦٤٢/٨.

(٨) التبيان ١٠١٤/٢.

(٩) روح المعاني ٢٣١/٢٠.

(١٠) ذكر هذا البيت كراع النمل في المنتخب ٦٢٠/٢. وهو في ديوان النابغة: (واليأس مما فات) ٧٧.

٥- في

التعريف بالحرف:

حرف من حروف الجر، أصل معناه الظرفية (الوعاء) حقيقة نحو: الكتاب في الصندوق، أو مجازاً نحو: العلم في الصدور^(١)، ولا يأتي زائداً.

نيابته عن (من):

أثبت لها هذا المعنى الأصمعي فيما حكاه عنه يعقوب بن السكيت، ونقل ذلك ابن السيد في الاقتضاب^(٢)، كما أثبتته ابن قتيبة، وكراع النمل، والزجاجي، والهروري، وابن سيده، والإربلي في جواهر الأدب، وابن هشام في المغني، والسيوطي في الهمع^(٣).

وإذا دققنا النظر في المعنى الأصلي لـ (من) و(في) لا نعدم علاقة بين المعنيين؛ ذلك لأن (من) لا ابتداء الغاية، و(في) للظرفية، والغاية فيها انتقال من طرف إلى آخر، ولا بد للشيء قبل انتقاله أن يكون موجوداً وملتصقاً في مكان أو زمان ما، لكن (في) أنصت في الالتصاق واللزوق^(٤)، هذا إذا كانت (من) لا ابتداء الغاية، أمّا إذا كانت (من) للتبويض، فإن بعض الشيء داخل في كله، فهي بمعنى الوعاء المجازي^(٥)، وحكي عن الكوفيين أن أصل وضعها للتبويض^(٦)، وإذا كانت للتبويض فلا تدخل فيما نحن بصده كما قيل في بيت امرئ القيس:

وهل يعمن من كان أحدث عهديه ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال^(٧)

(١) الكتاب ٢٢٦/٤.

(٢) الاقتضاب ٢٢٩/٢.

(٣) أدب الكاتب ٤١٢، المنتخب ٦٠٦/٢، حروف المعاني والصفات ٨٢، الأزهية للهروري ٢٧١، المخصص ٦٨/١٣، جواهر الأدب ٢٨٠، المغني ٢٨١، الهمع ٣/٢.

(٤) ملاك التأويل ٧٥٨/٢.

(٥) رصف المباني ٤٥٣.

(٦) جواهر الأدب ٢٧٨.

(٧) ديوانه ٢٧. واستشهد بهذا البيت على نيابة (في) عن (من): الأصمعي فيما حكاه عنه يعقوب كما في الاقتضاب ٢٩٢/٢، وابن قتيبة في أدب الكاتب ٤١٢، والزجاجي في حروف المعاني والصفات ٨٢، وابن سيده في المخصص ٦٨/١٣، والإربلي جواهر الأدب ٢٨٠، وابن هشام في المغني ٢٢٥، والسيوطي في الهمع ٣/٢، وورد في الارتشاف ٤٤٧/٢ ونسب النياحة إلى الكوفية والأصمعي. وفي البيت رواية أخرى وهي: أو ثلاثة أحوال. ينظر الاقتضاب ٢٩٢/٢، ٢٩٣.

والمعنى: من ثلاثة أحوال، و(مِنْ) هنا تبعية^(١)، وقيل (في) بمعنى (مع)^(٢)، وحاز ذلك لتقاربهما في المعنى؛ لأنَّ الشَّيء إذا كان في الشَّيء فهو معه^(٣)، وفي البيت تحريجات أخرى لا تهمُّنا في هذا الموضع^(٤).

ومن شواهد مجيء (في) بمعنى (مِنْ) الابتدائية:

١ - قوله تعالى في سورة النحل: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾^(٥)، والمراد باليوم: يوم القيامة، والشهيد: هو النبي الذي بُعثَ منهم في الدنيا^(٦)، وذكر الهروي في الأزهية أنَّ (في) في الآية مكان (مِنْ) وأنَّ المعنى (من كل أُمَّةٍ)^(٧)، ويلحظ أنَّ الهروي تفرد بالاستشهاد بهذه الآية دون غيره من النُّحاة المتقدمين الذين أثبتوا هذا المعنى، ولم يذكر الهروي معنى (مِنْ) هنا، ويبدو أنَّه لا مانع من حملها على معنى الابتداء، وتبعه الزركشي^(٨) من المتأخرين. ويتَّبِعُ الفعل (بعث) وما تصرف منه في القرآن الكريم نجد له حالات من حيث التعدي وذكر المفعول إذ الأصل أنه متعدٍّ بنفسه ولكن قد تأتي بعض الحروف بعده إضافة إلى المفعول وفيما يأتي بيان ذلك:

١ - ورد متعدِّيًا بنفسه دون ذكر حرف آخر كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تِلْكَ مِائَةٌ عَامٍ ثُمَّ بَعَثْنَا﴾^(٩).

٢ - ورد متعدِّيًا بـ(في) إضافة إلى تعدِّيهِ بالمفعول الصريح كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾^(١٠). وفي الآية المستشهد بها.

٣ - ورد متعدِّيًا بـ(مِنْ) إضافة إلى تعدِّيهِ بالمفعول الصَّريح كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَؤُوبُ لَنَا مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مُرْقِدُنَا﴾^(١١). ووردت (مِنْ) في الآية المستشهد بها نفسها وهي: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾^(١٢).

(١) رصف المبانى ٤٥٣.

(٢) أحاجزه الأصمعي كما في الاقتضاب ٢٩٢/٢، ومعاني الحروف للرَّمَّاني ٩٦، ونقله ابن جني في

الخصائص ٣١٤/٢.

(٣) الاقتضاب ٢٩٣/٢.

(٤) ينظر الخصائص ٣١٤/٢، الاقتضاب ٢٩٣/٢.

(٥) سورة النحل من آية ٨٩.

(٦) تفسير ابن كثير ٥٦٢/٢، تفسير البحر ٥٢٧/٥، روح المعاني ٥٠٠/٧.

(٧) الأزهية ٢٧١.

(٨) البرهان ٢٦٤/٤.

(٩) سورة البقرة من الآية ٢٥٩.

(١٠) سورة النحل من الآية ٣٦.

(١١) سورة يس من الآية ٥٢.

(١٢) سورة النحل من الآية ٨٩، ومثل هذه الآية في ورود (من) بعد (في) :

٤- ورد متعدياً بـ(إلى) و(من)، إضافة إلى تعدّيه بالمفعول الصريح كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا إِلَى قَوْمِهِمْ﴾^(١).

٥- ورد متعدياً بـ(على) إضافة إلى تعدّيه بالمفعول الصريح كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾^(٢).

٦- ورد متعدياً بـ(اللام) إضافة إلى تعدّيه بالمفعول الصريح كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾^(٣).

٧- ورد متعدياً بـ(الباء) و(إلى) إضافة إلى تعدّيه بالمفعول الصريح كما في قوله تعالى: ﴿فَانبَعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾^(٤).

وتختلف دلالة الفعل باختلاف دلالة الحروف، فـ(بعث إليهم) تفيد انتهاء الغاية، و(بعث منهم) تدل على ابتداء البعث، و(بعث عليهم) تأتي في مقام القهر والاستعلاء كما في قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾^(٥)، وتعدّيه باللام للاختصاص نحو: ﴿بَعَثَ لَنَا مَلِكًا﴾^(٦)، أو للتعليل نحو: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ﴾^(٧)، وعلى هذا فليست (في) في الآية بمعنى (من)، يؤيد هذا ورود (من) بعدها، فلو كانت بمعنى (من) وكان التقدير (ويوم نبعث من كل أمة شهيداً عليهم من أنفسهم) لكان قوله تعالى ﴿مِّنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ تكراراً. إلا إذا عدلنا (من) الأولى لابتداء الغاية و(من) الثانية لبيان الجنس، أي من العرب، أو من نسبهم، أو من الإنس لا الملائكة وغيرهم. وكان منهم؛ ليكون أشفق عليهم، ويكونوا به أعز وأشرف وأقرب للإحابة؛ لأنهم يعرفون منشأه وصدقته وأمانته^(٨)، كما قال تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٩). وذكر الألوسي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾

أ- قوله تعالى: ﴿إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ آل عمران من الآية ١٦٤.

ب- قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ البقرة من الآية ١٢٩.

(١) سورة يونس من الآية ٧٤.

(٢) سورة الأنعام من الآية ٦٥.

(٣) سورة الكهف الآية ١٢.

(٤) سورة الكهف من الآية ١٩.

(٥) سورة الأعراف من الآية ١٦٧، وكل ما جاء في القرآن متعدياً بـ(على) يدل على هذا المعنى كما في الآية السابقة إضافة إلى موضعين آخرين: في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ سورة الإسراء من الآية ٥، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ سورة الأنعام من الآية ٦٥، ينظر أسرار حروف الجر ١٤٦، ١٤٧.

(٦) سورة البقرة من الآية ٢٤٦.

(٧) سورة الكهف من الآية ١٢.

(٨) تفسير البحر المحيط ٣٩٢/١، روح المعاني ٣٢٤/٢.

(٩) سورة التوبة من الآية ١٢٨.

إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ^(١) أَنْ (فيهم) بمعنى: (بينهم)^(٢). وحمل (في) على معناها أولى والمقصود أَنَّ الرسول قد عاش بينهم، واستبطن أحوالهم، وذلك يجعل الشهادة عليهم أمكن وأوثق، ومن ثم جاء ﴿مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ تأكيداً له^(٣) فهو قد اصطفاه وبعثه فيهم فانتشر بينهم كما ينبعث ضوء الشمس فيعمُّ الأرض جميعاً. وبين الغرناطي الفرق بين الآيتين في سورة النحل التي جاءت إحداها بـ(مِنْ) والثانية بـ(في) بعد الفعل (بعث) فقال: "وحقق ذلك في الثانية بما يحرزه حرف الرعاء الذي هو (في) ويتضمنه من استحكام الإخبار بكون الشهيد من نفس الأمة؛ لأن قوله ﴿مِّنْ كُلِّ أُمَّةٍ﴾ يحتمل أن يراد به أن يكون منهم في مذهب، أو جامع بينهم وبينه من غير أن يكون من أنفسهم، أما قوله ﴿فِي كُلِّ أُمَّةٍ﴾ فأنص^(٤) (في) الاتصال واللزوق لا سيما بما اتبع به من قوله ﴿مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ فطوبق بين المتقابلين من قوله: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾^(٥)، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ﴾^(٦)، وقال أبو حيان عن آيتي النحل: "(و(في كل أمة) فيها منها حذف في السابق من أنفسهم وأثبتته هنا، وحذف هناك (في) وأثبتته هنا، والمعنى في كليهما أنه يبعث الله أنبياء الأمم فيهم منهم"^(٧)، وقال الدكتور محمد أمين الخضري في معرض حديثه عن بحجي الحروف بعد فعلَي الإرسال والبعث: "أما إذا أريد النعي على عقول من كفروا بالمرسليين، والتسجيل عليهم والمناداة على جحدهم للحق مع ظهور أدلته، ويقينهم بصدق من أرسل إليهم؛ لأنه يعيش بينهم، ويتقلب بين أظهرهم، تحيي (في) مشعرة بذلك، وبأن المبعوث واحد من أوساطهم وذوي المكانة فيهم وليس مجهولاً لهم نائياً عنهم"^(٨)، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ﴾^(٩)، والإرسال والبعث من شجرة معنوية واحدة. وفرق الزنجشيري في الكشف بين تعدية فعل الإرسال بـ(إلى) وتعديته بـ(في) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ﴾^(١٠)، وحمل (بعث) عليه، فقال: "لم يعد بـ(في) كما عدي بـ(إلى) ولم يجعل صلة مثله، ولكن الأمة أو القرية جعلت موضعاً للإرسال كما قال رؤية:

- (١) سورة آل عمران من الآية ١٦٤.
- (٢) روح المعاني ٣٢٤/٤.
- (٣) من أسرار حروف الجر ١٥٢.
- (٤) سورة النحل من الآية ٨٩.
- (٥) سورة النحل من الآية ٨٩.
- (٦) ملاك التأويل ٧٥٨/٢، ٧٥٩.
- (٧) تفسير البحر ٥٢٧/٥، يريد أَنَّ الفعل يتعدى بالحرفين أصالة.
- (٨) من أسرار حروف الجر ١٤٧.
- (٩) سورة الجمعة من الآية ٢.
- (١٠) سورة سبأ من الآية ٣٤.

أرسلت فيها مصعباً ذا إقحام

وقد جاء (بعث) على ذلك في قوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا﴾^(١) و(٢). وحمل الأستاذ عباس حسن معنى (في) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا﴾ على الانتهاء^(٣)، ورد ذلك الدكتور محمد الحضري فقال: "أما قوله تعالى [وذكر الآية] فليست (في) بمعنى (إلى) كما ذهب إليه الدكتور عباس حسن وغيره"^(٤) وحملها على أن للفعل دلالة منفردة مع كل حرف.

وهكذا نرى اختلاف أقوال النحاة في القول بالنيابة فمنهم من حمل (في) على معنى (من) في أمثال هذه الآية، ومنهم من حملها على معنى (إلى) وكأن الأمر عندهم خاضعٌ للذوق والفهم الخاص، والأولى إبقاء الحرف في هذه الآيات على أصل معناه؛ لأن الفعل بعث يتعدى بكل تلك الحروف أصالة كما أسلفنا وكما ذكر أبو حيان.

٢- قول امرئ القيس:

ألا أيها الليل الطويلُ ألا انجلي بصُبحٍ وما الإصباحُ فيكَ بأمثلٍ^(٥)
استشهد بهذا البيت الهروي في الأزهية على نيابة (في) عن (من)، أي منك بأمثل؛ لأنَّ (أفعل التفضيل) يتصل بـ(من) لا بـ(في). ووردت في البيت رواية أخرى هي:

وما الإصباح منك بأمثل^(٦)

أي بأمثل منك فقدم وأخر، ولا شاهد على النيابة على هذه الرواية، والرواية الثانية أقوى؛ لأن فيها إبقاء الحرف على أصله ثم إنَّ جميع من ذكر التناوب من القدماء والمحدثين - فيما رجعت إليه - لم يستشهدوا بهذا البيت على النيابة مما يدل على أنَّ الرواية المشهورة هي (وما الإصباح منك).

(١) سورة الفرقان الآية ٥١.

(٢) الكشف ٣/٣١.

(٣) النحو الوافي ٥٠٨/٢.

(٤) من أسرار حروف الجر ١٤٦.

(٥) ديوانه ١٨، الأزهية للهروي ٢٧١.

(٦) أوردتها التبريزي في شرحه للقوائد العشر ٥٢.

٦- اللام الجارة

التعريف بالحرَف:

للام استعمالات كثيرة في اللغة العربية، وتكون أصلية وزائدة. وقد أُلّف حول معانيها كتب متعدّدة منها: اللامات للزجاجي، وابن فارس، والهروي، وغيرهم. وفي هذا دليل على سعة استعمالها وتعدّد معانيها.

ويهمنا هنا اللام الجارة، وأصل معناها: الملِكُ والاستحقاق، قال سيّويه: "ولام الإضافة ومعناها الملِكُ واستحقاق الشّيء"^(١)، وتفنن النُّحاة في تشقيق معاني اللام الجارة، فأوصلها بعضهم إلى ما يربو على الثلاثين معنى.

نيابتها عن (من):

أثبت للام نيابتها عن (من) الهروي في اللامات، وابن مالك في شرح التسهيل، والإربلي في جواهر الأدب، والمرادي في الجنى، وابن هشام في المغني^(٢)، ولم يذكرها ابن قتيبة في تأويل المشكل، ولا أدب الكاتب، ولا الزجاجي في آخر كتاب حروف المعاني والصفات، ولا كراع النمل في المنتخب، ولا ابن الشجري في الأمالي، ولا ابن سيده في المخصص، في الأبواب التي تحدّثوا فيها عن نيابة الحروف، ولم يذكرها ابن فارس ولا الزجاجي في كتابي اللامات مع أنّ الزجاجي أكثر من ذكر عدد اللامات. وقال الدكتور محمد الحضري: "نادرة تلك المواضع التي قيل فيها بأن اللام تنوب عن حرف الابتداء، لبعدها بين الحرفين في المعنى"^(٣)، ولم يستشهد من ذكره من النُّحاة بآيات من القرآن الكريم على ذلك -حسب استقرائي- إلا ما ذكره الإربلي في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾^(٤)، وذكروا شاهداً كلامياً وشواهد شعرية أخرى، وهي قليلة، حتى إنّ الهروي وهو أول من ذكره في كتب النحو لم يستشهد إلا بقول واحد للعرب، وهو: سمعت لزيد صيحا^(٥). وذكر المالقي أنّ اللام تكون بمعنى (من) التبعية نحو

(١) الكتاب ٢١٧/٤.

(٢) اللامات للهروي ٤٦، شرح التسهيل ١٤٨/٣، جواهر الأدب ٧٦، الجنى ١٠٢، المغني ٢٨١.

(٣) من أسرار حروف الجر ٢٥٥.

(٤) سورة العاديات الآية ٨.

(٥) اللامات للهروي ٤٦.

الرأس للحمار، والكُمُّ للحبَّة^(١)، "وقد ذكر غيره أنَّ (اللام) تكون بمعنى (من).... ولكنهم مثله بما هو لا ابتداء الغاية لا للتبعيض"^(٢).

ومن الشواهد التي يمكن حمل اللام فيها على معنى (من) الابتدائية:

١- قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾^(٣)، قال الفراء: "وقوله ﴿وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ كقولك: ورضي منه عمله، وقد يقول الرجل: قد رضيت لك، عملك ورضيته منك"^(٤)، وكلام الفراء قد يحمل على النيابة أو على أنَّ (رضي) يتعدى بـ(من) و (إلى) أصالة.

وورد الفعل (رضي) في القرآن الكريم على أحوال:

أ- ورد متعدياً بنفسه مع ذكر المفعول، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَاءَ أَنْهَمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾^(٥).

ب- ورد دون ذكر المفعول كما في قوله تعالى: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى﴾^(٦).

ج- ورد متعدياً بنفسه إضافة إلى اللام كما في الآية المستشهد بها.

د- ورد متعدياً بالباء. كما في قوله عز وجل: ﴿وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٧).

هـ- ورد متعدياً بـ (من) كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾^(٨).

وفي قوله: ﴿وَرَضُونَ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرَ﴾^(٩).

و- ورد متعدياً بـ(عن) كما في قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ

الْعَظِيمُ﴾^(١٠).

وخرَّجت الآية على ما يأتي:

أ- ذهب الزمخشري إلى أنَّ اللام في الآية للتعليل قال: ﴿أَذِنَ لَهُ﴾، ﴿وَرَضِيَ

لَهُ﴾؛ لأجله، أي: أذن للشافع ورضي قوله لأجله. ونحو هذه اللام، اللام في قوله

(١) ورد رأي المالقي في الجنى ١٠٢، ولم أجد رأي المالقي في وصف المباني، باب اللام ٢٩٣ فما بعدها.

(٢) الجنى الداني ١٠٢.

(٣) سورة طه الآية ١٠٩.

(٤) معاني القرآن للفراء ١٩٢/٢.

(٥) سورة التوبة من الآية ٥٩.

(٦) سورة طه من الآية ٨٤.

(٧) سورة يونس من الآية ٧.

(٨) سورة النساء من الآية ١٠٨.

(٩) سورة التوبة من الآية ٧٢.

(١٠) سورة المائدة من الآية ١١٩.

تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾^(١)،

(وَمِنْ) على هذا التفسير تكون للمشفوع له، والمراد بالقول قول الشافع.

ب- إبقاء اللام على أصلها و(له) في موضع نصب صفة. والمراد رضي قولاً كائناً له،

فاللام على أصلها من معنى الاختصاص، ويكون المراد قول المشفوع^(٢).

ج- وذكر الدكتور محمد الحضري سبب تعدي الفعل بنفسه واللام فقال: "وجاءت اللام

فيه مؤذنة بالاختصاص، وهو ما يستدعيه مقام المأذون له بالشفاعة، ومنزلة الخطوة

عند ربّه، حيث يسمع لشفاعته، حيث لا شفاعة لغيره، ويستجيب له حين لا

يستجيب لسواه، وهو عين الكمال، وغاية الرضا، لذا جاءت اللام مؤكدة

اختصاصه بهذا الشرف، وهو ما يفوت لو قلت: ورضي قوله"^(٤).

٢- قوله تعالى: ﴿اَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾^(٥)، أي اقترب من الناس

فاللام نائية عن (مِنْ)، وقيل نائية عن (إلى). قال الألوسي: "واللام صلة لاقترب كما هو

الظاهر وهي بمعنى (إلى) أو بمعنى (مِنْ)، فإن (اقترب): افتعل من القرب ضد البعد، وهو

يتعدّى بـ(إلى) و بـ(مِنْ)، واقتصر بعضهم على القول بأنها بمعنى (إلى) فقليل فيه تحكّم

لحديث تعدّى القرب بهما، وأجيب بأنه يمكن أن يكون ذلك؛ لأنّ كلا [من]^(٦) (مِنْ)

و(إلى) اللتين هما صلتا القرب بمعنى انتهاء الغاية إلا أنّ (إلى) عريقة في هذا المعنى، و(مِنْ)

عريقة في ابتداء الغاية فلذا أوترّ التعبير عن كون اللام المذكورة بمعنى انتهاء الغاية كالتّي في

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْمَلُوا الصَّالِحَاتِ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٧) القول بأنها بمعنى (إلى) واقتصر عليه، وفي الكشف

المعنى على تقدير كونه صلة لاقترب: اقترب من الناس؛ لأنّ معنى الاختصاص وابتداء الغاية

كلاهما مستقيم يحصل به الغرض"^(٨)، فالألوسي يرجّح أن تكون (مِنْ) المعدّى بها فعل

الاقترب لانتهاء الغاية؛ لأنّ الابتداء لا يلائم مواقع استعمال تلك الكلمة. وذكر ابن مالك

(١) الأحقاف من الآية ١١.

(٢) الكشف ٥٥٤/٢، وقال بقوله أبو حيّان في تفسير البحر المحيط ٢٨٠/٦، السمين في الدرّ المصون

١٠٨/٨.

(٣) روح المعاني ٥٧٣/١٦.

(٤) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم ٢٥٧.

(٥) سورة الأنبياء الآية ١. ولم يذكر النّبيّة في هذه الآية كثير من أصحاب كتب معاني القرآن وإعرايه

كالفرّاء، والأخفش، والزّجاجي، والنّحاس في الإعراب (ولم ترد سورة الأنبياء في معاني القرآن له)،

وأبي البركات الأنباري، والعكبري.

(٦) زيادة يقتضيهما السياق.

(٧) سورة الزّلزلة الآية ٥.

(٨) روح المعاني ٤/١٧.

أَنَّ (قربت منه) مساوٍ لـ (قربت إليه)^(١) فجعل (من) فيه لانتهااء الغاية، وقال الكفوي: "وَمَا يشهد بذلك أَنَّ فعل الاقتراب كما يستعمل بـ (من)، يستعمل أيضًا بـ (إلى)، ولم يذكر أحد في معاني كلمة (إلى) أَنَّ تكون لابتداء الغاية، والأصل أَنَّ تكون الصلتان بمعنى، فيحمل (من) على (إلى) فعلم أَنَّ المراد بها انتهاء الغاية"^(٢). ولنا على كلام الكفوي الملاحظ الآتية:

أ- أَنَّ قوله: (لم يذكر أحد في معاني كلمة (إلى) أَنَّ تكون لابتداء الغاية) غير مسلم له، وقد سبق بيان ذلك عند الحديث عن نيابة (إلى) عن (من).

ب- قال (والأصل أَنَّ تكون الصلتان بمعنى) وهذا لا يلزم فإنَّ الفعل الواحد قد يتعدى بأكثر من حرف جر دون أَنَّ تتساوى المعاني.

وذكر الرُّخْشَرِي أَنَّ السلام في الآية لا تخلو من أَنَّ تكون صلة تتعلق باقتراب، أو تأكيدًا لإضافة الحساب إليهم^(٣)، ورد أبو حيان كونهما للتأكيد لأمر منها: أَنَّ التوكيد يكون متأخرًا عن المؤكد، ولأنَّها تحتاج إلى ما تتعلق به ولا يمكن تعلُّقها بـ (حسابهم)؛ لأنَّه مصدر موصول ولا يتقدَّم معموله عليه^(٤).

٣- قوله تعالى: ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾^(٥)، لم تذكر كتب النحو- التي رجعت إليها- هذه الآية في حديثها عن النيابة ولكنني ألمح فيها إمكان القول بنيابة (اللام) عن (من) بدليل مجيء الانتهاء بعدها، والدُّلُوك في اللغة: الميل، وغسق الليل: ظلمته. وفُسِّرَ الدُّلُوك في الآية بالزَّوال وهو اختيار الأكثرين من الصَّحابة والتابعين. وقيل: الدُّلُوك: الغروب وهو قول بعض الصَّحابة^(٦)، ونقل الرَّاظِي عن الأزهرِي قوله: "الأولى حمل الدُّلُوك على الزَّوال في نصف النهار، والمعنى: أي أدماها من وقت زوال الشَّمْس إلى غسق اللَّيْلِ"^(٧)، وعلى هذا التفسير تدخل في الآية الصَّلوات الخمس^(٨)، وما بعد (إلى) داخل فيما قبلها فتدخل صلاة المغرب والعشاء لأنَّهما في الغسق^(٩). وعدَّ بعضهم اللام للسبب والأجل؛ لأنَّ الصلاة تجب بزوال الشَّمْس فيجب

(١) شرح التَّسْهِيل ١٣٦/٣، وينظر الجني ٣١٢، ونسب المرادي إلى ابن مالك قوله: "قربت منه مساوٍ لتقرَّبَتْ إليه" لا لتقرَّبَتْ إليه. ويبدو أَنَّ ما في الجني أقرب.

(٢) الكَلِّيَّات ٢٣٥/٤، ونقل ذلك الألوْسي في روح المعاني ٤/١٧.

(٣) الكَشَّاف ٥٦١/٢.

(٤) تفسير البحر المحيط ٢٩٦/٦.

(٥) سورة الإسراء الآية ٧٨.

(٦) تفسير الرَّاظِي ٢١/٢١، تفسير ابن كثير ٥٣/٣.

(٧) تفسير الرَّاظِي ٢٢/٢١.

(٨) الكَشَّاف ٤٦٢/٢، تفسير الرَّاظِي ٢٢/٢١، تفسير البحر المحيط ٧٠/٦.

(٩) معاني القرآن للقرَّاء ٢١٩/٢، تفسير البحر المحيط ٧٠/٦.

إقامتها لأجل الدلوک^(١)، ومن النُحاة من عدَّ (اللام) في الآية بمعنى (بعد)^(٢)، وعلى هذا المعنى قد يلزم تقدير (من) قبل (بعد)؛ ليصح مقابلتها بـ(إلى)، ويمكن أن يجعل من هذا قولهم: فلان يعمل في عمله لثلاث سنوآت، أي منذ ثلاث سنوآت، ونحو ذلك. ومعنى (بعد) واضح في قول مُتَمِّم بن نُؤَيْرَة يرثي أخاه مالکًا:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا

أي: بعد طول اجتماع^(٣).

٤- قول العرب: سمعت لزید صیاحًا، أي: من زید، ذکر هذا القول الطروي في اللامات^(٤)، ولم يستشهد بغيره كما ذكره غيره^(٥).

٥- قول جرير:

لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا - وَأَنْفُكَ رَاغِبٌ - وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ^(٦)

أي: منكم، ولحقق جواهر الأدب دكتور حامد أحمد نيل، تعليق مرض على هذا البيت يقول فيه: "جعل" (اللام) بمعنى (من) يُفسد المعنى؛ لأنه يدل على المشاركة وهو لا يريد بها بدليل (لنا الفضل في الدنيا) وأفعل هنا للزيادة المطلقة دون مشاركة فاللام للتعليل، أي: نحن أفضل بالنسبة لكم، لا بالنسبة لغيركم. فنحن منفردون بالفضل في الدنيا والآخرة^(٧).

٦، ٧- قول الشاعر:

فَإِنَّ قَرِينَ السُّوءِ لَسْتُ بِوَاجِدٍ لَهُ رَاحَةً مَا عِشْتُ حَتَّى تُفَارِقَهُ

أي: منه راحة. وقول محمد بن أبي شحاذ الضبي:

إِذَا الْحُلُمُ لَمْ يَغْلِبْ لَكَ الْجَهْلُ لَمْ تَزَلْ عَلَيَّكَ بَرُوقُ جَمَّةٍ وَرَوَاعِدُ.

أي لم يغلب منك الجهل.

واستشهد ابن مالك في شرح التسهيل على النباة بالبيتين السابقين^(٨).

(١) تفسير الرّازي ٢٢/٢١ نقلا عن الواحدي، تفسير البحر المحيط ٧٠/٦.

(٢) الأمالي الشجرية ٢٧١/٢، شرح التسهيل ١٤٧/٣، المغني ٢٨١، تفسير البحر ٧٠/٦.

(٣) تفسير البحر المحيط ٧٠/٦.

(٤) اللامات ٤٦.

(٥) الجني الدّاني ١٠٢، المغني ٢٨١، الطمع ٣٢/٢.

(٦) ديوانه ٣٤٤، واستشهد بهذا البيت على النباة كل من: ابن مالك في شرح التسهيل ١٤٨/٣، والإربلي في جواهر الأدب ٧٦، والمرادي في الجني الدّاني ١٠٢، وابن هشام في المغني ٢٨١.

(٧) جواهر الأدب ٧٦ هامش رقم ٣.

(٨) شرح التسهيل ١٤٨/٣.

ثانيًا: الظروف

دون

جاء في التهذيب نقلاً عن ابن الأعرابي: "يقال أدنُ دونك، أي: اقترَب" ^(١)، وقال الأزهري: "وقال أبو الهيثم في قوله:

يَزِيدُ يَغُضُّ الطَّرْفَ دُونِي

أي: ينكسه فيما بيني وبينه من المكان، يقال: أدنُ دونك، أي اقترَب منِّي في ما بيني وبينك" ^(٢). وذكر ابن سيده في المخصص أنَّ (دونَ) تكون مكان (منْ) فقال: "وتوضع (دونَ) مكان (منْ) فيُقَال: أدنُ دوني أي منِّي" ^(٣).

ولم يذكر هذا المعنى غيره من اللغويين الذين أفردوا النِّبَاةَ بأبواب أو فصول خاصة.

(١) تهذيب اللغة (دون) ١٧٩/١٤.

(٢) تهذيب اللغة (دون) ١٨١/١٤.

(٣) المخصص ٦٩/١٣.

المبحث الثالث أدوات انتهاء الغاية نيابة

وتتقسم إلى:

أولاً: حروف الجر وهي: الباء، على، في،
اللام، من.

ثانياً: حروف العطف وهي: أو، الفاء.

أولاً: حروف الجر

١- الباء

نيابة الباء عن (إلى):

ومن ذكر نيابة (الباء) عن (إلى): كراع النمل، والمرادي، وابن هشام^(١)، ولم يذكرها ابن قتيبة ولا ابن مالك في شرح التسهيل.

وإذا حاولنا الربط بين معنى (إلى) التي لانتهااء الغاية، و(الباء) التي للإلصاق نرى أنَّ الشيء إذا انتهى إلى الشيء فقد التصق به.

ومن أمثلة النيابة:

١- قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾^(٢).

أي أحسن إليَّ، وذكر أبو حيان أنَّ الفعل (أحسن) أصله أن يتعدَّى بـ(إلى) وقد يتعدَّى بالباء، وقد تعدَّى هذا الفعل في القرآن الكريم بعدة أحرف منها: (إلى) والباء واللام، وقال دكتور محمد الحضري: "ولا أدري سبباً لجعل حرف الغاية هو الأصل في تعدية هذا الفعل به، مع أنه لم يرد في القرآن معدَّى بـ(إلى) إلا مرة واحدة.... وورد خمس مرات معدَّى بالباء"^(٣).

وعُرِّجَت الآية على غير النيابة على أقوال:

أ- ذكر الزمخشري أنَّ الفعل (أحسن) يتعدَّى بالباء و(إلى)، وكذلك (أساء) يقال: أساء إليه وبه^(٤)، وذكر الزمخشري (أساء) خاصة؛ لأنَّ الفعل قد يشابه نقيضه في التعددي واللزوم، ومن أمثلة تعدِّي أساء بالباء:

أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةٌ لَدُنَّا وَلَا مَقْلَبَةٌ إِنْ ثَقَلَتْ^(٥)

ونقل ذلك: السمين في الدرر، أبو حيان في البحر، والألوسي في روح المعاني^(٦).

وقال ابن عطية بعد أن ذكر أنَّ (أحسن) يتعدَّى بالباء و(إلى) و(في): "وأليقها

(١) المنتخب ٦١٧/٢، الجني الداني ٤٥، مغني اللبيب ١٤٣.

(٢) سورة يوسف من الآية ١٠٠، مَن قال بنبابة الباء عن (إلى) في هذه الآية: ابن هشام في المغني

١٤٤، ١٤٤٤، والسيوطي في الجمع ٢١/٢، وذكرها العكبري في التبيان ٧٤٦/٢.

(٣) من أسرار حروف الجر ١٩٧.

(٤) الكشف ٣٤٤/٢.

(٥) الكشف ٣٤٤/٢، وينظر تفسير البحر المحيط ٣٤٩/٥، الدرر المصون ٥٥٨/٦، روح المعاني ٥٧/٧.

(٦) الدرر المصون ٥٥٨/٦، البحر ٣٤٨/٥، روح المعاني ٥٧/٧.

يوسف قوله (بي)؛ لأنه إحسان درج فيه دون أن يقصد هو الغاية التي صار إليها^(١)، ويبدو أن نبي الله يوسف عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام بعد رحلة العناء التي مرَّ بها لم يكف بالتعبير عن انتهاء الإحسان إليه بل استشعر بالتصاق إحسان الله به فمضى يعدد نعم الله عليه^(٢)، كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ﴾^(٣)، وهذا أحسن الوجوه؛ لأن الفعل (أحسن) قد تعدى في القرآن الكريم بعدة أحرف.

ب- خرج العكيري على تقدير مفعول أي: وقد أحسن صنعه بي^(٤)، وأخذ على هذا بأن فيه "حذف المصدر وإبقاء معموله وهو ممنوع عند البصريين"^(٥).

ج- وخرجت على تضمين (أحسن) معنى لطف^(٦)، قال الألوسي: "ولا يخفى ما فيه من اللطف إلا أن بعضهم أنكر تعدية (لطف) بالباء، وزعم أنه لا يتعدى إلا باللام فيقال: لطف الله تعالى له، أي: أوصل إليه مراده بلطف، وهذا ما في القاموس، لكن المعروف في الاستعمال تعديه بالباء، وبه صرح في الأساس وعليه المعول"^(٧).

٢- أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: ذكر بعض النحاة أن الباء هنا بمعنى (إلى)، قال الرضي: "لأن معنى (أعوذ به): ألتجئ إليه وأفر إليه، فالباء هاهنا أفادت معنى الانتهاء"^(٨)، وتبعه الدسوقي^(٩)، وكلام الرضي فيه تضمين (أعوذ) معنى التجئ، وتضمين الباء معنى (إلى). وذكر ابن الحاجب أن الانتهاء هنا غير مقصود؛ لأن المعنى لا يقتضي إلا المبتدأ منه^(١٠).

٣- قول زهير:

وَيَبْقَى نَيْنًا قَدْ ذَغَ وَتَلَفُوا إِذَا قَوْمٌ بِأَنْفُسِهِمْ أَسَاؤُوا^(١١)

- (١) المحرر الوجيز ٢٨٢/٣.
- (٢) من أسرار حروف الجر ١٩٩.
- (٣) سورة يوسف من الآية ١٠٠.
- (٤) التبيان للعكيري ٧٤٦/٢، وينظر المحرر الوجيز ٢٨٢/٣ (أوقع وناط إحسانه بي)، ونقله عنه السمين في الدرر ٥٥٨/٦.
- (٥) الدرر المصون ٥٥٨/٦، روح المعاني ٥٧/١٣.
- (٦) الجنى ٤٥، تفسير البحر ٣٤٩/٢.
- (٧) روح المعاني ٥٧/١٣.
- (٨) شرح الرضي على الكافية ٢٦٥/٤.
- (٩) حاشية الدسوقي ٣١٧/١.
- (١٠) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٢/٢، وينظر أسرار النحو ٢٧١.
- (١١) ديوانه ٨٩.

أي: إلى أنفسهم. ذكر ذلك كراع النمل في المنتخب^(١)، ويمكن أن يُقال فيه ما قيل في الآية الكريمة.

٢- على

نبايته عن (إلى):

يبدو أنَّ نبأه (على) عن (إلى) لم تشتهر عند النحاة فلم يثبتها كثير مِّن أثبت النبأه أو ذكرها، ولم أجد شاهداً صريحاً في كتب النحاة عن تناوب الحرفين مع أنَّ لفظيهما متقاربان، وأنهما قد تتعاقبان على الفعل الواحد كما في: (أنزل إليه) و(أنزل عليه) في القرآن الكريم، وقد علل الزمخشري ذلك "لوجود المعنيين جميعاً؛ لأن الوحي ينزل من فوق، وينتهي إلى الرسل، فجاء تارة بأحد المعنيين، وأخرى بالآخر"^(١). وللدكتور محمد الخضري رأي وجيه في أسرار تعدية الفعل بالحرفين؛ ذلك لأنه تتبع مادة الإنزال في القرآن الكريم فأحصى سبعة وعشرين موضعاً، عُذِّيت فيها بـ(إلى) ومثلها بـ(على) فيما يخص بإنزال الوحي على النبيين فقال: "وتفسير ذلك عندي أنَّ هذا التساوي هو دليل على التوازن بين مواطن التشريف ومواطن التكليف، أو قل إنه تكافؤ الحقوق والواجبات، وذلك إذا نحن سلّمنا للإسكافي بأنَّ (على) تأتي دالة على التشريف، و(إلى) تنحو منحى التشديد في التبليغ والعمل بالمنزل، ونحن مُسلِّمون له ذلك إن شاء الله"^(٢). ويشير في نصّه هذا إلى قول الخطيب الإسكافي في درة التنزيل: "فكان المراد في المواضع التي استعملت فيها (إلى) أنه تنأى إلى حيث لا مدى وراءه من عالم سنه مقصوره عليه، فكل موضع عدي منه الإنزال بـ(على) فإن المراد به أنه شرفك وأعلى بذلك ذكره"^(٣).

ومن الشواهد التي يمكن القول فيها بنباية (على) عن (إلى):

قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْدُوا عَلَىٰ حَرْفِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَّامِينَ﴾^(٤)، والآية وردت في سياق الحديث عن أهل الجنة الذين يتوا أمرهم أنَّ يغدوا إلى جنتهم فيجنوا حصاها ويستأثروا به لأنفسهم ولا يطعموا المساكين. وقد ورد الفعل (غدا) في القرآن الكريم متعدياً بـ(مِنْ) كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ عَلَوْتُ مِنْ أَهْلِكَ﴾^(٥)، كما ورد متعدياً بـ(على) في السورة نفسها: ﴿وَعَدُوا عَلَىٰ حَرِّ قَلْبَيْنِ﴾^(٦).

وفي تخريج الآية أقوال للنحاة على النحو الآتي:

أ- ذكر الزمخشري قولين هما:

- (١) الكشاف ٤٤٢/١.
- (٢) من أسرار حروف الجر ١٠٧.
- (٣) درة التنزيل ٤٠٣.
- (٤) سورة القلم الآية ٢٢.
- (٥) سورة آل عمران من الآية ١٢١.
- (٦) سورة القلم الآية ٢٥.

١- أنه قيل: **﴿اغْدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ﴾**، ولم يقل: إلى حركم؛ لما كان الغدو إليه ليصرموه ويقطعوه؛ كان غدواً عليه، كما تقول: غدا عليهم العدو، وذكر الألوسي: أنه يجوز أن يكون (من غدا عليه) إذا غار لا من (غدا). بمعنى البكور، و"يكون قد شبه غدوهم لقطع الثمار بغدو الجيش على شيء؛ لأن معنى الاستعلاء والاستيلاء موجود فيه، وهو الصرم والقطع، ويكون هنالك استعارة تبعية وجوز أن تعتبر الاستعارة تمثيلية"^(١)، وأيد هذا الرأي الدكتور محمد الحضري؛ لأنَّ جوَّ الآيات يتطلب الاستعلاء والسيطرة كما ذكر، حيث إنَّ (على) تكررت في الآيات أربع مرات^(٢) في قوله تعالى: **﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ﴾**^(٣)، وقوله: **﴿أَنْ اغْدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ﴾**^(٤)، وقوله: **﴿أَنْ لَا يَدْخُلْنَهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ﴾**^(٥)، ثم قال: **﴿وَعْدُوا عَلَى حَرْثِ قَدِيرِينَ﴾**، وكذلك فإن الكلمات تساهم في دعم الاستعلاء (قادرين - صارمين - التوكيد في يَدْخُلْنَهَا؛ لذا جاءت (على) دون (إلى) كما في قوله تعالى: **﴿فَرَاغَ إِلَى إِلَهِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ﴾** فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ^(٦)، فجاءت (إلى) للتعبير عن انتهاء المسير إليها خفية، وجاءت (على)؛ لتدل على معنى الاستعلاء والتمكن منها والقهر لها^(٧).

٢- أنَّ الغدو ضمن معنى الإقبال كقولهم: يُغْدَى عليه بالجفنة ويراح، أي: فاقبلوا على حركم باكرين^(٨).

ب- ذهب أبو حيَّان إلى أنَّ (غدا) يتعدَّى بـ(على) كما في حفظه، ومثَّل بنظيره (بكر) كما في قول الشاعر:

بَكَرْتُ عَلَيْهِ غُدْوَةً فَرَأَيْتُهُ قُوداً عَلَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَادِلُهُ^(٩)

وذكر أبو حيَّان أنَّ القول بتعدِّي (غدا) بـ(إلى): "يحتاج.... إلى نقل بحيث يكثر ذلك فيصير أصلاً فيه، ويتأول ما خالفه"^(١٠)، ومما يؤنس بتعدي (غدا) بـ(على) أنَّ الفعل

(١) روح المعاني ٣٥/٢٩.

(٢) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم ٩٨.

(٣) سورة القلم من الآية ١٩.

(٤) سورة القلم من الآية ٢٢.

(٥) سورة القلم الآية ٢٤.

(٦) سورة الصافات من الآيات ٩١ إلى ٩٣.

(٧) من أسرار حروف الجر ١٠٠.

(٨) الكشف ١٤٤/٤.

(٩) تفسير البحر المحيط ٣١٢/٨.

(١٠) تفسير البحر المحيط ٣١٢/٨.

(غدا) لم يتعدَّ بـ(إلى) في القرآن الكريم، وأنَّ (بكر) يتعدَّى بـ(على) وهو مرادف (غدا)،
كما ذكر أبو حيَّان. ومن تعدي (غدا) بـ(على) قول الشاعر:
وقد تغدو على ثبةٍ كرامٍ نشاوى واجدين لما نشاء^(١)

٣- في

نيابته عن (إلى):

أثبت لـ(في) نيابتها عن (إلى) كل من: ابن قتيبة، وكراع النمل، والهروي، وابن سيده، وابن الشجري، والإربلي، وابن هشام^(١)، وذكره الرضوي، والمالقي، والمرادي^(٢). وثمة علاقة وثيقة بين معنى (في) و(إلى)؛ ذلك لأن (في) للظرفية و(إلى) للانتهاء، وسبق أن ذكرنا علاقة (إلى) بالباء التي للإلصاق، والظرفية فيها التصاق بل هي أشد التصاقاً من الانتهاء؛ لأن الشيء إذا دخل في الشيء فهذا يعني أنه انتهى إليه أولاً ولم يقف عند هذا الحد بل تجاوز حد الانتهاء إلى التمكن فيه.

ومن شواهد النيباء:

- ١- قوله تعالى: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَىٰ آبَائِهِمْ﴾^(٣)، أي: إلى أفواههم بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّا رَأَوُوهُ يُرَدُّ﴾^(٤)، وإذا تبعنا الفعل (رَدَّ) في القرآن وهو متعد بنفسه نجد له حالات من حيث ذكر حرف الجر بعده إضافة إلى تعديده بنفسه وهي:
 - أ- جاءت بعده (إلى) وهو الغالب، كما في قوله تعالى: ﴿فَرُدِّدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ﴾^(٥).
 - ب- جاءت بعده (على) كما في قوله تعالى: ﴿رُدُّوْهَا عَلَيَّ﴾^(٦).
 - ج- جاءت بعده (اللام) كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكُرَّةَ عَلَيْهِمْ﴾^(٧).
 - د- جاءت بعده (في) كما في الآية السابقة.
 - هـ- جاءت بعده (عن) كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَرُدُّوكُم عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا﴾^(٨).
 - و- جاءت بعده (الباء) كما في قوله تعالى: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ﴾^(٩).

(١) أدب الكاتب ٣٩٩، المنتخب ٦٠٥/٢، الأزهية ٢٧١، للمخصص ٦٦/١٣، الأمالي الشجرية

٢٦٧/٢، جواهر الأدب ٢٨٠، الغني ٢٢٥.

(٢) شرح الرضوي على الكافية ٢٧٩/٤، رصف المباني ٤٥١، الجنى الداني ٢٥٢.

(٣) سورة إبراهيم من الآية ٩، واستشهد بهذه الآية على النيابة أصحاب الكتب التي ذكرناها في هامش (١) من هذه الصفحة.

(٤) سورة القصص من الآية ٧.

(٥) سورة القصص من الآية ١٣.

(٦) سورة ص من الآية ٣٣.

(٧) سورة الإسراء من الآية ٦.

(٨) سورة البقرة من الآية ٢١٧.

(٩) سورة الأحزاب من الآية ٢٥.

ولم يتعدَّ بالحرف (في) إلا في الآية المذكورة، ولعل هذا سبب قول النُّحاة بالنيابة. واختلف النُّحاة والمفسرون في مرجع الضمائر الثلاثة في قوله عز وجل: ﴿فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِى أَفْوَاهِهِمْ﴾ ضمير الرفع (الواو)، وهاء الغائب (ي) (أيديهم) و(أفواههم)، كما اختلفوا في معنى أيديهم فقيل المراد اليد الجارحة، وقيل المراد النِّعم مجازاً^(١)، وقيل إنَّ المشهور أنَّ يد النعمة تجمع على أيادٍ، واليد الجارحة تجمع على أيدي^(٢)، إلا أنَّ جمع يد النعم على أيدي "لا يكسر باباً ولا ينقض أصلاً، وبحسبنا أنَّ الزجاج قد قدره وتأول عليه"^(٣)، وكذلك اختلف النُّحاة في ذكر الحرف المنوب عنه فذهب بعضهم إلى أنَّ (في) نائبة عن (إلى) - كما تقدَّم -، وذهب آخرون إلى أنها:

- نائبة عن الباء^(٤) وتكون (الأيدي) هنا بمعنى النعم أي ردوا نعم الرسل بأفواههم، وقال الفرَّاء: "وقد وجدنا من العرب من يجعل (في) موضع الباء فيقول: أدخلك الله بالجنة، يريد: في الجنة"^(٥)، ونقل ذلك الزجاج^(٦).

- وذهب بعضهم إلى أنها نائبة عن (على) أي: فردوا أيديهم على أفواههم ضحكاً واستهزاءً، ذكر ذلك السمين في الدر^(٧) ضمن آراء كثيرة، ويبدو أنه فهمه من قول الزُّخَشَرِي: "فردوا أيديهم في أفواههم غيظاً وضجراً مما جاءت به الرسل كقوله: ﴿عَصُوا عَلَيْكُمْ الْأَمْلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾"^(٨)، أو ضحكاً واستهزاءً كمن غلبه الضحك فوضع يده على فيه"^(٩)، ولم يصرِّح الزُّخَشَرِي بالقول بالنيابة.

وخرُجَت الآية على غير النيابة بإبقاء الحرف على أصل معناه على سبيل المجاز والمبالغة في التكنيد، وذهب أبو عبيدة إلى أنَّ هذا ضربٌ مثل أي: لم يؤمنوا ولم يجيبوا. والعرب تقول للرجل إذا سكَّت عن الجواب وأمسك يده في فيه: ردَّ يده في فيه، وتبعه الأخفش، وأنكره القتيبي؛ لأنه لم يسمع أحد من العرب يقول رد يده في فيه إذا ترك ما أمر به، ومن سمع

(١) تنظر آراؤهم في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٦/٣، الاقتصاب ٢٧٤/٢، الكشف ٣٦٩/٢، المحرر الوجيز ٣٢٦/٣، الدر المصون ٧٣/٧، تفسير البحر المحيط ٤٠٩، ٤٠٨/٥، روح المعاني ١٨٣/١٣.

(٢) المحرر الوجيز ٣٢٧/٣، (نقلاً عن القاضي أبي محمد)، وينظر روح المعاني ١٨٤/١٣.

(٣) المحرر الوجيز ٣٢٧/٣.

(٤) معاني القرآن للفرَّاء ٧٠/٢، الدر المصون ٧٣/٧، تفسير البحر المحيط ٤٠٨/٥.

(٥) معاني القرآن للفرَّاء ٧٠/٢.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٦/٣.

(٧) الدر المصون ٧٣/٧.

(٨) سورة آل عمران من الآية ١١٩.

(٩) الكشف ٣٦٩، ٣٦٨/٢.

حجة على من لم يسمع^(١)، وعلى قول أبي عبيدة يكون هذا من مجاز التمثيل^(٢)، وقال ابن السيد: "و(في) هاهنا على بابها المتعارف في اللغة؛ لأن الأيدي ها هنا لا يخلو أن يراد بها الأيدي التي هي الجوارح، والأيدي التي هي النعم، فإن كان المراد بها الجوارح فالمعنى: أنهم عضوا أيديهم من الغيظ على الرسل، فيكون قوله تعالى: ﴿عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَئِمِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ ولا يعضون على أيديهم إلا بأن يدخلوها في أفواههم....، وإذا كان المراد بالأيدي النعم، فالمعنى أنهم ردوا كلام الرسل وإنذارهم عليهم فلم يقبلوه.... فصار هذا بمنزلة قول القائل: رددت كلامه في فيه إذا لم تقبله منه، فالأيدي والأفواه على هذا التأويل للرسل، وهي في القول الأول للكفار"^(٣)، وذكر الرضي أن الأولى إبقاؤها على أصلها والمراد التمكين^(٤)، وذكر المالقي أنهم إذا ردوا أيديهم إلى أفواههم فقد أدخلوها فيها^(٥)، والأولى بقاء (في) على أصلها من الدلالة على الظرفية.

٢- قوله تعالى: ﴿أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تَنْزِلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ﴾^(٦)، وجاءت الآية في سلسلة مقترحات اقترحها مشركو مكة على النبي - صلى الله عليه وسلم - ليؤمنوا به. وحملت (في) على النبأية قال الفراء: "المعنى إلى السماء. غير أن جوازه أنهم قالوا: أو تضع سلماً فترقى عليه إلى السماء، فذهبت (في) إلى السلم"^(٧)، وفي كلام الفراء تقدير كلمات كثيرة وهو مبني على أن ترقى يتعدى بـ(إلى)، وتتبع الفعل (ترقى) في القرآن الكريم نحوه ورد مرتين متعدياً بـ(في) هذه إحداهما والأخرى في قوله تعالى: ﴿فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ﴾^(٨).

وفي تخريج الآية على غير النبأية الآراء الآتية:

أ- خرج الرُّخْشَرِي الآية على حذف مضاف، أي: في معارج السماء فحذف المضاف^(٩).

ب- ذكر ابن عطية أن المراد من (في السماء) أي: في الهواء علواً....، أو يكون المراد السماء المعروفة وهو أظهر^(١٠)، فإذا كان المعنى في الهواء، كانت (في) على بابها.

(١) تفسير البحر المحيط ٤٠٩/٥، الدر المنثور ٧٤٠٧٣، روح المعاني ١٨٤/٧.

(٢) تفسير البحر المحيط ٤٠٩/٥، روح المعاني ١٨٤/١٣.

(٣) الاقتضاب ٢٧٥، ٢٧٤/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢٧٩/٤.

(٥) رصف المباني ٤٥١.

(٦) سورة الإسراء من الآية ٩٣.

(٧) معاني القرآن ١٣١/٢، وينظر روح المعاني ١٦٢/١٥.

(٨) سورة ص من الآية ١٠.

(٩) الكشف ٤٦٦/٢، وينظر تفسير البحر المحيط ٨٠/٦.

(١٠) المحرر الوجيز ٨٥/٣.

ج- قال دكتور الحضري: "لو قال: أو ترقى إلى السماء، لما عبر عن مُرادهم باختراق السماء والتغلغل فيها حتى يصل إلى عرش ربّه، ويأتيهم بكتاب من عنده، وهم يشاهدون رقيه ويرقبون عودته والكتاب في يده.... وفي ذلك مبالغة في رفضهم الإيمان به"^(١).

٣- قول علقمة بن عبده:

طحا بك قلب في الحسان طروبُ
أي إلى الحسان ، وطحا بك: ذهب بك^(٢).

(١) من أسرار حروف الجر ١٣٨، ١٣٩.

(٢) الأمالي الشجرية ٢٦٧/٢.

٤ - اللام

نيابتها عن (إلى):

سبق أن ذكرنا شدة ارتباط اللام بـ(إلى) لفظاً ومعنى^(١)، وقد أثبت لها معنى النيابة عن (إلى) كثير من النحويين واللغويين إذ يمكن القول بأن جميع من عقد للنيابة أبواباً أو ذكرها في حديثه عن حروف الجر قد ذكر نيابة اللام عن (إلى) فقد ذكرها: ابن قتيبة، وكراع النمل، والزجاجي، والهرودي، وابن مالك، والإربلي، وابن هشام، والسيوطي^(٢)، وغيرهم، وقال ابن مالك في الألفية:

للاتها (حتى) ولأمّ و(إلى)

وكلام ابن مالك هذا يوهم أن اللام تفيد الانتهاء أصالة كـ(إلى) وإلا لما خصّها بالذكر واصطفاها مع أنه أثبت انتهاء الغاية بالنيابة، لغيرها من الأدوات ولم يذكرها، والحقيقة أنه لا يمكن عدّ اللام من أدوات انتهاء الغاية أصالة؛ لأن المعنى الأصلي لها الاختصاص، ومعنى انتهاء الغاية نائب، ولم يذكرها سيويه في أدوات الانتهاء حين قال: "وأما (إلى) فمتهى لابتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا، وكذلك (حتى)"^(٣). وقد ذكر معنى الانتهاء لها كثير من النحاة في باب النيابة حتى إن ابن مالك نفسه في شرح التسهيل أثبت للام موافقة (إلى)^(٤) و(إلى) موافقة اللام^(٥)، ويبدو أن ابن مالك في ألفيته خصّ اللام بالذكر دون غيرها لأسباب:-

١- لأن اللام أقوى الأدوات شبهاً بـ(إلى) لفظاً ومعنى، فكثير من الأفعال تتعدى بهما، وقد عد المألقي نيابة اللام عن (إلى) قباسية.

٢- قد يكون ذلك لإقامة النظم، وهذا احتمال مرجوح.

وقد تابع ابن مالك بعض شراح ألفيته فاثبتوا لها هذا المعنى، ولكنهم حكموا عليه بالقلّة، قال ابن عقيل: "واستعمال اللام لانتهاء قليل"^(٦)، وكذلك قال المرادي^(٧)، ويبدو أن الأستاذ عباس حسن ارتضى عدّ اللام لانتهاء الغاية فقال: "وبين حروف الجر ثلاثة تشترك في انتهاء الغاية

(١) تنظر ص .

(٢) تأويل المشكل ٥٧٢، المنتخب ٦١٠/٢، حروف المعاني والصفات ٧٧، اللامات للزجاجي ١٤٣، الأزهية ٢٨٧، شرح التسهيل ١٤٧/٣، جواهر الأدب ٧٦، المغني ٢٨٠، الجمع ٣٢/٢.

(٣) الكتاب ٢٣١/٤.

(٤) شرح التسهيل ١٤٧/٣.

(٥) المصدر السابق ١٤٢/٣.

(٦) شرح ابن عقيل ١٨/٢.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢٠٥/٢.

هي: (إلى-اللام-حَتَّى) ^(١). والراجح ما ذكرنا من أن اللام تفيد الانتهاء نيابة عن (إلى)؛ لأنَّ اللام لا تدلُّ في أصل الوضع على الانتهاء. وقد ذكر المالقي الفرق بينهما فقال: "والوصلة موجودة في معنى (إلى) واللام، وهي موجودة فيهما حيثما كانا، وإن كان بينهما فرق من حيث إنَّ (إلى) لانتهاء الغاية، واللام عارية عنها. فاللام أقرب الحروف لفظاً ومعنى إلى (إلى) من غيرها" ^(٢). والشواهد على النيابة كثيرة في كتب النحور واللغة أكثرها من القرآن الكريم، ومن تلك الشواهد:

- ١- قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ ^(٣) أي: أوحى إليها، والآية تتحدث عن أهوال يوم القيامة حيث تخرج الأرض أنفاسها بوحى الله لها، وقال النحاة بالنيابة؛ لأن الأصل في هذا (إلى) كما قال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ ^(٤)، جاء في العين: "وأوحى الله إليه، أي: بعثه، وأوحى إليه: ألهمه، وقوله عز وجل: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ أي: ألهمها، وأوحى لها معناه، وأوحى إليها في معنى الأمر. قال الله عز وجل: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ ^(٥). وذهب أبو حيان إلى أن سبب تعدي (أوحى) باللام خلاف المشهور هو مراعاة الفواصل ^(٦) في قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾، ونقد كلامه دكتور محمد الخضري فقال: "ومع أن رعاية الفواصل لون من الجمال الموسيقي المؤثر، وهو لا شك مما يقصد إليه النظم الكريم أخذاً بالأذان والقلوب، إلا أنه لا يفسر اللفظ، ولا يستكره لتحقيق هذا الغرض" ^(٧). ويتبع فعل الوحي في القرآن الكريم نحوه متعدياً بنفسه، وقد جاءت بعده أحرف جر مختلفة فجاءت بعده (إلى) في جميع المواضع إلا في المواضع الآتية:
- أ- جاءت بعده اللام في الشاهد الذي ذكرناه، ولم تأت في غير هذا الموضع.
- ب- جاءت بعده (في) ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾ ^(٨).
- ج- جاءت بعده الباء في قوله تعالى: ﴿فَيُوحِي بِأَذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ ^(٩).

(١) النحو الوافي ٤٦٨/٢ (هامش ٢).

(٢) رصف المباني ٢٩٧، ٢٩٨.

(٣) سورة الزلزلة الآية ٥، وورد الاستشهاد بهذه الآية على نيابة اللام عن (إلى) في كل من: معاني القرآن للقرآء ٢٥٠/١، تأويل المشكل ٥٧٢، أدب الكاتب ٤١٠، المنتخب ٦١٠/٢، ٦١١، حروف المعاني والصفات ٧٧، المخصص ٩٨/١٣، الأمالي الشجرية ٢٧١/٢، التبيان ١٢٩٩/٢، رصف المباني ٢٩٨، المغني ٢٨٠، الزهراء في علوم القرآن ٢٩٢/٤، روح المعاني ٤٣٥/٣٠.

(٤) سورة النحل من الآية ٦٨.

(٥) العين للتحليل مادة حوى ٣/٣٢٠.

(٦) تفسير البحر ٥٠١/٨.

(٧) من أسرار حروف الجر ٢٣٢، ٢٣٣.

(٨) سورة فصلت من الآية ١٢.

(٩) سورة الشورى من الآية ٥١.

د- جاءت بعده (إلى) و(من) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾^(١).

وورد في تخريج الآية على غير النياية أقوال:

أ- قال الفراء: "تحدث أخبارها بوحى الله تبارك وتعالى وإذنه لها"^(٢)، فقوله: (وإذنه لها) قد يفهم منه إرادة التضمن، أي أن (أوحى) تضمن معنى (أذن) ولكنه قال في مكان آخر قبله: "(وأوحى لها) يريد: إليها"^(٣) فحمله على النياية.

ب- أن (أوحى) يتعدى بـ(إلى) تارة وباللام تارة أخرى، ذكر ذلك العكبري دون نفسه^(٤)، ولم يذكر العكبري هل هذا التعدى مع اختلاف المعنى أو اتفاقه.

ج- قال ابن عطية: "وقوله تعالى (لها) بمعنى: من أجلها، ومن حيث الأفعال فيها فهي لها"^(٥)، فاللام عنده للتعليل، ووضّح أبو حيان ذلك بأن "الموحى إليه محذوف أي: أوحى إلى ملائكته المصطفين أن تفعل في الأرض تلك الأفعال"^(٦).

د- ذكر الدكتور الخضري أنه لا بد أن يكون للام هذه ما ليس لـ(إلى) في موضعها، كما أن القول بالحذف يبدو فيه التكلف ويذهب معه بسط القدرة في تسخير الجهاد إذعائاً لأمر الله واستجابة لندائه، كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ آتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(٧)، كما أن الحذف لا دليل عليه^(٨)، وذهب الدكتور الخضري إلى أن سبب تعدي الفعل باللام في إجماع الله للأرض بأن تخرج أفعالها أن ذلك الأمر خاص لها على سبيل التسخير^(٩)، واسترشد الدكتور الخضري على هذا بقول الراغب في سبب تعدي الفعل (أوحى) باللام، إلا أن الراغب خلط بين آية الزلزلة الخاصة بالأرض وآية النحل: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾^(١٠) فظن أن آية النحل تعدت باللام وعلى هذا جاء قوله: "وقيل قد تكون اللام بمعنى (إلى) في قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾"^(١١) وليس كذلك؛ لأن الوحي للنحل جعل ذلك

(١) سورة الأحزاب من الآية ٢.

(٢) معاني القرآن ٢٨٣/٣.

(٣) المصدر السابق ٢٥٠/١.

(٤) التبيان ١٢٩٩/٢.

(٥) المحرر الوجيز ٥١١/٥.

(٦) تفسير البحر المحيط ٥٠١/٨، وينظر روح المعاني ٤٣٥/٣٠ (وجوز أن تكون اللام للتعليل أو المنفعة).

(٧) سورة فصلت من الآية ١١.

(٨) من أسرار حروف الجر ٢٣٣.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) سورة النحل من الآية ٦٨.

(١١) سورة الزلزلة الآية ٥.

لَهُ بِالتَّسْخِيرِ وَالْإِلْهَامِ وَلَيْسَ ذَلِكَ كَالْوَحْيِ الْمَوْحَى إِلَى الْأَنْبِيَاءِ، فَتَبَّ بِاللَّامِ عَلَى جَعَلِ ذَلِكَ الشَّيْءَ لَهُ بِالتَّسْخِيرِ"^(١).

٢- قول العجاج يصف الأرض:

وَحَىٰ لَهَا الْقَرَارَ فَاسْتَقَرَّتْ وَشَدَّهَا بِالرَّاسِيَاتِ الثَّبَتِ

أي: إليها، وقد استشهد بهذا البيت على النبابة كراخ النمل في المنتخب^(٢)، وأشير هنا إلى أنَّ (وَحَى) ورد في بعض الكتب بزيادة الهمزة، أي بزنة (أَفْعَل) كما في مجاز القرآن لأبي عبيدة، والبحر لأبي حيَّان، وروح المعاني^(٣)، وبعضها دون همزة كما في المنتخب، وفي العين للخليل، وقد قال الخليل: "قال العجاج:

وَحَىٰ لَهَا الْقَرَارَ فَاسْتَقَرَّتْ

أراد: أوحى إليها، إلا أنَّ لغته: وحى، فإذا لم يذكر (لها) قال: أوحى"^(٤)، واستشهد الألوسي بهذا البيت على جواز تعدّي (أوحى) باللام قال: "لأن المعروف تعدّي الوحي بها [أي بإلى] كقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ لكن قد يتعدّى باللام كما في قول العجاج يصف الأرض"^(٥).

٣- قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾^(٦) أي: إلى هذا. وقول النحاة بالنبابة في هذه الآية مبني على أنَّ فعل الهداية الأصل فيه أنَّ يتعدّى بـ(إلى)^(٧). ويتبع فعل الهداية في القرآن الكريم نجد له حالات من حيث تعدّيه: فهو متعد إلى مفعولين، وقد ورد متعدّيًا إلى المفعول الأول بنفسه وقد يحذف، أما المفعول الثاني فاختلقت سبل التعدّي إليه على النحو التالي:-

أ- ورد متعدّيًا إليه باللام، كما في الآية موضع الاستشهاد.

- (١) المفردات في غريب القرآن ٤٥٩، وينظر البرهان ٤/٢٩٣.
- (٢) المنتخب ٦١١/٢، وقمّنت هذا البيت على الآية الكرّمة بعده؛ ليُصّل الكلام عن الفعل (وَحَى) في البيت بالكلام عن الفعل (أوحى) في الآية الكرّمة قبله.
- (٣) مجاز القرآن ٣٠٦/٢، تفسير البحر المحيط ٥٠١/٨، روح المعاني ٤٣٥/١٥.
- (٤) العين ٣٢٠/٣.
- (٥) روح المعاني ٤٣٥/٣، وينظر تفسير البحر المحيط ٥٠١/٨، وواضح أنَّ الألوسي استفاد مما في البحر لكن أبا حيَّان لم يصرح بجواز ذلك واكتفى بأن ذكر البيت وقال: "فعداها باللام".
- (٦) سورة الأعراف من الآية ٤٣، استشهد بهذه الآية على النبابة كل من: ابن قتيبة في تأويل المشكل ٥٧٢، وكراخ النمل في المنتخب ٦١٠/٢، والزجاج في حروف المعاني والصفات ٧٧، والمهروي في الأزهية ٢٨٧، وابن الشجري في الأمالي ٢٧١/٢.
- (٧) صرح بذلك المالك في وصف المباني ٢٩٧.

ب- ورد متعدّيًا إليه بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَا السَّبِيلَ﴾^(١)، وقوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٢)، وذكر السمين أنَّ الأصل اهدنا للصراط، أو إلى الصراط، ولكن حذف الحرف تخفيفاً^(٣).

ج- ورد متعدّيًا إليه بـ(إلى) كما في قوله تعالى: ﴿وَأَهْدِيكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى﴾^(٤). وخرّجت الآية على ما يأتي:

١- أنَّ الأمر من باب اللغات قال الأخفش: "وأهل الحجاز يقولون: هديته الطريق، أي: عرّفته، وكذلك: (هديته البيت) في لغتهم وغيرهم يلحق فيه (إلى)"^(٥)، واجتمعت التعدية بـ(إلى) واللام في قوله تعالى في سورة يونس: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شَرِكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾^(٦) فجاء الفعل (يهدي) متعدّيًا بـ(إلى) مرتين وباللام مرة واحدة. وقال الزّخشي في تفسير هذه الآية: "يقال: هداه للحق وإلى الحق فجاء بين اللغتين"^(٧)، وبضم قول الزّخشي إلى قول الأخفش يتبين أنَّ حالات تعدّي الفعل (هدى) إلى مفعوله الثاني بنفسه وباللام وبـ(إلى) من قبيل اللغات، يؤيد هذا ما جاء في القاموس المحيط: "وهذه الله الطريق وله وإليه"^(٨)، ولكن هناك فرق معنوي بين تلك الحالات وضّحه ابن القيم بقوله: "ف فعل الهداية متى عُدّي بـ(إلى) تضمن الإيصال إلى الغاية المطلوبة فأتي بحرف الغاية، ومتى عُدّي باللام تضمن التخصيص بالشئ المطلوب فأتي باللام الدالة على الاختصاص والتعيين، فإذا قلت: هديته لكنا، فهم معنى: ذكرته له، وجعلته له، وهيأته، ونحو هذا، وإذا تعدّي بنفسه تضمن المعنى الجامع لذلك كله وهو التعريف والبيان والإلهام"^(٩).

٢- فرّق دكتور الخضري بين معنى اللام و(إلى) في آية سورة يونس فقال: "حيث عُدّي الهداية المنسوبة إلى الشركاء بـ(إلى)، والهداية المنسوبة إلى ذاته العلية باللام؛ لأنه لا

(١) سورة الإنسان من الآية ٣.

(٢) سورة الفاتحة الآية ٦.

(٣) الدر المصون ١/٦٢، ١٩٧/٦.

(٤) سورة النازعات الآية ١٩.

(٥) معاني القرآن للأخفش ١/١٦٦.

(٦) سورة يونس الآية ٣٥.

(٧) الكشف ٢/٢٣٦، وينظر ٣/٤٢٩، (يقال: دعاه إلى كذا ودعاه له، كما تقول: هداه إلى الطريق وهذا له).

(٨) القاموس المحيط ٤/٤٠٥.

(٩) بدائع الفوائد ٢/٢١٢، ٢٢٢.

يملك توجيه القلوب وتهيتها للحق سواء^(١). وقد فرق الرُّخْشَرِي من قبل بين تعدي الفعل (يسلم) بـ(إلى) واللام فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ فَهُوَ مُحْسِنٌ﴾^(٢) ما نصّه: "فإن قلت ما له عدى بـ(إلى) وقد عدي باللام في قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾"^(٣) قلت معناه مع (السلام): أنه جعل وجهه وهو ذاته ونفسه سالماً لله، أي: خالصاً له، ومعناه مع (إلى): أنه سالم إليه نفسه كما يسلم المتاع إلى الرجل إذا دفع إليه، والمراد التوكل عليه، والتفويض إليه^(٤).

فالخرفان على أصلهما، وما يؤنس بأن تعديه بتلك الحروف أصالة اختلاف أقوال النحاة في القول بالنيابة: فابن مالك قد جعل (إلى) بمعنى اللام في قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٥)، فهو يرى أن اللام في هذا هي الأصل واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾^(٧)، واستشهد أيضاً بقول عمر رضي الله عنه: "لا يمنعك قضاء قضيت اليوم فراجعت فيه عقلك، وهديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق"^(٨)، على حين أن كثيراً من النحاة يجعلون التعدي بـ(إلى) هو الأصل وباللام نيابة. وذكر ابن مالك^(٩) في موافقة اللام لـ(إلى) قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَقْلَتْ سَحَابًا ثَقَالاً سَقْنَهُ لِإِبْلِذَ مَيْتٍ﴾^(١٠)، وقوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(١١)، وعلى هذا تكون اللام في الآية المذكورة على بابها، وجعل السمين التعدي بـ(إلى) واللام من باب التفنن في البلاغة^(١٢).

(١) من أسرار حروف الجر ٢٢٤.

(٢) سورة لقمان من الآية ٢٢.

(٣) سورة البقرة من الآية ١١٢.

(٤) الكشف ٢٣٥/٣.

(٥) سورة يونس من الآية ٢٥.

(٦) سورة الأعراف من الآية ٤٣.

(٧) سورة الإسراء من الآية ٩.

(٨) شرح التسهيل ١٤٢/٣.

(٩) شرح التسهيل ١٤٧/٣.

(١٠) سورة الأعراف من الآية ٥٧.

(١١) سورة الرعد من الآية ٢.

(١٢) الدر المصون ١٩٧/٦ (سورة يونس).

٥ - من

دلالته على الانتهاء (نيابتها عن إلى):

أثبت لـ (من) معنى الانتهاء كثير من النحاة منهم: الأصمعي فيما حكاه عنه الرُّماني في معاني الحروف، كما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل، وابن مالك في التسهيل، والمرادي في الجنى الدَّاني، وابن النُّحويَّة في حاشيته على الكافية^(١)، وينسب هذا المعنى إلى الكوفيِّين كما ذكر أبو حيَّان في قوله: "أثبت لها هذا المعنى الكوفيُّون، وتبعهم ابن مالك.... وأنكر أصحابنا ورودها لهذا المعنى، وتأولوا ما استدلُّوا به"^(٢)، ورَدُّه المغاربة أيضًا قال المرادي: "رَدُّ المغاربة هذا المعنى"^(٣)، ومَن رَدَّه منهم ابن عصفور حيث قال -بعد أن ذكر أنَّ (من) قد تكون لانتهاء الغاية عند بعض النُّحاة- ما نصَّه: "وهذا وأمثاله لا حجة لهم فيه"^(٤)، وقال ابن أبي الرِّبيع: "لأنَّ ذلك لم يثبت فيها"^(٥)، أي أنَّ معنى انتهاء الغاية لم يثبت في (من).

ولعلَّ سبب إنكار المغاربة لهذا المعنى؛ أنَّ معنى (من) و (إلى) متضادَّان، وقد ذكرنا أنَّ من شروط النِّبَاة تقارب الحرفين، وقد ذكرنا في نيابة (إلى) عن (من) أنَّه لم يرد إلا شاهد واحد لذلك، وعلى أيَّة حال فقد وردت شواهد في كتب النُّحو واللُّغة تدلُّ على نيابة (من) عن (إلى)، وقد ذكرنا في حديثنا عن إفادة (من) الابتداء والانتهاء أصالة: أنَّ ابن مالك والمرادي حملا قول سيبيويه في (رأيتُه من ذلك الموضع) على معنى انتهاء الغاية^(٦).

ومن الأمثلة الواردة في شعر العرب، وكلامهم حول هذا المعنى:

١- قول الأعشى:

أَزْمَعْتُ مِنْ آلِ لَيْلَى إِيْتِكَارًا وشططتُ على ذي نَوَى أن تزارا^(٧)

وهذا البيت أنشدَه الأصمعي، وقالوا: معناه إلى آل لَيْلَى^(٨).

(١) معاني الحروف للرُّماني ٩٨، شرح المفصل ١٣/٨، التسهيل مع شرحه لابن مالك ١٣٦/٣، الجنى

الدَّاني ٣١٢، ابن النُّحويَّة وحاشيته على كافية ابن الحاجب ٤٢٦/٢.

(٢) ارتشاف الضُّرب ٤٤٢/٢.

(٣) الجنى الدَّاني ٣١٣.

(٤) شرح الجمل ٤٩٠/١.

(٥) البسيط ٨٤٥/٢.

(٦) ينظر ص ٨٣ من هذا البحث.

(٧) ديوانه ٨١ وفيه: "وعلى ذي هوَى".

(٨) معاني الحروف للرُّماني ٩٨.

٢- (من) الثانية في قول العرب: رأيت من داري الهلال من خلال السحاب، وشممت من داري الریحان من الطريق. وهذان القولان يترددان كثيراً في كتب النحو، وقد اتفق النحاة على أن (من) الأولى فيهما لا ابتداء غاية الفاعل، واختلفوا في بيان نوع (من) الثانية على أقوال:

الرأي الأول:

جعل (من) الثانية لانتهاء الغاية. وقد نسب الإربلي ذلك إلى سيبويه، فبعد أن ذكر المثال: (رأيت الهلال من خلال السحاب)، قال: "وعند سيبويه أنها لانتهاء الغاية"^(١). وذكر هذا الرأي المهلب في نظم الفرائد فقال: "وأما التي لانتهاء الغاية، وهو الذي عدل الابتداء في المقابلة، فهي التي تكون مع المفعول نحو قولك: رأيت من داري الهلال من خلال السحاب، وشممت من داري الریحان من الطريق، فالأولى في المسألتين لا ابتداء الغاية، والثانيتين منهما لانتهائهما، لأنهما ليستا مفتقرتين إلى ذكر (إلى) من بعدهما، كافتقار التي لا ابتداء الغاية إلى ذكر (إلى) من بعدها"^(٢). وهذه علة ليست قوية؛ لأن (من) قد تكون لا ابتداء الغاية دون أن يذكر المنتهى - كما علمنا سابقاً^(٣) - ولكن ضعف هذه العلة لا يلزم منه ضعف الرأي، وممن أورد هذا الرأي: ابن يعيش في شرح المفصل، وأيده الإربلي في جواهر الأدب، وأبو حيّان في ارتشاف الضرب، والمرادي في الجنى الداني، وابن النحوية في حاشيته على الكافية^(٤)، قال أبو حيّان: "أثبت لها هذا المعنى [انتهاء الغاية]: الكوفيون، وتبعهم ابن مالك....، وقال الكوفيون تقول العرب: (شممت الریحان من الطريق، ورأيت الهلال من خلال السحاب)، ف(من) لانتهاء^(٥) الغاية؛ لأن الابتداء لم يكن من الطريق، ولا الرؤية من خلال السحاب، إنما ابتداء من غيرهما، ويبيّن ذلك أنك تقول: شممت الریحان من داري من الطريق، ورأيت الهلال من داري من خلال السحاب، ف(من) الأولى لا ابتداء الغاية، والثانية لانتهائهما"^(٦).

الرأي الثاني:

- (١) جواهر الأدب ٣٣٧.
- (٢) نظم الفرائد وحصر الشرائد ١٥٠.
- (٣) تنظر ص من هذا البحث.
- (٤) شرح المفصل ١٣/٨، جواهر الأدب ٣٣٧، ارتشاف الضرب ٤٤٢/٢، الجنى الداني ٣١٣، ابن النحوية وحاشيته على كافيّة ابن الحاجب ٤٢٦/٢ "لانتهاء غاية الفعل من المفعول".
- (٥) جاء في الارتشاف ٤٤٢/٢: "فمن لا ابتداء الغاية" وبعد نظري في هذا النص، رأيت أنّ كلمة الابتداء ليست متناسبة مع سياق النص، والواضح أنها (انتهاء)؛ لأنّ النصّ يتحدّث عن رأي الكوفيّين مجيء (من) للانتهاء، ثمّ إنّ ما بعدها من الكلام يؤيد أنّها غير صحيحة، فكيف يقول إنّ الابتداء لم يكن من الطريق، ثمّ تكون لا ابتداء الغاية؟! وكذلك قال في آخره: والثانية لانتهائهما.
- (٦) ارتشاف الضرب ٤٤٢/٢، وفيه (من لا ابتداء الغاية).

جعلها للغاية، وصاحب هذا الرأي-فيما أعلم-هو ابن السراج إذ قال في حديثه عما يشبهه ذينك : "وهذا كلام يخلط معنى (من) بمعنى (إلى)، فإنما (إلى) للغاية، و(من) لابتداء الغاية، وحقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت: رأيت الهلال من موضعي ف(من) لك، وإذا قلت: رأيت الهلال من خلال السحاب ف(من) للهلال، والهلال غاية لرؤيتك، فكذاك جعل سيبويه (من) غاية في قولك: رأيت من ذلك الموضع"^(١)، فابن السراج يرى أن (من) للغاية- أي لابتداء والانتها-كالتي في قولنا: رأيت من ذلك الموضع، فتكون ابتداء الرؤية وانتهاؤها من خلال السحاب، وقال أيضاً: "وهذه المسألة ونحوها إنما تكون في الأفعال المتعدية نحو: رأيت، وسمعت، وشمت، وأخذت. تقول: سمعت من بلادي الرعد من السماء، ورأيت من موضعي البرق من السحاب، وشمت من داري الریحان من الطريق، ف(من) الأولى للفاعل، و(من) الثانية للمفعول. وعلى هذا جميع هذا الباب لا يجوز عندي غيره، إنما جاز هذا لأن للمفعول حصّة من الفعل كما للفاعل"^(٢). ونسب الرضي إلى ابن السراج إحازته أن تكون (من) في: (رأيت الهلال من مكاني من خلل السحاب) لابتداء غايته الفاعل والمفعول^(٣)، فمبدأ الرؤية مكانك، ومبدأ كون الهلال مرئياً خلل السحاب. وأشير هنا أيضاً إلى أن المرادي نسب إلى ابن السراج قوله إن " (من) الثانية لابتداء الغاية في الظهور، أو بدلا من الأولى"^(٤)، ولم أجد في نص ابن السراج ما يدل على كونها بدلا، والذي يبدو من نصوصه أنها عنده للغاية بدليل تمثيله ب: (رأيت من ذلك الموضع)، وقال بعده أيضاً: "فإذا استغنى الكلام عن (إلى) ولم يكن يقتضيها جعلها غاية"^(٥)، ومثل ب: (ما رأيت مذ يومين، وأخذته من ذلك المكان)، و(مذ) و(من) فيهما للغاية (الابتداء والانتها) كما ذكر في غير موضع، ولذلك قال "وهذا الكلام يخلط معنى (من) بمعنى (إلى)" أي يجمع معنى (من) و(إلى) معاً.

الرأي الثالث:

جعلها لابتداء غاية المفعول، ومَن ذهب إلى ذلك ابن عصفور فقد أنكر على من زعم أن (من) لانتها الغاية في القولين المتقدمين وقال: "وهذا وأمثاله لا حجة لهم فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون كل واحد منهما لابتداء الغاية، فتكون الأولى لابتداء الغاية في حقّ الفاعل، وتكون الثانية لابتداء الغاية في حقّ المفعول. ألا ترى أن ابتداء وقوع رؤية الهلال من

(١) الأصول ٤١١/١.

(٢) الأصول ٤١١/١، ٤١٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٦٥/٤.

(٤) الجني الداني ٣١٢.

(٥) الأصول ٤١١/١.

الفاعل إنما كان في داره، وابتداء وقوع الرؤية بالهلال إنما كان في خلل السحاب؛ لأنَّ الرؤية إنما وقعت بالهلال وهو في خلل السحاب، وكذلك ابتداء وقع الشم إنما كان من الدَّار، وابتداء وقوعه بالرَّيحان إنما كان من الطَّرِيق؛ لأنَّ الشمَّ إنما يسلَّط على الرِّيحان وهو في الطَّرِيق^(١)، وتبعه ابن أبي الرِّبيع في كون (مِنْ) الثَّانية لابتداء غاية المفعول^(٢).

واختلف أصحاب هذا الرَّأي في بيان العامل في (مِنْ) على ما يأتي:

١- أن يكون الفعل مشتركاً بين (مِنْ) الأولى والثَّانية، والمعنى إذا قلنا رأيت الهلال من

مكاني من خلل السَّحاب: أنَّ مبتدأ الرؤية هي مكاني، ومبدأ كون الهلال مرئياً خلال السَّحاب، وهو قول ابن عصفور وتبعه الرُّضي^(٣).

٢- أن تكون (مِنْ) الثَّانية متعلِّقة بمحذوف يعرب حالا، والتَّقدير في المثال السَّابق رأيت

الهلال من دائري ظاهراً أو بادياً من خلل السَّحاب، فمن خلل السَّحاب حال من

الهلال، ويتعلَّق بمحذوف العامل في (رأيت)، و(مِنْ) الأولى متعلِّقة برأيت أيضاً، ومَنْ

قال بذلك ابن أبي الرِّبيع في البسيط^(٤)، وردَّ هذا الرَّأي ابن عصفور؛ لأنَّ المحذوف

لا بدَّ أن يناسب معناه الحرف، و(مِنْ) الابتدائية لا يفهم منها الظُّهور فلا ينبغي أن

يجوز حذفها منه^(٥). وعلق محقق البسيط الدكتور عيَّاد الشَّيبي بعد أن ذكر رأي ابن

عصفور في الهامش بقوله: "وهذا إذا سلَّم لم يلزم منه بطلان المسألة؛ لأنَّ المحذوف

منها مدلول عليه بمدلول الكلام ومقتضاه، وإذا حقَّقت النِّظر تبَيَّن لك قرب ما قاله

الاستاذ أبو الحسين بوجود النِّظائر، وبعد ما قاله أبو الحسن ابن عصفور بعدم

النِّظائر؛ لأنَّ حرفي جرٍّ متفقي اللَّفظ والمعنى لا يتعلَّقان بفعل واحد^(٦).

وأتساءل ما المانع أن يكون المحذوف كوناً عاماً؟، ثمَّ إنَّ تقدير الحال لم يبعدنا عن

كون الحرفين متعلِّقين بالفعل؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور متعلِّق بمحذوف، والمحذوف معمول

للفعل، فلم نزد بالتَّقدير على أن جعلنا تعلُّق الحرف غير مباشر، وإلا فالأمر يؤول في

النِّهاية إلى أنَّ الحرفين متعلَّقان بالفعل.

٣- وهناك رأي ثالث نقله الإربلي في جواهر الأدب: "وقيل (مِنْ) الأولى في موضع حال

من الفاعل، والثَّانية في موضع الحال من المفعول^(٧).

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٠/١.

(٢) البسيط ٨٤٥/٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٩١/١، شرح الرُّضي على الكافية ٢٦٥/٤.

(٤) البسيط ٨٤٧/٢.

(٥) شرح الجمل ٤٩١/١.

(٦) البسيط ٨٤٥/٢. هامش (٣).

(٧) جواهر الأدب ٣٣٧ وفيه: (في موضع الحال من الحال)، وأحسب أنَّ الصواب ما أثبتناه.

الرأي الرابع:

نقله الإربلي في جواهر الأدب عن والده، وهو أن تكون الثانية في قولنا: شملت المسك من داري من الطريق بمعنى (عن) أي للمجازة^(١).

وبعد أن علمنا أن (من) تأتي أحياناً لالتهاء وأخرى للابتداء والانتهاء معاً، أود أن أشير إلى وهم يقع فيه بعضهم، وهو أن بعض الكتب تذكر لـ (من) معنى الابتداء والانتهاء ثم تمثل بـ: رأيت الهلال من داري من خلل السحب وما شابهه، وهذا غير صحيح؛ لأن (من) الأولى متفق على أنها للابتداء، و(من) الثانية تفيد الانتهاء عند بعضهم، وهكذا تنفرد كل واحدة في المثال بمعنى. أما المثال المناسب لمعنى الغاية (الابتداء والانتهاء) فهو: رأيته من ذلك الموضع، وما أشبهه؛ لأن (من) أتت في موضع واحد لالتهاء والابتداء معاً، مع أن بعضهم يجعل هذا المثال من قبيل ما دل على الانتهاء فقط. ومَن وقع في اللبس المألوف في وصف المباني حيث مثل للابتداء والانتهاء بقوله: "أخذت الدراهم من الكيس من داري"^(٢)، فإذا كان يقصد بذلك أن (من) الأولى للابتداء، والثانية لالتهاء يكون التمثيل غير مناسب، أمّا إذا كان يقصد أن الأولى تفيد الابتداء والانتهاء معاً فالتمثيل صحيح، ولكن الظاهر أنه يقصد ما ذكرناه أولاً؛ لأنه لو قصد المعنى الثاني لما كانت هناك حاجة إلى ذكر كلمة: (من داري).

وقال السيوطي عن معاني (من): "ومعنى (إلى) نحو: رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك، أي: محلاً للابتداء والانتهاء، وقُرِبَتْ منه: أي إليه"^(٣)، ويبدو لي أن في النص قلقاً؛ لأنه يتحدث عن معنى الانتهاء ثم يورد (رأيته من ذلك الموضع) وهذا ليس لالتهاء فقط، وقد أشار السيوطي نفسه إلى ذلك في تفسيره، فكيف يكون محلاً للابتداء والانتهاء—كما قال—ثم يجعله لالتهاء فقط؟ أمّا المثال الثاني: قربت منه، فمناسب في موضعه، وهكذا نرى أن التمثيلين في نص السيوطي غير متكافئين.

(١) جواهر الأدب ٣٣٧.

(٢) رصف المباني ٣٨٨.

(٣) الهمع ٣٥/٢، وينظر الكليات للكفوي ٢٣٥/٤.

ثانيًا: حروف العطف

١- أو

التعريف بالحرف:

(أو) حرف عطف يفيد التخيير أصلاً، فتكون لأحد الشيئين^(١)، وقد يخرج إلى معاني آخر نظّمها ابن مالك في الألفية في قوله:

خَيْرٌ أَوْ قَسَمٌ بَأَوْ وَأَبْهَمَ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي
وَرُبَّمَا عَاقَبْتَ الرَّوَا إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مِنْفَذًا

وذكر ابن هشام لها في المغني اثني عشر معنى^(٢)، وفي معاني (أو) تلك خلاف بين البصريين والكوفيين^(٣)، هذا بالنسبة للمعنى، أما بالنسبة للعمل فإن (أو) قد يليها فعل مضارع منصوب نحو (لَأُزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي)^(٤)، وذلك إذا كان المضارع مخالفاً لما قبله فيكون هو على الشك والفعل الذي قبل (أو) على اليقين فلا يتبعه في الإعراب، وذهب البصريون إلا الجرمي إلى أن (أو) في ذلك حرف عطف، والمضارع منصوب بأن مضمرة بعدها؛ لأن حروف العطف لا تعمل لذا يذكرون (أن) في التقدير، وذهب الجرمي والكسائي إلى أن النصب بها نفسها، والنصب بالخلاف في قول القراء وبعض الكوفيين^(٥).

وذكر النحاة لـ(أو) السابقة للمضارع عدة معان:

١- معنى (إلى) فتكون لانتهااء الغاية^(٦). قال الإربلي عن (أو) في الخير: "وقد تكون فيه للغاية كقولك: لأُزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي، أي إلى هذه الغاية" ولذلك قدرت بمعنى (إلى) وقد تؤول.

٢- معنى الاستثناء (إلا أن)^(٧) ورجحه بعضهم في كل موضع^(٨)، والاستثناء هنا من عموم الزمان^(٩)، وإذا كان الفعل الذي قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً فتكون بمعنى (إلى أن) وإلا تكن

(١) الخصائص ٤٥٧/٢، شرح الرضي على الكافية ٧٥/٤.

(٢) المغني ٨٧ فما بعدها.

(٣) ينظر الإنصاف ٤٧٨/٢، مسألة ٦٧.

(٤) ارتشاف الضرب ٤١٦/٢ (يصلح للتعليل وللغاية وللإستثناء)

(٥) شرح التسهيل ٢٦/٤، تفسير البحر ٩٤/٨، الدر المصون ٧١٣/٩

(٦) ممن اقتصر على معنى الانتهااء: الزنجشيري في المفصل ٢٨٣، والرضي في شرحه على الكافية ٦٣/٤.

بمعنى (إلا أن) ^(١). وقال ابن مالك: "وكل ما يصح فيه تقدير (أو) بـ (إلى أن) يصح فيه تقديرها بـ (إلا أن) من غير عكس، ولذا لم يذكر سيبويه إلا تقديرها بـ (إلا أن)، وهو الصواب" ^(٢).

٣- ذكر الثعالبي أن (أو) تأتي بمعنى (حتى) واستشهد بقول الرازي:

ضرباً وطعناً أو يموت الأعجل

مع أنه ذكر مجيئها بمعنى (إلى) في قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْلُغْ عَيْنَكَ إِنَّمَا نَحْوَلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنُعَذَّرَ ^(٣)

وذكر الفراء أن (أو) في البيت بمعنى (إلا) أو (حتى) ^(٤)، ويبدو أن الثعالبي قصد التفريق بين معنى (إلى) و(حتى) لأنه يقول إن (حتى) تأتي بمعنى (إلى) في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ ^(٥)، ويبدو أنه إذا لم يدخل ما بعد (حتى) تكون بمعنى (إلى) عنده في بيت: نحاول ملكاً أو نموت.

٤- معنى (كي)، قال أبو حيان: "فنحو: لألزمك أو تقضيي حقي يصح للتعليل وللغاية وللاستثناء من الأزمان" ^(٦).

ويهمنا هنا معنى (إلى) أو (حتى) أي: انتهاء الغاية، وقد أثبت لها هذا المعنى البصريون أيضاً، وعددنا (أو) دالة على الانتهاء نيابة لا أصالة كـ (حتى) العاطفة؛ لأن معنى الانتهاء ليس أصيلاً فيها فالأصل أنها دالة على التخيير. قال ابن جني في باب إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى الترك والتحول: "من ذلك (أو) إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت" ^(٧)، بخلاف (حتى) العاطفة فإن معنى انتهاء الغاية أصيل فيها بعد المعنى العام لحروف العطف وهو التشريك. وذكر الرضي أن معنى الانتهاء أو الاستثناء مصاحباً لمعنى التخيير فقال: "معنى (أو) في الأصل أحد

(٧) ممن جمع بين معنى الانتهاء والاستثناء: الفراء في المعاني ٧١/٢، ٧٠، والزجاجي في حروف المعاني والصفات ٥٨، وابن مالك في شرح التسهيل ٢٢/٤، الرضي في شرحه على الكافية ٧٣/٤، والإربلي في جواهر الأدب ٢٥٧، وابن هشام في المغني ٩٣، ٩٤.

(٨) ممن اقتصر على الاستثناء، سيبويه في الكتاب ٤٧/٣، المالقي في رصف المباني ٢١٢.

(٩) ارتشاف الضرب ٤١٦/٢.

(١) شفاء العليل ٩٢٨/٢، ٩٢٩.

(٢) شرح التسهيل ٢٥/٤.

(٣) فقه اللغة للثعالبي ٢٣٤، والبيت في ديوانه ٦٦.

(٤) معاني القرآن للفراء ٧١/٢.

(٥) سورة القدر الآية ٥.

(٦) الارتشاف ٤١٦/٢.

(٧) الخصائص ٤٥٧/٢.

الشيئين... نحو: (زيد يقوم أو يقعد)... فإن قصدت مع إفادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التخصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر، وأن الفعل الأول يمتد إلى حصول الثاني، نصبت ما بعد (أو)، فسيبويه يقدره بـ(إلا)، وغيره بـ(إلى)، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، فإن فسرت بـ(إلا)، فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف، أي: لألزمك إلا وقت أن تعطيني، فهو في محل النصب على أنه ظرف لما قبل (أو)، وعند من فسره بـ(إلى): ما بعده بتأويل مصدر مجرور بـ(أو) التي بمعنى (إلى) ^(١).

نبايتها عن (إلى):

من أمثلة النباية:

١- قوله تعالى في سورة إبراهيم: لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا ^(٢)، ومثلها في سورة الأعراف: لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعَبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَةٍ أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا ^(٣)، وعدى عاد بـ(في) الظرفية كأن الملة لهم بمنزلة الرعاء المحيط بهم ^(٤)، وفي معنى (أو) في الآية أقوال:

أ- قيل هي على أصلها للتخيير، وقوى هذا الرأي ابن عطية وقال به أبو حيان في البحر أي أنهم خيروهم بين الكفر والإبعاد عن أرضهم، ووافقه السمين في الدر والألويسي في روح المعاني ^(٥).

ب- وقال الفرّاء: معناها (حتى) أو (إلا) ^(٦) قال: "فجعل فيه لاما كجواب اليمين وهي في معنى شرط، مثله من الكلام أن تقول: والله لأضربنك أو تقر لي. فيكون معناها معنى (حتى) أو (إلا)، إلا أنها جاءت مجرف نسق" ^(٧).

وقد ذكرنا أن الرضي جعل معنى التخيير أصلاً لا يفارق (أو) وإن جاءت بمعنى (إلا) (أو (إلى)، ولم يرتض أبو حيان قول الفرّاء فقال: "وتقدير (أو) هنا بمعنى (حتى) وبمعنى (إلا) قول من لم ينعم النظر فيما بعدها؛ لأنه لا يصح تركيب (حتى) ولا تركيب (إلا) مع قوله (لتعودن) بخلاف: لألزمك أو تقضيني

(١) شرح الرضي على الكافية ٧٥/٤.

(٢) سورة إبراهيم من الآية ١٣.

(٣) سورة الأعراف من الآية ٨٨.

(٤) الدر المصون ٣٨٠/٥.

(٥) المحرر الوجيز ٣٢٩/٣ قال عن معنى حتى ضعيف، تفسر البحر المحيط ٤١١/٥، الدر المصون

٧٦/٧ ذكر ثلاثة أوجه ورجح الأول، روح المعاني ١٨٩/١٣، ٤/٥.

(٦) معاني القرآن ٧٠/٢، المحرر الوجيز ٣٢٩/٣ "قالت فرقة (أو) هنا بمعنى (إلا)..." وقالت فرقه هي معنى (حتى).. وهذا ضعيف."

(٧) معاني القرآن للفرّاء ٧٠/٢.

حقني" ^(١)، وتبعه السمين في الدر ^(٢). وقال (لعودن) مع أنهم لم يكونوا في ملتهم قط إما لأن (تعودن) هنا بمعنى (تصيرن) فلا إشكال، أو للتغليب؛ لأنه خطاب للرسول ومن آمن معهم، أو يكون المراد سكوتهم عنهم، وعودتهم إلى حال سكوتهم قبل أن يبعثوا؛ لأنه كان يخفى إيمانه، وعدم مطالبتهم بالإيمان أو أن رؤساءهم قالوا ذلك؛ ليوهموا العامة أن الرسول كانوا منهم ^(٣).

٢- قراءة أبي بن كعب: ﴿تُقْتَلُونَهُمْ أَوْ يُسْلَمُونَ﴾ ^(٤)، وللنحاة آراء في معنى (أو) على هذه القراءة:

أ- ذهب الكسائي ^(٥) والقرءاء ^(٦) إلى أن (أو) هنا بمعنى (حتى)، قال النحاس: "وفي قراءة أبي بن كعب (أو يسلموا) بمعنى حتى يسلموا، والبصريون يقولون: بمعنى (إلى أن) كما قال:

(أو نموت فتعذرا) ^(٧).

ب- قال الأنباري: "و(أو) بمعنى (إلا)، وقيل: بمعنى (حتى)" ^(٨)، وذكر ذلك العكبري ^(٩). وقال الزجاج: "فالمنعى تقاتلونهم حتى يسلموا، وإلا أن يسلموا" ^(١٠). "والغاية تقتضي أنه لا ينقطع القتال بغير الإسلام" ^(١١).

ج- ذكر أبو حيّان أنها للتخيير قال: "فعلى قول النصب بإضمار (أن) هو عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم، أي: يكون قتال أو إسلام، أي أحد هذين" ^(١٢)، وهذا في حق من لا تقبل منهم الجزية.

(١) تفسير البحر المحيط ٤١١/٥، ٣٤٢/٤.

(٢) الدر المصون ٧٧/٧.

(٣) الكشف ٣٧٠/٢، المحرر الوجيز ٤٢٧/٢، ٤٢٨، ٣٣٠/٣، الدر المصون ٣٨٠/٥، ٧٧/٧، تفسير البحر المحيط ٤١١/٥، ٣٤٢/٤، روح المعاني ١٨٩/١٣، ٤/٩.

(٤) سورة الفتح من الآية ١٦. وتنتظر القراءة في: معاني القرآن للقرءاء ٧١/٢، إعراب القرآن للنحاس ٢٠٠/٤، المحرر الوجيز ١٣٢/٥ "وقرأ أبي بن كعب فيما حكى الكسائي"، التبيان للعكبري ١١٦٦/٢، تفسير البحر المحيط ٩٤/٨، الدر المصون ٧١٣/٩، روح المعاني ٢٥٨/٢٦ والآية في قراءة حفص عن عاصم: ﴿تُقْتَلُونَهُمْ أَوْ يُسْلَمُونَ﴾.

(٥) فيما نقله عنه النحاس في إعراب القرآن ٢٠٠/٤.

(٦) معاني القرآن للقرءاء ٧١/٢.

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٢٠٠/٤.

(٨) البيان ٣٧٧/٢.

(٩) التبيان ١١٦٦/٢، وفيه "أو" بمعنى (إلى) أو (حتى)، والظاهر أنها (إلا أن)، لأن المعنى عليه وبدليل ما جاء في الدر: "وقال أبو البقاء (أو) بمعنى (إلا أن) أو (حتى)"، الدر المصون ٧١٤/٩.

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ٢٤/٥، وقال بذلك الألويسي في روح المعاني ٢٥٨/٢٦.

(١١) روح المعاني ٢٥٨/٢٦.

(١٢) تفسير البحر المحيط ٩٤/٨.

٣- قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكُ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنَعْدَرَا^(١)

(أو) في البيت بمعنى (إلا أن) عند سيبويه، وبمعنى (حتى) أو (إلا) كما ذكر الفراء، وأجاز سيبويه الرفع في (نموت) إما على العطف على (نحاول)، أو على القطع، أي: نحن نموت^(٢).

٤- قول الشاعر:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُذْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتْ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

فـ(أو) في البيت بمعنى (إلى أن)^(٣).

(١) استشهد بهذا البيت على مجيء (أو) بمعنى (إلى) أو (حتى) كل من: الثعالبي في فقه اللغة ٢٣٤، وممن

ذكر أنها بمعنى (إلا أن) سيبويه، وابن عطية في المحرر الوجيز ٣٢٩/٣ نقلاً عن القاضي أبي محمد، وورد دون ذكر المعنى في: المحرر الوجيز ١٣٢/٥، الدر المنثور ٧١٣/٩، البحر ٩٤/٨.

(٢) شرح التسهيل ٢٦/٤، شرح الرضي على الكافية ٧٣/٤.

(٣) شرح التسهيل ٢٥/٤.

٢- الفاء

التعريف بالحرف:

حرف عطف يفيد التشريك في المعنى والإعراب، ومعناها الترتيب والتعقيب؛ فهي للاتصال.

وتنوب الفاء عن (إلى) كما تنوب عن (حتى) وفيما يأتي بيان ذلك:

١- نيابة الفاء عن (إلى):

مُنْ أُثِبَتْ للفاء معنى (إلى) الكسائي فيما نقله عنه أبو حيان^(١)، والفرّاء^(٢)، والزجاجي^(٣) فيما حكاه عنه الرّضي بقوله: "قد تجيء الفاء العاطفة للمفرد، بمعنى (إلى)، على ما حكى الزجاجي، تقول العرب: (مطرنا ما زُبالة فالتَّغْلِيَّة)"^(٤)، ومن ذلك قول العرب: (هو أحسن النَّاس ما بين قرن قَدَمٍ)^(٥)، وحكوا: له عشرون ما ناقةً فجملًا^(٦)، والقول بنيابة الفاء عن (إلى) قول كوفي^(٧)، قال المرادي: "وهذا ضعيف، والفاء في ذلك عاطفة"^(٨) ولا يمتنع أن تكون عاطفة مع نيابتها عن (إلى)، وقد سُمِعَتْ (إلى) في هذا الموضع: "قال الكسائي سمعت أعرابياً نظّر إلى الهلال فقال: الحمد لله ما إهلالك إلى إسراك"^(٩)، وقال الفرّاء أنشدنا أعرابي من بني سليم: يا أحسنَ النَّاس ما قرُّنا إلى قَدَمٍ ولا حبال مُجِبٌّ واصلِ تَصِلُ"^(١٠)

وقال ابن هشام: "وكون الفاء للغاية بمنزلة (إلى) غريب، وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله:

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتِ شَعْبًا إِلَى بَدَا إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلَادَ سِوَاهُمَا

إذ المعنى شعباً فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

- (١) تفسير البحر المحيط ١٢٢/١.
- (٢) معاني القرآن ٢٢/١.
- (٣) شرح الرّضي على الكافية ٣٨٥/٤.
- (٤) شرح الرّضي على الكافية ٣٨٥/٤، ٣٨٦، وينظر تفسير البحر المحيط ١٢٢/١.
- (٥) الجنى الدّاني ٧٧، تفسير البحر المحيط ١٢٢/١.
- (٦) تفسير البحر ١٢٢/١.
- (٧) الجنى الدّاني ٧٧، تفسير البحر المحيط ١٢٢، ١٢٣ وفيه: (وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون لا يعرفه البصريون)
- (٨) الجنى الداني ٧٧.
- (٩) تفسير البحر المحيط ١٢٢/١.
- (١٠) تفسير البحر المحيط ١٢٢/١، والبيت في الدُر المصون ٢٢٤/١.

حَلَلَتْ بِهَذَا حَلَّةٌ ثُمَّ حَلَّةٌ بِهَذَا فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا

وهذا معنى غريب؛ لأنني لم أر من ذكره^(١)، والذي سَوَّغَ نيابة الفاء عن (إلى) أنَّ الفاء تفيد الاتصال و(إلى) كذلك، قال الفراء: "ولا تصلح الفاء مكان الواو فيما لا تصلح فيه (إلى)، كقولك: دار فلان بين الحيرة والكوفة؛ محالٌّ. وجلست بين عبد الله فزيد؛ محالٌّ، إلا أن يكون مقعدك أخذًا للفضاء الذي بينهما. وإنما امتنعت الفاء من الذي لا تصلح فيه (إلى)؛ لأنَّ الفعل فيه لا يأتي فيتصل، و(إلى) تحتاج إلى اسمين يكون الفعل بينهما كطرفة عين، وإن قصر قدر الذي بينهما مما يوجد فصلحت الفاء في (إلى)؛ لأنَّك تقول: أخذ المطر أوله فكذا وكذا إلى آخره. فلمَّا كان الفعل كثيرًا شيئًا بعد شيء في المعنى كان فيه تأويل من الجزاء. ومثله أنهم قالوا: إن تأتي فأنت محسنٌ. ومحال أن تقول: إن تأتي فأنت محسن؛ فرضُّوا بالفاء جوابًا في الجزاء ولم تصلح الواو"^(٢).

ومن أمثلة النيابة:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾^(٣)، وقد ذكر الفراء في إعراب كلمة (بعوضة) ثلاثة أوجه، وما يهمنا هو الوجه الثالث الذي قال عنه: "وأما الوجه الثالث - وهو أحبها إليّ - فأن تجعل المعنى على: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا ما بين بعوضة إلى ما فوقها، والعرب إذا ألقت (بين) من كلام تصلح (إلى) في آخره نصبوا الحرفين المحفوضين اللذين خفض أحدهما بـ (بين) والآخر بـ (إلى)"^(٤)، ونسب النحاس القول بذلك إلى الكسائي إضافة إلى الفراء وذكر أنَّ الفاء عندهما بمعنى (إلى)"^(٥). وقال ابن عطية: "وقال بعض الكوفيين: نصب (بعوضة) على تقدير إسقاط حرف الجر والمعنى: أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا ما مِنْْ بعوضة، وحُكِيَ عن العرب: (له عشرون ما ناقة فجملًا)، وأنكر أبو العباس هذا الوجه"^(٦)، فابن عطية يجعل (مِنْْ) هي الساقطة على رأي

(١) المغني ٢١٥.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٣/١.

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٦، ومن استشهد بهذه الآية على مجيء الفاء بمعنى (إلى): الفراء في معاني القرآن ٢٢/١، وذكره ابن هشام في المغني ٢١٥ منسوبًا إلى بعض البغداديين، والألوسي في روح المعاني ٢٠٩/١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٢/١. والوجهان الآخران هما:

أ - أن تكون (بعوضة) مفعولًا به، و(ما) زائدة.

ب - أن تكون (بعوضة) صلة تابعة لما قبلها و(ما) اسمًا فتعرب (بعوضة) بإعراب (ما)، وتكون (ما) الاسمية هنا نكرة بمعنى شيء.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢٠٣/١، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٤/١ (وقال بعض النحويين: يجوز أن يكون معناه ما بين بعوضة إلى ما فوقها).

(٦) المحرر الوجيز ١١١/١، وينظر روح المعاني ٢٠٩/١ "أو منصوب على نزع الخافض أي ما من بعوضة".

الكوفيين ، مع أنَّ الفراء ذكر أنَّ المحذوف (يَين)، وذكر أبو حيان أنَّ نصب بعوضة "على حذف مضاف وهو (يَين)، فلما حذف (يَين) قام هذا مقامه في الإعراب ويقدرُونَ الفاء بـ(إلى)"^(١) فبعوضة أعربت بإعراب (يَين) بعد حذفها.

٢- قول امرئ القيس:

قَفَا نَبْلُكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ^(٢)

قال المرادي: "وأجاز بعضهم في قوله (بين الدخول فحومل) أنَّ تكون الفاء بمعنى (إلى)، وهذا ضعيف، والفاء في ذلك عاطفة"^(٣)، "ويحتاج على هذا القول إلى أنَّ يقال: وصحت إضافة (بين) إلى الدَّخُولِ؛ لاشتماله على موضع أو لأنَّ التقدير: (بين موضع الدخول)"^(٤)، ولعل الذي دفعهم إلى هذا القول دخول الفاء العاطفة وهي تفيد الترتيب والتعقيب بين متعاطفين لا ترتيب ولا تعقيب بينهما. "وزعم الأصمعي أنَّ الصواب روايته بالواو؛ لأنه لا يجوز: جلست بين زيد وعمرو"^(٥)، ولذا قدَّر آخرون: بين موضع الدخول فمواقع حومل، وقيل الفاء بمعنى الواو، "وقال بعض البغداديين: الأصل (ما بين) فحذف (ما) دون (بين) كما عكس ذلك من قال:

يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنَا إِلَى قَدَمٍ

أصله ما بين قرن، فحذف (بين) وأقام قرناً مقامها"^(٦).

٣- قول العرب: مطرنا مكان كذا فمكان كذا^(٧)، أي: إلى مكان كذا، قال ابن أبي

الربيع: "اعلم أنَّ هذا الكلام يقال وإن كان المطر نزل بهذه المواضع في وقت واحد، وذلك إذا أراد المتكلم أن يخبر بجميع ما غيث من الأماكن فيخبر عن جهة ثم يقررو الأماكن شيئاً بعد شيء حتى ينتهي إلى آخر ما أصابه المطر، فدخلت الفاء لهذا القصد. ومن هذا: بعته بدرهم فصاعداً، لا تريد أن تخبر بأنك بعته ولا بدرهم، وإنما أردت أن تخبر أنَّ أقل ما وقع البيع به درهم"^(٨)، فيشترط الاتصال بين البداية والنهاية، قال الفراء: "فإذا لم تصلح (إلى) في آخر الكلام لم يجز سقوط (بين)، من

(١) تفسير البحر المحيط ١/١٢٢، الدر المنصون ١/٢٢٤ "الفاء بمعنى (إلى) أي إلى ما فوقها".

(٢) ديوانه ٨.

(٣) الجني الداني ٧٧.

(٤) المغني ٢١٥.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(٧) استشهد بهذا القول ونحوه على مجيء الفاء بمعنى (إلى) كل من: الفراء في معاني القرآن ٢٢/١ وفيه (مطرنا ما زبالة فالتعليبة)، الزجاجي فيما نقله عنه الرضي في شرحه على الكافية ٣٨٥/٤، ٣٨٦، ابن أبي الربيع في البسيط ١/٣٣٧، البغدادى في خزنة الأدب ١١/٨.

(٨) البسيط ١/٣٣٧.

ذلك أن تقول: داري ما بين الكوفة والمدينة، فلا يجوز أن تقول: داري ما الكوفة فالمدينة؛ لأنَّ (إلى) إنما تصلح إذا كان ما بين المدينة والكوفة كله من دارك، كما كان المطر آخذاً ما بين رُبالة إلى الثعلبية^(١).

٢- نيابة الفاء عن (حتى):

أورد ذلك المرادي في الجنى الداني وردّه فقال: "أن تكون بمعنى (حتى) ذكره بعضهم، قال: كقوله تعالى: ﴿فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ وليس كما ذكر بل هذه.... فاء العطف"^(٢)، وهذه الآية مقطوعة من سياقها والآية بكاملها هي: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مِثْنَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَجِزِيهِمْ وَصَفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾^(٣).

وقبل أن ننهي الحديث عن أدوات الغاية نشير إلى أن هناك أدوات لم يشتهر عند النحاة دلالتها على الغاية، وأخرى لم ينص النحاة على كونها للغاية، ويمكن أن تحتل ذلك، فرأينا أن نشير إلى تلك الأدوات. ويمكن أن نقسمها إلى ما يأتي:

- ١- أدوات ابتداء الغاية نحو: كاف المبادرة، وأنى، وأفعال الشروع.
- ٢- أدوات التوسط نحو: بين، وسواء وسوى، ومتى في لغة هذيل في أحد معانيها، ووسط.
- ٣- أدوات التفسير نحو: قد، وكأن، ولعل، وأفعال المقاربة.
- ٤- أدوات انتهاء الغاية نحو: أدوات التعليل، وإذا وإذ الفجائيتين، وإلا أن، ولام العاقبة، ولو التليئية، وأي الكمالية، وكل، وما المفيدة للتعظيم أو التحقير، وقط الاسمية وحسب ونحوها، وبعض أسماء الأفعال كـ (بَلَّ، وصن، ومه، وقط). مع اختلاف معنى الغاية في كل أداة.

- ٥- أدوات انقطاع الغاية أو استغراقها في الماضي نحو: قط المشددة.
 - ٦- أدوات امتداد الغاية (استغراق الغاية في المستقبل)، نحو: أبداً، وعوض.
- وإذا تذكرنا الخط الذي مثلنا فيه لابتداء الغاية وانتهائها بالنقطتين [أد] وأضفنا إليهما نقاط التفسير فإنه يمكن أيضاً أن نضيف إليه نقطة التوسط فيصبح على النحو الآتي:

(أدوات استغراق الغاية في الماضي) ب أ ج ب د (أدوات استغراق الغاية في المستقبل)

وهذه النقاط تمثل ما يأتي:

(١) معاني القرآن ٢٢/١.

(٢) الجنى ٧٧.

(٣) سورة الأنعام الآية ١٣٩.

ب: التَّقْصِيرُ عن البداية.

أ: ابتداء الغاية.

ج: التَّوَسُّط.

ب: التَّقْصِيرُ عن النهاية.

د: انتهاء الغاية.

وهكذا نرى تمكُّن الأدوات النَّحْوِيَّة من مراعاة التَّنْدرُج في الغاية، وفي هذا دليل على دَقَّة هذه اللُّغة، ونجد هذا في كثير من الأبواب النَّحْوِيَّة، ففي النَّداء نجد أدوات لنداء القريب، وأخرى لنداء المتوسِّط وثالثة لنداء البعيد. وتختلف الإشارة إلى القريب عن الإشارة إلى البعيد. وهناك النُّكرة، ثمَّ النُّكرة المخصَّصة، ثمَّ المعرفة، وهكذا...
وفيما يأتي حديث عن الأدوات التي لم تشتهر عند النُّحاة، أو التي لم ينصُّوا عليها:

أولاً: أدوات ابتداء الغاية:

١- كاف المبادرة:

وهي كاف التشبيه إذا اتَّصلت بـ(ما) "في نحو: سلِّم كما تدخل، وصلِّ كما يدخل الوقت، ذكره ابن الحجاز في النهاية، وأبو سعيد السيرافي وغيرهما^(١)"، فلو قلنا: صلِّ مُدَّ دخول الوقت، أو من أوَّل دخول الوقت لاستقام المعنى، فتكون لابتداء غاية الزَّمان.

٢- أنى:

إذا كانت بمعنى (من أين؟)، فتكون أداة طليئة لابتداء الغاية، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَمْرُؤُا أَنَّى لَكَ هَذَا﴾^(٢) أي: من أين^(٣)، (فأنى) هنا سؤال عن ابتداء غاية المكان؛ ولذا أجابت فيما حكاه القرآن عنها: ﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٤) فجاءت في الإجابة (مِنْ) الدَّالة على ابتداء الغاية. ولم نعدَّ (أين) من أدوات الغاية؛ لأنَّ السُّؤال بها عن المكان دون طلب تحديد بدايته، ومثل هذا يقال عن (متى) في الزَّمان.

٣- أفعال الشروع:

وهي: أنشأ، وشرع، وطَفِقَ، وأخذَ، وجعلَ، وعلّقَ، وهبَّ، وقامَ، وما شابهها، وذكرنا هذه الأفعال دون الأفعال الأخرى الدَّالة على البدء، كـ(بدأ) مثلاً؛ بناءً على

(١) مغني اللبيب ٢٣٧، قال ابن هشام عن إفادة الكاف معنى المبادرة: "وهو غريب جداً".

(٢) سورة آل عمران من الآية ٣٧.

(٣) حروف المعاني والصفات ٦٥، التبيان للعكبري ٢٥٦/١.

(٤) سورة آل عمران من الآية ٣٧.

أنَّ هذه الأفعال من الأدوات كما ذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني في قوله: "ومن الأفعال أفعال تجري مجرى الأدوات، وتختصُّ بأحكام مختلفة، ولا بدَّ من عدِّها، وهي أربعة أنواع"^(١)، والأنواع التي ذكرها هي:

أ- كان وأخواتها.

ب- أفعال المقاربة.

ج- فِعْلا المدح والذم.

د- فعل التَّعَجُّب^(٢).

فذكر الجرجاني أفعال المقاربة، وقال بعد أن عدَّها: "وجعل وأخذ يستعملان استعمال (كاد)، تقول: (جعل زيد يفعل كذا)، و(أخذ يفعل كذا)"^(٣)، فذكر أفعال الشُّروع أيضًا. والفرق بين أحرف ابتداء الغاية وأفعال الشُّروع:

١- أنَّ الحرف مجردٌ من معنى الحدث والزَّمن، وأفعال الشُّروع تدلُّ نفسها على الحدث والزَّمن، وإن كانت تحتاج إلى غيرها ليتِمَّ المعنى، فمعنى الابتداء موجود في هذه الأفعال نفسها بخلاف (من)؛ لأنَّها حرف.

٢- أنَّ تلك الأفعال تُهْمُ الابتداء ولكنَّها لا تحدِّدُه ببداية معلومة، كما هو الشأن في الحروف، فيمكن أن تأتي أحرف الابتداء والانتهاء بعدها لتحديدُها فيقال مثلا: شرعتُ أقرأ منذُ العصرِ إلى المغرب.

ثانيًا: أدوات التَّوسُّط:

لم يقرن النُّحاة هذه الأدوات بمعنى الغاية، ويبدو أن لا مانع من ذلك؛ لأنَّ نقطة التَّوسُّط محدَّدة. ويكون التَّوسُّط مرتبطًا بالابتداء والانتهاء، كما يكون قريبًا من القليل والكثير^(٤). ونذكر فيما يأتي بعض تلك الأدوات:

١- بين:

فإذا قيل: جلس محمدٌ بين زيد وعمرو، فهذا يعني أنَّ محمدًا توسَّط بين الطرفين، فكانَ زيدًا نقطة ابتداء الغاية، وعمراً نقطة انتهاء الغاية، فأفادت (بين) هنا التَّوسُّط. ويُحمل نظير هذا الأسلوب عليه في المكان أو الزَّمان.

٢- سواء وسوى:

(١) الجمل للجرجاني ٦٢.

(٢) الجمل للجرجاني ٦٢، ٦٣، ٦٤.

(٣) المصدر السابق ٦٣.

(٤) التَّنْذِيل والتَّكْمِيل ٣/ الورقة ١٤١.

بمعنى وسط، قال سيبويه: "وكذلك سواء النهار، لأنك تقول: هذا سواء النهار. إذا أردت وسطه، كما تقول: هذا نصف النهار"^(١). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَاطْلَعْ فَرَوَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾^(٢) أي: في وسطه. وذكر ابن فارس أن (سوى) تكون بمعنى وسط أيضاً^(٣). قال الله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوءٍ﴾^(٤) أي: وسطاً.

٣- متى في لغة هذيل في أحد معانيها:

وذلك إذا كانت بمعنى (وسط) قال ابن سيده: "فأما (متى) فمعناها معنى (في) و(وسط)"^(٥). وقد تقدّم الحديث عن بقية معانيها في الفصل الثاني.

٤- وَسَطُ:

يقال: جلست وَسَطَ الدار أي: في مكان بين طرفيها. و(وَسَطُ) ظرف مبني على الفتح، وإذا سكنت سينها تكون اسماً معرباً^(٦).

ثالثاً: أدوات التقصير عن الغاية:

١- قَدْ:

وذلك إذا دلّت على التقصير عن الغاية الزمانية والتقريب، ومثال ذلك قول المؤذن: قد قامت الصلاة. قال سيبويه: "وأما (قَدْ) فجواب لقوله: لما يفعل، فتقول: قد فعل"^(٧)، وعلى هذا تكون (قَدْ) من أدوات تقريب الماضي من الحال في الإثبات، و(لَمَّا) لتقريب الماضي من الحال في النفي.

٢- كَأَنَّ:

ومن معانيها التي أثبتها الكوفيون التقريب نحو: كأنك بالفرج آتٍ^(٨). ويمكن أن نعدّ هذا من باب التقصير عن الغاية المعنوية. وقال عنها الزجاجي: "تكون تشبيهاً وشكاً وتكون مخففة"^(٩).

٣- لعلَّ:

-
- (١) الكتاب ٢٢١/١.
 - (٢) سورة الصافات الآية ٥٥.
 - (٣) الصحاحي ٢٣٠.
 - (٤) سورة طه من الآية ٥٨.
 - (٥) المحصص ٦٩/١٣.
 - (٦) الكتاب ٤١١/١.
 - (٧) الكتاب ٢٢٣/٤، وينظر ١١٧/٣.
 - (٨) مغني اللبيب ٢٥٤.
 - (٩) حروف المعاني والصفات ٤١.

وهي نظيرة (عسى) في المعنى، و(عسى) من أفعال المقاربة؛ فتفيد رجاء التقريب من الغاية، كما سنذكر. قال سيوريه: "و(لعل) و(عسى) طمع وإشفاق" (١). ففي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمُنُ ابْنُ لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٢)، كانت غاية فرعون هي بلوغ أبواب السموات، ولكنه لم يبلغها، فدلّت (لعل) على رجائه قرب وقوع ذلك، ومن هنا نلمح فيها معنى التقصير عن الغاية. و(عل) لغة في (لعل)، وقد ذكر ابن هشام أنها بمنزلة (عسى) في المعنى (٣). وتكون (أن) لغة في (لعل) أيضاً، ومن ذلك قول بعضهم: (أئت السوق؛ أنك تشتري لنا شيئاً) (٤).

٤- أفعال المقاربة:

وهي: عسى، وكادَ، وكرَبَ، وأوشكَ، وما شابهها، بناءً على أنها أدوات كما تقدّم في نصّ عبد القاهر الجرجاني. ومما يُقوِّي شبهها بالحرّوف أن بعضها قد اختلف في فعليته فذكر ثعلب وابن السراج أن (عسى) حرفٌ مطلقاً (٥). وذكر ابن هشام أقوالاً في إعراب (عسى) منها ما ذكره بقوله: "أنها فعل متعدي بمنزلة قارب معنى وعملاً، أو قاصرٌ بمنزلة قُربَ من أن يفعل، وحُذِفَ الجارُ توسعاً" (٦). ويهملنا في هذا النصّ قوله: (بمنزلة قارب معنى) مما يؤيد دلالتها على معنى التقصير أو التقريب عن الغاية. وينسحب هذا المعنى على بقية أخواتها.

رابعاً: أدوات انتهاء الغاية:

١- أدوات التعليل:

مثل: كي، ولام التعليل، وأدوات التعليل نيابة مثل: الباء، عن، على، في، الكاف، لعلّ ونحوها. فإذا قلت مثلاً: سافرت كي أتعلّم، فإنّ غاية سفري كانت التعلّم، ومعنى آخر أنّ السفر توقّف بعد التعلّم، ف(كي) هنا يمكن أن تفيد الانتهاء بدليل أنّي لو قلت: سافرت إلى أن أتعلّم لاستقام المعنى. مع الاختلاف بين معنى العلة والغاية. ويمكن القول أنّ العلة قد تفيد انتهاء الغاية ولا يشترط العكس. واللام في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٧) تعليلية تبين علة خلق

(١) الكتاب ٢٣٣/٤.

(٢) سورة غافر الآية ٣٦.

(٣) مغني اللبيب ٢٠٦.

(٤) المرجع السابق ٦٠.

(٥) المرجع السابق ٢٠١.

(٦) المرجع السابق ٢٠٢.

(٧) سورة الذاريات الآية ٥٦.

الثَّقَلَيْنِ ويمكن أن تُفِيد مع هذا الغاية من خلقهم. وعلى هذا فلا نعجب إذا علمنا أن من المحدثين من عدَّ (كي) من أدوات الغاية، كما جاء في معجم قواعد اللغة العربية في جداول ولوحات، حيث ورد فيه أن أدوات الغاية هي: إلى، وحتى، وكي^(١). وقصر الدكتور مصطفى النحاس أدوات الغاية على (كي) فقال في كتابه (دراسات في الأدوات النحوية): "وأداة الغاية: كي"^(٢)، ولعل مراده بالغاية هنا العلة لا النهاية وإلا لما قصر أدوات الغاية على (كي).

٢- إذا وإذ الفجائيتين:

كما في قولنا: سرت فإذا الحريق؛ وذلك لأن سيري توقف حين باغتني الحريق؛ فعلى هذا يمكن أن نعد (إذا) من أدوات انتهاء الغاية غير المقصودة في الحال، وكذلك (إذ) الفجائية، ولو قلت: سرت إلى أن باغتني الحريق، لصح المعنى، ويقاس على هذا التركيب أمثاله، ويمكننا أن نقول: إنَّ (إذا) و(إذ) الفجائيتين تفيدان الغاية إذا كان ما قبلهما ممتداً، قياساً على ما ذكر الكفوي في حديثه عن (إلا أن)، وفيما يلي ذكر قوله.

٣- إلا أن:

ذكر سيبويه أن المعنى في قولهم (والله لا أفعل إلا أن تفعل): حتى أن تفعل^(٣)، فكأنَّ سيبويه قد لمح معنى انتهاء الغاية في (إلا أن)، وقال الكفوي عنها: "هي متى دخلت على ما يقبل التوقيت تجعل غاية نحو: ﴿لَا يَزَالُ بُنِيتُهُمْ آلِدَىٰ بَنَوْا رِيَّةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾"^(٤) أي: حتى، دلَّ عليه قراءة: ﴿إِلَىٰ أَنْ تَقَطَّعَ﴾^(٥). ومتى دخلت على ما لا يقبل التوقيت، وهو أن يكون فعلاً لا يمتد كـ (إلا أن يقدم فلان) تجعل شرطاً بمنزلة (إن) لما بين الغاية والشرط من المناسبة، وهي أن حكم ما بعد كل منهما يخالف حكم ما قبله^(٦)، وذكرنا فيما سبق أن الغاية والشرط يعدان من أنواع مفهوم المخالفة عند الأصوليين وبيناً جانبياً من العلاقة بين تلك الأنواع^(٧).

٤- لام العاقبة أو (الصيرورة أو المآل):

- (١) معجم قواعد اللغة العربية ٢٤.
- (٢) دراسات في الأدوات النحوية ١٩.
- (٣) الكتاب ٤٦/٣.
- (٤) سورة التوبة من الآية ١١٠.
- (٥) وهي قراءة الحسن، ومجاهد، وقتادة، وأبي حنيفة. وتنظر القراءة في: معاني القرآن للقرطبي ٤٥٢/١، الكشف ٢١٦/٢، تفسير الرأزي ١٥٧/١٦، الدر المنصون ١٢٧/٦.
- (٦) الكليات للكفوي ٢٧٦/١.
- (٧) تنظر ص ٥١ من هذا البحث.

وسمّاها الرُّجَاجِي لَام الغرض المحض في الفعل^(١)، ومثالها ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(٢). قال ابن فارس في كتاب اللامات معقفاً على هذه الآية وغيرها مما جاء فيه لَام العاقبة: "فمعنى هذه اللامات: (حَتَّى)، كأنه قال: وحَتَّى كان لهم عدوًّا وحزنًا"^(٣)، فتفسير ابن فارس هذا يدلُّ على أنه فهم من هذه اللام معنى انتهاء الغاية. وتكون لانتهاء الغاية في المستقبل.

وعددنا لَام العاقبة من أدوات انتهاء الغاية؛ لأنه لا يشترط أن تكون الغاية مقصودة، فقد تكون دون إرادة كما في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾^(٤) فالذين كذبوا لم يكن غرضهم وقصدهم أن يذوقوا البأس، بل إن تلك الغاية كانت عاقبة لهم ومآلا. وكما في قول أبي العتاهية:

لَهْوَنَا لَعْمُرًا لِلَّهِ حَتَّى تَتَابَعَتْ ذُنُوبٌ عَلَى آثَارِهِنَّ ذُنُوبٌ^(٥)

وإذا دلَّت لَام العاقبة على انتهاء الغاية وهي للصيرورة والمآل فقد يجوز لنا أن نعدَّ (صار) مما يدلُّ على انتهاء الغاية، فإذا قيل مثلا: صار الماء ثلجًا، فهذا يعني أنه آل إلى ذلك وانتهت غايته إلى هذه الحال. ويُقاس على ذلك الأدوات التي تفيد معنى التحوُّل مثل: أصبح، وأضحى، وبات^(٦) ونحو ذلك.

٥- لو التَّجْلِيلِيَّةُ:

كما في: تصدَّق ولو بدرهم، "وأعط المساكين ولو واحداً، وصلِّ ولو الفريضة...، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾"^(٧)^(٨). ويمكن أن يُحمل عليها ما جاء في الحديث: "اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ ثَمَرَةٍ"^(٩)، و: "تَزَوَّجْ وَلَوْ بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ"^(١٠).

- (١) حروف المعاني والصفات ٥٣.
- (٢) سورة القصص من الآية ٨.
- (٣) كتاب اللامات لابن فارس ٧٧٩.
- (٤) سورة الأنعام من الآية ١٤٨.
- (٥) ديوانه ٣٤.
- (٦) ينظر الزَّمن في النحو العربي للدكتور كمال بدرى ٩٨.
- (٧) سورة النساء من الآية ١٣٥، وأوَّل هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾.
- (٨) الجني اللدائي ٢٩٠ ذكرها ولم يقل إنها لانتهاء الغاية، بل قال بعد ذكر الأمثلة "وهذا عند التحقيق ليس بخارج عمّا تقدّم فأرجعها إلى أنواع (لو) الأخرى.
- (٩) أخرجه البخاري في صحيحه في: ٢٤-كتاب الزَّكَاة، ١٠-باب اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ ثَمَرَةٍ، والقليل من الصَّدقة، ٣٣٢/٣ (مع فتح الباري).
- (١٠) أخرجه البخاري في: ٦٧-كتاب النِّكَاح، ٥١-باب المهر بالغَرَضِ وخاتَمٍ من حَدِيدٍ ١٢٤/٩ (مع فتح الباري).

وقوله-صلى الله عليه وسلم-لعبد الرحمن بن عوف -رضي الله عنه-: "أُولِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ"^(١)، وما بعد (لو) في هذه الأحاديث الشريفة يدلُّ على القلة والنقص. و(لو) هذه قريبة الشبه بـ(حتى) العاطفة المقيدة للتقليل أو التكثر، فلو حذفنا (لو) وأتينا بـ(حتى) ما اختل المعنى فيمكننا أن نقول مثلاً: أعط المساكين النفود حتى واحداً. وذكر ابن هشام أنَّ كثيراً من النحويين قالوا بمجيء (لو) بمعنى (إن) نحو: أعطوا السائل ولو جاء على فرس^(٢).

وعددنا (لو) هنا من أدوات الغاية؛ لأنَّ ما بعدها حدٌّ وطرفٌ لما قبلها، وإلا فليس كل أداة أفادت تقييلاً أو تكثيراً يمكن أن نعدّها من أدوات الغاية إذا لم يكن ما بعدها حدّاً.

- فمن الأدوات التي تفيد التقليل دون الغاية:

رُبَّ (في مذهب الجمهور)^(٣) - بما^(٤) - (قد) قبل الفعل المضارع^(٥) - قط (إذا أريد بها التقليل) كما في: ما عندي إلا هذا قط^(٦).

- ومن الأدوات التي تفيد التكثر دون الغاية: كم الخيرة^(٧) - رُبَّ (في أحد الأقوال)^(٨) - ممّا (في أحد قولين)^(٩) - كائن^(١٠) - تاء المبالغة كما في علامة ونسابة.

٦- أي الكمالية:

وهي الدالة على معنى الكمال "فتقع صفة للنكرة نحو: زيد رجلٌ أيُّ رجلٍ، أي كامل في صفات الرجال، وحالاً للمعرفة كـ(مررت بعبد الله أيُّ رجل)"^(١١)، فتدل (أي) على الغاية في الزيادة.

٧- كل:

- (١) أخرجه البخاري في: ٦٧-كتاب النكاح، ٦- باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والإسلام ١٨/٩ (مع فتح الباري).
- (٢) مغني اللبيب ٣٤٨.
- (٣) الجني الداني ٤٣٩، ٤٤٠.
- (٤) التسهيل ١٦٩/٣.
- (٥) شرح التسهيل ١٧٢/٣، رصف المباني ١٠٢.
- (٦) الواضح في علم العربية للزيدي ٢٥٦.
- (٧) المغني ٢٤٣.
- (٨) الجني الداني ٤٤٠.
- (٩) المغني ٣٩٢، مقال (قوله) كان مما يفعل كذا) لمحمد الطاهر بن عاشور.
- (١٠) حروف المعاني والصفات ٦٥، المغني ٢٤٦.
- (١١) مغني اللبيب ١٠٩.

وقد تُفيد الغاية في تحقير أو تعظيم، ويمكن أن نجد إشارة في كتاب سيبويه إلى معنى الغاية فيها، وذلك في قوله- في معرض حديثه عن وصف النكرة-: "ومثل ذلك قولك: هذا العالمُ حقُّ العالمِ وهذا العالمُ كلُّ العالمِ، إنَّما أراد أنَّه مستحقٌّ للمبالغة في العلم. فإذا قال: هذا العالمُ جدُّ العالمِ، فإنَّما يريد معنى هذا عالمٌ جدُّ، أي هذا قد بلغ الغاية في العلم. فجرى هذا الباب في الألف واللام مجراه في النكرة إذا قلت: هذا رجلٌ كلُّ رجلٍ، وهذا عالمٌ حقُّ عالمٍ، وهذا عالمٌ جدُّ عالمٍ"^(١)، أي أنَّه بلغ الغاية في الزيادة.

٨- ما التي للتعظيم أو التحقير:

فمثال التي للتعظيم والتَّهْوِيل ما في قول الشاعر:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مِنْ يَسُودُ^(٢)

والتي للتحقير "كقولك- لمن سمعته يفخر بما أعطاه-: وهل أعطيت إلا عطية ما"^(٣)، فهذه تفيد الغاية في قلة (ك-حتى).

٩- قط الاسميَّة، وحسب، وقُد، وبَجَل:

تأتي قط اسميَّة غير ظرف وتكون مخففة (مبنية على السكون)، ويمكن أن نعلِّقها لانتهاى الغاية، يُقال: قَطَطَكَ درهمٌ، بمعنى: حسبك، "قال اللَّيْث: قَطُّ خفيفة. بمعنى: حسب، تقول: قَطَطَكَ الشَّيْءُ أَي حَسْبُكَه. قال: ومثله (قُد)"^(٤). وقال سيبويه: "وَقَطُّ، معناها: الاكتفاء"^(٥)، ومعنى الاكتفاء مشابه لمعنى الانتهاء؛ لأنَّ الأمر إذا انتهى إلى شيء فقد اكتفى به. وقال سيبويه عن (حَسَبُ): "وَأَمَّا (حَسَبُ) فمعناه كمعنى (قَطُّ)"^(٦)، وقال عن (بَجَلُ): "وَأَمَّا (بَجَلُ) فبمنزلة (حَسَبُ)"^(٧). أمَّا (قُد) فتكون أيضًا اسميَّة. بمعنى حسب فيقال: قُدكَ أي: حسبك^(٨). وقد تزداد الفاء قبل (قَطُّ) لتزيين اللفظ فيقال: فقط. ويمكن أن نضيف إلى هذه المجموعة: ليس غير، وليس إلا.

١٠- بعض أسماء الأفعال نحو: بَلَّة، ومَّة، وصه، وقط، ونحوها:

(١) الكتاب ١٢/٢، ١٣.

(٢) الجنى الداني ٣٣٤.

(٣) الجنى الداني ٣٣٤، ذكرها ولم يقل بأنها لانتهاى الغاية.

(٤) تهذيب اللغة مادة قط ٢٦٣/٨.

(٥) الكتاب ٢٢٨/٤.

(٦) الكتاب ٢٣١/٤.

(٧) الكتاب ٢٣٤/٤.

(٨) الجنى الداني ٢٥٣، معنى اللبيب ٢٢٦.

يمكن أن نعدَّ أسماء الأفعال هذه أدواتٍ طلبيةٌ يُطلب بها إنهاء غاية الحدث، وقد ذكر سيبويه (بَلَّه) في باب علَّة ما يكون عليه الكلم ممَّا قد يُسوَّغ لنا إدخالها ونظيراتها في الأدوات وقال عنها: "وأما (بَلَّه زيد) فيقول: دَع زيدًا، و(بَلَّه) ها هنا بمنزلة المصدر كما تقول: ضرب زيد^(١)"، وذكر ابن هشام أنَّ (بَلَّه) تكون اسمًا ل(دَع) وهي غير (بَلَّه) المصدرية التي بمعنى: الترك. و(صَه) اسم فعل أمر بمعنى: أسكت^(٢). و(مَه) معناه: اكف^(٣). وتكون (قَط) اسم فعل مضارع بمعنى: يكفي، فيقال: قَطَّني، أي: يكفي^(٤).

خامسًا: أدوات انقطاع الغاية الزمانية:

- قَطُّ المشددة:

قال أبو علي الفارسي عن (قَطُّ): "فأما اختصارهم للضمِّ فيها فإنَّها بشبهه قبل وبعد؛ وذلك أنَّها لا تنقطع الزَّمان، كما أنَّ قبلُ لا تنقطع الغاية، فاشبهتها من حيث كانت ظرفًا، ومن حيث كانت منقطعة"^(٥)، وأبو علي يتبع في تعليل البناء على الضم سيبويه حين قال في معرض حديثه عن بناء الظُّروف الغايات: "وكذلك (قَطُّ وحسب) إذا أردت (ليس إلا) و(ليس إلا ذا)، وذا بمنزلة (قَطُّ) إذا أردت الزَّمان، لما كنَّ غير متمكَّات فُعلَ بهنَّ ذا، وحرَّكوا (قَطُّ)، و(حَسَبُ) بالضمَّة؛ لأنَّهما غايتان فر(حَسَبُ) للانتهاء و(قَطُّ) كقولك: منذ كنت"^(٦). وقد تقدَّم بيان معنى الغاية في نص سيبويه وأنَّه يقصد الغاية اللفظية^(٧) على الرَّاجح، ويبدو أنَّ أبا علي فهم من نص سيبويه انتهاء غاية الحدث لا اللفظ وبنى على ذلك دلالة (قَطُّ) على انقطاع الزَّمان، وإن كان الأمر كذلك فإنَّ أبا علي لم يجافِ الصَّواب في قوله بدلالة (قَطُّ) على انقطاع الزَّمان خاصَّةً أنَّ المعنى اللُّغوي لها يؤيِّد ذلك؛ فالقَطُّ في اللغة هو: قطع الشيء الصَّلب^(٨). وذكر ابن هشام معنى الانقطاع حين علَّل لبناء (قَطُّ)، وبنائها على الضمِّ خاصَّةً فقال: "فمعنى ما فعلته (قَطُّ): ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأنَّ الماضي منقطع عن الحال والاستقبال، وثبتت لتضمُّنها معنى (مُدَّ)

(١) الكتاب ٢٣٢/٤.

(٢) كتاب حروف المعاني والصفات ٣١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) مغني اللبيب ٢٣٣.

(٥) المسائل المثورة ٢٦٠.

(٦) الكتاب ٢٨٦/٣.

(٧) تنظر ص ٤٢ من هذا البحث.

(٨) تهذيب اللغة مادة قَط ٢٦٣/٨.

و(إلى)، إذ المعنى: مذ أن خلقت أو مذ خلقت إلى الآن، وعلى حركةٍ لئلا يلتقي ساكنان، وكانت الضمة تشبيهاً بالغايات، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين^(١). وعلى قول ابن هشام يمكن أن نعد (قَطُّ) من أدوات الابتداء والانتهاؤ معاً، ولا يتنافى هذا المعنى مع كونها للانقطاع، فتكون كقولنا: ما رأيته منذ يومان. وسبق أن ذكرنا أنَّ المعنى: أمد انقطاع الرؤية يومان^(٢). إلا أنَّ (قَطُّ) تفيد استغراق النَّفي في الماضي، "قال اللَّيث: وأما (قَطُّ) فإنه هو الأبد الماضي"^(٣). وبعضهم جعل سبب بناء (قط) تضمينه معنى (مُنْذُ)، فمعنى ما رأيته قط: ما رأيته منذ خلقت، وقيل بُنيت لتضمينها معنى (من) الاستغراقية، فعلى هذا تكون لا ابتداء الغاية. وقال بعضهم بُنيت لأنها تضمَّنت معنى (في)^(٤).

سادساً: أدوات امتداد الغاية الزَّمانية:

- أبداً وعوضُ:

ف(أبداً) تفيد استغراق الإثبات في الزَّمن المستقبل، و(عوضُ) تفيد استغراق النَّفي في المستقبل. يقال: لا أفعله عَوْضُ. قال ابن هشام عن (عَوْضُ): "ظرف لاستغراق المستقبل مثل (أبداً) إلا أنه مختص بالنَّفي"^(٥)، وللعرب في الدَّلالة على (الأبد) ألفاظ منها: لا أفعله ما بقي اللَّيل والنَّهار، ونحو ذلك.

ويمكن أن نعدَّ (قَطُّ) من أدوات استغراق الغاية في الماضي؛ وذلك لأنَّ (قط) و(أبداً) نقيضتان^(٦)، ولا ينافي هذا دلالة (قط) على معنى انقطاع الغاية ولكنَّ الاستغراق يفيد استمرار الانقطاع فيما مضى من الزَّمان. قال الزَّجاجي: "(قَطُّ) تكون في الأمد فتقول: ما رأيته قَطُّ"^(٧).

(١) مغني اللبيب ٢٢٣، وتنظر حاشية الصَّبَّان ١٣٤/٢.

(٢) تنظر ص من هذا البحث.

(٣) تهذيب اللغة مادة قط ٢٦٣/٨.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/٢.

(٥) مغني اللبيب ٢٠٠.

(٦) المسائل المثورة ٢٥٩.

(٧) حروف المعاني والصفات ٤٦.

وبعد، فهذه الأدوات التي بدا لي -من استقراء بعض كتب الأدوات- دلائلها على الغاية بدرجاتها وأنواعها، فإن ألك قد وقفت في اجتهادي فذلك بفضل الله، وإلا فأرجو ألا أُحرم أجر الاجتهاد. ولعل هذه الإضافات الموجزة تكون نواةً لبحثٍ مستفيضٍ يخدم المكتبة النحوية فيما بعد.

الجداول

أولاً: جدول المعاني المتبادلة والمشاركة بين حروف الجر

المعنى الأصلي	من	إلى	في	عن	على	الباء	اللام	حتى	الكاف
ابتداء الغاية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	التشبيه
من	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
إلى	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
في	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
عن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
على	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
الباء	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
اللام (الاختصاص)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
السببية أو التعليل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
الكاف	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
الزيادة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
التعويض	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
البدل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
التعويض	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
التبيين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
التعدية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
بعد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
عند	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
مع	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
الاستعانة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
القسم	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
التعجب	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
التجريد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	

تنظر معاني هذه الحروف في: أدب الكاتب (باب دخول بعض الصفات مكان بعض ٣٩٤)، فقه اللغة للثعالبي (فصل مجمل في وقوع حروف المعنى مواقع بعض ٢٣٣)، الأماي الشجرية (في دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض ٢٦٧)، وتنظر أبواب حروف الجر في: شرح التسهيل لابن مالك، أوضح المسالك، شرح ابن عقيل، مع الهوامع، وتنظر هذه الحروف في مواضعها في كل من: رصف المباني، جواهر الأدب، الجنى الداني، مغني اللبيب، البرهان في علوم القرآن.

ثانيًا: جدول الأساليب الخاطئة وتصويباتها

لما كان من أهداف دراسة النحو تقويم اللسان والقلم، رأيت أن أذكر في الجدول الآتي ما أمكن جمعه من الأساليب الخاطئة التي مرّت بي أثناء الدّراسة مع ذكر تصويباتها؛ لتكون تلخيصًا مركّزًا لما ورد في البحث، وأنبّه إلى أنّ بعض هذه الأساليب خاطئ عند بعض النّحاة وسأشير إلى ذلك في موضعه:

الأسلوب الخاطئ	السبب والصواب
سرتُ من يومين، أو من يوم الجمعة.	خاطئ عند جمهور البصريين؛ لأنّ (من) لا تدخل عندهم على الزّمان، وصوابه عندهم: سرت مذ أو منذ يومين أو يوم الجمعة. وأجازه الكوفيون وبعض البصريين.
ذهبتُ إلى عند زيد.	لأنّ (عند) من الظروف التي لا تسبق إلا بـ(من)، ومثله: قبلُ وبعدُ ولدى ولدن، ومع.
جئتُ مذ أو منذ مكّة.	لأنّ مذ ومنذ لا تدخلان على المكان اتفاقًا. وصوابه: جئتُ من مكّة.
يومُ الجمعة لم أره منذه.	لأنّ (مذ ومنذ) لا تدخلان على الضمير. والصواب: يوم الجمعة لم أره منذ ذاك اليوم. وأجازه المبرّد.
سأسافرُ منذ الأسبوع القادم.	لأنّ عامل (مذ ومنذ) لا يكون مستقبلًا، وكذلك ما بعدهما. وقد أجازت الدّراسة هذا.
قتلته منذُ يومُ الجمعة	لأنّه يُشترط إذا كان الفعل قبل (مذ ومنذ) مثبتًا أن يكون مُتطاولًا إلى حين الإخبار. والفعل هنا غير متطاول.
لم أره منذُ يومين. (وأنا لم أره منذُ عشرة أيّام).	لأنّ المحدود يدلُّ على الأمد فيستوعب المدة السّابقة إلى حين الإخبار والصواب: لم أره منذُ عشرة أيّام. وأجازه الأخفش على أنّه إخبار عن بعض ما مضى.
لم أره منذُ الحرّم. (إذا أريد العدد ولم ينسلخ الشهر).	لأنّ النّفي لا بدّ أن يكون واقعًا في جميع ما بعد مذ ومنذ. والصواب أن يقال هذا الكلام بعد انسلاخ الشّهر.
لم أره منذُ يوم الخميس ويوم الجمعة.	لأنّ قولنا يوم الخميس يقتضي نفى الرّؤية يوم الجمعة. والصواب: ما رأيته منذُ يوم الخميس، ويجوز إذا قدرنا فعلا عند تقديم المتأخر (يوم الجمعة)، ولا يجوز العكس. ونقل الرّضي عن الأخفش إجازته.
ما رأيته مذُ يومنا ويوم الجمعة	لأنّه لا يجوز عطف الماضي على الحال ولا العكس. ويجوز إن قدر

الأسلوب الخاطئ	السبب والصواب
ولا العكس.	فعلٌ وتقدم الحال.
ما رأيته منذ يوم الخميس يوم الاثنين.	لأنه لا يصح إبدال المعرفة من المعرفة فيما بعد (مُذٌ ومُنذٌ).
ما رأيته منذ يومين خمسة أيام.	لأنه لا يصح إبدال النكرة من النكرة فيما بعد (مُذٌ ومُنذٌ).
ما جاء لدن عشيةً. (ينصب عشيةً).	لأن (لدن) لا تنصب إلا غلوة خاصة. والصواب: ما جاء لدن عشيةً.
السفر لدن المدينة.	لأن (لدن) لا تستعمل إلا فصلة.
سأسافر من لدن غدٍ.	لأن (لدن) لا تأتي للمستقبل.
جاء القوم إلى الأمير (إذا قصد التعظيم). واحترأ على المعلم طلابه إلى الضعيف (إذا قصد التحقير).	لأن (إلى) لا تفيد تعظيماً ولا تحقيراً. والصواب أن تستبدل (حتى) بـ(إلى).
أكرمت القوم حتاه (جرأً).	لأن حتى الجارة لا تدخل على الضمير عند جمهور البصريين عدا المبرد.
أقم عندنا حتى ما يقوم زيد.	لأنه لا يصح أن يقع بعد حتى الجارة غير (أن) و(أن) من الحروف المصدرية.
كتبْتُ حتى زيدٍ (جرأً).	لأن ما قبل حتى الجارة ينقضي شيئاً فشيئاً إلى الغاية. والصواب: إلى زيد.
قرأتُ الكتاب حتى نصفه (جرأً).	لأن ما بعد حتى الجارة يكون آخرأً أو متصلاً به، ولا يكون وسطاً. والصواب استبدال (إلى) بـ(حتى).
قام زيدٌ حتى عمرو. وأعجبي القائدان حتى أفضلهما (جرأً وعطفاً).	لأنه يشترط أن يكون ما قبل حتى الجارة والعاطفة ذا أجزاء.
قام القوم وحتى عمرو (عطفاً).	لحيء الواو قبلها، ولا يدخل حرف العطف على مثله. وأجازه الجرمي
سهرت الليلة حتى الفجر (عطفاً).	لأن ما بعد حتى العاطفة لا يكون إلا آخرأً ولا يكون ملاقيأً. والصواب: حتى الفجر (جرأً)، أو إلى الفجر.
أعجبتني الجارية حتى	لأن ما بعد حتى العاطفة لا بد أن يكون بعضأً مما قبله أو شبيهأً

الأسلوب الخاطئ	السبب والصواب
ولدها (عطفاً).	بالبعض.
قام القوم حتى النساء (عطفاً).	لأنه يشترط فيما بعد حتى العاطفة أن يكون جنساً مما قبله.
صمت الأيام حتى يوم الفطر (عطفاً).	لوجود قرينة معنوية تمنع دخول ما بعد (حتى) فيما قبلها، ويشترط فيما بعد حتى العاطفة أن يكون شريكاً لما قبلها في العامل؛ لأن الفعل لا يعمل فيما لم يفعله. والصواب: صمت الأيام حتى يوم الفطر (بالجر)، أو إلى يوم الفطر.
صمت الأيام حتى الأربعاء (عطفاً).	لأن ما بعد (حتى) هنا لا يفهم زيادة أو نقصاً، إلا إذا كان هناك عهدٌ ذهني عند المخاطب يفهم ذلك، والصواب أن يقال: إلى الأربعاء. أو صمت الأيام حتى يوم الاثنين أو يوم الخميس، ونحو ذلك مما يفيد الزيادة.
ضربت القوم حتى زيداً فتركت (عطفاً).	لوجود قرينة لفظية تمنع دخول ما بعد (حتى) العاطفة في ما قبلها. والصواب: حتى زيد (بالجر) أو إلى زيد.
ضربت القوم حتى زيد/زيداً مضروب (جرأً وعطفاً).	لأن (مضروب) لا يستغني بمفرده، والصواب: رفع زيد.
ضربت القوم حتى زيداً (بالرفع).	ممتنع عند البصريين لأن الخبر محذوف وأجازه الكوفيون.
أعطيت القوم حتى الصغير كبير.	لعدم مشاكلة ما بعد (حتى) الابتدائية ما قبلها، والصواب: أعطيت القوم حتى الفقير غني. ونحو ذلك.
كان سيري حتى أدخلها. (بالرفع وكان ناقصة).	لأن من شروط رفع المضارع بعد (حتى) أن يكون فصلة. وهو هنا عمدة.
ما سرت حتى أدخلها.	لأن من شروط رفع المضارع بعد (حتى) أن يكون مثبتاً.
سرت حتى تطلع الشمس.	لانتفاء السببية.
سرت حتى أدخلها غداً.	لانتفاء الحالئية. والصواب نصب الفعل في هذا المثال، والأمثلة الثلاثة السابقة.

الغائمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمد الشاكرين، وبعد:

فبعد جولتنا في هذا البحث الذي تحدثنا فيه عن معنى الغاية وأدواتها الأصلية والنائية نصل بفضل الله وتوفيقه إلى النهاية، ويجدر بنا أن نسجل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ونقسمها إلى: نتائج عامة، ونتائج خاصة بكل أداة من الأدوات الأصلية على حدة، إضافة إلى بعض التوجيهات:

أولاً: النتائج العامة والتوجيهات:

- ١- أن الغاية عند النحاة تعني المسافة ولا تقتصر على النهاية فقط، وعليه فإن أدوات الغاية تشمل أدوات الابتداء وأدوات الانتهاء وما بينهما، وأدوات الابتداء والانتهاء معاً.
- ٢- أن أنواع الغاية عند النحاة - كما يفهم من كلام سيبويه - ثلاثة وهي: غاية الحدث واللفظ والمقدار.
- ٣- ترجيح انقلاب ألف غاية عن ياء لا عن واو بدليل الاستعمال والمعنى والتصريف.
- ٤- يمكن أن نطلق على امتداد الحدث وعدمه: (الزمن الداخلي للفعل).
- ٥- أن هناك فرقاً بين الغاية والجهة، فلكل غاية مكانية جهة ولا عكس. كما أن هناك فرقاً بين أدوات الغاية الزمانية والأدوات التي تدل على الزمن دون تحديد غايته.
- ٦- أن هناك علاقة بين معنى الغاية، والاستثناء، والصفة، والشرط، والعلة، وكلها من أنواع مفهوم المخالفة عند الأصوليين.
- ٧- أن أدوات الغاية قد تفيد القرب والاتصاق، وأن هناك علاقة بين معنى الغاية ومعنى الحضور والقرب والأدوات الدالة على ذلك مثل: عند، ولدى، ومع، ويبدو أن ثمة علاقة بين معنى الحرف والدلالة على القرب أو البعد، فـ(عن) مثلاً تشير إلى البعد^(١)؛ لأن معناها المجاوزة، ويمكن أن نقول إن (في) تدل على القرب والاتصاق؛ لأنها للظرفية، والشئ إذا دخل في الشئ فقد اقترب منه والتصق به وهكذا.
- ٨- أن لغاية الحدث أنواعاً متعددة وفقاً لمعايير مختلفة كما يتضح من كلام النحاة واللغويين، وهذه الأنواع هي:
 - أ- غاية زمانية وغاية مكانية، والزمانية قد تكون في الماضي أو الحال أو المستقبل.
 - ب- غاية مقصودة وغاية غير مقصودة، والغاية غير المقصودة قد تكون مترتبة ومتوقعة وقد لا تكون.
 - ج- غاية حسية وغاية معنوية.

- د- غاية في زيادة وغاية في نقص.
- ه- غاية المذكور وغاية لمخزوف.
- و- غاية مُخصَّصة للعموم ومقيَّدة للمطلق، وغاية مؤكَّدة.
- ز- غاية لممكن وغاية لمستحيل التَّحقُّق.
- ح- غاية لأوَّل ولما قبل الأوَّل، وغاية لآخر أو متَّصل به وغاية لما قبل الآخر وغاية لوسط.
- ط- غاية للفعل وغاية للمفعول.
- ي- غاية قريبة المدى وغاية بعيدة المدى.

ولا يمتنع أن يجتمع أكثر من نوع في مثال واحد، فالغاية في قوله تعالى: ﴿يَكْتُبُ أَنْزَلَهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾^(١)، غاية معنويَّة المذكور ولأمر ممكن. والغاية في قوله تعالى عن ليلة القدر: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٢) غاية حسيَّة، زمانية، لمتَّصل بالآخر، ممكنة، قريبة، أمَّا الغاية في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾^(٣) فغاية لأمر مُستحيل التَّحقُّق عقلا وهي غاية حسيَّة لكنَّها خياليَّة، وهي غاية لآخر.

٩- أنَّ العربيَّة خصَّصَتْ بعض أدوات الغاية بأنواع معيَّنة كما يبدو من حديث النُّحاة الذين ذكروا أنَّ (مُدَّ) و(مُنْذُ) مختصَّتان بابتداء غاية بالزَّمان، وخُصَّصَ البصريُّون دون الكوفيِّين (مِنْ) بابتداء غاية المكان، وخُصَّصَتْ (لَدُنْ) ببداية الغاية الدَّالة على الإلصاق، وخُصَّصَتْ (إِلَى) بانتهاء الغاية فيما ليس بآخر ولا متَّصل به، وخُصَّصَتْ (حَتَّى) بالعاطفة بانتهاء الغاية في زيادة أو نقص،

١٠- لا مانع من اجتماع أداتي غاية كمجيء (مِنْ) قبل (لَدُنْ)، ومجيء (إِلَى) بعد (حَتَّى) فقد سُمِع: جاء الخبر حتَّى إلينا. على أن يبقى لكلِّ أداة معناها ومميَّزاتها.

١١- ترجيح رأي الكوفيِّين القائل بتنابؤ حروف الجر بعضها عن بعض على أن يُشَمَّ الحرف النَّائب معنى الحرف الأصلي.

١٢- أنَّ هناك أحرفاً تبادلَت النِّياية وهي أحرف الجر المشهورة: مِنْ، إِلَى، فِي، عَنْ، عَلَى، الْبَاء، اللام، مما قد يُسوِّغُ لنا تسميتها: أحرف النِّياية، وإن كان بعضها قد اشتهرت نيابته عن غيره كنيابة اللام عن (إِلَى)، وبعضها لم تشتهر نيابته كنيابة (عَلَى) عن (إِلَى).

(١) سورة إبراهيم من الآية ١.
(٢) سورة القدر الآية ٥.
(٣) سورة الأعراف من الآية ٤٠.

- ١٣- أنَّ القول بالنيابة في بعض الأمثلة خاضع لدوق النحاة وفهمهم الخاص بدليل اختلافهم في تحديد الحرف المنوب عنه، إضافة إلى ردّ بعضهم بعضَ المعاني النَّاتِبة إلى المعنى الأصليِّ ممَّا قد يدلُّ على تكلفهم أحياناً بالقول بالنيابة.
- ١٤- رجَّحت الدراسة رأي أ.د. أحمد مكي الأنصاري القائل بعدَّ أبي زكريَّا الفراء مؤسس المدرسة البغدادية. وإن كانت قد ذكرت آراءه مع آراء الكوفيين مجازاً لما في كتب النحور.

ثانياً: النتائج الخاصة والترجيحات:

١- نتائج وترجيحات خاصة بـ(من):

- أ- أنَّ (من) أمُّ أدوات الغاية وأقواها وأكثرها شيوعاً.
- ب- تدل (من) على ابتداء الغاية كثيراً فهو أصل معانيها، كما تدلُّ على الابتداء والانتهاء معاً في تركيب واحد إذا كان الحدث قبلها غير ممتد، ودلالاتها على انتهاء الغاية قليلٌ.
- ج- ترجيح رأي الكوفيِّين المحيِّز بمجيء (من) لابتداء غاية الزَّمان، وإن كان رأي البصريِّين هو الأقوى في الواقع اللُّغوي.
- د- من معاني (من) الأصليَّة غير الابتداء: التَّبْعِيض وبيان الجنس، وقد أرجعهما بعض النُّحاة إلى ابتداء الغاية. وترجَّح الدراسة إبقاءهما على أصلهما ولا حاجة إلى إرجاعهما إلى ابتداء الغاية.
- هـ- ترجيح كون (من) بعد أفعال التَّفْضِيل لابتداء الغاية.
- و- ترجيح إفادة (من) قبل الظروف معنى ابتداء الغاية. ولـ(من) قبل الظروف الزَّمانية غير المتصرفة حالة خاصة فيجوز دخولها على الزَّمان عند الفريقين؛ لأنَّ (مُنْدُ) لا تأتي قبلها.
- ز- الأكثر عدم دخول حد الابتداء بعد (من) في المخلود إلا بقريضة.

٢- متى في لغة هذيل:

- أ- استعمال الهذليِّين لـ(متى) بمعنى (من) قليل لا يكاد يذكر، كما يبدو في أشعارهم.
- ب- تدل (متى) في لغة هذيل على ابتداء غاية المكان.

٣- مُنْدُ وَمُنْدُ:

أ- أنْ (مُنْدُ) لا تفارق معنى ابتداء الغاية أو الغاية (الابتداء والانتهاء معاً) في جميع أحوالها، وكذلك (مُنْدُ)، ولهذا رجَّحنا دلالتهما في الحال على معنى ابتداء الغاية لا معنى (في).

ب- ظهر لي جواز كون عامل (مُنْدُ) و(مُنْدُ) مستقبلاً، وما بعدهما مستقبلاً.

ج- ترجيح جواز عدم امتداد ما بعدهما.

٤- لَدُنْ:

أ- ترجيح كون (لدى) أداة مستقلة لا لغة في (لَدُنْ).

ب- تدلُّ (لَدُنْ) على ابتداء الغاية في المكان وهو الأصل كما تأتي لابتداء غاية الزَّمان. وقد تفارق معنى ابتداء الغاية، ولكن الغالب عليها معنى الابتداء.

ج- أنْ دلالة (لَدُنْ) على معنى ابتداء الغاية منها نفسها لا من حرف الجر (مِنْ) قبلها.

د- يضعف تقدير (مِنْ) قبل (لَدُنْ) إذا كانت محذوفة؛ لأنَّه قد ورد عدد غير قليل من الشُّواهد ولم تسبق (لَدُنْ) فيها بـ(مِنْ) ويلحظ أنَّ معظمها تدلُّ (لَدُنْ) فيه على ابتداء غاية الزَّمان.

هـ- يقوِّي معنى ابتداء الغاية في (لَدُنْ) دلالتها على الالتصاق.

و- أنْ (عِنْدَ) و(لَدَى) ظرفان للحضور والقرب، ولا يدلان على ابتداء الغاية إلا إذا سبقا بـ(مِنْ) كغيرهما من الظُّروف. وأشار بعض النُّحاة إلى أنَّهما يكونان لابتداء الغاية وغيرها؛ لأنَّهم ذكروا هذا في معرض التَّفريق بين (لَدُنْ) وهذين الظُّرفين، لأنَّها نظائر، وإن كانت (لَدُنْ) تدلُّ نفسها على معنى ابتداء الغاية دونهما، إضافة إلى دلالتها على الحضور مما قد يُسوِّغ لنا تسمية هذه الثلاثة: ظروف الحضرة والقرب، ونضيف إليها (مع) وما يشابههِنَّ في المعنى.

٥- دُونَ:

أ- تدلُّ (دُونَ) على التَّقريب والتَّقْصير، وقلَّ من النُّحاة من ربط ذلك بمعنى التَّقْصير عن الغاية، وأوَّل من ذكر ذلك سيبويه.

ب- حدود التَّقْصير عن الغاية ليست محدَّدة تماماً كحدود الابتداء والانتهاء.

ج- قد تفيد (دُونَ) التَّقْصير عن الغاية من غير أن ترتبط بمعنى الحدث.

٦- إِلَى:

أ- لم تتداخل معاني (إلى) كما تداخلت معاني (مِنْ).

ب- تدلُّ (إلى) على انتهاء الغاية مطلقاً في الزَّمان والمكان، وفي الآخر والمُتَّصل به اتصالاً قريباً أو بعيداً، وغير ذلك. وهي أقوى الأدوات الدَّالة على انتهاء

الغاية، يليها (حتى) الجارة، ثم الابتدائية، ثم العاطفة، لذا فإن استعمال (إلى) في الكلام يُنقذ المتكلم من أخطاء أسلوبية قد يقع فيها إذا استعمل (حتى) ما لم يتعين استعمالها.

ج- دلالة (إلى) على ابتداء الغاية نادر، فلم يرد إلا شاهد شعري واحد في كتب النحر على ذلك.

د- الرَّاجح عدم دخول ما بعد (إلى) فيما قبلها في حال عدم القرينة، ويكثر دخول ما بعدها فيما قبلها إذا كان من جنسه.

هـ- أثبت الكوفيون وكثير من البصريين لـ(إلى) معنى (مع)، ويبدو أن هذا المعنى راجع إلى دخول ما بعدها في حكم ما قبلها.

٧- حتى:

أ- (حتى) غير متمكنة في معنى الغاية مثل (إلى). فهي فرع عنها.

ب- تدل (حتى) على انتهاء غاية الزمان والمكان، والغالب دلالتها على انتهاء غاية الزمان فلم تأت في القرآن الكريم لغير الزمان.

ج- (حتى) الجارة أقوى من العاطفة والابتدائية في إفادة معنى الغاية، فإذا أُطلق لفظ غاية فالمراد به الجارة، وعملت الجر حملاً على (إلى).

د- جواز مجيء (من) في التركيب قبل (حتى) خلافاً لمن زعم أن (حتى) لا تقابل بـ(من) لضعف (حتى) في الغاية.

هـ- دخول (حتى) الجارة على المفرد قليل في القرآن الكريم والشعر- في نطاق الدواوين التي رجعت إليها- وكثر دخولها على المصدر المؤول من (أن) المضمره وجوباً والفعل المضارع.

و- الأكثر دخول ما بعد (حتى) الجارة فيما قبلها إذا عدت القرينة؛ لذا فإن استعمال (حتى) الجارة إذا قصد الدخول أولى من استعمال (إلى).

ز- جاءت (حتى) عاطفة حملاً على الواو، وأفادت معنى انتهاء الغاية حملاً على (حتى) الجارة.

ح- ترجيح عطف (حتى) للضمائر والجمل.

ط- الغاية في (حتى) العاطفة هي الغاية في زيادة أو نقص. وهذا ما تميّزت به (حتى) العاطفة عن أدوار الغاية الأخرى.

ي- لا يشترط أن تدل (حتى) العاطفة على مهلة.

ك- يُنسب إلى الكوفيَّين إنكار العطف بـ(حتَّى)، ومن أنكر (حتَّى) العاطفة، لم يعتدَّ بمعنى الغاية؛ لأنَّ (حتَّى) الجارة لا تسدُّ مسدَّها دائماً.

ل- إذا لم تدل قرينة على خروج ما بعد (حتَّى) جاز الجر والعطف، وإن دلت قرينة على خروجه تعيَّن الجر.

م- يبدو لي أنَّ التركيز على المقطع الثاني في نطق (حتَّى) العاطفة أكثر من النبر عليه في نطق (حتَّى) الجارة إذا لم يقصد بها زيادة أو نقص.

ن- تأتي (حتَّى) الابتدائية قبل الجملة الاسميَّة والفعل الماضي والمضارع المرفوع، والغالب في القرآن الكريم، والدَّواوين الشعريَّة-التي رجعت إليها- بحيتها قبل الفعل الماضي؛ فلم ترد في القرآن الكريم قبل الجملة الاسميَّة، ولم ترد قبل المضارع المرفوع في قراءة حفص عن عاصم، ووردت في قراءة نافع.

س- ترجيح الرَّأي القائل بجواز حذف خبر المبتدأ بعد (حتَّى) الابتدائية الدَّاخلَة على الجملة الاسميَّة إن دلَّ عليه دليلٌ.

ع- تُفيد (حتَّى) الدَّاخلَة على المضارع المرفوع معنى السببيَّة، وهناك علاقة بين هذا المعنى ومعنى انتهاء الغاية.

ف- لا يجوز في (حتَّى) في قولهم: (أكلت السمكة حتَّى رأسها) الأوجه الثلاثة عند البصريِّين والكوفيِّين خلافاً لما هو مشهور؛ لأنَّ الكوفيِّين أنكروا العاطفة، والبصريِّين لم يميزوا الرَّفع بالابتداء والخبر محذوف.

وبعد، فهذا ما يسرَّ الله جمعه ودراسته عن معنى الغاية وأدواتها، وقد أكَّد لي هذا البحث جدوى دراسة الأدوات النحوية من خلال المعاني، فيمكننا مثلاً دراسة: (أدوات التوكيد)، و(أدوات التقليل والتكثير)، و(أدوات الشك والإبهام) ونحو ذلك. كما أكَّدت الدِّراسة أنَّ تعدي الفعل بحرف دون آخر راجع إلى طلب معنى الفعل لذلك الحرف دون غيره، ولعلنا إذا قمنا بتتبع الأفعال المتعدِّي بحرفٍ في العربيَّة وتصنيفها وفق معنى الحرف الذي تتعدَّى به؛ نصلُّ إلى ضابطٍ معنوي يفسِّر لنا سبب تعدِّي فعلٍ ما بحرفٍ دون آخر. ومما يوصي به البحث أيضاً الاهتمام بدراسة نَوْع الحدث من حيث الامتداد وعدمه، وضوابط ذلك. كما تهيب الدِّراسة بالمهتمِّين بنشر التراث المسارعة إلى نشر المطوَّلَات النحويَّة وتذليلها بين أيدي الدَّارسين؛ لأنَّ أمثال هذه الأبحاث تفتقر إلى ذلك.

وَهُنَا نَصِلُ إِلَى غَايَةِ النَّهَايَةِ فِي هَذَا الْبَحْثِ، الَّذِي آمَلْتُ أَلَّا تَكُونَ الْإِسَاءَةُ بِهِ قَدْ أُرِيتُ عَلَى
الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ. وَمَا وَرَدَ فِيهِ مِنْ آرَاءٍ فَلَا تَعْدُو أَنْ تَكُونَ اجْتِهَادَاتٍ وَوُجُهَاتِ نَظَرٍ تَحْتَمِلُ الصَّوَابَ
وَالْخَطَأَ. وَإِنِّي مَدِينَةٌ-سَلَفًا-لِكُلِّ مَنْ يَرَأْبُ صَدْعًا، أَوْ يَسُدُّ ثَغْرَةً فِي هَذَا الْعَمَلِ، وَرَجِمَ اللَّهُ أَمْرًا
أَهْدَى إِلَيَّ غَيُوبِي.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ، وَلَهُ الْفَضْلُ فِي الْبَدءِ وَالْخِتَامِ.

الفهارس

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات:

- ١- تُحْفَةُ الْغَرِيبِ عَلَى مَغْنَى اللَّيْبِ
للدَّمَامِينِي (محمد بن أبي بكر عمر الإسكندري)، (المتوفى سنة ٨٢٨هـ)، مصوَّرة برقم ٣٣٩٢.
- ٢- التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّسْهِيلِ
لأبي حَيَّان الأندلسي (محمد بن يوسف)، (المولود سنة ٦٥٤ - والمتوفى سنة ٧٤٥هـ)، مصوَّرة
مركز البحث العلمي بجامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة، رقم (٧٥) نحو، عن نسخة دار الكتب
رقم (٦٢) نحو.
- ٣- شرح كتاب سيويه
للسَّيرافي (أبي سعيد الحسن بن عبد الله)، (المتوفى سنة ٣٦٨هـ)، مصوَّرة مركز البحث
العلمي بجامعة أمّ القرى، ج ٢ برقم (٧٣٦)، ج ٤ برقم (٧٣٩)، ج ٥ برقم (٢٠١) نحو، عن
نسخة دار الكتب المصريّة، رقم (١٣٧) نحو.

* * * *

ثانياً: الرّسائل العلميّة:

- ٤- الأَجْوِبَةُ الْمَرْهُبَةُ عَنِ الْأَسْئَلَةِ النَّحْوِيَّةِ لِلرَّاعِي (أبي عبد الله محمد بن اسماعيل الغرناطي)،
(٨٥٣هـ)
رسالة ماجستير، فرع اللّغة، كَلِيَّةُ الشَّرِيعَةِ وَالدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، جامعة أمّ القرى بمكّة
المكرّمة. تحقيق: سلامة عبد القادر المراني، ١٤٠١هـ.
- ٥- ابن النّحويّة (٨١٧هـ) وحاشيته على كافية ابن الحاجب
رسالة ماجستير، تخصصّ النّحو، كَلِيَّةُ اللّغة العربيّة، جامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة. تحقيق
ودراسة: حسن محمد عبد الرحمن أحمد، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- ٦- الأبْلَازِي وَمَنْهَجُهُ فِي النَّحْوِ، مَعَ تَحْقِيقِ السَّفَرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَرْحِهِ عَلَى الْجَزُولِيَّةِ
رسالة دكتوراة، فرع اللّغة، كَلِيَّةُ اللّغة العربيّة، جامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة. إعداد: سعد
حمدان محمّد الغامدي، ١٤٠٦هـ.
- ٧- التُّحْفَةُ (نقدٌ وتعليقٌ على كافية ابن الحاجب)، إِمْلَاءُ: (جمال الدّين بن عبد الله بن مالك)،
(٦٧٢هـ)، جمعة: (بدر الدّين أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بن جماعة)، (٧٣٣هـ)

رسالة ماجستير، تخصص النحو، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة. تحقيق
ودراسة: أحمد علي قائد المصباحي، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٨- التَّصْمِينُ فِي ضَوْءِ الدِّرَاسَةِ النَّحْوِيَّةِ

رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكويت. إعداد: محمد محمد أحمد
عبدالرحيم، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٩- تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِابْنِ أَبِي الرَّيْعِ (عَبِيدُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبِيدِ اللَّهِ الْقُرَشِيِّ الْإِسْبِيلِيِّ السَّبْئِيِّ، (٥٩٩-٦٨٨هـ)

رسالة دكتوراة، تخصص النحو، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة. تحقيق
ودراسة: صالحة بنت راشد بن غنيم آل غنيم، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١٠- شَرْحُ نَجْمِ الدِّينِ الْقَمُولِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ (مِنْ أَوَّلِ الْمَنْصُوبَاتِ إِلَى أَوَّلِ الْمَبْنِيَّاتِ)

رسالة دكتوراة، تخصص النحو، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة. تحقيق
ودراسة: عفاف طاهر أمين بنتن، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١١- الْفَوَائِدُ النَّحْوِيَّةُ فِي الْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ لِحَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ الْجَبْيَانِيِّ الطَّائِنِيِّ، (٦٧٢هـ)

رسالة ماجستير، فرع اللغة، تخصص النحو، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إعداد: وداد
يحيى لال، ١٤٠٥هـ-١٤٠٦هـ.

١٢- كِتَابُ الْبَيَانِ فِي شَرْحِ اللَّمَعِ لِابْنِ جَنِّيٍّ، إِمْلاءُ أَبِي الْبَرَكَاتِ عَمْرِو بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكُوفِيِّ (٤٤٣-٥٣٩هـ)

رسالة ماجستير، تخصص علوم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة
المكرمة. تحقيق ودراسة: علاء الدين حموية.

١٣- كِتَابُ شَرْحِ الْجَمَلِ فِي النَّحْوِ لِلدَّجْرَجَانِيِّ (عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ)، (٤٧١هـ)،

رسالة ماجستير، تخصص النحو، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة. تحقيق
ودراسة: خديجة محمد حسين باكستاني، ١٤٠٨هـ.

* * * *

ثالثاً: الدُّورِيَّاتُ:

١٤- مجلّة جامعة الملك سعود

تصدر عن جامعة الملك سعود - عمادة المكتبات/المجلد الخامس، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، وفيه مقال: التّضمين في النّحو العربيّ للدكتورة/ منيرة محمود الحمد من ص ٤٣٩ إلى ٤٦٨.

١٥- مجلّة كَلِيَّةِ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

تصدر عن كَلِيَّةِ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس/العدد الرابع، ١٣٩٧هـ - ١٩٨٧م، وفيه: مقال تناوب الصّيغ في التّعبير العربيّ للأستاذ بشير زقلام، من ص ٣٢٥ إلى ٣٤٠.

١٦- مجلّة كَلِيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالرِّيَاضِ

الجزء الثالث، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، وفيه: مقال التّضمين في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح بحري، من ص ٧١ إلى ٩٠.

١٧- مجلّة المجمع العلمي العراقي ببغداد

المجلد الثاني والثلاثون/الجزء الثالث والرابع، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، وفيه مقال: حقيقة التّضمين ووظيفة حروف الجرّ للدكتور/ أحمد عبد الستار الجوّاري، من ص ١٤٩ إلى ١٦٦.

١٨- مجلّة مجمع اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِدمشق

المجلد الثامن والأربعون، ١٩٧٣م، نشر فيه: كتاب اللّامات لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: شاكِر الفخّام، من ص ٧٥٧ إلى ٨٠١.

١٩- مجلّة مجمع اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِدمشق

المجلد الخامس والخمسون، الجزء الأول، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، وفيه مقال التّضمين للأستاذ صلاح الدّين الزّعيلوي من ص ٦١ إلى ١٠٧.

٢٠- مجمع اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَلِكِيّ

دور الانعقاد الأول، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٦، محضر جلسات(البحث في الأصل الأوّل من الأصول العامّة وهو: التّضمين)، من ص ٢٠٢ إلى ٢٤٤.

٢١- مجلّة مجمع اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَلِكِيّ

الجزء الثالث، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٧م، وفيه مقال: (مذ) و(منذ) من الوجهتين اللفظية والمعنوية لأحمد العوامري.

٢٢- مجلّة مجمع اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

الجزء التاسع، المطبعة الأميرية، بالقاهرة، ١٩٥٧م، وفيه مقال: قولهم (كان ممّا يفعل كذا) للأستاذ/ محمد الطاهر بن عاشور، من ص ١١٦ إلى ١٢١.

٢٣- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

مؤتمر الدورة ٢٧-٢٨، ١٩٦٠-١٩٦١م، مطبعة مصر، القاهرة، وفيه مقال: (التضمن أو نيابة حرف جر مناب آخر) للأستاذ عباس العزاوي، من ص ٢٢٣ إلى ٢٢٧.

٢٤- مجلة مجمع اللغة العربية

الجزء الخمسون، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م، وفيه مقال: (حتى) دراسة مقدمة إلى لجنة المعجم الكبير للدكتور/ حسين محمد محمد شرف، من ص ٥٤ إلى ٦٢.

* * * * *

رابعاً: الكتب المطبوعة:

- أ -

٢٥- أبو زكريّا الفراء ومذهبه في النحو واللغة

للدكتور أحمد مكّي الأنصاري، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والعلوم الاجتماعية، نشر الرسائل الجامعية. ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.

٢٦- أحكام القرآن

لابن العربي (أبي بكر محمد بن عبد الله الأندلسي المالكي)، (٥٤٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط ١، ١٣٧٦-١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابا الحلبي وشركاه.

٢٧- أخبار النحويين البصريين ومراثيهم وأخذ بعضهم عن بعض

للسرياني (أبي سعيد الحسن بن عبد الله)، (٣٦٨هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. دار الاعتصام.

٢٨- أذّب الكاتب

لابن قتيبة (محمد عبد الله بن مسلم الدنورّي)، (٢١٣-٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م. دار الجيل، مصر.

٢٩- أساس البلاغة

للزمخشري (جار الله أبي القاسم محمود بن عمر)، (٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت.

٣٠- أسرارُ النُّحوِ

لابن كمال باشا(شمس الدِّين أحمد بن سليمان)، (٩٤٠هـ)، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمّان.

٣١- الأَشْياءُ والنظائرُ في النُّحوِ

للسُّيوطي(جلال الدين عبد الرَّحْمَنِ بن أبي بكر)، (٨٤٩-٩١١هـ)، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

٣٢- الأَصْمَعِيَّاتُ

للأصمعيّ(أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك)، (١٢٢-٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السّلام محمّد هارون، ط٥. بيروت، لبنان.

٣٣- الأصولُ في النُّحوِ

لابن السَّرَّاج(أبي بكر بن محمّد بن سهل)، (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان.

٣٥- الأَمالي الشَّجَرِيَّةُ

لابن الشَّجَرِيّ(ضياء الدِّين أبي السَّعادات هبة الله بن علي بن حمزة)، (٤٥٠-٥٤٢هـ).

٣٦- الأَمالي النُّحَوِيَّةُ (أَمالي القرآن الكريم)

لابن الحاجب، (٥٧٠هـ-٦٤٦هـ)، تحقيق: هادي حسن محمّودي، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. مكتبة النهضة العربيّة، عالم الكتب، بيروت.

٣٧- أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ

لابن هشام(أبي محمّد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاريّ المصريّ)، (٧٠٨-٧٦١هـ)، ومعه كتاب(عُدَّةُ السَّالِكِ إِلَى تَحْقِيقِ أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ) لمحمّد محيي الدِّين عبد الحميد، ط٥، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م. دار الجليل، بيروت، لبنان.

٣٨- ابْنُ الطَّرَاوَةِ النُّحَوِيّ(تحقيق ودراسة)

للدكتور عياد عيد النُّبَيْي، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، مطبوعات نادي الطّائِف الأدبيّ.

٣٩- الإِبْهَاجُ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ عَلَى مِنْهَاجِ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ لِلْقَاضِي الْبِيضَاوِيِّ،

(٦٨٥هـ)

للسُّبْكِي(علي بن عبد الكافي)، (٧٥٦هـ)، وولده تاج الدِّين عبد الوهّاب بن عليّ السُّبْكِي، (٧٧١هـ)، كتب هوامشه وصحّحه جماعة من العلماء، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

٤٠- اتِّحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ فِي الْقَرَاءَاتِ الْأَرْبَعِ عَشَرَ

للبناء (أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدِّمِياطِيّ)، (١١١٧هـ)، رواه وصحَّحه: علي محمد الضباع، دار الندوة، بيروت، لبنان.

٤١- الإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ

للسُّيُوطِيّ (جلال الدِّين عبد الرحمن)، (٩١١هـ)، وبأسفل الصحائف: إعجاز القرآن للقاضي أبي بكر الباقلانيّ. توزيع دار الباز، مكّة المكرّمة.

٤٢- الإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ

للأَمَدِيّ (سيف الدِّين بن الحسن عليّ بن أبي عليّ بن محمد)، (٥٥١-٦٣١هـ)، راجعها ودقّقها جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

٤٣- ارْتِشَافُ الصُّرَبِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ

لأبي حَيَّان الأندلسيّ (محمد بن يوسف الغرناطي)، (٦٥٤-٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس: ج ١، ج ٢: ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م. مطبعة النسر الذهبي. ج ٣: ط ١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م. مطبعة المدني، مصر.

٤٤- الإرشادُ إلى علمِ الإعرابِ

للكيشيّ (شمس الدِّين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشيّ)، (٦١٥-٦٩٥هـ)، تحقيق: د. عبد الله علي الحسين البركاتي؛ د. محسن سالم العميريّ، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م. مركز إحياء التراث الإسلاميّ، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة.

٤٥- إرشادُ الفحولِ إلى تحقيقِ الحقِّ من علمِ الأصولِ

للسُّوْكَانِيّ (محمد بن عليّ بن محمد)، (١٢٥٥هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٤٦- إصلاحُ المنطقيّ

لأبْنِ السَّكَيْتِ (أبي يوسف يعقوب بن إسحاق)، (٢٤٤هـ)، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، ط ٤، دار المعارف، القاهرة.

٤٧- إعرابُ القرآنِ

للتَّنَاسِ (أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل)، (٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط ٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة.

٤٨- إعرابُ القرآنِ

المنسوب إلى الزَّجَّاج (أبي إسحاق إبراهيم ابن السَّري)، (٣١١هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإياري، ط ٣، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٤٩- الانصافُ في شرح أدب الكتاب

لابن السيِّد البَطْلَوَيْسي (أبي محمد عبد الله بن محمد)، (٤٤٤-٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السَّقا، د. حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥٠- إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة

لجمال الدِّين أبي الحسن علي بن يوسف القفطِيّ، (٦٢٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. دار الفكر العربي، القاهرة. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٥١- الإنصافُ في مسائل الخلاف بين النُّحويِّين والبصريِّين والكوفيِّين

للأنباري (كمال الدِّين أبي البركات عبد الرَّحمن بن مُحَمَّد بن أبي سعيد النُّحوي)، (٥١٣-٥٧٧هـ)، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف لمُحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الفكر.

٥٢- الإيضاحُ العُصْديّ

للفارسي (أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار)، (٢٨٨-٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط ١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م. دار التَّأليف، مصر.

٥٣- الإيضاحُ في شرح المُفَصِّل

لابن الحاجب (أبي عمرو عثمان بن عمر النُّحوي)، (٥٧٠-٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بني العلي، وزارة الاوقاف والشؤون الدينيَّة، إحياء التُّراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد.

٥٤- الإيضاحُ في عللِ النُّحو

للزَّجَّاجي (أبي القاسم عبد الرَّحمن بن اسحاق)، (٣٤٠هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ط ٥، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، دار النفائس، بيروت.

- ب -

٥٥- البارغُ في اللُّغة

لأبي علي القالي (إسماعيل بن القاسم البغدادي)، (٣٥٦هـ)، تحقيق هاشم الطَّعَّان، للحصول على درجة الماجستير في اللُّغة العربيَّة من جامعة بغداد ١٩٧٢م، ط ١، ١٩٧٥م. ساعدت جامعة بغداد على نشره.

٥٦- البحرُ الخيْطُ في أصولِ الفقه

للزركشي (بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي)، (٧٤٥-٧٩٤هـ)، قام بتحريه:
الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، وراجعته: د. عمر سليمان الأشقر، ط ٢، ١٤١٣هـ -
١٩٩٢م. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، دار الصفا للطباعة والنشر
والتوزيع.

٥٧- بدائع الفوائد

لابن قيم الجوزية (أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي)، (٧٥١هـ)، مكتبة ابن تيمية،
القاهرة، مكتبة العلم، حلة.

٥٨- البرهان في أصول الفقه

للجويني (أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف)، (٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم
الذبي، ط ١، ١٣٩٩هـ، طبع على نفقة صاحب السمو: الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير
دولة قطر.

٥٩- البرهان في علوم القرآن

للزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، (٧٤٥-٧٩٤هـ)، تحقيق: يوسف عبد الرحمن
المرعشلي؛ جمال حمدي الذهبي؛ إبراهيم عبد الله الكردي، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. دار
المعرفة، بيروت.

٦٠- البسيط في شرح جمل الزجاجي

لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشيلي السبتي، (٥٩٩-٦٨٨هـ)،
تحقيق ودراسة: الدكتور عياد بن عيد الشيباني، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م. دار الغرب
الإسلامي، بيروت، لبنان.

٦١- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز

للغريزي آبادي (محمد الدين محمد بن يعقوب)، (٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة
العلمية، بيروت، لبنان.

٦٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة

للسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)، (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢،
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، دار الفكر.

٦٣- البيان في غريب إعراب القرآن

للأنباري (كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي)، (٥١٣هـ -
٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه؛ مراجعة: مصطفى السقا، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. الهيئة
المصرية العامة للكتاب.

٦٤- بيان المختصر (شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب في أصول الفقه)

للأصفهاني محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن علي أبي النشا شمس الدين، (٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور محمد مظهر بقا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي، مركز إحياء التراث، مكة المكرمة.

- ت -

٦٥- تأويل مُشكِـل القرآن

لابن قتيبة (أبي محمد عبد الله بن مسلم)، (٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد صقر، ط ٢، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م. دار التراث القاهرة.

٦٦- تاج العروس من جواهر القاموس

محمد مرتضى الزبيدي، (١٢٠٥هـ)، ط ١، ١٣٠٦هـ، المطبعة الخيرية المنشأة، مصر.

٦٧- التَّـبْصِـرَةُ وَالتَّذْكَرَةُ

للصِّمِـرِيّ (أبي محمد عبد الله بن علي بن اسحاق)، (من نخوة القرن الرابع)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط ١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م. دار الفكر، دمشق.

٦٨- التَّيَّابُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ

للعكبري (أبي البقاء عبد الله بن الحسين)، (٥٨٣- ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، مطبعة: عيسى الباي الحلبي وشركاه، مصر، نشر: المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

٦٩- التَّيَّابُ عَنْ مَذَاهِبِ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ

للعكبري (أبي البقاء عبد الله بن الحسين)، (٥٨٣- ٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م. دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٧٠- تَحْقِيقَاتُ وَتَنْبِيهَاتُ حَوْلَ التَّعْـدِي وَاللُّزُومِ

للدكتور محمد المختار محمد المهدي، دار الرسالة للطباعة والنشر.

٧١- تَخْلِصُ الشَّوَاهِدِ وَتَلْخِصُ الْفَوَائِدِ

لابن هشام (أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري المصري)، (٧٠٨- ٧٦١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، ط ١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م. دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٧٢- تَذْكَرَةُ النَّحَاةِ

لأبي حيَّان الأندلسي (محمد بن يوسف الغرناطي)، (٦٥٤- ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، ط ١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت.

٧٣- التَّطَوُّرُ النَّحْوِيُّ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

لبرجستر (G. Bergstrasser)، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التّوّاب، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرّفاعي بالريّاض.

٧٤- التّعريفات

للجرجانيّ (عليّ بن محمّد)، (٨١٦هـ)، ضبطه وفهرسه: محمّد عبد الحكيم القاضي، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م. دار الكتاب المصري، القاهرة.

٧٥- التّعليقة على كتاب سيبويه

للفارسيّ (أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار)، (٣٧٧هـ - ٩٨٧م)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. مطبعة الأمانة، القاهرة.

٧٦- تفسير أبي السّعود. المسمّى (إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم)

لأبي السّعود (محمّد بن محمّد العمادي)، (٩٥١هـ)، ط٢، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م. دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان.

٧٧- تفسير البحر المحيط

لأبي حيّان الأندلسيّ (محمّد بن يوسف الغرناطيّ)، (٦٥٤ - ٧٤٥هـ)، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان.

٧٨- تفسير القرآن العظيم

لابن كثير (عماد الدّين أبي الفداء اسماعيل القرشيّ الدّمشقيّ)، (٧٧٤هـ)، ط٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. دار الحديث، القاهرة.

٧٩- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب

للرّازيّ (فخر الدّين)، (٥٤٤ - ٦٠٤هـ)، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

٨٠- تفسير النّهر المادّ من البحر المحيط

لأبي حيّان الأندلسيّ، (٧٥٤هـ)، تقديم وضبط: بوران الضناوي؛ وهديان الضناوي، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. دار الجنان للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان.

٨١- تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن

للدكتور محمّد حسن عوّاد، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. دار الفرقان للنّشر والتّوزيع، عمّان.

٨٢- تهذيب اللّغة

للأزهريّ (أبي منصور محمّد بن أحمد)، (٢٨٢ - ٣٧٠هـ)، تحقيق فريق من المحقّقين، الدار المصريّة للتأليف والترجمة.

٨٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك

للمراديّ (الحسن بن القاسم)، (٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية.

٨٤- التَّوْطِئَةُ

للشلوبين (أبي عليّ عمر بن محمد الأزديّ الإشبيليّ)، (٦٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوّع، رسالة ماجستير، دار الكتاب العربي للطبع والنشر.

٨٥- تيسيرات لغوية

للدكتور شوفي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

- ج -

٨٦- الجُمْلُ في النَحْوِ

للحرجانيّ (أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)، (٤٧١هـ)، تحقيق: يسرى عبد الغني عبد الله، ط١، ١٤١٠هـ-١٤٩٠م. دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٧- جَمَهْرَةُ أَشْعَارِ الْعَرَبِ

لأبي زيد القرشيّ (محمد بن أبي الخطّاب)، شرحه وضبطه: علي فاعور، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٨٨- الْجَنَى الدَّانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي

للمراديّ (الحسن بن القاسم)، (٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوه؛ د. محمد نديم فاضل، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٨٩- جواهرُ الأدب في معرفة كلام العرب

للإربليّ (علاء الدّين عليّ بن محمد بن عليّ)، (٧٤١هـ)، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، ١٤٠٤هـ-١٩٤٨م، توزيع مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

- ح -

٩٠- حاشية الأمير عليّ مغني اللبيب (بهامش مغني اللبيب لابن هشام الأنصاريّ ضمن مجلد واحد)

لمحمد الأمير، (١١٨١هـ)، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٩١- حاشية الخضرّي على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك

لمحمد الخضرّي، (١٢٨٦هـ-١٣٩٨هـ-١٩٧٨م)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٩٢- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب وبهامشه متن مغني اللبيب لابن هشام الأنصاريّ

لمصطفى محمد عرفة الدسوقي، (١٢٣٠هـ)، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.

٩٣- حاشية الصَّبَّان على شرح الأَثْمُونِي لألفية ابن مالك

للصَّبَّان (محمد بن علي)، (١٢٠٦هـ)، رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٩٤- حاشية يس على شرح التصريح

(يراجع شرح التصريح).

٩٥- الحروف

لأبي الحسين المزني، تحقيق: د. محمود حسني محمود؛ د. محمد حسن عواد، ط ١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م. طباعة جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن، نشر: دار الفرقان للنشر والتوزيع.

٩٦- حروف الجر الزائدة

للدكتورة رشيدة عبد الحميد اللقاني، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

٩٧- حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه

للدكتور محمود سعيد، دار منشأة المعارف، الاسكندرية.

- خ -

٩٨- خزانة الأدب ولُبُّ لباب لسان العرب

لعبد القادر بن عمر البغداديّ، (١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط ٣، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٩٩- الخصائص

لابن جنّي (أبي الفتح عثمان)، (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٣، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م. عالم الكتب، بيروت.

- د -

١٠٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية

للسنقيطي (أحمد بن الأمين)، ط ٢، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

١٠١- الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون

للسمين الحلبي (أحمد بن يوسف)، (٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط ١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م. دار القلم، دمشق.

١٠٢- دراسات في الأدوات النحوية: (١- تأصيل الأداف، ٢- علاقة الأدوات بالزمن الماضي، ٣- تطور المعنى الوظيفي لبعض الأدوات) للدكتور مصطفى النحاس، ط ٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. شركة الرّيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

١٠٣- دراسات في اللغة

للدكتور إبراهيم السّمرائي، ١٩٦١م. مطبعة العاني، بغداد.

١٠٤- دراسات لأسلوب القرآن الكريم

لمحمد عبد الخالق عَضيمة، دار الحديث، القاهرة

١٠٥- دُرّة التّزليل وَ غُرّة التّأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز

للإسكافي (أبي عبد الله محمد بن عبد الله)، (٤٢٠هـ)، برواية ابن أبي الفرج الأردستاني، ط ٤، ١٤٠١هـ-١٩٨١م. دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٠٦- ديوان أبي العتاهية

لأبي العتاهية (أبي إسحاق إسماعيل بن القاسم)، (٢١٠هـ)، طبعة: (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، دار بيروت للطباعة والنشر.

١٠٧- ديوان الأدب

للنّارابي (أبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم)، (٣٥٠هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

١٠٨- ديوان حاتم الطائي

تحقيق: د. مفيد محمد فميحة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨/١٩٨٧م. دار المطبوعات الحديثة، جدة، المملكة العربية السعودية.

١٠٩- ديوان حسّان بن ثابت

شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ عبدأ. علي مهنا، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. توزيع مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.

١١٠- ديوان الخواارج

جمعه وحقّقه: الدكتور نايف محمود معروف. دار المسيرة، بيروت.

١١١- ديوان ذي الرّمة

شرح الخطيب التّبريزي (أبي زكريّا يحيى بن عليّ الشّيباني)، (٤٢١-٥٠٢هـ)، كتب مقدّمته وهوامشه وفهارسه مجيد طراد، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١١٢- ديوان سلامة بن جندل

تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، نشر وتوزيع المكتبة العربية، حلب.

١١٣- ديوان الفرزدق

لأبي فراس همّام بن غالب، (١١٤هـ)، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ عليّ الفاعور، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١١٤- ديوان كثير عزة

قدم له وشرحه: مجيد طراد، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م. دار الكتاب العربي، بيروت.

١١٥- ديوان كعب بن زهير

صنعه السكري (أبو سعيد الحسن بن الحسين)، (٢٧٥هـ)، شرح ودراسة: د. مفيد قميحة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م. دار الشؤون للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١١٦- ديوان النابغة الذبياني

شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٤٨م. دار الكتب العلمية، بيروت، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.

- ر -

١١٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني

للمالقي (أحمد بن عبد الثور)، (٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

١١٨- روض المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني

للألوسي (شهاب الدين السيد محمود)، (١٢٧هـ)، تصحيح: علي عبد الباري عطية، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١١٩- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

لابن قدامة (موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي)، (٥٤١-٦٣٠)، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، توزيع مكتبة أحمد الباز، مكة المكرمة.

- ز -

١٢٠- الزمن في النحو العربي

للدكتور كمال إبراهيم بدرى، ط١، ١٤٠٤هـ، دار أمة للنشر والتوزيع، الرياض.

- س -

١٢١- سر صناعة الإغراب

لابن جنّي (أبي الفتح عثمان)، (٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هندراوي، ط ١، ١٤٠٥هـ -
١٩٨٥م. دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

- ش -

١٢٢- شرح أبيات سيبويه

للنّحاس (أبي جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل)، (٣٣٨هـ)، تحقيق: د. وهبة متوّلي عمر سالمّة،
ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مكتبة الشّباب، القاهرة.

١٢٣- شرح أبيات سيبويه

لابن السّرياني (أبي محمّد يوسف بن أبي الحسن بن عبد الله بن المرزبان)، (٣٨٥هـ - ٩٩٥م)،
تحقيق: د. محمّد علي الرّيح هاشم، مراجعة: طه عبد الرّؤوف سعد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م،
منشورات: مكتبة الكليّات الأزهرية، القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتّوزيع.

١٢٤- شرح أشعار الهدليّين

للسّكريّ (أبي سعيد الحسن بن الحسين)، (٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد السّتار أحمد فوّاج، مراجعة:
محمود محمّد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة.

١٢٥- شرح ألفيّة ابن مالك

لابن النّاظم (أبي عبد الله بدر الدين محمّد)، (٦٨٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد السيّد محمّد بن
عبد الحميد، دار الجليل، بيروت.

١٢٦- شرح ألفيّة ابن مَعطٍ

لعبد العزيز بن جمعة الموصلّي، (٦٢٨-٦٧٢هـ)، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط ١،
١٤٠٥هـ - ١٤٨٥م. مكتبة الخريجيّ، الرّياض.

١٢٧- شرح ابن عقيل

لابن عقيل (بهاء الدين عبد الله العقيليّ الهمدانيّ المصريّ)، (٦٩٨-٧٦٩هـ)، ومعه كتاب
(منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) لمحمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة،
بيروت، لبنان.

١٢٨- شرح التّسهيل

لابن مالك (جمال الدّين أبي عبد الله محمّد بن عبد الله الطّائفيّ الجليانيّ الأندلسيّ)، (٦٠٠-
٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد؛ د. محمّد بدويّ المختون، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
هجر، توزيع مكتبة الجليل الجديد، الطائف.

١٢٩- شرح التّصريح على التّوضيح (التّصريحُ بمضمونِ التّوضيح)

شرح خالد بن عبد الله الأزهرى، (٩٠٥هـ) على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين العليمى الحمصى، (١٠٦١هـ)، ضمن مجلد واحد، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

١٣٠- شرح تنقيح الفصول في اختصار الحصول في الأصول

للقرائى (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس)، (٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط٢، ١٤١٤هـ. دار عطوة للطباعة، المكتبة الأزهرية للتراث.

١٣١- شرح جمل الزجاجى

لابن هشام (أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصارى المصرى)، (٧٠٨-٧٦١هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. عالم الكتب بيروت.

١٣٢- شرح جمل الزجاجى

لابن عصفور (علي بن مؤمن الاشيلي)، (٥٩٧-٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، توزيع مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

١٣٣- شرح ديوان الأعشى

تحقيق: كامل سليمان، ط١، دار الكتاب اللبنانى.

١٣٤- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى

لثعلب (أبي العباس أحمد بن يحيى)، (٢٠٠-٢٩١هـ)، قدّم له ووضع هوامشه: د. حنا نصر الحيتى، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، دار الكتاب العربى.

١٣٥- شرح ديوان طرفة بن العبد

قدّم له وعلّق حواشيه: سيف الدين الكاتب، أحمد عصام الكاتب، ط١، ١٩٨٩م. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

١٣٦- شرح ديوان غنّرة

للتريزى (أبي زكريّا يحيى بن عليّ بن محمد بن الحسن الشيبانى)، (٤٢١-٥٠٢هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: مجيد طراد، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م. دار الكتاب العربى.

١٣٧- شرح ديوان ليلى بن ربيعة العامري

حقّقه وقدّم له: الدكتور إحسان عباس، ط: ١٩٦٢م. التراث العربى، توزيع وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت.

١٣٨- شرح ديوان المتنبي (التياني في شرح الديوان)

للعسكري (أبي البقاء عبد الله بن الحسين)، (٥٨٣-٦١٦هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وزميلاه.
دار الفكر

١٣٩- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب

لرضي الدين (محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي)، (٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر،
منشورات جامعة بنغازي.

١٤٠- شرح شافية ابن الحاجب

لرضي الدين (محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي)، (٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن؛
ومحمد الزقراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م. ملتزم الطبع
والنشر، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.

١٤١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب

لابن هشام (أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري
المصري)، (٧٠٨-٧٦١هـ)، ومعه كتاب (منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب) لمحمد
محيي الدين عبد الحميد.

١٤٢- شرح شواهد المغني

للسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، (٨٤٩-٩١١هـ)، لجنة التراث العربي، دار
مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

١٤٣- شرح غمدة الحافظ وغمدة الألفاظ

لابن مالك (جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائي السحيانى الأندلسي)، (٦٠٠-
٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الثوري، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، منشورات وزارة
الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد.

١٤٤- شرح عيون كتاب سيويه

للمجريطي (أبي نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القرطبي)، (٤٠١هـ-١٠١٠م)،
دراسة وتحقيق: د. عبدربه عبد اللطيف عبد ربه، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م. مطبعة حسان،
القاهرة.

١٤٥- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات

لابن الانباري (أبي بكر محمد بن القاسم)، (٢٧١-٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،
ط ٤، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م. دار المعارف، القاهرة.

١٤٦- شرح القصائد العشر

للتريزي (أبي زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن الشيباني)، (٤٢١-٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م. مكتبة محمد عليّ صبح وأولاده، مصر، مطبعة المدني.

١٤٧- شرح القصائد المشهورات الموسومة بالملقات

لابن النحاس (أبي جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل المرادي النحوي)، (٣٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٤٨- شرح قطر الندى وبل الصدى

لابن هشام (أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري المصري)، (٧٠٨-٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الجامع الأزهر.

١٤٩- شرح قواعد الإعراب لابن هشام

للكافيجي (محيي الدين أبي عبد الله محمد بن سليمان الرومي)، (٧٨٨-٨٧٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ٢، ١٩٩٣م. دار طلاس، دمشق.

١٥٠- شرح الكافية الشافية

لابن مالك (جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائي السّحانيّ الأندلسي)، (٦٠٠-٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م. دار المأمون للتراث، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى، مكة المكرمة.

١٥١- شرح كتاب سبويه

للسرياني (أبي سعيد الحسن بن عبد الله)، (٣٦٨هـ)، ج ١، تحقيق: د. رمضان عبد التّوّاب؛ د. محمود فهمي حجازي؛ د. محمد هاشم عبد الدّائم، ١٩٨٦م. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مركز تحقيق التراث.

١٥٢- شرح اللّمع

لابن برهان العكبري (أبي القاسم عبد الواحد بن عليّ الأسدي)، (٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز الفارس، السلسلة التراثيّة.

١٥٣- شرح الملقات السبع

لرزوني (أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين)، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٤- شرح الملقات العشر وأخبار شعرائها

للسَّنْقِطِيّ (أحمد بن أمين)، (١٣٣١هـ-١٩١٣م)، قدم له: د. فايز ترحيني، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م. دار الكتاب العربي، بيروت.

١٥٥- شرح المِفْصَلِ

لابن يعيش (موقِّع الدِّين يعيش بن عليّ النَّحويّ)، (٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبّي القاهرة.

١٥٦- شرح مُلَحَّةِ الإِعرَابِ

للحريريّ (أبي محمّد بن القاسم بن عليّ بن محمّد بن عثمان)، (٤٤٦-٥١٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمّد قاسم، ط ٢، ١٤١٢هـ-١٩٩١م. مكتبة دار التراث للنشر والتوزيع.

١٥٧- شِغْرُ الأَحْوصِ الأنصاريّ

تحقيق: عادل سليمان جمال، قدم له: الدكتور شوقي ضيف، ط ٢، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١٥٨- شعراءُ مُقْلُونٌ

للدكتور حاتم صالح الضّامن، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. مكتبة النهضة العربيّة.

١٥٩- الشعراءُ والشّعراءُ

لابن قتيبة (أبي محمّد عبد الله بن مسلم)، راجعه وأعد فهرسه: الشّيخ محمّد عبد المنعم العريان، ط ٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. دار إحياء العلوم، بيروت.

١٦٠- شفاء العليل في إيضاح التسهيل

لأبي عبد الله محمّد بن عيسى السُّلَيْمِيّ، (٧١٥-٧٧٠هـ)، تحقيق: د. الشّريف عبد الله عليّ الحسنيّ البركاتيّ، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. مكتبة الفيضانيّة، مكّة المكرّمة.

١٦١- شواهد التوضيح والتصحيح لمُشْكِلَاتِ الجامع الصّحيح

لابن مالك (جمال الدين محمّد بن عبد الله الطّائِي النَّحويّ)، (٦٧٢هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، ط ٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. عالم الكتب، بيروت.

- ص -

١٦٢- الصّاحي

لابن فارس (أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريّا)، (٣٩٥هـ)، تحقيق: السيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، القاهرة.

١٦٣- الصّاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة)

لإسماعيل بن حماد الجوهريّ، (٣٩٨هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م. دار العلم للملايين، بيروت.

١٦٤- صحيح مسلم بشرح النووي

لمسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، (٢٠٤-٢٦١هـ)، طبعة عام ١٤٠١هـ.
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- ط -

١٦٥- طبقات النحويين واللغويين

للزبيدي (أبي بكر محمد بن الحسن الأندلسي)، (٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،
ط٢. دار المعارف، مصر.

- ع -

١٦٦- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية

للجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)، (٤٧١هـ)، شرح الجرجاوي (خالد بن
عبد الله بن أبي بكر الأزهري)، (٩٠٥هـ)، تحقيق: د. البدرائي زهران، ط١، ١٩٨٣م. دار
المعارف، القاهرة، مصر.

- غ -

١٦٧- الغرر المخفية في شرح الدرر الألفية لابن معطر، (٦٢٨هـ)، ج١

لابن الخباز (أبي العباس أحمد بن الحسين)، (٦٣٩هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنبار،
بغداد.

١٦٨- غريب الحديث (المجلد الخامس)

للحري (أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحري)، (١٩٨-٢٨٥هـ)، رسالة دكتوراة، فرع
اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٢هـ، تحقيق ودراسة: د. سليمان
بن إبراهيم العايد، ط١، ١٤٠٥هـ، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث، دار
المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة.

- ف -

١٦٩- الفائق في غريب الحديث

للزنجشيري (جار الله أبي القاسم محمود بن عمر)، (٥٣٨هـ)، ط٢، مطبعة عيسى البابي الحلبي
وشركاؤه.

١٧٠- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الحفية (حاشية الجمل)

للجمل (سليمان بن عمر العجيلي الشافعي)، (١٢٠٤هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،
توزيع المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

١٧١- الفروق اللغوية

للعسكريّ (أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سعيد)، (توفي بعد ٣٩٥هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

١٧٢- الفعل في القرآن الكريم (تعلّيته وتزومته)

لأبي أوس إبراهيم الشّمسان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. مطبعة ذات السلاسل للطباعة والنّشر، الكويت.

١٧٣- الفلسفة اللّغويّة والألفاظ العربيّة

لجرجي زيدان، راجعه وعلّق عليه د. مراد كامل، ١٩٦٩م، مطابع مؤسسة دار الهلال.

١٧٤- فوائد في مشكّل القرآن

لعزّ الدين بن عبد العزيز بن عبد السّلام، (٦٦٠هـ)، تحقيق: د. سيّد رضوان عليّ النّلوّي، ط ٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م. دار الشّروق للنّشر والطّباعة والتّوزيع، جدّة، المملكة العربيّة السعوديّة.

- ق -

١٧٥- القاموس المحيظ

للفيروز آبادي (محمد الدّين محمّد بن يعقوب)، (٨١٧هـ). دار الخليل، بيروت.

١٧٦- القواعد والفوائد الأصوليّة وما يتعلّق بها من الأحكام الفرعيّة

لأبي الحسن (علاء الدّين عليّ بن عبّاس البعلّي)، (٨٠٣هـ)، تحقيق: محمّد حامد الفيّفي، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

- ك -

١٧٧- كتاب أسرار العربيّة

للأنباريّ (كمال الدّين أبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد النّحويّ)، (٥١٣هـ-٥٧٧هـ)، تحقيق: محمّد بهجت البيطار، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م. مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ، مطبعة التّرقّي، دمشق.

١٧٨- كتاب الأزهيّة في علم الحروف

للهروريّ (عليّ بن محمّد النّحويّ)، (٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط ٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق.

١٧٩- كتاب الإشارة إلى تحسين العبارة

لعليّ بن فضّال بن عليّ المجاشعيّ، (٤٧٩هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، دار العلوم للطّباعة والنّشر.

١٨٠- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم

ابن خَالَوَيْهِ (أبي عبد الله الحسين بن أحمد)، (٣٧٠هـ)، ١٩٨٥م، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

١٨١- كتاب الجرِّ عِلْمُ الْأَسْمَاءِ (الجرُّ بالحروف)

للدكتور عبد النعيم عليّ محمّد عبد الله، ط ١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، دار الطّباعة المحمّديّة، الأزهر.

١٨٢- كتابُ الجَمَلِ في النّحوِ

للزّجّاجيّ (أبي القاسم عبد الرّحمن بن اسحاق)، (٣٤٠هـ)، تحقيق: د. عليّ توفيق الحمد، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م. مؤسسة الرّسالة، بيروت.

١٨٣- كتابُ جَمهرة اللّغة

لابن دُرَيْدٍ (أبي بكر محمّد بن الحسن الأزديّ البصريّ)، (٣٢١هـ)، دار صادر، بيروت.

١٨٤- كتابُ الجِمْ

لأبي عمرو اسحاق بن مرار الشّيبانيّ، (٢٠٦هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد الكريم العزباويّ، مراجعة الأستاذ عبد الحميد حسن، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، منشورات مجمع اللّغة العربيّة، المراقبة العامّة للمعجمات وإحياء التراث، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة، القاهرة.

١٨٥- كتابُ حروفِ المعاني والصّفاتِ

للزّجّاجيّ (أبي القاسم عبد الرّحمن بن اسحاق)، (٣٤٠هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فراهود، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م. دار العلوم للطّباعة والنّشر.

١٨٦- كتابُ السّبعةِ في القراءاتِ

لابن مجاهد (أبي بكر أحمد بن موسى بن العبّاس)، (٣٢٤هـ)، تحقيق: الدّكتور شوقي ضيف، ط ٢. دار المعارف، القاهرة.

١٨٧- كتابُ سيّويه

لسيّويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، عالم الكتب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت.

١٨٨- كتابُ العينِ

للخليل بن أحمد الفراهيديّ، (١٠٠-١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزوميّ، إبراهيم السامرائيّ، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت.

١٨٩- كتابُ فقه اللّغة وأسرارِ العربيّةِ

لأبي منصور الثّعاليّ، (٤٣٠هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

١٩٠- كتابُ الكشفِ عن وجوه القراءاتِ السّبعِ وعليّها وحجّها

لأبي محمد مكيّ بن أبي طالب القيسيّ، (٣٥٥هـ-٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م. مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق.

١٩١- كتاب اللّامات

للزّجاجيّ (أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق)، (٣٤٠هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ط ٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق.

١٩٢- كتاب اللّامات

للهروريّ (أبي الحسن عليّ بن محمد النّحويّ)، (٤١٥هـ)، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، ط ١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، مكتبة الفلاح، الكويت.

١٩٣- كتاب معاني الحروف

للرّمثانيّ (أبي الحسن عليّ بن عيسى)، (٢٩٦-٣٨٤هـ)، تحقيق: د. عبد الفتّاح إسماعيل شلّبي، ط ٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م. مكتبة الطّالِب الجامعيّ، مكّة المكرّمة.

١٩٤- الكشّافُ عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل

للزّخشرّيّ (أبي القاسم جابر الله محمود بن عمر الخوارزميّ)، (٥٣٨هـ)، ط ١، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م. دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع.

١٩٥- الكلّيّات (معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة)

للكتّوريّ (أبي البقاء بن موسى الحسيّنيّ)، (١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش؛ محمّد المصريّ، ط ٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م. دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة.

- ل -

١٩٦- لباب الإعراب

للإسفرائيّنيّ (تاج الدين محمّد بن محمّد بن أحمد)، (٦٨٤هـ)، تحقيق: بهاء الدّين عبد الوهّاب عبد الرحمن، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٤٨م. دار الرّفاعيّ للطباعة والنّشر والتّوزيع، الرّياض.

١٩٧- لَدُنْ وَلَدُنْ بَيْنَ الثَّنَائِيَّةِ وَالثَّلَاثِيَّةِ وَأَحْكَامُهُمَا النّحْوِيَّةُ

للدكتور رياض حسن الخوّام، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، دار المعرفة الجامعيّة، الاسكندريّة.

١٩٨- لسان الغرّب

لابن منظور (أبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم)، (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.

١٩٩- اللّمع في العربيّة

لابن جنّيّ (أبي الفتح عثمان بن جنّيّ)، (٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، ط ٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥. مكتبة النّهضة العربيّة، بيروت.

٢٠٠- ما ينصرف وما لا ينصرف

للزجاج (أبي اسحاق إبراهيم ابن السري)، (٢٣٠-٣١١هـ)، تحقيق: دكتورة هدى محمود قراعة، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م. مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٠١- مجاز القرآن

لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، (٢١٠هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٠٢- مجالس ثعلب

لثعلب (أبي العباس أحمد بن يحيى)، (٢٠٠-٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٥. دار المعارف، القاهرة.

٢٠٣- مجمل اللغة

لابن فارس (أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا)، (٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٠٤- المختصب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها

لابن جني (أبي الفتح عثمان)، (٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وزملاؤه، ج١، ١٣٨٦هـ، ج٢، ١٣٨٩هـ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، توزيع المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

٢٠٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز

لابن عطية (أبي محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي)، (٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي عمر، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٠٦- المحلى (وجوه النصب)

لابن شقير (أبي بكر أحمد بن الحسن النحوي البغدادي)، (٣١٧هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م. دار الأمل، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٠٧- المختصص

لابن سيده (أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي)، (٤٥٨هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة، بيروت.

٢٠٨- المرتجل

لابن الخشاب (أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد)، (٤٩٢-٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، ١٣٩٣هـ-١٩٧٢م. مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق.

٢٠٩- المسائل المنثور

للفارسيّ (أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار)، (٢٨٨-٣٧٧هـ)، تحقيق: مصطفى الحدرّي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، توزيع: مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

٢١٠- المساعد على تسهيل الفوائد (شرح التسهيل لابن عقيل)

لابن عقيل (بهاء الدين عبد الله العقيليّ الهمدانيّ)، (٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م. دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة.

٢١١- المستصفى من علم الأصول

للغزالي (أبي حامد محمد بن محمد)، (٤٥٠-٥٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، جدة.

٢١٢- المُسْتَسَلُّ في غريب لغة العرب

للتميمي (أبي الطاهر محمد بن يوسف بن عبد الله)، (٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد عبد الجواد، مراجعة: إبراهيم الدسوقي البساطي، وزارة الثقافة والارشاد القومي.

٢١٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل

لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (٢٤١هـ)، دار الفكر.

٢١٤- مُشْكَلُ إعراب القرآن

لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسيّ، (٣٥٥-٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢١٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي

للفيومي (أحمد بن محمد بن عليّ المقرئ)، (٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.

٢١٦- مصطلحات النحو الكوفي (دراستها وتحديد مدلولاتها)

للدكتور عبد الله بن حمد الخثران، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م. هجر للطباعة والنشر.

٢١٧- معاني القرآن

للأخفش الأوسطي (أبي الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعيّ البلخيّ البصريّ)، (٢١٥هـ)، تحقيق: د. فايز فارس، ط٣، ١٤٠١هـ-١٩٨١م. دار البشير، دار الأمل.

٢١٨- معاني القرآن

للفراء (أبي زكريّا يحيى بن زياد)، (٢٠٧هـ)،

ج١، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي؛ محمد عليّ النجار، ط٢، ١٩٨٠م. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ج٢، تحقيق: محمد عليّ النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب.

ج ٣، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شليبي، مراجعة: علي النجدي ناصف، ١٩٧٢م. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢١٩- معاني القرآن وإعرابه

للزجاج (أبي اسحاق إبراهيم ابن السري)، (٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الحليم عبده شليبي، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. عالم الكتب، بيروت.

٢٢٠- معاني القرآن الكريم

للنحاس (أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل)، (٣٣٨هـ)، تحقيق الشيخ: محمد علي الصابوني، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م. مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٢٢١- مُعْتَرِكُ الْأَقْرَانِ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ

للسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر)، (٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٢٢- الْمُعْتَمَدُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

لأبي الحسن محمد بن علي بن الطيب البصري، (٤٣٦هـ)، قدم له وضبطه الشيخ خليل الميس، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٢٣- المعجم الأدبي

لجبور عبد النور، ط ١، ١٩٧٩. دار العلم للملايين، بيروت.

٢٢٤- مُعْجَمُ الْأَدَوَاتِ وَالضَّمَائِرِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

للدكتور إسماعيل أحمد عمارة، والدكتور: عبد الحميد مصطفى السيد، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٢٥- مُعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ

لعبد السلام محمد هارون، ط ١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م. مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٢٢٦- مُعْجَمُ شَوَاهِدِ النَّحْوِ الشَّعْرِيَّةِ

للدكتور حنا جميل حداد ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م. دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢٢٧- مُعْجَمُ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي جَدَاوِلٍ وَلَوْحَاتٍ

لأنطوان الدحداح، راجعه: د. جورج مزري عبد المسيح، ط ٥، ١٩٩٢م. مكتبة لبنان، بيروت.

٢٢٨- مُعْجَمُ الْمُصْطَلَحَاتِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْقِيَّةِ

للدكتور محمد سمير نجيب البلدي، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٢٢٩- الْمُعْجَمُ الْمُفَهَّرُ لِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٢٣٠- مُعْجَمُ مَقَائِسِ اللُّغَةِ

لابن فارس (أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا)، (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ١، ١٤١١هـ-١٩٩١م، دار الجليل، بيروت.

٢٣١- الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ

إخراج: إبراهيم مصطفى؛ أحمد حسن الزيات؛ حامد عبد القاهر؛ محمد علي النجار، مجمع اللغة العربية، القاهرة.

٢٣٢- الْمَغْنِي

لابن قدامة (أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد)، (٦٢٠هـ)، على مختصر أبي القاسم عمر بن الحسين الخرقى. وبليه الشرح الكبير على متن المقنع تأليف الشيخ: شمس الدين أبي الفرج بن قدامة المقدسي، (٦٨٢)، ج ١، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.

٢٣٣- مُغْنِي اللَّيْبِ عَنْ كِتَابِ الْأَعَارِبِ

لابن هشام (أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري المصري)، (٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك؛ محمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، ط ٥، ١٩٧٩م. دار الفكر.

٢٣٤- الْمَفْرَدَاتُ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ

للراغب الأصفهاني (أبي القاسم الحسن بن محمد)، (٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.

٢٣٥- الْمُفَصَّلُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ

للزحخشري (جار الله أبي القاسم محمود بن عمر)، (٥٣٨هـ)، ط ٢، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٢٣٦- الْمُفَصَّلَاتُ

للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي، (١٧٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، ط ١، ١٩٩٢م. دار المعارف.

٢٣٧- الْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ

لعبد القاهر الجرجاني، (٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ١٩٨٢، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العربية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام.

٢٣٨- الْمُقْتَضِبُ

للميرد (أبي العباس محمد بن يزيد)، (٢١٠-٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق غُضَيْمَة، ط ٢، ١٣٩٩هـ. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

٢٣٩- الْمُقَرَّبُ

لابن عصفور الاشبيلي (علي بن مؤمن)، (٥٩٧-٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى؛ عبد الله الجبوري، ط ١، ١٣٩١هـ-١٩٧١م. توزيع مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

٢٤٠- مَلَاكُ التَّوَابِلِ الْقَاطِعِ بِذَوِي الْإِحَادِ وَالتَّعْطِيلِ فِي تَوْجِيهِ الْمُتَشَابِهِ اللَّفْظِ مِنْ آيِ التَّنْزِيلِ
للغرناطي (أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي)، (٧٠٨هـ)، تحقيق: سعيد الفلاح، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٢٤١- الْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ

لابن عصفور (علي بن مؤمن الاشبيلي)، (٥٩٧-٦٦٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢٤٢- مِنْ أَسْرَارِ التَّعْبِيرِ فِي الْقُرْآنِ (حُرُوفِ الْقُرْآنِ)

للدكتور عبد الفتاح لاشين، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. دار عكاظ للنشر والتوزيع، الرياض.

٢٤٣- مِنْ أَسْرَارِ حُرُوفِ الْجُرِّي فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ

للدكتور محمد الأمين الحضري، ط ١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م. مكتبة وهبة، القاهرة.

٢٤٤- الْمُنْتَحَبُ مِنْ غَرِيبِ كَلَامِ الْعَرَبِ

لكراع النمل (أبي الحسن علي بن الحسن الهنائي)، (٣١٠هـ)، تحقيق: د. محمد بن أحمد العمري، ط ١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م. مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٢٤٥- مُنْجِدُ الطَّالِبِينَ فِي الْإِبْدَالِ وَالْإِعْلَالِ وَالْإِدْغَامِ وَالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ

لأحمد إبراهيم عمارة، ط ٤، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٢٤٦- المُنْصِفُ

شرح ابن جنّي لكتاب التّصريف لأبي عثمان المازنيّ، تحقيق: إبراهيم مصطفى؛ عبد الله أمين،

ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

٢٤٧- موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية (كشاف اصطلاحات الفنون)

للتهانويّ (المولوي محمّد أعلى بن عليّ)، خياط، بيروت.

- ن -

٢٤٨- نتائج الفكر في النحو

للسّهيليّ (أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله)، (٥٠٨هـ-٥٨١هـ)، تحقيق: د. محمّد إبراهيم

البناء، ط٢، دار الرياض للنشر والتوزيع.

٢٤٩- النّحو العربيّ (نقد وبناء)

للدكتور إبراهيم السامرائي، دار الصادق.

-٢٥٠-

٢٥١- النّحو الوافي

لعباس حسن، ط٤، دار المعارف، مصر.

٢٥٢- النّحو والصّرف بين التّمييز والحجازيّين

للدكتور (الشّريف عبد الله عليّ الحسينيّ البركاتيّ)، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م. المكتبة الفيصلية،

مكة المكرمة.

٢٥٣- نزهة الألباء في طبقات الأدباء

للأنباريّ (كمال الدّين أبي البركات عبد الرحمن بن محمّد بن أبي سعيد النّحويّ)، (٥١٣-

٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السّامرائيّ، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. مكتبة المنار، الزرقاء،

الأردن.

٢٥٤- النّشر في القراءات العشر

لابن الجزريّ (محمّد بن محمّد الدمشقيّ)، (٨٣٣هـ)، صحّحه وراجعته: عليّ محمّد الضباع،

١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٥٥- نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيًا

للدكتور هادي عطية مطر الهلالي، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.

٢٥٦- نظم الفرائد وحضر الشرائد

لابن بركات مذهب الدين مهلب بن حسن المهلب، (٥٨٣هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مكتبة التراث بمكة المكرمة.

٢٥٧- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان

لأبي حيّان (النحويّ الأندلسيّ الغرناطيّ)، (٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط ٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٥٨- النكت في تفسير كتاب سيويه

للأعلم الشنتمريّ (أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى)، (٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٧٨م. معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت.

٢٥٩- النهاية في غريب الحديث والأثر

لابن الأثير (محمد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزريّ)، (٥٤٤-٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي؛ محمود محمد الطناحي، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.

- ه -

٢٦٠- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية

للسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، (٨٤٩-٩١١هـ)، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، ط ١، ١٣٢٧هـ. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

- و -

٢٦١- الواضع في علم العربية

للزبيدي (أبي بكر محمد بن الحسن)، (٣٧٩هـ)، تحقيق: د. أمين علي السيّد، ١٩٧٥م. دار المعارف، مصر.

٢٦٢- الوافية في شرح الكافية

ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف العلويّ الاستراباديّ، (٧١٥هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ شلي، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. وزارة التراث القومي والثقافة.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تقدير وعرفان	٢
المقدمة	٣
الفصل الأول: تعريف الغاية وأقسامها والأحوال والأحكام	١١
المشتركة لأدواتها	
المبحث الأول: الغاية لغة واصطلاحاً	١٣
أولاً: معنى الغاية لغة	١٤
البناء الصربي للكلمة	٢٦
ثانياً: معنى الغاية اصطلاحاً وأقسامها:	٣٣
تعريف الغاية عند النحاة وأقسامها	٣٣
معنى الغاية عند الأصوليين	٥١
المبحث الثاني: الأحوال والأحكام المشتركة لأدوات الغاية الأصلية	٥٧
أولاً: الأحوال والشروط المشتركة	٥٨
١- أحوال ما قبل الأداة	٥٨
أ- قد يكون الحدث قبلها ممتداً متطوِّلاً وقد لا يكون	٥٨
ب- قد يكون الحدث متصلاً إلى الغاية وقد لا يكون	٥٩
٢- أحوال وشروط ما بعد الأداة	٦٠
أ- أن يكون ما بعدها حدثاً وطرفاً للأول	٦٠
ب- أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها	٦٢
ج- أن يكون معلوماً مؤقتاً	٦٣
ثانياً: الأحكام المشتركة	٦٦
١- حكم توقف الحدث بعد أداة الانتهاء	٦٦
٢- الحكم إذا تعددت الجمل قبل الغاية	٦٩
٣- الحكم إذا تعددت الغايات بالعطف	٦٩
٤- الحكم إذا تعددت الغايات بالبدل	٧٠
٥- الحكم إذا تعلّق بالغاية شرط	٧١

رقم الصفحة	الموضوع
٧١	٦- حكم تعدّي الأفعال بأدوات الابتداء والانتهاء
٧٤	الفصل الثاني: أدوات الغاية أصالة:
٧٦	المبحث الأول: أدوات ابتداء الغاية أصالة
٧٧	أولاً: الحروف
٧٧	نيزة عن الحروف
٧٧	معنى الحرف بين البصريين والكوفيين
٨١	١- من
٨١	تعريف الحرف
٨٣	معنى الغاية فيها
٨٣	أولاً: دلالتها على ابتداء الغاية
٩٢	(من) قبل الظروف
٩٩	بقيّة معاني (من) وارجاعها إلى ابتداء الغاية
١٠٥	علامة (من) الابتدائية
١٠٩	هل يشترط امتداد الحدث قبلها؟
١١١	حدود الابتداء
١١٢	ثانياً: دلالتها على الابتداء والانتهاء معاً
١١٦	حدود الغاية
١١٦	(من) أم أدوات الغاية وابتدائها
١١٧	من بعد أفعال التفضيل وعلاقتها بالغاية
١٢٤	٢- متى في لغة هذيل
١٢٤	تعريف الأداة
١٢٤	معنى متى في لغة هذيل
١٢٩	هل تعد من المشترك بين الحرفية والاسمية؟
١٣٠	ثانياً: المشترك بين الحرفية والاسمية
١٣٠	كلمة عن المشترك
١٣١	منذ ومنذ:
١٣١	تعريف الأداة

رقم الصفحة	الموضوع
١٣١	لغاتهما
١٣٤	مُنْذُ ومُنْذُ بين البساطة والتركيب
١٣٧	حالاتهما
١٤٢	معناهما العام
١٤٣	أحوال وأحكام مُنْذُ ومُنْذُ:
١٤٣	أولاً: أحوال وأحكام ما قبلهما
١٤٦	ثانياً: أحوال وأحكام ما بعدهما
١٥١	دلالتهما على معنى الغاية
١٥١	أولاً: إذا كان ما بعدهما مفرداً
١٥٢	١- معناهما في الحال:
١٥٢	أ- قبل المجرور
١٥٦	حدود الغاية في الحال المجرور
١٥٨	ب- قبل المرفوع
١٥٨	٢- معناهما في الماضي
١٥٨	أ- دلالتهما على ابتداء الغاية
١٦٣	حدود ابتداء الغاية
١٦٦	ب- دلالتهما على الابتداء والانتهاء معاً
١٦٩	حدود الغاية
١٧٢	الفرق بين جواب (متى) وجواب (كم)
١٧٣	العطف بعد المرفوع والمجرور
١٧٥	الابتنال من المرفوع والمجرور
١٧٥	الفرق بين المرفوع والمجرور
١٧٦	ثانياً: إذا كان ما بعدهما جملة
١٧٧	معنى الغاية وحدودها
١٧٨	العطف بعد الجملة
١٧٩	الفرق بين مُنْذُ ومُنْذُ
١٧٩	الفرق بين (من) و(مُنْذُ ومُنْذُ)

رقم الصفحة	الموضوع
١٨٠	ثالثاً: الظروف: —————
١٨٠	لندن —————
١٨٠	تعريف الظروف —————
١٨٥	لغاتها —————
١٨٦	دلالتها على ابتداء الغاية —————
١٩٣	دلالة (لَدُنْ) على الالتصاق —————
١٩٤	(مِنْ) قبل (لَدُنْ) —————
١٩٩	هل تأتي (مذ) قبل (لندن)؟ —————
١٩٩	الانتهاء بعدها —————
٢٠٠	موازنة بين لندن ولدى وعند —————
٢٠٢	الفرق بين (مِنْ) و(لَدُنْ) —————
٢٠٣	موازنة بين (لَدُنْ) و(مذ ومنذ) —————
٢٠٤	المبحث الثاني: أدوات التَّقْصِير عن الغاية وانتهائها أصالة —————
٢٠٥	أولاً: أدوات التَّقْصِير عن الغاية أصالة —————
٢٠٥	دون —————
٢٠٥	تعريف الظروف —————
٢٠٧	دلالتها على معنى التَّقْصِير عن الغاية —————
٢٠٨	(مِنْ) قبله —————
٢٠٩	بقية المعاني —————
٢١١	ثانياً: أدوات انتهاء الغاية أصالة —————
٢١١	١- إلى —————
٢١١	تعريف الحرف —————
٢١٢	دلالتها على انتهاء الغاية —————
٢١٥	بقية المعاني ونماذج من إرجاعها إلى معنى الانتهاء —————
٢١٩	علامة إلى الانتهاية —————
٢٢٠	أحوال وشروط إلى: —————
٢٢٠	أولاً: أحوال وشروط ما قبل إلى —————

رقم الصفحة	الموضوع
٢٢١	ثانياً: أحوال وشروط ما بعد إلى
٢٢١	حدود انتهاء الغاية
٢٣١	٢- حتى
٢٣١	تعريف الحرف
٢٣١	أقسام حتى
٢٣٣	حتى بين الأعمال والإهمال
٢٣٤	معانيها
٢٣٦	أولاً: حتى الجارة
٢٣٦	نوع مدخولها:
٢٣١	أ- حتى الجارة للاسم الصريح
٢٣٩	دلالتها على انتهاء الغاية
٢٤٢	أحوالها وشروطها:
٢٤٢	أولاً: أحوال وشروط ما قبلها
٢٤٣	ثانياً: أحوال وشروط ما بعدها
٢٤٨	حدود انتهاء الغاية فيها
٢٥٤	ب- حتى الجارة للمصدر المؤول
٢٥٤	معناها
٢٥٧	الفرق بين حتى الجارة الغائية قبل المضارع وحتى التعليلية
٢٦١	أحوالها وشروطها
٢٦١	أولاً: أحوال وشروط ما قبلها
٢٦٢	ثانياً: أحوال وشروط ما بعدها
٢٦٢	دخول ما بعدها في حكم ما قبلها
٢٦٣	الفرق بين حتى الجارة للاسم الصريح والمصدر المؤول
٢٦٣	الفرق بين حتى الجارة للمفرد وإلى الجارة
٢٦٤	ثانياً: حتى العاطفة
٢٦٦	مدخولها
٢٦٦	أ- حتى العاطفة للمفرد

رقم الصفحة	الموضوع
٢٧٠	دلالتها حتى العاطفة للاسم على انتهاء الغاية
٢٧٢	أحوال حتى العاطفة للاسم وشروطها
٢٧٢	أولاً: أحوال وشروط ما قبلها
٢٧٤	ثانياً: أحوال وشروط ما بعدها
٢٧٧	حدود انتهاء الغاية فيها
٢٧٨	ب- حتى العاطفة للجمل
٢٨٠	دلالة حتى العاطفة للجملة على انتهاء الغاية
٢٨٠	حدود انتهاء الغاية فيها
٢٨١	الفرق بين حتى الجارة وحتى العاطفة
٢٨٢	ثالثاً: حتى الابتدائية
٢٨٣	معنى كونها ابتدائية
٢٨٥	مدحولها:
٢٨٥	أ- حتى الابتدائية قبل الجملة الاسمية
٢٨٨	دلالتها على انتهاء الغاية
٢٨٩	أحوالها وشروطها:
٢٨٩	أولاً: أحوال وشروط ما قبلها
٢٨٩	ثانياً: أحوال وشروط ما بعدها
٢٩٠	حدود انتهاء الغاية فيها
٢٩٠	ب- حتى الابتدائية قبل الجملة الفعلية
٢٩٠	١- قبل الفعل الماضي
٢٩١	دلالتها على معنى انتهاء الغاية
٢٩١	أحوالها وشروطها:
٢٩٠	أولاً: أحوال وشروط ما قبلها
٢٩٢	ثانياً: أحوال وشروط ما بعدها
٢٩٢	حدود انتهاء الغاية فيها
٢٩٢	٢- قبل المضارع المرفوع
٢٩٥	معنى حتى الابتدائية قبل المضارع المرفوع

رقم الصفحة	الموضوع
٢٩٦	أحوالها وشروطها:-----
٢٩٦	أولاً: أحوال وشروط ما قبلها-----
٢٩٦	ثانياً: أحوال وشروط ما بعدها-----
٢٩٧	دخول ما بعدها فيما قبلها-----
٢٩٧	الفرق بين نصب المضارع ورفع بعد حتى-----
٢٩٩	الفصل الثالث: أدوات الغاية نيابة-----
	المبحث الأول: نيابة حروف الجر بعضها عن بعض عند القدماء
٣٠٢	والمحدثين-----
٣٠٣	أولاً: مذهب القدماء في نيابة حروف الجر-----
٣٠٣	تعريف النيابة-----
٣٠٤	تعريف التضمن-----
٣٠٥	نيابة أحرف الجر عند القدماء-----
٣١٧	ثانياً: آراء المحدثين في النيابة-----
٣٢٣	الترجيح-----
٣٢٦	ملحوظات ومسائل متعلقة بالنيابة:-----
٣٢٦	١- عبارات النحاة الدالة على تناوب الحروف-----
٣٢٨	٢- الفرق بين المصطلحات، ومتى نقول بالنيابة-----
٣٢٩	٣- أدلة النيابة-----
٣٣٠	٤- شروط النيابة وضوابطها-----
٣٣٣	٥- طرق تخريج النحاة لشواهد النيابة-----
٣٣٧	المبحث الثاني: أدوات ابتداء الغاية نيابة-----
٣٣٨	أولاً: حروف الجر-----
٣٣٨	١- إلى-----
٣٤٠	٢- الباء-----
٣٤٦	٣- على-----
٣٥١	٤- عن-----
٣٥٤	٥- في-----

رقم الصفحة	الموضوع
٣٥٩	٦- اللام
٣٦٤	ثانياً: الظروف
٣٦٤	دون
٣٦٥	المبحث الثالث: أدوات انتهاء الغاية نيابة
٣٦٦	أولاً: حروف الجر
٣٦٦	١- الباء
٣٦٩	٢- على
٣٧٢	٣- في
٣٧٦	٤- اللام
٣٨٢	٥- من
٣٨٧	ثانياً: حروف العطف
٣٨٧	١- أو
٣٩٢	٢- الفاء
٣٩٥	أدوات أخرى
٤٠٧	الجدول
٤٠٨	أولاً: جدول المعاني المتبادلة والمشاركة بين حروف الجر
٤٠٩	ثانياً: جدول الأساليب الخاطئة وتصويباتها
٤١٢	الخاتمة
٤٢٠	الفهارس
٤٢١	أولاً: فهرس المصادر والمراجع
٤٥١	ثانياً: فهرس المحتويات